


جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة-

كليّة العلوم الاجتماعيّة والإنسانيّة

قسم العلوم الإنسانيّة

شعبة التاريخ




# الإجازة العلميّة والتّأليف بالمغرب الأوسط مابين القرنين(8-10هـ/14-16م)

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة الدكتوراه ( ل.م.د)/ تخصّص: تاريخ

-الدور الحضاري للجزائر في العصور الوسطى والحديثة-


إعداد الطالب

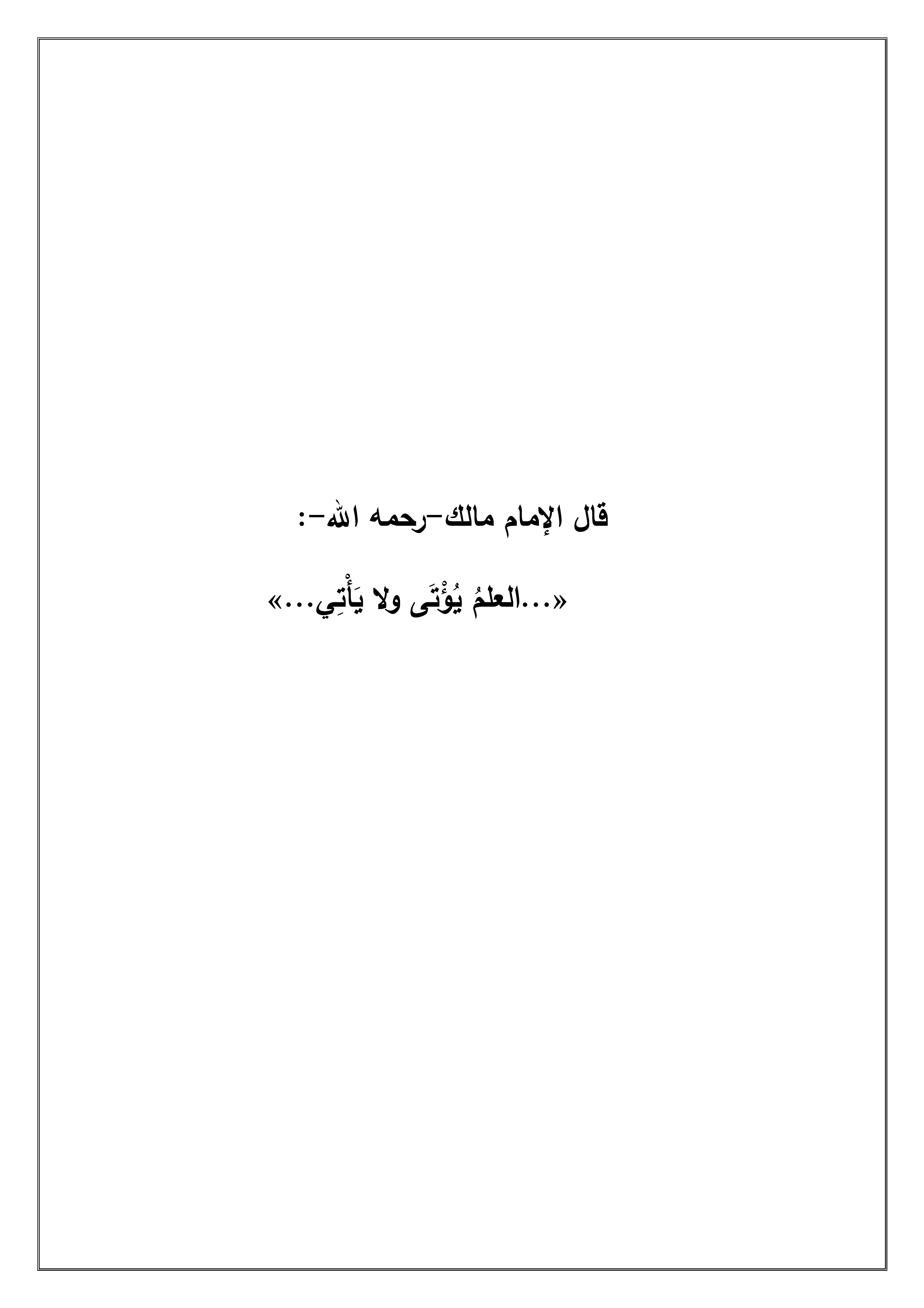
شربيتي أحمد

إشراف

د. عثماني أم الخير


| أعضاء لجنة المناقشة | | |
|---|---|---|
| الأستاذ(ة) | الانتماء | الصفة |
| د. عبد القادر دوحة | جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة- | رئيسًا |
| د. أم الخير عثماني | جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة- | مشرفًا ومقرّرًا |
| د. نور الدين شعباني | جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة- | عضوًا |
| د. محمد زرقوق | جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة- | عضوًا |
| أ.د. مصطفى مغزاوي | جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف- | عضوًا |
| د. عبد القادر بوعقادة | جامعة علي لونيسي-العفرون- | عضوًا |

1442هـ/ 2020-2021 م



**قال الإمام مالك–رحمه الله–:**

**«...العلمُ يُؤْتَى ولا يَأْتِي...»**

# الإهداء

الحمد لله. وبعد:

وقد أينعت هذه الثمرة الطيِّبة؛ المتمثّلة في انجازي لبحثي هذا، فإنّي مُهْديها إلى الوالدين الكريمين- أدامهما الله وحفظهما بحفظه-.

وإلى عائلتي الكريمة، وزملائي الأفاضل، وأسرة مختبر "المؤسّسات الجزائريّة عبر العصور"، بكليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، بجامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-.

وإلى أرواح علمائنا الذين بفضلهم نحيا في كنف الإسلام مُمَتَّعين.

وإلى مَنْ له الفضل علينا.

# شكر وتقدير

إنّ من آداب طلب العلم؛ إيفاء الأستاذ حقّه، وتبيّين فضله، ولا يسعني إلاّ أن أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الأفاضل الذين نزلوا بيننا ضيوفًا لمناقشة هذا العمل المتواضع فلهEم منّي أوفى عبارات التقدير، وأخصُّ بالذكر، أستاذتي المشرفة على بحثي هذا : الدّكتورة أم الخير عثماني –"زادها الله خيرًا على خير"؛ إذ كانت خير عونٍ لي في إنجاز هذه الدّراسة، بتوجيهاتها ونصائحها القيِّمة، وعلى ما بذلته من جهدٍ كبير، وخصَّصَتْه من وقتٍ ثمين؛ لتصويب هذا البحث وعلى ما أفادتني به من مؤلّفات تعلّقت بمضامين فصول ومباحث دراستي هذه.

ولا أنسى فضل أساتذتي الكرام أعضاء لجنة تكوين، وتأطير دكتوراه(**LMD**)؛ تخصّص تاريخ: "**الدور الحضاري للجزائر في العصور الوسطى والحديثة**" الذين أفادوني، وبذلوا من وقتهم النفيس في سبيل تكويني؛ وهم: د. عبد القادر دوحة؛ د. شعباني نور الدين؛ أ/د. فكاير عبد القادر؛ د. مداني عزّالدين؛ د. سعد الدين بوطبال، ولهم منّي أخلص عبارات التقدير والشكر.

كما أعبّر عن فائق تقديري وشكري لعددٍ من الأساتذة الأفاضل الذين بذلوا لي نصائحًا جليلة، وأفادوني تمام الفائدة، ومنهم: د. دراوي امحمد؛ د. زرقوق محمّد؛ أ. أحمد بن يغزر؛ د. قلفاط عبد الباسط؛ أ. أوقاسي عبد القادر الذي تحمّل عناء تصوير عددٍ من المراجع المفيدة، وكذلك لكلّ من ساهم من قريب أو من بعيد في تخريجي لهذا العمل البحثي.

وأدعو للكلّ بالصحّة والعافية، وجزاهم الله عنّي خير الجزاء.



# مقدمة

## مقـــــدّمة:

يعدّ العلم عماد الحضارة الإسلاميّة وأساسها، والمغرب الأوسط جزء من العالم الإسلامي الذي انتقلت إليه ركاب الثقافة والفكر قادمة من الشرق حاملة معها علومًا وطبائع جديدة وللحفاظ على هذا التوازن الثقافي بين الشرق والغرب الإسلاميين، وديمومة الاستمرار في الركب الحضاري التزم علماء المغرب الأوسط بطلب العلم، حتّى في أوّج أوقات الضعف والانحطاط السياسي الذي أصاب المغرب الإسلامي، بسبب الصراعات التوسعيّة بين الدوّل خلال القرنين(8و9هـ/14و15م)، ناهيك عن التراجع الإسلامي في الأندلس الذي أتاح للقوى الصليبيّة أن تغيِّر موازين القوى في البحر الأبيض المتوسط.

كلّ هذه العوامل والتغيرات أثّرت على طرق المواصلات بين الغرب والشرق الإسلاميين، وزادت من مشاق الرحلة التي كانت أساسًا مهمًّا في التحصيل العلمي، وهذا انعكس بدوره على طلبة العلم بعمومهم الذين ترحّلوا من بلدهم المغرب الأوسط نحو المشرق لأداء مناسك الحجّ أو العمرة، ولقاء كبار المشايخ لينهلوا من علومهم وآدابهم، فلاقوْا في ذلك صعوبات وعقبات لا يتجاوزها إلاّ من كانت في نفسه همّة عالية، وإرادة ثابتة لا تزعزعها الأهوال في سبيل طلب العلم، ومن هذه الصعوبات، مخاطر الطرق التي قد تودي بحياة الطالب، وما يصاحب ذلك من اغترابٍ عن الوطن الذي قد يدوم سنين طويلة، ولاشكّ أنّ هذا الصبر على ملازمة الشيوخ له ثمار كثيرة منها، رسوخ العلم في صدور العلماء وحرصهم على صيانته خوفًا من تسربّه من أذهانهم، بسبب ما لقَوْه.

أمّا الثمرة الأهمّ والأسمى في زمانهم كانت تحصيل الإجازات العلميّة، على اختلاف أنواعها وميادينها التي هي الأخرى متطلّبة لشروط لا يتأهّل لنيلها إلاّ من شُهد له، وأتى بأركانها، وأقام شروطها، فإذا استوفى يُجاز فيما طَلَب، وهذه الإجازة أهّلت العلماء والفقهاء في هذا العصر كغيره من العصور إلى شَغْل مناصب عديدة في التعليم والإفتاء، وتأليف

الكتب الذي ارتباط ارتباطًا جوهريًا بالإجازة، ذلك أنّ التأليف لا يخوض فيه إلاّ كلّ متمكّن في ميدانه ومحيطٍ بفنونه، وهذه الإحاطة تقتضي الجلوس إلى المشايخ والسماع منهم والاستفادة من الأسانيد المتواترة، عن كبار المحدِّثين والعلماء، بحسب اختصاصهم، والإجازة دليل على صدق التحصيل، وخطوة تُؤهّل المُتَلقِّي للخوض في بطونِ المصنّفات وفَهْم ما فيها، وتمييّز رثّها من سمينها، فزيادة التحصيل وجوْدَته منعكسة بالضرورة على حُسْن التأليف وأداء المؤلِّف في تحقيق ما ينقله.

لقد برهن علماء المغرب الأوسط من خلال رحلاتهم العلميّة إلى مصر وبلاد الشام والحجاز عن تمكّنهم العلمي وشدّة عنايتهم بالطلَب، ولم يقتصر على جمع المتون والأسانيد العالية المُقرَّبة في السلسلة إلى الروّاة الكبار، إنّما على نشْر العلم بالطريقة المغاربيّة المبنيّة عن الأسانيد الأندلسيّة، فكان لهم الفضل في الربط بين التراث العلمي الأندلسي والتراث المشرقي ليحصُل التمازج المعرفي بين أقطار العالم الإسلام، خاصّة وأنّ الهجرات الأندلسيّة القصريّة فرارًا من بطش الأسبان كان لها الأثر الإيجابي في نقل المعارف الأندلسيّة التي عزّزت الفكر في المغرب الأوسط.

وهذه الدراسة تُعنى بالبحث في بعض فصول الطلب العلمي، بالنسبة للتاريخ الإسلامي في المغرب الأوسط؛ خلال القرون(الثامن والتاسع إلى مشارف القرن العاشر الهجري/الرابع عشر والخامس عشر إلى السادس عشر الميلادي)، بعنوان "**الإجازة العلميّة والتأليف بالمغرب الأوسط ما بين القرنين(8هـ-10هـ/14م-16م)**"، والتي نسعى من خلالها إلى الوقوف على أهمّ الإجازات التي حصّلها علماء المغرب الأوسط، من المشارقة والمغاربة وكذا تتبّع إجازاتهم لأبناء وطنهم، ولغيرهم من العلماء.

وقصد الإحاطة بكلّ حيثيات موضوع دراستنا نطرح الإشكال التالي:

**ما قيمة الإجازة العلميّة وأثرها على الحركة العلميّة عمومًا والتأليف خصوصًا بالمغرب الأوسط ما بين القرنين(8-10هـ/14-16م)؟، وفيم تجلّت تلك التأثيرات؟.**

ولذلك طرحنا الأسئلة الفرعيّة التاليّة؛ لتوضيح ما نصبو إليه من خلال معالجتنا للإشكالية السابقة لإدراك حقائق تخصّ: معنى الإجازة، ومفهومها، وأركانها، وشروطها وأقسامها قبل الحديث عن نماذج لإجازات علماء المغرب الأوسط لهم ولغيرهم، ولا شكّ أنّ التحصيل العلمي، كما تقدّم متوّجٌ بثمرة التعليم، والتأليف التي تنقسم مجالاته إلى نقليّة وعقليّة، فما المقصود بالإجازة؟ وما أبرز أركانها، وشروطها، وأقسامها؟، وكيف كانت تُحَصَّل؟، وما هي أبرز الطرق التي حصّلها بها علماء المغرب الأوسط؟، وما الغاية من تحصيلها؟؛ أهي إجازة بدافع التعلّم، أم بدافع التعليم والارتقاء في مناصب التصدُّر والإفتاء؟ وما أبرز الإسهامات العلميّة في ميدان العلوم النقليّة والعقليّة التي كانت ناتجًا من نواتج جمْع الإجازات؟، وما طبيعتها؟، وهل كان علماء المغرب الأوسط في تآليفهم مجرّد مقلّدين لمن سبقهم؟، وهل قدّموا إضافات علميّة متميّزة فعلًا للإنتاج المعرفي الإسلامي؟.

إنّ الغاية من هذه الدراسة هي، الوقوف على سبُل تحصيل العلم لدى علماء المغرب الأوسط وما صاحبه من أحداثٍ بُغية جمْعِها في بحثٍ متخصّص ترتَّب فيه الإجازات ترتيبًا متسلسلًا منفصلًا عن التراجم لتتجلّى لنا مشارب العلوم في المغرب الأوسط خلال القرون المذكورة، وإلى جانب ذلك يمكننا إدراك قيمة إسهام علمائنا في الحضارة الإسلاميّة من جهة ومن جهة أخرى نقف على مدى التأثّر بالمعارف المشرقيّة في كافة النواحي العلميّة والدينيّة.

كما يمكننا من خلاله تتبّع محتويات المؤلّفات في العهد الزِيّاني(633-962هـ/1235-1554م) ومعرفة مَبْنى العلوم في هذا القطر، وتحليل محتوى المؤلّفات التي تقودنا إلى الغاية من وراء تأليفها ووضعها وتصنيفها، خاصّة إذا تعلّق الأمر بخدمة التوجّه الديني والاجتماعي في إطار الإصلاح ومحاربة مظاهر الانحراف.

**أسباب اختيار الموضوع وأهدافه:** تتمثّل أسباب اختيارنا لهذه الدراسة في:

أوّلًا: إظهار الدور الحضاري لعلماء المغرب الأوسط، من خلال الإجازة التي تتحوّل مع مرور الأزمنة إلى وثيقة تاريخيّة؛ دالّة على حجْم هذا الإسهام والمستوى العلمي والفكري في الفترة المقصودة بالدراسة، ومن خلال التأليف بعيدًا عن حشو المتون، فالإجازة ما هي إلّا مدخل لمعرفة أحوال العلوم والمتعلّمين، وما التأليف إلّا برهان مادّي حفِظه التاريخ كشاهدٍ على ما قدّمه هؤلاء الأعلام.

ثانيًا: إضافة جديد للدراسات الموضّحة لهذا الجانب؛ إذ أنّي لاحظت هناك غيّابًا للدراسات التي تجمع بين الإجازة والتأليف–على حدّ علمي– في ترابطهما.

ثالثًا، اختياري للإطار الزماني(ما بين القرنين(8–10هـ/14–16م) كان لعدّة اعتباراتٍ أهمّها، معرفة ما كان من تأثيرٍ للأوضاع السياسيّة وغيرها في المغرب عمومًا والمغرب الأوسط تحديدًا على الحركة العلميّة والعلماء خاصّة(إيجابًا وسلبًا)، وكذلك على حركة التأليف، فقد شهد المغرب بعض الاضطرابات السياسيّة بين دولة الزيانيّين والدولة المرينيّة التي بسطت في عددٍ من المرّات سيطرتها على مدينة تلمسان، فكانت الحرب بين الزيانيّين تارةً، وبين سلاطين المغرب، وتارةً أخرى ما بين سلاطين الدولة الحفصيّة، وهو ما ساهم في إضعاف المغرب الأوسط سياسيًا، فكان ذلك من العوامل التي هدّدت الاستقرار، ودفعت بالعلماء إلى الهجرة والرحلة نحو المشرق وفاس، بصفة مؤقّتة أو دائمة، وانعكس كلّ ذلك على الإنتاج العلمي، إضافة إلى تأثيرات التهديدات الأوروبيّة على الوضع عمومًا.

**الدراسات السابقة:**

إنّ الدراسات التاريخيّة اقتصر هدفها على تجديد ما سبق من كتاباتٍ فقط، وأغلب ما دُرس في هذا الموضوع كان خارج هذا الإطار الزماني الذي حدّدتُ فيه موضوع بحثي

كدراسة الأستاذة "**فوزية لَزْعم**" حول "الإجازات العلميّة في الفترة العثمانيّة" بشكلٍ موضوع منفرد، مع عدم وجود دراسة تجمع بين الإجازة العلميّة والتأليف–على حدّ علمي.

**المنهج المعتمد في الدراسة:**

اتّبعتُ في هذه الدراسة المنهج التاريخي معتمدًا في ذلك على التحليل، بإعادة قراءة الإرث التراثي الممثّل في بعض ما ألّفه علماء المغرب الأوسط، بموجب إجازتهم العلميّة المختلفة، في الإطار الزماني مابين القرنين(8و10هـ/14و16م)، والتي تجلّت فيه تأثيرات رحلاتهم العلميّة، فجمعتُ المادّة العلميّة من مصادرها المختلفة، وجزّأتُها ليسهل تفكيك معانيها والوقوف على مدلولاتها قصد بلوغ حقائق واستنتاجات لا يتسنّى الوصول إليها إلاّ من خلال التحقيق في التواريخ والأحداث وربطها، ومقارنتها بما هو مبسوط في الأصول، واستقراء مضامينها الظاهرة والخفيّة.

ولذلك اعتمدتُ على "**المنهج الاستقرائي**" الذي يتطلّب تتبّع ظاهرة واحدة في أكثر من مصدر، مشيرًا إلى بعض مواقف علماء المغرب الأوسط من بعض القضايا، ممّا جعلني أبحث عن مواضيع مختلف العلوم التي صنّفوا فيها مؤلّفاتهم، فدفعني ذلك إلى المنهج المقارن للوقوف على نقاط الاختلاف بين الآراء ومحتوى المصنّفات.

**دراسة نقدية للمصادر والمراجع:**

اعتمدتُ جملة من المصادر والمراجع، لكن أقتصر على ذكر الأهمّ، والتي يمكن تقسيمها إلى: تراجم مغربيّة، وأخرى مشرقيّة، ومخطوطات في شكلِ مؤلّفاتٍ ومنظوماتٍ.

**أمّا التراجم المغربيّة فهي:**

- "**الدِّيباجُ المُذَهَبُ فِي مَعْرِفَة أَعْيَانِ علماءِ المَذْهَب**" لإبراهيم بن عليّ بن محمّد ابن فرحون المغربي المتوفىّ سنة(799هـ/1398م) ذكر فيه مشاهير الروّاة، وأعيان المذهب المالكي، والمؤلّفين، والحُفَّاظ، من المتقدِّمين والمتأخِّرين بتراجم مختصرة.

- "**البستان في ذِكر الأولياء والعلماء بتلمسان**" لأبي عبد الله، محمّد بن محمّد المليتي المديوني المشهور ب"ابن مريم" الذي توفيّ سنة(1020هـ/1612م) ضمّ هذا الكتاب تراجم كبار علماء وفقهاء تلمسان الذين رتّبهم على حسب الحروف، وغلب عليه النقل من كتب التراجم؛ إذ ينقل في بعض المواضع حرفيًا، كما وردت في الأصل، دون تنقيح ولا غربلة للأخبار، فيختصر في بعض التراجم لقلّة معلوماته، ويطيل في ترجمة المشهورين من الأعلام، فيذكر على وجه التفصيل ما وجده في تراجم مَنْ سبقه، وكثيرًا ما ينقل كلامًا لا طائل منه إلّا التكلُّف والمبالغة، فيرسُم هالةً أقرب ما تكون إلى القداسة في سيرة بعض المشايخ، وعلى الرغم ممّا يُؤخذ عليه، فإنّ له أهميّة كبيرة في كتابة تاريخ المغرب الأوسط .

- "**نَيْلُ الابتهاج بتطريز الديباج**" لمؤلِّفه أحمد بابا بن أحمد السوداني التكروري التنبكتي الذي عاد إلى موطنه بعد وفاة المنصور الذهبي ليقضي آخر عشرين سنة من حياته في مسقط رأسه، حتّى وفاته في شهر شعبان من سنة(1036هـ/1628م)، وهذا الكتاب من أهمّ المصادر التي جمع فيها صاحبها سيَّر الأندلسيّين والتونسيّين والمغاربة والجزائريين، ورتّبهم ترتيبًا معجميًا تختلف فيه التراجم بين الطول والقِصر؛ إذ وضع المؤلِّف هذا الكتاب ليكونَ ذيلًا على كتاب "الديباج المُذَهب في معرفة أعيان المذهب" لابن فرحون المدني المتوفّى سنة(799هـ/1398م) الذي اعتمدتُه أيضًا من بين الكتب في هذه الدراسة.

- "**دوْحة الناشر لمحاسن مَنْ كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**" لمؤلِّفه محمّد بن علي ابن عسكر الحسني العَلمي المولود سنة(936هـ/1531م) الذي حظِيّ بوجاهةٍ عند السعديين ما أهلَّه للقاء العلماء ومجالستهم، وهلك في معركة وادي المخازن في 30 من شهر جمادى الأولى سنة(986هـ/1579م)، بعد انحيازه للمتوكل ألَّف هذا الكتاب سنة(985هـ/

1578م)، وجعله فهرسًا لشيوخه، وغيرهم من علماء القرنين الثامن والعاشر الهجريين، لكن ما يُؤخذ عليه استعماله لبعض الكلمات العاميّة ما سبَّب اختلالًا في قواعد الإعراب في بعض المواضع، وخوضه في حكايات صوفية، وعدم اعتنائه بضبط تواريخ وَفيات مَنْ ترجم لهم، لكنّه على الرغم من ذلك أفاد بترجمته لعلماء عصره وعلماء المغرب الأوسط.

- "**جذوة الاقتباس في ذِكر مَنْ حلّ من الأعلام مدينة فاس**" للفقيه أحمد بن محمّد ابن أبي العافية المكناسي الفاسي المعروف ب"ابن القاضي" المتوفّى سنة(1025هـ/ 1617م) ألّف هذا الكتاب ردًّا على جميلٍ كان السلطان أحمد بن محمّد السعدي قد أسداه إليه والمتوفّى سنة(1012هـ/1605م) الذي افتك أسْره من قراصنة الأسبان يوم الخميس 14 شعبان، من عام(994هـ/1587م)، ونقل فيه تراجم الأعلام، كما سمّى في هذا الكتاب من بينهم بعض أعلام المغرب الأوسط، ونقل عن المتقدّمين، وأورد فيه عبارات عاميّة فصيحة مُستَعملة في اللهجة المغربيّة، ولم يلتزم المؤلِّف بتسلسل أو بترتيب منطقي للأحداث، وينبغي الإشادة بهذا الكتاب الجليل الذي أرّخ فيه لجانبٍ مهمّ من تاريخ المغاربة.

- "**دُرّةُ الحِجَّال في أسماءِ الرجال**" لابن القاضي المذكور سابقًا ألّفه أيضًا لفائدة خزانة السلطان أحمد المنصور شكرًا له كما تقدّم، فجعل هذا الكتاب ذيلًا لكتابه السابق "المنتقَى المقصور" الذي جمع فيه مآثر السلطان أبي العبّاس المنصور وبعض الأعلام، لكنّه لم يستوفهم جميعهم، فأراد أن يجمع في هذا تراجم الأدباء والعلماء؛ ممّن اشتهر من أهل آخر القرن العاشر، حتّى الحادي عشر الهجريين.

ولم يلتزم في هذا الكتاب بحجم معيّن؛ بل تراوحت فيه التراجم بين الطول والقِصر حتّى بلغ بعضه في القصر حدّ الاسم وتاريخ الوفاة، ويستطرد في أخرى، بما يجعل الكلام طويلًا في تراجم الأعلام المشهورين، كما أنّه لم يتقيّد في الترجمة بتسلسل معيّن، فربّما قدَّم التعريف بفضل المترجَم له وذَكر سيرته، ثمّ يذكر تاريخ مولده، ولم يرتّب التراجم ترتيبًا

بحسب الحول أو معجميًا، كما هو عند المؤرّخين الأوائل، لكن يبقى هذا الكتاب جامعًا لبعض القضايا التاريخيّة مفيدًا في غاية الإفادة.

- "**نفحُ الطِّيْب مِنْ غُصنِ الأَندَلسِ الرَطِّيْب**" لأحمد بن محمّد المقرّي المولود سنة(986هـ/1579م)، بمدينة تلمسان، وتوفيّ سنة(1041هـ/1633م) كان قد سافر إلى فاس، وبها تَعَرَّفَ على الفقيه إبراهيم بن محمّد الآيسي الذي صحبه إلى مراكش، وقدّمه إلى السلطان، وتلقّى بها كتابين: كتاب "جذوة الاقتباس" ابن القاضي، و"نيل الابتهاج" للتنبكتي(ت1036هـ/1628م)، وترجم في بعض الأجزاء من هذا الكتاب لبعض أعلام المغرب الأوسط منهم: أعلام بني مرزوق، وجدّه أبو عبد الله المقرّي الفقيه(ت1012هـ/1605م)، فكان من أغنى الكتب فائدة في البحث والدراسة.

- " **شجرة النُّور الزَّكيّة في طبقات المالكيّة**" لمحمّد بن محمّد بن عمر بن قاسم مخلوف التونسي المتوفّى سنة(1360هـ/1943م)، وهذا الكتاب من المراجع المهمّة؛ إذ جعل منه مؤلِّفه إضافة على كتب المتقدِّمين ككتاب "نيل الابتهاج"، و"المدارك" للقاضي عيّاض(ت544هـ/ 1150م)، وسلك فيك مسلك الاختصار.

- "**تعريفُ الخَلفْ بِرجَالِ السَّلَف**" لمؤلّفه محمّد الحفناوي بن أبي القاسم الديسي، من أعلام الجزائر وفقهاء المالكيّة ولد سنة(1269هـ/1854م)، وتوفيّ سنة(1360هـ/1943م) أراد أن يحيّي في هذا الكتاب آثار ومفاخر علماء المغرب الأوسط في فترة عصيبة نشر فيها الاستعمار في الأمّة الجزائريّة الجهل لطمس هويّتها، فأراد بذلك أن يمدّ بكتابه هذا الصلات بين جيله وجيل الأجداد ليستنهض الهمّة في النفوس للاقتداء بتراث العلماء والصالحين ولعلّه بذلك يردّ على كلّ مَنْ كان يسعى إلى طمس الهُويّة، وتغيّيب تاريخ الجزائر العتيق الضارب في الأصالة.

ونقل التراجم من عدد من الكتب التي طالتها يده، ككتاب "نيل الابتهاج" للتنبكتي و"نفح الطيب" للمقرّي(ت1041هـ/1633م)، و"جذوة الاقتباس" لابن

القاضي(ت367هـ/978م)، و"وَفَيات الأعيان" لابن خلّكان(ت681هـ/1283م) وكتاب"البستان" لابن مريم(ت1020هـ/1612م)، وكتاب "عنوان الدراية" لأحمد الغُبريني (ت704هـ/1305م)، ، ورتّب فيه الأعلام ترتيبًا معجميًا، فقسّمه على جزأين، الجزء الأوّل: خصّه لمَنْ كُتِبت أسماؤهم في قواعد قباب المدرسة الثعالبيّة، أمّا الجزء الثاني، فخصّه للأعلام الآخرين من علماء الجزائر، وبعض أعلام بلاد السودان الغربي.

أمّا عن التراجم المشرقيّة التي نهلنا منها مادة دراستنا هذه، فنذكر منها:

- "**وفيَاتُ الأَعْيَانْ وَأَنْبَاءُ أَبْنَاء الزَمَانْ**" لأبي العبّاس شمس الدين، أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلّكان المتوفّى سنة(681هـ/1283م) استفدتُ من هذا الكتاب في نقل تراجم بعض الأعلام من المؤلّفين والفقهاء ممّن وردتْ أسماؤهم في هذه الدراسة.

- "**سِيَّر أعلام النبلاء**" لمؤلّفه محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفّى سنة (748هـ/1348م) الذي خصّ في هذا التأليف الجزآن، الأوّل والثاني منه للسيرة النبويّة، وما يليها من الأجزاء لتراجم الأعيان، بحسب طبقاتهم، وبعض المتأخّرين؛ ممّن عاصروه، ولقد استفدت منه في ترجمة بعض تراجم أعلام المغرب الأوسط الذين دخلوا مصر.

- "**إِنْبَاءُ الغُمْر بِأَنْبَاءِ العُمْر**" لأحمد بن علي بن حجْر العسقلاني المتوفّى سنة (852هـ/1449م)، وهذا الكتاب يعدّ مصدرًا من المصادر المهمّة التي عاصر مؤلّفها عصر علمائنا ترجمت لعددٍ من فقهاء المغرب الذين دخلوا مصر في رحلتهم إلى الحجاز أو استقرّوا في القاهرة لطلب العلم، وقد أفادني في تتبّع بعض الإجازات، ولو من خلال إشارات موجزة.

- " **الضوء اللّامع لأهل القرن التاسع**" لمؤلّفه محمّد بن عبد الرحمان السّخّاوي المتوفّى سنة(982هـ/1575م)، في الثامن والعشرين من شهر شعبان، فهذا المصدر من أهمّ المصادر؛ إذ ضمّنه مؤلّفه تراجم عدد من أعلام المغرب الأوسط الذين رحلوا إلى مصر وفيهم من لقيّ المؤلّف نفسه، وأجازهم أو استجازهم، ومنهم العلماء والشعراء، وقد نقلت منه بعض الحيثيات التي وظّفتها في الترجمة العلميّة لبعض العلماء.

وإلى جانب التراجم اعتمدتُ على عدد من الأثبات، والفهارس التي سرد فيها أصحابها إجازاتهم وأسانيدهم، وترجَم لشيوخهم من علماء المغرب الأوسط أو مَنْ كانت لهم صلة بهم في سلسلة السَنَد، وأذكر في هذا الموضع أهمّها:

- "**برنامج الماجري**" لمؤلِّفه محمّد الماجري الأندلسي المتوفّى سنة(862هـ/1459م) الذي ذكر فيه شيوخه الذين قرأ عليهم في مدينة تلمسان كإجازته من طرف ابن مرزوق الحفيد، وبجاية؛ لذلك يعدّ من الكتب المهمّة التي تسلِّط الضوء على أهمّ المتون العلميّة التي تُدَرّس على عهده.

- "**غَنِيْمَةُ الوَافِدِ وبُغْيَةُ الطَّالِب المَاجِدْ**" للشيخ عبد الرحمان بن محمّد بن مخلوف الثعالبي المتوفّى سنة(875هـ/1472م)، وهذا الكتاب فهرس لأهمّ مروياته والمشايخ الذين لقيّهم في تونس ومصر، وقد أفادني في تتبّع إجازاته من أعلام المشرق، وإجازاته من شيخه ابن مرزوق الحفيد، كما ذكر فيه أهمّ عناوين الكتب التي حصّلها خلال رحلته الطويلة إلى المشرق، لكنّه استغنى عن ذكر بعض إجازاته خشيت الإطالة، وهو ما من شأنه أن يغيِّب عدد من الوقائع العلميّة.

- "**التَعلُّلُ بِرسُوْم الإِسْنَادْ بَعْدَ انْتقَالِ المَنْزِلْ وَالنَادِي**"، وهو عبارة عن فهرس لمؤلِّفه محمّد بن أحمد بن محمّد بن محمّد بن عليّ بن غازي العثماني المكناسي المتوفّى في التاسع، من جمادى الأولى، من سنة(919هـ/1507م)؛ ترجم في هذا الكتاب لثمانيّة عشر شيخًا من شيوخه، ويعدّ بذلك مصدرًا مهمًّا لارتباط فهرسته بأعلام مشهورين من أعلام المغرب الأوسط، حيث تتبّعتُ من خلاله أسانيد بعض الأعلام، خاصّة وأنّه ذكر فيه إجازاته منها: استدعاؤه للشيخ أحمد زروق البرنسي الذي أجاز له، وللشيخ أحمد الونشريسي، وعدد من المشايخ.

أمّا **المخطوطات** التي اعتمدتُ عليها، فمختلفة المصادر بعضها نُسَخ ميكرو فيلميّة مصوّرة، من مكتبة دير الإسكوريال، بمدريد في إسبانيّا، وبعضها، نسخ مصوّرة من موقع

مكتبة الملك عبد العزيز بالدار البيضاء بمملكة المغربيّة، وبعضها متواجد في مكتبة جامعة الملك سعود بالمملكة السعوديّة أذْكر بعضها للاستشهاد، على أنْ يتسنّى للمُطالع لهذه الدراسة أن يقف عليها جميعها.

- "**رَوْضةُ الإِعْلَامِ بِعِلْمِ أَنْوَاعِ الحديثِ السَامِ**" لمؤلِّفه محمّد بن أحمد بن مرزوق التلمساني الحفيد المتوفّى سنة(842هـ/1439م)، وهذا المخطوط صُوِّر على نسخة ميكروفيلميّة بفهرسة تحت رقم: 445، رقم المخطوط: 1517 أ. س، وهو من أهمّ الأعمال التي أنجزها المؤلّف في علم الحديث، والتي نافس بها كبار علماء الحديث، حيث أوْدع فيها قواعد علم الحديث وأنواعه.
- " **مُخْتَصَرُ إِكْمَال المُعلِم بفَوَائِدْ مُسْلِم**" لمؤلِّفه أحمد بن سعيد ابن شاط الذي توفيّ بعد سنة(896هـ/1490م)، وهذا المخطوط موجود بدير الإسكوريال، من ضمن المخطوطات العربيّة، حصلت على نسخة ميكروفيلمية منه، تحت رقم: 1016، وهو أيضًا من كتب الشروح التي تمّمت شرح كتاب إمام رواة الحديث مسلم.
- " **الجُمل في مختصر نهاية أمل**" لمؤلّفه محمّد بن أحمد بن عليّ بن يحيى الحسني الشريف التلمساني المتوفّى سنة(771هـ/1370م)، يعدّ أحد أشهر المختصَرات في علم المنطق، وهو موجود أيضًا بدير الإسكوريال؛ تحت رقم: 173، رقم المخطوط: 615.
- "**ديوان الخلوف**" لمؤلّفه أحمد بن أبي القاسم بن عبد الرحمان بن محمّد ابن الخلوف المتوفّى سنة(899هـ/1495م)، وهذا المخطوط بموقع مكتبة جامعة الملك سعود بالريّاض رقم الصنف: (811.5/ د.خ)، الرقم العام: (1013)، وهو من الدواوين الشعريّة الهامّة في شعر مدح السلاطين.
- "**العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة**" لمؤلّفه الشيخ عبد الرحمان الثعالبي المتوفّى سنة(872هـ/1469م)، وهذا المخطوط موجود بموقع مؤسّسة الملك عبد العزيز

بالدار البيضاء بالمملكة المغربيّة، وكذلك على موقع المكتبة مرفوع تحت رقم: 128 Manus وهذا الكتاب مهمّ في دراسة التأليف والتصوّف في المغرب الأوسط.

**عرض خطة البحث:**

قسّمتُ هذه الدراسة إلى أربعة فصول. فالفصل الأوّل عبارة عن مدخل خصّصته للتعريف بالإجازة، وعرض أنواعها، وعنونتُه ب"الإجازات العلميّة وأصنافها"، كما تطرّقتُ فيه إلى تعريف الإجازة لغة واصطلاحًا، وكذا شروطها، وحُكْمها، وأنواعها، وما يقع تحت مسمّاها.

أمّا الفصل الثاني، فخصّصته لنماذج من إجازات علماء المغرب الأوسط، وقسّمتُه إلى ثلاثة أقسام، القسم الأوّل تطرّقتُ فيه للإجازات المتبادَلة بين علماء المغرب الأوسط والعلماء المشارقة، وعرضْت فيه عَرضًا بعض إسهامات علمائنا في الحياة الثقافيّة المشرقيّة في التعليم، والقسم الثاني، فمتعلّق بالإجازات المتبادَلة بين علماء المغرب الأوسط والعلماء المغاربة وكذا الأندلسيّين، وعرضْت فيه إجازة محمّد الشمّني الجزائري الأصل لعالم المغرب الأقصى السلّاوي وابنه، وإجازات بعض علماء تلمسان لبعض المغاربة، أمّا القسم الثالث فمرتبط بإجازات المغاربة(علماء تونس والمغرب) لعلماء المغرب الأوسط.

وفي الفصل الثالث، تحدثتُ عن نماذج من مؤلَّفات علماء المغرب الأوسط في فترة دراستي تحت عنوان "مؤلّفات علماء المغرب الأوسط في العلوم الشرعيّة"، فقسّمتُه بحسب العلوم الشرعيّة، وهذه الأقسام هي: التفسير، القراءات، الفقه وأصوله، القواعد والكلّيّات الفقهيّة الفروق الفقهيّة، أحكام التوثيق والموَثَّق، النوازل والفتاوَى، لأختم هذا الفصل بالحديث عن الفرائض وما أُلِّف فيها.

أمّا الفصل الرابع، فتناولتُ فيه أيضًا نماذج من تأليف علمائنا في شتَّى فنونه، وكذلك الوعظ والتصوّف الذي تطرقْت فيه إلى أهمّ المؤلَّفات الصوفيّة في المغرب الأوسط كمؤلّفات

الشيخ أحمد النقاوسي، والشيخ عبد الرحمان الثعالبي، وغيرهما من المؤلِّفين، وبعد الفراغ من مؤلَّفات التصوّف خُضْتُ في الحديث عن أبرز مؤلَّفات التوحيد والعقيدة كعقائد السنوسي الثلاث، ويلي هذا العنصر الحديث عن أبرز مؤلَّفات علماء المغرب الأوسط في المنطق، ثمّ يلي هذا العلم الحديث عن أبرز مؤلّفات علوم الفلك والحساب والطّب مجتمعة لأختم بكُتب السيَّر والتراجم، وبعد تمام الدراسة ختمتُها بخاتمة جمعتُ فيها ما ظهر لي في الفصول من النتائج، مجيبًا عن الأسئلة التي أدرجتها في مقدّمتي.

ولإنجاز هذه الدراسة اعترضتني جملة صعوبات أبرزها: صعوبة الوصول إلى المصادر التي اختزنتها الرفوف في بلادنا؛ إذ تبقى العقبة الأكبر التي تصادف الدارس، مع ندرة الإجازات في هذه الفترة المدروسة؛ إمّا لانْدِراسها بفعل مرور الزمن أو بسبب اكتفاء المُجيز بمنح الإجازة مشافهةً، فلا تجد إلاّ شذرات منها في بطون التراجم، أَضِفْ إلى ذلك صعوبة قراءة بعض المخطوطات التي تعرّضت للطمس بسبب الرطوبة أو رداءة الخطّ وقلّة وضوحه.

أمّا فيما يخصّ قسم التأليف، فيشترك مع قسم الإجازة في عدم وضوح بعض المخطوطات المصوّرة على الميكروفيلم؛ إذ يصعُب قراءتها بسبب ذهاب لون الصمغ الذي كُتبت به، ولعلّ أكبر قدر من المخطوطات التي كُتبت في هذه الفترة يتوزّع أغلبها خارج الجزائر في كلٍّ من مكتبات المغرب الأقصى، وتونس، ومصر، وبلاد الشام، وهو ما يُصعِّب الوصول إليها أو يكاد يستحيل بسبب غياب طرق الدفع الإلكتروني وسياسات المكتبات وهذه إحدى المعضلات التي تواجه الباحث في بلادنا.

وعلى الرغم من ذلك حاولتُ، بما توفّر لي من إمكانات رَفْعَ بعض التحدّيات لإنجاز دراستي هذه، وما يسعني إلاّ أن أتقدّم بالشكر الأوفى للجنة مناقشة عملي هذا ليكون بعون الله إضافة تشرِّف البحث العلمي، وتشجّع الباحثين على الخوض في مثل هذه الدراسات، وما توفيقي إلّا بالله ربّ العالمين.

# الفصل الأول

## الإجازة العلميّة وأصنافها

**الفصل الأوّل: الإجازة العلميّة وأصنافها**

**1- تعريف الإجازة:**

1-1- لغة:

1-2- اصطلاحًا:

**2- درجات الإجازة:**

**3- ألفاظها:**

**4- شروطها:**

4-1-المُجيزْ:

4-2-المُجاز:

**5- اختلافُ العُلَمَاء فِي العَمَلِ بالإجازة:**

**6- أنواع الإجازات:**

6-1-الإجازةُ بالرِّوَايَة:

6-1-1- النوع الأوّل: لمُعَيَّنْ فِي مُعَيَّنْ:

6-1-2- النوع الثاني، إجازة من مُعَيَّن لمُعَيَّن في غيرِ مُعَيَّنْ:

6-1-3- النوع الثالث، الإجازة العامّة(من غير تَعْيّين المُجاز له):

6-1-4- النوع الرابع: الإجازة لمجهول أو بمجهول:

6-1-5- النوع الخامس، الإجازةُ للمَعْدُوم والطفل الصغير:

6-1-6- النوع السادس، إجازة ما لم يسمعهُ المجيزُ، ولم يتحمّلهُ أصلًا بعد؛ ليرويه للمُجاز له إذا تحمّله بعد ذلك:

6-1-7- النوع السابع، إجازةُ المُجَاز:

6-2-الاستدعاءُ:

**6-3- الإجازات التعليميّة:**

6-3-1- إجازة السماع:

6-3-2- إجازةُ الإقراء(العِرَاضَةُ):

6-3-3- الإجازة في القرآن الكريم:

**6-4- إجازة التصدير:**

6-4-1- إجازة الإفتاء والتدريس:

6-4-2- الإجازة في الخطّ:

6-4-3- الإجازة في التأليف والنَسْخ:

مما لا شك فيه أنّ الرحلة في طلب العلم كانت تتوج في الغالب بإجازات علمية، التي يتشّرف بنيلها طالب العلم، إذ يشهد فيها الأستاذ له بالتمكُّن من تحصيل علم من العلوم أو مؤلف من المؤلفات العلمية، ما يجعله مؤهّلًا لتصدر حلقات العلم والتأليف في ميدان أو اختصاصات علمية، فما المقصود بالإجازات؟ وما أبرز أنواعها؟ وكيف كانت تصاغ؟، وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل.

**الفصل الأوّل: الإجازة العلميّة وأصنافها.**

الإجازة طريق من طرق تَحَمُلْ العلم على مرّ التاريخ الإسلامي، فمنذ عصر الخلافة الرّاشدة كان الطلبة يجلسون إلى شيوخهم وأساتذتهم في مقامات المعرفة لطلب العلم الشرعي من التابعين وكبار الصحابة الذين ارتحلوا مع الفتوحات نحو شرق العراق ومصر، وبلاد الشام، لكن مع تطوّر الدولة الإسلاميّة، وأيَلَان الحكم إلى بني أميّة، ثمّ بعدهم بني العباس، وانفتاحهم على العجم، اقتبسوا منهم نُظمًا جديدة في التعليم.

تطوّرت أساليب طلبه، وتنوعّت طرق التّحصيل، خاصّة في العهد العباسي الذي بلغت فيه العلوم الإسلاميّة أوجَّ تطوّرها، فكثر الشيوخ والعلماء، وعُيّنَت لهم المناصب وأقيمت لهم المدارس، وكثر طلّابهم من مختلف الفئات، فأخذوا عنهم أصناف العلوم ولازموهم في حلْقات طلب العلم، فكان فيهم من يجلس للسماع أو القراءة، وغير ذلك من طرق التحصيل التي بيّنها علماء الحديث، فكان الطالب يسمع ما شاء من المتون المؤلّفة أو الدّروس، حتّى يُطْمأَن إلى تمكّنه وحفظه، حتّى يختم الشيخ سلسلة دروسه، ثمّ يُجيزه منفردًا أو في جماعة كشهادة منه على قراءته عليه، فيأذن له في الرّواية[1] أو غير ذلك.

[1] الشهرزوي (عثمان)، علوم الحديث لابن صلاح، تح: نور الدين عنتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ص 151.

ولمّا كانت الإجازة طريقًا من طرق تَحَمُل علم الحديث، أوْلاها المسلمون عنايةً خاصّة، وضبطوها بقواعدٍ، خاصّة في أوّل الأمر، وتشدّدوا في منْحها إجلالًا وصَوْنًا لهذا العلم الشرعي، ومع مرّ السنين لم تلبث، حتّى انتقلت من علم الحديث إلى سائر العلوم وبفضل تلك القواعد الصارمة سلِمَ علم الحديث من المدلّسين، وسَهُل على العلماء التميّيز بين ما هو صحيح وارد عن النّبي عليه الصلاة والسلام، وما هو موضوعٌ من افتراءات الكذّابين والمدلّسين، بالاستعانة بعلم الإسناد.

**1-تعريف الإجازة:** اتّخذت عدّة تعريفات بين اللغة والاصطلاح نوجزها في الآتي:

**1-1 لغةً:**

أصْلُ لفظ الإجازة هو: "إجوازة"، فتحرّكت الواو، وتَوُهِّمَ انفتاح ما قبلها، فانقلبت ألِفًا، وحُذِفت إحدى الألِفَيْن، إمَّا زائدة أو أصليّة، وفي ذلك اختلف النَّحَوِيون، وفي كلام العرب، جَازَ؛ بمعنى: "سَلَكَهُ"، وَأَجَازَهُ: "خَلَفَهُ"، و"قَطَعَهُ"، وَأَجَاز، بمعنى: "سَوَّغَ له"؛ أي: أبَاحَ لَهُ[1].

فهي: الإباحَةُ، والإذنُ بالرِّواية لفْظًا أو كتابةً، كما تُفِيدُ الإخبار، ووَرَدَ عن القسطلاني أَنَّهَا: لَفظٌ اشْتُّقَ مِنَ التَجَوُّز، وهو: التَعدِّي، فكأنّه عَدَّ روايته، حتّى أوصلهَا للرَّاوي عنه[2]؛ أي: أَنَّ الإجازة خطوة من الخطوات أو طريقٌ من طرق نقل الرِّواية من جيلٍ إلى جيل عبر الإسْنَاد.

[1] الجوهري (ابن حمّاد إسماعيل)، الصِّحاح تاج اللّغة وصِحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور العطّار، دار العلم للملايين، ط4، 1990م ، ص48 .

[2] السّخاوي (محمّد)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تح:عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمان الخضير، دار المناهج، الريّاض، ط1، ج2، 2005م، ص ص489 ، 490 .

وتَحْتَمِلُ الإجازة أيضًا جملةً من المعاني منها، ما وَرَدَ فِي لِسَان العَرِبِ؛ لابن منظور بمعنى:«أَجَازَ غَيْرَهُ"، وجَازهُ: "سَارَ فِيه"، و"سَلَكَهُ"، وأَجَازَهُ: "خَلَفَهُ"، و"قَطَعَهُ" وأَجَازَ: أَنْفَذهُ»[1]، فاللَّفْظُ في هذا المَوْضِعْ يَحْتَمِلُ مَعْنى العُبُور، فيقال: "أجاز المَجَازَة"؛ أي:"قطع المسافة"، ويأتي المَجَازُ لِيَدُلَّ على المَعْبَر، ومن ذلك ما ورد في صحيح البخاري، وفيه يقول النّبي صلّى الله عليه وسلّم: « فَيُضْرَبُ الصِرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَانِي جَهَنَّمَ فَأَكُونُ أَوّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنْ الرُسُلِ بِأُمَّتِهِ، ولاَ يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إلاَّ الرُسُلُ، وكَلاَمُ الرُسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللَّهُمَ سَلِّمْ سَلِّمْ»[2]، والله تعالى يقول: « وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتْبَعَهُمْ فِرْعَوْنُ وجُنُودُهُ بَغْيًا، وَعَدْوًا حَتَّىٰ إِذَا أَدْرَكَهُ الْغَرَقُ قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ»[3].

## 1- 2- اصطلاحًا:

الإجَازَةُ هي: إِذْنُ الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته أو مُؤَلّفاتِه، ولو لَمْ يسمعها منه، وَلَمْ يقرأها عليه بقوله:"أَجَزْتُ لك أنْ تَرْوِي عَنِّي الكتاب الفلاني أو ما صَحَّ عندك من مسموعاتي»، وعَرَّفَهَا العلماءُ أيضًا بِأَنَّهَا:« هي إِذْنٌ في الرِّوَاية لفظًا أو خطًّا يُفِيدُ الإخبار الإجمالي عُرفًا، وأركانها أربعةٌ: المجيزُ، والمُجَازُ له، والمُجازُ به، ولفظُ الإجازة»[4].

---

[1] ابن منظور(محمّد)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج5، (د ت)، ص 326.

[2] البخاري(محمّد بن إسماعيل، الجامعة المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، تح:محمّد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة، السعودية، 1422هـ، رقم:806، ج1، ص160؛ العسقلاني (ابن حجر أحمد)، فتح الباري، تح: عبد العزيز بن باز، المكتبة السلفيّة، الريّاض، السعوديّة، ط1، ج2، (د ت)، ص292 .

[3] سورة يونس، الآية: 90 .

[4] الكتّاني (يوسف)، مدرسة الإمام البخاري بالمغرب، دار لسان العرب، بيروت، (د ط)، ج1، (د ت)، ص129.

## 2- درجات الإجازة:

تَتَفَاوَتُ الإجازة في كيفيّةِ إطلاقهَا والإخبارِ بها إلى دَرجَاتٍ[1] هي:

- أعلى درجات الإجازة هي: المُشَافَهَةُ، كَأَنْ يُصَرِّحَ المُجيزُ للمُجَازِ لهُ بلفظهِ نحو«أَجزتُ لك أن تُخْبرَ عَنِّي أو أنْ تَرْوي عَنِّي»، ويُسَمِّي لهُ ما أَجَازَهُ فِيهِ، وعُدَّتْ من أفضلها لِحدُوثِ المُقَابَلَة بين الشيخِ والطالب، فيمنحُهَا له بعد السّمَاع والقراءة وحصول التَثَبُّتْ ومن جهةٍ أُخرى التَصريحُ بها.
- أنْ يُرسلَ المُسْتَجِيزُ رسالةً إلى المُجيزِ مع رَسولٍ ثقةٍ، فيجيزُ له مع الضَبطِ والنطق دون أن يَكتبَ له كنحو:« أجزتُ لهُ أنْ يروي عَنِّي كذا».
- أنْ يَكتُبَ المجيزُ بِخطِّه للمُجازِ بحضورهِ أو مغيبه دون النطق بها، وهذا الفرقُ بين هذه الدرجة وما سبقهَا، والأصلُ في الإجازة أن يًصَرِّحَ بها لتلميذه مشافَهَةً.

## 3- ألفاظها:

اختلفَ فقهاءُ المذاهب الأربعة في كيفية التلفُّظِ بالإجازة، فلا وُجودُ لصيغةِ اتِّفَاق بين المُتقَدِّمينَ والمُتَأَخِّرينَ، فمنهم من اقتدى بالمُحَدِّثينَ الأوائل اختيارًا كأنْ يقول الرَّاوي: «كَتَبَ إليَّ فُلان...»، وهذه الصِيغةُ اعتمدها البعضُ كأبي حاتم محمّد بن إدريس الرازي(ت277هـ/ 890م) في تآليفه، وتَبِعَهُ فيها عدد من المُحَدِّثينَ.

وذهب بعضٌ من فقهاء المالكيّة إلى ضَبط اللَّفظ لتمييز الرّواية منهم: "يحيى السرّاج(ت 805هـ/1402م)"، في فهرسه الذي بَيَّنَ فيه أوجهَ الاختلاف، فقد نقل الكتّاني عن السرّاج قوله:« وأجَوَدُ ذلك عِندي، وأحسَنُهُ ولدى التأمُّل أُثْبِتُهُ، وأَبْيَّنُهُ أنْ يقول المُحَدِّثُ

[1] الكتّاني، مرجع سابق، ص132؛ اليحصبي (عياض بن موسى)، الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقيّيد السّماع، تح: أحمد صقر، دار التراث، مصر، ط2، (د ت)، ص88 .

في الرِّواية عمّن شاهدهُ، وشَافهَهُ:"أنْبأنِي" ومِمَّن كَاتَبَهُ، ولَمْ يُشَاهِدهُ: "كَتَبَ إِلَيَّ"، وفيما سَمِعتُهُ أَنَا: "حَدَّثنا"، و"سمعتُ"؛ لِيُعْلَمَ بذلك مَسمُوعَهُ من مُجَازِه، وأنْ يقول فيما سمع من لفْظ شيخهِ وَجدَه، "حَدَّثَنِي"، وفِي الذي سَمِعتُهُ مِنهُ كذلكَ لَفظاً معَ غيرِهِ؛ حَدَّثَنَا، وفيما سمعهُ عليه وجَدَهُ بقراءتهِ "أخبرنِي"، وفي الذي سَمِعَهُ، ومعهُ أحدٌ فصاعدًا "أَنْبَأَنَا"، سواء قرأه هو أو غيرهُ ليَقِيْسَ علَى ما قَرَّرْنَاهُ مِنَ جوازِ المَسْمُوْعِ مِنَ المُسْتَجَاز»[1].

اقتدى الفقهاءُ في المذاهب الأربعة بالأَئِمَّةِ الكِبَار في إطلاق لفظِ "أَخْبرنَا و"حَدَّثَنَا" وعلى رَأسهمْ "الإمام مالكٌ بن أنسٍ"(ت179هـ/795م)، و"مُحَمَّد ابنُ مَنظورٍ القَيروانِيُّ" (ت711هـ/1311م)، فَفِي بعض ما رُوِيَّ من الأخبارِ عن الإمام مالك -رحمه الله- أنَّ رجلًا من العامَّة جاءَهُ، وبيده كتاب الموطَّأ قد نسخَهُ، وقَابَلَهُ بما نُسِخ، وطَلَب مِنهُ إجازتهُ لهُ، فأجَازَهُ، ولمْ يشتَرِطْ عليهِ صيغةً محَدَّدَة في الرِّواية عَنه كأَن يقول:"حَدَّثنَا مالكٌ أو أخبرنَا مالكٌ"؛ بل ترك له بين اللَّفظين ما شاء أن يقول، وعلى هذا سارَ أبو مسلم الخوْلانيُّ(ت62هـ/682م)، ومن روى عنهم قال:« أخبرنِي أبو عمروُ، المقرئ حدَّثنِي عليٌّ محمَّدٌ الرَبْعيّ أخبرنا زيادٌ بن يونس قال عيسى بن مسكينْ:"الإجازةُ رأسُ مال كبير" وجَائزٌ أن يقول: "حَدَّثَنِي فلانٌ، وأَخبرنِي فلانٌ"[2].

وإنْ كان بعضٌ من الفقهاء قد حصروا لفظَ الرِّواية بالإجازة في:"حَدَّثَنَا، وأَخْبرنَا"، فَإنّ بعضهم اختار التدقيق في اللّفظِ، ومنهم "الإمامُ عبد الرحمان الأَوزَاعِيّ(ت 157هـ/773م) الذي ميَّزَ بين لفظِ:"أَخبرنِي"، فَأَذِنَ لمن يَرْوِي عنهُ أنْ يَتَلَفَّظَ بها؛ إنْ كان أَجازهُ لوَحْدهِ وإنْ أَجَازَهُ في جماعة، اشترط عليه أن يقول:" أخبرنَا"، أمَّا "الإمامُ أبو المعَالِي عبد الملك بن عبد الله الجُوَينيّ"(419 – 478 هـ/1028 – 1085م)فقال في شأن الطريقة الأولى: «...ليست عندي عبارة مرْضِية لائقةٌ بالتَحَفُّظِ، والتَصوُّنِ، فالوجهُ البَوْحُ بالإجازة»، فأرادَ

[1] الكتّاني (يوسف)، مرجع سابق، ص ص 132، 133.

[2] السبتي اليحصبي (عياض بن موسى)، مصدر سابق، ص 91 .

بذلكَ إظهارَ طريقَ الرّواية؛ لتميّيزها، وزاد في التميّيز أبو حاتم الرَّازي بأنْ فَصَل بين إجازة المُشَافَهَة، فسمَّاهَا "إجازة"، و"سَمَّى الكتابةَ ب"الرِّوايةُ كتابةً".

ولا فرقَ بينَ الألفاظِ عند المُتَقَدِّمينَ، وكُلُّهَا من ورائِها إذنٌ بالرِّواية، إنَّمَا يَقَعُ الاختلافُ في تسمّية الطريقة التي حَصُلَتْ بها، وتجدرُ الإشارة إلى أنَّ الطريقة الأُولى "أخبرنا، و"حَدَّثنَا" استُمِدَّ مُصطلحهَا من القرآن والسنَّةِ النَبوِيَّة والفقهاء أشدُّ الناسِ التزامًا بذلك، وهو ما أشارَ إليه القاضي عياضٌ:«وكانَ للسَلَفِ في هذهِ العبارة اختيارٌ، وإيثارُ بعض الألفاظ...، ومنهم، مَنْ كان يقولُهمَا معًا، والكثيرونَ اعْتمَدُوا على ما ورد في القرآن الكريم»[1].

## 4- شروطها:

وَضَعَ علماءُ الحديث شروطًا لقبُول الرِّواية بالإجازة يجبُ تَوَفُّرُهَا فِي المُجيز والمُجاز لكي يَصِحُّ العمل بها، وهي كالآتي:

### 4-1- المُجيزْ:

اشترطَ الإمامُ مالكُ بن أنس –رحمه الله– أنْ يكون الفَرْعُ مُعارضًا بالأصلِ كَأَنَّهُ هو، وأنْ يكونَ المُجيزُ من الشيوخِ والعلماء عالمًا بما يُجيزُ، وذلك منطبقٌ ليس فقط على الإجازة؛ إنّمَا يَتَعَدَّاهُ إلى غيرِهَا، من طُرقِ التَحصيل وباقي العلوم، وخاصَّةً علم الحديث كما يجبُ أنْ يكونَ من الثِّقَات في دينه ورِوايتهِ، فلا يكون مِمَّن يَنَالُ الوَهمُ منه في الرِّواية فتخْتَلِطَ عليه الأَسَانيد، وأنْ يكونَ مشهودًا له بالعلم[2].

---

1 الكتّاني (يوسف)، مرجع سابق، ص 134.

2 السبتي اليحصبي (عياض بن موسى)، مصدر سابق، ص 95 .

كما اتَّفَقَ جمهورُ العلماء فِي الحديث والفقه على اشتِرَاطِ فيمنْ يُحتَجُّ بروايته أنْ يَكونَ عدْلًا، ضابطًا لِمَا يَرويهِ، وصِفةُ العدالة يُسألُ عنهَا أهلُ العلم قبلَ السَمَاع أو الاستجازة، فهم أدرى بمن شاعت عنهم الأمَانة، وهم أعلم بمن خَفِيَّ أمرُه، ولم يشتهر بين الناس من المُحَدّثِينَ، ويُستغنى في السؤال عَمَّن شُهد له بالعلم والضبط.

قال الإمام جلالُ الدين السَيَوطِي(ت911هـ/1506م):«أجمعَ الجماهيرُ منَ أئمّةِ الحديث والفقه أنَّهُ يُشترطُ فيه أنْ يكونَ عدْلًا ضابطًا، بأنْ يكون مسلمًا بالغًا عاقلًا سليمًا من أسباب الفسقِ وخوارِمِ المرُوءةِ، متيقِظًا حَافِظًا إنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، ضابطًا لكِتَابهِ إنْ حَدَّثَ مِنْهُ، عالمًا بما يُحيلُ المعنى إنْ روى به»[1].

فالمُحَدِّثُ العادلُ عند ابن عبدِ البَرِّ(ت463هـ/1071م) هو: كلّ حاملِ علمٍ معروفٌ بالعناية به، حتَّى يظهرَ عليه عكسُ ذلك، أمّا عن الثقة في روايته فتُعْتبر، وتُقارنُ برواية الثِقَات المَعروفين بالضبطِ والإتقان، فإنْ حصل التوافق في المعنى واللَفظ، ونَدُرَ الاختلافُ استُدِلَّ على أَنَّهُ ضابطٌ ثقة، وإنْ شاعَ عنه كثرةُ الاختلافِ والإخْتِلَال في رواياته تُرِك، ولم يُؤخذ عنه[2]، كما تركَ كبار المُحَدِّثينَ الأخذَ عَمَّن استُضْعِفت رِوايتهُ، فلقدْ أدركَ الإمام مالك –رحمه الله–عددًا من التَابعينَ، لكنَّهُ ترك الأخْذَ عنهم، إمَّا لضُعْفٍ فيهم أو في روايتهم قال ابن وهب:«حَدَّثنِي مالكٌ قال:«دخلتُ على عائشة بنت سعدٍ بن أبي وقّاص، فسألتُهَا عن بعضِ الحديث فَلَم أَرْضَ أنْ آخُذَ عنها شيئًا لضُعفها»، وقال الإمام

[1] السيوطي (جلال الدين)، تدريب الرّاوي في شرح تقريب النووي، تح: الفاريابي، نظر محمّد، مكتبة الكوثر، مصر، ط1، 1993م، ص ص352، 353 .

[2] الشهرزوي (عثمان)، مصدر سابق، ص ص 104، 105.

مالك:« أدركْتُ رجالًا كثيرًا منهم، من أدرك الصحابة، فلم أسألهم عن شيء كَأَنَّهُ يُضَعِّفُ أمرهم»[1].

**4-2- المُجاز:**

يجبُ على الطالب أنْ يكون مُتَحلِّيًا بأخلاق العلم لكي يُسمَّى طالبَ علم، وفي هَذا لَمْ يتساهل كِبارُ المُحَدِّثينَ في منحِ الإجازة، ولقد كَرِّهَهَا الإمام مالك للذي لَمْ يَكُنْ داخلًا في زمرةِ الطلبة خَشيةَ أنْ يتساهل في الرِّواية بما لَمْ يَفْهَم، فيروي عن الرَّاوي ما ليس من حديثه[2]، ويجبُ أنْ يكون عارفًا بالنقلِ والوقُوفِ على أَلفاظِ ما أُجِيزَ لهُ ليسْلَمَ من التَّصحِيف والتَّحرِيف.

وإلى هذا ذهب ابن عبد البرّ بقوله:« وإذا كان الذي أجيز له على غير ما وصفتُ لم يُؤَمن أن يُحَدِّث عن الذي أجاز له بما ليس من حديثه أو يُنقص من إسناد الحديث إلى الرجل والرجلين، وقد رأيتُ قوما وقعوا في هذا، وإنّما كَرَّهَ من كَرِهَ الإجازةَ لهذَا»[3] لكن هذا ليس من باب التَشَدُّدِ في منحهَا، إنَّمَا من بابِ الحَذَر لذلك أجازها البعضُ، بشرط التَثَبُّتِ عند الرِّوايةِ، ولم يشترط التَأَهُّل قال القسطلاني(ت923هـ/1518م):« وما عدَّاه من التشدِيدِ، فهو مُنَافٍ لِمَا جُوِّزَتُ الإجازة لهُ من بقاء السلسلة، نَعمْ لا يُشترطُ التأهُّل حينَ التَحَمُّل، ولم يَقُل أَحَدٌ بالأداءِ بدونِ شَرْطِ الرِّوَايَة، وعليهِ يُحْتَمَلُ قوله:"أجزتُ لهُ رواية كذا بشرطه، ومنه ثُبُوتُ المَرْوِيّ من حديث المُجِيْز»[4].

---

[1] البغدادي( أحمد بن علي)، الكفاية في علم الرّواية، تح: أبو عبد الله السروقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السعوديّة، (د ط)، (د ت)، ص ص 132 ، 133.

[2] السبتي اليحصبي (عياض بن موسى)، الإلماع، ص95 .

[3] السخّاوي (محمّد)، فتح المغيث، ج2، ص ص458، 459 .

[4] المصدر نفسه، ص 458 .

والإجازةُ وُضعت أساسًا لحفظ سلسلة الرِّوايَة والسندِ مع التَّثبُّت لذلك لا يَصِحُّ أنْ يَرْوِي المُجاز ما لَمْ يَتَيَقَّنْ مِن صِحَّتِهِ، إنَّما يجب عليه تَصحيحُ ما أُذِنَ لهُ فيه من رِوايات المَشايخ ومسموعاتهم ومُقَابلتِه بالأصول قال القاضي عياضٌ –رحمه الله–(ت544هـ/ 1150م):«تَصِحُّ بعدَ تَصحيح شَيْئَيْن: تَعْيِّينُ رواياتُ الشيخ ومسموعاته وتَحقيقُهَا، وصِحَّةُ مُطَابقةُ كُتبِ الرَّاوِي لَهَا والاعتمادُ علَى الأُصُول المُصَحَّحَة» والتَصْحِيْحُ والمُقَارَنَةُ بينَ الأُصول لا يَقْدِرُ عَليه إلَّا من كانَ مَعْدُوْدًا من طَلَبَة العلم والعَارِفِينَ بِمَا أُجِيزَ، ولهذَا لَمْ يَمْنَحْ العلماء– ومنهم عُلماء المغرب –الإجازَةَ إلاَّ لِمَن عُرِف عِلْمُه، وشُهِدَ لهُ أو لاَزَمَ الشُيُوخ واستُأْنِس منهُ التحصيل والحِفْظَ والقدرةَ عَلَى الرِّوايَةِ[1].

## 5- اختلافُ العُلَمَاء فِي العَمَلِ بالإجازة:

اختلفَ العلماءُ في العملِ بالإجازة فَمنهمْ، مَن رَأَى بجوازِ العملِ بها لِعَدَم وُجُودِ مَانعٍ أو مخالفةٍ بيِّنَةٍ تَحْجُبُ عن الأَخْذِ بهَا فِي الرِّوَايَةِ، وَمن ذلكَ مَا وَرَدَ في كلامِ القَاضِي أبو الوليد البَاجِي المَالِكِي(ت474هـ/1081م):« ...فلا خلَافَ في جواز الرّواية بالإجازة من سلف هذه الأمّة وخَلَفِها»، واسْتَدَلَّ بذلك على الإجماع لدى بعض العلماء، فأرادَ بذلكَ تسهيلَ القضية واقتصَارِهَا في لفظٍ بين الشيخِ وطالبهِ للنقل عنه[2].

كما وردَ عن أبي بكر، أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيبُ البغدادي(ت463هـ/ 1070م) فِي الرَدِّ على من يُنْكِر العملَ بالإجَازة ولا يعُدّها شيئا فقال: «... فأَمَّا مَنْ يُنْكرُ الإجازة، ولا يَعُدُّهَا شيئًا فَإنَّا ذَاكِرُونَ مَنْ سَمَّى لنَا مِنهمُ برواية ما حفِظنَا في ذَلِكَ عَنْهُم»[3]، فَالإجازة، إنَّمَا هِيَ تَقْيِّيدٌ لسلسلةِ الرِّوايَة وإثباتٌ للسَنَدِ، ولعلَّ مِن بينِ الذين لا

---

[1] السخّاوي (محمّد)، المصدر نفسه، ص460؛ الكتّاني (يوسف)، مدرسة الإمام البخاري، ص136.

[2] الشهرزوي (عثمان)، مصدر سابق، ص 151 .

[3] البغدادي (أحمد بن علي)، الكفاية في علم الرّواية، ص 314 .

يَعُدُّونَهَا شيئًا الإمامُ إبراهيمُ بنُ إسحاق الحَرْبِي(ت285هـ/898م)، فقد سُئِل: هل يَجُوزُ لِرَجُلِ الحديث أنْ يُجِيزَ فَيُقَال:"حَدَّثَنَا فُلَان؟" قال:«الإجازةُ ليسَ هِي عِندَنَا شيئًا إذَا قالَ: "حَدَّثَنَا، فقَدْ كَذَبَ...»[1].

كان الإمام الشافعيّ –رحمه الله–(ت204هـ/820م) لا يرى الإجازة في الحديث وهذا ما ذهب إليه جماعةٌ من الشافعيّة منهم: القاضيان "حُسين بن محمّد المَرُّوُرُّوذي"، و"أبو الحسن المَاوَرْدِيّ" في كتابهِ "الحَاوِيّ"، وردّهُ إلى اتّفاق جماعةً من الشافعيّة، فقال: « لو جازتْ الإجازةُ، لبَطُلت الرِحلةُ»[2]، لكن هذا قد يقتصر على نوع مُعيَّن من الإجازة، دون الأخذ بالقول مَحلَّ التعميم فالقصد ببطلان الإجازة دون السماع عند البعض، وهذا ما أشار إليه الإمامُ إبراهيم ابن إسحاق الحربي(ت285هـ/898م)، وأبو عبد الله بن محمّد الأصبهانيّ(274– 369 هـ/887 – 979م) الملقّب بـ"أبي الشيخ"، و"الحافظ أبو النصر، الوايلي السَجْزِيّ(ت 444هـ/1052م)"، قال أبو النصر:« ...سمعتُ جماعةً من أهل العلم يقولون قولَ المُحدِّث:« قد أجزتُ لك أن تروي عَنِّي، تَقْدِيرِي: "أجزتُ لك ما لا يجوز في الشرع؛ لأَنَّهُ لا يُبيحُ رواية ما لمْ يُسْمَع »[3]، فالسمَاعُ شرطٌ في صحَّة الإجازة في العهود الأولى، وسُئِل يحيى بن سعيد عن حديث ابن جُرَيْج عن عطاء الخراساني؟ فقال: «ضعيف»، والسبب في تضعيفه؛ إنَّما يعودُ لرواية الرَّاوي للحديث من الكتاب دون السماع من شيخ أو راوٍ مُحَدَّدٍ ثقة، وهذا سبب كفيلٌ لبطلانهِ عند يَحْيَى بن سَعِيد، من بَابِ الاحتياطِ والحذر، وبهذا المثال قِيْسَ بُطلانُ الإجازة بغياب السماع.

ورُويّ عن الإمام مالك بن أنس –رضيّ الله عنه– أنّه سُئِل من أحد تلاميذه عن الرّواية بما أخذوا عنه، فأجابهم لِمَا أرادوا قال يحيى بن عبد الله بن

[1] البغدادي (أحمد بن علي)، الكفاية في علم الرّواية، ص 316 .

[2] الشهرزوي، مصدر سابق، ص 152 .

[3] المصدر نفسه، ص 152.

بكير(ت231هـ/846م):«...لَمَّا عُرِض المُوطّأ على مالك بن أنس قال له أحد طُلَاّبه: «أأُحدّث عنك ؟ قال:"نعم"، قال: وأقول:"حَدَّثنا مالك؟" قال:"نعم"، أمَا رأيتني فرَّغْتُ نفسي لكم، وسَمعتُ عَرْضَكُم، وأَقَمْتُ سَقَطه وزَلَلَهُ، فمن حَدَّثَكُمْ غيري؟ نَعَمْ حَدِّثُوا به عَنِّي، وقولوا:"حَدَّثنا به مالك"، وسَماعُ العرض على الشيخ كالعرض، سَواء لا فرق بينهما في المعنى»[1]، فهذا إذْنٌ من الإمام مالك لطلاّبه يَحُلُّ مَحَلَّ الإجازة اللَفظيَّة، بشرط السمَاع.

## 6- أنواع الإجازات:

تَتَعَدَّدَ الإجازات، وتَتنوّعُ حسب أغراضها وطُرُق تَحصيلِهَا لذلك صُنِّفْتُ، وقُسِّمتُ إلى عَدَدٍ من الأَنواع للتفريق بينها وتَبيِّين كَيفيَّة تحصيلها، وهي كالآتي:

### 6-1- الإجازةُ بالرِّوَايَة:

هي: إذنٌ بالرِّواية من المُجيزْ للمُجَاز، إمَّا لفظًا، من خلال تصريح الشيخ بمضمون نَصِّهَا أمام المَلأْ أو خطًّا بالكتابة على ورقةٍ يَخْتِمُهَا الشيخُ بِتوقِيعِه يُقِرّ فيها لطالبه ما قَرَأَ عليه من المُصَنَّفَات والمُتون أو يَجْمَعُ بين الكتابةِ لهُ بِخَطِّ يَدِهِ أو بِخَطّ غَيْرِه، ثُمَّ يُصَرِّحُ بها، وهي أقوى وأفضلُ عندَ العلماء، وتُحَصَّلُ بعِدَّة طُرقٍ، إمَّا سَمَاعًا أو قراءة أو نحو ذلك، فعند تَمَامِ الرِّواية يَحْصُلُ الطالبُ عَلَى الإذن، إمَّا في كتابٍ أو جزءٍ منهُ أو بالرِّواية لِمَا سَمِعَ من العُلومِ المَنقُولَة أو المَعْقُولَة.

كانَ العِلمُ الشَرْعِي في أَوَّلِ عَهْدِ الدولةِ الإسلاميَّة مُنْحَصِرًا فِي شِبْهِ الجزيرةِ العَربِيَّة بَيْنَ القُرَّاء والصُحَابَة -رضيّ الله عنهم-، ولَمْ تكن الإجازة إلاَّ مُجَرَّد تَصْريحٍ لَفْظِي مِنَ الرَّاوِي لِطَالِبِه في علمِ الحديث في زمن الثِقَاتِ، ومن بَيْنِ الأَمْثِلَةِ عن أَوَّلِ ظهورٍ للإجازَة

[1] البغدادي (أحمد بن علي)، الكفاية في علم الرواية، ص 314 .

اللفظيَّة مَا رَوَاهُ بشيرٌ ابن نُهَيْك أنَّهُ كتب عن أبي هريرة –رضيّ الله عنه– كتابًا، فلمَّا أرادَ مفارقَتَهُ قال لصاحب رسول الله عليه الصلاة والسلام:«إنِّي كَتَبتُ عنك كتابًا»، ثمّ سأله التحديث عنهُ والرِّواية، فَأَجَابَهُ لِمَا طَلَب[1]، لكن معَ انتهاءِ عصرِ الخلافة الراشدة وتَوَسُّعِ الفتوحات إلى ما وراء النهر وما وراء مصر اختلطَ العربُ بالعجم، وتَفَرَّقَ العلماء بين الأمصار من التابعين، فشاعَ اللَحْنُ في اللغة، وكَثُرَ الغَلَطُ، وانكبَّ الأعاجمُ علَى تَعَلُّمِ العِلم الشَرْعِي، فاحتاجَ الفُقَهَاء إلى التَوْثِيق لئلّا يقع التساهل في الحديث، وكجزءٍ من المؤثّرات والانفتاح الحضاري الذي شاعَ في عصر التدوين وظهرت معه الإجازةُ الخَطِّيَّة وتوسَّعَت لِتَشملَ علومًا شتَّى.

وأقدم إجازة تَحرِيرِيَّة يعودُ تَاريخُها إلى القرنِ(الثّالث الهجري/التاسع الميلادي)، بخطِّ "أبي بكر أحمدُ بنُ خُثَيْمَة" وَرَدَتْ بلفظِ« قَدْ أَجزْتُ لأبي زكريَا يَحْيَى بن مسلمة أَنْ يروي عَنِّي مَا أَحَبَّ من كتاب التَاريخ الذي سَمِعَهُ مِنِّي أبو مُحمَّد القاسمُ بنُ الأَصْبَغ، ومُحَمَّد بنُ عَبد الأعلى كَمَا سمِعَاهُ مِنِّي، وأَذِنْتُ لهُ في ذلك، ولِمَنْ أُحبَّ من أصحابه...أَجَزْتُ له ذلك بكتابي هذا، وأرْفُق بخطّ يده تاريخ الإجازة في شوّال من سنة 276هـ»[2].

لكن بعض علماء الشافعيّة لا يَرَوْن أنّ الإجازة شيء من طُرق تَحَمُّلِ الحديث ودليل ذلك ما ذكره ابن صلاح، فيما رواه الربيع عن الشافعي أنّه مَنَعَ الرّواية بها وقطع بذلك الماوردي، ورَدَّه إلى المذهب الشافعي، فالقاضي حسين بن محمّد المروروذي قَطَعَ بالمَنْعِ، بحجّة أنّ جواز الرّواية بالإجازة يُبْطِل الرحلة، ووافقه في ذلك بعض العلماء[3] والراجح أنّه منع ذلك خوفًا من اكتفاء الناس بعلماء بلدانهم، وركونهم إلى النَهْل من الكتب، دون السعي إلى تنويع الإجازات، وهذا مدعاة لتطاول الجهلة بالعلم الشرعي

[1] فياض (عبد الله)، الإجازات العلميّة عند المسلمين، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1967م، ص 21 .

[2] المرجع نفسه، ص 23 .

[3] شاكر (أحمد محمّد)، الباعث الحثيث، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، (د ت)، ص 113 .

واجترائهم على الرّواية لذلك استحسن ابن صلاح معرفة المُجاز بما يُجاز، وأن يكون من أهل العلم، وذهب بعضهم إلى اشتراط معرفة المُجاز بما يُجاز قال الحافظ أبو عمرو، ابن صلاح(ت643هـ/1245م):« الصحيح أنّها لا تجوز إلاّ لماهرٍ بالصناعة في شيءٍ معيّن لا يُشْكَلُ إسناده»[1].

ومع مرور الوقت توسّع مجال الإجازة ليشمل علومًا مختلفة كالفقه، والتاريخ والأدب لغاية الحفّاظ على اتّصال السند في الرّواية وعلى أمانة التحمُّل، وممّا لا شكّ فيه أنّ الطلاّب والحفّاظ في أزمنة متنوعة سعَوا إلى جمع الإجازات، ورأى ابن صلاح وجوب أن يقرأ المُجيز بلفْظِه الإجازة على المُجَازِ، وإنْ كُتِبَت، وذلك أتمّ وأغنى، ولم يرَ مانعًا من اقتصاره على الإجازة كتابةً، لكنّ ذلك يُنْقص من مرتبتها عنده[2]، أمّا عن أنواع الإجازات، فتختلف في عدّة أوجه، من جهة المُجاز؛ أي: طالب الإجازة، ومن جهة ما يُجاز إنْ كان مُقَيَّدًا أو مُطْلَقًا، وفيما يلي أنواعها.

### 6-1-1- النوع الأوّل، لمُعَيَّنْ فِي مُعَيَّنْ:

يعدّ هذا النوع من أصحّ الإجازات على الإطلاق، ومن أكثرها استعمالًا لدى المدّرسين والأساتذة لاستيفائه شرطين أساسيين الأوّل: في معرفة الأستاذ(المُجيز) بالمُجاز كأنْ يكون من طلاّبه أو أحد المشايخ الثقات، أمّا الشرط الثاني، فيأتي بعد إتمام المُجاز تحصيله كأنْ يقرأ كتابًا أو يسمعُه بلفظه أو بلَفْظ غيره، فيشهد له الشيخ بذلك، ويحدّد في الإجازة بخطّه ما قرأ عليه كأنْ يشير إلى عنوان من كتابٍ أو جزءٍ منه أو غير ذلك ممّا يدخل تحت مسمّى التعيّين.

---

1 الشهرزوي (عثمان)، مصدر سابق، ص 164 .

2 المصدر نفسه، ص ص 164، 165 .

قال القاضي عياض–رحمه الله–:« فهذه عند بعضهم التي لم يختلف في جوازها»[1]، لكن البعض من أهل العلم رأى أنّ هذا النوع لا فرْق بينه وبين المناولة، أمّا من ناحية المشروعيّة، فتَردَّد بعض العلماء في الأخْذ بها إنْ لم يَحْضُر المُجاز عند الشيخ، وقال بعضهم باستحالة التعويل عليها، وعلى الرغم من ذلك استدرك الإمام أبو المعالي الجُويني، في كتابه" البرهان في الإجازة"، وعوّل على الأخذ بها، بشرط التحقّق بقوله:«لمَّا صحَّ من مسموعات الشيخ أو لكتابٍ عَيَّنَهُ تَرَدَّدَ الأصوليون فيه، فذهب الذاهبون إلى أَنَّهُ لا يتَلَقَّى بالإجازة حُكْمًا، ولا يسوغ التعويل عليها عملًا ورواية »[2].

وذَكر أنّه اختار التعويل عليها عملًا ورواية مع التحقيق، ورُوَي عن أبي مروان الطبني قوله:«إنّما تصحّ الإجازة عندي إذا عَيَّنَ المُجيز للمُجاز ما أجاز له، فله أن يقول فيه حدّثني»، ثمّ قال:« وعلى هذا رأيتُ إجازات أهل المشرق، وما رأيتُ مخالفًا له بخلافٍ إذا أُبْهِم ولم يُسَمِّ ما أجاز، ولا يُحتاج في هذا لغير مقابلة نسخته بأصول الشيخ»[3] كأنْ يقول:« أجزتُ لك الكتاب الفلاني أو ما اشتملتْ عليه فَهْرستي هذه»[4].

وزعَم بعضهم أنّه لا خلاف في جوازها، وقد اختُلِف في غير هذا النوع، كما أنّ للقاضي أبي الوليد الباجي المالكي رأيٌ ينفي الخلاف فقال:«لا خلاف في جواز الرّواية بالإجازة من سلف هذه الأمّة وخَلَفِها»، وادّعى الإجماع من غير تفصيل»[5]، إذن، فهي

---

[1] العراقي(عبد الرحيم بن الحسين)، شرح ألفيّة العراقي المسمّاة التبصرة والتذكرة، تح: محمّد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د ط)، ج2، (د ت)، ص61.

[2] مرغوب(خالد)، مكانة الإجازة عند المحدّثين بين الإفراط والتفريط الحاصلين فيها من بعض المعاصرين، دار ابن حزم، بيروت، لبنان ، ط1، (د ت)، ص31.

[3] المرجع نفسه، ص 32 .

[4] الشهرزوي(عثمان)، مصدر سابق، ص 154 .

[5] نفسه.

جائزة عند الجمهور من العلماء، حتّى الظاهريّة منهم، لكنْ خالفوا في العمل بها لأنّها في معنى المُرسل عندهم إذا لم تتّصل بالسماع[1].

## 6-1-2- النوع الثاني، إجازة من مُعَيَّن لمُعَيَّن في غير مُعَيَّنْ:

كأنْ يقول:«أجزتُ للمسلمين أو الحاضرين أو لكلّ مسلم»، وهذا النوع يسمّى إجازة عامّة، وقد أخذ بها البعض من طائفة الحُفّاظ والعلماء من بينهم، الخطيب البغدادي، ونقل عن شيخه القاضي أبو الطيب الطبري، ونقلها أبو بكر الحازمي، عن شيخه أبي العلاء الهمداني الحافظ، وغيرهم من محدّثي المغاربة[2].

أو أنْ يدفع الطالب إلى الرّاوي صحيفة قد كتب فيها مرويات الشيخ، فإنْ رأى الرّاوي أن يجيز له جميع ما صحّ عنده من حديثه فعل، فيخبره الرّاوي بلفظه« قد أجزتُ لك كلّما سألتَ» أو يكتب له ذلك تحت خطّه في الصحيفة، ثمّ يقرؤها عليه، فهذا النوع دون المناولة في المرتبة لأنّه لم ينصّ في الإجازة على شيء بعينه، ولا أحاله على تراجم الكتب بعينها من أصوله، ولا من الفروع المقروءة عليه، وإنَّما أحاله على ما يصحّ عنده عنه، وهو في تصحيح ما روى الناس عنه على خطر لأنّه لا يقطع بصحّة ما روى عنه إلاّ بتواترٍ في الخبر[3].

وهنا يجب على الطالب الذي أُطْلقت له الإجازة أن يتفحّص في أصول الرّاوي من جهة العدول وإثبات ما صحّ، وثبت عن الرّاوي أو يحيلها على المُجيز، فينظر فيه، فإذا

[1] شاكر (أحمد)، مرجع سابق، ص 114 .

[2] المرجع نفسه، ص ص 114، 115 .

[3] البغدادي (أحمد بن علي)، الكفاية في علم الرواية، ص 334 .

عرف حديثه في كتاب أو ورقة، وصحّ ما فيهما أجاز، وأذن له بالرّواية عنه، فيقول له: «أجزتُ لك حديثي، فارْوِهِ عنّي»، ويُطْلِقُ ذلك من غير تعيّين له[1].

ومثال ذلك، ما ذكره الخطيب البغدادي:«ولمّا كان في تصحيح أحاديث الرّاوي مشقّة، وعدم أمان الخطر في ذلك لا غير...دَفَعْتُ إليه ورقةً قد كَتَبْتُ فيهَا أَسْمَاءَ جَمَاعَةٍ، وسَأَلْتُهُ أَنْ يُجِيْزَ لَهُمْ أَشْيَاءَ، وعَيَّنْتُ ذِكْرَهَا، ثُمَّ كَتَبْتُ فِي أَثَرِهَا، وغيرُ ذلك من سائرِ العلومِ التِي سَمِعَهَا...، فَكَتَبَ فِي ظَهْرِ الوَرَقَة، قَدْ استخرتُ الله تعالى -جَلَّ اسمهُ- كَثِيرًا، وأَجزتُ لِمَن سَمَّى في الصفحةِ قبلَ هذه جميعَ مَا صَحَّ لديهم مِن حَدِيثِي مِمَّا ذَكَروهُ عَنِّي عَلَى الإِيجَازِ إِذَا صَحَّ لَهُم ذَلِكَ من أُصُولِي»[2]، وفي هذا النوع الخلاف أقوى وأكثر بين جمهور من العلماء والمحدّثين، فالبعض جَوَّزَ الرّواية به وأوجب العمل به على شروط من ضمنها، الإثبات وصَحَّةُ الرّواية.

وعند ابن صلاح:«أنْ يُجيز لِمُعَيَّن على العموم والإبهام دون تخصيص ولا تَعيّينَ لكتب ولا لأحاديث كقولك:"أجزتُ لك جميع مروياتي أو ما صحّ عندك من روايتي»[3] والصحيح جوازها والعمل بها يكون بعد تصحيح روايات الشيخ ومسموعاته وتحقيقها وصحّة مطابقة كتب الرّاوي لها، وهذا ما أخذ به عدد من الأئمّة وبعدهم مشايخ المحدّثين والفقهاء والنّظّار وهو مذهب الزُّهَرِي والأوزاعي ومالك وابن عيينة، وغيرهم من أصحاب الحديث[4].

---

[1] البغدادي (أحمد بن علي)، الكفاية في علم الرواية، ص334.

[2] المصدر نفسه، ص 335 .

[3] الشهرزوي (عثمان)، مصدر سابق، ص 154 .

[4] مرغوب (خالد)، مرجع سابق، ص33 .

**6-1-3- النوع الثالث، الإجازة العامّة(من غير تَعْيّين المُجاز له):**

هذه الإجازة على وجهين: مُقَيّدَة، ومُطْلَقة، فأمّا المُطْلَقَة، فهي غير محدّدة كقول الشيخ:«أجزْتُ لجميع المسلمين أو لكلّ أحَدٍ أو لأهل هذا الزمان»، ويرى القاضي أبو الطيّب الطبري أنّها صحيحة، وتصحّ في أهل بلد المُحَدِّث، وتصحّ في المسلمين، ولا تصحّ لمن لم يوجد بعد ممّن هو معدوم، لكنّ الماوردي(ت450هـ/1059م) يرى بوجوب مَنْعِها في المجهول كلّه من المسلمين ممّن وُجد ومَنْ لَمْ يوجد، ويذهب أبو بكر الخطيب إلى جواز ذلك كلّه، وهو ما وافقه فيه عدد من مشايخ الحديث[1]، فهي بصيغة أنْ يقول:«أجزتُ للمسلمين أو الموجودين أو لمن قال:"لا إله إلاّ الله"، وتُسمّى بالإجازة العامّة؛ لعُمُومها دون تعيّين»[2].

ورُوِيّ أنّ أبا عبد الله بن مَنْدَه الحافظ أجاز لجميع المسلمين، وأجاز أبو محمّد بن سعيد، من شيوخ الأندلس لكلّ مَنْ دَخَلَ قرطبة منْ طلبة العلم، فهي بذلك مُطْلَقَة في العموم، وبذلك يكون الأخْذ بها ضعيف، ولا يعتدّ بها عند أهل العلم ولا عند الروّاة، ولم يُجِزْ هذه الإجازة إلاّ عدد قليل من المتأخّرين مثل: أبو الفضل أحمد بن الحسين بن خيرون البغدادي، وأبو الوليد بن رُشد المالكي[3]، قال القاضي عِياض، في كتاب الإلْمَاعِ: « ما أحسبُهُم اختلفوا في جوازها ممّن تصحّ عنده الإجازة ولا رأيتُ معه لأحد لأنّه محصور موصوف كقوله:"لأولاد فلان أو إخوة فلان"»[4].

---

[1] مرغوب (خالد)، مرجع سابق، ص33 .

[2] شاكر (أحمد)، مرجع سابق، ص 115 .

[3] المرجع نفسه، ص 298 .

[4] الأبناسي (برهان الدين)، الشذا الفيّاح من علوم ابن صلاح، تح: صلاح فتحي، مكتبة الرشد، الريّاض، السعوديّة، ط1، 1998م، ص 298-300 .

### 6-1-4- النوع الرابع: الإجازة لمجهول أو بمجهول:

هي، إجازة من الرّاوي أو المجيز لمجهولٍ دون تسميّة شخص بعينه أو أن تعلّق بشرط مثل أن يقول:«أجزتُ لمحمّد بن خالد الدّمشقي»، وربّما هذا الاسم قد يشتركُ فيه عدد كبير من الناس، فهي معلّقة باسم، ولا يحدّد له فيما أجازه، فهذه الإجازة فاسدة، ولا يُؤخذ بها أو أن يقول له:«أجزتُ لك كتب السنّن»، ولا يحدّد له أيّ كتب السنّن يَقْصد من كلامه، فهذه إجازة بمجهول، وهذا لا يعتدّ به عند الروّاة، ولا تصحّ الرّواية به[1].

ويرى ابن كثير أنّها فاسدة، بقوله:« ففاسدة، وليس منها ما يقع من الاستدعاء لجماعة مسلمين لا يعرفهم المجيز أو لا يتصفّح أنسابهم ولا عدّتهم، فإنّ هذا شائع، كما لا يستحضر المُسَمِّعُ أنساب من يحضُر مجلسه، ولا عدّتهم –والله أعلم–»[2]، وعلى الرغم من أنّ البعض أجازها، لكن عدد من العلماء ضعّفوها، واشترطوا فيها الإذن والمحادثة المباشرة من المُجيز إلى المُجاز[3].

### 6-1-5- النوع الخامس، الإجازةُ للمَعْدُوم والطفل الصغير:

اختُلف في جواز الأخذ بها، فهي نحْوَ«أَجَزْتُ لفلان وولَدِه، وكلّ وَلَدٍ يولد له أو لِعَقَبِه، وعَقَبِ عَقَبِه أو لطلبة العلم ببلد معيّن»، وذهب البعض من العلماء إلى تجويزها واستندوا على أنّها موقوفة قيّاسًا على من سبقهم من الذين أجازوا الوقف على المعدوم من المالكيّة والحنفيّة فإذا صحّت بعدم اللقاء وبُعْد الأوطان، فكذلك تجوز مع عدم اللقاء

1 الأبناسي، مصدر سابق، ص 300 .

2 شاكر (أحمد)، مرجع سابق، ص 115 .

3 السيوطي(جلال الدين)، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ج1، ص 455 .

وتباعد الزمان، وهذا ما أجازه الخطيب، وأبو الفضل بن عمروس المالكي، وغيرهما، بأنْ عَطَفَهُ على موجودٍ لشخصٍ معيَّن، ولمن يولد له، ولعَقَبِه ما تناسلوا[1].

لكنّ الماوردي أبطلها، وذهب إلى هذا الرأي ابن صلاح أيضًا بقوله:« ...وذلك هو الصحيح الذي لا ينبغي غيره لأنّ الإجازة في حكم الإخبار...، فكما لا يصحّ الإخبار للمعدوم لا تصحّ الإجازة للمعدوم، ولو قدّرنا الإجازة إذن، فلا يصحّ أيضًا ذلك للمعدوم كما لا يصحّ الإذن بالوكالة للمعدوم لوقوعه في حالة لا يصحّ فيها المأذونُ فيه من المأذونِ له»[2].

أمّا إجازة الطفل الذي لا يميّز صحيحة، فقد كان الشيوخ يجيزون للأطفال من باب إباحة الرّواية[3]، وهذا تساهل كبير في منح الإجازة، ويرى الخطيب البغدادي، إنّما هي، إباحة المُجيز للمُجاز أن يروي عنه [4]، وقال ابن صلاح:« قلتُ، كأنّهم رأوا الطفل أهلاً لتحمّل هذا النوع من أنواع تحمّل الحديث ليؤدّي به بعد حصول أهليّته حِرصًا على توسيع السبيل إلى بقاء الإسناد الذي اختصّت به هذه الأمّة، وتقريبه من رسول الله عليه الصلاة والسلام»[5].

---

1 مرغوب(خالد)، مرجع سابق، ص ص 37، 38 .

2 الشهرزوي(عثمان)، مصدر سابق، ص 159 .

3 ابن جماعة(بدر الدين محمّد بن إبراهيم)، المنهل الرّوي في مختصر علوم الحديث النبوي، تح: محيّي الدين عبد الرحمان، دار الفكر، دمشق، سوريا ، (د ط)، (د ت)، ص 86 .

4 الشهرزوي(عثمان)، مصدر سابق، ص 158 .

5 المصدر نفسه، ص 160 .

**6-1-6- النوع السادس: إجازة ما لم يسمعهُ المجيزُ، ولم يتحمّلهُ أصلا بعد؛ ليرويه للمُجاز له إذا تحمّله بعد ذلك:**

قال القاضي عيّاض«هذا لم أر من تكلّم عليه من المشايخ، ورأيتُ بعض المتأخّرين والعصريين يصنعونه»، فقد ذكر ابن صلاح أنّ أحد قضاة قرطبة سُئل يومًا إجازةً لجميع ما رواه إلى تاريخه، وما يرويه بعد فامتنع من ذلك، بدلالة أنّه يستحيل إجازة ما لم يتحمّله بعد، فهي إذًا باطلة[1]، فالإجازة تقع في حُكم الإخبار؛ أي: ما حصّله الرّاوي، ويمكنه تبليغه لغيره قال ابن صلاح:« ...إذًا كيف يُخْبِر بما لا خَبَرَ عنده منه..»[2]، فهذه الإجازة بعد استعراض رأيّ ابن صلاح باطلة لا يُعتدّ بها إنْ كانت تسمّى إجازة أساسًا.

**7-1-6- النوع السابع، إجازةُ المُجَاز:**

تتجلّى في قول المُجيز للمُجاز:"أجزْتُ لك مُجازاتي ورواية ما أُجِيزَ لي روايته دون أن يميّز له بين الإجازات التي أخذها المُجيز من شيوخه؛ كأنْ يروي له حديث ويأذن له بروايته، دون أن يحدّد له من أيّ إجازة حدّثه، وعن أيّ شيخٍ أخذ هذا الحديث فيخلط بين عددٍ من الإجازات، فهي إجازة على إجازة، وقد رأى بعض العلماء أنّها جائزة بحُكم أنّ الإجازة على الإجازة جائزة[3]، فلقد كان أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي يروي بالإجازة عن الإجازة، وربّما وَالَى بين ثلاث، لكن ينبغي للراوي أن يتأمّل لئّلا يروي ما لا يدخل تحتها[4]، فلا يصحّ للراوي أن يخلط بينها.

---

1 الشهرزوي(عثمان)، مصدر سابق، ص 161 .

2 نفسه.

3 المصدر نفسه، ص 162 .

4 السيوطي (جلال الدين)، مصدر سابق، ص463 .

### 6-2- الاستدعاءُ:

هو نوع من أنواع طرق تلقّي العلم، ويسمّى "طلب الإجازة أو الاستجازة"، ويكون على نحو أن يطلب الطالب من شيخه إجازةً، فيرسل له رسالة يطلب فيها أنْ يأذن له برواية مؤلّفاته وأحاديثه وما ثَبُتَ عنه، ويكتبها في شكل نثرٍ أو شعرٍ، والغالب أنّ طلبة العلم بداية من القرن(4هـ/10م) قد استعملوا الشعر كطريقة من طُرق كتابة الاستدعاءات فيبيّن طلبه، ويفصح عنه، فيتحتّم على الأستاذ أو الشيخ أن يردّ بشِعْرٍ يفوق شِعْرَ المُستجيز جمالًا وبراعة[1].

ولعلّ من أسباب شيوع العمل بإجازة الاستدعاء هو، بُعْد الأوطان، وكثرة الأخطار التي قد يلقاها الطالب في الرحلة، فمن بين الأمثلة التي نذكرها، استجازة أبي جعفر بن علي بن أحمد بن داود البَلَوي من شيخه محمّد ابن غازي العثماني الساكن بفاس، وقد اعتذر لعدم قدرته على الارتحال، بسبب قُطّاع الطُرُق وانفلات الأمْن في المسالك فقال:«...وتصَوُّنًا عن الرحلة، كما ارتحلوا، وأعمال عوامل النَّقَلَةِ، كما أَعْمَلُوا أوطان أوكار، ومَخَاوفَ أخطار المسالك لا تخطُر السلامة فيها على البال إلاّ بالإخطار..»[2].

ولذلك قلَّت الرحلة بين الأمصار الإسلاميّة، فكان هذا النوع من الإجازة بديلًا للحفاظ على السَّنَد، وتسلسله، لكن هذا الأسلوب ساهم بشكلٍ كبيرٍ في إضعاف الرحلة فقنع طلبة العلم بالكتب، والأخذ عن شيوخ بلدانهم، ونظرًا لكون الإجازة من الأمور التي لا يصحّ التهاون فيها، فقد حرص المُجيزُ على أنْ يكون المُجازُ من أهل العلم لكي لا يقتحم الجَهلَة ميدان التحديث، فنجد بتلمسان مثل هذه الاستدعاءات كطلب الشيخ أحمد بن

---

[1] عبد الغني(محمّد)، المقرّي صاحب نفح الطيب، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، (د ت)، ص ص 62، 63 .

[2] ابن غازي (محمّد)، فهرس ابن غازي، تح: محمّد الزاهي، دار بوسلامة، تونس، (د ط)، (د ت)، ص24-26 .

محمّد بن محمّد بن عثمان بن عبد الله المناوفي الورنيدي من شيخه أحمد بن زكري إجازة في رسالة نثريّة يطلب فيها إجازة عامّة[1].

كما اختُلِف في شأن إجازة الاستدعاء وصحّتها لما فيها من بُطْلان الرحلة، وذكر الونشريسي(ت914هـ/1509م) في المِعيار، أنّ أبا سعيد بن لبّ سُئِل عن إجازة لمن سألها منهم، فردّ بقوله:«إنْ كان المتكلّم في الإجازة للرواية، فإنّ الرّواية هي أصلُ الدين والمنهج القويم..»[2] وهذا يدلّ على إباحة العمل بها للرواية فقط، دون غيرها على شرط معرفة المُجيز بالمُجاز؛ أي: يتوسّم فيه الجدّ، والإقبال على طلب العلم والصلاح، وهذا لا يُغْني عن الأخذ عن الشيخ أو الاستغناء عن السماع بأيّ حالٍ من الأحوال، وإنّما أباحها العلماء؛ لتعذُّر الرحلة لِما في ذلك من أخطار قد تعْرُضُ للمرتحل في المسالك، وقد تكون سببًا في أسْرِهِ من طرف عدوٍّ أو تزهق روحه.

كما ذكر الغُبْريني(ت704هـ/1305م)، صاحب كتاب "عنوان الدِّراية" أنّ الفقيه أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن الحسين الخشني، من أهل بجاية قد استجاز الفقيه أبا عبد الله، محمّد بن عبد الحقّ اليعفري التلمساني، فأجازه، وكانت استجازته في رسالة كتب فيها:«..أبي عبد الله ابن الشيخ الفقيه الزّكي الزاهد المرحوم أبي محمّد، عبد الحقّ بن سليمان –أكرمهم الله برضاه–...في الإنعام عليه بإجازة هذا البرنامج الذي تضمّن ذِكْرَ أشياخه الجلّة الفضلاء...بحيث يحمل ذلك عنكم، ويتشرّف بالأخْذ منكم...»، فأجابه التلمساني بنصّ إجازة في رسالة:« أجبتُك بأحسن تحيّة، وامتثالًا لما جاء به خير البريّة

---

[1] المديوني(محمّد بن محمّد)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تح: محمّد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبيّة، الجزائر، (د ط)، 1908م، ص18 .

[2] الونشريسي(أحمد بن يحيى)، المِعيار المُعْرِب والجامع المُغْرِب عن فتاوَى أهل إفريقيّة والمغرب والأندلس والمغرب، إش: محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (د ط)، ج1،1981م، ص 15 .

نَعَمْ، وأجبتُك إلى ما سألْتَهُ وطلَبْتَهُ، إجابةَ من يعْلَمُ أنّك أهْلاً له، وإذنُ من تحقَّق أنّك قائم به لشواهد طلبك وبوارع أدبك إجازة عامّة بشرطها...»[1].

وقد لا يكتفي المُجاز بطلب الإجازة لنفسه، فقد يطلُبُها لأفراد من عائلته أو لخَلَفِه من بعده، وهذا ما كان شائعًا معمولًا به، ومن ذلك ما ذكره ابن غازي، في فهرسه أنّ أبا جعفر بن علي بن داود البلوي راسله برسالة يطلب فيها إجازة لنفسه ولأخويه، في ربيع الأوّل سنة(896هـ/1490م)، وقد يتعدّى ذلك بأنْ يطلب في رسالة واحدة إجازة من مجموعة من الشيوخ كاستجازة أبي الحسن علي المعروف لابن داود البلوي الأندلسي من علماء فاس[2].

**6-3-الإجازات التعليميّة:**

يُعدُّ هذا النوع من الإجازات، من الأنواع الهامّة التي تُخَوِّل طالب العلم بعد تمام تحصيله تصَدُّر حلْقات العلم ومباشرة نشر العلم وهي أقسام:

**6-3-1- إجازة السماع:**

السَماع هو:"إيناس الشيء بالأُذُن من الناس، وكُلُّ ذي أُذُن، وقد يكون السماع من الشيخ، إمّا إملاءً أو تحديثًا، بشرط رؤية وجْه الشيخ لتحقّق صحّة السماع[3]، ويسمَّى هذا النوع من الإجازة بـ "السماعات"، فهي بمثابة شهادة علميّة تثبت أنّ الطالب قد سمع كتابًا من شيخ مُعَيَّن في مجلسٍ مُعَيَّن، ولمْ يظهر هذا النوع من الإجازات، وينتشر إلاّ بكثرة المدارس، ففي القرن(9هـ/15م) كان سماع الطالب لكتابٍ معيّن يُثْبَتُ في آخره بخطّ

1 الغُبريني(أحمد)، عنوان الدِراية فيمن عُرِف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط2، 1979م، ص ص252، 253 .

2 ابن غازي (محمّد)، فهرس ابن غازي، ص27 .

3 عبد الله (شعبان علي)، اختلافات المحدّثين والفقهاء في الحكم على الحديث، دار الحديث، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت)، ص229 .

الشيخ، بحَسَب المرّات التي سمعها، لكن سرعان ما أصبحت هذه الطريقة عُرْفًا من أعراف كتابة الإجازة، وتحوّلت إلى نهْجٍ، وتقليد في أغلب المدارس، وهي على ضروب:

**الضرب الأوّل:** إقرار المُصَنِّفْ بخطّه أنّ الطالب سمع عليه كتابه.

**الضرب الثاني:** إقرار الطالب بسماع الكتاب من مُصَنِّفِهِ.

**الضرب الثالث:** الإخبار بالسماع على الشيخ، غير المُصَنِّف.

ويشترط أن يورَد في نصّها اسم المُسْمَع أو المُصَنَّف أو سند السامع عنعنَةً، وكذلك أسماء السامعين وأعمارهم والنّص المسموع واسم مُثْبِتُ السماع وعبارة "صحّ، وثَبُتَ" بعد أسماء الحاضرين، واسم المكان المُسْمَع فيه وزمانه، وإقرار المُسْمِع بصحّة كُلِّ ما سبق(1).

والشائع في طلبِ العِلمِ أن يُبْدَأَ بالسماع من الشيوخ في بلده الأولى، فالأولى، من حيث العلم، وعلُوِّ السندِ بينهم، فإذا حصَّلَ منهم، وفرغ ما عندهم رحل إلى بلاد أخرى ليأخذ من غيرهم(2)، ولمَّا كانت هذه الإجازات تَتِمُّ في المدارس كانت مجالسها تَحْضُرُها طبقات متنوّعة من المجتمع، بما في ذلك الأمراء وحاشيتهم والوزراء والعامَّةُ، وكان الشيخ يحرِص على أن يقيّد أسماء الحاضرين مِمَّن سَمعوا منه(3).

وورد في "مُنْتَهَى طبقاتِ الفقهاء" للشيرازي(ت393هـ/1003م) عدد من السماعات نوردُ إحداها في هذا الموضع:«سمعَ جميعَ هذَا الكتاب، وهو طبقاتُ الفقهاء، تأليف الإمام أبي إسحاق الشيرازي–رحمه الله–، على سيّدنا الإمام الأجَلُّ الصدرُ؛ الكبير؛ العلاّمةُ تاج

---

1 المنجد(صلاح الدين)، "**إجازات السماع في المخطوطات القديمة**"، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، مج1، ع2، 1955م، ص ص 224، 225 .

2 الشهرزوي (عثمان)، مصدر سابق، ص246 .

3 المنجد (صلاح الدين)، مرجع سابق، ص 236 .

الدين شيخ الإسلام حجَّةُ العرب ملكُ الأدب، أبو اليُمْنِ زيدٌ بن الحسن بن زيد الكِنْدِي أيَّدَهُ اللهَ بحقّ سماعهِ من أبي الحسن عليٍّ بن هبةُ الله بن عبد السلام الكاتب، وبحقِّ إجازته من أبي القاسم إسماعيل بن أحمد السمرقندي؛ إذ لم يكن سمعه منه لسماعها عن المؤلِّف بقراءة الإمام شهاب الدين أبي عبد النور بن عبد الملك بن تميم الشيْباني صاحب الفقيه الإمام الأجلُّ العالم زكي الدين أبو محمّد، عبد العظيم بن عبد القويّ بن عبد الله المُنذري والشيخ الفقيه الإمام شمس الدين، أبو القاسم، الخضر بن الحسين بن عبدان الأزْدي....(أسماء السامعين)...، ومُثْبِتُ جملتهم عبد الجليل عبد الجبار بن واسع الأبهري -أصلحه الله- وآخرون أسماؤهم على غِرَّةَ هذه النسخة، وذلك يوم الأحد سابع صفر سنة أربع وستمائة بمقصورة الحِنْيَة، بجامع دمشق، والحمد لله كتبه كما شَاهدهُ محمّدُ بن منيع بن عثمان بن شاد البشْطَارِي المؤذِّن، لطف الله به وغفر له ولوالديه صُبحَ يوم الأربعاء الثامن والعشرين، من جمادَى الأولى سنة خمس وستمائة... »[1].

## 6-3-2- إجازةُ الإقراء (العِرَاضَةُ):

تعدُّ هذه الإجازة من ضمن الإجازات المُهِمَّة في تلقّي العلم، فلا تُمْنَح إلاّ بعد تأكُّدِ الأستاذ بأنّ الطالب قد قرأ عليه كتابًا أو جزءً معيّنًا منه، وضَبَطَهُ لفظًا وشكلًا خاليًا من اللَحن أو التصحيف، وقد حرص الشيوخ من خلالها على تفاصيل القراءة، خاصّة فيما تعلّق بالعلوم الشرعيّة، فاللسان العربي لا يمكن بأيّ حالٍ التساهل في رسم حروفه وألفاظه، وقد ينجُم عن ذلك تحريف قد تقرّ به الأجيال بعد ذلك على أنّه الصواب ولإثبات هذه الإجازات يكتب الشيخ بخطّ يده في آخر الكتاب نصّ إجازة الإقراء أو ربّما يكتبها

[1] الشيرازي(إبراهيم)، طبقات الفقهاء، تح: إحسان عباس، دار الرائد، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ص181- 183.

الطالب من إملاء شيخه، أمّا عن تاريخ هذا النوع، فقد ظهر في القرن (الرابع الهجري /العاشر الميلادي)؛ أي: أنّه سبق إجازات السماع التي لم تظهر إلاّ فيما بعد[1].

وقد يُجاز المُجاز عدد من المرات، وبما أنّ الكتب تبقى في المساجد أو المدارس نجد المخطوطات المنسوخة عن الأصل تتعدّد في آخرها الإجازات[2]، والغالب أنّ كتب الحديث من بين أكثر المخطوطات التي يكثر فيها إثبات الإجازات في آخرها بالدرجة الأولى[3]، ثمّ أصبحت أشمل لتختصّ بسائر العلوم النقليّة ومؤلّفاتها، فقد ورد في كتاب ياقوت الحَمَوي(ت622هـ/1226م) "معجم الأدباء" أنّ أحمد بن إبراهيم بن محمّد السجْزي، قرأ الكتاب على أبي بكر عبد القهّار:« قرأ عليّ الأخ الفقيه أبي نصر، أحمد بن إبراهيم أيّده الله، هذا الكتاب من أوّله إلى آخره، قراءة ضبط، وتحصيل، وكتبه عبد القاهر بن عبد الرحمان بخطّه، في شهر الله المبارك من شهور سنة أربع وخمسين وأربع مائة»[4]، فهذه الإجازة تعود إلى القرن (الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي) قد نقلها لنا الحموي، والتي اختصّت بموضوع ثبْت الأدباء وأقوالهم وأفعالهم.

وانتشر هذا النوع من الإجازات ليصل إلى المغرب العربي، فيذكر صاحب نيْل الابتهاج، في كتابه أنّ أبا القاسم البَرْزَلي قد قرأ على الفقيه المُحَدَّث أبي عبد الله بن مرزوق، فقال:«...رأيتُ بعض إجازاته ما مُلَخَّصه أنّه قرأ على الفقيه المحدِّث الرّواية

---

[1] المنجد(صلاح الدين)، مرجع سابق، ص 232 .

[2] المرجع نفسه، ص233 .

[3] المنجد (صلاح الدين)، **Les Certificats de Lecture et de transmission dans les manuscrits Arabes de la BN de Paris** «"، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، معهد المخطوطات العربيّة، مصر، مج3، ج1، 1957م، ص 161.

[4] الحموي(ياقوت)، معجم الأدباء، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر، (د ط)، ج2، (د ت)، ص 135 .

الخطيب أبو عبد الله بن مرزوق شيئًا من الصحيحين، والشاطبيتين، وتكملة القيجاطي والدُّرر اللّوامع، ويرويهما عن مؤلِّفِهما...»[1].

وقد تختلف تسميّة نوع هذه الإجازة من حيث الأداء، فنجدها عند البعض تسمّى بـ"عِرَاضَةِ الكتاب" ذلك أنّ الطالب يحفظ ما قرأ على شيخه، ثمّ يعرضه عليه، أكان ذلك كتاب في الفقه أو في غيره من سائر العلوم والفنون، فيُخْتَبَر الطالب في مسائل من الكتاب الذي استظهره، فإذا استيقن الأستاذ بتمام إتقانه، وتمكُّنِه أجازه في ورقةٍ كتب فيها نصّ الإجازة، ونمّقها بألفاظ بديعة، بحَسَب براعة الأستاذ[2].

وذكر أبو العباس القلقشندي(ت821هـ/1419م) في كتابه "صُبْح الأعشى" مثالًا عن بلاغة الألفاظ، حين أجاز الشيخ شمس الدين، محمّد بن عبد الدائم لولَدَيْ نجم الدين أبي الفتح سنة(813هـ/ 1410م):«الحمد لله الذي أوضح بنجم الدين منهاج الفقه وأناره وأفصح لسانه بكتاب من عبد الله وأثاره، فسطعت أنوار شهابه لمن استنبطه وأثاره...»[3] وقد تكون إجازة القراءة على نحو غير العِراضة، بحيث يقرأ الطالب الكتاب على شيخه فيتباحث معه في عددٍ من المسائل، ويشرحها الشيخ.

ونذكر في هذا الموضع إجازة الشيخ عبد الرحمان بن علي بن أحمد بن محمّد السفياني العاصمي، المعروف بـ"ابن السَّقِيْن" للشيخ رضوان الجنوي في الأحاديث الأربعين للإمام النووي:«الحمد لله قرأ علي هذه الأربعين، وما اتّصل بها من شرح غريبها للشيخ العالم، العَلَمْ، مُفتي الأنام، (الأوصاف)..محيّ الدين أبو زكرياء، يحي النووي –رحمه الله

---

[1] التنبكتي(أحمد)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلّيّة الدعوة الإسلاميّة، طرابلس، ليبيا، (د ط)، ج1–2، 1989م، ص369 .

[2] القلقشندي(أحمد)، صبح الأعشى، المطبعة الأميريّة، القاهرة، مصر، (د ط)، ج14، 1913م، ص 327 .

[3] المصدر نفسه، ص 330 .

تعالى ورضيّ عنه-، الشاب الأنجب أبو النعيم رضوان بن عبد الله-كمّل الله توفيقه- ...قراءة بحثٍ، وتفَهُّم، بقدر الاستطاعة جعل الله لوجهه ذلك ...»[1].

## 6-3-3- الإجازة في القرآن الكريم:

إجازة القرآن الكريم تسبق إجازة الحديث من حيث الأهميّة، على اعتبار القرآن الكريم المصدر الأوّل للأحكام الإسلاميّة، ويختلف مضمونها من شيخ إلى شيخ، من حيث سنَد القراءة، فالروايات المتواترة الصحيحة سبعةٌ، كما وردت عن النبي عليه الصلاة والسلام، ثمّ أُضيفت لها ثلاث قراءات، فأصبحت عشرًا، على يد ابن الجزْري؛ إذ قال:

قامَ بهَا أَئِمَّةُ القُرْآن وَمَحْرَزَ التَحْقِيْقِ وَالإتْقَانِ
وَمِنْهُمْ عَشْرُ شُمُوُسٍ ظَهَرَا ضِيَاؤُهُمْ وَفِي الأَنَامِ انْتَشَرَا [2]

والأمصار تقرأ كلٌّ بحَسَب إمامها، فأهل المغرب يقرؤون عن ورش عن نافع، وأهل المشرق كثير منهم برواية حفص، كما حرص المتقدّمون من القرّاء على إتقان سائر الروايات لما في ذلك من فضل، فيأخذ المُقْرئ عن شيخه بعدّة طُرق، وقد يأخذ بالسبع فقد قرأ محمّد بن أحمد ابن الصقر الأنصاري الخزرجي عن أبيه، وبالقراءات السبع على شيخه أبي بكر يحيى بن المخلوف[3].

---

[1] السجلماسي(عبد الواحد)، الإلمام ببعض من لقيته من علماء الإسلام، تح: نفيسة الذهبي، Imprimerie Rabat Net، الرباط، المملكة المغربيّة، ط1، 2008م، ص ص72، 73.

[2] محيسن (محمّد سالم)، الهادي(شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علّل القراءات وتوجيهها)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1997م، ص24 .

[3] الأنصاري(محمّد بن محمّد بن عبد الملك)، الذيل والتكملة لكتابَيْ الموصل والصلة، تح: إحسان عباس، محمّد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، ج5، 2012م، ص 137 .

والملاحظ أنّ إجازة القرآن الكريم تحفظ اتّصال السنَد من الشيخ للقارئ بالتواتر لذلك وضعت مراحل من التدرّج لتحصيلها، بداية بكتابة القرآن على اللوْح لتعلّم الرسم القرآني ويقف الشيخ على منتهى إجادة الطلاّب له، ثمّ بعد ذلك حفظًا وإعرابًا وتجويدًا، وفي كلّ خَتْمة يختمها القارئ يُجَاز لفظًا وخطًّا على الرّق أو الورق، بشكلٍ مزخرفٍ وجميلٍ، ويكتب فيها ما يماثل نصّه:«أذنتُ لفلان ابن فلان الفلاني في قراءة القرآن العزيز وتعليمه لغيره على نحو ما قرَأَ عليّ، وسمعتُهُ منه، وقرأتُ أنا على شيخي على شيخه فلان، ثمّ كذلك إلى منتهى، فإنْ كان قرأ عليه برواية واحدة يكتبُ له بها ... »[1]، وبعد الفراغ من خطّها يشهد شاهدان، ويكتب اسمهما عليها، ويضع القاضي اسمه بعد أسماء الشهود مؤكّدًا على صحّة الإجازة للمُجاز وعلى المُجيز.

ولا تتمُّ هذه الإجازة إلاّ بحصول الإتقان حفظًا ودراية بالقراءة، إمّا في عددٍ من الطرق والروايات أو في رواية واحدة، ومن جملة ما استعان به الشيوخ لتعليم القراءات متن الشاطبيّة المسمّاة "حَرْز الأماني ووجه التهاني" لناظمها أبي القاسم ابن فيرة، من أهل شاطبة بالأندلس، فاختصر فيها قواعد القراءات ليسهل حفظها، لذا اعتنى بها أهل الأندلس والمغرب، وأوْلَوها أهميّة في التعليم[2].

### 6-4- إجازة التصدير:

جرت الأعراف العلميّة بعد استكمال طالب العلم أو الشيخ لتحصيله العلمي أن يُمْتحَن، ويُخْتبر ليثبُت تأهّله للقيام بشؤون مناصب هامّة في المجتمع الإسلامي منها: الإفتاء والتدريس.

---

[1] المنوني(محمّد)، ورقات عن حضارة المرينيّين، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المملكة المغربيّة، ط3، 2000م، ص282 .

[2] ابن خلدون(عبد الرحمان)، مقدّمة ابن خلدون، تح: عبد الله الدرويش، مكتبة الهداية، دمشق، سوريا، ط1، ج2، 2004 م، ص 173 .

### 6-4-1- إجازة الإفتاء والتدريس:

إجازة الإفتاء تُمْنح لأهل العلم ممّن التُمِس فيه القدرة على الإفتاء والتدريس، فيُمْنَح إجازة، وهي، الإذن من شيخه، ويكتُب له ذلك على الورق[1]، وبالرجوع إلى النصوص التاريخيّة نجد أنّ هذا النوع من الإجازة كان معمولًا به قبل القرن (التاسع الهجري/ للخامس عشر الميلادي)؛ إذ يذكر صاحب الكواكب السائرة أنّ الشيخ حسن بن علي الحصكفي حاز إجازة في الإفتاء والتدريس من جماعة من الشيوخ:«... وأخذ عن البرهان البقاعي سنة إحدى وثمانين وثمان مائة، وأجازه بالإفتاء والتدريس جماعة، وصار أعجوبة زمانه وواسطة عقد أقرانه، ثمّ تصدّر ببلده للإفادة، وانتفع الناس بتدريسه وإفادته، وصار شيخ بلده ومفتيها ...»[2].

كما ساق لنا القلقشندي صاحب كتاب "صُبح الأعشى في صناعة الإنشاء" إجازةً حصّلها من أستاذه الشيخ شمس الدين، أبي حفص، عمر بن أبي الحسن الشهير ب"ابن المُلَّقِن" إجازة إفتاء وتدريس قال:«... وهذه نسخة إجازة بالإفتاء والتدريس على مذهب الإمام الشافعي-رضيّ الله عنه وأرضاه- كُتبت لي حين أجازني شيخِنا العلاّمة سراج الدين...»، وكان ذلك بالإسكندرية سنة(778هـ/1376م)، وكان عمره واحد وعشرون سنة[3].

ونذكر أيضًا الشيخ عبد الرحمان بن أبي بكر الأسيوطي(ت911هـ/1505م) الذي أُجيز بالإفتاء والتدريس، وأجازه جماعة من الشيوخ منهم: الشيخ تقيّ الدين أبو بكر بن

1 القلقشندي (أحمد)، مصدر سابق، ج14، ص322 .

2 الغزّي (نجم الدين محمّد)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تر: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1977م، ص181 .

3 القلقشندي(أحمد)، مصدر سابق، ج14، ص322 .

شادي الحصكفي[1]، فلا يجوز أن يتصدّر للإفتاء والتدريس، إلاّ منْ عُرِفت أهليّته، وجرت العادة أن يُزَكّي الشيخ طالبه لهذا المنصب بعد أن يلمس فيه القدرة، فقد سأل القاضي أبو عثمان سعيد العقباني إنْ كان المعلّم يحتاج لإذنِ التدريس من شيخه؟، وهل يحتاج في ذلك لإجازة أو إشهاد، أم لا؟ فأجاب إلى أنّ الفُتيا والتدريس لا تفتقر إلى إجازة؛ بل مَنْ عُرِف منه العلم والدين جاز أن يُعَلِّم، ويفتي[2].

كما أنّ إباحة التدريس في هذا الجانب مقصور على نوعٍ من الفنون والعلوم التي أُجيز بها للتدريس، فربّما أُجيز الطالب في كتاب حفِظه على شيخه وأَذِن له بتدريسه، لا يسوغ له تدريس غيره من الكتب، فقد حاز الشيخ محمّد بن عبد الله بن راشد البَكري على إجازة في علم الأصول، وأُذِن له في التدريس والإفادة من طرف شيخه الشهاب القِرافي[3].

إضافة إلى كون إجازة الإفتاء والتدريس تُمْنح بحسَب المذهب المُدرَّس تجنبًا لوقوع الالتباس، فقد أجاز الشيخ أبو الربيع، سليمان بن الحسن الرندي البوزيدي(ت845هـ/ 1441م) الشيخ أبو محمّد، عبد الله بن عبد الواحد الورياجلي إجازة في تعليم الفقه المالكي والفُتيا بقوله: « قد أجزتُ الفقيه أبا محمّد، عبد الله المذكور إجازة مُطْلَقَة في تعليم الفقه المالكي والفُتيا فيه بعد مشاركتي إيّاه في صدرٍ من كتاب المدوّنة...»[4]، ولعلّ الذي حمله على إجازته إجازة مُطْلَقَة، إنّما لعِلْمه بتمكُّنه وتبحُّره في الفقه المالكي.

وهو ما كان واقع عند عدد من مشايخ العلم، فقد ذكر أبو العباس، أحمد القلقشندي أنّ شيخه أبا حفص، عمر بن أبي الحسن؛ الشهير بابن المُلَّقِنْ(ت 804هـ/1401م)

---

1 الغزّي(نجم الدين محمّد)، مصدر سابق، ص 228 .

2 الونشريسي(أحمد بن يحيى)، مصدر سابق، ج1، ص ص 16، 17.

3 التنبكتي(أحمد بابا)، نيل الابتهاج، ص393 .

4 ابن غازي(محمّد)، فهرس ابن غازي، ص 112؛ التنبكتي (أحمد بابا)، مصدر سابق، ص 233 .

أجازه بالفُتيا والتدريس على مذهب الإمام الشافعي سنة(778هـ/1376م) بخطّ القاضي تاج الدين ابن غنوم بالإسكندرية، وقد ورد نصّ الإجازة:« ...ولمّا كان فلان-أدام الله تعالى تسديده وتوفيقه- ...استخار الله تعالى سيّدنا وشيخنا... الشيخ الإمام العلاّمة...أبو حفص ابن سيّدنا... وأَذِنَ، وأجاز لفلان المسمّى فيه -أدام الله تعالى معاليه- أن يُدَرّس مذهب الإمام المجتهد المطلق العالم الربّاني أبي عبد الله، محمّد بن إدريس المطلبي الشافعي -رضيّ الله عنه و أرضاه-...، وأن يقرأ ما شاء من الكتب المصنّفة فيه، وأن يفيد ذلك لطالبيه، حيث حلّ، وأقام، وكيف ما شاء متّى شاء وأين شاء، وأن يُفتي من قَصْد استفتائه خطًّا ولفْظًا على مقتضى مذهبه الشريف المشار إليه لعلمه بديانته وأمانته ومعرفته ودرايته وأهليّته لذلك وكفايته...»[1].

ونظرًا لقيمة هذه الإجازة وعِظَم التكليف تطلّب التوثّق في منْحها؛ إذ لا تُمْنح إلاّ بعد تأكّد الشيخ من تحصيل المُجاز وتمَام ثقته فيه ومِن أوجه الثقة بين المُجيز والمُجاز مَنْحَها مُشافهةً عند بعض الشيوخ، ولمّا قدِم قاضي القضاة تقيّ الدين ابن القاضي شُبْهة إلى المسجد الأقصى أجاز شيخ محمّد بن جماعة، وأذن له بالإفتاء والتدريس[2]، ولعلّ من الأمثلة في تقديم الشيخ لطالبه لتصدُّر التدريس والإفتاء "إبراهيم ابن جماعة" الذي تكلّم عند الملك الظاهر خُشقدم، في شأن تقديم طالبه للتدريس بالمدرسة الصالحيّة، فكان له ما أراد، وأقرّ له بذلك[3].

كما نجد أنّ الشيخ محمّد بن تاج الدين(ت1097هـ/1685م) قد حاز منصب الإفتاء في الرملة بعد تنازل خال والده له، وكان ذلك بأنْ راسل في ذلك شيخ الإسلام يحيى

---

[1] القلقشندي (أحمد)، مصدر سابق، ج14، ص 322- 325 .

[2] الغزّي(نجم الدين)، مصدر سابق، ج1، ص24؛ ابن العماد الحنبلي( عبد الحي بن أحمد)، شذرات الذهب في أخبار من ذَهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1986م، ص ص15، 16 .

[3] الغزّي (نجم الدين)، مصدر سابق، ص 24 .

المنقاري مُفتي الروم يطلب منه الإجازة له بالفتوى، وأن يكون بدَلَه فيها لأهليّته، فأجابه لطلبه[1]، فالإجازة بالفُتيا والتدريس تُنال إمّا، بإذنٍ مباشر من الشيخ لطالبِ العلم أو عبر تزكيّة الشيوخ تقديمًا واقتراحًا.

## 6-4-2- الإجازة في الخطّ:

الكتابة من أقدم الطرق التي عرفها الإنسان لتسجيل أفكاره وضبط شؤونه، وتقيّيد مورِّثه الثقافي والعلمي عبر العصور، ففي عهد الدوّل الإسلاميّة، ومن ضمنها الدولة العباسيّة شهد الخطّ تطوّرًا وازدهارا، بفضل جهود عدد من الأعلام، حتّى أضحى لكلّ مَقامٍ خطّ خاص به يتميّز عن غيره، كما تحوّلت الكتابة إلى صناعة وحرفة من الحرف المرموقة قال ابن خلدون في مقدّمته:« ...والكتابة من بين الصنائع أكثر إفادة لذلك لأنّها تشتمل على العلوم والأنظار، بخلاف الصنائع...»[2]، ولمّا كانت الكتابة من أبرز الحِرَف المنشودة في دواوين الدولة ودُورِ الخطاطة سعى الناس إلى تعلّم أنواع كثيرة من الخطوط على يد معلّمين مَهَرة قصد تحصيل الإجازة.

وهذه الإجازات التي كانت تُمنح كانت بمثابة شهادة علميّة تُثْبت تمكُّن المُجاز في نوع محدّد من الخطّ، فنذكر من بين ذلك: خطّ الثُلُثْ، والرُقْعة، والدِيواني، والهمايوني والفارسي، والإجازة، والتوقيع، وغير ذلك من أنواع الخطوط المُحْدَثة[3]، ولعلّ من بين مظاهر ذلك التّطوّر في فنّ الخطّ وأساليب كتابته تنوّع أقلام الكتابة وأشكال الحروف التي

---

[1] المحبي(محمّد)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تح: محمّد حسمه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د ط)، مج3، 1971م، ص ص411، 412 .

[2] ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، ج2، ص136؛ أنظر، الملحق رقم 1 "صورة لإحدى أشكال الإجازات في فن الخطّ"، ص366 .

[3] الكردي(محمّد طاهر)، تاريخ الخطّ العربي وآدابه، المطبعة التجاريّة الحديثة، ط1، 1939م، ص100 .

لها أقلام خاصّة تراعي قواعد صارمةً، ولا يخرج عنها الخطّاطون كقلم الطومار، وقلم الثلث، وقلم الرُقاع، وقلم الغبار.

وتبدأ مسيرة الطالب الخطّاط بداية بتعلّم رسم الحروف وضبْط مقاييسها تحت إشراف أستاذ يقيِّم تدريبه، ثمّ يتدرّج في كتابة الزخارف الخطيّة المقتبسة في الغالب من القرآن والسنّة النبويّة، حتّى يطمئن الخطّاط الكبير إلى تمكُّن طالبه بعد تجاوزه لكافة المراحل، فيختبره في نصّ يكون بمثابة امتحان نهائي على ورقة عادة ما تُزَخْرف، وتُعَدُّ للكتابة عليها، فيكتبُ عليها المُستجيز نصًّا من اختياره غالبًا، ثمّ يليه نصّ إجازة الأستاذ.

أمّا عن تحريرها، فإجازة الخطّ كانت تُكْتب في العادة بقلم التوقيع، ولذلك سُمِّي خطّه نسبة إليه، وقد وضع قواعد هذا الخطّ الخطّاط "يوسف الشجري" الذي استنبطه من الخطّ الجليل، وسمّاه "خطّ الرياسي"، فكانت الرسائل السلطانيّة تُكتب به[1] بداية من العصر العباسي على عهد الخليفة المأمون(198هـ/814م-218هـ/833م).

أمّا عن صياغة هذه الإجازة وما يوردُ فيها، فكما سبق يكتب الأستاذ للطالب على الرُقعة التي زخرفها المُجاز إجازة يَثني فيها عليه، ويذكر تفاصيل تتعلّق بطبيعتها، ثمّ يُعدّد الشيخ أساتذته الذين أخذ عنهم الخطّ[2]، ونورد من بين الأمثلة في هذا الفنّ إجازة هاشم محمّد أفندي الخطّاط أجاز بها السيّد إبراهيم كبير خطّاطي مصر، وجاء فيها بخطّ الإجازة « بسم الله الرحمان الرحيم، قال رسول الله صلوات الله عليه وسلامه:«لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لأَخِيْهِ مَا يُحِبَّ لِنَفْسِهِ»، قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم:« رَأْسُ الحِكْمَة مَخَافَةُ الله»، وورد في نصُّ الإجازة«...بسم الله الرحمان الرحيم، الحمد لله الواهب المجيد الذي شرَّف بالإيمان وخدمة القلم والتسويد والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد

---

[1] الكردي، مرجع سابق، ص 107 .

[2] النقشبندي(أسامة ناصر)، إجازات الخطّاطين، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، ط1، 2001م، ص 16- 18 .

وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعه أجمعين، وبعد: لمّا كان كاتب هذه القطعة المرغوبة السيّد هاشم محمّد أفندي قد وصل إلى درجة الإجادة، وصار عارفًا بقواعد جواهر الحروف والكلمات، فقد أذنتُ له بوضْع اسمِه الميمون تحت كتابته البديعة الجميلة ...»[1].

## 6-3- الإجازة في التأليف والنَسْخ:

دأب العلماء المسلمين عبر الأزمنة على تمتين الروابط والصلات فيما بينهم خاصّة بين الطلبة ومشايخهم، من خلال تبادل الرسائل والتشاور في المسائل العلميّة وكذلك تبادل الألغاز فيما بينهم من باب الطرافة كمظهرٍ من مظاهر الودّ، ولعلّ من بين مظاهر ذلك التواصل: التشاور العلمي بين الأساتذة والمشايخ كأنْ يؤلِّف الفقيه تأليفًا، ثمّ يرفعُه إلى أشهر علماء في وطنه لينظُر فيه، ويُدْلي فيه بدلْوِه، وربّما يُعْجَب الشيخ بهذا التأليف، فينظُم فيه أبياتًا من الشعر يَثْني فيه على براعة المؤلِّف، وكشهادة منه على الإجادة والإحكام[2].

أمّا عن إجازة النسخ، فهي إذنٌ من الشيخ لتلميذه أو للمُجاز بإعادة نقْل ما ألّفه أستاذه؛ بهدف الحفاظ على الكتاب، وأمَّا إجازة التصحيح، فقد اقتصرت على تصويب ما ورد في الكتب، وقد يُنَبّهُ التلميذ شيخه، ويأخذ منه إذْن بالتصحيح، فيُقرُّ له بذلك، كما أقرّ الشيخ أبو القاسم تلميذ الإمام مالك لتلميذه الإمام سَحْنون بتصحيح بعض المسائل الفقهيّة، فصارت معتمدَةً بَدَلَ الأَسْدِية.

---

[1] العزّاوي(عبّاس)، "<u>نصوص في إجازات الخطّاطين</u>"، مجلّة المورد، العراق، مج1، ع1-2، 1971م، ص180 .

[2] الأندلسي(محمّد بن محمّد)، الحِلّل السندسيّة في الأخبار التونسيّة، المطبعة التونسيّة، تونس، ط1، ج2، (د ت)، ص 679 .

وممّا سبق يمكننا استخلاص أنّ الإجازة آلية من الآليات العلميّة التي لم تكن صيغتها المتعارف عليها موجودة في العصور الإسلاميّة الأولى استحدثت بعد انفتاح الدولة الإسلاميّة على الأمصار المحيطة بها وتوسّعها في ما وراء النهر وفتْح إفريقيّة ودخول الأعاجم وظهور فِرق دخيلة على الإسلام تسعى لبثّ الأكاذيب والأباطيل في العلوم الشرعيّة، خاصّة بعد مقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفّان–رضيّ الله عنه–.

وبعد استحداثها ارتبطت في بدايتها الأولى بعلم الحديث، فكانت من الطرق الأصيلة التي يُضْبط بها مَنْح الإذن بالرواية والغاية من ذلك تحرّي الدّقّة والتثبّت للحفاظ على العلم الشرعي من التدليس وتمييّز الوَضَاعيّن في سلسلة الرواية، ومع توسّع العلوم توسّعت معها كيفية أدائها، وزادت أنواعها، بفضل اجتهادات المحدِّثين الذين سعوا إلى تنظيمها وتصنيفها بين الصحيحة والفاسدة وتبيّين مراتبها، وتأسيسٍ لشروطها من مُطْلَق التحرّي في النقل والعدالة والضبط التي تتعلّق بالمُجيز والمُجاز له والمجازُ فيه.

كما قسّموها بين إجازاتٍ تُخَوِّل الرواية فقط تدقيقًا للسَنَد، وإجازة تُمْنحُ في آخر مراحل التحصيل تُجيز للمجاز التّصدُّر للإفتاء أو تعليم القرآن أو تدريس الفقه بعد امتحانٍ من طرف الفقهاء للفقيه، ويكون ذلك بسؤاله في مسائل فقهيّة متنوِّعة، وذلك عرف من الأعراف التي كانت متّبعة في الغرب الإسلامي.

الازدهار الحاصل في بدايات الحضارة الإسلامية شمل مختلف الميادين العلميّة وكذا المرتبطة بها، ومن ذلك فنّ الخطّ الذي برز فيه عددٌ من الأعلام الذي أسهموا في اختراع أنواع جديدة تناقلوها جيلًا بعد جيل، وحافظوا على أصولها وقواعدها التي أهّلتهم لتحصيل مناصب في دواوين الحكومات، ولم يكن ذلك إلاّ بتلّقي سند هذا النوع من الإجازة عن كبار الخطّاطين في زمانهم، فبعد التدرّب يمتحن المجيز المجاز ليقف على أهليّته في هذا الفنّ.

# الفصل الثاني

## نماذج من إجازات علماء المغرب الأوسط

## (8-10هـ/14-16م)

**الفصل الثاني: نماذج من إجازات علماء المغرب الأوسط**

**(8-10هـ/14-16م).**

**1- إجازات متبادَلة بين علماء المشرق والمغرب الأوسط:**

**1-1- إجازات المشارقة لعلماء المغرب الأوسط:**

**1-1-1-** إجازة الشيخ وليّ الدّين العراقي للشيخ عبد الرحمان الثعالبي(816هـ /1413م):

**1-1-2-** إجازة الشيخ إبراهيم بن محمّد التّازي من الشيخ تقيّ الدين الفاسي(830هـ/ 1426م):

**1-2-** إجازات علماء المغرب الأوسط للمشارقة:

**1-2-1-** إجازات علماء المغرب الأوسط لابن ظهيرة:

**1-2-2-** إجازة محمّد بن إبراهيم التلمساني لأحمد بن محمّد الشمني(816هـ/ 1413م):

**2- إجازات متبادَلة بين علماء المغرب الأوسط والمغاربة والأندلسيّين:**

**2-1- إجازات علماء المغرب الأوسط للمغاربة والأندلسيّين:**

2-1-1- إجازة الشيخ محمّد الشمني للشيخ أبي سعيد محمّد السلّاوي وابنه(809هـ/ 1406م):

أ- كتُب القراءات:

ب- كتب الحديث:

ب-أ- كُتب الصِحاح:

ب-ب- كتب السُنَن:

ب-ت- كتب الأربعينيّات في الحديث:

ت- مؤلّفات متنوِّعة:

ث- مرويات الشمني في علوم الحديث:

2-1- 2- إجازات علماء تلمسان للشيخ عبد الله الوَرِيَاجْلِي( 834هـ/1430م):

2-1-3- إجازات أبي عبد الله الماجري الأندلسي من علماء تلمسان:

أ- سعيد بن محمّد العقباني:

ب- أبو عبد الله، محمّد بن أحمد بن مرزوق العجيسي:

**2-2- إجازات المغاربة لعلماء المغرب الأوسط:**

2-2-1- إجازة الشيخ بن خلفة الأبّي للشيخ عبد الرحمان الثعالبي:

2-2-2- إجازة الشيخ أبي محمّد عبد الله بن مسعود بن علي القرشيّة التونسي للثعالبي:

2-2-3- إجازة الشيخ عبد الواحد الغرياني للشيخ عبد الرحمان الثعالبي:

2-2-4- إجازات ابن مرزوق الكفيف من جماعة من العلماء(824-901هـ/ 1421-1495م):

2-2-5- إجازة الشيخ أبي الفرج الطنجي للشيخ أحمد بن يحيى الونشريسي(876هـ/ 1471م):

2-2-6- إجازة الشيخ ابن غازي لأبي جعفر البَلَوي(896هـ/1490م):

أ- استدعاء الشيخ أبي جعفر البلوي الواد آشي للشيخ ابن غازي:

ب- بُنْيَةُ الاستدعاء:

ت- ظروف تحصيل الإجازة:

2-2-7- شيوخ ابن مرزوق الحفيد بالإجازة:

**2-3- إجازات علماء المغرب الأوسط المتبادَلة:**

2-3-1- إجازة محمّد ابن مرزوق لعبد الرحمان الثعالبي(819هـ/1416م):

2-3-2- إجازة الشيخ ابن مرزوق الحفيد للثّعالبي(819هـ/1416م):

2-3-3- إجازة ابن مرزوق للثعالبي مرّة أخرى (820هـ/1417م):

2-3-4- إجازة الشيخ محمّد التنَسي لأحمد بن علي البَلَوي:

2-3-5- إجازات محمّد بن يوسف السنوسي:

2-3-6- إجازة الشيخ أحمد بن زكْري للشيخ أحمد بن محمّد بن محمّد بن عثمان المناوفي الورنيدي(897هـ/1491م):

أ- القسم النثري:

ب- القسم النَظْمي:

2-3-7- إجازة الشيخ ابن مرزوق الحفيد للشيخ أبي الفرج ابن أبي يحيى الشريف التلمساني:

أ- الحديث:

ب- العربيّة:

ت- الفقه:

ث- أصول الفقه:

ج- علم القراءات:

ح- علم البيان:

خ- التصوّف:

## الفصل الثاني: نماذج من إجازات علماء المغرب الأوسط (8-10هـ/14 -16م).

كانت الرحلة لطلب العلم في العهد الزّيّاني بالمغرب الأوسط ما بين القرنين (8-9هـ/14-15م) نحو المشرق من الأولويات التي بها يزداد طلبة العلم والشيوخ علوًّا في مراتب العلم، ولذلك سعى عددٌ من فقهاء الجزائر للقاء كبار علماء المشرق، منْ محدّثين وفقهاء للنهل من علومهم وتنويع أسانيدهم والاستفادة من المؤلَّفات المشرقيّة التي لم تَبْلُغ المغرب، وبعد طول ملازمة يتحصّل هؤلاء الفقهاء والمشايخ من طلبة العلم على إجازة تزيدهم تشريفًا بقربهم في سلسلة الرواية من النبي عليه الصّلاة والسلام، وبدورهم لم يسعى علماء المغرب لتحصيل الإجازات المشرقيّة فقط؛ بل استفاد المشارقة من علومهم والمؤلّفات التي نقلوها معهم نحو مصر، وبلاد الشام، والحرمين، فنالوا بذلك مكانة مرموقة في الوسط العلمي المشرقي، فاستفاد منهم كبار الفقهاء والمشايخ، وحَصَّلوا منهم إجازاتٍ ذكرها أصحابها في فهارسهم وأثباتهم نذكر من بينها الآتي:

**1- إجازات متبادَلة بين علماء المشرق والمغرب الأوسط:** تتفرّع هذه الإجازات إلى فرعين بحسب انتماء العلماء، ونقسّمها كالآتي:

**1-1- إجازات المشارقة لعلماء المغرب الأوسط:** تُوجّت رحلات المغاربة، كما تقدّم بإجازاتٍ علميّة، ومن خلال تتبُّع فهارس أثبات المُحَصّلين نجد عددًا من هذه لإجازات المشارقة.

### 1-1-1- إجازة الشيخ وليّ الدّين العراقي للشيخ عبد الرحمان الثعالبي(816هـ/1413م):

كانت تونس المحطّة الأولى للشيخ عبد الرحمان ابن مخلوف الثعالبي خارج المغرب الأوسط، ومنها انتقل إلى مصر سنة(816هـ/1413م)، فلقيّ بها جملةً من العلماء والمحدّثين، وسمع منهم كُتُب علم الحديث قال:« ثمّ رحلتُ للمشرق، وسمعتُ البخاري بمصر على البلالي، وكثيرًا من اختصار الإحياء له...، وحضرتُ كثيرًا عند شيخ

المحدّثين بها وليّ الدّين العراقي[1]، وأخذتُ عنه علومًا جمّة معظمها علم الحديث، وفتح لي فتحًا عظيمًا، وأجازني...»[2] جمع في هذه الإجازة الإذْنَ برواية جميع مرويات شيخه قال: «وقد أجازني شيخُنا أبو زرعة "وليّ الدين العراقي" جميع مروياته، على اختلاف أنواعها، وجميع مقولاته على تباين أجناسها...»[3].

أمَّا عن الكتب والمصنّفات التي أُجيز فيها، فمتنوعة منها: ألفيّة "والد[4] المُجيز في علم الحديث" قال:« قرأتُها عليه قراءة سماعٍ، وتصحيحٍ، ومقابلة، وحضرتُ قراءة كثيرٍ منها عليه قراءة تفهُّمٍ وبحثٍ، وسمعتُ أيضًا كثيرًا من شرحها لوالده..»، وكتاب "تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد في الأحكام والحديث"[5].

كما أجازه في كتبه نذكر منها: كتاب"البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مسّ بضرْبٍ من الترجيح"، و"المستعاد من مُبْهَمات المَتن والإسناد"، و"نخبة التحصيل في ذكر رواة المراسيل"، وعدد من الكتب في علم الحديث، ونظرًا لكثرة الكتب التي أُجيز

(1) أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن إبراهيم بن أبي بكر بن إبراهيم بن الزين بن الزين العراقي، ولد يوم الإثنين ثالث ذي الحجّة من سنة(792ه/1389م) بالقاهرة، وأحضره والده على جماعة من الشيوخ، ورحل به إلى دمشق فأحضره على علمائها، كما تولّى التدريس في شبابه، فاشتغل بالإفتاء والتدريس والتصنيف، ثمّ تولّى القضاء في الديّار المصريّة سنة( 824ه/1421م) من مؤلّفاته: "البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح، وقد مسّ بالضرب من الترجيح"، وكتاب "تحفة التحصيل في ذكر روّاة المراسيل"، وغيرها من الكتب، توفيّ يوم الخميس 17 شعبان سنة(826ه/1424م). أنظر، الشوكاني(محمّد بن علي)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د ط)، ج1، (د ت)، ص 70-74؛ السيوطي(جلال الدّين)، حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمّد إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، سوريا، ط1، ج1، 1967م، ص363 .

2 التنبكتي، نيل الابتهاج، ص ص 258، 259 .

3 الثعالبي(عبد الرحمان)، غنيمة الوافد وبُغْية الطالب الماجد، تح: محمّد شايب، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005م، ص118 .

4 عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الرحمان بن أبي بكر بن إبراهيم أبو الفضل الشافعي المعروف ب"العراقي"، حافظ الدّيّار المصريّة، ومحدّثها وشيخها، ولد في الحادي عشر جمادى الأولى سنة( 725ه/ 1324م)، وبرع في الحديث متنًا وإسنادًا توفيّ في شهر شعبان عام( 826ه/1423م) من مؤلّفاته: "الألفيّة في علوم الحديث"، وفي "السيرة النبويّة" وفي"غريب القرآن"، و"تقريب الأسانيد"، و"ترتيب المسانيد"، وشرح الترميذي، وغيرها من المؤلّفات. أنظر، ابن الجزري(محمد)، غاية النهاية في طبقات القرّاء، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج1، 2006م، ص 345؛ السخّاوي(محمّد)، الضوء اللّامع لأهل القرن التاسع، دار الجليل، (د ط)، ج4، (د ت)، ص171 .

5 الثعالبي(عبد الرحمن)، غنيمة الوافد، ص 118.

فيها من طرف شيخه اكتفى بذِكر بعضها، قائلًا:« ...فأجازني –رحمه الله تعالى– جميع ذلك مع ما تركتُ ذكرَه خوفَ الإطالة...»[1].

أمّا عن الكتب التي لا تعود للمُجيز نذكر منها: كتاب"إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي(ت505هـ/1112م)، وكتاب"رواية مختصر مسلم" لأبي محمّد، عبد العظيم المنذري، و"مختصر مسلم" لأبي العباس، أحمد بن عمر القرطبي[2]، وكتاب "المُستَدْرَك" لأبي عبد الله[3] الحاكم[4].

أمّا عن نصّ الإجازة، فقد جاء فيه:«...الحمد لله حقّ حمده، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد رسوله وعبده وعلى آله وصحبه وجنده، وبعد: فقد أجزتُ للشيخ الصالح الفاضل الكامل المحرّر المحصّل الرحّال أبي زيد، عبد الرحمان بن محمّد بن مخلوف الثّعالبي –نفّع الله به–، وبلّغه من الخير منتهى إربه، وبلّغه مقصده سالمًا مستريحًا من تعبه جميع المكتوب هنا بخطّه من مسموعاتي ومحصوراتي ومجازاتي ومقولاتي إجازة معيّنة...»[5].

أمّا عن مكان، وزمان الإجازة، فلم يذكر المدرسة ولا الجامع الذي لقيّ به شيخه لكنّ المتّتبع لترجمة الشيخ وليّ الدين العراقي يجده قد دَرَّسَ بعددٍ من المدارس منها: الجامع الطولوني، ثمّ المدرسة الناصريّة سنة(819هـ/1416م)، وهي السنة التي عاد فيها

---

1 لثعالبي(عبد الرحمن)، غنيمة الوافد، ص119.

2 أبو العبّاس، أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري، المالكي، الفقيه المحدّث، ولد بقرطبة سنة (878هـ/1474م) رحل إلى مصر، وحدّث بها، من أبرز ما ألّف:"مختصر صحيح مسلم"، توفيّ بالإسكندريّة في الرابع من ذي القعدة من عام ( 656هـ/ 1258م). أنظر، المقرّي(أحمد)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د ط)، ج2، 1968م، ص 615 .

3 محمّد بن عبد الله بن محمّد بن حمدويه بن نعيم ابن الحاكم، الإمام الحافظ، أبو عبد الله، النيسابوري الشافعي، ولد يوم الإثنين ثالث شهر ربيع الأوّل من عام (321هـ/933م) بنيسابور، وطلب الأسانيد العاليّة بخراسان والعراق، وما وراء النهر من نحو ألْفي شيخ، له عدد من التصانيف منها: "معرفة علوم الحديث"، و"مستدرك الصحيحين"، و"تاريخ النيسابوريين"، وكتاب "مزكي الأخبار"، وكتاب "مدخل إلى علم الصحيح"، وغير ذلك من الكتب، توفيّ عام (405هـ/1015م). أنظر، الذّهبي(شمس الدّين)، سِيَّر أعلام النّبلاء، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط11، ج17، 1996م، ص 162 –171 .

4 الثعالبي، مصدر سابق، ص119 .

5 المصدر نفسه، ص120 .

الثعالبي إلى تونس قال ابن حجر العسقلاني:«...فدرّس بالجامع الطولوني، وغيره، ثمّ استقرّ بالمدرسة الجماليّة بعد موت الشيخ همام الدّين[1]...»[2]؛ أي: أنّه تحصّل على الإجازة قبل تولّي الشيخ منصب التدريس في المدرسة الجماليّة، بحسب ما ورد في نصّ الإجازة:«وكَمُلَتْ كتابة ذلك يوم الأحد يوم عاشوراء، سنة سبع عشرة وثماني مائة، كتبَه أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي الشافعي -غفر الله له ولوالديه ومشايخه-»[3].

وإذا تأمّلنا تاريخ تحصيل هذه الإجازة التي كتبها المُجيز في العاشر من محرّم سنة (817ه/1414م) نتوصّل إلى أنّ الثعالبي قد حَصَّلَ إجازته قبل ذهابه للحجّ بشهور، فلا يستقيم أن يدخل مصر سنة(817ه/1414م)، ثمّ يكمل رحلته نحو بورصة في بلاد الترك، ثمّ يتوجّه إلى الحجّ لبُعْد المسافة، ثمّ يعود في عامه، فيُحَصِّل إجازة من شيخه كما هو مشار إليه في ترجمته[4]، فالإجازة مقيّدة بتاريخ العاشر من محرّم سنة(817ه/ 1414م)، وموسم الحجّ في ذي الحجّة من نفس السنة، إلاّ إذا كان قد دخل مصر سنة (816ه/1413م)، فحجّ، ثمّ عاد نحو مصر، وهو الراجح، وبعد فراغه عاد إلى تونس سنة (819ه/1416م)، فلقيّ العلاّمة الشيخ ابن مرزوق الحفيد، ومِثْل هذه الإجازات يُعدّ من الوصلات الحضاريّة التي جمعت علماء المغرب الأوسط بعلماء القطر المصري لِمَّا لها من دور في تعزيز الصلة الثقافيّة، ونَقْل المعارف من المشرق إلى المغرب الأوسط.

---

[1] محمّد بن أحمد همّام الدّين الخوارزمي الشافعي، نزيل القاهرة، كان إمامًا عالمًا بالأصول والمعاني والبيان وفقيهًا توفيّ في ربيع الأوّل سنة(819ه/ 1417م). أنظر، السخّاوي، الضوء اللاّمع، ج7، ص ص128، 129 .

[2] العسقلاني(أحمد ابن حجر)، إنباءُ الغُمر بأنباء العُمرُ، تح: حسن حبشى، وزارة الأوقاف المصريّة، القاهرة، (د ط)، ج3، 1994م، ص 331 .

[3] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص120 .

[4] المصدر نفسه، ص 10 .

## 1-2-1- إجازة الشيخ إبراهيم بن محمّد التّازي من الشيخ تقيّ الدين الفاسي(830هـ/ 1428م):

الشيخ إبراهيم بن محمّد بن علي التّازي[1]، من العلماء الوافدين على تلمسان من المغرب الأقصى في شبابه؛ إذ وجد بها مناخًا علميًا مكّنه من المكوث فيها، بعدما ترك موطنه الواقع بنواحي قبيلة "لَنْتْ" الأمازيغيّة بتازة، أمّا عن خصاله، فلقد شبّ الشيخ منذ صغره على العلم والصلاح، ولمّا بلغ مرحلة الشباب عزم على أداء مناسك الحجّ، فارتحل نحو الشرق مارًّا بالمدينة المذكورة، ونال بها من الصحب ما يطيّب خاطره، ويشدّ عزمه ورافقه في رحلته الشاقّة الشيخ أحمد الماجري إلى مصر عبر البحر الأحمر، ثمّ إلى البقاع المقدّسة، وهناك أُتْحِف بلقاء العلماء، فنال منهم حظًّا وافرًا، حتّى أتمّ مبتغاه، ثمّ عاد إلى المغرب الأوسط، فاستقرّ بوهران فبنى بها مدرسةً لتعليم القرآن وعلومه.

ومن العلماء الذين لَقِيَّهُم في مكّة المكرّمة، الشيخ تقيّ الدين الفاسي[2] الأصل والمكّي الدار، وقرأ عليه كثيرًا من كتب الحديث والرقائق، وكتب له إجازة يقول المقريزي في عقوده في شأن تقيّ الدين الفاسي:«...هو بحرُ علم وكنزُ فوائد، توفيّ بمكة ليلة الثلاثاء ثالث شوال سنة اثنتين وثلاثين وثماني مئة...، ولم يُخَلِّف بالحجاز مثله...»[3] وله عدد من التآليف تنوّعت بين الحديث وتاريخ مكّة المكرّمة وسيرته مبسوطة في مؤلَّفه "العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين" على وجه التفصيل، وكذلك رحلته ومؤلّفاته[4].

---

[1] توفيّ سنة(867هـ/9ماي 1463م)، أنظر، ابن صعد(محمّد)، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، تح: يحيى بوعزيز، المؤسّسة الوطنيّة للاتّصال و النشر والإشهار، الجزائر، (د ط)، 2004م، ص26.

[2] محمّد بن أحمد بن علّي، تقيّ الدّين، أبو الطيّب المكّي الحسني الفاسي، حافظ وعالم بالأصول ومؤرّخ، ولد بمكّة المكرّمة يوم الجمعة في العشرين من ربيع الأوّل سنة(775هـ/1374م) الموافق للتاسع من سبتمبر، وله عدّد من المؤلّفات منها:"المُقْنع في أخبار الملوك والخلفاء"، و"إرشاد الناسك إلى المناسك"؛ توفيّ يوم الثلاثاء/الثالث من شوال(832هـ/1430م) الموافق ل5 جويلية. أنظر، المقريزي(أحمد بن علي)، دُرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيد، تح: محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج3، 2002م، ص123؛ السخّاوي، الضوء اللّامع، ج7، ص ص 18، 19؛ التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص518 .

[3] المقريزي، مصدر سابق، ج3، ص124 .

[4] الفاسي(تقيّ الدّين)، العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين، تح: فؤاد سيّد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، ج1، 1986م، ص331 .

كانت بين الشيخ التّازي وتقيّ الدين مجالسة علميّة حاز فيها المُجاز كَمًّا من المعارف والأسانيد خُتِمت بإجازة رفيعة الشأن ذكرها ابن صَعْدٍ التلّمساني في ترجمته في الروضة جاء في مطلعها:«الحمد لله الذي جعلنا من سكّان الحرم والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد المبعوث لجميع الأمّم، ورضيّ الله عن أصحابه أولي الفضل والكرم، وبعد: فإنّ ممّن أنِسْتُ مجالسته، وانتفعتُ بمذاكرته، وأرغبُ في صالح أدعيّته الفقيه الأكمل الأفضل الخير المبارك أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن علي اللّنتي التّازي المغربي المالكي...»[1].

ولهذه الإجازة قيمة تاريخيّة من عدّة نواحي، فالشيخ تقيّ الدين الفاسي، صاحب الأصول المغربيّة، وساكن الديّار المكيّة عُرف بعلمه الغزير، كان من العلماء الكبار الذين شغلوا منصب القضاء في الديّار المكيّة سنة(807ه/1404م)، وفي هذا إشارة إلى مكانة المغاربة في المشرق ووجهٌ من التميُّز، وإسهامهم الواضح بالتأليف في تاريخ مكّة؛ إذ ألّف في تاريخ الولاّة كتاب سمّاه:"تجريد ولاّة مكة"، وكتاب آخر في أخبار مكة "شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام"، وكتاب" الزهور المُقْتطَفة من تاريخ مكة المُشَرّفة"،و"العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين"، بفضل نشاطه العلمي قدَّره العلماء، وأثْنَوا عليه في كلّ ترجمة تُرْجِمت له[2] ، ومن ناحية اهتمام المغاربة بالعلم واغتنامهم لموسم الحجّ في تحصيل الإجازات العلميّة في الحديث فأثّر ذلك في تعزيز القيمة والمكانة العلميّة.

أمَّا عن المصنّفات والكتب التي تلقّاها الشيخ إبراهيم عن الشيخ تقيّ الدين، فمنها: كتاب "الشِفا" للقاضي عِياض(476-544ه/1084-1150م)، و"الألفيّة"لابن مالك الأندلسي (600-672ه/1203-1273م)، وجلّها من المؤلّفات المغاربيّة، والراجح أنّ سعْي المغاربة لتحصيل الحديث من المشرق راجع إلى تنويع الطرق والأسانيد، فتعدُّد الأسانيد يزيد من قوّة الرواية، إمَّا من ناحية علوِّ السَنَد، بقُرب الراوي من صاحب التأليف أو من جهة تنوُّع طرق الرواية، ولمَّا كان الإسناد من العلوم التي تميّزت بها هذه الأمّة

---

[1] ابن صعد(محمّد)، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، ص141 .

[2] الغازي(عبد الله)، إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام، تح: عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكّة المكرّمة، ط1، ج1، 2009م، ص61 .

عن باقي الأمّم اعتنى الشيوخ والطلاّب به، حتّى تجدهم يروون الحديث الواحد من عدّة طرق، فسلسلة الإسناد كانت وستظلّ عمادًا في الرواية التي بدونها لا يمكن التَثَبُّتُ من صحَّة الروايات، فالذي يجمع العلم دون التوثُّق من السند لا قيمة لِمَا يروي قال الإمام الشافعي في هذا الشأن:« مثلُ حَاطبِ ليل يقطعُ حُزمة حَطَبٍ فيحملها، ولعلّ فيها أفعى فتلدغه، وهولا يدري»[1].

وبالنسبة لصفة حضور الشيخ إبراهيم التَّازي عند الشيخ تقيّ الدين، فكانت سماعًا لعددٍ من كتب الحديث، بقراءة غيره بالمسجد الحرام، كموطّأ الإمام مالك بن أنس، وسُنَن أبي عبد الرحمان، أحمد بن شُعيب النسائي، ورسالة القُشيري، وتمامُ تحصيله لهذه الكتب كان في الثلاثين، من ذي القعدة سنة(830ه/1426م)، بمكّة المكرّمة[2]، وأُجيز إجازة عامّة لجميع مرويات الشيخ، ثمّ عاد بعد أدائه لمناسك الحجّ إلى وهران، وبها استقرّ سنة (832ه/ 1428م)[3]، وهي نفس السنة التي فارق فيها الشيخ تقيّ الدين الحياة بمكّة لكنّه ترك أثرًا في نفس المُجَاز.

---

[1] ابن ثابت(أحمد بن علي)، نصيحة أهل الحديث، تح: عبد الكريم أحمد الوريكات، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1988م، ص32 .

[2] ابن صعد، روضة النسرين، مصدر سابق، ص141 .

[3] المصدر نفسه، ص22 .

## 1-2- إجازات علماء المغرب الأوسط للمشارقة، نذكر منها الآتي:

### 1-2-1- إجازات علماء المغرب الأوسط لابن ظهيرة:

من أبرز النماذج نذكر بعض المُجازين منهم، الحافظ جمال الدين ابن ظهيرة من العلماء الكبار في مكّة المكرّمة، خلال القرن(8ه/14م)، ونشأ في عائلة علميّة، واشتغل منذ صغره بطلب العلم، ورحلَ في شبابه نحو القاهرة والإسكندرية وبلاد الشام: دمشق، وحمص وحماه، وحلب، وكذلك بيت المقدس، فأخذ العلم عن علماء هذه المدن، فأجازوه في مروياتهم وعلومهم قال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني:« ... وحَصَّل الأجزاء والنُسَخَ وكتب الكثير بخطّه الدقيق الحسن، وبرع في الفقه والحديث، وشغل الناس، وأفادهم، نحو أربعين سنة بمكّة...»[1].

ولازَم الشيخ العراقي أحمد بن عبد الرحيم، وأخذ عنه الحديث، ثمّ عاد إلى بلده فاشتغل بالتحديث بالمسجد الحرام، فاستفاد منه عدد من العلماء منهم: الشيخ ابن حجر العسقلاني وتقيّ الدين الفاسي، وأفادهم بأخبار مكّة وتاريخها التي ضمّنها في كتابه"العِقدُ الثمين"، ولم يقتصر على تقيّ الدين الفاسي وحده؛ بل استفاد منه الشيخ أحمد بن عبد الرحيم؛ إذ زوَّده ببعض لتراجم أعلام مكّة المذكورين في كتابه "الذَيْل على العِبَر"[2].

كما كان له لقاء بعددٍ من مشايخ المغاربة، ولا ريب أنّهم أخذوا عنه، وأخذَ عنهم، من أمثال الشيخ "يحيى بن موسى بن إبراهيم القسنطيني أبو زكرياء" الذي أجاز ابن ظهيرة في جميع مروياته التي حازها من علماء المدينة، وكتب له إجازة خطيّة التي لم يذكرها ابن ظهيرة في ترجمته لشيوخه[3]، لكنّه يذكر أنّ مُجيزه توفيّ بالمدينة سنة(798ه/1395م) ولا يذكر تفاصيل الإجازة ولا نوعها، وهذه من الحالات التي يكتفي فيها المُجازُ بذِكر من أجازه، دون إيراد نصّ الإجازة خشية الإطالة.

---

[1] العسقلاني، إنباء الغمر، ج3، ص45 .

[2] ابن ظهيرة(جمال الدّين)، إرشاد الطالبين إلى شيوخ القاضي ابن ظهيرة، تح: محمّد الزّاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999م، ص14 .

[3] العسقلاني (أحمد ابن حجر)، الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث، بيروت، (د ط)، ج 4، (د ت)، ص429 .

ومن شيوخه الذين أجازوه أيضًا، الشيخ العلاّمة ابن مرزوق الحفيد الذي أجازه في سائر تصانيفه ومؤلّفاته في رحلته الأولى للحجّ، فكان اللقاء بينهما في مكّة سنة(790هـ/ 1388م)، وابن ظهيرة توفيّ سنة(817هـ/1414م)، وفي كتاب"صلة الخَلَف بموصول السَلَف" ترجمة لمحمّد بن سليمان الرّوداني(ت1094هـ/1682م) مفادها أنّ الحافظ تقيّ الدين بن فهد قد أخذ عن الحافظ جمال الدين بن ظهيرة، وابن ظهيرة يروي عن جماعة من الأئمّة بتصانيفهم، ومن بينهم،"أبو عبد الله بن مرزوق"[1]، وفي هذا بيان أنّ مرويات ابن ظهيرة يرويها بالإجازة عن ابن مرزوق الحفيد.

أمَّا الشيخ عمر بن سالم بن بدر السرّاج، أبو حفص بن أبي النجا الوراقلي المغربي فقد حجّ بيت الله الحرام، وسمع من جماعة الشيوخ بدمشق منهم:"الشيخ عبد الرحمان بن تيمية"، ولمَّا حجّ اتّخذ من المدينة مسكنًا له بجوار المسجد النبوي[2]، وترجمته نجدها في عدادِ تراجم ابن حجر العسقلاني في الدُّرَر، بِاسْم عمر بن سالم بن بدر الداريلي المغربي[3] كان حيًّا سنة(767هـ/1365م)[4]، واشتغل بالتأديب، ومكث في المدينة، حتَّى توفيّ بها فكان ممّن أخذَ عنهم ابن ظهيرة بالإجازة[5].

---

1 الروداني(محمّد بن سليمان)، صلة الخلف بموصول السلف، تح: محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م، ص 186.

2 السخّاوي(محمد)، التحفّة اللطّيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج3، 1993م، ص330 .

3 العسقلاني ابن حجر، الدّرر الكامنة، ج3، ص166 .

4 المديرس(عبد الرحمان مديرس)، المدينة المنوّرة في العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م) دراسة تاريخيّة، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الريّاض، ط1، 2001م، ص244 .

5 ابن ظهيرة، إرشاد الطالبين، مصدر سابق، ص52 .

## 1-2-2- إجازة محمّد بن إبراهيم التلمساني لأحمد بن محمّد الشمني(816هـ/ 1413م):

ارتحل الشيخ العلاّمة التلمساني محمّد بن إبراهيم أبو الفضل[1] من موطنه إلى المشرق سنة(810هـ/1407م) قاصدًا بيت الله الحرام لغاية الحجّ وطلب العلم بحْثًا عن نيْل الأسانيد العالية التي سعى إليها المغاربة في رحلاتهم، وفي مسار رحلته دخل تونس فأقام بها شهرًا يطلب العلم عن شيوخها الكبار، ثمّ ارتحل إلى القاهرة، ولا شكّ أنّه قصد جامع الأزهر لينهل من بحور العلم والمعرفة، ويجلس إلى علمائه، وشيوخه على نهج الرحّالة الأوائل، فنال ما كتب الله له أن يناله من العلوم، قبل أن يتوجّه للقاء بيت الله الحرام، ثمّ يعود نحو مصر من جديد، ومنها إلى بلاد الشام سنة( 812هـ/1409م)، في جولة علميّة دامت عدّة أشهر يُقْرِئ فيها، ويسمع من علماء الأقطار الثلاثة[2].

واتّصف الشيخ أبو الفضل بمجموعة من الصفات العلميّة مكّنته من نيْل مكانة بين العلماء في المشرق، إلى جانب تمكّنه من بعض العلوم العقليّة والنقليّة، فقد ذكر المقريزي في هذا الشأن يصف تمكّنه بقوله:«وكان صاحب فنون عديدة، من أنواع العلوم العقليّة والنقليّة، لا يكاد يخفى عليه علم، حتّى يشارك فيه مشاركة جيدة...»[3]، وهذا القول شهادة له على سعة علمه الذي مكّنه من إفادة الطلبة والشيوخ في المدن التي زارها في بلاد الشام[4].

ولا شكّ أنّه لم يكن ليتجوّل بين البلدان إلاّ لغاية تحصيل العلوم التي تُتَوِّجُها الإجازات العلميّة، وعلى الرغم من قلّة المصادر التي تتحدّث أو توردُ إجازات الشيخ محمّد، إلاّ أنّنا نجد بعض الإشارات الدالّة على نشاطه العلمي الكثيف، خاصّة فيما تعلّق بنشره للعلم في

---

1 محمّد بن إبراهيم بن عبد الرحمان بن محمّد بن عبد الله ابن الإمام أبو الفضل التلمساني، من علماء تلمسان وفقهائها أخذ عليه عدد من الشيوخ كالحافظ التَنَسي والقلصادي، توفيّ في عام(845هـ/1441م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص 522 .

2 الحفناوي(محمّد)، تعريف الخلف برجال السلف، بيير فونتانة، الجزائر، (د ط)، 1906م، ج1، ص ص 330 ،331 .

3 المقريزي، درر العقود الفريدة، ج3، مصدر سابق، ص87 .

4 نفسه .

مصر؛ إذ كان يُقْرِئ طلبة العلم، ويفيد المشايخ، ومنهم:"الشيخ أحمد بن محمّد الشمني"[1] بحسب ما ذكرته كتب التراجم، فقد وصف المُجاز شيخه في ترجمته له بالعلاّمة، بقوله: «حدّثنا شيخُنا العلاّمة أبو الفضل بن الإمام التلّمساني إجازة...»[2]، كما ذكر جانبًا من الحديث الذي تضمّنته الإجازة، فقال:« قال الشيخ أبو الفضل، أخبرنا شيخُنا القاضي سعيد العقباني قال:"اجتمعتُ بمدينة مراكش بيهودي يشتغل بالعلوم"، فقال:« ما دليلُكم على عموم رسالة نبيّكم؟ ... »[3].

ورواية الشيخ أبو الفضل لِمَا دار بين شيخه سعيد العقباني واليهودي في مراكش، إنّما جاء في سياق الحديث عن قَطعية نبوّة سيّدنا محمّد –عليه الصلاة والسلام– من الحديث والقرآن، فرواها للمُجاز كجزء من أحاديث الإجازة، كما أجاز له بعضًا من أحاديث النّبي عليه الصلاة والسلام منها ما ورد فيه:« بُعِثْتُ إِلَى كُلِّ أَحْمَرٍ وأَسْوَدٍ»[4]، أمَّا عن مكان الإجازة فالمعلوم أنّها وقعت بإحدى مدارس القاهرة، فمولد الشيخ أحمد الشمني كان بالإسكندرية ودخوله القاهرة كان بصحبة والده، حيث اشتغل بالتدريس والقضاء، وبها كان اللقاء بين الشيخين المذكورين ما بين عامي(811– 812ه/1408– 1409م).

وقال السخّاوي في ترجمته للشمني:« .. السكندري المولد، القاهري المنشأ المالكي، ثمّ الحَنَفي، أبوه يُعرف ب"الشمني"...ولد في العشر الأخيرة من رمضان سنة إحدى وثمانمائة

---

[1] تقيّ الدين أبو العبّاس أحمد ابن العلاّمة محمّد بن محمّد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمّد بن خلف الله الشمنّي– بضم المعجّمة والميم، وتشديد النون– القسنطيني، إمام مفسّر ومحدِّث أصولي ونحوي، ولد بالإسكندرية في أواخر شهر رمضان من عام( 801ه/1398م) له كتاب "شرح المُغني" لابن هشام، و"حاشية على الشفاء"، و"شرح مختصر الوقاية في الفقه"، و"شرح نظْم النخبة في الحديث" توفيّ سنة( 872ه/1467م). أنظر، السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان)، بُغْية الوُعاة في طبقات اللغويين والنُحاة، تح: محمّد إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، سوريا، ط1، ج1، 1965م، ص 375– 379؛ ابن العماد الحنبلي( عبد الحي بن أحمد)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج9، ص 464؛ ابن حجر العسقلاني، إنباءُ الغُمر بأنباء العُمرُ،ج3، ص185 .

[2] التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص 522 .

[3] الحفناوي، تعريف الخلف، مرجع سابق، ج1، ص331 .

[4] عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام:« أُعْطِيتُ خَمْسًا لم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: كَانَ كُلُّ نَبِيّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّة، وبُعِثْتُ إلى كُلِّ أحمرٍ وأَسْوَدٍ. وأُحِلَّتْ ليَ الغَنَائِمُ...»( رقم: 521) رواه مسلم بن الحجّاج. أنظر، النيسابوري، صحيح مسلم، تع: نظر محمّد الفاريابي، دار طيبة، الريّاض، (د ط)، 2005م، م1، ص 236 .

بالإسكندرية، وقدم القاهرة مع أبيه، فأسْمَعَه»[1]، فكان سماعه على عدد من الشيوخ، وفي شبابه لقيّ الشيخ أبا الفضل، وأخذ عنه عددًا من العلوم، فقد أشار السخّاوي لهذا اللقاء بقوله: «...وكتب على بعض الكُتّاب بالمحمودية، وكذا على ابن عبد الرحمان بن الصائغ ولازمه مدّة، وحضر عند أبي الفضل بن الإمام التلمساني، واستمرّ يدأب في الفضائل، حتّى اشتهر، وتصدّى للإقراء، وصنّف شرحًا لنَظْم والده...»[2]، ففي هذا الموضع يُشار إلى أنّ اللقاء بين الشيخين كان في المدرسة المحمودية؛ إحدى مدارس القاهرة، لكن لا ندري صفة الشمني آنذاك، أكان من ضِمن الطلاّب، أم من الشيوخ الذين تبادل معهم الإجازة؟، كما كان معمولًا به بين الشيوخ .

1 السخاوي، الضوء اللّامع، ج2، مصدر سابق، ص174 .

2 المصدر نفسه، ص 175 .

**2- إجازات متبادَلة بين علماء المغرب الأوسط والمغاربة والأندلسيّين**، نذكر منها الآتي:

**2-1- إجازات علماء المغرب الأوسط للمغاربة والأندلسيّين:** أجاز علماء المغرب الأوسط عددًا لا يمكن حصره من طلبة والشيوخ من بلاد المغرب والأندلس نذكر منهم ما يلي:

**2-1-1- إجازة الشيخ محمّد الشمني للشيخ أبي سعيد، محمّد السلّاوي وابنه(809هـ/ 1406م):**

الشيخ محمّد الشمني، من علماء المغرب الأوسط الذين هاجروا إلى المشرق واستقرّوا بمصر، من الأسباب التي دفعت به إلى ترْك قريته الشمني طلبه للعلم، خاصّة أنّ ذلك العصر اتّسم بعصر الرحلة التي كانت من ضروريات تحصيل العلوم، وكثيرًا ما يُنسبُ الشمني في كتب التراجم إلى مزرعة أو قرية بالقرب من قسنطينة، ويرجّح أنّ ذلك من الأخطاء التي تناقلها الروّاة والمترجمون، والراجح أنّها: إحدى قرى بلاد زواوة إلى أن آلت إلى الاندثار.

وقال ابن حجر العسقلاني: «...، ثمّ قدم القاهرة، فسمع بها من شيوخنا، وممّن قبلهم وسمع بالإسكندرية، وتقدّم في الحديث...»[1]، فلقد اختار مصر لِما لها من مزايا، إلى جانب موقعها الهام، فهي تجمع بين علوم الشرق والغرب، كما هي معبر قوافل الحجّ، فأخذ عن علمائها، ومنهم: "أبو زرعة العراقي"، و"بدر الدين ابن الزركشي"، كما اشتغل بالتدريس بالجماليّة[2]، وتخرّج على يده عدد من الطلبة، وأخذ عنه عدد من الشيوخ منهم: "ابن حجر" والشيخ "أبو عبد الله، محمّد السلّاوي" الذي أجازه في علم الحديث، بعد ملازمته مدّة من الزمن، فقد طلب من شيخه أن يكتب له، ولابنه سعيد نصّ إجازة لجميع مروياته وأسانيده ويكتب لهما بخطّ يده كلّ ما تقدّم.

وَرَدَ نص الإجازة مُطوَّلًا مرفوقًا بمجموعة من الأسانيد يقول المُجيز:« يقول العبد الفقير إلى الله تعالى، المعترف بالعجز والقصور، المغترف من بحر غَيّه الحصور، محمّد بن

[1] العسقلاني، إنباء الغُمر، ج3، ص185.

[2] ابن حجر العسقلاني(أحمد)، المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس(مشيخة ابن حجْر العسقلاني)، تح: يوسف عبد الرحمان المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط1، مج3، 1992م، ص301 .

الحسن بن علي الشمنّي التميمي الدَارِمِي –لطف الله تعالى به–، الحمد لله المتفضِّل بإجابة السؤال إذا تُوجّه إليه....، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد الذي أرسله إلى الناس بشيرًا ونذيرًا، وعلى آله وجميع أصحابه وسلّم تسليمًا كثيرًا...»[1].

وعلى نهج الشيوخ الأُوّل صاغ الشيخ محمّد الإجازة، فبدأ بالصلاة على النبي، وشرع في تفصيل كلامه، فقال:«أمّا بعد: فإنّ الفقيه الأجلّ العالم العامل الخطيب البليغ الفاضل المتفنّن...أبا سعيد، ولدُ القاضي العدل الفقيه العالم العَلَم أبو محمّد، عبد الله بن أبي سعيد السلّاوي –شرح الله صدره لأنواره–...سألني أن أُجيزه، وأُجيز ولده الذي ظهرت عليه أَمَارات السعادة، وتحقّقت لديه لوائح الإفادة أبا عبد الله، محمّد... ما رويتُه من الكتب جميعًا، مُجازًا كان أو مسموعات، وأن أذكُر أسانيدي فيها موصولة إلى مؤلِّفيها...»[2]، كما لم يقتصر طلب السلّاوي على المرويات التي أُجيز فيها؛ بل شملت: المسموعة والمقروءة والمُجاز فيها باختلاف أنواعها.

أمّا عن موضع اللقاء بين الشيخين، فكان بالمدرسة الجماليّة التي درس فيها الشيخ المُجيز، فلقد ثَبُتَ أنّ الشيخ سعيد سمع، وحضر مجلس الشمني، وأخذ عنه العلم، فلقد روى السلاّوي لابن غازي، فقال:«أخبرنا أبو عبد الله بن سعيد السلّاوي قال: أخبرنا أبو شامل الشمني سماعًا عليه بقراءة أبي...»[3]، وليس المهمّ أنْ نحدّد موضع الإجازة، إنّما يهمّنا صفة حضوره عليه، وهو ما ورد في قول ابن غازي.

وتتنوّع المادة التي أُجيز فيها السلّاوي، فمنها الأحاديث التي تتحدّث عن نشر العلم والإحسان، وغيرها، بما في ذلك حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام:«مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُنْيَا نَفَّسَ الله عَنْهُ كُرَبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَةِ...»[4]، وحديث«نَضَرَ الله امْرأً

---

[1] الشّمني(محمّد بن محمّد)، إجازة الشّمنّيّ لأبي سعيد السلّاوي وولده، تح: الحسين بن محمّد الحدّادي، دار البشائر الإسلاميّة، ط1، 2005م، ص23 .

[2] المصدر نفسه، ص24 .

[3] ابن غازي(محمّد)، فهرس ابن غازي، ص44 .

[4] عن الأعمش عن أبي هريرة –رضيّ الله عنهم–، قال: قال رسول الله عليه الصلاة والسلام: « مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَة مِنْ كُرَبِ الدُنْيَا نَفَّسَ الله عَنْهُ كُرَبَة مِنْ كُرَبِ يَوْمِ القِيَامَة، ومَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ الله علَيْه في الدُنْيَا والآخِرَة، ومَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ الله في الدّنيا والآخِرَة....»، رواه مسلم في صحيحه، (رقم: 2699)؛ في باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن

سَمِعَ مِنّا حَدِيثًا، فَبَلّغَهُ غَيْرَهُ، فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ غَيْر فَقِيهٍ...»، وحديث «اللَّهُمَ ارْحَمَ خُلَفَائِي» فكلّ هذه الأحاديث ذكرها المُجاز في سيّاق الإجازة للتعريف بفضل العلم ومكانة أهله[1].

وبطلب من السلاّوي عدّد الشيخ مروياته، وأحصاها في كراسة خاصّة ليُمَكّنه من الرواية بها عنه، وهذا من باب الاعتناء بالسَنَد والحِرْص على تسلسل الرواية بين المشايخ ولكثرتها لا يمكن ذكرها على وجه التفصيل، إنّما نشير إلى شذرات منها.

أ- **كتُب القراءات**، نذكر منها الآتي:

- **كتاب التيسير في القراءات السبع** لعثمان بن سعيد، أبو عمر الدّاني، يرويه المُجيز عن شيخه الفقيه المحدِّث أبي محمّد عبد الوهاب بن محمّد بن عبد الرحمان القروي[2] الإسكندراني[3].
- **كتاب "حِرْزُ الأماني ووجْه التهاني"** لأبي القاسم[4] الشاطبي، يرويه من طريقين: عن شيخه محمّد بن محمّد بن الحسن بن الجواشني[5] الشاذلي، أمّا الثاني، فعن شيخه أبي الفتح، محمّد[6] بن أحمد بن محمّد بن أحمد العسقلاني[7].

---

والذِكر، من كتاب الذِكر والدعاء والتوبة والاستغفار. أنظر، النيسابوري(مسلم بن الحجّاج)، صحيح مسلم، مج2، ص 1242 .

1 الشّمني، إجازة الشمني، مصدر سابق، ص 24 – 28 .

2 عبد الوهاب بن محمّد بن عبد الرحمان بن محمّد بن يحيى بن أسد الإسكندراني القروي، فقيه ومحدِّث سمع على عبد الرحمان بن مخلوف، توفيّ في ذي القعدة سنة(788ه/1387م). أنظر، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج8، ص519؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغُمر، ج1، ص325 .

3 الشّمني، مصدر سابق، ص 29 .

4 أبو القاسم بن فيّره بن خلف بن أحمد الرّعيني الشاطبي المقرئ الفقيه الحافظ الضرير، ولد بشاطبه في سنة (538ه/1144م)، وارتحل إلى المشرق، فاستوطن القاهرة من أشهر مؤلّفاته: "حرز الأماني"، توفيّ بالقاهرة في جمادى الآخرة سنة (590ه/1195م). أنظر، المقرّي، نفح الطيب، ج2، ص22؛ ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج2، ص20؛ ابن أيبك(صلاح الدين خليل)، نَكْت الهميان في نكت العميان، المطبعة الجماليّة، مصر، (د ط)، 1911م، ص228 .

5 محمّد بن محمّد بن الحسن الجواشني الشاذلي، فقيه مصري، من أعلام القرن(9ه/15م) روى عنه ابن غازي في سنده. أنظر، البلوي(أحمد بن علي)، ثبت البلوي، تح: عبد الله العمراني، دارالغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1983م، ص465 .

6 محمّد بن أحمد بن أحمد العسقلاني أبو الفتح الطولوني: نسبة إلى جامع ابن طولون ولد سنة (704ه/1304م) وتوفيّ في محرّم سنة (793ه/1390م). أنظر، ابن حجر العسقلاني، الدُرر الكامنة، ج3، ص352 .

7 الشمني، مصدر سابق، ص 30 .

- **كتاب "الإقناع في القراءات السبع" لابن الباذش**[1] يرويه عن شيخه أبي العباس، أحمد بن الحسن بن محّمد بن محمّد بن زكريا بن يحيى السويداوي[2]، بقراءته عليه بالقاهرة.
- **كتاب "الهداية في القراءات السبع" للمهدوي**[3] يرويه عن شيخه أحمد بن الحسن السويداوي، قراءة عليه بلفظ غيره[4].
- **كتاب "الدُّرر اللوامع في قراءة الإمام نافع" لأبي الحسن بن بري**[5] يرويه عن شيخه محمّد[6] بن محمّد بن أحمد بن قاسم بن محمّد بن يوسف الماغوسي السلّاوي، بقراءته عليه بالإسكندرية[7].

ب- **كتب الحديث:** تعدّدت وتنوّعت كتب الحديث، بداية من الأسانيد إلى المؤلّفات التي بلغ عددها سبعة عشر مُؤَلَّفًا، مرفقًا بسَنَدِ الرواية بالتسلسل عن الأشياخ إلى المصنِّف؛ إذ لا يمكننا إيرادها، وذكرُها كلّها؛ بل نكتفي بذِكر بعضها على وجه الانتقاء.

**ب- أ- كُتب الصِّحاح:**

[1] أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، من أهل غرناطة، عُرِف ب"ابن باذش" إمام في القراءات ولد سنة (491ه/1097م)، وألّف كتاب "الإقناع في القراءات"، وكتاب "الطرُق المتداولة في القراءات"، وغيرها، وتوفيّ سنة (540ه/1145م). أنظر، ابن فرحون(إبراهيم)، الدّيباج المُذَهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، تح: محمّد الأحمدي، دار التراث، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ج1، ص190؛ ابن مخلوف(محمّد)، شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة، تح: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج1، 2003م، ص193 .

[2] أحمد بن الحسن بن محمّد بن محمّد بن زكريا بن يحيى أبو العباس ين السويداوي المصري إمام القراءات، توفيّ سنة (804ه/1401م) بالقاهرة. أنظر، ابن الجزري، غاية نهاية طبقات القرّاء، ج1، ص47 .

[3] أحمد بن عمّار بن أبي العبّاس المهدوي، نسبة إلى المهدية بتونس له مجموعة من التآليف منها: "التفسير"، وكتاب "الهداية في القراءات السبع"، توفيّ بعد سنة(430ه/1038م). أنظر، ابن الجزري، المصدر نفسه، ص86 .

[4] الشمني، مصدر سابق، ص 31 .

[5] علي بن محمّد بن علي بن أبي الحسن المعروف ب"ابن بري" التازي التسولي، نسبة لقبيلة بتازا، بالمغرب الأقصى إمام فقيه ونحوي اختصر "شرح الإيضاح" لأبي الربيع، وله "شرح البراذعي"، و"الدُّرر اللوامع في القراءات"، توفيّ بتازا سنة (731ه/1332م). أنظر، التنبكتي(أحمد بابا)، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تح: محمّد مطيع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المغرب، (د ط)، ج1، 2000م، ص346 .

[6] السلّاوي، محمّد بن محمّد بن أحمد الماغوسي، عالم وناظم سكن الإسكندرية، توفيّ بها سنة (800ه/1397م). أنظر، القرافي(محمّد بن يحيى)، توشيح الديباج وحِلْية الابتهاج، تح: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ط1، 2004م، ص218 .

[7] الشمني، مصدر سابق، ص 32 .

- **صحيح البخاري:** يرويه عن الشيخ عبد الرحيم[1] بن عبد الوهاب بن عبد الكريم بن الحسين بن رزين العامري الشافعي سماعًا عليه بالقاهرة، وهذا السَنَد من العوالي، كما يرويه من عدّة طرق منها، طريق عبد الرحيم بن الحسين ابن العراقي، قراءة عليه من طريقين: من طريق الشيخ أبي الحسن، علي بن عثمان بن التركماني الحنفي، وطريق أحمد بن علي بن يوسف الدمشقي، ويرويه أيضًا عن الشيخ هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري[2]، ومن طريق الشيخ أبي العباس، أحمد بن الحسن السويداوي[3].
- **صحيح مسلم:** أخبر به من طريقين: من طريق الشيخ المقرئ أبي عبد الله، محمّد بن محمّد بن عمر الأنصاري البلبيسي[4]، والسَنَد ينقسم إلى عدّة طرق[5]، ومن طريق أبي عبد الله، محمّد بن محمّد بن أسعد الثقفي القَايَاتي[6] القاضي[7].
- **صحيح ابن حبّان، المسمّى ب"التقاسيم والأنواع":** يُخْبِر به عن الشيخ المقرئ أبي عبد الله، محمّد بن أحمد بن علي بن عبد الرحمان الرّفاء[1] الشافعي، قراءةً لبعضه، وسَماعًا لباقيه، بسَنَدِه عن أشياخه[2].

---

[1] عبد الرحيم بن عبد الوهاب بن عبد الكريم بن القاضي تقيّ الدين الحسين بن موسى بن عيسى بن موسى بن رزين الحموي الأصل القاهري نجم الدين، ولد في جمادى الأولى سنة(707هـ/1307م)، وتوفيّ في جمادى الأولى سنة (791هـ/1390م). أنظر، المقريزي، دُرَر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيد، ج2، ص238 .

[2] هبة الله بن علي بن مسعود بن ثابت بن هشام بن غالب بن ثابت الأنصاري الخزرجي المنستيري الأصل، مصري المولد والدار، المعروف ب"البوصيري"، محدّث وأديب، ولد سنة(506هـ/1112م) بمصر، وتوفيّ في الثاني من صفر سنة (598هـ/1202م) بمصر. أنظر، ابن خلّكان(أحمد بن محمّد بن أبي بكر)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، ج6، 1978م، ص67؛ السيوطي، حُسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، ج1، ص375؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج6، ص 550 .

[3] الشمني، مصدر سابق، ص 36 –38 .

[4] صلاح الدين محمّد بن محمّد بن عمر الأنصاري البلبيسي، عالم وفقيه، سكن مصر، توفيّ سنة (792هـ/1389م). أنظر، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج8، ص557 .

[5] الشمني، مصدر سابق، ص 39 .

[6] محمّد بن محمّد بن أسعد بن عبد الكريم بن سليمان بن يوسف بن علي بن طحا الفخر أبو اليمن بن العلاء أبي بكر بن الكمال الثقفي القاياتي المصري الشافعي، ولد في رجب سنة(727هـ/1326م) محدّث، توفيّ في الحادي عشر رجب سنة (808هـ/1405م). أنظر، ابن حجر العسقلاني، إنباء الغُمر، ج2، ص347؛ السخاوي، الضوء اللّامع، ج9، ص201.

[7] ابن غازي، فهرس ابن غازي، ص47 .

**ب-ب- كتب السُنَن:**

- **كتاب السُنَن لأبي داود:** أخبر به الحفّاظ أبو عبد الله، محمّد بن خليل بن محمّد المنصفي(3) الفقيه الحنبلي، بقراءة عليه بالقاهرة(4).
- **كتاب سُنَن ابن ماجه:** أخبر به أبو العباس، أحمد بن عمر بن علي الجوهري(5)، بقراءته عليه بالقاهرة(6).

**ب-ت- كتب الأربعينيّات في الحديث:**

- **الأربعين البلدانيّة:** المسمّاة؛ ب"الأربعين" "المُسْتَغْنِي بمَا فيه عن المُعيَن" للحافظ أحمد بن محمّد السَلَفِي(7)، سمّاها ب"الأربعين البلدانيّة" نسبة إلى البلدان التي طلب فيها الأحاديث، وسمع بها؛ إذ يروي تحت كلّ بلدٍ حديث، فيبدأ بمكّة المكرّمة، وما سمع بها

---

[1] محمّد بن أحمد بن علي بن عبد الرحمان، شمس الدّين الرّقّاء، توفيّ يوم الأحد سابع جمادى الأولى سنة (792ه/1390م) بالقاهرة. أنظر، المقريزي، دُرر العقود الفريدة، ج3، ص60؛ ابن الحجر العسقلاني، إنباء الغُمر، ج1، ص407؛ ابن تغري بردي(جمال الدين)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسّسة المصريّة العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، (د ط)، ج12، (د ت)، ص122 .

[2] الشمني، إجازة الشمني، ص43؛ ابن غازي، فهرس ابن غازي، ص49 .

[3] محمّد بن خليل بن محمّد بن طوغان الدّمشقي المحدّث؛ شمس الدين المعروف ب"الحريري"، و ب"المنصفي الحنبلي" ولد سنة(746ه/1345م)، توفيّ في شعبان سنة(803ه/1400م). أنظر، الحسني(محمّد بن أحمد)، ذيل التقيّد لمعرفة رواة السنّن والمسانيد، تح: محمّد صالح بن عبد العزيز، جامعة أمّ القرى، مكة المكرّمة، ط1، ج1، 1997م، ص210 .

[4] الشمني، مصدر سابق، ص40 .

[5] أحمد بن عمر بن علي بن عبد الصمد بن أبي البدر الشهاب أبو العباس البغدادي، ثمّ الدمشقي القاهري الشافعي المعروف ب"الجوهري" ولد سنة(725ه/1324م) ببغداد، توفيّ في ربيع الأوّل سنة(809ه/1406م). أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج2، ص55؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغُمر، ج2، ص361 .

[6] الشمني، مصدر سابق، ص43؛ ابن غازي، فهرس ابن غازي، ص 48 .

[7] أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن إبراهيم الأصبهاني الجرواني، نسبة إلى جروان بأصبهان، عالم محدّث ومُفتي لُقّب ب"السِلْفِي" نسبة لكلمة "سلّفة"، وتعني: غليظ الشَفة بالفارسيّة، وهي: صفة في جدّه، كما تغيّرت الكلمة من أصلها سلبّة بالفارسيّة إلى سلفة، ولد سنة( 475ه/1082م)، وتوفيّ في شهر ربيع الثاني بالإسكندريّة سنة(576ه/1180م). أنظر، الذّهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج21، ص5؛ ابن خلّكان، وَفيات الأعيان،ج1، ص105؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج6، ص420 .

من أحاديث، ثمّ المدينة إلى آخر بلد سمع به[1]، ويروي الشيخ الشمني هذا الكتاب عن شيخه عبد الوهاب بن محمّد القروي.

- **كتاب الأربعين حديثًا** للإمام الحافظ أبو الحسن، محمّد بن أسلم الطوسي، كما يُعْرف أيضا بالأربعين للطوسي[2] قسّمه المؤلّف إلى أبوابٍ، ففي كلّ بابٍ تضمّن مسألة وفي المسألة حديث يرويه عن أشياخه يروي المُجيزُ هذا الكتاب عن شيخه عبد الوهاب القروي، بقراءته عليه[3].
- **كتاب"الأربعين السِبَاعِيَّة المُخَرّجَة على الشَرَائِط المَرعيّة"** للحافظ أبي الحسن بن المفضّل المقدسي[4]، ويرويه المُجيز عن شيخه محمّد بن علي الهزبر[5] المؤقّت بقراءته عليه[6].
عليه[6].
- **كتاب الأربعين العِشَارِيّة:** المسمّاة ب"الأربعون العِشَارِيّة الساميّة، ممّا وقع لشيخِنا من الأخبار العاليّة" للشيخ عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي(ت806هـ/1403م)، ويرويه المُجيز عن مؤلِّفه سماعًا، بقراءته عن غيره بالقاهرة[7].

---

[1] السلفي (أحمد بن محمّد)،الأربعين بلدانيّة، تح: عبد الله رابح، دار البيروتي، دمشق، ط1، 1996م، ص39؛ الشمني، مصدر سابق، ص46 .

[2] محمّد بن أسلم بن سالم بن يزيد أبو الحسن الكندي الطوسي، نسبة إلى مولاه، ولد في حدود سنة(180هـ/796م)، فقيه وعالم من علماء الحديث، توفيّ في محرّم سنة(242هـ/856م). أنظر، الذّهبي(محمّد)، تذكرة الحفّاظ، تح، عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند، (د ط)، 1954م، ص238؛ الذّهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج12، ص195؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج2، ص 8 .

[3] الشمني، مصدر سابق، ص 47؛ ابن غازي، فهرس ابن غازي، ص52 .

[4] علي بن المفضّل بن علي بن مفرج بن حاتم بن حسن بن جعفر المقدسي، إمام مفتي وفقيه حافظ، ولد ليلة السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة(544هـ/1149م)، وله عدد من المؤلّفات والتصانيف منها: "كتاب الصيّام، و"الأربعون في طبقات الحُفّاظ"، توفيّ سنة (611هـ/1214م) بالقاهرة. ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ج3، ص290؛ ابن تغري بردي، مصدر سابق، ج6، ص212 .

[5] محمّد بن علي بن علي بن غزوان السكندري الشافعي المعروف ب"الهِزَبْر"، مؤذّن مؤقت ومحدّث، ولد سنة (731هـ/1330م) بالإسكندرية، وسمع على عدد من الشيوخ منهم: "ابن الفرات"، وتوفيّ في السادس من شعبان سنة (807هـ/1405م). أنظر، المقريزي، دُرَر العقود الفريدة، ج3، ص280؛ السخّاوي، الضوء اللّامع، ج8، ص196.

[6] الشمني، مصدر سابق، ص48؛ ابن غازي، فهرس ابن غازي، ص 53 .

[7] الشمني، مصدر سابق، ص48؛ ابن غازي، مصدر سابق، ص 53 .

ومن الحوافز التي أدّت إلى الاعتناء والاهتمام بتخريج مثل هذه المصنّفات ما أُسْند للنبي عليه الصلاة والسلام ما معناه "مَنْ حَفِظَ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا حَازَ الشَفَاعَةَ مِنْ رَسُولِ الله عليه الصلاة والسلام" وللعلماء فيه رأي[1].

**ت- مؤلّفات متنوّعة:**

منها، كتاب الترميذي المعروف ب"شمائل النبي" أخبره به أبو العباس، أحمد بن الحسن السويداوي، بقراءته عليه[2]، وكتاب "الجامع والعِلل"، أخبره به الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم العراقي[3]، بالإضافة لكتاب "الشفا" للقاضي عياض يرويه المُجيز عن الشيخ محمّد بن أحمد بن محمّد الماغوسي، وكتاب الموطّأ رواية ليحيى الليْثي يرويه عن الشيخ عبد الوهاب بن محمّد القروي السكندري، وأخبر به من جهة الشيخ محمّد بن محمّد بن عبد الوهاب بن يفتح الله القرشي الاسكندراني[4].

**ث- مرويات الشمني في علوم الحديث:**

من الكتب التي يرويها عن أشياخه، كتاب "علوم الحديث" لمؤلّفه أبو عمرو بن عثمان ابن صلاح يرويه عن شيخه عبد الله بن عمر بن علي بن المبارك الحلاوي قراءةً عليه بالقاهرة، وكتاب "ألفيّة نظْم كتاب ابن صلاح" للشيخ عبد الرحيم بن الحسين ابن العراقي يرويه المُجيز عن الناظم، وكتاب "المُحَدِّثُ الفاصل بين الراوي والواعي" لمؤلّفه الحسن بن

---

[1] ورد هذا الحديث في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وقد بيّن الشيخ الألباني الخلّل في روايته. أنظر، الألباني (محمّد ناصر الدّين)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمّة، مكتبة المعارف، الريّاض، ط1، ج10، 1992م، ص97 .

[2] الشمني، إجازة الشمني، مصدر سابق، ص33 .

[3] المصدر نفسه، ص 42 .

[4] المصدر نفسه، ص 34-35 .

عبد الرحمان بن خلاّد[1]، ويرويه عن شيخه عبد الله بن علي بن محمّد بن خطاب الباجي[2] قراءةً عليه من غيره بالقاهرة[3].

وفي آخر كلامه يقرّ الشيخ الشمني، بأنّ ما ذكره في إجازته للسلاّوي ما تَذَكَّرَه فقط؛ إذ لا يمكن أن يذكر كلّ ما قرأ على المُجاز، ولضيق المقام، وقال:«...، وقد أجزتُ الفقيه العالم المفيد أبا سعيد بن أبي بن أبي سعيد، وولده النجيب أبا عبد الله، محمّد لازال كلٌّ منهما بروح من الله مؤيّدًا أن يروي عنّي جميع ما ذكرُتُه في هذا التعليق، إجازة مُعَيّنَة وجميع ما يجوز لي روايته، ممّا لم أذكر فيه إجازة عامّة على الشرط المعتبر عند أئمّة الأثر، والله تعالى يوفّق كلاّ منّا لِمَا يرضيه، ويلهمه الصواب فيما يذره ويأتيه»[4].

وهذه الإجازة مزدوجة لمعينين في مُعَيّن، ومُطْلَقة في آن واحد للسلاوي محمّد وابنه سعيد، فهي مُعَيَّنَةٌ في المؤلّفات، والمرويات التي ذكرها المُجيز أجازه فيها إجازة مُطلقة عامّة، فيما ثَبُتَ على المُجيز عند المُجاز، فالنوع الأوّل أصحّ لوجود التحديد والتخصيص وتحقّق شرط السماع والقراءة على الشيخ.

أمّا عن تاريخ الإجازة، فيذكر المُجيز بخطّه، في الحادي والعشرين، من شوّال عام (809هـ/1407م) الموافق لـ30 من شهر مارس بالإسكندرية، قال: « ... وكتب ذلك الليلة المسفرة صباحها عن الحادي والعشرين، من شوّال، عام تسعة وثماني مائة، بثغر الإسكندرية، الفقير إلى الله محمّد بن محمّد بن حسن بن علي، أبو شامل التميمي الدارمي – لَطَف الله تعالى به وبالمسلمين–»[5].

---

[1] الحسن بن عبد الرحمان بن خلاّد الفارسي الرّامهرمزيّ، حافظ ومحدّث وقاضي من تصانيفه: "كتاب أمثال النّبي عليه الصلاة والسلام"، و"كتاب الريحانتين" وغيره، توفيّ سنة(360هـ/970م). أنظر، ابن أيبك(صلاح الدين خليل)، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط، تزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ج12، 2000م، ص42؛ الذّهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج16، ص 73 .

[2] عبد الله بن علي بن محمّد بن عبد الرحمان بن خطاب الباجي جمال الدين محدّث، ولد سنة (706هـ/1306م)، توفيّ شهر شعبان سنة (788هـ/1386م) بالقاهرة. أنظر، العسقلاني(أحمد بن علي)، الدُرر الكامنة، ج2، ص278؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغُمر، ج1، ص324 .

[3] الشمني، مصدر سابق، ص49؛ ابن غازي، مصدر سابق، ص ص 53 ، 54 .

[4] الشمني، مصدر سابق، ص50 .

[5] نفسه.

## 2-1- 2- إجازات علماء تلمسان للشيخ عبد الله الوَرِيَاجْلِي[1]( 834هـ/1430م):

تميّزت العلاقات بين علماء فاس وتلمسان عبر عصورٍ عديدة بقوّة الروابط في المجالات العلميّة، خاصّة فيما يتعلّق بالعلوم الشرعيّة، وهذا التواصل الحضاري بين الحاضرتين مكّن من نقل المعارف في الاتّجاهين، وشجّع على الرحلة بين القطرين، بحُكم قُرب المسافة، وعلاقات الجوار، فعاصمة الزيانيّين سجّلت منذ قرون وجودها بين الحواضر الإسلاميّة، بتفرُّد علمائها والشيوخ الذين تخرّجوا من مدارسها، وخرجوا لطلب العلم نحو المشرق والمغرب، فكانت مدينة فاس شقيقة لتلمسان، بصروحها العلميّة شاهدة على عمق الحضارة، وبحكم موقعهما الريادي في المغرب سجّل التاريخ علاقات العلماء، وتلك الرحلات التي استمرّت، ولم تنقطع حتّى بعد اندثار دول وظهور أخرى.

ويعدّ الشيخ أبو محمّد، عبد الله بن عبد الواحد الورياجلي من زمرة علماء المغرب الأقصى البارزين شغل في مسيرته عدّة مناصب مهمّة من بينها: منصب قاضي قصر كتامة في المغرب الأقصى، باعتباره فقيهًا من فقهاء المالكيّة ومن الحُفّاظ والروّاة الذين جدّوا في طلب الفقه وأصول الدين[2].

ارتحل في طلب العلم نحو تلمسان التي كانت زاخرة بالعلماء في القرن(9هـ/15م) مثل: أبو عبد الله، محمّد ابن مرزوق العجيسي، والشيخ الإمام أبو الفضل بن إبراهيم بن الإمام الشيخ الرحّالة الذي ارتحل إلى المشرق سنة(810هـ/1407م)[3]، ولقيّ بها العلاّمة أبو الفضل، محمّد بن إبراهيم سنة(834هـ/1430م)، وسمع منه، وأجاز له الرواية عنه[4]، وفي هذا السيّاق ذكر ابن غازي في فهرسته نصّ الإجازة لعبد الله الورياجلي باختصار، بما حدّثه به شيخه المُجاز؛ إذ وقف على نصّ الإجازة المكتوب بخطّ المُجيز، ولا بأس أن نذكر جزءًا ممّا ورد فيه: « فَلَه أن يروي عنّي جميع ما رويتُه ويرويه، وكذلك ما صحّ لديه من قبلي من

---

[1] عبد الله بن عبد الواحد الورياجلي الفاسي، فقيه فاس وعالمها ومفتيها، أخذ العلم عن التازغدري وأبي محمّد العبدوسي وأبي القاسم بن سرّاج وابن مرزوق، وغيرهم، توفيّ سنة(894هـ/1488م). أنظر، ابن مخلوف، شجرة النور الزكيّة، ج1، ص 384؛ ابن القاضي(أحمد)، درّة الحجّال في أسماء الرجال، تح: محمّد الأحمدي، دار التراث، القاهرة، ط1، ج3، 1971م، ص54 .

[2] ابن القاضي(أحمد)، دَرّة الحجّال في أسماء الرجال، ج3، مصدر سابق، ص54.

[3] التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص521 .

[4] ابن غازي، مصدر سابق، ص112.

جميع ما وضعتُه، وصنّفتُه أو بحثٍ أَوْرَدْتُه، ونظْمٍ نظَمْتُه على الشرط المعتبر عند أهله وما لنا من روايات، فقد تولّى جمعَها من الفهارس بأيدي الأصحاب، حسبما التقطناها بالبلاد الحجازيّة والمصريّة والشاميّة والإفريقيّة تتطلّب من أيديهم إن شاء الله تعالى...»[1].

ووصف المقريزي الشيخ التلمساني في عقوده قائلًا:« كان صاحب فنونٍ عديدة من أنواع العلوم العقليّة والنقليّة، لا يكاد يخْفى عليه علم، حتّى يشارك فيه مشاركة جيّدة ويُجاري أربابه مجاراةً حسنة مع حُسْن السَّمْت وفصاحة العبارة وجودة الكلام المُوُفِي للمراد الدَّال على معرفة ما يتكلّم فيه من ذلك الفنّ...»[2]، فلقد استفاد المُجيز، وعاد بأسانيد فأَدْخَل إلى المغرب معه مجموعة من الكتب منها: "كتاب الشامل" لبهرام، وشرح المختصر له وحواشي التفتازاني [3]، على شرح عُضُدُ الدين الإيجي، على مختصر المنتهى لابن الحاجب، وابن هلال، وغيرها من المؤلّفات[4].

وكانت مرويات الشيخ أبي الفضل كثيرة بكثرة الشيوخ الذين أخذ عنهم، وتقصر صحيفة على حصرها لذلك نجده يُجيز للمُجاز إجازة مُطْلَقة يخوِّل له بها الرواية عنه، بشرط أن يَثْبُتَ عنه ما يروي، فلقد قضى الشيخ التلمساني ما يزيد عن اثنتي وعشرين سنة يجمع الروايات ويبثّ العلم في المشرق والمغرب، فكما أشرنا أنّه أجاز الشّمني في مصر والتقى بعلماء كبار من أمثال "المقريزي"، وأخذ عنه في المغرب علماءٌ كبار من أمثال: الشيخ "ابن مرزوق الكفيف"، وغيره[5].

كما التقى الشيخ الفاسي بالشيخ أبي الربيع سليمان بن الحسن البوزيدي[6] العالم المحقّق والفقيه المشارك بأبحاثه قال عنه صاحب البستان:«الإمام المحصّل، المحقّق السيّدُ

---

[1] المصدر نفسه، ص112.

[2] المقريزي، دُرَر العقود الفريدة، ج3، ص87 .

[3] سعد الدّين بن مسعود بن عمر بن عبد الله التّفتازاني، إمام في النحو، ولد سنة( 712هـ/1313م) بتفتازان: قرية بنواحي نسا، بتركمان ستان حاليًا له عدد من التآليف منها: "شرح تلخيص الجامع"، و"شرح الكشّاف"، توفيّ بسمرقند عام (791هـ/1390م). أنظر، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج8، ص 547- 549؛ المراغي(عبد الله مصطفى)، الفتح المبين في طبقات الأصوليّين، مطبعة أنصار السنّة المحمديّة، مصر، (د ط)، ج2، 1947م، ص206 .

[4] المديوني، البستان في ذِكر الأولياء وعلماء تلمسان، ص221 .

[5] نفسه.

[6] ابن غازي، مصدر سابق، ص112.

وقال الشيخ أبو البركات النائلي:«هو شيخنا الفقيه المحقّق كان قائمًا على المدوّنة وابن الحاجب مستحضرًا لفقه ابن عبد السلام وأبحاثه نصْبَ عينيه»[1].

وجرى اللقاء بينهما في تلمسان بمجلس العلم وتباحثا، وتشاركا صدْرًا من كتاب المدوّنة، وشيئًا من مختصر ابن الحاجب الفرعي، وبحكم أنّ أبا عبد الله الورياجلي شغل منصب الإفتاء، وكذلك الشيخ سليمان الذي شغل منصب القضاء في بجاية مدّة تزيد عن سنتين[2]، فقد وجدَا الفرصة لتباحث المسائل الفقهيّة العويصة، كما وصفها المُجاز، أمّا فيما يتعلّق بنصّ الإجازة، فقد ذكره الشيخ ابن غازي بصفة مختصرة بعد الاطّلاع على نسخة من الإجازة التي قال فيها:« قد أجزتُ الفقيه أبا محمّد، عبد الله المذكور إجازة مُطْلَقة في تعليم الفقه المالكي، والفُتْيا...»[3].

وطلَبُ الشيخ عبد الله من الشيخ البوزيدي للإجازة، إنّما جاء بناءً على دراية بمكانة هذا الرجل في الفقه وتبحُّره في علم الفرائض، وعددٍ من العلوم كالحساب والعربية والمنطق فالبوزيدي بعد اعتزاله القضاء[4] ارتحل في طلب العلوم في قطر المغرب الأوسط، ودخل حواضر علميّة من بينها: "تلمسان"، وهي في ذلك العصر من أسطع الحواضر في القطر ومن أوفر البقاع علمًا وعلماءً.

ولكنْ ما ينبغي الإشارة إليه أنّ التصريح بالإجازة جاء من المُجيز للمُجاز بعد تباحث في مسائل فقهيّة وُصِفَت بالصعبة، وهذا نوع من الاختبار المباشر لبراعة الشيخ جعله يُقِرُّ بصعوبته، ويشير إلى أهميّته، فقال: «...وأسئلة عويصة يليق بمُورِدِها التعرُّض لنشر هذا الشأن وبثِّه...»[5].

وبعد تمام البحث أجازه المُجيز إجازةً عامّة لمرويّاته ومسموعاته، وصَوَّغ للشيخ الورياجلي أنْ يروي عنه ما يحفظ وما لم يحفظ، وأجاز له جميع الأسانيد الواردة في برنامج

---

1 المديوني، البستان، ص105.

2 السخّاوي، الضوء اللّامع، ج3، ص270 .

3 ابن غازي، مصدر سابق، ص112.

4 السخّاوي، مصدر سابق، ص 270 .

5 ابن غازي، مصدر سابق، ص 112 .

شيوخه، أمّا عن الكتب التي قرأها مع المُجيز منها: "شرح التسهيل"، "جُمَل الخونجي"[1] وكان النقاش بينهما في مسائل فقهيّة، قائمًا على إيراد قضايا فقهيّة مُدَعّمة بجملة من الحجج، في محاولة أن يثبت أحدهما للآخر مدى قوّة حُجّته، وهذا النمط يختلف عن المناظرة؛ إذ لا غالب ولا مغلوب.

وقال ابن غازي: « وساجله في مهمّات من مسائل الفقه، فرأى دخْلَته مملوءة الجراب ...»[2]، وفي هذا القول إشارة إلى أنّ الشيخ الورياجلي وجد في الشيخ البوزيدي تمكُّنًا وإحاطة بالمسائل الفقهيّة، فمنْ خلال هذا اللقاء تمكّن الورياجلي من تحصيل إجازتين الأولى: إجازة في الفُتْيا، وتعليم الفقه المالكي، والثانية: إجازة عامّة لمرويّات الشيخ المُجيز فيكون بذلك قد اجتمع له أمران في آن واحد.

كما أجازه أيضًا الفقيه أبو العباس، أحمد بن محمّد بن محمّد المصمودي الماجري في عددٍ من كتب الحديث، منها: صحيح البخاري ومسلم، وموطّأ الإمام مالك، وكتاب الشفا للقاضي عياض، وسُنّن الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والسنّن لأبي داود، بالإضافة إلى كتب أخرى في التصوّف، منها: "رسالة القُشيري"، و"السهروردي"، كلُّ هذه الكتب أُجيز فيها إجازة عامّة وتصحُّ له روايتها بإسنادٍ إلى مُؤَلِّفيها[3]، وجلّ هذه الأسانيد، والمرويّات حصّلها الشيخ الماجري من رحلته إلى البقاع المقدّسة، بعدما حازها من الشيوخ بالمدينة المنوّرة ومكّة المكرّمة، فقد استقرّ فترة من الزمن ينهل من علمائها أمثال: الشيخ "جمال الكازروني" سنة( 827هـ/1423م)، وآثار مروره دالّة عليه في المدينة، شاهدة له بعلوٍّ مقامه في العلم، فقد أوقف كتابًا بخطّ يده في شرح ابن الحاجب لابن عبد السلام[4].

---

1 نفسه .

2 ابن غازي، مصدر سابق، ص 113 .

3 نفسه.

4 السخّاوي(محمد)، التحفة اللطّيفة في تاريخ المدينة الشريفة، ج1، ص242 .

كما ورد في نصّ الإجازة للورياجلي: « ... قد أجزتُ له جميع ما يجوزُ لي، وعنّي روايته في كلّ الفنون، ولا سيّما ما سمعناه من شيوخنا في الحرمين الشريفين من كتب الحديث...»[1]، وقد أُجيز في الأسانيد الآتي ذكرها:

- **سند صحيح البخاري:**

يرويه عن أبي العباس الماجري، عن جمال الدين، محمّد بن صفيّ الدّين أحمد الكازروني المدني الشافعي، بالمسجد النبوي، في الروضة النبويّة سنة(827ه/1423م) وسمعه الكازروني على بدر الدين إبراهيم بن أبي البركات بن مجد الدين، أبي الروح عيسى الشهير ب"ابن الخشّاب"، عن أبي العبّاس، أحمد بن أبي طالب الحجّار الدمشقي، عن سراج الدين أبي عبد الله الحسين بن المبارك الزيدي، وصولًا إلى الإمام البخاري[2] .

فسَنَدُ أبي عبد الله الورياجلي في صحيح البخاري، عن أبي العباس المصمودي الماجري من طريقين: **الطريق الأوّل:** عن شيخه جمال الدين، محمّد بن صفيّ الدين، أحمد الكازروني المدني الشافعي بالروضة الشريفة، بالحرم المدني سنة(827ه/1423م)، عن بدر الدين، إبراهيم بن أبي الفتح بن مجد الدين أبي الروح، وصولًا إلى الإمام البخاري[3] .

أمّا **الطريق الثاني:** فعن شيخه سنة(829ه/1425م)، من لفظ أبي الفتح بن أبي بكر بن الحسين العثماني بالروضة النبويّة، عن أبيه أبي بكر بن الحسين العثماني، عن جماعة من الشيوخ، وصولًا إلى المُصنِّف[4].

- **سَنَدُ صحيح مسلم:** سمعه من أبي العباس الماجري من طريقين:

**الطريق الأوّل:** طريق بدر الدّين، إبراهيم بن أبي الفتح بالروضة الشريفة من الحرم النبوي سنة(829ه/1425م)، عن أبيه أبي بكر بن الحسين العثماني، عن زين الدّين، أبي الفرج

---

[1] ابن غازي، مصدر سابق، ص 113.

[2] ابن غازي، مصدر سابق، ص 113.

[3] نفسه.

[4] المصدر نفسه، ص 114 .

عبد الرحمان بن محمّد بن عبد الحميد المقدسي، عن أبي العبّاس، أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي عنعنة، وصولًا إلى الإمام مسلم[1] .

**أمّا الطريق الثاني:** فعن الكازروني، عن بدر الدين، إبراهيم بن أحمد بن عيسى، عن أبي عبد الله، محمّد بن حميد بن مسلم بن الكُمَيْت الحرّاني، عن أبي الحسن بن محمّد، وصولًا إلى الإمام مسلم عنعنة[2] .

أمّا كتاب "الشفا في التعريف بحقوق المصطفى عليه الصلاة والسلام" للقاضي عياض فهو من طريق واحد، عن الكازروني، عن شمس الدين، محمّد بن أحمد بن عثمان المدني، عن أبي عبد الله، محمّد بن إبراهيم القرشي العبدري، عن أبي الحسين بن أبي الربيع القرشي الأُموي العثماني، عن أبي القاسم، أحمد بن بقي، عن محمّد بن سعيد بن زرقون الإشبيلي عن القاضي عياض، وكذلك موطّأ الإمام مالك بن أنس، فمِنْ طريق واحد، عن الكازروني[3].

كما حقّق الورياجلي منافعًا جمّة، وحصّل مجموعة من الروايات والأسانيد التي حازها عن علماء تلمسان، وتعود أهميّة هذه الأسانيد إلى أنّ المجيّزين له جلّهم ارتحلوا نحو المشرق مدّة من الزمن، فحصّلوا أسانيدا ذات أهميّة لا تُدْرَك إلاّ بطول الرحلة وكثرة الأسفار.

[1] المصدر نفسه، ص ص 114، 115.

[2] المصدر نفسه، ص115.

[3] ابن غازي، مصدر سابق، ص 116 .

## 2-1-3- إجازات أبي عبد الله الماجري الأندلسي من علماء تلمسان:

أشرنا فيما سبق أنّ مدينة غرناطة في القرن(8ه/14م) تراجع دورها، وولّى فيها زمن الأمن والاستقرار السياسي، وأتى عليها عهد تقلّبت فيه أهوال السياسة، وازدادت حدّة الصراعات الداخليّة التي ألْقت بظلالها على العامّة، فأمست المملكة تصارع من أجل البقاء فالضعف في البِنية الداخليّة ظهر، وصار علَنًا للجميع، فتحوّل خطاب العلماء شيئًا فشيئًا إلى خطاب يدعو إلى الصحوة والاستفاقة؛ لا بل من العلماء مَنْ حمل السيف للدفاع عن المملكة المهدّدة، ومنهم: القاضي أبو عبد الله، محمّد بن يحيى الأشعري المالقي الذي استشهد في معركة طريف سنة(741ه/1340م)[1].

وتحت ضغط كلّ هذه الظروف استمرّت مؤسّسات غرناطة العلميّة، من جامعها الأعظم إلى المدرسة الناصريّة في مزاولة نشاطاها الرائد، فظهرت ثلّة من العلماء حاولوا إحياء الحركة العلميّة التي كانت تُحْتَضَر، ومنهم، "لسان الدين بن الخطيب"( ت776ه/1374م) والفقيه أبو يحيى، محمّد بن أبي بكر بن عاصم، وقال المقرّي واصفًا الحال والوضع:«...لم يزل العلماء والكُتّاب، والوزراء يُحَرّكون حمِيات ذوي البصائر والأبصار، ويستنهضون عزماتهم من كلّ الأمصار»[2]، ولمّا بدأت الحصون والمدن الأندلسيّة تُنْتَزع من يد المسلمين، وتقع بين يد الأسبان، لم يجد أهلها سبيلًا إلاّ الرحيل نحو فاس، وتلمسان، وتونس خوفًا من مآل شنيع، لكنّ البعض من أهل الأندلس مَنْ قصد الضفّة الجنوبيّة لغاية العلم فجلبوا معهم علومًا وفكرًا رائقًا، ومن هؤلاء: أبو عبد الله، محمّد المجاري[3] الأندلسي شيخ القراءات الذي ارتحل في طلب العلم والحجّ[4].

---

[1] ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص306 .

[2] المقرّي(أحمد)، أزهار الريّاض في أخبار عِياض، تح: مصطفى السقّا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د ط)،ج1، 1939م، ص63 .

[3] أبو عبد الله، محمّد بن محمّد بن علي بن عبد الواحد المَاجِرِي، إمام في القراءات؛ ولد بالأندلس، وبها طلب العلم، ثمّ رحل إلى المشرق، توفيّ يوم الأحد في الثاني من شهر جمادى الآخر سنة( 862ه/1459م). أنظر، المجاري( محمّد بن محمّد)، برنامج المجاري، تح: محمّد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م، ص42 .

[4] المصدر نفسه، ص37 .

بدأ مشواره العلمي في الأندلس ليرتوي من بحور علمائها، من علوم القرآن والعربيّة فنال حظًّا من المعرفة والعلم على يد أبي إسحاق الشاطبي، وأبي عبد الله الحفّار، وأبي عبد الله، محمّد القيجاطي، حتّى بلغ عدد شيوخه بغرناطة أربعة وثلاثون شيخًا، ومنها دخل تلمسان لينهل من شيوخها، ومنها قصد بجاية ليدخل تونس[1] في رحلة علميّة طويلة، ومن العلماء الذين لقيّهم:

**أ- سعيد بن محمّد العقباني[2]:**

عالم تلمسان وفقيهها وقاضيها، لقيّه بإحدى المدارس، وقرأ عليه كتاب "منتهى السُؤُل والأَمَلَ في عِلْمَيْ الأُصُوُلِ والجَدَلْ" لأبي عمرو ابن الحاجب، من أوّلِه إلى تقسيم المقدّمتين إلى أربعة أشكال، ومن القيّاس منه نحو الربع، و"كتاب شرح مختصر الحوفي"، فقرأ منه عليه أقسام كثيرة من أوّله، كما سمع على الشيخ بقراءة غيره بعْضًا من كتاب الوصايا وتفسير القرآن، وأقسامًا من مختصر البراذعي، وأخذ كلّ ذلك تفقّهًا، وبعد تمام التلقّي أُجِيز وكتب بخطّ يده له إجازة عامّة، وأذِن له بالرواية[3].

ومن خلال هذه الإجازة نستخلص أنّ أبا عبد الله المجاري لم يداوم الحضور على العقباني، بدليل أنّه لم يُتم سماع كافّة المؤلّفات المذكورة على شيخه؛ بل اكتفى بأقسام منها وربّما لعارض منعه أو لانتقاله الدَوْري بين المشايخ، فلقد ذكر المُجاز أنّه كان في مرّات عديدة يتردّد على الشيخ إبراهيم المصمودي في بعض الأوقات، ويحدّثه في بعض المسائل كما كان يرسله الشيخ العقباني لاستشارة المصمودي في بعض المسائل التي وقع له فيها تردّد قال:« وكان شيخنا الإمام أبو عثمان العقباني -رحمه الله- يحْدُثُ له تردّد في بعض المسائل، في أصول الدين، فيبعثني أسأله عن نَظَرِه فيها، وأَرَدُ عليه الجواب...»[4] فحضوره

---

1 المجاري، برنامج المجاري، مصدر سابق، ص35 .

2 أبو عثمان، سعيد بن محمّد بن محمّد العقباني، فقيه مالكي وقاضي تلمساني، أصله من عقبات، إحدى قرى الأندلس وسمع من ابني الإمام والآبلي، وليّ قضاء بجاية في عهد أبي عنان المريني، وولّيّ على تلمسان أيضًا، من تأليفه:"شرح على الحوفي"، و"شرح جُمل الخونجي"، و"شرح التلخيص" لابن البنّاء، و"العقيدة البرهانيّة في أصول الدين"، وغيرها من التآليف، ولد سنة(720هـ/ 1320م)، وتوفيّ سنة(811هـ/1408م). أنظر، المديوني، البستان، ص 108.

3 المجاري، برنامج المجاري، مصدر سابق، ص129.

4 المصدر نفسه، ص 133.

على المصمودي ليس لغاية السؤال فقط، إنّما كان لغاية القراءة على الشيخ في بيته، فنال حظًا من قراءة "البرهانيّة في أصول الدين" بلفظه، وهذا سبب جلّي لغيابه عن العقباني.

ومقصد المُجاز تنويع الحضور على عددٍ من المشايخ، حتّى وإن لم يحصِّل منهم جميعًا إجازة، إنّما يكتفي بالقراءة عليهم، كالشيخ الشريف الحسني الذي قرأ عليه "جُمَلْ الخَوَنْجِي" كما كان مهتمًّا أيضًا بالعلوم العقليّة كالجبر والهندسة، ممّا دفع به للقراءة على الشيخ محمّد الثغري، من "كتاب إقليدس" في الهندسة، وسماع كتاب "تلخيص ابن البنّاء"، و"الجبر والمقابلة" لابن ياسمين[1].

**ب- أبو عبد الله، محمّد بن أحمد بن مرزوق العجيسي:**

حضر على يد الشيخ مدّة من الزمن، فقرأ عليه جميع كتاب "مختصر منتهى السؤل والأمل في علْمَيْ الأصول والجدل" لابن حاجب، وفي المرّة الثانية قرأ عليه في نفس الكتاب فوصل إلى باب الأحكام، ففي كلا القراءتين كانت القراءة قراءة تدقيق، وقرأ عليه أيضًا ربع من كتاب "جُمَل الخونجي"، ومن صفات المُجاز أنّه كان من طلبة العلم المجتهدين، فكان حريصًا على تتبّع شيخه كلّما انتقل من حلْقة تدريس إلى أخرى، فلمّا انتقل الشيخ أبو عبد الله ابن مرزوق من مسجده المعهود الذي كان يسمّى باسمه إلى مسجد قرية العُبّاد ليُقْرئ الطلبة لحق به ليداوم على طلب العلم والنهل من علومه[2].

وبعد فراغه من الطلب استجاز الشيخ ابن مرزوق إجازة عامّة لجميع مرويّاته ومؤلّفاته، بما في ذلك مختصر ابن الحاجب المذكور، وتلبية لطلبه كتب ابن مرزوق في نصّ الإجازة:«وأجزتُ الأستاذ المقرئ أبا عبد الله أنْ يُقْرئ المختصر المذكور لمن أراد ذلك منه، وأنْ يروي عنّي جميع ما تجُوز لي روايته، وما أحمله عن أشياخي -رضيّ الله عنهم-، وما صدَرَ منّي من تأليف: (نثرًا، ونظْمًا)؛ إجازة تامّة مُطْلَقة عامّة بشرطها المعروف، وعلى سنّنها المألوف»[3]، والراجح أنّ ابن مرزوق قد قيّد بخطّ يده للمُجاز نصّ الإجازة في كتابه

---

[1] المجاري، برنامج المجاري، مصدر سابق، ص136.
[2] المصدر نفسه، ص ص 134، 135 .
[3] المصدر نفسه، ص 134-135.

المختصر الذي أقرأه إيّاه، وهو ما كان معمول به عند المشايخ من كتابة لنص الإجازة في آخر الكتاب [1].

**2-2- إجازات المغاربة لعلماء المغرب الأوسط،** نذكر منها النماذج الآتية:

**2-2-1- إجازة الشيخ بن خلفة الأبّي للشيخ عبد الرحمان الثعالبي:**

الشيخ عبد الرحمان الثعالبي من العلماء الجزائريين المشهورين بطول باعهم العلمي في المغرب والمشرق الإسلامي، وبكثرة تصانيفه، قال أحمد بابا التنبكتي في وصفه له: «...كان إمامًا عالمًا مُصَنِّفًا اختصر تفسير ابن عطيّة في جزأين، وشرح ابن حاجب الفرعي في جزأين، وعمل في الوعظ والرقائق، وغيرها...»[2].

بدأ الشيخ عبد الرحمان مشواره العلمي بالارتحال بين الحواضر لطلب العلم في آخر القرن(8هـ/14م)، بداية من مسقط رأسه، من "يِسَّر"، بضواحي مدينة الجزائر وصولًا إلى مدينة بجاية، فقد ذكر ذلك بقوله:« رحلتُ في طلب العلم، من ناحية مدينة الجزائر، من موضع يقال له :"يَسَّرْ": وهو واد مشهور هنالك، وذلك في أواخر القرن الثامن، ثمّ تناهتْ بي الرّحلة إلى بجاية، فدخلتُها سنة(802هـ/1399م)...»[3].

لقيّ بها عدد من الشيوخ، فأخذ عنهم علومًا متنوعة، فكانت المحطّة الثانية في رحلته فحسب التراجم أنّ رحلته ابتدأت من سنة(799هـ/1396م)، ومدّة إقامته في بها زادت عن ثماني سنوات قضاها ينهل من علمائها، وينقُلُ عنهم، وبعد فراغه من بجاية دخل تونس وفيها كبار العلماء أواخر سنة(809هـ/1406م)، ومنهم: العلاّمة أبو القاسم البَرْزلي، والشيخ بن خلفة الأبّي الذي لازمه مدّة من الزمن، ونقل عنه مجموعة من الأسانيد والروايات، فكانت جلّ قراءته عليه، قال:«...، وأكثر عُمْدتي على الأبّي»[4]، فقد أجازه بعدما حضر عليه في مجلسه.

---

[1] المجاري، برنامج المجاري، مصدر سابق، ص 134-135.

[2] التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص 258 .

[3] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص108.

[4] التنبكتي، مصدر سابق، مصدر سابق، ص259 .

أمّا عن تاريخ تحصيل الإجازة، فنخلص إلى أنّها لم تقع في رحلة الذهاب، إنّما وقعت بعد عودته من المشرق، ففي سنة(810هـ/1407م) لم يمكث مدّة طويلة؛ بل اكتفى بطلب العلم عن مجموعة من الشيوخ في تونس، ومنهم، "الأبّي"، ثمّ استأنف رحلته إلى مصر، كما ذكر صاحب نيل الابتهاج:«... ثمّ رحلتُ للمشرق، وسمعتُ البخاري بمصر على البلّالي وكثيرًا من اختصار الإحياء له، وحضرتُ مجلس شيخ المالكيّة بها "أبي عبد الله البساطي" وحضرتُ كثيرًا عند شيخ المحدّثين بها "وليّ الدين العراقي"، وأخذتُ عنه علومًا جمّة معظمها علم الحديث...»[1]، وهناك مكث مدّة من الزمن يطلب العلم عن شيوخها، ورجع منها بعد فراغه إلى تونس ليلقى شيوخه مجدّدًا، ومنهم: الأبيّ.

أمّا عن تاريخ عودته إلى تونس، فكانت بعد سنة(816هـ/1413م)؛ أي: بعد وفاة شيخه عيسى الغُبْريني، فقال: « رجعتُ إلى تونس، فإذا في موضع الغُبريني الشيخ أبو عبد الله القلشاني خلَفه، عند موته، فلازمتُه...»[2]، وكان الشيخ عبد الرحمان حريصًا على حضور مجلس شيخه للاستماع للدروس، فكان يتردّد عليه، قال:« ثمّ عاودتُ الحضور على شيخنا الأبّي واستجزْتُه، فأمرني بكُتُب الاستدعاء، فكتبتُ...»[3]، والسبب في طلب شيخه منه كتابة الاستدعاء، إنّما كان لأمرين أوّلهما: أنّ مثل هذا الأسلوب في كتابة الإجازة كان معمولًا به وهذا معلوم، أمّا السبب الثاني، فمردّه إلى أنّ الثعالبي قرأ عليه، وسمع بعض التصانيف التي ينبغي عليه ذكْرها للشيخ لإجازتها له، فالمُجيز لا يُمْكنه إحصاء ما أَخَذ عليه المُجاز لعاملِ النسيان.

وفي هذا المقام يمكن تمييز حضوره عليه إلى مرحلتين، المرحلة الأولى: قبل ذهابه إلى المشرق سنة(810هـ/1407م)، أمّا المرحلة الثانية، فكانت بعد سنة(819هـ/1416م) بعد عودته إلى تونس، وهذا ما منعه من المداومة على حلْقات شيخه، وختْم حلْقات القراءة كلّها، وتحصيل الإجازة من فوره، والدليل ما ذكره في قوله:« فمّما حضرتُه عليه قراءة بحث وتحقيق... وحضرتُ كثيرًا منه، من كتاب الطّهارة، وأكثر كتاب الصلاة أو كلّه...»[4]

---

[1] التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص258 .

[2] المصدر نفسه ، ص259 .

[3] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص 111.

[4] نفسه.

وقوله: «... وكذا الإرشاد لأبي المعالي كلّه، إلاّ يسيرًا منه نحو ورقتين أو ثلاث، من أوّله لم أحضُرْه، وشيئًا في أواخره بعد النبُوات أَعْجَلَنِي السّفر عن حضور ختْمِه...»[1].

أمّا بخصوص نوع الإجازة، فهي إجازة إقراء استدعى فيها شيخه ليأذن له بالإقراء، وَرَدَ نصّ استدعائها بعد الحمد والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام: « أمّا بعد، فيقول الفقير إلى الله سبحانه، عبد الرحمان بن محمّد بن مخلوف الثعالبي –لطف الله به–، هذا الاستدعاء ألتمسُ به الإذن بالإقراء فيما نذكره بعد، من سيّدي ومولاي الشيخ الإمام الحجّة الثقة إمام المحقّقين الجامع بين حقيقتي المنقول والمعقول...»[2].

ومن المؤلّفات التي أُجيز فيها منها: كتاب الشيخ محمّد بن خلفة الأبّي الشارح للأحاديث الواردة في صحيح مسلم[3]، في كتابه المسمّى "إكْمَالُ إكْمَالُ المُعَلِّمُ فِي شَرْحِ مُسْلِمْ" الذي جمع فيه بين شروح السابقين له من الشيوخ، وشيخه ابن عَرَفَه[4]، في سبعة مجلّدات، حضر منه إلى كتاب الطهارة متواليًا، بالإضافة إلى كتب أخرى كالمدوّنة للإمام سحنون، وبعضًا من رسالة ابن الحاجب، وكتاب" الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في أصول الاعتقاد" لأبي المعالي عبد الملك الجُوَيني، في علم التوحيد، وكثيرًا من تفسير القرآن[5] .

أمّا عن نصّ الإجازة، فكتبها الشيخ بخطّه ورد فيها: «الحمد لله، ما قاله الصاحب الفقيه المجيد الأكرم أبو زيد، عبد الرحمان بن محمّد المذكور في الأعلى صحيح، وقد أذنتُ له في إقراء ما ذَكَر، وُثُوقًا بجودة فهْمه، وجوْدة قريحته جعلني الله وإيّاه من العلماء العاملين»[6]، وهذه الإجازة خاصة بمجموعة من الكتب، وما قرأه على الشيخ، لكن ما ينبغي ينبغي الإشارة إليه أنّها مُرَكَبة؛ أي: تجمع بين رواية الإقراء والرواية.

---

1 الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص112.

2 المصدر نفسه، ص 111.

3 نفسه .

4 الشوكاني(محمّد بن علي)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د ط)، ج2، (د ت)، ص169.

5 الثعالبي، مصدر سابق، ص 112 .

6 نفسه.

## 2-2-2- إجازة الشيخ أبي محمّد، عبد الله بن مسعود بن علي ابن القرشيّة التونسي للثعالبي:

يعدّ الشيخ عبد الله بن مسعود ابن القَرَشِية[1] من بين العلماء البارزين في تونس وأحد تلاميذ الشيخ ابن عرفة، والشيخ أحمد ابن أبي العباس الغُبريني(كان حيًّا سنة770هـ/ 1368م)، والشيخ ابن مرزوق الخطيب وعدد من العلماء التقى به الثعالبي في تونس، وقرأ عليه[2] قال: «أجازني الشيخ الصالح المقرئ أبو عبد الله بن مسعود بن علي القرشي الشهير ب"ابن القَرَشيّة"، نزيل تونس جميع ما تجوز له روايته...»[3]، وسمع الشيخ عبد الرحمان منه عددًا من الأحاديث المتنوّعة التي حازها المُجيز من شيوخه كالشيخ أبو العباس أحمد بن إدريس الزواوي، وأبو عبد الله بن مرزوق الجدّ، وغيرهم ممّن اهتمّوا بتحصيل الأسانيد العالية من رحلاتهم المشرقيّة[4].

وأوّل حديث سمعه عنه قوله عليه الصلاة والسلام:« الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»، وابن القرشيّة يروي هذا الحديث مشافهةً عن شيخه محمّد بن أحمد بن محمّد بن محمّد بن أبي بكر بن مرزوق الجدّ[5]، إلى جانب عدد من المرويّات والتصانيف والمنظومات والتقاييد، وبدوره يُجيز الثعالبي، أمّا عن نصّ الإجازة، فلم يُشِر إليه الثعالبي، والسبب في ذلك أنّ الإجازة كانت مشافهة، كما شافه بها ابن مرزوق الجدّ المُجيز، وإلاّ كان ذَكَرَها المُجاز في برنامجه، فغياب نصّ الاستدعاء والإجازة دلّ على أنّ المُجاز لم يُلازم ابن القرشيّة مدّة طويلة من الزمن، واكتفى بتحصيل الأسانيد والإذن بالرواية.

---

[1] عبد الله بن مسعود علي العلبّي المعروف ب"ابن القَرَشيّة"، فقيه مالكي أخذ العلم عن أبيه وعن عبد الله بن عرفة وأبي عمر بن قداح الهواري وأحمد بن إدريس الزواوي شيخ بجاية وعن أبي عبد الله بن مرزوق الجدّ، توفيّ سنة (827هـ/1425م). أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج5، ص ص70، 71؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ج9، ص260.

[2] التنبكتي، ني الابتهاج، مصدر سابق، ص104 .

[3] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص71 .

[4] السخّاوي، الضوء اللّامع، ج5، مصدر سابق، ص70 .

[5] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص71.

## 2-2-3- إجازة الشيخ عبد الواحد الغرياني للشيخ عبد الرحمان الثعالبي:

من الأئمّة والشيوخ الذين تفقّه عليهم الثعالبي في تونس الشيخ عبد الواحد الغرياني من علماء تونس الكبار في القرن(9هـ/15م) ترجم له صاحب مؤلَّف شجرة النور الزكيّة وقال فيه: «...الفقيه، العالم، المطّلع، المحقّق أخذ عن أصحاب ابن عرفة ... »[1] وكان اللقاء بين الشيخين في تونس، فأخذ عنه جملة من المعارف، وجلس إليه في مجلسه وأجازه لكن الثعالبي لم يورد نصّ الإجازة ولا تاريخها، كما أنّه لم يذكر تاريخ اللقاء، أكان قبل ذهاب الثعالبي للمشرق، أم بعد عودته؟.

والمتأمِّل في تسلسل مرويات الثعالبي الواردة في فهرس مرويّاته يجد أنّه ذَكَر هذه الإجازة بعد إجازة الشيخ وليّ الدّين العراقي، وهذا يحيلنا إلى الاعتقاد بأنّها وقعت بعد عودته من المشرق وهو الراجح؛ إذ أنّ المُجاز يحرص على ترتيب مرويّاته[2]قال المُجاز في هيئة حضوره على الشيخ:« وحضرتُ قراءة جميع السَفَرِ الثاني من النَسَائي إلى آخر الدّيوان على الشيخ المسنّ أبي محمّد، عبد الواحد ابن الشيخ الإمام العلاّمة محمّد بن إسماعيل الغرياني بتونس...»[3]، ومن المؤسف أنّنا لم نقف على تاريخ وفاة المُجيز، وإلاّ لكان تسنّى لنا ربّما تقدير فترة حصول الإجازة، ولا نصّ الإجازة الذي يُثْبِتُ فيه تاريخ الإجازة، كما كان شائعًا في ذلك الزمان.

أمّا عن المصنّفات التي أُجيز فيها الشيخ الثعالبي، منها: مصنّف سُنَن النسائي قال: « ... وسمعتُ عليه كثيرًا من السفَر الأوّل، وذلك أنّ جميع نُسَخ الشيخ سفران وإجازة لباقيه...»[4]، كما سمع منه أيضًا سنَن أبي داود، وسُنَّن الدارقَطني، من الربع الأخير إلى الخاتمة، وأُجيز فيهما، وسمع نصفًا من كتاب "المنتقى من السُنَن المُسْنَدَة عن الرسول عليه الصلاة والسلام" للشيخ عبد الله الجارود، وأُجيز في باقيه[5].

---

[1] ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص376 .

[2] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص 123.

[3] نفسه.

[4] نفسه.

[5] المصدر نفسه، ص124.

كما سمع عنه مجموعة من الكتب والمُصَنَّفات التي لم يُشِرْ المُجاز إلى أنّه أُجيز فيها بالإضافة إلى مجموعة من المرويّات ذات السَنَد العالي[1] منها: مُسْنَد أبي بكر أحمد بن عمر، المعروف بالبزّار، كما اكتفى بذكر أهمّ الأسانيد، والمصنّفات، وترك الباقي؛ لكي لا يُطيل بِذِكْر التفاصيل[2]، وبناءً على ما سبق نستخلص أنّ اهتمام الثعالبي بالأسانيد ورواية الحديث كان عاملًا مهمًّا في تفوُّقه وبروزه من بين أشهر العلماء في علم الحديث حتّى صار من الأعلام المشهورين بسِعة الحفظ والإتقان في هذا العلم الشريف.

## 2-4-2- إجازات ابن مرزوق الكفيف من جماعة من العلماء(824-901هـ/1422-1497م):

خَرَّجَت مدارس مدينة تلمسان أجيالًا من العلماء الكبار يُشْهَدُ لهم بالبراعة والرسوخ العلمي؛ إذ ساهموا بحظٍّ وافر في الإنتاج العلمي، وكغيره من العلماء الذين عاشوا في الحاضرة الزيانيّة، فالشيخ ابن مرزوق الكفيف[3] من الذين حازوا السَبْق العلمي في العلوم النقليّة، من حديث، وفقه، وبيانٍ، حتّى أمسى فخْر تلمسان بعلمه الغزير، ولا نجد أصدق وصفًا من شيخ لشيخه كوصف ابن داود البَلَوي بقوله:« شيخُنا الإمام عَلَمُ الأعلام فخْرُ خطباء الإسلام، سلالة الأولياء...ذي التصانيف العديدة والأنظار السديدة أبي عبد الله بن مرزوق...»[4].

شرع الشيخ ابن مرزوق في تحصيل العلم في بيئة علميّة خالصة، بداية من أسرته ومحيطه العلمي، فأخذ عن جماعة من الشيوخ كالشيخ محمّد بن أحمد بن الخطيب بن مرزوق الحفيد والده، فأخذ عنه علم الحديث، فكانت عُمْدة روايته عليه قال ابن غازي: «...، وأخبرنا في ذلك أنّ عُمْدته في الرواية على شيخ الإسلام أبيه...»[5]، أمّا الكتب التي

---

[1] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص123.

[2] المصدر نفسه، ص 124.

[3] محمّد بن محمّد بن أحمد(محمّد) بن أبي بكر بن مرزوق التلمساني الكفيف، ولد سنة(824هـ/1422م)، وتوفيّ بتلمسان سنة(901هـ/1497م). أنظر، المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص419 .

[4] التنبكتي، ني الابتهاج، مصدر سابق، ص574 .

[5] ابن غازي، فهرس ابن غازي، مصدر سابق، ص170 .

حصّلها من والده قراءةً فمنها: "صحيح مسلم والبخاري"، و"موطّأ الإمام مالك بن أنس"، ومؤلّفات والده في علم الحديث(1).

والإجازة التي حصّلها من والده إجازة عامّة لجميع المرويّات، وعلى الرغم من إشارة كتب التراجم لها، إلاّ أنّها لم تصل إلينا بصفتها خطيّة، فلو كانت موجودة في شكل مخطوط لوصلت إلينا أو لذكرها طلاّبه في تراجمهم، ومنهم، "ابن غازي" الذي ترجم لشيخه في كتابه "التعلّلُ برسومِ الإسنادِ بعدَ انتقالِ أهلُ المنزلِ والنَّادِ"(2)، ويظهر أنّها إجازة تمّت مشافهة لكونها عامّة ولا يسع المُجيز حَصْر وذكْرَ كلّ المصنّفات والمتون التي حازها طول مدّة رحلاته العلميّة وربّما في هذا مشقّة وطول تأمُّل وتَذَكُّر؛ إذ يصعُب حَصْرَ كلّ المؤلّفات لذلك جعل منها إجازة عامّة مُطْلَقَة.

وابن مرزوق المذكور لم يكتف بطَلَبِ العلم على يدِ والده؛ بل تلقّى العلم من علماء كبار في مدينة تلمسان الذين أجازوه أيضًا من أمثال: الشيخ أبو الفضل ابن إبراهيم بن أبي زيد ابن الإمام(3)، والإمام الشيخ أبو القاسم ابن أبي عثمان سعيد العقباني(4)، وعدد لم تذكُرْهُم كتب التراجم.

أمّا من خارج تلمسان فنذكر منهم: الشيخ الفاسي أحمد بن محمّد بن عيسى اللجائي(5) ومن مدينة الجزائر الشيخ عبد الرحمان الثعالبي، والشيخ أبو عبد الله، محمّد ابن أبي القاسم

---

1 المقرّي، نفح الطيب، ج5، مصدر سابق، ص 419.

2 ابن غازي، فهرس ابن غازي، مصدر سابق، ص170.

3 محمّد بن إبراهيم بن عبد الرحمان التلمساني ابن الإمام، عالم وفقيه تلمساني أدخل للمغرب شامل بهرام، وحجّ، فلقيّ عدد من العلماء. أنظر، السخّاوي، الضوء اللاّمع، ج10، ص74.

4 قاسم بن سعيد بن محمّد العقباني التلمساني، فقيه ومفتي، ولد سنة(768هـ/1368م)، فأخذ العلم عن والده، وأخذ عنه المازوني والونشريسي، وأجاز لابن أحمد بن علي بن محمّد العسقلاني في مصر سنة(830هـ/1428م)، وأجازه ابن حجر، توفيّ في ذي القعدة سنة(854هـ/1451م). أنظر، المديوني، البستان، ص147؛ ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص367؛ السخّاوي، الضوء اللاّمع، ج6، ص181.

5 أحمد بن محمّد بن عيسى بن علي الشهاب اللجائي، فقيه مالكي مغربي من فاس ينتسب لقبيلة أورنة الأمازيغيّة، ولد بفاس سنة(792هـ/1391م) في شهر رمضان، وأخذ القراءات عن أبي عبد الله محمّد الفيشي الكفيف، وغيره، وتولّى قضاء

المشدالي[1] البِجائي، إمام الجامع الأعظم في بجاية الذي التقى به في رحلته جهة المشرق ولمّا دخل تونس في رحلته قرأ على قاضي الجماعة محمّد بن محمّد بن إبراهيم بن عقاب الجذامي[2]، وقاضي الأنكحة عبد الله بن أبي الربيع سليمان بن القاسم البجيري[3].

أمّا من مصر، فقد أجاز له ابن حجر العسقلاني، عبْرَ والده الخطيب، بحَسَب ما ذكره المقرّي، في نفح الطيب، لكن ابن غازي يذكر في فهرسته أنّ الإجازة من طرف ابن حجر العسقلاني، إنّما كانت لوالده ولأبنائه، ومنهم: ابن مرزوق الكفيف؛ إذ كان مولده قبل هذه الإجازة بخمس سنوات سنة(824هـ/1422م)، فهي إجازة عامّة شاملة لعائلة ابن مرزوق[4] ورحلة ابن مرزوق الكفيف نحو المشرق للحجّ كانت سنة(861هـ/1458م).

وفي طريقه لقيّ السخّاوي في مكّة المكرّمة، وأمّا في شأن ابن حجر العسقلاني، فقد توفيّ قبل هذا التاريخ سنة(852هـ/1449م)، فالمقرّي إنّما نقل من التراجم، بينما ابن غازي أوثق منه في الترجمة لابن مرزوق لكونه ممّن عاصره وأخذ عليه، وعلى الرغم من كلّ العقبات التي تعرّض لها الشيخ ابن مرزوق وذهاب بصره، إلاّ أنّه استطاع بفضل اجتهاده أن يحقّق تفوُّقًا علميًا يُضْرَبُ به المثل، ويقتدى به في تجاوز العجز الذي لازمه طول حياته.

---

فاس خمس عشرة سنة، وتوفيّ في بلاد التكرور(مملكة سنغاي). أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج2، مصدر سابق، ص164؛ التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص118.

[1] محمّد بن أبي القاسم بن محمّد بن عبد الصمد المشذالي، فقيه مالكي من بجاية ينتسب لقبيلة زواوة، ولد سنة (821هـ/1419م)، وسكن بجاية، وخطب بجامعها الأعظم، وتصدَّر للتدريس، وأخذ في صغره عن والده وعن ابن مرزوق الحفيد وقاسم العقباني، ثمّ رحل إلى مصر، ولقيّ علماءها، وله تآليف منها: "شرح جمل الخونجين"، وتوفيّ في حلب سنة (865هـ/1462م). أنظر، ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص379؛ ابن القاضي(أحمد)، درّة الحجال، ج2، ص294؛ التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص 538 – 541 .

[2] محمّد بن محمّد بن إبراهيم بن عباس الجذامي، فقيه مالكي تونسي، أخذ العلم عن ابن عرفه، وأجازه سعيد العقباني، كما أخذ عنه ابن مرزوق الكفيف والقلصادي والقاضي محمّد بن عمر القلشاني، ودرس بجامع الزيتونة، وتوفيّ يوم الإثنين 17 جمادى الأولى سنة(851هـ/1448م) الموافق ل 31 جويلية. أنظر، القرافي، توشيح الديباج، ص214.

[3] عبد الله بن سليمان بن قاسم البجيري التونسي، إمام وفقيه مالكي، اشتغل بقضاء الأنكحة، وكان حيًّا بداية القرن التاسع الهجري. أنظر، التنبكتي، مصدر سابق، ص 232 .

[4] المقّري، نفح الطيب، ج5، ص419؛ ابن غازي، مصدر سابق، ص 574 .

## 2-2-5- إجازة الشيخ أبي الفرج الطنجي للشيخ أحمد بن يحيى الونشريسي (876هـ/1472 م):

الشيخ أبو الفرج الطنجي[1]، من العلماء المغاربة البارزين في علم الحديث والتحديث فهو الأستاذ الحافظ الذي أخذ العلم على عدد من العلماء البارزين أمثال: "العبدوس"[2] و"القوري"[3]، وأبو سعيد السلّاوي[4] الذي نقل سَنَد الشمّني وأحاديثه المذكورة في فهرسه إلى الطنجي عبر إجازته له.

أمّا الشيخ أحمد الونشريسي[5]، فتلقّى أيضًا سَند الشمّني ومرويّاته، من خلال إجازة الطنجي له، ولا بدّ قبل التطرّق لموضع الإجازة وتاريخها أن نشير إلى القليل من محنة الشيخ الونشريسي الذي ترك موطنه مُكْرَهًا تحت ضغط السلطان الزيّاني الذي سلَّط عليه من نهْب داره، ففرّ من تلمسان نحو فاس أين أمضى بقيّة حياته في سبيل العلم والمعرفة[6].

وبعد استقراره سنة(874هـ/1471م) أقبل عليه طلبة العلم، وانشغل بالتدريس واستمرّ على هيئته الأولى في طريق العلم، كما كان في وطنه ينشر العلم، وبدوره استفاد من علماء فاس البارزين في عصره، إمّا بالحضور عليهم أو اللقاء بهم أو استدعائهم، فكان الشيخ الطنجي من الذين استدعاهم الشيخ لإجازته في نصّ وردَ فيه:« الحمد لله الذي بحمده يفتح

---

1 محمّد بن محمّد بن موسى الطنجي الفاسي أبو الفرج، فقيه مالكي، توفيّ سنة(889هـ/1485م). أنظر، التنبكتي، مصدر سابق، ص559؛ الونشريسي(أحمد بن يحيى)، وفيّات الونشريسي، تح: محمّد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، (د ط)، (د ت)، ص108.

2 عبد العزيز بن موسى بن معطي العبدوسي، فقيه مالكي، توفيّ بتونس سنة(837هـ/1435م). أنظر، ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص663؛ التنبكتي، مصدر سابق، ص270 .

3 محمّد بن قاسم بن محمّد بن أحمد اللّخمي نسبًا، المكناسي دارًا ومولدًا والمشهور ب"القوري"، نسبة إلى بلدة قرب إشبيلية، توفيّ بفاس سنة(872هـ/1469م). أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج8، ص280؛ التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص548 .

4 التنبكتي، المصدر نفسه، ص559 .

5 أحمد بن يحيى بن محمّد بن عبد الواحد بن علي الونشريسي، فقيه ومفتي من تلمسان، وارتحل إلى فاس، واستقرّ بها، له مجموعة من المؤلّفات منها: "المعيار المُعْرب"، و"كتاب الفائق"، و"كتاب قواعد المذهب" توفيّ في فاس سنة(914هـ/1509م). أنظر، ابن القاضي، درّة الحِجال، ج1، ص91؛ ابن عسكر الحسني(محمّد)، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تح: محمّد حجّي، مطبوعات دار المغرب، الرباط، ط2، 1977م، ص47 .

6 التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص135.

كلّ مقال، ويبتدئ كلّ أمر ذي بال والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد خاتم الأنبياء وسيّد الأرسال وعلى آله وصحبه خير صحب وأَكْرَمَ آل، صلاة تنجينا من الفتن والأهوال» [1].

مثنيًا على الشيخ المجيز بألفاظ تعظيمًا مكانته وفضله قائلا:« وبعد: فالمرغوب من الشيخ الفقيه الجليل، الفاضل، الكامل، الأصيل،(الأوصاف) أبو عبد الله، محمّد بن محمّد بن موسى بن أحمد؛ الشهير ب"أبي الفرج الطنجي" أعلى الله مقداره وشرّف مآثره السنيّة وآثاره...»[2]، وبعد ذلك يفصح الونشريسي بطلبه لإجازة، ويذكر مبتغاه من شيخه أن يجيزه فيه، والذي أشرنا إليه من قبل بقوله:«...أن يُجيز لمُجِلِّه مقداره ومُلْتَزِمَ بِرِّهْ وإكباره العبد الفقير المذنب عبيد ربّه تعالى: أحمد بن يحيى الونشريسي، وفّقه الله لطاعته، وأمدّه بتوفيقه وهدايته جميع ما تضمّنته الفهرسة المُقَيَّدة هذا بِعَقَبِها من أوّلها إلى آخرها...»[3].

والواضح من الاستدعاء أنّ الشيخين كانت بينهما صلة وثيقة نلمسها في عبارات الودّ التي وصف بها الونشريسي الطنجي، والمرجّح أنّ المستجيز قد أرسل فهرسة الشمّني إلى المُجاز ليُوَقِّع له في آخرها الإجازة بعدما قيَّد فيها مرويّات الشمني، وأرفقها بنصّ الاستدعاء أمّا عن تاريخ الاستدعاء، فقد أثبته الونشريسي بتاريخ يوم الإثنين ثامن شهر ربيع الأوّل، من عام(876ه/1472م)[4]، ومن المؤسف أنّنا لم نتوصّل إلى نصّ الإجازة كاملًا ولا تاريخ صدورها من المُجيز.

وما يمكن قوله عن ظروف الاستدعاء أنّه لم يثبت لقاء بينهما والاعتقاد في ذلك منقاد لانشغالهما بالتدريس، حتّى وإن كانا بمدينة واحدة، فالذي ذكره ابن غازي في أنّ الونشريسي مرّ عليهم في يوم بجامع القرويين[5] دليل على أنّ الونشريسي كان أستاذًا بنفس المسجد وهو وهو ما أشارت إليه بعض المصادر التي ترجمت له، وبيَّنَتْ نشاطه العلمي في فاس، بينما

---

1 الشِّمَنِّي، إجازة الشمني، ص63.

2 المصدر نفسه، ص64.

3 نفسه.

4 المصدر نفسه، ص 65.

5 ابن عسكر، دوحة الناشر، مصدر سابق، ص47 .

الشيخ محمّد بن محمّد بن موسى[1] كان إمامًا خطيبًا بجامع الأندلس، وإنْ كانت المسافة بينهما ليست بالكبيرة، والواضح أنّ الونشريسي استطاع أن يتجاوز محنته التي ألمّت به، وصار من علماء فاس المشهورين والمعروفين، فقد وجد فيها ما لم يجده بوطنه، من بيئة خالية نوعًا ما من الضغوط السياسيّة التي كانت تُمارس على العلماء.

[1] ابن القاضي (أحمد)، جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط، (د ط)، ج1، 1973م، ص243 .

## 2-2-6- إجازة الشيخ ابن غازي لأبي جعفر البَلَوي(896هـ/1492م):

الشيخ محمّد بن أحمد بن غازي العثماني المكناسي أحد العلماء البارزين في القرن (9ه/15م) خرج من مكناس مُكْرَهًا، وتولّى الخطابة بفاس، ثمّ صار إمامًا وخطيبًا في جامع القرويين، ودرَّس به الفقه والعربيّة والحساب، حتّى ساد بدروسه، وأَمْتَع الخاص والعام كانت بينه وبين علماء تلمسان مراسلات علميّة، ومن أبرزها: رسالة من علماء تلمسان يطلبون فيها أن يكتب لهم إجازة، من خلال أربع رسائل أُرْسِلَت له.

### أ- استدعاء الشيخ أبو جعفر البلوي الواد آشي للشيخ ابن غازي:

الشيخ أبو جعفر[1] من العلماء الذين هاجروا من الأندلس نحو تلمسان، فقد وَلد أبا جعفر في الأندلس بوادي آش، واضطرّ للهجرة مع أهله تحت ضغط الاضطرابات السياسيّة خاصّة بعدما استمرّ الزحف الإسباني يفتك بالأراضي الإسلاميّة والحصون تِبَاعًا، فقرّر آل البَلَوِي الاستقرار بتلمسان مؤقتًا بعد سنة( 890هـ/1486م)[2].

انشغل أبو جعفر في تلمسان بطلب العلم ومراسلة العلماء ومن بين العلماء الذين راسلهم الشيخ ابن غازي عالم فاس "ابن البَلَوي" مطلبه للشيخ في نصّ الاستدعاء الذي يطلب فيه إجازة لجميع مرويات الشيخ، ومن ذلك ما ورد في نصّ الاستدعاء:«الحمد لله الذي نزل أحسن الحديث، ورفع درجات حُماة السنّة من روّاة الحديث، وجعل اجتماعهم في القديم للذبِّ عن حوْزة الدين القويم رحمةً في الحديث، فلولا ذلك لَمَحَتْ منه الرسوم، والتحق الموجود بالمفقود والمعلوم بالمعدوم، ولمّا امتاز الطيِّب من الخبيث ولا العروة الوثقى من السبب الواهي الرثيث....»، حتّى وصل إلى قوله: « ...ولذلك ما نرغبُ ممّن يقف على هذا المكتوب من السادة الأعلام القادة أئمّة الإسلام من أهل مدينة فاس -أمّنها الله تعالى-...

---

[1] أحمد بن علّي بن أحمد بن علّي بن أحمد بن داود البلّوي أبو جعفر، أخذ العلم عن والده، وعن الحسن القلصادي وعدد من العلماء بالأندلس، ومسقط رأسه بمدينة وادي آش، ارتحل مع والده وإخوته من غرناطة بعد سنة (890هـ/1486م) إلى تلمسان من مؤلّفاته ""شرح الخزرجيّة في العروض"، وغيرها. أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص138.

[2] البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص38 .

أنْ يمنّوا بإسعاف رغبة منْ يتسمّى آخره في الإجازة العامّة المُطْلَقة التامّة لهم في جميع مروياتهم ومرتجلاتهم ومنقولاتهم ومقولاتهم.... »[1].

أمّا أسماء طالبي الإجازة الواردة في هذا الاستدعاء فهم:

«...شيخُنا الأستاذ المقرئ الخطيب أبو عبد الله، محمّد بن أبي الطاهر الفِهري وسيّدنا الإمام الخطيب أبي العباس، أحمد ابن شيخنا، وبركتنا الإمام الكبير الخطيب الخطير السيّد المولى أبي عبد الله ابن مرزوق، والسيّد الفقيه الخطيب أبي عبد الله، محمّد ابن الشيخ الأستاذ المقرئ أبي عبد الله، محمّد الأنصاري الزعروري، وأبنائهم الموجودين الآن وقرابتهم وملتمس بَرَكَتهم كاتب هذا "أحمد بن علي بن داود البلَوي" وأخويه محمّد وأبي القاسم كانت فيه أهليّة مِنْ بني عمِّه وقراباته الموجودين الآن وكُتِب ليلة يوم الأحد لأربع عشرة خلت من ذي حجّة، من عام أربعة وتسعين وثمانمائة –عرّف الله تعالى بركته–»[2].

**ب- بُنْيَةُ الاستدعاء:**

يندرج هذا النصّ ضمن الاستدعاءات النثريّة؛ إذ ابتدأ المستجيز بالحمد والتذكير بفضل الروّاة، ودورهم في حفظ الحديث النبوي وتوريثه لطلبة العلم جيلاً بعد جيل إقتداءً بالنبي عليه الصلاة والسلام وخلفائه الأربعة، ثمّ عرّج على أنّ شرَفَ الأمّة في القديم والحديث، قد اجتمع في تسلسل علم الحديث إسنادًا ونقلاً جيلًا عن جيل بتتابع القرون.

كما تطرّق إلى الأهوال والصعاب التي تعرّضوا لها والمشاقّ في أسفارهم واغترابهم عن الوطن، كما أشار إلى أنّه ساعٍ على خُطى السابقين من العلماء، لكنّ الذي منعه من الترحال مشقّة الطريق والأخطار، وأنّه على خُطاهم بقلبه والاكتفاء بالمستطاع من سيرتهم حسْبَهُ غنيمة وفضْل، وإنْ كانت المسافة بين تلمسان وفاس ليست بالمسافة الكبيرة التي تستدعي الخوف والخطر.

[1] ابن غازي، فهرس ابن غازي، مصدر سابق، ص 26 .

[2] المصدر نفسه، ص ص 24، 25 .

وذَكّر بنهج الأئمّة وسبيلهم في إجازة كلّ مستجيز لِمَا للإجازة من دوْرٍ في حفظ سلسلة الإسناد واستمرارها، وبعد هذا يشير إلى رغبته في تحصيل إجازة من علماء فاس ممّن ذكر في هذه الرسالة إجازة مُطْلَقة عامّة لِمَا رَوَوْه عن أشياخهم، وما يروُونه ومسموعاتهم مُعَرّفين بشيوخهم وطُرُق تحصيل مرويّاتهم وأسانيدهم لتحصُل له الفائدة، وفي آخر هذا الاستدعاء يطلب المُستجيز من المُطّلعين على الرسالة إجازته خطيًّا بأيدي الشيوخ والتصريح بها لتحصُل البَرَكَة أو كطريقة لإثبات صحّة الإجازة، ثمّ ذَكَر ترتيب أسماء الطالبين للإجازة وختَمَه بإثبات تاريخ كتابة الاستدعاء.

**ج- ظروف تحصيل الإجازة:**

أصْلُ "آل البَلَوي" من الأندلس، كما أشرنا سابقًا دخل مع أسرته تلمسان بعد سنة (890هـ/1486م)، واستقرّ بها مدّة من الزمن، ففي فترة إقامته دأب على تحصيل الأسانيد من المشايخ من داخل وخارج تلمسان، ومنهم: علماء فاس؛ إذ راسَلهم بأربع رسائل عبر الشيخ ابن غازي، أوّلها: ما ذُكِر في نصّ استدعائه يستجيز فيه لجماعة، وبتأخُّر الردّ من طرف الشيخ المذكور راسله برسالة ثانية يستجيز فيها الشيخ دون باقي العلماء الفاسيّين وكان ذلك في شهر ربيع الأوّل سنة(896هـ/1492م)، لكنّه لم يتلق أيّ ردّ، وفي المرة الثالثة ورد على الشيخ ابن غازي نصّ استدعاء من والد الشيخ أبي جعفر البلوي يطلب فيه إجازة من علماء فاس لأبنائه الثلاثة؛ بل ولأقاربه أيضًا في نصّ نثري وصفه ابن غازي بالرفيع، وكان ذلك في آخر جمادى الثانيّة سنة(896هـ/1492م)، لكنّه تعذّر عليه هذه المرّة الردّ أيضًا[1].

ولمّا تأخّر ردّ الشيخ ابن غازي لجأ آل البلوي إلى الشيخ أبي العباس، أحمد بن محمّد بن محمّد بن مرزوق لِمَا له ولأسرته من مكانةٍ في قلوب علماء فاس راسل الشيخ ابن غازي

[1] ابن غازي، فهرس ابن غازي، مصدر سابق، ص 25–27 .

برسالة يُعَرِّف فيها بالشيخ أبي جعفر ووالده وأبناءه، ويعدّد مناقبهم ويطلب منه إجابة الدّعوة وتاريخ هذه الرسالة بعد شهر من الرسالة الثالثة، ويُرجّح سبب تأخّر ابن غازي عن الردّ ربّما لعدم معرفته بهم، وإلاّ لِما عرّفه ابن مرزوق بأسرة آل البلوي في الرسالة الرابعة، لكنّ جهله بهم يبقى غير وارد، وهم من الصفوة.

كما أنّ سبب تهيُّبِه من إجابة الدّعوة هو الآخر، ولعلّه من بين الأسباب التي تبدو أقرب إلى القبول بقوله: «...، ولولا الثقة بمأمول أعضائهم، وتوَخِّي مقاصِد إرضائهم لَأَضْرَبَت عن هذا التعجرُف صفحًا، وسألتُ من ساداتنا- أعزّهم الله تعالى- إقالةً وصَفْحًا وتهيّبتُ خطابهم بركيك هذا القول، وأرْجَأْتُ جوابهم، حتّى مضرِب الشَوّلِ أو تمام الحول، وإنْ لم أجد بُدًّا من جوابكم والتصدّي لثوابكم، ركبتُ خطَرًا، وأتيتُ خَطْلاً وأسعفتُ مُكْرَهًا لا بطلاً وحسبنا الله ونعم الوكيل، وما على سواه من تعويل...»[1].

كان للشيخ ابن مرزوق دور كبير وفضل في ردّ ابن غازي على هذه الاستدعاءات فالشيخ ابن غازي رأى أنّه ليس في مقام إجازة هؤلاء الشيوخ وإن كان ذلك من باب التواضع وأنّه إنّما أجابهم لما طلبوا مكرهًا، وهذا يوضّح مدى مراعاة الشيوخ لشروط منْح الإجازة ودليل إلى عدم تساهلهم فيها، واقتصرت إجازة الشيخ على أسرة "آل البَلَوي" القاطنة بمدينة تلمسان دون غيرهم من المشايخ، كما خصّهم بإجازته دون علماء فاس كما طلبوا في الاستدعاء الأوّل، ومردّ ذلك لصعوبة جمْع مثل هذا العدد من الإجازات.

أمّا عن نصّ الإجازة، فورد فيه: «...وقد أجزتُ السادات الأكرمين المستدْعين للإجازة في صدر هذا المجموع جميع ما اشتمل عليه وجميع ما يصحّ لي وعنّي روايته إجازة عامّة بشروطها مُتَلَفظًا بها عند كَتْبِيْ إيّاها:

فَفِي شَرْبَةٍ لَوْ كَانَ عِلْمِي سَقَيْتُكُمْ     وَلَمْ أُخْفِ عَنْكُمُ ذَلِكَ العِلْمَ بِالفَخْرِ

1 ابن غازي، فهرس ابن غازي، مصدر سابق، ص29 .

بتاريخ عشية يوم الجمعة الثامن عشر، من شهر رجب الفرد، من عام ستّة وتسعين وثماني مائة (28ماي/1491م) عرّفنا الله تعالى خيره، ووقانا ضَيْره، والله تعالى المسؤول أنْ يرزقنا العلم والعمل، ويعصمنا من الخطأ والزلّل والصلاة والتسليم على سيّدنا ونبيّنا ومولانا محمّد خاتم النبيّين وإمام المرسلين، وقائد الغُرّ المُحْجَلين وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربّ العالمين...»[1]، وما ورد في الاستدعاء والإجازة هو، إضافة للشواهد التي تؤكّد عُمْق العلاقات المميزة بين التلمسانيّين والفاسيّين في سبيل خدمة العلم والشريعة الإسلاميّة، كما لتلمسان الشرف إلى جانب الحواضر المغاربيّة في إيواء علماء الأندلس الذين حملوا معهم حضارتهم، بفكرها المتألّق.

### 2-2-7- شيوخ ابن مرزوق الحفيد بالإجازة:

على الرغم من كلّ الظروف السياسيّة التي شهدها وعاشها مسلمو الأندلس، من تراجع النفوذ الإسلامي بشبه الجزيرة الأيبيرية وسقوط المدن الإسلاميّة تِباعًا والصراعات السياسيّة إلّا أنّ هذا لم يمنع من الازدهار العلمي والفكري، فكانت غرناطة مركزًا هامًا للإشعاع الثقافي في أحلك الظروف وحاضرةً من الحواضر العلميّة التي شدَّ المغاربة إليها الرحال لينهلوا من مدارسها وجوامعها، باعتبارها آخر معاقل الفكر الإسلامي في الضفّة الأوروبية فخلّف المسلمون مئات الآلاف من الأعمال الفكريّة التي طالتها أيادي التخريب الإسباني وما سنة 1492م إلاّ نكسة للإنسانيّة جمعاء سجّلها التاريخ.

والعلاّمة ابن مرزوق الحفيد(ت781هـ/1380م) كان ممّن دخلوا مدينة غرناطة لطلب العلم، فدرس على يد شيوخها الذين أجازوه إجازات مختلفة في ميادين متنوّعة، وممّن أجازه

[1] البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص ص 472، 473 .

الشيخ محمّد بن علي بن محمّد الأنصاري الحفّار[1] مُحدِّث الأندلس ومفتيها الذي يعدُّ من كبار العلماء المعمّرين الذين تخرّج على يدهم عدد كبير من العلماء، كما أخذ عن الشيخ محمّد بن محمّد بن علي بن عمر الكناني القيجاطي[2] الذي هو الآخر من العلماء المجتهدين والبارعين في علوم القرآن والبارزين في العربيّة وعلى الشيخ عبد الله بن عمر الوانغلي[3] والشيخ محمّد بن محمّد الشهير ب"ابن الخشّاب"[4] الذي لقيّه الشيخ ابن مرزوق وأخذ عنه الحديث، فابن الخشّاب من الخطباء والروّاة البارزين في غرناطة لكثرة إجازاته التي حصّلها على يد عدد كبير من العلماء المشارقة والمغاربة، ومنهم العلاّمة "البُرزلي"[5]، وابن جابر الواد ياشي[6]، حتّى اجتمعت في جعبته أسانيد عديدة جمعها من أربعمائة شيخ بين

[1] محمّد بن علي بن محمّد بن أحمد بن سعد الأنصاري الشهير ب"الحفّار"، إمام محدّث ومفتي غرناطة طلب العلم عن أبي عبد الله بن العواد وأبي سعيد بن لبّ، وعنه أخذ عدد من الشيوخ كابن السرّاج، والقاضي أبو بكر بن عاصم وله مجموعة من الفتاوى نقلها الونشريسي في المعيار، وتوفيّ سنة(811هـ/1408م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص477.

[2] محمّد بن علي بن إبراهيم الكناني القيجاطي، إمام وفقيه غرناطي أخذ عن ابن الفخار إلبيري وأبي سعيد ابن لبّ، وابن مرزوق الخطيب، وأخذ عنه أبو بكر بن عاصم، وابن مرزوق الحفيد، وتوفيّ سنة(811هـ/1408م). أنظر، المصدر نفسه، ص478 .

[3] السخّاوي، الضوء اللّامع، ج7، ص 50 .

[4] محمّد بن محمّد بن يوسف بن محمّد بن محمّد بن علي بن عمر الأنصاري الشهير ب"ابن الخشّاب الغرناطي" فقيه وأستاذ، ارتحل إلى المشرق، وأخذ عن علمائه كابن عبد السلام الهواري التونسي، وغيرهم؛ كان حيًّا سنة(766هـ/ 1364م). أنظر، الكتّاني(عبد الحي)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، إع: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، ط2، 1982م، ص384 .

[5] أبو القاسم بن أحمد البُرزلي البلوي القيرواني التونسي مفتي وفقيه وإمام جامع تونس الأعظم، أخذ العلم عن ابن عرفة، وعن ابن مرزوق الجدّ، وأبي الحسن البطرني، وعنه ابن مرزوق الحفيد، والرصّاع، ومحمّد بن أحمد عظوم، له مجموعة من المؤلّفات والمصنّفات منها: "جامع المسائل"، توفيّ عن عمر يناهز مائة وثلاث سنين سنة(841هـ/ 1437م). أنظر، ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص 352 .

[6] محمّد بن جابر بن محمّد بن القاسم بن أحمد بن إبراهيم ابن حسّان الوادي آشي القيسي، نسبة إلى وادي آش بالأندلس ولد بتونس سنة(673هـ/1274م) في جمادى الآخرة، وأخذ العلم عن أبيه، وابن الغمّاز، ويونس بن إبراهيم بن عفّان الجُذَامي، وأبي محمّد بن هارون، وغيرهم، رحل إلى المشرق، فسمع من ابن عساكر بدمشق، والرضا الطبري بمكّة، وتوفيّ

لقاءٍ، وإجازةٍ لذلك تحمّل ابن مرزوق عناء اجتياز المضيق إلى الأندلس لينهل من أسانيده الغزيرة[1].

وبعد فراغه من الأندلس سافر لطلب العلم في المشرق في رحلة الحجّ سنة(790هـ/ 1388م)، وكان عمره آنذاك أربعة وعشرون سنة، فدخل مصر، وسمع بالإسكندرية والقاهرة، فحاز بها علوم الحديث وعلوم العربية، ودخل مكّة، فحجّ، وسمع بمجالسها[2] والملاحظ أنّ رحلة ابن مرزوق في أوّل الأمر بدأت من تلمسان؛ إذ درس بها على كبار علمائها كالشيخ الشريف التلمساني والشيخ سعيد العقباني وابْنَي الإمام، ثمّ ارتحل منها إلى أقرب حاضرة إلى تلمسان، فدخل فاس، وهناك التقى بعدد من العلماء الكبار في القرويين كالشيخ أبو زيد المكدوي[3]، والشيخ محمّد بن مسعود الصنهاجي، ولمّا دخل تونس في رحلته نحو المشرق لقيّ بها كبار العلماء من أمثال، "ابن عرفة"[4] الذي استفاد من علوم ابن

بتونس شهر ربيع الأوّل سنة(749هـ/1348م). أنظر، ابن حجر العسقلاني، الدُّرر الكامنة، ج3، ص413 ؛ ابن الجَزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج2، ص95؛ السملالي (العبّاس بن إبراهيم)، الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام، تح: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكيّة، الرباط، ط2، ج4، 1993م، ص152؛ الصَفَدي (صلاح الدين بن أيبك)، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط، تزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ج2، 2000م، ص209.

1 الكتّاني، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، ج1، ص384 .

2 الشَوكاني، البدر الطالع، ج2، ص119.

3 عبد الرحمان بن علي بن صالح المكّودي الفاسي، إمام في النحو ينتسب إلى بني مكّود؛ إحدى قبائل هوارة الساكنة بين فاس وتازة، ودرّس بمدرسة العطّارين، وله شرح مشهور على ألفيّة ابن مالك، وشرح الآجروميّة، و"شرح المقصور والممدود" لابن مالك، و"البسط والتعريف في علم التصريف" توفيّ سنة(807هـ/1404م). أنظر، كنون(عبد الله)، النبوغ المغربي في الأدب، المطبعة الملكيّة، الرباط، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، ج1، (د ت)، ص210 .

4 محمّد بن محمّد بن عرفة الورغمّي المالكي، إمام وفقيه تونسي، سمع من ابن عبد السلام الهواري، وأبي عبد الله الواد آشي، وله مجموعة من التآليف منها: "كتاب المبسوط في المذهب"، و"مختصر الحوفي في الفرائض"، كما أخذ عنه ابن حجر، والأبّي، والبُرزلي، توفيّ ليلة الخميس 24 جمادى الثانيّة عام(803هـ/1400م). أنظر، السيوطي، بُغية الوعاة، ج1، ص229؛ التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص463؛ السخّاوي، الضوء اللّامع، ج9، ص240 .

مرزوق، وأفاده بعلومه الزاخرة بالفوائد في مسائل تتعلّق بالتفسير وعلوم أخرى[1] والعلاّمة البَرزلي فقيه ومفتي تونس المعمّر الذي جاوز المائة سنة الذي أجاز ابن مرزوق إجازة عامّة لجميع مروياته والكتب التي قرأها، وسمعها عليه[2].

وبعد هذه الرحلات العلميّة عاد ابن مرزوق إلى تلمسان حاملاً معه علومًا كثيرة حرص على بثّها في وطنه لينال بذلك أسمى الدرجات العلميّة الرفيعة، حتّى أدركه أجله سنة (842هـ/1438م)، عن عمر ناهز ستّ وسبعين سنة.

**2-3- إجازات علماء المغرب الأوسط المتبادَلة:** تنوّعت وتعدّدت بين الأعلام نورد منها النماذج التالية:

### 2-3-1- إجازة محمّد ابن مرزوق لعبد الرحمان الثعالبي(819هـ/1416م):

دخل الشيخ أبو عبد الله أحمد بن مرزوق الحفيد تونس سنة( 819هـ/1416م) في طريقه إلى البقاع المقدّسة، وتوقّف بها عدّة أشهر ليقرأ عليه طلبة العلم بداره، ومن بين طلبته الشيخ عبد الرحمان الثعالبي الذي اغتنم وجوده لحضور حلْقة التدريس، فأخذ عنه عدد من الكتب قراءة منها، موطّأ الإمام مالك، وختم عليه الأربعين نووية[3] قال:«سمعتُ عليه رحمه الله حِلْية النووي إلاّ يسيرًا منها فاتني، وأجازني رحمه الله جميع مرويّاته، الموطّأ، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنَسائي، وابن ماجه، وصحيح ابن حبان، وسنّن الدارقطني، والبيهقي، ومسند الشافعي، ومصنّفات شيخه زين الدين ومسند الدّارمي، والشّفا

---

1 المديوني، البستان، ص ص209 ، 210 .

2 ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص353 .

3 الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص112.

لعياض، وجميع مصنّفات النووي، والمدوّنة، والرّسالة، وابن الجلاّب، والتلقين، وابن الحاجب الفرعي، والأصلي...، وكلّ هذه المذكورات أجازَنيها ...»[1].

كما سبق هذه الإجازة استدعاء أرسله لابن مرزوق قبل دخوله إلى تونس، ولم يحدّد نوع الإجازة ولا مادّتها، واقتصر على تحديد مجالها كالتصوف والآداب قال الثعالبي في هذا الشأن:« وكنتُ صدّرتُ قبل هذه المصنّفات، باستدعاءٍ نصُّه: "الحمد لله الذي رفع سنّة نبيّه، فقرنها بالكتاب...أمّا بعد: يقول العبد الفقير إلى خالقه، ومولاه، العالم بسرّه ونجواه، عبد الرحمان بن محمّد بن مخلوف الثعالبي –لطف الله به–: هذا الاستدعاء التمستُ به من سيّدنا، وشيْخي الإمام الحَبْر الهُمام...سيّدي أبو عبد الله، محمّد ابن الإمام الجليل الأوحد الأصيل جمال الفضلاء سليل الأولياء أبي العباس أحمد بن العالم الكبير العالم الشهير...محمّد بن أحمد بن محمّد بن محمّد بن أبي بكر بن مرزوق...أن يُجيز لي ما لَهُ روايَتَه، من مسموعٍ ومقروءٍ ومُجازٍ ومُناولٍ ومؤلَّفٍ، من فقهٍ وحديثٍ وعلمه ولغةٍ، وتصريفٍ ونحوٍ وبيانٍ وأصولٍ ومعقولٍ ومنقولٍ، من منظومٍ ومنثورٍ وتصوُّفٍ وآدابٍ، وغير ذلك ممّا جرت به عادة الحُفّاظ...»[2].

وبعد مدّة أجابه ابن مرزوق على نصّ الاستدعاء بنص إجازة ورد فيه:« أمّا بعد: فقد أجزتُ سيّدي الشيخ الأجلّ الفقيه الأنبل المشارك الأحفل...أبا زيد، عبد الرحمان بن محمّد بن مخلوف الثعالبي، كاتب اسمه في الصفْح الأوّل من هذه الأوراق جميع ما تجوز لي روايته، وما تصحُّ نسبته إليّ بأيّ وجهٍ يصحّح النسبة المذكورة في هذه الأوراق وغيرها على العموم والإطلاق إجازة تامّة مُطْلَقة عامّة...»، أمّا عن تاريخ الإجازة، فأثبتَها المُجيز للمُجاز بخطّ يده، في جمادَى الثانيّة عام(819ه/1416م)[3].

---

[1] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص ص 112، 113 .

[2] المصدر نفسه، ص114 .

[3] المصدر نفسه، ص 115.

وبذلك سعى الشيخ عبد الرحمان إلى تحصيل عدد كبير من المرويّات، فكان يجلس إلى كلّ شيخ يُبَلّغه لحرصه على العلم، وإنْ لم يتسن له الوصول إلى الشيخ ابن مرزوق من قبل إلاّ أنّ الفرصة واتته في تونس ليتحصّل على إجازة من أشهر علماء المغرب الأوسط في زمانه، فهذه الإجازة مثال على حجم إسهاماتهم ودفْعهم بالعلوم الشرعيّة.

## 2-3-2- إجازة الشيخ ابن مرزوق الحفيد للثّعالبي(819هـ/1416م):

من محاسن الصُدَف التي واتت عالمنا الثعالبي أنّه بعد عودته إلى تونس سنة (819هـ/1416م) لقيّ العلاّمة ابن مرزوق الذي دخل تونس في طريقه للمشرق، فآثر البقاء مدّة من الزمن للتدريس العلم بداره منهم: الشيخ عبد الرحمان الثعالبي الذي استدعى ابن مرزوق يطلب منه الإذن بالإقراء والتحديث[1]، وما سبق من إجازات الثعالبي مكّنته من التصدّر للإقراء لطول باعه في العلم والحديث، فقد تميّز باجتهاده في تحصيل الأسانيد.

كما أجازه الشيخ ابن مرزوق الحفيد من قبل، لكن هذه المرّة طلب منه الإذن بالتحديث، فقد ورد في نصّ الاستدعاء:«قد أجازني سيّدي، وشيخي الإمام العلَم الصدْر الكبير... أبو عبد الله، محمّد ابن سيّدنا الفقيه الإمام أبو العباس أحمد بن مرزوق- أبقى الله بركته-، ورفع في العلماء درجته، وجعل الأولياء زمرته جميع ما تجوز له، وعنه روايته، وأرجو من بركته إذنًا بالتحديث عنه، وإذْنًا بإذاعة العلم ما تعلّمناه منه ومن غيره من مشايخنا -رحمهم الله-، وإقراءُ مَنْ طلب ذلك مِنْ أخٍ في الله: مسترشد أو جاهل يرغب في التعليم، من أهلٍ وولدٍ وقريبٍ وصديق»[2].

طَلَبُ الثعالبي للإذن من الشيخ في غير ما أجازه دليل على تبحّره في العلوم وشهادة من ابن مرزوق له، باعتباره من كبار العلماء في المغرب الذين يُعتدّ بهم، ويجيب ابن

[1] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص115.

[2] نفسه.

مرزوق، ويشهد له بالأهليّة والقدرة في قوله: « جميع ما ذكر سيّدي الشيخ الفقيه الصالح المبارك الحاج المحدّث الراوية الأكمل من الإجازة صحيح، وأذنتُ له حفظه الله في التحديث والإقراء وتعليم الجاهلين وإرشاد المسترشدين، فهو أهْلٌ لذلك وسالِك إنْ شاء الله أحسن المسالك، أعانني الله وإيّاه على طاعته وتولاّنا بحفظه وكرامته»[1]، في حين لم يُشر ابن مرزوق إلى تاريخ الإجازة، إنّما جاءت هذه بعد الإجازة السابقة؛ أي: قبل رحيل ابن مرزوق للحجّ في نفس العام[2].

## 2-3-3- إجازة ابن مرزوق للثعالبي مرّة أخرى(820هـ/1417م):

التقى ابن مرزوق الحفيد في مكّة شيوخًا أخذوا عنه علم الحديث قال السخّاوي: « وكذا حجّ في سنة تسع عشرة، ولقيّه الزين رضوان بمكّة، وقرأ عليه ثلاثيات البخاري بقراءته...»[3]، وبعد قضائه لمشاعر الحجّ دخل مصر، فالتقى بعدد من العلماء وأخذ عنهم وأخذوا عنه، وشاركهم في بعض العلوم، ومن بين الشيوخ الذين لقيّهم، الشيخ "ابن الكويك"[4]، فسمع منه ابن مرزوق عدد من المصنّفات، وأجازه، قال الثّعالبي:«ثمّ لمّا حجّ شيخنا ابن مرزوق –رحمة الله تعالى– ...لقيّ بمصر الشيخ الرّحلة المعمّر مسند الدّيار المصريّة "محمّد ابن عبد اللطيف ابن الكويك"، فحدّثه بجملة مصنّفات، وأجازه روايتها ...»[5].

[1] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص116 .

[2] المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص429 .

[3] السخّاوي، الضوء اللّامع، ج7، ص50 .

[4] أبو اليمن، محمّد بن عبد اللطيف بن أحمد بن محمود المعروف ب"ابن الكويك الرّبعي التكريتي"، ثمّ الإسكندري نزيل القاهرة الشافعي المسند المحدّث، ولد في ذي القعدة سنة(737هـ/1336م)، وأجاز له عدد من العلماء كالمزّي، والبرزلي، والذهبي، وآخرون، وانقطع في داره، ولازم التحديث إلى أن توفيّ في ذي القعدة سنة( 821هـ/1418م). أنظر، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج3، ص ص 222، 223؛ ابن حجر العسقلاني، إنباء الغمر، ج3، ص ص 187، 188.

[5] الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص116.

وبعد رجوعه إلى تونس سنة(820هـ/1417م) استجازه، وسأله أن يجيزه ما أجازه ابن الكويك بعدما حضر مجلسه، وسمع منه مرويّاته من ابن الكويك، كما لم يذكر الثعالبي نصّ استدعاء شيخه، لكنّه اكتفى بذِكر إجازته له: «...أجزتُ سيّدي وبرَكتي الشيخ الإمام الفقيه المصنّف(الأوصاف) أبا زيد، عبد الرحمان بن محمّد بن مخلوف الثّعالبي –وفقّه الله ورضيّ عنه– أن يروي عنّي ما تضمّنه هذا الدفتر مُكْتتب هذا على ظهر أوّلّه من المسانيد والعقيدة...»[1]، كما أثبتَ الشيخ المجيز بخطّ يده تاريخ الإجازة في أواخر رجب عام عشرين وثماني مائة.

أمّا الكتب التي أُجيز فيها من طرف ابن الكويك، فمنها: كتاب "الحِلْية" لأبي النعيم، وموطّأ سويد الحَدَثَانِي[2]، وموطّأ الإمام محمّد بن الحسن الشيْباني[3]، وعدد من كتب الحديث منها: كتاب شمائل الترمذي، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، وكتب التصوّف ككتاب "صفوة التصوّف"، وكتب السِيّر: كتاب "عيون الأَثَرِ في المغازي والسِيَّر" للعلاّمة الحافظ ابن سيّد النّاس[4]، وسيرة الإمام الحافظ الدمياطي[1]، وكتب الأحكام: ككتاب "الأحكام الصغرى"، الصغرى"، وكتاب "العُمدة في الأحكام"، و"الأربعين النووية".

---

1 الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص118.

2 سويد بن سعيد ابن سهل بن شهريار، شيخ المحدّثين، أبو محمّد العروي، ثمّ الحدثاني الأنباري(العراق)، من أصحاب الحديث، لقيّ كبار العلماء، وحدّث عنهم كمالك ابن أنس، وعبد الرحمان بن أبي الرجال، وسفيان بن عيينة، وغيرهم وروى عنه الإمام مسلم، وابن ماجه، وأبو زرعة، وأبو القاسم البَغَوي، وآخرون، توفيّ يوم الفطر سنة(240هـ/854م) بالحديثيّة؛ بلدة على ضفاف دِجلة الشرقي. أنظر، الذّهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج11، ص410– 420 .

3 محمّد بن الحسن الشيباني، فقيه العراق، ولد بواسط عام(132هـ/749م)، ونشأ بالكوفة، وأخذ العلم عن الإمام أبي حنيفة الفقيه، وروى عنه وعن الأوزاعي، ومالك ابن أنس، وأخذ عنه الشافعي، وغيرهم، وشهد له العلماء بفصاحته توفيّ سنة (189هـ/804م). أنظر، الذّهبي، المصدر نفسه، ج9، ، ص ص 134، 135.

4 محمّد بن محمّد بن محمّد بن أحمد بن سيّد الناس سعد الدين؛ أبو سعد ابن الحافظ أبي عمرو ابن الحافظ أبي بكر ابن سيّد الناس اليعمري، ولد سنة(670هـ/1271م)، وسمع من الأنماطي وعدد من العلماء، وحدّث، توفيّ في ربيع الأوّل سنة(728هـ/1327م). أنظر، ابن حجر العسقلاني، الدُرر الكامنة، ج4، ص 213 .

كما تنوّعت كتب الأصول، بين كتب الحنفيّة والمالكيّة والحنابلة: ككتاب"المنار"[2] وكتاب "أصول ابن الحاجب والروضة" لابن قُدامة[3]، واكتفى الثعالبي بذكر مجموعة من الكتب التي أجيز فيها، ولم يذكرها كلّها تجنبًا للإطالة، وذكرها في فهرسته في موضع آخر في غير هذه الإجازة[4]، والسبب في إسراره على تحصيل مرويّات ابن الكويك أنّه لمّا ارتحل إلى مصر سنة (816هـ/1413م) لم يهتد إلى ابن الكويك لعدم معرفته له، فاقتصر على الشيوخ المشهورين كالشيخ وليّ الدين العراقي[5] .

## 2-3-4- إجازة الشيخ محمّد التنَسي لأحمد بن علي البَلَوي:

ورد في ثبْت البَلَوي أنّه سمع على التنَسي[6] عدد من العلوم منها: التفسير والفقه وأصوله، وعدد من الكتب منها: مختصر ابن الحاجب، والتهذيب في اختصار المدوّنة

---

1 عبد المؤمن بن خلف الدمياطي أبو محمّد شرف الدين، حافظ الحديث، من أكابر الشافعيّة، ولد بدمياط( في شذرات الذهب)، وولد في تبريز( في الدّرر الكامنة)، وأخذ الفقه والحديث، وسمع بالإسكندريّة سنة(636هـ/1238م)، ولد سنة (613هـ/1216م)، من كتبه "المتجر الرابح في ثواب العمل الصالح"، و"المختصر في سيرة سيّد البشر" توفيّ سنة (705هـ/1305م). أنظر، ابن حجر العسقلاني، الدُرر الكامنة، ج2، ص ص417، 418؛ ابن العماد، شذرات الذهب، ج8، ص23 .

2 لعلّه كتاب: "المنار المنيف في الصحيح والضعيف" لأبي عبد الله محمّد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيّم الجوزيّة(691-751هـ/ 1291- 1350م). أنظر، ابن رجب(عبد الرحمان)، الذيل على طبقات الحنابلة، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، ج5، 2005م، ص170 .

3 موفّق الدين، أبو محمّد عبد الله بن أحمد بن محمّد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي الجماعيلي، ثمّ الدمشقي الصالحي الحنبلي صاحب المُغْني، ولد بجماعيل، من عمل نابلس سنة(541هـ/1146م)، وطلب العلم في بغداد سنة (561هـ/1165م)، فسمع من عدد من الشيوخ، حتّى صار عالم أهل الشام، كان إمامًا في التفسير والحديث والفقه وعلم الخِلاف والفرائض، وأصول الفقه، توفيّ يوم السبت يوم الفطر سنة(620هـ/1223م). أنظر، الذّهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج22، ص 165- 172 .

4 الثعالبي، غنيمة الوافد، مصدر سابق، ص118 .

5 المصدر نفسه، ص 116.

6 أبو عبد الله، محمّد بن عبد الجليل التنَسي، من كبار العلماء في تلمسان، الفقيه الحافظ، أخذ العلم عن عدد من الشيوخ من أمثال: أبي الفضل العقباني، وابن مرزوق الحفيد، ومحمّد النجّار، وإبراهيم التازي، وغيرهم، وأخذ عنه ابن صعد، وابن

للبراذعي، وكتاب المُغْني اللبيب في النحو لابن هشام الأنصاري(ت761هـ/1359م) في المدرسة اليعقوبيّة، وظلّ الشيخ أحمد البلَوي ملازمًا لأستاذه مدّة من الزمن، فلمّا انتقل الشيخ التنسي من المدرسة اليعقوبيّة[1] إلى أحد مساجد تلمسان للتدريس بها حضر حلْقات دروسه فسمع منه أواخر كتاب ألفية بن مالك، والجُمَل للخونجي، والسَّفَرُ الثاني من "الكامل" للمبرد الذي يعدّ أصلا من أصول علم الأدب المفيدة التي نالت عناية الدارسين والطلبة والمشايخ لِما له من أهميّة كبيرة، أمّا المنظومات التي أخذها عليه بقراءته، فتعود للشيخ المجيز التي تعرّض لشرحها، بحيث تحقّق للبلوي النفع من هذه الملازمة[2].

وفي ختام اللقاء بينهما تحصّل الشيخ من أستاذه على إجازة خطّيّة جاء فيها:« الحمد لله والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله مادام مُلْك الله، قرأ علّي ... أبو العباس، أحمد بن علّي بن داود الأندلسي جلّ ما في هذا الجزء من قصائد شيخنا الفقيه العارف الصوفي أبي إسحاق، إبراهيم بن محمّد اللّنتي التازي[3] –أفاض الله علينا وعليه أنواره–، حسب

---

مرزوق السبْط، وأبو القاسم الواوي، وغيرهم من تآليفه: "نَظْم دُرُّ العقيان في دولة بني زيّان"، و"روح الأرواح فيما قاله أبو حمو"، وعدد من المؤلّفات، إلى جانب فهرسته، توفيّ سنة(899هـ/1493م). أنظر، ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص ص 385 ، 386 .

[1] أسّسها السلطان أبو حمو موسى الثاني تخليدًا لوالده أبي يعقوب الذي توفيّ سنة(763هـ/1361م)، وأوكل للشيخ أبي عبد الله الشريف الحسني(ت771هـ/1369م) مهمّة التدريس بها، وفرغ من بنائها سنة(765هـ/1363م). أنظر، فيلالي(عبد العزيز)، تلمسان في العهد الزيّاني، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، ج2، 2002م، ص144.

[2] البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص320 .

[3] إبراهيم بن محمد اللّنتي التازي، ولد بتازة بالمغرب الأقصى، من قبيلة لنت الأمازيغيّة، حفظ القرآن في موطنه، ثمّ انتقل إلى تلمسان، وتتلمذ على الشيخ محمّد بن مرزوق الحفيد، ثمّ انتقل إلى وهران، وأخذ بمكّة عن القاضي تقيّ الدين الفاسي، وأجازه بتونس أبو عبد الله العبدوسي والحفيد ابن مرزوق، وصحب الشيخ أحمد الماجري، ولبس الخِرقة عن الشيخ الصالح صالح بن محمّد الزواوي بسنده إلى أبي مدين الغوث، وأخذ عنه الحديث مشابكة، وأخذ أيضًا عن أبي عبد الله الهواري وانتفع به، وخلفه من بعده، وأخذ عنه التنسي والسنوسي، وابن صعد، وأحمد زروق عام(832هـ/ 1428م)، وله تآليف في الفقه، والأصول والحديث، وله شعر كثير، توفيّ يوم 8 شعبان(866هـ/1461م) الموافق ل 9 ماي، ودفن بوهران. أنظر، ابن صعد(محمّد)، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، تح: يحيى بوعزيز، المؤسّسة الوطنيّة للاتّصال والنشر والإشهار، الجزائر، (د ط)، 2004م، ص22 ؛ ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص380.

قراءتي إيّاها على نَظْمها، وأذنتُ له أن يرويها عنّي، ويرويها غيره، وأن يُحَدّث عنّي بما سمع منّي من غيرها، وما صحَّ لديه عنّي من مرويّاتي ومنظوم لي ومنثور، وما تلقّيتُه من فوائد شيوخي -رضيّ الله عنهم-...وأَجزْتُه في جميع ما يتعاطاه من العلوم إجازة تامّة لِما صحّ عندي من أهليّته لذلك نفّعه الله... قال ذلك وكتبه العبد الفقير إلى الله تعالى الراغب إليه في صلاح حاله محمّد بن عبد الله بن عبد الجليل التنّسي -أخذ الله بيده- وكفاه همّ الدنيا وتبعات الآخرة، في أواخر شعبان، من سنة خمس وتسعين وثمانمائة عرّفنا الله خيره آمين»[1].

كما أفْرد الشيخ أحمد بن علّي البَلَوي إجازة خاصّة له من التَنَسي في قصائد الشيخ إبراهيم التازي التي سمعها في إجازة خطّيّة نصّها:«الحمد لله، وصَلِّ الله على مولانا محمّد وآله وصحبه وسلّم تسليما أنشدنا هذه القصائد المُقيّدة في هذه الأوراق-إلاّ السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والخامسة عشرة- شيخنا الإمام العلاّمة الحافظ فخر الأدباء بقيّة العلماء أبو عبد الله بن عبد الله الجليل التنَسي- رضيّ الله عنه- قراءة عليه بلفظي» قال: «قرأتُها على ناظمها الشيخ الإمام العالم الصالح أبي إسحاق، إبراهيم بن محمّد التازي-رضيّ الله عنه- وأجاز لي روايتها ورواية غيرها، وقرأتُ على شيخنا المذكور سائر القصائد، وحدّثني بها عن الناظم في عموم إجازته له، فقال كاتبه أحمد بن علّي بن أحمد بن علّي بن أحمد بن عبد الرحمان بن داود البلّوي-وفّقه الله، ولَطف به، وخَار له-، والحمد لله وصلّي الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليمًا»[2].

أمّا عن القصائد المُجاز فيها، فنذكرها مختصرة، ونكتفي بذِكر مطالعها:

[1] البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص 319 .

[2] المصدر نفسه، ص ص 359 ، 360 .

- **الأولى**[1]، **من البحر الطويل:** ذَكرها ابن صعد التلمساني، في ترجمته للتازي، وعرّفها بأنّها عُرِفت بالمراديّة أو اللاّميّة[2]، وتعرّض لشرحها عدد من المشايخ من بينهم:"ابن مريم" صاحب البستان، ومحمّد الصبّاغ القلْعي في شرحه "شفاءُ الغَلِيلْ، و"الفؤادي في شرح النَظْم الشهير ب"المُرادي"[3] حوت هذه القصيدة خمسةً وعشرون بيتًا.

مُـــرَادِي مِـــنَ المَــوْلَى وَغَايَـــةُ آمَـــالِ دَوَامُ الرِضَـى وَالعَفْوُ عَـنْ سُوُءُ أَعْمَـاْلِ

- **الثانيّة**[4]، **من البحر الطويل:** عُرفت هذه القصيدة ب"الزياريّة"؛ إذ تحدّث فيها عن زيارة قبر الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه وفضل ذلك وأثره في النفس، وحوت عشرين بيتًا.

زيـــارةُ أربَـــابِ التُّقَـــى مُـــزُّهُمْ يُبْـــرِي وَمِفْتَـــاحُ أَبْـــوَابِ الهِدَايَـــةِ والخَيْـــرِ

- **الثالثة**[5]، **من البحر السريع:** كتب هذه القصيدة في الديّار المصريّة يشكو فيها فراق أصحابه وأحبابه بالحرم الشريف.

مَـــا حَـــالُ مَـــنْ فَـــارَقَ ذَاكَ الجَمَـــالَ وَذَاقَ طَعْـــمَ الهَجْـــرِ بَعْـــدَ الوِصَـــالِ

- **الرابعة**[1]، **في البحر الطويل:** يعبّر فيها عن حبّ النبي عليه الصلاة والسلام.

---

[1] البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص 327 .

[2] ابن صعد، روضة النسرين، مصدر سابق، ص 26 .

[3] نفسه.

[4] البلوي، مصدر سابق، ص329 .

[5] المصدر نفسه، ص 331 .

أبـــتْ هَمّـــي إلاَّ الوُلُـــوْعَ بِمَـــنْ تَهْـــوَى    فَـدَّعْ عَنْـكَ لَـوْمِي فَـالنُفُوسُ وَمَـا تَقْـوَى

- **الخامسة**[2]**، في البحر الطويل:** يعبّر فيها عن ذمّه للدنيا والترغيب في طاعة الرحمان والذِكْر.

أمَـــا آن إرعـــواؤك عَـــنِ شـــنَارِ؟    كَفَـــى بالشَـــيْبِ زَجِـــرًا عَـــنِ عَـــوَارِ

- **السادسة**[3]**، في البحر الكامل:** هي وصيّة يعبّر فيها عن ضرورة لجْم وكبْح النفس عن الهوى، وما ينبغي الإشارة إليه أنّ هذه القصيدة والسابعة والثامنة لم يقرأها التنسي عن التازي، والراجح أنّه جمعها من غيره.

يـا صـاحِ مـنْ رُزِقَ التُّقَـى وقلَـى الـدُّنَي    نَـــالَ الكَرَامَـــةَ وَالسَّـــعَادَةَ وَالغِنَـــى

- **السابعة**[4]**، في مجزوء الكامل:**

أنـــــا عبـــــدُ مُحِـــــبِّكُمْ    يَـــا آلُ بَيْـــتِ المُصْـــطَفَى

- **الثامنة**[5]**، في البحر المتقارب:**

هُـوَ السَّـعْدُ، كـم مـن وَضِـيعٍ رَفَـعْ    فقاتِـــلْ بِسَـــعْدٍ وإلاَّ فَـــدَعْ

---

[1] البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص 333 .

[2] المصدر نفسه، ص 335 .

[3] المصدر نفسه، ص336 .

[4] المصدر نفسه، ص337 .

[5] المصدر نفسه، ص 338 .

- **التاسعة[1]، في البحر الكامل:**

أَنْــــوَارُ سَــــيدُنَا النَبِــــيّ المُرْسَــــل     سَــطَعَتْ عَلَيْنَــا فِــي رَبِيْــع الأَوَلِ

- **العاشرة[2]، في البحر البسيط:**

رُوحِــي وراحــةُ رُوحــي، ثــم رَيْحَــانِي     وَجُنَّتِــي مِــنْ شُــرورِ الإنْــسِ والجــانِّ

- **الحادي عشرة[3]، في البحر الكامل:** نظَمها بحلول المولد النبوي، ويعبّر فيها عن جمال خصال النبيّ عليه أفضل الصلاة والسلام، كما حوَت ثلاثين بيتًا، وختمها بالصلاة على الرسول وآله– صلىّ الله عليه وسلّم–.

هَــذِي ريّــاحُ الــيُمْنِ هَــبَّ نَسِــيمُهَا     أَذكَــى مِــنَ المِسْــكِ العَبِيــقِ شَــمِيْمُهَا
بحلــول مولــدِ أحمــدٍ قَــدْ بشَّــرت     فاستنشــقت نــدّا، وتَــمَّ نَعِيمُهَــا

- **الثانية عشرة[4]، في البحر الوافر:** نَظَمَهَا في أربع وثلاثين بيتًا.

رُوَيْــدَكُمْ! فَمَــا سَــمْعِي بقابــلٍ     للغَــيّ لاغٍ، وَلَا يُصْــغِي لِعَــاذِلِ
ومــالي – وَيْحَكُــمْ!– عَــنْ ذَا انفصــالٌ     وَلَــوْ أَنِّــي أُفصَّــلَ بالمَنَاصِــلِ

- **الثالثة عشرة[5]، في البحر المتقارب:**

---

1 البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص338.

2 المصدر نفسه، ص341 .

3 المصدر نفسه، ص 343 –346 .

4 المصدر نفسه، ص346 .

5 المصدر نفسه، ص 349 – 353 .

بإحســـانِ ذِي الطِّـــوْلِ أَهـــلُ الكَـــرَمِ لَـــهَ الحمــدَ حَمْــدًا يُـــوَافِي الـــنِّعَمَ
جَعَلَنَـــــا لِخَيْـــــرِ الــــوَرَى أُمَــــةً فَكُنَّـــــا بـــــذلكَ خيـــرَ الأُمَــــمَ

- **الرابعة عشرة[1]، في البحر البسيط:**

إنْ شِــئْتَ عَيشًــا هَنيًّــا وإتبــاعَ هــدىً فَاسـمعْ-هُـدَيْتَ- وَكُـنْ بـاللهِ مُعْتَضِـدَا
شُــرُوْرُ نَفســكَ بَاعِــدْهَا تُصِــبْ رشــداً فَمَــنْ يُطِــعْ رَبَّــهُ وَالمُصْـطَفَى رَشُـدَا

- **الخامسة عشرة[2]، في البحر الطويل:**

حُسَــامِي ومِنْهَــاجِي القَــويمُ وَشِــرْعَتِي وَمَنْجَـايَ فِـي الـدَارَيْن مِـنْ كُـلِ فِتْنَـة
مَحَبَـــــةُ رَبِّ العَــــالَمِينَ وَذِكْــــرهُ عَلَــى كُـلِ أَحْيَـانِي، بِقَلْبِـي وَلَهْجَتِـي

هذه جلّ القصائد التي حصّلها المُجاز من المُجيز كانت مبعثرة في التآليف والتراجم إلى أن جُمعت في عصرنا في ديوان واحد سميّ ب"ديوان التّازي"[3].

## 2-3-5- إجازات الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي:

الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي(ت895هـ/1489م)[4]، أحد القامات العلميّة التي أسهمت في الحركة الفكريّة بالمغرب الأوسط والعالم الإسلامي عمومًا وُصف بأنّه من

---

[1] البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص 353 .

[2] المصدر نفسه، ص357 .

[3] يُرْجع إلى كتاب: التازي(إبراهيم بن محمّد)، ديوان إبراهيم التّازي، دار الكتب العلميّة، المغرب، ط1، 2013م .

[4] محمّد بن يوسف السنوسي بن عمر بن شعيب السنوسي، نسبة لقبيلة بالمغرب، عالم وفقيه وفرضي تلمساني، أخذ بها عن عدد من الشيوخ، وأخذ عنه عدد من طلبة العلم، وله تآليف متنوعة منها:"الشرح الكبير على الحوفيّة"، و"العقيدة الكبرى والصغرى" توفيّ يوم الأحد 18 جمادى الثانيّة سنة(895هـ/1489م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص563؛ ابن القاضي (أحمد)، دُرّة الحجال، ج2، ص 141.

العلماء المكثرين في التأليف والتصنيف قال تلميذه الملالّي:«الشيخ العلاّمة المتفنّن الصالح الزاهد العابد الأستاذ المحقّق المقرئ الخاشع "أبو يعقوب السنوسي" نشأ خيِّرًا مباركًا فاضلًا صالحًا أخذ عن جماعة منهم: والده المذكور والشيخ العلاّمة نصر الزواوي والعلاّمة محمّد بن تومرت والسيّد الشريف أبو الحجّاج، يوسف بن أبي العباس بن محمّد بن أحمد الشريف الحسني...»[1].

لقيّ في مرحلة طلبه للعلم عدد من الشيوخ والعلماء، فأخذ عنهم الكثير كالقراءات عن شيخه أبي الحجاج، يوسف ابن أبي العباس، أحمد بن محمّد الشريف الحسني، وتتلمذ على يده في أحكام القراءات، فمن عادة القرّاء في المغرب أن يأخذوا بقراءة ورش كقراءة أوليّة ومنها إلى باقي القراءات تدرُّجًا، كما أخذ عن الشيخ أبو عبد الله، محمّد بن أحمد بن عيسى المغيلي[2] الشهير ب"الجلاّب"، وعلِم آلة الإسطرلاب عن أبي عبد الله الحبّاك والأصول والمنطق والبيان، والفقه عن أبي الحسن علّي بن محمّد التالوتي الأنصاري وعن الحسن بن مخلوف الشهير ب"أبركان"[3].

سافر الشيخ إلى مدينة الجزائر للقاء الشيخ عبد الرحمان الثعالبي لتحصيل مجموعة من الأسانيد في علم الحديث؛ إذ قال الملاّلي[4]:«ومنهم الشيخ الإمام حجّة الإسلام والعالم العامل الزاهد العابد الورع الصالح الولّي الناصح أبو زيد عبد الرحمان بن محمّد الثعالبي –

[1] التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص 563–564 .

[2] محمّد بن أحمد بن عيسى المغيلي الشهير ب"الجلاّب التلمساني"، عالم وفقيه، أخذ عنه أبو العباس الونشريسي والإمام السنوسي، وله مجموعة من الفتاوى، وتوفيّ سنة(875ه/1470م). أنظر، المديوني، البستان، ص236.

[3] المصدر نفسه، ص238 .

[4] محمّد بن عمر بن إبراهيم الملاّلي، عالم وفقيه مالكي، أصله من بني ملال بالمغرب، وأخذ العلم عن الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي التلمساني، وترجم له في المواهب القدسيّة في المناقب السنوسيّة، وتوفيّ سنة(897ه/1491م). أنظر، الرّجاجي(عبد الله)، فهرس المخطوطات العربيّة، منشورات الخزانة العامّة للكتب والوثائق، الرباط، (د ط)، ج2، 1921–1953م، ص 192.

رحمه الله تعالى ورضيّ عنه-، قرأ الشيخ -رضيّ الله عنه-، ونفعّنا به عليه صحيح البخاري ومسلم، وغيرها من كتب الحديث...برواية إجازة...بخطّ سيّدي عبد الرحمان أجاز بها شيخنا سيّدي محمّد السنوسي، وأخيه لأمّه...»[1].

وبعد فراغ الشيخ السنوسي من طلب العلم أجازه الشيخ بخطّ يده، لكنّنا لم نجد هذه الإجازة، فلعلّها ضاعت مع مرور الأزمنة، واكتفى الملاّلي بالإشارة باختصار لِما ورد عن نصّ الإجازة: «أجزتُ الرواية بدراستنا، وجَمْع ما تضمَنُه مروياتي وجميع ما يجوز لي ...»[2]، أمّا عن نوع الإجازة، فالملاّلي لم يصرّح به، لكن من خلال ما ورد من ألفاظ مستخدمة يظهر أنّها إجازة عامّة مُطْلَقة، فالتنبكتي أشار أيضًا للإجازة، وذكر أنّ الشيخ جوّز للسنوسي ما يجوز له[3].

أمّا فيما يخصّ إجازته في القراءات التي أشرنا إليها في السابق، فقد نالها من الشيخ أبي العباس، أحمد بن محمّد الشريف الحسني، وأخذ عنه بالسبع، لكن لا يعطينا المترجم باقي التفاصيل عن مكان وقوع الإجازة ولا عن كيفية تحصيلها ولا عن ترتيب القراءات وإنْ كان قد بدأ برواية ورش[4].

كما نعثر على تفاصيل أخرى في ثبْت البلوي؛ إذ يصف حضوره على السنوسي، ولم يُشر إلى أنّ نَقْلَه كان عن الملاّلي، باعتباره معاصرًا له ومن طلاّبه قال: «لقيتُه -رضيّ الله تعالى عنه-، وحضرتُ مجلسه الغاصّ بالمستفيدين من طلبة العلم والعامّة بمسجده قرب

---

1 الملاّلي(محمّد)، المواهب القدسيّة، الخزانة العامّة، الرباط، رقم (D66)، ص29 .

2 المصدر نفسه، ص23 .

3 التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص 564 .

4 المديوني، البستان، مصدر سابق، ص238 .

داره، بدرب مسّوفة، من داخل تلمسان –أمّنها الله تعالى– وحضرتُ (الفاتحة) وأوائل سورة (البقرة) تُقْرأ عليه بالسبع...»[1].

أمّا فيما يخصّ عدد الختمات والكتب التي قرأها في هذا العلم قال البلوي:« أخذ القراءات السبع عن الفقيه الأستاذ العالم العامل المحقّق المقرئ أبي يوسف الحجّاج ابن الشيخ الصالح أبي العباس أحمد بن محمّد الشريف الحسني تلاوة عليه في ختمتين" قال: "وزِدْتُ من الثالثة قدرًا صالحًا لم أتحقّق الآن منتهاه– جمعًا للسبعة بمُضَمَّنِ(التيسير) و(الشاطبية)، وأجازه في المقارئ السبعة وغيرها من مروياته إجازة مُطْلَقة عامّة»[2]؛ أي: أنّ الشيخ كان يقرأ على شيخه في كلّ ختمة سبعة قراءات بتدّرج سُوَّر القرآن، فيقرأ السورة بعدّة قراءات مستعملًا في ذلك كتابَيْ: التيسير، والشاطبيّة.

ولم يذكر البلوي متن الإجازة ولا مقتطفًا منها ولا سلسلة هذا السند في القراءة، بينما يضيف أنّ الشيخ السنوسي أخذ القراءة عن شيخه وبدوره شيخه عن الإمامين أبي العباس أحمد بن أبي عمران موسى اليزناسي، والأستاذ أبي العباس أحمد ابن الفقيه العالم أبي عبد الله، محمّد بن عيسى اللّجائي[3] جَمْعًا في ختمة بسبع، وثلاثة أحزاب من البقرة عن الأوّل وعن اللّجائي عدد من السوّر: الفاتحة، والبقرة، وأوائل آل عمران جَمْعًا للسبع، أمّا باقي السوّر، فأجيز فيها إلى جانب ما قرأ[4].

---

[1] البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص436 .

[2] المصدر نفسه، ص 438 .

[3] أحمد بن محمّد بن عيسى بن علّي الشهاب اللّجائي، من أصل مغربي، نسبة لقبيلة من أورنة إحدى القبائل الأمازيغيّة فاسي مغربي مالكي، ولد بفاس في رمضان سنة(792هـ/1389م)، وأخذ العلم عن عدد من الشيوخ منهم: "الشيخ محمّد الفيشى الكفيف" كان بارعًا في الفقه والعربيّة والفرائض والحساب والقراءات، وتوفيّ في السودان الغربي. أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج2، ص163؛ التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص118 .

[4] البلوي، ثبت البلوي، مصدر سابق، ص 438 .

تمحورت الإجازة حول الإقراء، لكن فيما يخصّ نوع الإجازة، فلم يكتف الشيخ بإجازة السنوسي في القراءات؛ بل أجازه في جميع مروياته، فهي إجازة عامّة مُطْلَقة، بحسب ما ذكر أبو جعفر البلوي، فالشيخ السنوسي صاحب مكانة علميّة رفيعة في العصر الزيّاني؛ إذ ترجم له العديد من المشايخ، لكن من المؤسف أنّه لم يترك ثبْتًا يروي فيه إجازاته عن أشياخه، وإلّا كان بالإمكان الاستفادة من أسانيده وإجازاته التي تعتبر من المصادر المهمّة في تتبّع الأسانيد وكذلك التراجم وشاهدًا من الشواهد على جانب مهمّ من النشاط الفكري في تلمسان والمغرب الأوسط.

## 2-3-6- إجازة الشيخ أحمد بن زكْري للشيخ أحمد بن محمّد بن محمّد بن عثمان المناوفي الورنيدي(897هـ/1491م):

الشيخ أحمد بن زَكْري أحد المجتهدين البارزين في تلمسان والمتميّزين في الفقه والأصول والإفتاء، كما تميّز بسعة الحفظ وبراعة في النَظْم، ويعود الفضل في اكتشاف موهبته الفذّة في سعة وسرعة الفهم إلى الشيخ "ابن زاغو" الذي رفع عنه أعباء الحياة وتكفّل به ماديًا في مقابل طلب العلم وعلوم الدين، ولا شكّ في هذه الحادثة على الرغم من اختلاف طرق روايتها في "دوحة الناشر"، و"نيل الابتهاج" للتنبكتي لأنّ السبب يبقى واحدًا.

كان الشيخ عظيم الهمّة في الطرح العلمي للقضايا إذا تعرّض لمسألة يذكر ما ذهب إليه الأوّلون من آراء أو اختلافات، ثمّ يورد الردّ بالأدلّة والتصويب؛ إذ يجمع بين التقليد والاجتهاد بفضل تمكّنه من علم الترجيح[1]، وأخذ عنه العلم عدد من طلبة العلم والشيوخ من بينهم: الشيخ "أحمد بن محمّد المناوفي" الذي قرأ عليه الأصول والمنطق والبيان والمعاني

---

[1] ابن عسكر، دوحة الناشر، مصدر سابق، ص 121.

والعربيّة، فكانت بينه وبين شيخه لقاءات علميّة وصلاتًا وثيقة، ولعلّ من بين مظاهرها طلبه المناوفي من شيخه المذكور إجازتَه من خلال نصّ استدعاء وجّهه له[1].

وتميّز هذا الاستدعاء عن الاستدعاءات بالمزْج بين النصّ النثري والنصّ النظْمي الذي قلّما نجده في نصوص أخرى، والراجح أنّ المغزى من هذا المزْج، إنّما ليعبّر عن براعة طالب الإجازة كأسلوب من الأساليب المتعارَف عليها في صياغة الاستدعاءات، ويمكن تقسيم هذا النصّ إلى قسمين: قسم نثري، وقسم نَظْمي.

أ- **القسم النثري:** كجُلّ الاستدعاءات التي كتبها علماء الإسلام عبر العصور افتتح المُجاز الاستدعاء بالحمد مخالفًا بذلك الأعراف التي تبدأ بالبسملة بالصلاة والتسليم على النبي أوّلاً، وهو الشائع في أغلب الإجازات، فقال:« الحمد لله الذي تُرْجى إجازة الصراط ليحصُل لنا في سلك أهل حضرته انخراط»، ثمّ يعود لحمد الله حمدًا مطلقًا على نِعَمه ويشكر الله على نعمة بعثة النبيّ عليه الصلاة والسلام لهذه الأمّة لإنقاذها من المهالك، ثمّ يعود للصلاة على النبيّ وآله وصحبه[2]، والسبب في تأخير الصلاة والتسليم على النبيّ إنّما مردّه لترتيب الكلام، بحيث أنّ الحمد لله سابق لكلّ فعل.

وبعد فراغه من الحمد والسلام على رسول الله عليه أفضل الصلاة يفتتح كلامه بلفظ « وبعد» لينتقل من الافتتاح الذي أشرنا إليه، ويضيف أنّ نعمة الله عليه تجسّدت في القراءة على الشيخ أحمد بن زكري الذي وصفه بصفات تدلّ على التقدّم والتبحّر في مراتب العلم والإحاطة بالعلوم، فيمدحه بجميل الأوصاف التي صارت عند طلاّب الإجازات مُسَلَّمات ويقصد بها الثناء على الشيوخ مثل:«خاتمة الفضائل والمعارف»،«بدر التمام»،وهذا الأسلوب إنّما يدخل في آداب الحديث ومخاطبة الشيوخ، فمكانة الشيخ محفوفة بالتقدير وعلى الطالب أن يعتقد في شيخه درجة الكمال، وذهب الأوّلون إلى كراهة مخاطبته بتاء الخطاب نحو

[1] المديوني، البستان، مصدر سابق، ص18.

[2] نفسه.

«أنت»، وإنّما يُسبقُ اسمه بعبارة الإجلال نحو: سيّدي أو أستاذي، ويَعْقِدُ في خطابه معه ميم الوقار، نحو«حضرتكم»، كما عليه أن لا ينسى لشيخه حقّه ولا فضله، حتّى قال أحد العلماء:« كنتُ إذا سمعت من الرّجل الحديث كنتُ له عبدًا ما حييّ»[1]، وليست العبوديّة إلّا عبوديّة الفضل في عُنُق المُتَفَضَّلُ عليه.

والتلطّف إلى الشيخ، من آداب الوصول إلى المبتغى وتحقيق الاستفادة، وجّل هذه الصفات إنّما توارثها الشيوخ عن سَلَفهم، فهي من آداب طالب العلم وسبب من أسباب التمكين، ففي هذا الاستدعاء يطلب المناوفي من شيخه أن يجيزه فيما سمع منه، وكتب عليه إجازة مُطْلَقة بأسلوبٍ يستلطف به الشيخ:« ...إرادةُ العبد من سيّده ومولاه أن يَتَطَوَّلَ عليه بما قد كان أوْلاَه بإجازةِ تقيّيد ما عليه أملاه، وينتظمَ في عَقْد أصحابه، ويلتزم بها في عَدّ أحبابه إجازةً مُطْلَقَة عامّة...»[2].

والشيخ المناوفي أخذ العلم عن ابن زكري قبل هذا الاستدعاء، وممّا أخذ، علم الأصول والمنطق والبيان والمعاني والعربيّة قال صاحب البستان في شأن لقائه بالشيخ: «...كان في ابتداء أمره ساكنًا بموضع يقال له:"اِثْلَاثَنْ أُوْلِيْلِي"، ثمّ ارتحل إلى وادي "يَبْدَر"، وتأهّل بموضع يقال له: "بنو إسماعيل"، و"بنو سْمَيَّل"، وقرأ على سيّدي أحمد بن محمّد بن زكري التلمساني، وأخذ عنه الأصول والمنطق والمعاني والبيان والعربيّة...»[3] .

أمّا مدلول لفظ مُطْلَقة عامّة، فيراد به: جميع مرويّات الشيخ، من علوم شرعيّة وعلوم اللغة ومن القصائد التي نظمها الشيخ وذلك بقوله:«تحتوي على جميع أنواع العلم وفنونه

---

1 الكناني ابن جماعة (محمّد)، تذكرة السامع والمتكلمّ في أدب العالم والمتعلّم، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط1، 2008م، ص ص97، 98 .

2 المديوني، البستان، مصدر سابق، ص18 .

3 نفسه.

وتجمعه بمفروضه ومسنونه تشمله بحديثه وشجونه...»[1]، فكما استجاز شيخه استجازة مُطْلَقة عامّة يغتنم أيضًا إجازة لبنيه، لكنْ للعلماء رأيًا في هذا النوع من الإجازة؛ إذ ضَعَّفها بعضٌ من العلماء وأباحها البعض[2].

والصحيح أنّها لا تُبيح لبَنِيْه(أولاده) الرواية عن الشيخ أحمد بن زكري، إنّما تقع محلّ التشريف، فلا يُعقل أن يروي طالب عن شيخ ما لم يأخذ عنه؛ بل ينبغي أن يكون المُجاز أهلٌ لِما يتحمّله، وأن يُوثَق به في تحمُّل العلم، فالإمام مالك بن أنس كان يُكَرِّهُها لمن ليس من أهل العلم[3]، أمّا قوله: "بالتعجُّل"، إنّما كان خوفا من وفاة الشيخ ابن زكري، وفي نفس الوقت يرى أنّه لم يتأهّل لطلبها بعْدُ من باب التواضع، وساق مثلًا في ذلك من الأمثال العربيّة كمثل أبي غبشان[4] للدلالة على كراهة التعجّل.

**ب- القسم النَظْمي:**

أبيات من الشعر ألحقها المُستجيز بالنصّ السابق لها، وإن كان بالإمكان أن تكون لوحدها استدعاءً نظميًا، إنّما اقتضاء البراعة عادة تشبَّث بها الطلبة والشيوخ في عصرهم كمرآة تعكس المستوى اللغوي ورِقّة البيان وفصاحة اللسان، وإنْ كان الكلام نثرًا يفصل في مسألة، ويوضّحها على الوجه المراد، غير أنّ النَظْم أسبق الكلام إلى مخاطبة العواطف التي

---

1 المديوني، البستان، مصدر سابق، ص18.

2 السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ص445 .

3 الكتّاني، مدرسة الإمام البخاري في المغرب، ج1، ص185.

4 من بني خُزاعة، كان قيِّمًا على الكعبة في العصر الجاهلي، فكانت سَدَانَةُ البيت في قبيلة خُزاعة، فمكر به قُصَيّ بن كلاب، وخدعه، وأخذ منه مفاتيح الكعبة، ورجعت إلى قريش، فسارت الحادثة مثلا عند العرب. أنظر، الأندلسي ابن سعيد (نور الدّين)، نشوة الطّرب في تاريخ جاهلية العرب، مكتبة الأقصى، عمّان، ط2، ج1، 1982م، ص214؛ الأنصاري ابن هشام(جمال الدين)، السيرة النبويّة، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، ج1، 1990م، ص 13- 15.

تَرِقّ بها القلوب، وتُفْرِده بالميزان والقافيّة التي تستصيغها الآذان، لكن في النَظْم ينصرف ما لا ينصرف فيكون المعنى أسير الألفاظ وذلك ما لا يتوافر في النثر [1].

والمتصفِّح لأبيات الاستدعاء التي نظمها، وركّبها الشيخ أحمد بن محمّد بن الحاج فيها أدّلة على القدرة والتمكّن في علم البيان فالناظم مَزَج بين نَظْمه وبين نَظْمِ ألفية ابن مالك الأندلسي، فجعل في عددٍ من الأبيات صدْرًا من نَظْمِه ورَجْزًا من الألفية والأمثلة في القصيدة كثيرة، ما يزيد عن خمسة وعشرين تضمينًا، فجعل ما ليس له من النظم يستقيم مع ما له كقوله في الآتي[2]:

إجــــــازةً تَعُمُــــــهُ وَنَسْــــــلَهُ حَاويـةً معنَـى الـذِي سَـقَيْتَ لـهُ[3]
ومَـا بَـرَى مِـنْ نَسْـلِهِ قَـدْ تَبِعَـهُ كَـالأَوَّلِ اِجْعَلْـهُ بِــلَا مُنَازِعِــهِ[4]

أمّا من ناحية ترتيب أعجاز الأبيات، فمقتبسة من ألفيّة ابن مالك الأندلسي التي رتّبها عموديًا، بحيث يستقيم معناها إذا ما قُرِأَتْ من الأعلى إلى الأسفل، وبذلك يكون استدعاءٌ في باطن استدعاء وهذا إنّما يبرهن على التمكّن واستظهار الألفيّة، فمثل هذا التركيب البديع لا يأتي به إلاّ المتضلّع في اللغة والبيان.

وعلى نهج مَنْ سبق يسير الناظم على خُطى المتقدمين، فيستهلّ نَظْمَه بمدح شيخه ويصفه بأوصاف تدلّ على السيادة والشرف كقوله:« أقصد أبا العباس بيتَ العُرُف»[1]، كما كما يصف براعته في حَلِّ المسائل العلميّة في قوله:

[1] القلقشندي، صبح الأعشى، ج1، ص58 .

[2] المديوني، البستان، ص 21 .

[3] الأندلسي ابن مالك (محمّد بن عبد الله)، الخلاصة في النحو(ألفيّة ابن مالك)، تح: عبد المحسن بن محمّد القاسم، مكتبة الملك فيصل، الريّاض، ط1، 2018م، ص33 .

[4] المصدر نفسه، ص44 .

وهـــو لِكُـــلِّ مُعْضِـــلٍ مُقــرفِ مُبْـــدِي تَـــأَوُّلَ بِـــلَا تَكَلُّـــفِ[2]

كما يُذكره بفضله على طلاب العلم من باب الامتنان، ثمّ يصرّح بمقصوده في إجازة له ولنسله، فيحدّد اختصاصها في النحو والفقه مُطْلَقة، ثمّ يعود إلى جوازها عند المشايخ بقوله:

جَــوَازُ ذَا عَــنِ المَشَــائِخِ اتَضَــحْ فَمَـا أُبِيْحَ افْعَلْ وَ دَعْ مَـا لَـمْ يُبَحِ

كما يحرص الشيخ المستجيز على إمضاء شيخه وتوقيعه:

والله ثُـــمَ الله فِـــي الإمضَـــاءِ وَلَـــوْ تَوَالَـــتْ زُمَـــرُ الأَعْـــدَاءِ

وهو ما أثبته الشيخ ابن زكري في آخر الإجازة، فكتب: «قال ذلك، وكتب بخطّ يده عبيد الله سبحانه أحمد بن محمّد بن زكري...»[3]، وهذا دليل على أهميّة التوقيع في الإجازة باعتباره دليل على صحّتها وصدقها، ويختم المستجيز القصيدة على طريقة ابن مالك الأندلسي، فيختم بالدعاء لنفسه ولشيخه، فيقتبس بيتًا كاملًا من الألفيّة:

والله يَقضِـــــي بِهِبَـــاتٍ وَافِـــرَه لِـــي ولكُـم فِـــي(هَـذِهِ) الآخِـرَةِ[4]

المغزى من نَظْم الشيخ لهذا الاستدعاء على طريقة الألفيّة، إنّما مراده أن تكون الإجازة نحويّة خالصة، بما في ذلك رواية مَتْنِ الألفيّة، وإن لم يُصَرِّح به فلا يستقيم أن يُجاز دون

[1] المديوني، البستان، ص20 .

[2] نفسه.

[3] المصدر نفسه، ص23 .

[4] الأندلسي ابن مالك ، ألفيّة بن مالك، ص21؛ المديوني، البستان، ص 21 .

هذه المنظومة التي هي عُمدة النحو وخلاصة شاملة، أمّا عن نصّ الإجازة، فقد ذكره صاحب البستان نذكر منه شذرات: « الحمد لله الذي جعل العلم نورًا، وصَيَّر أهله بين العالمين بدورًا، وحَلاَهُمْ به، فاكتسبوا بجواهره وعظيم مفاخره من فنون المعقول وفروع المنقول ما يوجب لهم بين الخلق تميّزًا وظهورًا...»[1]، حتّى قال الشيخ المجيز: « ...كاتب اسمه في الاستدعاء المكتوب هذا ظهره، متلقَى بالإسعاف ومقابلٌ بنيْل قصْده بطريق الإنصاف وما طَلب من إجازة، فقد سوّغتُه إنجازه، فليروِ عنّي ما يجوز في الرواية على الشروط المعروفة والسنّن المألوفه...»[2].

وبعد اطّلاع الشيخ المُجيز على الرسالة أسْعَفَهُ وقابَلَ طلَبَهُ بالقَبُول، كما أبدى الشيخ أحمد بن زكري إعجابًا بالمُجاز؛ إذ وصفه باللبيب، فسوّغ له الرواية عنه إجازةً مُطْلَقَةً عامّة تتضمّن أسانيده ومُتُونه، فهذه الإجازة موجّهة بالدرجة الأولى للمُجاز، أمّا نسْله فَهُمْ أدنى درجة في هذه الإجازة لذلك ألحقهم به بعد التوقيع، وفي ذلك إشارة إلى كراهة الشيخ لإجازة لمن ليس من طلاّبه أو لمن لم يتأهّل للعلم، كما قيَّدها بشروط متعارف عليها عند أهل العلم كشرط لثبوت صحّتها[3].

أمّا عن تاريخ الإجازة، فكانت سنة(897هـ/1492م)، في شهر ربيع الثاني الموافق لشهر فيفري، فتعجّل المُجاز كان في محلّه، فلم يعش الشيخ أحمد بن زكري طويلًا بعد الاستدعاء؛ إذ توفيّ كما ذكر صاحب البستان سنة(900هـ/1494م)، وفي الوَفَيات أنّ

---

1 المديوني، البستان، مصدر سابق، ص22 .

2 المصدر نفسه، ص23 .

3 نفسه.

الشيخ توفيّ في صفر (899هـ/1493م) وهو الصحيح، بحكم قرب الونشريسي من فترة وفاة ابن زكري[1].

## 2-3-7- إجازة الشيخ ابن مرزوق الحفيد للشيخ أبي الفرج ابن أبي يحيى الشريف التلمساني:

وممّن أخذ العلم عن الشيخ ابن مرزوق الحفيد الشيخ "أبو الفرج ابن أبي يحيى الشريف التلمساني" الذي وصف ابن مرزوق بجامع أشتات العلوم الشرعيّة والنقليّة فإعجابه بتبحّر شيخه في العلوم بدا واضحًا من مقاله: «اتصلتُ به، فأوَيْتُ منه إلى ربوة ذات قرارٍ ومَعِيْنٍ وقصّرتُ توجُّهي عليه، ومَثُلْتُ بين يديه، فأنزلني –أعلى الله قدره– منزلة ولده رعايّة للذممّ وحفظًا على الودّ الموروث من القدم، فأفادني من بحار علمه ما تقصُر عنه العبارة ويكلّ دونه القلم...» [2].

ولازم شيخه فترة من الزمن ومن كلامه يبدو أنّها ليست بالقصيرة، فقد تتلمذ على يده فتوطّدت بينهما مشاعر الودّ، كما هو الحال بين الأستاذ وطَالِبِه، فقرأ عليه تفاسير القرآن وفي الحديث قرأ عليه بقراءته وقراءة عدد من الطلبة "صحيح البخاري"، وخَتَمه عليه عدّة مرّات؛ إذ يقول: «بقراءتي، وقراءة غيري مرارًا »[3]، وكذلك "صحيح مسلم"، و"سنّن الترمذي" و"سنن أبي داود" بقراءته[4].

أمّا عن المتون المتنوعة، فتلقّاه بالشَرْحٍ من ابن مرزوق، وعَبَّرَ عن ذلك بلفظ التفقّه فالمعلوم أنّ الشيخ يعقد مجلس السمَاع في شكل حلْقة يجتمع فيها طلبة العلم حول الشيخ

---

[1] المديوني، البستان، مصدر سابق، ص41؛ الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف،ج1، ص39؛ الونشريسي، وفيات الونشريسي، ص111.

[2] المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص ص 423، 424 .

[3] المصدر نفسه، ج5، ص 424 .

[4] المصدر نفسه، ص423 .

فيتعرّض بالشرْح للمتون في جلسات متعدّدة حتّى يتمّ أو يختمها، وأثناء التسميع يتعرّض الشيخ للمسائل المستعصيّة بالتعليق، وهذه الطريقة من السنّن العلميّة المتبّعة في التعليم الشرعي حتّى يومنا هذا، ولا يكتفي الشيخ بتعليم صنف معيّن؛ بل يُنَوِّع بين المتون في علم الحديث والفقه والفرائض، وغيرها من العلوم، فهذا التنوّع يحيلنا إلى أهميّة الدور الذي يؤدّيه الأستاذ في ذلك الزمان .

**أ- الحديث:**

وسمع أيضا من شيخه "موطّأ الإمام مالك"، بالإضافة إلى كتاب "العُمدة"، ولم يشر المُجاز إلى اسم الكتاب كاملًا، والراجح أنّه كتاب "عمدة الأحكام من كلام خير الأنام" للحافظ عبد الغني المقدسي[1]، فقد احتوى هذا الكتاب بعض الأحاديث التي كان قد صنّفها المؤلّف بطلب من طلبته ليختصر فيه جملة من أحاديث الأحكام الواردة في صحيحي الإمام مسلم والبخاري[2]، وكتاب "الحديقة" للمُجيز، المسمّى"الألفيّة الصغيرة في علوم الحديث" وهي أرجوزة تجمع بين ما ورد في كتاب "الإلماع" للقاضي عياض، وكتاب "علوم الحديث" لابن صلاح، وألفيّة ابن ليون التُجيبي المسمّاة ب"الخلاصة" حوَتْ ألفيّة ابن مرزوق مفاتيح علم

[1] تقيّ الدين، أبو محمّد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور ابن رافع بن حسن بن جعفر القدسيّ الجمّاعيليّ ولد بدمشق سنة(541هـ/1146م)، وارتحل في طلب العلم بدمشق، والإسكندريّة، وأصبهان، وهمذان، وله من الكتب الكثير منها: "كتاب الأحكام الكبرى والصغرى"، و"كتاب المصباح في عيون الأحاديث الصِّحاح"، و"كتاب نهاية المراد" أثنى عليه العلماء كثيرًا ، توفيّ يوم الإثنين 23 ربيع الأوّل سنة(598هـ/1201م)، عن عمر ناهز 57عامًا. أنظر، الذّهبي ، سيّر أعلام النبلاء، ج21، ص443؛ إسماعيل ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، (د ط)، ج13، 1990م، ص39 .

[2] المقدسي(عبد الغني)، عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، تح: محمّد الأرناؤوط، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1985م، ص 25 .

الحديث وقواعده[1]، كما أخذ عنه مؤلَّفه المسمّى ب"الروضة" التي هي الأخرى رَجَزٌ في علم مصطلح الحديث[2].

**ب- العربيّة:**

أمّا في العربيّة، فسمع المُجاز نصف كتاب "المُقَرَّبْ" في النحو لعلي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي المعروف ب"ابن عصفور"[3]؛ إذ يعدّ من المؤلّفات النحويّة المتميّزة التي خالف فيها صاحبها النُحَاة في تقسيم كتابه، وتميّز فيه بالدقّة والابتكار[4]، وكتاب "سيبُوَيْه" و"ألفية ابن مالك" التي هي الأخرى نَظْم مُقَسّم إلى أبواب في النحو وأوائل كتاب شرح الإيضاح المسمّى "الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح" لابن الربيع السبتي[5]

---

1 ابن مرزوق (محمّد)، الألفيّة الصغيرة المسمّاة الحديقة في علوم الحديث، تح: عبد الحليم بن ثابت، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2018م، ص20 .

2 المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص424 .

3 علي بن مؤمن بن محمّد بن علي الحضرمي، عُرف ب"ابن عصفور" شيخ فقيه ونحوي من أهل اشبيلية، ولد سنة (597هـ/1200م)، وقرأ على جماعة من العلماء منهم: "أبي علي الشلوبين"، وارتحل من الأندلس، واستوطن بجاية، وله عدد من المصنّفات منها: "الممتع في التصريف"، "المقرّب"، "شرح الجزوليّة"، وغيرها من المصنّفات، وصفه السيوطي بحامل لواء العربيّة في زمانه بالأندلس، توفيّ سنة(696هـ/1296م) بتونس. أنظر، الغُبريني(أحمد)، عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، ص317؛ السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص210؛ ابن شاكر الكتبي(محمّد)، فوات الوفيات والذيل عليها، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، ج5، (د ت)، ص109؛ اليماني(عبد الباقي بن عبد المجيد)، إشارة التعيّين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الريّاض، ط1، 1986م، ص 236 .

4 ابن عصفور(علي بن مؤمن)، المقرّب، تح: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، (د.د.ن)، ط1، ج1، 1972م، ص21 .

5 عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمّد بن عبيد الله بن أبي الربيع القَرَشي الأموي العثماني الاشبيلي السبتي، ولد في رمضان سنة(599هـ/1202م) بإشبيليّة، وقرأ النحو على الدبّاج والشلوبين، وأخذ القراءات عن محمّد بن أبي هارون التميمي، وغيره، وصنّف عددًا من الكتب منها: "شرح الإيضاح"، "القوانين في النحو"، "شرح سيبُويه"، و"البسيط في شرح الجمل"، وتوفيّ سنة(688هـ/1289م). أنظر، السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص 125-126.

الأندلسي (ت688هـ/1289م)، وكتاب "الشارح لكتاب الإيضاح" للعضدي لأبي علي فارس[1](ت377هـ/987م)، في مجموعة من المجلّدات، وكتاب "مُغْني اللبيب عن كتاب الأعاريب" لابن هشام الأنصاري[2] (ت761هـ/1359م) الذي يعدّ من أجلّ الكتب في علم النحو بعد كتاب سيبويه، فقد قسّمه ورتّبه وفق ترتيب غير معهود عند النحاة، فهو من الكتب التي لا يخوض فيها إلاّ بارع ولا يشرحها إلاّ متمكّن[3].

**ج- الفقه:**

سمع على الشيخ كتاب "التهذيب" المسمّى "التهذيب في اختصار المدوّنة" لأبي سعيد خلف ابن البراذعي[4](ت372هـ/982م)؛ إذ يعدّ من المصنّفات التي تختصر المدوّنة

---

[1] الحسن بن أحمد بن الغفار بن محمّد بن سليمان بن أبان الفارسي النسَوي النحوي، ولد في مدينة "نسا" في بلاد فارس ثمّ انتقل إلى بغداد، ومنها إلى حلب سنة(341هـ/952م)، فصحب عضْد الدولة بن بويه، وأخذ عنه النحو ابن جني، ومن كتبه: "التذكرة"، و"الحجّة والأغفال"، و"كتاب الإيضاح والتكملة"، توفيّ ببغداد سنة(377هـ/987م). أنظر، اليماني، إشارة التعيّين في تراجم النحاة واللغويين، ص83؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج11، ص306 .

[2] عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري عالم في النحو، ولد في ذي القعدة من سنة (708هـ/1309م)، وأخذ العلم عن عدد من العلماء منهم: "الشهاب عبد اللطيف بن الرحّل"، و"ابن السرّاج"، و"أبي حيّان" وله عدد من المصنفّات منها: كتاب "مُغْني اللّبيب عن كتب الأعاريب"، وكتاب "رَفْع الخصاصة عن قراءة الخلاصة" و"عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب"، وتوفيّ ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة(761هـ/1359م). أنظر، السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج2، ص ص68، 69؛ ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة، ج2، ص308 .

[3] الأنصاري ابن هشام (جمال الدّين)، مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، ج1، 1963م، ص5 .

[4] خلف بن أبي القاسم، محمّد الأزدي أبو سعيد، ابن البراذعي، فقيه مالكي ولد بالقيروان وبها تعلّم، وكان بينه وبين فقهاء القيروان نفرة خرج إلى صقلية، والتقى أميرها، كما صنّف عنده كتاب التهذيب الذي اختصر فيه المدوّنة، ومن كتبه أيضا:"التمهيد لمسائل المدوّنة"، وكتاب"الشرح والتمامات لمسائل المدوّنة"، وكتاب"اختصار الواضحة". أنظر، ابن فرحون (إبراهيم بن علي)، الديباج المذهّب، ج1، ص349؛ الأنصاري ابن هشام ، مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص146؛ السبتي(عياض بن موسى)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تح: محمّد بن تاويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المغرب، ط2، ج7، 1983م، ص256 .

وتوجزها، لا بل تميّز مختصره عن باقي المختصرات بالغربلة والتمحيص للروايات، كما رتّب فيه المدوّنة، وأعاد تبويبها، حيث أزال منها الاستطراد وسهّلها لطلاب العلم، ففضّلوها على سائر المختصرات، واعتنوا بها[1]، وكذلك بعض من كتاب ابن الحاجب الفرعي المسمّى "جامع الأمّهات"، وكتاب "مختصر الشيخ خليل بن إسحاق الجندي"[2] المصري المالكي وهو من الكتب المشهورة في الفقه المالكي مشرقًا ومغربًا بشرح عدد كبير من العلماء له، ومن بينهم، ابن مرزوق الحفيد.

والفضل في إدخال مختصر خليل إلى المغرب يعود إلى الشيخ "محمّد بن عمر بن الفتوح التلمساني المكناسي" سنة(805هـ/1402م)، بحسب ما ورد في الروض الهتون لمحمّد ابن غازي العثماني[3]، وذكر صاحب "المِنَحْ البَادِيَة" أنّ الشيخ خليل استغرق في تأليف الكتاب المذكور خمس وعشرون سنة؛ لشدّة اختصاره له، حتّى عُدَّ من الألغاز[4] وكتاب "التلقين في الفقه المالكي" لمؤلِّفه عبد الوهاب[5] البغدادي المالكي الذي هو أحد الكتب المهمّة في المذهب المالكي[1].

---

[1] الأزْدي(خلف بن أبي القاسم)، التّهذيب في اختصار المدوّنة، تح: محمّد الأمين بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة، دبي، (د ط)، ج1، (د ت)، ص2؛ الدّباغ(عبد الرحمان بن محمّد)، معالم الإيمان، ج3، ص147.

[2] خليل بن إسحاق بن موسى المالكي؛ المعروف ب"الجندي" سمّي ب"محمّد"، و لقّب ب"ضياء الدين"، فقيه مالكي سمع من ابن عبد الهادي، وقرأ على الرشيدي في العربية والأصول، ودرّس ب"الشيخونيّة"، وأفتى، وأخذ عنه الشيخ بهرام والأقفسي، وغيرهم، وله عدد من المصنّفات منها: "مختصره في الفقه"، و"شرح ابن الحاجب"، توفيّ في شهر ربيع الأوّل سنة (767هـ/1367م). أنظر، الحجوي(محمّد بن الحسن)، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج2، 1995م، ص286؛ ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص321؛ ابن حجر العسقلاني، الدُرر الكامنة، ج2، ص86 .

[3] ابن غازي(محمّد)، الروض الهتون في أخبار مكناسة الزّيتون، تح: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكيّة، الرباط، ط2، 1988م، ص 59 .

[4] الحجوي، الفكر السامي، ج2، ص286 .

[5] عبد الوهاب ابن نصر بن أحمد بن الحسن بن هارون بن مالك بن طوق الثعلبي البغدادي، قاضي من قضاة المالكيّة وليّ القضاء في العراق، وتفقّه على عدد من العلماء منهم: "الأبهري"، و"أبي الحسن بن القصّار"، و"ابن الجلّاب"، وغيرهم،

أمّا كتاب ابن الجلاّب في الفقه المسمّى "التفريع من فقه الإمام مالك بن أنس" للمؤلّف عبيد الله بن الحسين بن الحسن، أبي القاسم الجلّاب، فسمع ثلثه على الشيخ بن مرزوق والقليل من كتاب "المتيطية" الذي يُنْسَب لمؤلّفه علي بن عبد الله المتيطي[2] واسم الكتاب كاملًا "اختصار النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام" لابن هارون وكتاب "البيان" لابن رشد[3]، المسمّى "البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة"، واختلف الروّاة في اسم هذا المؤلَّف، ومنهم مَنْ يسمّيه "البيان والتحصيل"، والبعض الآخر سمّاه "البيان والتحصيل لِما في المستخرجة من التوجيه والتعليل"، والبعض سمّاه "البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل"، وهو الراجح والمُوثوق، بحسب ما ورد في المخطوطات القديمة والظاهر أنّ من بين الأسباب التي دفعت إلى تأليف هذا الكتاب هي تبسيط المسائل المعقّدة

---

وخرج من العراق بسبب ضِيق عيشه، ودخل مصر فأكرمه المغاربة، كما أخذ عنه أبو بكر الخطيب البغدادي، ومسلم الدمشقي، وعبد الحقّ بن هارون، وغيرهم، ومن كتبه؛ "التلقين"، و"كتاب التبصرة لمذهب إمام دار الهجرة"، وكتاب "المعونة لمذهب عالم المدينة"، وغيرها، وتوفيّ بمصر سنة(422هـ/1031م. أنظر، البغدادي(عبد الوهّاب)، التلقين في الفقه المالكي، تح: محمّد ثالث سعيد الغني، مكتبة نزار الباز، الريّاض، (د ط)، ج1، (د ت)، ص11؛ ابن فرحون، الديباج المذهّب، ج2، ص26؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج12، ص 32 .

[1] البغدادي، التلقين في الفقه المالكي، ج1، ص 18.

[2] علي بن عبد الله بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله الأنصاري أبو الحسن المتيطي، نسبة إلى قرية "متيطة" في الجزيرة الخضراء بالأندلس، درس بمدينة فاس على خاله أبا الحجّاج، واستوطن سبتة، ووليّ قضاء شريش، توفيّ في مستهلّ شعبان سنة (570هـ/1174م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص314 .

[3] محمّد بن أحمد بن رشد أبو الوليد القرطبي، ولد سنة(450هـ/1058م)، قاضي الجماعة، من أعيان المالكيّة ولد بقرطبة، وتعلّم بها، ومن مؤلّفاته "البيان والتحصيل"، و"المقدمات الممهدات"، وغيرها من الكتب، وتوفيّ سنة(520هـ/ 1126م). أنظر، اليحصبي(عياض بن موسى)، الغُنية(فهرسة شيوخ القاضي عياض)، تح: ماهر زهير جرّار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م، ص54؛ ابن رشد القرطبي (محمّد بن أحمد)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، تح: محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، ج1، 1988م، ص11؛ ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص 190 .

للطلاّب، حيث جَمَعَ ما كتبه المؤلِّف من قبل[1]، وكذلك الرسالة في فقه الإمام مالك لعبد الله بن أبي زيد القيرواني التي سمع منها المُجاز بعض المسائل[2].

ولم يكتف الشيخ أبو الفرج بالسماع عن شيخه والتفقّه على فقه الإمام مالك؛ بل درس عليه بعض المذاهب لينهل من مؤلّفاتها، من كتب الشافعيّة والحنابلة والحنفيّة قصد الإلمام بالمسائل الفقهيّة التي يُطْلَب فيها سعة الإطّلاع، ومن كُتُب الشافعيّة، كتاب "التنبيه في الفقه الشافعي" لمؤلِّفه إبراهيم بن علي الشيرازي[3] الذي احتوى أبوابًا في الفقه، وكتاب "الوجيز في فقه الإمام الشافعي" للشيخ أبي حامد الغزالي الذي تفقّه فيه المُجاز من أوّلِه إلى كتاب الإقرار[4]، أمّا كتب الحنفيّة، فمنها "المختصر" لأحمد بن محمّد القدوري[5]، و"المختصر في

[1] ابن رشد، البيان والتحصيل، ج1، ص ص6، 10 .

[2] المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص424 .

[3] إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازيّ الشافعي، الملقّب ب"جمال الدين" ولد سنة(393هـ/1002م) ب"فيروزأباد"، وأخذ العلم عن عدد من الشيوخ منهم: "أبي عبد الله البيضاوي"، وقدم بغداد سنة(415هـ/1024م)، فازداد بها علمًا، وانتهت إليه رئاسة المذهب الشافعي، فبنيت له مدرسة الناظميّة، ودرّس بها، ومن مؤلّفاته:"التنبيه في الفقه"، و"النكت في الخلاف والتبصرة"، وتوفيّ ليلة الحادي والعشرين جمادى الآخرة سنة(476هـ/1083م) ببغداد. أنظر، الذّهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج18، ص452؛ الشيرازي(إبراهيم)، طبقات الفقهاء، تح: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص5 .

[4] المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص 424 .

[5] أحمد بن محمّد بن أحمد بن جعفر بن حمدان الفقيه الحنفي؛ المعروف ب"القدور"، ولد سنة(362هـ/972م)، وانتهت إليه رئاسة الحنفيّة بالعراق، وصنّف عددًا من الكتب منها: "المختصر"، و"كتاب التجريد"، و"كتاب التقريب"، وتوفيّ يوم الأحد الخامس من رجب سنة(428هـ/1036م). أنظر، ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج1، ص 78؛ ابن قطلوبغا (زين الدّين قاسم)، تاج التّراجم، تح: محمّد خير رمضان، دار القلم، بيروت، ط1، 1992م، ص98؛ ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج5، ص132.

الفقه الحنبلي" لعمر بن الحسين الخرقي[1] الذي اختصر فيه المذهب الحنبلي ليقرّبه للمتعلّم المبتدئ.

**د- أصول الفقه:**

تعدّدت كتب علم الأصول التي تفقّه فيها على يد الشيخ ابن مرزوق، فمنها كتاب "المحصول في علم أصول الفقه" لفخر الدين الرازي[2]، وكتاب "مختصرُ مُنْتَهَى السُؤل والأَمَلْ" لابن الحاجب، وكتاب "التنقيح" المسمّى "تنقيح علم الأصول" للشيخ أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان القرافي[3](ت684هـ/1285م)، فهو من الكتب الجليلة في علم الأصول وكتاب "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول" للشيخ محمّد بن أحمد الحسني

[1] عمر بن أبي علّي الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي الفقيه الحنبلي، من أعيان الفقهاء الحنابلة، صنّف كتبًا كثيرة من بينها: مختصره، وخرج من بغداد إلى دمشق، وقيل: توفيّ في بغداد سنة(334هـ/945م). أنظر، ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج3، ص441 .

[2] محمّد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبرستاني الأصل الرازي المولود في 25 رمضان سنة (543هـ/1148م)؛ الملقّب ب"فخر الدين"، فقيه شافعي، له تصانيف كثيرة منها: "تفسير القرآن"، و"شرح سورة الفاتحة"، وفي علم الكلام "المطالب العالية"، و"نهاية المعقول"، و"كتاب الأربعين"، و"المحصّل"، توفيّ يوم الاثنين في عيد الفطر (606هـ/1209م). أنظر، ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج4، ص248.

[3] شهاب الدين، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمان الصنهاجي البهنسي المصري فقيه مالكي، نسبته إلى قبيلة صنهاجة من المغرب، والقرافي، نسبة إلى موضع مجاور لقبر الإمام الشافعي، ولد بمصر، وله عدد من المصنّفات في الفقه والأصول منها: كتاب "الذخيرة"، و"التنقيح في الأصول"، وتوفيّ في جمادى الآخرة سنة (684هـ/1285م)، بالقرافة. أنظر، السيوطي، حسن المحاضرة، ج1، ص316؛ ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص270 .

التلمساني[1]، كما أخذ وسمع من المُجيز عدد من الكتب تفقُّهًا منها: كتاب "المصالح والمفاسد" للشيخ عزّ الدين ابن عبد السلام[2] عالم مصر[3].

**هـ- علم القراءات:**

لا شكّ أنّ متن الشاطبيّة من ضمن أهمّ المتون التي أخذها المُجاز عن شيخه قراءة وتفقّه في القراءات السبع وكذلك كتاب "الدُرر اللوامع في أصل مُقْرِئ نافع"، في شكل أرجوزة اشتُهرت في المغرب وتداولها الطلبة والشيوخ[4].

**و- علم البيان:**

من الكتب: كتاب "تلخيص المفتاح" لجلال الدين محمّد بن عبد الرحمان القزويني[5] الذي اختصر فيه كتاب المفتاح للسكّاكي[6]، وكتاب "المصباح في المعاني والبيان والبديع"

---

1 أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن علي الشريف الإدريسي التلمساني، عالم أصولي ولد سنة (710هـ/1310م) بقرية العلويين، من قرى تلمسان، ومن مؤلّفاته: "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول"، "شرح الجمل للخونجي" "مثارات الغلط"، وتوفيّ سنة (771هـ/1369م) في شهر ذي الحجّة. أنظر، المديوني، البستان، ص164؛ الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج1، ص106.

2 عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمّد بن مهذّب السلمي الدمشقي الشافعي، لقّب ب"سلطان العلماء"، ولد سنة (577هـ/1181م) بدمشق، وتفقّه على يد فخر الدين بن عساكر، وقرأ الأصول على الشيخ سيف الدين الآمدي، ومن كتبه: "الفوائد"، و"الغاية في اختصار النهاية"، و"القواعد الكبرى"، و"القواعد الصغرى"، وتوفيّ في العاشر من جمادى الأولى سنة (660هـ/1261م) الموافق ل1 أفريل. أنظر، المراغي(عبد الله مصطفى)، الفتح المبين، ج2، ص74.

3 المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص423 .

4 الزركلي(خير الدين)، الأعلام قاموس التراجم، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، ج5، 2002م، ص5 .

5 محمّد بن عبد الرحمان بن عمر العجلي الشافعي؛ المشتهر ب"جلال الدين القزويني"، ولد بمصر سنة (667هـ/ 1268م)؛ فقيه ونحوي وقاضي وخطيب دمشق، وقاضي في الديّار المصريّة من كتبه:"تلخيص المفتاح في المعاني والبيان"، وتوفيّ بدمشق، في جمادى الأولى سنة(739هـ/1338م). أنظر، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج8، ص217؛ اليافعي(عبد الله بن أسعد)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج4، 1997م، ص225؛ ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص185 .

6 ابن كثير، المصدر نفسه، ص185.

لابن الناظم[1] إمام النحو وعلم المعاني والمنطق، وألّف هذا الكتاب على كتاب مفتاح العلوم لأبي يعقوب السكّاكي[2]، فجعله مختصرًا من التعقيدات المنطقيّة والكلاميّة والفلسفيّة، وتوسّع فيه استشهادًا بالشعر والأدلّة التي لم يستخدمها السكّاكي، كما تأثّر فيه بعدد من المؤلّفين منهم، ابن قُدامة بن جعفر، في كتابه "نقد الشعر"، وابن الأثير، في كتابه "المَثَلُ السائر في أدب الكاتب والشاعر"، وغيرهم[3]، أمّا كتاب "مفتاح العلوم"، فقد احتوى زبدة ما كتبه السابقون في علم النحو والبلاغة، وغيرها، فجمعها ورتّبها ترتيبًا حسنًا، فخرج كتابًا شاملًا في علوم الصرف والاشتقاق وعلوم البلاغة[4].

**ز – التصوّف:**

قرأ على شيخه ابن مرزوق كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي، إلاّ الربع الأخير منه وبعد تمام السماع والتفقّه على شيخه ألبسه خِرْقة التصوّف، على نهج وعادة الشيوخ الصوفيّة، أمّا عن نصّ الإجازة، فالواضح أنّها إجازة خطّيّة من قسمين، قسم مكتوب بخطّ يد المُجاز ذكر فيه المؤلّفات التي سمعها، وقرأها على شيخه، وقسم في آخر الإجازة يقرّ فيه المُجيز ابن مرزوق الحفيد بصحّة ما ورد في الإجازة بقوله: « صدق السيّد أبو الفرج ابن سيّدي فيما ذكَر من القراءة والسماع والتفقّه وبَرٍّ، قد أجزتُه في ذلك كلّه، فهو حقيق بها مع

---

[1] البدر بن مالك، أبو عبد الله، محمّد بن جمال الّين محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائي الشافعي، نحوي من مؤلّفاته: "شرح ألفيّة والده"، و"كتاب المصباح في المعاني والبيان"، و"كتاب في العروض"، وغيرها، توفيّ بدمشق في محرّم سنة (686هـ/1287م). أنظر، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج7، ص696؛ ابن قاضي شهبة(أبو بكر)، طبقات الشافعية، تع: عبد العليم خان، دار المعارف العثمانيّة، حيدر آباد، ط1، ج2، 1979م، ص257 .

[2] يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن علي أبو يعقوب السكّاكي سراج الدين الخوارزمي، إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان من كتبه: "مفتاح العلوم"، و"رسالة في علم المناظرة"، ولد سنة (555هـ/1160م)، وتوفيّ بخوارزم سنة (626هـ/1228م). أنظر، السيوطي، بغية الوعاة، ج2، ص364 .

[3] ابن الناظم(بدر الدين بن مالك)، المصباح في المعاني والبيان والبديع، تح: حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، مصر، (د ط)، (د ت)، ص15.

[4] السكّاكي(يوسف أبو بكر)، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1983م، ص6 .

الإنصاف وصِدْق النظر جعلني الله وإيّاه ممّن علم وعمل وآخرته واعتبر، قاله محمّد بن أحمد بن محمّد بن مرزوق»[1].

ونوع هذه الإجازة لمُعَيَّن في مُعُيَنْ اختصّ بما قرأ، وسمع، وهي من أصحّ الإجازات لحصول السماع والتلقّي عن الشيخ، كما أنّها تحمل في طيّاتها دلالة واضحة على مدى تنوّع المتون والمستوى التعليمي الذي حظيّ به الطلاّب، خاصّة وأنّ هذه المؤلّفات والمصنّفات تعدّ من أعمدة العلوم النقليّة التي لا تُنال إلاّ بالأخذ عن الشيوخ.

وممّا سبق يمكننا القول أنّ علماء المغرب الأوسط ساهموا في الحركة الفكريّة في العالم الإسلامي بفضل رحلاتهم التي تراوحت بين الطول والقِصَر، فلولاها لما دخلت المغرب عدد من المصنّفات والمؤلّفات الهامّة.

كما كان تحصيل العلماء للأسانيد في علوم الحديث، والفقه وعدد من العلوم الشرعيّة مبنيًا على التنويع والانتقاء، وهذان العاملان من العوامل المهمّة في قوّة الرواية، فشرف تحصيل الأحاديث من عدّة طرق أغنى وأفضل من نيلها من جهة أو طريق واحد.

التنويع في التحصيل العلمي كان من العوامل المهمّة في نبوغ عدد من العلماء الذين اقتفوا أثر المتقدّمين في بسط المسائل العلميّة العويصة التي ساعدت في إثراء المناهج التعليميّة في حواضر المغرب الأوسط.

كان اهتمام الرحّالة من المشايخ والطلبة متركزًا على دراسة الحديث والمؤلّفات المشرقيّة وتحصيل الإجازة، ولذلك استقرّ عدد منهم ولو مؤقّتًا في المراكز العلميّة بمصر، في كلٍّ من الإسكندرية والقاهرة، باعتبارهما من محطّات قوافل الحجّ القادمة من المغرب.

[1] التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص503 .

كما اغتنموا فرصة أداء المناسك في كلٍّ من بيت الله الحرام والمدينة المنوّرة للاستفادة من مجالس العلماء والظاهر من خلال البحث أنّ علماءنا سعوا إلى تحقيق أقصى قدر من الفائدة بسماعهم من كبار علماء العصر في تلك المراكز، فلا يكاد يُسمع بمحدّث إلاّ وسعى إليه بحسب المقدرة.

لكن ما ينبغي التنبيه إليه إلى أنّ العناية بتنويع الأسانيد كان له سلبياته من خلال نقل بعض علماء المغرب في مؤلّفاتهم لعددٍ من الأحاديث الضعيفة، وهو ما يبيّن أنّ فيهم من انتقى من هذه الأسانيد، ومنهم من اكتفى بالنقل دون التحقيق.

# الفصل الثالث

## نماذج من مؤلّفات علماء المغرب الأوسط في العلوم الشرعيّة (8-10هـ/14-16م)

## الفصل الثالث: نماذج من مؤلّفات علماء المغرب الأوسط في العلوم الشرعيّة( 8-10هـ/14-16م).

**1- علم التفسير:**

**2- علم القراءات:**

**3- علم الحديث:**

**4- عِلْمَا: الفقه، وأصول الفقه:**

4-1- المقدّمة الوغليسيّة وشروحها:

4-2- شروح على مختصرَي ابن الحاجب(ت646هـ/1249م):

4-3- شروح مختصر خليل:

4- 4- شرح ابن زكري لورقات أبي المعالي الجُوَيْني(ت487هـ/1095م):

**5- القواعد والكلّيّات الفقهيّة:**

**6- الفروق الفقهيّة:**

**7- أحكام التوثيق والمُوَثِّق:**

**8- النوازل والفتاوى:**

8-1- فتوى بطهارة الورق الرُومي(الأوروبي):

8-2-نوازل المازوني:

8-3- نوازل الونشريسي(ت914هـ/1509م):

**9- الفرائض:**

## الفصل الثالث: نماذج من مؤلّفات علماء المغرب الأوسط في العلوم الشرعيّة(8-10هـ/14-16م).

صناعة الكتب وجَمْع العلوم من أهمّ السُبل التي نقلت بها المعرفة إلى المشرق الإسلامي من الحضارات السابقة، ومنه انتقلت إلى بلاد المغرب فانتظمت صنعتها وصار تحصيل العلوم ونسخها من أشرف المطالب، لذلك دأب العلماء المغاربة على الترحال لنيل شرف السبْق، على عهد الأئمّة والعلماء الكبار في مختلف العلوم النقليّة والعقليّة، ولمّا أَنِس كلُّ متفقِّه في مجاله التحق بمضمار المصنّفين، وأضحى هذا الفعل من الصنائع الجليلة، فعَمَّ بفضلها العلم حواضر المغرب، وتسنَّى منها نقل المعرفة إلى أعماق القِفار والبوادي.

وهذا الفنّ في أوّل عهده كان مقتصرًا شائعًا في الحواضر الكبيرة ينال بطول ملازمة الشيوخ، فكانت الرحال تُشَدُّ إلى هذه الحواضر لطلب العلم، وفَضْلُ القيروان والقرويين وقرطبة بالأندلس على المغرب لا تزاحمهما فيه حاضرة بعد ذلك؛ كَوْنُهما أقدم الحواضر والأكثر شهرة، ومنها عاد الشيوخ إلى بلدانهم حاملين المتون والعلوم لِبَثّها في أوطانهم.

والعرب لم يكن لهم عهد بهذا الفنّ، إلاّ بعد عصر التدوين الذي كانت الغاية منه حفظ الدين وأصوله من الزوال، والتأليف من الفنون الواردة عليهم من أيّام الفتوح في بلدان العجم، فنقلوها كما نقلوا سائر المعارف من اليونان والروم، ولمّا تمرّسوا فيها وظّفوها في الجَمْع بين قضايا متشابهة كغزوات الرسول عليه الصلاة والسلام وحروبه ضدّ المشركين فألّفوا كتب الغزوات وكتب السيّر التي جمعوا فيها صفاته وأقواله وأفعاله، ومنها توسّع عبر الأجيال المتلاحقة إلى سائر العلوم.

والقرن(8هـ/14م)لا يُسْتثنى من هذا التوجّه؛ إنّما استمرّ أعلامه على خطى الأولّين في صناعة الكتب والتصنيف، غير أنّ الفترة الممتدّة بين القرنين(8-10هـ/ 14-

16م) دبّ فيها الضعف وشاع في بعضها التقليد إلاّ ما رحم الله، حتّى تعدّاه إلى عناوين الكتب كأنّما الركود، والقصور قد نال من العقول فيكتفى بالشرح والتلخيص لكتب المتقدّمين لعجز المتأخّرين عن الإتيان بمثلها في الإتقان والجودة، والسبب في هذا ضعف ملكة الحفظ والاستيعاب بالمقارنة مع المتقدّمين الذين قدّموا الحفظ على النقل[1]، إضافة إلى ذلك تراجُع الرحلة التي انعكست على سعة المعرفة، ويعزى تراجع الإنتاج أيضًا إلى عدّة عوامل متداخلة أبرزها: الظروف السياسيّة التي هدّدت الحواضر؛ إمّا بغزوها أو نشوب الاضطرابات التي نغّصت على العلماء وأثّرت في نشاطهم، ولا أدلّ على ذلك من كلام ابن خلدون الذي استدلّ على انقطاع السَنَد بخراب حاضرة القيروان وقرطبة[2] التي احتُلّت من طرف الأسبان، بعدما كانت مركزًا حضاريًا مهمًّا، وهذا جانب من عدّة جوانب متداخلة التي ألقت بظلّها على حركة التأليف، لكن هذا لم يمنع من ظهور شخصيات علمية من الفقهاء والعلماء في المغرب الأوسط تركوا أثارًا علميّة خالدة، ونذكر من بين العلوم ما يلي:

**1- علم التفسير:**

علم من العلوم الجليلة رفيعة القدر بين العلوم الشرعيّة؛ إذ به تُدْرَك وتُسْتوضح معاني كتاب الله تعالى، وتتبيّن معاني الألفاظ، بما يُستدّل به من القرآن أو الحديث أو بغير ذلك من كلام العلماء[3]، والفضل في دخول هذا العلم إلى المغرب الإسلامي كان علىّ فترات يرجع إلى جهود كثيرة لا يمكن إحصائها ولا حصرها؛ بل نكتفي بالإشارة إلى الأعلام الفاتحين والرحّالة المغاربة الذين نقلوه، وبثّوه في أوطانهم، حتّى عمّ سائر الأقطار، ومن بعدهم من اللاحقين الذين ألّفوا فيه كالشيخ محمّد بن

---

[1] ابن أبي خيثمة(أبو بكر أحمد)، التاريخ الكبير، تح: صلاح بن فتحي هلل، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1، 2004م، ص219.

[2] ابن خلدون(عبد الرحمان)، مقدّمة ابن خلدون، ج2، ص ص 166 – 167.

[3] ابن عاشور(محمّد الطاهر)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، (د ط)، ج1، 1984م، ص11.

سُحنون(ت240هـ/855م) الذي ألّف في أحكام القرآن[1]، فبفضل إسهاماتهم بُنِيّت مدرسة التفسير المغربيّة التي تُصَنَّف من أقدم المدارس.

والمغرب الأوسط جزء من هذا التحديد، وبه اشتهرت عدد من التفاسير مع مطلع القرنين (8 و9هـ/14و15م)، ومنها مُؤَلَّف "الجواهر الحِسان في تفسير القرآن" للشيخ عبد الرحمان الثعالبي(ت875هـ/1472م) الذي يعدّ من بين الأعمال الرائدة التي اشتهرت مشرقًا ومغربًا، فهذا التفسير من بين التفاسير التي اعتُمد فيها على النقل، والتفاسير في جلّها منقسمة على قسمين، ما هو مستند على النقل، وما هو مستند على معرفة اللغة والبلاغة كتفسير الزمخشري.

أمّا النقلي، فمُعْتمد ومبني على ما ورد في الحديث والسنّة النبويّة وعلى ما ورد عن الصحابة –رضيّ الله عنهم– فهو منقول عن السلف، لكن ما يُؤخذ على بعض تفاسير الأوّلين تساهلهم في النقل من الروايات الإسرائيليّة التي يرويها بعض الأعلام ممّن دخلوا الإسلام من أهل الكتاب كالتابعي "وهب بن منبه"(ت110هـ/728م) لغرض الاستشهاد بها في كلامهم، دون أن يعتمدوا عليها في التثبُّت، وهذه الروايات على ثلاثة أقسام: منها ما علِم صِدْقه من خلال السنّة والقرآن، ومنها ما عُلِم كذِبه، بما يخالف القرآن والسنّة، وما هو مسكوتٌ عنه، فلا يُصَدّق، ولا يُكَذَّب، وتجوز روايته، لكنّ العلماء اختلفوا فيه من حيث وجه الفائدة واستعماله[2]، والأصل في أيّ تفسير القرآن بالقرآن والسنّة ورأي الصحابة فيما لم يرد فيه نصّ قطعي.

وعبْر أجيال من طبقات المفسّرين ظهر جماعة ممّن اشتغلوا بالتمحيص والتحقيق وإزالة الشوائب منه، ومنهم: الشيخ "عبد الحقّ بن عطية" الأندلسي الذي لخّص عددًا من

---

[1] ابن الدبّاغ(عبد الرحمن بن محمّد)، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ج2، ص77.

[2] ابن كثير(إسماعيل)، تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمد السّلامة، دار طيبة، الرياض، ط1، ج1، 1997م، ص9 .

التفاسير في تفسيره، وانتقى منها الأقرب إلى الصواب، فأخرجه في صفة صورة حسنة فرتّب معانيه، وجعله جامعًا وجيزًا خاليًا من القصص، واستغنى عمّا يمكن الاستغناء عنه وأبقى على المهمّ، وأثبت فيه أقوال العلماء، كما سرد تفسير الألفاظ، بحسب رتبة الآيات فيبدأ بحكم أو نحو اللفظ أو تفسيره اللغوي أو معناه أو وجه قراءته، وهذا ما نجده في تسلسل تفسير الآي، فيفسّر حُكْمَها وسبب نزولها، ثمّ يورد كلام العرب من نحوٍ أو لغة، ثمّ يستدّل في بعض المواضع بأبياتٍ من الشعر[1]، وبهذا التنظيم المحكم يَسّر الأمر للعلماء الذين حذَوْا حذوه، واستندوا على تفسيره، فاقتبسوا منه منهجه في تنظيم تفاسيرهم وهذا ما نجده في تفسير الثعالبي.

وبالعودة إلى الحديث عن تفسير الجواهر الحِسان نجد أنّ صاحبه اعتمد على عدد من التفاسير والمؤلّفات، وعلى رأسهم "تفسير ابن عطية"، و"تفسير الطبري"، وأضاف إليه فوائدًا من تأليفه، وما جمعه من شيوخه في سنوات ارتحاله إلى المشرق، فأخرجه مختصرًا حاويًا للفوائد، مضبوط الألفاظ، جامع لسور القرآن في عدّة أجزاء، متضمّنًا مسائل مفيدة من ذلك حديثه عن فضل القرآن وفضل تفسيره وإعرابه وما قيل فيه والجرأة عليه ومراتب المفسّرين وفصل في أحرف القرآن وفصل في الألفاظ الأعجميّة الواردة في القرآن بالإضافة إلى أبواب تختصّ بتفسير أسماء القرآن والاستعاذة والبسملة، ثمّ يليها التفسير في أجزاء من سورة الفاتحة إلى سورة الناس.

أمّا عن منهجه في تنظيم تفسيره، فنلمسه في الترميز للأعلام ليدلّ على أسماء الأئمّة الذين استند على أقوالهم، فخصّص حرف "التاء" لنفسه ليدلّ على عبارة "قلت" وحرف "العين" لابن عطية، وحرف "الصاد" علامة على ما نقله عن الصّفاقسي، وعدد

---

[1] ابن عطية(عبد الحقّ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم، القاهرة، ط1، ج1، 2002م، ص14.

من الأئمّة، وما نقله أيضًا عن أبي حيّان بواسطة الصّفاقسي، فما أضافه على ابن حيّان تعقيبًا فرمَز له بحرف "الميم"، وهذه الرموز يجدها القارئ في بدَن المتن سابقة للكلام[1].

وما جعل هذا التفسير ثريًا بالفوائد نقْله من كتب الحديث ك"صحيح مسلم"، و"البخاري"، و"سنن أبي داود"، و"سنن الترمذي"، وعن النووي، وكتب الزهد، والتصوّف ككتاب "سلاح المؤمن في الدعاء والذكر" لابن همام، وكتاب "التذكرة بأحوال الموتى والآخرة" للإمام محمّد القرطبي، وكتاب "العاقبة" لعبد الحقّ الاشبيلي، وكذلك كتاب "مصابيح السنّة" للبغوي، فكلّ هذه المصادر زادت تفسير الثعالبي حُسْنًا إلى حُسْنِه فصار زخرا بالفوائد، وأقوال الأئمّة[2] فاشتغل الناس وطلبة العلم بتدارسه في المغرب الأوسط جيلاً بعد جيل، وأضحى مستندًا يُسْتند عليه في التدريس.

وإنْ كان المشايخ والأئمّة فضّلوا تفسير الشيخ عبد الرحمان وفضّلوه، فهذا لا يعني أنّ عصره خلى من المفسّرين، لكن بعضها لم يشتهر، ولم يُعْرَف أصلًا بسبب اندثاره مع مرور الزمن أو اقتصار بعضهم على تفسير بعض السوّر، ومن بين المفسّرين الذين لم تشتهر تفاسيرهم نجد تفسير الشيخ "محمّد بن يوسف السنوسي"(ت895ه/1491م) الذي عاصر الثعالبي وأخذ عنه علومًا كثيرة، بعد عودة الأخير من المشرق فجمع تفسيره في ثلاث كراريس من القالب الكبير، فقد قال صاحب البستان عنه:«...وتفسير القرآن، كتب منه ثلاثة كراريس في القالب الكبير إلى قوله تعالى:« وأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»[3]، وأراد التفرّغ له فما تمكّن... »[4].

---

[1] الثعالبي(عبد الرحمان بن مخلوف)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: علي محمّد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ج1، 1997م، ص 188.

[2] الثعالبي، المصدر نفسه، ج1، ص 119.

[3] سورة البقرة، الآية: رقم 5 .

[4] المديوني(محمّد بن محمّد)، البستان، ص247 .

وما يُفْهم من قول صاحب البستان في سياق حديثه عن تفسير السنوسي أنّه وضع تفسيرًا كبير الحجم ثرِيًا بالشروح وأقوال العلماء، لكنّنا لا ندري إنْ كان أَتمّه، أم لا؟، وله أيضًا تفسيرًا آخر لسورة "ص" وما بعدها من السوّر، والواضح أنّ غايته كانت تفسير القرآن كلّه، لكنّه انشغل عن إتمام ما بدأ، ومن المؤسف أن لا يصلنا منه إلاّ بعضًا من السوّر كسورة الفاتحة[1] كما له أيضًا تفسير لبعض السوّر كسورة الفتح والأنعام اللتين تضمنتا فوائدًا جليلة، حسب ما ذكره صاحب الديباج[2].

ومن المفسّرين، الشيخ سعيد بن محمّد العقباني(ت720هـ/1321م)[3] فقيه تلمسان وقاضي بجاية الذي فسّر وشرح سورة الفتح، وضمّنها بحسب مَنْ ترجم له فوائد جليلة وأضاف ابن صعد، في ترجمته له أنّه فسّر أيضًا سورة الأنعام[4]، ولا نعلم سبب اقتصاره على سورتين، فسورة الفتح تضمّنت القصص النبوي والبيعة وفتح مكّة، أمّا سورة الأنعام فنزلت جملة واحدة لاختصاصها بالعقيدة.

أمّا الشيخ أحمد بن زاغو(ت845هـ/1442م)[5] مُحَصِّل علم التفسير عن شيخه ابن يحيى الشريف وكبار علماء تلمسان، فقد كان معتنيًا بالعلم والتدريس بالمدرسة اليعقوبيّة، منكبًّا على التأليف، عالي الهمّة، محبًا لطلبته، متفرّغًا لهم، أثنى عليه تلميذه

---

1 هذا المخطوط موجود بالمكتبة الأزهرية بمصر، تحت رقم (97671)، ورقم (2125) في تصنيف المجاميع، وموجود بالمكتبة العامّة بالرباط، تحت رقم مجموع(1) (7218)، ومجموع(2) (10102).

2 ابن فرحون(إبراهيم بن علي)، الديباج المذهب، ج1، ص 394 .

3 أبو عثمان سعيد بن محمّد بن محمّد العقباني، فقيه مالكي، وقاضي تلمساني، ولد سنة( 720هـ/ 1320م)، وتوفيّ سنة(811هـ/1408م). أنظر، المديوني، البستان، ص 108.

4 ابن فرحون، الديباج المذهب، ج1، ص394؛ الداوودي(محمّد بن علي)، طبقات المفسّرين، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج1، 1983م، ص190؛ المديوني، مصدر سابق، ص107.

5 أحمد بن محمّد بن عبد الرحمان الشهير ب"ابن زاغو" المغراوي التلمساني، إمام وعالم وفقيه تلمساني، ولد في حدود سنة(782هـ/1381م) أخذ عن عدد من أعلام تلمسان، ومنهم: "أبو عثمان سعيد العقباني"، من تآليفه: "منتهى التوضيح في عمل الفرائض"، و"شرح التلخيص"، و"شرح ابن حاجب الفرعي وبعض الأصلي"، درس بالمدرسة اليعقوبيّة بتلمسان توفيّ عن عمر ناهز ثلاثًا وستين سنة، عصر الرابع عشر من ربيع الأوّل سنة(845هـ/1442م). أنظر، التنبكتي، مصدر سابق، ص ص 118-119.

القلصادي(ت891هـ/1487م)، وأخذ عليه علومًا عديدة، ووصف براعته في قوله:« شيخُنا، وبركتنا الفقيه الإمام المصنِّف المدّرس المؤلّف أعلم الناس في وقته بالتفسير وأفصحهم، فاق نظراءه وأقرانه في دلائل السُبُل والمسالك... »[(1)]، ومن آثاره في التفسير: "مقدّمة في التفسير"، وتفسير سورة الفاتحة، والتذييل عليه في ختْم التفسير[(2)].

وذكرتُ فيما سبق تفسير الثعالبي، فلاشتهاره في المغرب وذيوع سيرته، لكن سبقه إلى وضع التفاسير معاصره الشيخ إبراهيم بن فائد الزواوي(857هـ/1454م)[(3)] الذي وضع تفسيرًا للقرآن الكريم الذي تناقلت ذِكْره كتب التراجم، لكن ربّما حُكِم عليه هو الأخير بالضياع والاندثار وهو حال الكثير من المخطوطات الجزائريّة التي نالت نصيبها من التهميش لعدّة عوامل متداخلة يصْعب الإحاطة بها والكمّ الكبير منها مازال مختزنًا في الزوايا والمدارس في الجنوب الجزائري بمنطقة توات التي احتضنت نخبة من علماء الجزائر منهم: الشيخ محمّد المغيلي(ت909هـ/1505م)[(4)] الفقيه المفكّر المصلح الرحّالة الذي خلّف وراءه إرثًا كبيرًا قلّ من يضاهيه فيه من أفعاله وأقواله في الدفاع عن الإسلام والمسلمين ونصرتهم، كما ترك آثارًا علميّة جسّدها في عدد من المؤلّفات المتنوّعة التي شملت العديد من مجالات العلوم الشرعيّة.

---

[1] القلصادي(علي)، رحلة القلصادري، تح: محمّد أبو الأجفان، الشركة التونسيّة، (د ط)، 1978م، ص 103.

[2] المصدر نفسه، ص ص 103 -104.

[3] أبو إسحاق إبراهيم ابن فائد بن موسى بن عمر بن سعيد بن علّال بن سعيد النبرولي الزواوي، فقيه مالكي ولد بجرجرة سنة(796هـ/1395م)، ثمّ انتقل لبجاية لطلب العلم، فأخذ الفقه عن شيوخها، ثمّ ارتحل إلى تونس، ثمّ عاد إلى بجاية من مؤلّفاته: "شرح ألفيّة بن مالك"، و"شرح على تلخيص المفتاح"، توفيّ سنة(857هـ/1454م). أنظر، الجيلالي(عبد الرحمان)، تاريخ الجزائر العام، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، ج2، 1965م، ص120.

[4] محمّد بن عبد الكريم بن محمّد المغيلي، عالم وفقيه مالكي، ولد بتلمسان، وأخذ عن علمائها وعلماء المغرب الأوسط من أمثال: "الشيخ عبد الرحمان الثعالبي"، ومن أعماله الخالدة حربه ليهود توات المعتدين على المسلمين بعد استفتاء العلماء، واتّخذ منها موطنًا، ثمّ ارتحل إلى جنوب الصحراء ينشر الإسلام، ويصلح أمور المسلمين، وله عدد من التآليف في مختلف علوم الدين، توفيّ في توات سنة(909هـ/1505م). أنظر، التنبكتي، مصدر سابق، ص576؛ ابن عسكر(محمّد)، دوحة الناشر، ص130؛ الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج1، ص166 .

وبحديثنا على مؤلّفات التفسير، فللشيخ إسهامٌ كبير في هذا العلم من خلال كتابه "البدر المنير في علوم التفسير"، وله أيضًا تفسير لسورة الفاتحة في عدد من الأوراق ورد في أوّله: «الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام الأتمّان على النور المبين، محمّد رسول الله –صلّى الله عليه و سلّم– وعلى آله، وصحبه أجمعين، وسلّم تسليمًا، أمّا بعد: أعاننا الله وإيّاك على رعاية ودايعه، وحفظ ما أودعنا من شرايعه...»[1].

اعتمد الشيخ في تفسيره للسورة على عدد من التفاسير التي تفسّر القرآن بالمأثور فيورد الشواهد من حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام من السنّة وأقوال الصحابة –رضيّ الله عنهم– وآراء العلماء التي جمعها في مسيرته العلميّة، فمثلًا: لمّا يشرع في تفسير السورة يذكر سبب تسميّتها، واتّفاق العلماء على تسميّتها، فيذكر بعض أسمائها ويشير إلى تعدّد التسميّات، ويذكر بعد ذلك موضع النزول، بالاعتماد على الأقوال المأثورة، أمّا عن مصادره، فيعتمد على تفسير ابن عطية، فيقتبس من كلامه قائلًا: «قال ابن عطية»، وينقل عنه عددًا من الروايات، ومن ذلك ما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنّه سمع رجلا يدعو، فقال:« أَوْجَبَ إنْ خَتَمَ، فقالَ لهُ الرَجُلُ، بأَيْ شَيْءٍ يَخْتِمُ يَا رَسُولَ الله؟ فَقَالَ عَلَيْهِ الصَلَاة وَالسَلَام بآَمِينْ»[2].

كما أورد في تفسيره ونقْل، واقتبس كلامًا ممّا ورد في تفسير الطبري، لكنّه نقل بالواسطة وليس مباشرة، فقد استند في النقل على تفسير ابن عطية وصاحب "المحرّر الوجيز" نفسه يقتبس من كلام الطبري، فيقول: « قال الطبري»، وينقل أيضًا كلام ابن عباس، وعلي بن أبي طالب –رضيّ الله عنهما–، وهنا يتّضح أنّ الشيخ عبد الحقّ ابن عطية هو عمدة التفسير في تفسيره، أمّا عن سبب تفسير"المختصر الحامل للجواب الشافي من علماء التفسير"، فعبارة عن ردٍّ وجوابٍ لأحد طلاّبه الراغب في إدراك معاني

1 نزير(أوسالم محمّد)، "**العلاّمة الشيخ محمّد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني**" تفسير الفاتحة"، المجلّة الجزائريّة للمخطوطات، ع11، 2014م، ص48 .

2 ابن عطيّة، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج1، ص 48 .

السورة، ويردّ عليه:« ...فإنّك سألتني أن أكتبَ لك جملة مختصرة من تفسير فاتحة الكتاب... »[1]، وعن أسلوبه في الشرح، فإنّ المُطالع للتفسير يطّلع على سهولة ألفاظه وترتيب المعاني، بما يفهمه طالب هذا العلم.

ومن الآثار الباقيّة من التفسير التي وصلتنا كاملة في القرون المتأخّرة خلال القرن(10هـ/16م)، مؤلَّف "رياض الأزهار وكنز الأسرار" [2] للشيخ محمّد الخروبي(ت963هـ/1557م)[3] الجزائري مسكنًا الطرابلسي مولدًا، كان من العلماء المتبحّرين في العلم، جامعًا بين علوم الدين؛ إذ فسّر القرآن بالمأثور إلى جانب اعتماده على التفسير الإشاري[4] ويقول في أوّله بعد البسملة والصلاة والتسليم على رسول الله–صلّى الله عليه وسلّم–: « يقول عبيد الله سبحانه محمّد بن علي الخروبي الطرابلسي –سامحه الله تعالى وعفا عنه– الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب بلسان عربي مبين، وأودع فيه علوم الأوّلين والآخرين، فصّل فيه الأحكام، وبيّن فيه الحلال والحرام أين يتميّز، جعله الله أصلاً جامعًا لكلّ علم كريم، ونورًا ساطعًا ...»[5].

---

1 نزير(أوسالم محمّد)، **مرجع سابق**، ص48 .

2 النسخة المخطوطة التي استعملناها تضمّ كامل التفسير، كلّ صفحة تحوي صفحتين من الكتاب.

3 أبو عبد الله، محمّد بن علي الخروبي الطرابلسي الجزائري، فقيه، ومفسّر، ومحدّث، ولد في إحدى قرى طرابلس الغرب، ونشأ بالجزائر، ووليّ الخطابة بها، اختاره العثمانيون سفيرًا بينهم وبين سلطان المغرب أبي عبد الله سنة(959هـ/1553م)، له عدد من التآليف منها: "رسالة ذوي الإفلاس إلى خواص أهل فاس"، و"الأنس في التنبيه إلى عيوب النفس"، وغيرها، توفيّ في الجزائر سنة(963هـ/1557م). أنظر، الأنصاري(أحمد)، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تع: محمّد زينهم، دار الفرجاني، ليبيا، ط1، 1994م، ص104.

4 نوع من أنواع التفسير الصوفي سمّي بهذا الاسم الاصطلاحي ليدلّ على تأويل القرآن، واستخراج المعاني من باطن الآيات– خلافًا للتفسير بالمأثور الذي يبحث في المعنى الظاهر للآيات– بمقتضى الإشارات التي تتّضح للشيوخ الصوفيّة دون غيرهم، فمقصد هذا التفسير استخراج المعاني بما يتوافق مع ظاهر الآيات ولا يخالف المأثور. أنظر، الذهبي(محمّد حسين)، التفسير والمفسّرون، مكتبة وهبة، القاهرة ، ط 7، ج2، 2000م، ص251 .

5 الخروبي(محمّد بن علي)، ريّاض الأزهار وكنز الأسرار، مكتبة نور عثماني، إسطنبول، قسم كتب التفسير، رقم الترتيب (عدد عمومي): (311)، رقم التصنيف: (927– 297.1)، محملة من موقع (http://alasha3ralibrary.blogspot.com) ص1؛ السلّاوي الناصري(أحمد بن خالد)، الاستقصاء لأخبار دول

وكان الشيخ ميّالاً لتفسير القرآن، متدبّرًا في معانيه، فيستخرج من الآيات الفوائد والحقائق ممّا جاد بها فهْمه، ولم يسبقه إليها أحد من المشايخ الأوّلين ليكون له قصب السبْق بما تدبّر وفهِم، ومن باب إتقان تأليفه كان يعرضه على بعض أصحابه من أهل العلم، فيتلقّونه بالقبول، فألّحوا عليه بإتحافهم بتفسيرٍ يحوي نُكَتًا علميّة وفوائد صوفيّة يكون ثمرة في عنقود الأوّلين، وهذا سبب شروعه في التأليف، بقوله: « ... أشار عليّ بعض الإخوان أنْ أضع في التفسير تأليفًا يحتوي على نِكَاتٍ علميّة وحقائق وأسرار صوفيّة يكون تكملة لِمَا تقدَّمه من التّواليف، وكالحاشية لِمَا سبقه من التّصانيف فاستخرتُ الله في ذلك، وانشرح له الصّدر، وإنْ لم يكن صالحًا أن أسلُك تلك المسالك، ومع ذلك لم أزل أقدِّم رجلاً قاصدًا قَرْعَ باب الرجَا...طالبًا سبيل السّلامة والنّجَا ورياح الأقدار في حالة التّقديم والتّأخير...»[1] .

وتفسير القرآن عند المفسّرين المتقدّمين يكون بتبيّين ظاهر المعاني بالاعتماد على المأثور من القرآن والسّنّة وعلى علم اللّغة والنّحو والقراءات والبيان والعلوم الشّرعيّة الأخرى، وهذا مسلك ابن عطية(ت541هـ/1147م)، والزّمخشري(ت538هـ/1143م) وعند بعضهم بتبيّين المعاني الباطنيّة للآيات، بما يتّفق مع ظاهر الآيات، لكنّهم انتُقِدوا فيما ذهبوا إليه، وهو ما بيّنه الشّيخ في مقدّمته التي أوجز فيها منهج المتقدّمين في التفسير ومصادر هذا العلم، وليؤكّد عِظَم ما هو مقبلٌ عليه؛ إذ لا يتأهّل لتفسير الكتاب العزيز إلاّ من أحاط بأساس العلوم الشّرعيّة واللغوية، وتمكّن منها؛ إذ هي المفتاح لفهمه وإظهار جوهر المعاني في كتاب الله لذلك قال:« ... ولمّا كان من تقدّم من الأئمّة القدماء ومن بعدهم من الشّيوخ العلماء مقاصدهم المختلفة، وآرائهم المتباينة في تفاسيرهم فمنهم، مَن اشتغل بالكلام على ظاهر القرآن، واقتصر على علومه الظاهرة كاللّغة والنّحو

---

المغرب الأقصى( الدولة السعديّة)، تح: جعفر الناصري ومحمّد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ط3، ج5، 1997م، ص 27 .

[1] الخروبي، ريّاض الأزهار، ص1.

والقراءات والمعاني والبيان، وناسخه ومنسوخه وتفصيل أحكامه وبيان حلاله وحرامه وغير ذلك من العلوم المتعلّقة بظاهرة كالإمام ابن عطية، والزّمخشري، وابن العَرَبي، وغيرهم ممّن يكثر تعدادهم، ومنهم من تكلّم على ما يتعلّق بباطنه من الحقائق والأسرار كالسُّلّمي[1]، ومن نحا نحوه »[2].

لقد كانت غاية الخروبي من تبيّين مسالك ومناهج التّفسير وقوف المطّلع فيما بعد على منهجه في الجمع بين المسلكين( التفسير الإيثاري والنقلي) لذلك يقول:«... ونحن قصدنا في كتابنا هذا أن نجمع بين الطرفين ليكون جامعًا بين الشّريعة والحقيقة...»[3] وإنْ كان قد جمع بين الطريقين في التّفسير، إلاّ أنّه قدّم تفسير القرآن بالظاهر الذي هو أساس هذا العلم ليكون مدخلًا نحو إظهار المدلول الباطني في الآيات بما يتوافق مع ما ورد في الأثر فلا يخالفه ولا يتعارض معه قال:« ... فنأتي من علوم ظاهرة بعلم التّفسير؛ إذ هو العلم المراد لذاته وباقي العلوم دالّة معيّنة، ولنَأْت معه بما أمكن من الفوائد المتعلّقة به، فهو يثبت التّفسير الظاهر أوّلًا ليكون الأساس الذّي يبنى عليه الباطن وما يبديه من حقائق وأسرار؛ لأنّ ذلك أضمن لإصابة الحقّ والبعد عن الزّيغ في تفسير الكتاب العزيز...»[4].

وأسلوبه هذا مقصود ليكون مؤلّفه شاملًا جامعًا بين ما ورد في الأثر وما وصلت إليه أفهام المفسّرين وما نقّحته ألباب المتدبّرين ممّا سبق الوصول إليه من حقائق، وما هو

---

[1] محمّد بن الحسين بن محمّد بن موسى بن خالد بن سالم بن زاوية بن سعيد بن قَبيصة بن سراق، الأزْدي السّلّمي شيخ الصوفيّة بخراسان، ولد سنة(330هـ/942م)، كان مشتغلًا بعلم الحديث، وقيل: أنّه حدّث ما يزيد عن أربعين سنة بنيسابور، ومرو، والعراق، والحجاز، وخلّف من الكتب ما يزيد على المائة منها ما هو في التاريخ والحديث والتفسير توفيّ سنة(412هـ/1022م). أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج17، ص 247؛ السّلمي(عبد الرحمان)، حقائق التّفسير، تح: سيّد عمران، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج1، 2001م، ص9 .

[2] الخروبي، مصدر سابق، ص 1 .

[3] نفسه.

[4] نفسه .

جديد، لذلك قال: «... وإنّما سلكتُ في كتابنا هذا المسلك الغريب، ونحوْتُ فيه هذا المنحنى العجيب ليكون جامعًا بين الشّريعة والحقيقة، فيعتمده كلّ طالب نجيب، وكلّ صوفي لبيب، فكان كتابنا – والحمد لله – جامعًا بين العلم والعمل، وسمّيتُه ب"رياض الأزهار وكنز الأسرار"... »[1].

تضمّن هذا المؤلَّف في مدخله عددًا من الفصول في شكل فقرات موجزة ضمّنها فصلًا في إعراب القرآن، وفصلًا في ذِكر صدور المفسّرين من الصّحابة والتّابعين وفصلًا في جمع القرآن، وآخر في جُمل القرآن وعدد آياته وأحزابه، وفصلًا في نُطق القرآن وشكله وترتيب الآيات، ثمّ أتبعها بباب التّعوّذ عند القراءة، ويليه باب البسملة وشرح ألفاظها ومثل هذه المقدّمات والتّعريفات موجودة في جلّ كتب التّفسير، على غرار تفسير ابن عطية، والثّعالبي[2].

كما تميّز بالاختصار والإيجاز والجمع بين أقوال المفسّرين لتظهر في سيّاق الكلام بشكل منسجم، بحيث لا تميُّز بين قوله وقول السّابقين من المفسّرين ، إلاّ ما أثبته بذكر المفسّر أو الصّحابي، مع الجمع بين التّفسير بالمأثور والتّفسير الإشاري، فعلى سبيل المثال في شرْحه لسورة النّازعات، وتفسير كلمات النّازعات نجده يقول:« قال ابن مسعود وابن عبّاس –رضيّ الله تعالى عنهما–»[3]، وينقل التّفسير بواسطة تفسير ابن عطية واعتماده على هذا التّفسير يجعل تفسيره مضبوطًا خاليًا من الرّوايات الشّاذّة.

كما أنّه وظّف علم النّحو واللّغة في تبيّين الألفاظ، وعلى نهج من سبق في إيضاح القَصّص القرآني استدلالًا بالإسرائيليات، فنجده ينتقي الصّحيحة منها، ومن ذلك ما روى

---

[1] الخروبي، مصدر سابق، ص1

[2] المصدر نفسه، ص 1-4 .

[3] المصدر نفسه، ص563 .

في قصة وفاة النّبي سليمان عليه السّلام، فيما ورد في سورة سبأ[1]، وفي تفسير الآية التي في قوله سبحانه وتعالى: « وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ»[2] قال:« وقد أكثر النّاس في قصص هذه الآية، بما لا يُوقف على صحّته ونحن ننقل هنا من ذلك أشبه ما ذَكر وأقربه إلى الصّواب»[3]، فيعرض أقوال من سبقه من المفسّرين، ثمّ يحكم ويختار الأصحّ، ويفنّد المتعارضة منها مع القرآن والسّنّة النبويّة.

أمّا عن أسلوبه في تأويل الآيات، فيشرحها في جُمل ثرية بالفوائد، ويخرج منها بمجموعة من القيّم والمواعظ، خاصّة في الآيات الدّالّة على العِبر من المواقف، وهي المواضع التي يتدبّر فيها المتدبّر، ويتوسّم فيها الصّوفي معاني وحقائق لا تتجلّى لغيره والأمثلة في هذا التّفسير كثيرة تبرز للمُطالع وتظهر جلّيًا، والدّال على كلامه أنّه يفتتح كلامه بكلمة "قلتُ"، ثمّ يعقبها بشرحه، فهذا التّفسير من أغنى التّفاسير التي أُلّفت بالمغرب الأوسط التي لاقت قبولًا من العلماء، واشتهرت في الأقطار الإسلاميّة، بما في ذلك اسطنبول عاصمة الخلافة العثمانيّة.

## 2- علم القراءات:

علم يَضْبط نُطْق القرآن كما نزل على رسول الله عليه الصّلاة والسّلام، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها، من تخفيفٍ وتثقيلٍ، وغير ذلك[4]، كما هو عِلمٌ بكيفيّة أداء كلمات القرآن، واختلافها معزوٌّ لناقله[1]، فهذا العلم يختصّ بكيفيّة أداء الحروف ونطقها كما وردت متواترة.

---

1 الخروبي، مصدر سابق، ص431 .

2 سورة: ص، الآية: 34 .

3 الخروبي، مصدر سابق، ص 453 .

4 الزركشي(محمّد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د ط)، ج1، (د ت)، ص318 .

إنّ انتشار القراءات بدأ مع عصر الفتوح في الدولة الإسلاميّة الفتيّة التي توسّعت في الأمصار، فكان كبار الصحابة قادة للجيوش ومُبَلّغين ومعلّمين، لهذا العلم وعنهم أخذ كبار الأئمّة والتابعين، وعن كلّ إمام أخذ عدد كبير من القرّاء، ولكثرتهم اكتفى من جمع القراءات والسيّر بتصنيف أشهرهم في كتب التراجم والطبقات[2].

ولمّا ظهر عصر التّدوين والتّأليف دُوّنت القراءات في جملة العلوم النّقليّة، واختصّ القرّاء بها، حتّى صارت صنعة علميّة منتشرة بين ديّار الإسلام، ومن أشهر القرّاء في الأندلس، مجاهد[3] مولى المنصور ابن أبي عامر الذّي كان مشجّعًا للقرّاء محبًّا لهم فكانت إمارته مركزًا جامعًا لهم في الأندلس، بما في ذلك مدينة دانية التي وُلد فيها أبو عمرو الدّاني[4] الذي كان هو الآخر شيخًا من شيوخ الإقراء، فألّف في هذا العلم عددًا من التّآليف، ثمّ ظهر بعده الإمام أبو القاسم ابن فيرة الشّاطبي[5] الذّي يسّر القراءات

1 الجزري(محمّد)، منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، تح: عليّ بن محمّد العمران، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1999م، ص5 .

2 الأندلسي أبو حيّان (محمّد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1993م، ص77.

3 من الموالي الداخلين في خدمة المنصور محمّد بن أبي عامر(366- 392هـ/976- 1001م) أدّبه المنصور وربّاه تربيّة إسلاميّة على العلم والقرآن، وعلّمه فنون الحرب، حتّى شبّ، فعيّنه واليًا على دانية والجزائر الشرقيّة(جزر البليار) وبعد وفاة سيّده استقلّ مع إخوانه الموالي بشرق الأندلس، ومضى على سيرة المنصور في تشجيع العلم والجهاد في البحر المتوسط، وحكم مابين عامي(400- 436هـ/1009 – 1044م). أنظر، ابن خلدون(عبد الرحمان)، العبر وديوان المبتدأ والخبر، تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدوليّة، الرياض، (د ط)، (د ت)، ص1004.

4 عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، إمام حافظ من علماء الأندلس، ولد سنة(371هـ/981م) رحل في طلب العلم إلى المشرق(397هـ/1006م)، فدخل القيروان ومصر، ثمّ رجع إلى الأندلس سنة(409هـ/1018م)، ثمّ إلى دانية سنة (417هـ /1027م)، فسكنها، حتّى مات، أخذ العلم عن عددٍ كبير من الشيوخ، من كتبه: "جامع البيان في السبع" وكتاب "التيسير"، "إيجاز البيان في قراءة ورش"، و"التلخيص في قراءة ورش"، و"المقنع في الرسم"، وعدد من التآليف في القراءات والحديث، توفيّ في النصف من شوال سنة(444هـ/1052م). أنظر، الذهبي، مصدر سابق، ج18، ص77.

5 أبو القاسم ابن فيرّه بن خلف بن أحمد الرّعينيّ الأندلسيّ الشاطبيّ، إمام القراءات، ولد سنة(538هـ/1143م)، قرأ ببلده بالسبع على أبي عبد الله بن أبي العاص النّفريّ، وفي بلنسية على أبي الحسن بن هذيل وعدد من القرّاء، ثمّ رحل

لطلبة العلم، بنظْمه البديع سمّاه" حرْز الأماني ووجه التّهاني"، وعدد أبياته 1173 بيتًا جمع فيه قواعد وأصول القراءات السّبع المروية عن:(نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، وعبد الله بن كثير الداري، وأبي عمرو بن العلاء البصري، وعبد الله بن عامر اليحصبي، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي، وعلي بن حمزة الكِسائي، وعاصم بن أبي النَّجود الأسدي الكوفي)، وكلّ إمام من هؤلاء يروي عنه قارئان، وكلّ قارئ يمثّل طريقًا إلى القراءة، لذلك رمَز للقرّاء فيها بحروف تميّزهم[1]، فاشتهرت بين القرّاء بجمعها وتلخيصها للقراءات.

ولمّا تضمّنت الشّاطبيّة سبع قراءات فقط، فقد احتاجت إلى الثلاثة الباقية، فجاء بعده العلاّمة محمّد بن الجزري(ت833هـ/1431م)[2] الذّي وضع نظْمًا سمّاه:" الدُّرَّةُ المُضِيَّةِ في القراءات الثَّلاثِ المُرضيَّةِ" الذي استأنف واستكمل به القراءات النّاقصة، فسارت عشر قراءات منظومة، وأشار إلى أنّ نظمه مرافق لنظْم ابن فيره(ت590هـ/1195م)؛ إذ لا بدّ على القارئ أن يرجع إليهما مجتمعتان؛ لأنّ نظْم الدّرة مبني على نظم حرز الأماني قال ابن الجزري:

---

إلى مصر، واستوطنها، ودرّس بها، وقرأ عليه عدد كبير من القرّاء، توفيّ بمصر في الثامن والعشرين، من جمادى الثانية سنة (590هـ/1195م). أنظر، المصدر نفسه، ج 21، ص261 .

[1] ابن فيرة(القاسم)، حرز الأماني ووجه التهاني، تح: محمّد تميم الزّعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنيّة، دمشق، ط5، 2010م، ص 2- 5 .

[2] محمّد بن محمّد بن محمّد بن علي بن يوسف الشهير ب"ابن الجزري" الحافظ الإمام المقرىء، ولد ليلة السبت الخامس والعشرين، من شهر رمضان سنة(751هـ/1351م) بدمشق، وبها تعلّم، ثمّ تولّى منصب الإفتاء سنة (774هـ/1373م)، ودرّس بجامع دمشق، وفي سنة(793هـ/1392م) ولّيّ قضاء الشام، ثمّ فرّ إلى بلاد الروم(تركيا) ودخل في خدمة السلطان بايزيد خان، حتّى أسره المغول سنة(804هـ/1403م)، ثمّ استقرّ بمدينة شيراز، حتّى توفيّ سنة(833هـ/1431م). أنظر، ابن العسقلاني: إنباء الغمر، ج3، ص 466؛ السخّاوي، الضوء اللاّمع،ج9، ص255 .

وبعدُ فَخُذْ نَظْمِي حُرُوفَ ثَلَاثَةٍ تَتِمُّ بِهَا العَشْرُ القِرَاءَاتُ وَانْقُلَا
كَمَا هُوَ فِي تَحْبِيرِ تَيْسِيرِ سَبْعِهَا فَأَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَمُنَّ فَتَكْمُلَا[1]

ونظْم حرز الأماني ووجه التّهاني مجتمعٌ مع نظْم الدّرّة يُعْرف عند القرّاء بالشّاطبيّة الصّغرى لاشتمالهما على عشر قراءات، وكلّ قارئ يروي عنه راويان، ولكلّ راو طريق فمجموع الطّرق فيها واحد وعشرون طريقًا، أمّا ما سمّاه القرّاء بالشّاطبيّة الكبرى فالمقصود به: متن "طيبة النّشر في القراءات العشر" لابن الجزري الذي احتوى 80 طريقًا تحقيقًا يتفرّع إلى 980 طريقا[2] قال النّاظم:

وهذِهِ الرُّوَاةُ عَنْهُمْ طُرُقُ فَأَسْأَلُ رَبِّي أَنْ يَمُنَّ فَتَكْمُلَا
بِاثْنَينِ فِي اثنينِ وإلاَّ أَرْبَعُ فَهْيَ زُهَا أَلْفِ طَرِيقٍ تَجمَعُ[3]

وما ذُكر في الشّاطبيّة، وفي طيبة النّشر لا يحوي كلّ الرّواة، ولا يضمّ كلّ الطّرق فالقرّاء السّبعة أخذ عنهم عدد من الرّواة، ولمّا أراد أئمّة الإقراء حصر الرّواة والطّرق اقتصروا على راوييْن، وأهملوا باقي الرّواة، وإلاّ لمَا أمكن حصر عدد الرواة لكثرتهم.

استُعملت هذه المتون الثّلاثة في التّدريس، ومن المدّرسين بها الشّيخ ابن مرزوق الحفيد(ت842هـ/1439م) الذّي انتفع بعلمه عدد من الطّلبة والمشايخ، فكان يقرأ الشاطبتين، بحسب ما ذكره القلصادي الذّي قرأ عليه، ودرس في حلْقاته العلميّة منظومة

---

[1] ابن الجزري(محمّد)، الدّرّة المضية في القراءات الثلاث المرضيّة، تح: أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري، دمشق، ط1، 2010م، ص1 .

[2] ابن الجزَري(محمّد)، طَيِّبةُ النّشرِ في القراءات العشر، تح: محمّد تميم الزُّعبيّ، مكتبة دار الهدى، جدّة، السعوديّة، ط1، 1994م، ص 2 .

[3] المصدر نفسه، ص33 .

"الدّرر اللّوامع في أصل مَقْرَأ الإمام نافع" لابن برّي(ت731هـ/1330م)[1] التي تعدّ من بين أشهر المنظومات المعتمدة في تدريس القراءات، كما اشتهرت تلمسان بالمُقرئين كالشيخ أبو الحجّاج، يوسف بن أبي العبّاس، أحمد بن محمّد الشّريف الحسني الذي أقرأ الشّيخ محمّد بن يوسف السّنوسي القراءات السّبع[2].

وانشغالُ علماء المغرب بتدريس هذا العلم، وتلقينه للطلاّب ألقى بتبِعاته على التّأليف الذّي اتّسم بقلّته، لكن هذا لم يكن مانعًا من وجود بعض المؤلّفات الراقيّة، فائقة الحُسْن في مجالها، فكتُب الأوّلّين أغنت عن التّأليف، إلاّ في بعض المسائل التي جذبت اهتمام المشايخ والقرّاء، ومنهم: الشّيخ محمّد بن مرزوق الحفيد(ت842هـ/1438م) الحافظ المحقّق، المقرئ، كبير القرّاء؛ إذ وصفه صاحب نيل لابتهاج ب"الأستاذ المقرئ، المجوّد"[3] لشدّة عنايته، وبراعته في هذا المجال بتأليفه لأرجوزة تُحاذي متن الشّاطبيّة[4] وذكرها البلوي، في ثُبته من جملة المؤلّفات والأسانيد التي قرأها على شيخه، فورد اسمها "مفتاح باب الجنّة في مقرأ السّبعة أهل السّنّة"[5].

وقد اختُلف المترجمون في تسمّيتها، فذكرها التّنبكتي بـ"أرجوزة ألفيّة في محاذاة الشّاطبيّة"[6]، وهذا ليس بعنوانها؛ إنّما لِيدلّ على الغاية من نظْمها لتكون عونًا وتيسيرًا للطّلاّب إلى جانب الشّاطبيّة، كما ذكرها صاحب نفح الطّيب، بوصفها رجْز حرز

---

1 عليّ بن محمّد بن علي بن أبي الحسن، المعروف ب"ابن برّي" التّازي، التسولي، فقيه ونحويّ، كان أديبًا عارفًا بالتاريخ والكتب، والفرائض، والحساب، والأصول، مقدّمًا في الوثائق، والنحو، والقراءات، له مختصر" زهر الآداب" ومختصر"شرح الونشريسي على مقامات الحريري"، وعددٍ من التآليف، توفيّ سنة(731هـ/1330م). أنظر، التنبكتي، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، ج1، ص346 .

2 المديوني، مصدر سابق، ص 206-238 .

3 التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 499 .

4 ضيف(شوقي)، عصر الدوّل والإمارات( الجزائر- المغرب الأقصى- موريتانيا- السودان)، دار المعارف، القاهرة، ط1، (د ت)، ص 97 .

5 البلوي، ثبت البلوي، ص293 .

6 التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 507 .

الأماني[1] لارتباطها بنظْم ابن فيرة، أمّا الصّحيح في تسمّيتها ما ورد بخطّ النّاظم في قوله:

سَـــمَيْتُهُ مِفْتَـــاحُ بَـــابِ الجَنَّـــةِ فِـــي مَقْـــرأْ السَّـــبْعَةِ أَهْـــلُ السُـــنَّةِ

كما ثبت صحّة نسبها للنّاظم بقوله:

بِحَمْـدِ مَـوْلَاهُ ابـنُ مَـرْزُوْقِ لِمَـا أَوْلَاهُ مِـــنْ تَنْزِيْـــل وَعِلْمَـــا

نظَم ابن مرزوق قصيدته على ميزان بحر الرّجز، وعدد أبياتها 1321 بيتًا، فوُصفت ب"الألفيّة"، وتاريخ الفراغ منها كان في ربيع الأوّل سنة(822هـ/1419م).

أمّا عن متنها، فقد زادت أبياتها عن الشّاطبيّة 180 بيتًا لأنّ ابن مرزوق صرّح بالقرّاء، واستغنى عن الرّمز لهم، كما ورد في الشّاطبيّة التي رمَز فيها للقرّاء بالحروف لكنّه حذا حذوها في تنظيمها وترتيبها، فضمّنها أبوابًا، فكانت الغاية من هذا النّظْم تبيّين اختلاف القرّاء وتبسيط رموز الشّاطبيّة، بحيث صرّح بمواطن القرّاء إزالةً للإبهام واللبس عن المبتدئ وتسهيلها للحُفّاظ، فكانت جوهرة من جواهر العلم التي عُمّرت بها الصّدور فقال الشّيخ في منتهاها:

قَـــدِ انتهَـــى والحمـــدُ للهِ بِـــلَا نِهَايَـــةً كَصَـــلَوَاتِهِ عَلَـــى

مُحُمَـدٍ خيـرُ الـوَرَى مَـعَ السَـلَامِ عَلَيـــهِ وَالآلِ وَصَـــحْبِهِ الكِـــرَامِ

والتضـــابِعِينَ هَـــدَيَهُمْ فِـــي وَسَـــطِ فِـــي رَبيـــعَ الأَولِ خيـــرَ نَمَـــطِ

ســـنةَ ثنتـــينِ وعِشـــرِينَ خَلَـــتْ وَلِثَمَـــانِ مائَـــةَ أيضًـــا تَلَـــتْ

فَلِـي وَأَسَـلَا فِـي نَسْـلِي وَالصَـحْبِ سَـعَادَةً اسـئلُ مَـنْ يَطلـبِ يُجَـبِ

[1] المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص 430 .

فأنشــدُ الله العظــيمَ مَــنْ وَقَــفَ عليــهِ أنْ يَـدْعُوا لِـي ومَـنْ سَـلَفْ
يَحْشُــرُنَا فِــي زُمْــرَةِ الأبْــرَارِ والحمــدُ لله العَلِّــي الغَفَــارِ [1]

وهذه من ضمن المنظومات التي احتاجت لشروحٍ تُبَسِّط ما فيها، وتزيل عنها التّقعيد، وتفكّ التّرميز، ومن الذين اهتموا بشرح الشاطبية أيضًا، الشّيخ محمّد بن يوسف السّنوسي، لكنّه لم يتمكّن[2]، ولا يُعْلم سبب ذلك.

وممّن نَظَم في القراءات العشر: الشّيخ "أبو عبد الله، محمّد بن أبي جمعة الوهراني" صاحب نظْم "تقريب المنافع في الطّرق العشر لنافع"، وغايته من ذلك توضيح الطّرق العشر المرتبطة بقراءة نافع وتسهيل القراءة وتيسيرها للحُفّاظ وعدد أبياتها ثلاثمائة بيتٍ نظمها، وهو ابن عشرين سنة في عام(899هـ/1493م)، فافتتح نظْمه:

بَــدَأتُ بحمــدِ الله مُعتَصِــمًا بِــهِ نظامًــا بــديعًا مُكَمِــلَا وَمُسَــهِلَا
وَثَنَيتُ بَعدَ الصَّلَاةِ عَلَـى الرِضَـا مُحَمَـدِنَا والآلِ والصــحبِ والمَــلا
وبعــدُ فلَّمَــا كَــانَ مَقْــرأُ نَــافِعٍ أجّـلُ مَقَـارِئ القُـرْءانِ وَأَفْضَـلَا[3]

والشّيخ "أبو جمعة" من تلاميذ الشّيخ "محمّد بن غازي" المكناسي الفاسي الذّي نظَم هو الآخر في الطّرق العشر للإمام نافع نظْمًا سمّاه: "تفصيل عقد الدّرر في طرق نافع العشر"، ولا ريب أنْ يقتدي بأستاذه، وتلك سنّة من سنّن أهل العلم ابتدأ الوهراني في بداية نظْمه بتوضيح أسماء الرّوّاة وما يليهم من الطّرق العشر في قراءة نافع، فذكر الرّواة

---

[1] لقريز(محمّد)، "**معارضة الشاطبيّة لابن مرزوق الحفيد التلمساني بأرجوزة: "مفتاح باب الجنّة في مقْرأ السبعة أهل السنة" دراسة وصفيّة تحليليّة مقارنة**"، مجلّة المِعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، ع 44، 2018م، ص 6-13 .

[2] المديوني، مصدر سابق، ص252 .

[3] ابن أبي جمعة(محمّد)، تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع، مخطوطة بصيغة إلكترونيّة من موقع http://www.shamela.ws ، ص1.

الأربعة، وهم: ورش[1]، وقالون[2]، وإسماعيل[3]، والمسيبيّ[4]، وهؤلاء كلّهم تلقَوْا القرآن القرآن عن إمام القراءة نافع، فقال النّاظم:

أتيــتُ بنظمِــي فِــي رِوايتــه التــي بعشــرٍ سَــمَتْ ممَــا يكــونُ مُحصــلَا
روايـــةُ ورش ثُـــم قَـــالونُ مثلـــهُ والأنصَــاري إسـماعيلُ إسـحاقهم ولَا[5]

أمّا الطّرق، فكلّ طريق على رأسه إمام يأخذ عن الشّيخ الرّاوي، فمثلًا، الإمام ورش أخذ عنه ثلاثة أئمّة كلّ واحد منهم يمثّل طريق، وهم: الأزرق[6]، والأصبهاني[7]، وعبد الصمد[8]، فقال النّاظم:

فورشٌ رَوى عنهُ قُل الأزرقُ الرِضَا وعبدُ الصمدِ والأَصْبَهَانِي تَنَقَلَا[1]

---

1 عثمان بن سعيد، وقيل: سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم، وقيل: "أبو عمرو القرشي مولاهم القبطي المصري الملقّب ب"ورش"، شيخ القرّاء في الديّار المصريّة، ولد بمصر سنة(110هـ/728م)" لقّبه شيخه نافع بالورشان لشقرته زرقة عينيه، وبياض بشرته، توفيّ بمصر سنة(197هـ/812م). أنظر، ابن الجزري(محمّد)، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج1، ص446 .

2 عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الله الزرقي، قارئ المدينة ونحويّها، ولد سنة (120هـ/738م)، سمّاه شيخه نافع ب"قالون"؛ لجودة قراءته، وتعني بلغة الروم: "جيّد"، توفيّ سنة(220هـ/835م). أنظر، المصدر نفسه، ج1، ص 542 .

3 إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، قارئ أهل المدينة، ولد سنة(130هـ/747م) قرأ على نافع، ثمّ رحل إلى بغداد، واشتغل بالتأديب، توفيّ سنة(180هـ/796م). أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج8، ص228؛ ابن الجزري مصدر سابق، ج1، ص 148.

4 إسحاق بن محمّد بن عبد الرحمان، أبو محمّد المسّيبي المخزومي المدني المقرئ، قرأ على نافع، وأخذ عنه ولده محمّد وخلف بن هشام البزّار، ومحمّد بن سعدان، وعدد من القرّاء، توفيّ سنة(206هـ/821م). أنظر، المصدر نفسه، ص143.

5 ابن أبي جمعة، تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع، نسخة إلكترونية من موقع: ص1 .

6 يوسف بن عمرو بن يسار، المعروف ب"الأزرق ثقة محقّق، أخذ القراءة عن ورش بمصر، وختم على يده عشرين ختمة بين حدر وتحقيق، توفيّ في حدود سنة(240هـ/854م). أنظر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج2، ص349 .

7 محمّد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن شبيب بن يزيد بن خالد بن قرّة بن عبد الله الأسدي الأصفهاني، أخذ عن ورش ونقل روايته إلى العراقيّين بسكناه ببغداد، توفيّ سنة(296هـ/908م) ببغداد. أنظر، المصدر نفسه، ج2، ص150 .

8 عبد الصمد بن عبد الرحمان بن القاسم بن خالد بن جنادة، أبو الأزهر، العتيقي المصري، قارئ، أخذ القراءة عن ورش، توفيّ في رجب سنة(231هـ/845م). أنظر، المصدر نفسه، ج1، ص351 .

وقالون تتفرّع من روايته ثلاث طرق: طريق أبو نشيط[2]، والحلواني[3]، والقاضي[4] قال:

وقالونُ يَروِي عَنْهُ، فَاعلم أبُو نشيطهُم     وحَلَـــــــوَانِيهُم قَــــــدْ تَـــــــأَثَلَا
ونَجْــلُ لإِســحَاق بِقَاضِــيهِمْ سَــمَا     والأنصــاريُ إِســماعيلُ عَنْــهُ تَقَــبلَا[5]

أمّا الإمام إسماعيل بن جعفر الأنصاري، فروايته تنقسم إلى طريقين: طريق أبي الزّعراء[6] التي حازها عن أبي عمرو الدّوري، عن إسماعيل بن جعفر، والطّريق الثّاني لابن فرح[7] عن الدّوري عن إسماعيل بن جعفر، فقال النّاظم:

ونَجْــلُ لإِســحَاق بِقَاضِــيهِمْ سَــمَا     والأنصــاريُ إِســماعيلُ عَنْــهُ تَقَــبلَا
أبُــو عَمْــرُو الــدُّوْرِي رِوَايَتُــهُ التِــي     كَسَاهَا أَبَا الزَعْرِ ابنُ عَبْدُوسٍ ذَا الحُلَا
وَأَحْمَــدُهُمْ يُسَــمَى المُفَسِــرُ مِثْلُــهُ     وَإِســحَاقُ عَنــهُ ابْنُــهُ قَــدْ تَــنَخَلَا[8]

1 ابن أبي جمعة، تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع، ص1 .

2 محمّد بن هارون أبو جعفر، الربعي، الحربي، البغدادي، يعرف ب"أبي نشيط"، مقرئ جليل أخذ القراءة عن قالون توفيّ سنة(258هـ/872م). أنظر، المصدر نفسه، ج2، ص238 .

3 أحمد بن يزيد بن أزداذ، الصفّار، الأستاذ أبو الحسن الحلواني، قرأ على قالون، توفي سنة(250هـ/864م). أنظر، نفسه .

4 إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حمّاد بن زيد القاضي، أبو إسحاق الأزدي البغدادي، ولد سنة(199هـ/815م) روى عن قالون، توفيّ سنة(282هـ/895م). أنظر، المصدر نفسه، ج1، ص147.

5 ابن أبي جمعة(محمّد)، مصدر سابق، ص1.

6 عبد الرحمان بن عبدوس، أبو الزعراء، البغدادي، ثقة ضابط محقّق، أخذ القراءة عن أبي عمر الدّوري، توفيّ سنة (280هـ/894م). أنظر، المصدر نفسه، ج1، ص 337 .

7 أحمد بن فرح بن جبريل، أبو جعفر البغدادي، المقرئ المفسّر، قرأ على الدوري، توفيّ سنة(303هـ/915م). أنظر، المصدر نفسه، ج1، ص89 .

8 ابن أبي جمعة، مصدر سابق، ص1.

أمّا الإمام المسيّبي(ت236هـ/ 850م)[1]، فتحت روايته طريقين: طريق ابنه محمّد بن إسحاق، وطريق محمّد بن سعدان(ت231هـ/845م)[2] قال النّاظم:

وَأَحْمَـدُهُمْ يُسَـمَّى المُفَسِّـرُ مِثْلُـهُ     وَإِسـحَاقُ عَنـهُ ابْنُـهُ قَـدْ تَـنَخَلَا

كَذَاكَ ابنُ سَعْدَانْ وَلِلنَحْوِ يَنْتَمِي     فَرَتِـبْ أَبَـا جَـادٍ عَلَـى كُـلٍّ بِـالوَلَا[3]

وعلى نهج الشّاطبيّة رَمَز الشّيخ أبو جمعة للقرّاء بحروف، وميّزهم كلاًّ بطريقته وقسّم نظْمه إلى أبوابٍ، فابتدأ بباب الاستعاذة، ثمّ البسملة، ثمّ باب "ميم الجمع"، ثمّ باب "هاء الكناية"، ثمّ باب "المدّ والقصر"، وباب "الهمزة من كلمة"، وباب "الهمزة من كلمتين" وعدد من الأبواب ليختم بباب "فرش الحروف" في سورة البقرة، ثمّ آل عمران، ثمّ الأنعام ثمّ الأعراف، ثمّ سورتي مريم والصّافات، وعن تاريخ الفراغ من هذا النّظْم، فكان شهر صفر سنة(899هـ/1493م)[4].

أمّا الشّيخ "محمّد بن أحمد المصمودي"[5] عالم تلمسان الرّحّالة ألّف أيضًا في هذا هذا المجال، وساهم فيه بتأليف سمّاه:"المنحة المحكيّة لمُبتدئ القراءة المكيّة"[6] نظَمه في رجز بلغ ثلاثمائة وثلاثة عشر بيتًا، فرغ من تأليف في التّاسع والعشرين، من رجب سنة

[1] محمّد بن إسحاق بن محمّد بن عبد الرحمان، أبو عبد الله المسيبي المدني، مقرئ عالم، أخذ القراءة عن أبيه عن نافع، توفيّ في ربيع الأوّل سنة(236هـ/ 850م). أنظر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج2، ص88 .

[2] محمّد بن سعدان، أبو جعفر الضرير الكوفي النحوي المقرئ، أخذ القراءة عن إسحاق المُسيبي عرضًا، توفيّ سنة (231هـ/845م). أنظر، المصدر نفسه، ج2، ص127.

[3] ابن أبي جمعة، مصدر سابق، ص2 .

[4] المصدر نفسه، ص 2-12.

[5] محمّد بن أحمد بن عبد الملك بن محمّد، أبو عبد الله الحسني المصمودي التلمساني، عالم القراءات، من كتبه: "الوافي في التدبير الكافي"، و"تحفة من صبر على تطهير أركان الحجر"، كان حيًّا بعد سنة(1007هـ/1598م). أنظر، الزركلي(خير الدين)، الأعلام، ج6، ص8 .

[6] المخطوط موجود بالمكتبة الوطنيّة المغربيّة، الخزانة الحسنية، تحت رقم: 642 ( D1532)، في مجموع من ورقة 118/ب إلى 121/ب. الرّجراجي (عبد الله) ، ي.س. علوش، فهرس المخطوطات العربيّة المحفوظة في الخزانة العامّة بالرباط، القسم(1921-1953م)، منشورات الخزانة العامّة للكتب والوثائق، الرباط، ط2، ج1، 2001م، ص27 .

(1007هـ/1599م) بيّن فيه أوجه الخلاف بين قراءة عبد الله المكّي(ت120هـ/737م)[1] وقراءة نافع، فقراءة ابن كثير المكّي، فيها اختلافات كثيرة منها، ما تعلّق بالمدّ والوقف على التّاء، وفتح الياء وتشديد التّاء، وغيرها، وسلك المصمودي في رجزه منهجًا واضحًا في تبيّين الاختلافات فرتّبه بحسب تسلسل سوّر القرآن من سورة البقرة نزولًا إلى سورة النّاس، وهو المعمول به في شرح القراءات وأوجه رواياتها وقراءة عبد الله تندرج تحتها روايتين، رواية البَزّيّ(250هـ/864م)[2] ورواية قُنْبُل(ت291هـ/903م)[3]، وكلاهما ورد شرْح منحاهما في الرّجز أوّل هذا النّظْم:

| | |
|---|---|
| يقـــولُ عبـــدٌ للعَظـــيمِ الُجـــودِ | مُحمـــدٌ بـــنُ أَحَمـــدُ المَصـــمُودِي |
| وبعـــدُ: فالقَصْـــدُ بِـــذَا النِظَـــامِ | تقريـــبُ فَهْـــمِ مَقَـــرا الإِمَـــامِ |
| الفاضـــــــلِ السُـــــــنّي،عبدُ اللهِ | نَجـــلُ كَثيـــر ذِي الثَنَـــا والجَـــاهِ |
| نزيـــلُ مَكَـــةَ التِـــي قَـــدْ شُـــرِفَتْ | بالبيـتِ ذِي الأَمْـنِ العَمـيمِ واكْتَفَـتْ |
| وَذَاكَ فِيمَـــا خَـــالَفَ الإِمَامَـــا | المُرتَضـــى نافعـــاً عَلَـــى مَـــا[4] |

وعلم القراءات لا يَضْبط بأداء الحروف فقط؛ بل يَضبط رسم الحروف والآيات القرآنيّة لذلك احتاج علماء القراءات إلى التّأليف في الرّسم القرآني، ومن ذلك كتاب "عُمدة

1 عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز، الإمام العلَمُ مقرئ مكّة، وأحد القرّاء السبعة ولد بمكّة سنة(45هـ/665م)، وتوفيّ سنة(120هـ/737م). أنظر، الذهبي، مصدر سابق، ج5، ص318؛ ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج3، ص41 .

2 أحمد بن محمّد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة بشار الفارسي، اشتغل بالإقراء والأذان في المسجد الحرام توفيّ سنة(270هـ/883م)، وقيل: سنة(250هـ/864م). أنظر، ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص203 .

3 محمّد بن عبد الرحمان بن خالد بن سعيد المكّي المخزومي، أحد روّاة القرآن عن ابن كثير، توفيّ بمكّة سنة(291هـ/903م) عن عمر ناهز ستًا وتسعين سنة. أنظر، ابن خلّكان، مصدر سابق، ج3، ص42 .

4 سعد الله(أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج1، 1998م، ص 120.

البيان في رسم القرآن" للخرّاز الذّي شرحه محمّد التّنسي(ت291هـ/903م)[1]، من خلال مؤلّفه المسمّى "الطّراز في شرح ضبط الخرّاز"، والغاية من هذا التّأليف اختصار المؤلّف وشرْحه بعدما تباينت الشّروح في اختصاره وشرْحه، بما لا يفيد طلبة العلم إفادة تامّة وقال موضّحًا السّبب:« ...فإنّي لمّا رأيتُ من تكلّم على ضبط الأستاذ أبي عبد الله الشّريشي الشّهير بالخرّاز وجدتهم بين مختصرٍ اختصارًا مُخِلًّا ومُطَوِّلًا تطويلًا مُمِّلًا فاشتاقت نفسي إلى أن أضع عليه شرحًا متوسطًا يكون أنشط لقارئه وأقرب لفهم طالبه فشرعتُ فيه مستعينًا بالله تعالى...»[2].

أمّا عن منهجه في الشّرح، فلا يختلف عن شروح المتون، فيأتي بالبيت، ثمّ يُلحق به شرحه، كما تميّز أسلوب الشّيخ بالبساطة وترجيح الآراء وتبيّين الصّحيح منها والتّنبيه إلى ما غَفَل عنه النّاظم وكذا المشكلات في الرّسم، بترجيح الصّحيح بعد عرْض أقوال السّابقين ما يكون أقرب إلى التّحقيق، ومن خلال البحث في شرْحه نجد أنّه اعتمد على عددٍ من الكتب منها: كتاب "أصول الضّبط وكيفيّته على جِهة الاختصار" لأبي داود سليمان بن نجاح(ت496هـ/1102م)[3]، و كتاب " المُقْنع في رسم مصاحف الأمصار" لأبي عمرو الدّاني(ت444هـ/1053م)، بالإضافة إلى أقوال علماء النّحو كأبي عثمان

1 محمّد بن عبد الله بن عبد الجليل التّنّسي التلمساني، إمام حافظ من كبار العلماء، أخذ العلم عن أبي الفضل بن مرزوق وقاسم العقباني وابن الإمام، وغيرهم، وأخذ عنه ابن صعد وابن مرزوق الخطيب السبط، له عدد من التآليف في التاريخ والشعر والفقه، منها:"التعليق على ابن الحاجب الفرعي"، و"نظم الدّر والعقيان في دولة آل زيّان"، توفيّ في جمادى الأولى سنة(899هـ/1495م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 572؛ المديوني، مصدر سابق، ص248 .

2 التنسي(محمّد)، الطّراز في شرح ضبط الخرّاز، تح: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد للطباعة، المدينة، (د ط)، 1999م، ص6 .

3 أبو داود سليمان بن أبي القاسم نجاح مولى صاحب الأندلس المؤيّد بالله هشام بن الحكم المرواني الأندلسي القرطبي، شيخ القرّاء وإمام علاّمة، ولد سنة(413هـ/1022م)، وصحب عمرو الداني، وأخذ عنه، صنّف ستّة وعشرون مصنّفًا منها: كتاب" التبيّين لهجاء التنزيل"، توفيّ في شهر رمضان( 496هـ/1102م). أنظر، ابن بشكوال(القاسم خلف)، الصّلة، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، مج1، 1989م، ص321؛ الذهبي، مصدر سابق، ج19، ص 168-170 .

المازني(ت248هـ/862م) [1]، وسيبُوَيه(ت180هـ/796م)، والكِسائي(ت189هـ/804م)[2]، وغيرهم فلا يصرّح بأسماء الكتب؛ بل يشير إلى أصحابها[3].

أمّا عن مضمون الكتاب، فقد قُسِّم كتابه، بحسب متن الخزّار، ابتدأ بباب أحكام وضْع الحركات، والباب الثّاني، فخصّه للسّكون والتّشديد، والباب الثّالث يختصّ بالمُدْغَم والمُظْهَر وكذلك أحكام الهمزة وضبطها، وقد ذكرتُ هذه الأبواب على سبيل التّعريف بإيجازٍ، وعمومًا أبواب هذا الكتاب ثمانيّة آخرها، باب اللاّم ألفْ، فهذا الكتاب من الكتب القيّمة لجمعها بين أحكام الحروف ورسْمها القرآني في المصحف، أمّا عن تاريخ وضْع هذا الشّرح، فلم يذكر في النّسخ المخطوطة والنّسخ المحقّقة، باستثناء تاريخ النّسخ في الثّالث عشر، من شهر شوّال سنة(998هـ/1589م)[4] الوارد في النّسخة المحقّقة المعتمد عليها[5].

### 3- علم الحديث:

يكتسي علم الحديث عند المغاربة اهتمامًا بالغًا، من حيث العناية بحِفْظه وتدريسه فاهتمّوا بتحصيل أسانيده العاليّة لذلك ارتحل طلبة العلم والمشايخ إلى المشرق لتلقّي علوم الحديث في الحجاز ومصر وبلاد الشّام في رحلات تدوم سنين طويلة يعود منها الطّالب بحظٍّ وافرٍ، وقد تأهّل للتّدريس حاملًا معه المؤلّفات والمتون المشرقيّة ليضع عليها شروحًا

---

[1] بكر بن محمّد بن عُدي البصري، أبو عثمان المازني، نحوي مشهور، أخذ عن أبي عبيدة والأصمعي، وروى عنه المبرّد، توفيّ سنة(248هـ/862م). أنظر، الذهبي، المصدر نفسه، ج12، ص270؛ ابن الجزري، مصدر سابق، ج1، ص162 .

[2] علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي، المشهور بالكِسائي، إمام مقرئ، نحوي، ولد سنة (120هـ/738م)، وتوفيّ بالريّ سنة(189هـ/804م). أنظر، الذهبي(محمّد)، معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، تح: طيّار آلتي قولاج، مركز البحوث الإسلاميّة، اسطنبول، ط1، ج1، 1995م، ص 296- 305 .

[3] التنسي، الطراز في شرح ضبط الخراز، ص ص 36، 37 .

[4] هذا التاريخ ليس بتاريخ الفراغ من تأليفه لأنّ التنسي توفيّ سنة(899هـ/1493م) كما تقدّم في ترجمته، إلاّ أنْ يكون من نسخ هذا المخطوط قد أخطأ في نسخه.

[5] التنسي، مصدر سابق، ص 475 .

أو يوظّفها في تأليفه من أمثال: الشّيخين ابن مرزوق الجدّ، والحفيد والشّيخ عبد الرّحمان الثّعالبي.

وعلى ذِكر عائلة ابن مرزوق نذكر منهم ابن مرزوق الخطيب(710-781هـ/ 1310-1379م) الذّي كان من أشهر علماء المغرب الأوسط والمغرب كافّة في زمانه؛ إذ ابتدأ مشواره العلمي في حداثة سنّه بالتّرحال مع والده إلى الحجاز سنة(718هـ/ 1318م) للحجّ وطلب العلم، كما جلس إلى شيوخ القاهرة وأخذ عنهم قبل أن يعود إلى تلمسان سنة(733هـ/1332م)[1] ليشرع فيها بالتّدريس والتّأليف، بما في ذلك علم في الحديث، فقد وضع شرحًا على كتاب "عُمْدة الأحكام من كلام خير الأنام" للشّيخ عبد الغني المقدسي تضمّن هذا الكتاب أحاديث الأحكام التي اتّفق عليها الشّيخان: البخاري ومسلم[2]، كما رتّب أبوابه، كما هو متعارَف عليه في كتب الحديث، فابتدأ بكتاب الطّهارة وانتهى بكتاب العِتْق، فجمع فيه نحو ثلاثمائة وثلاثة وعشرين حديثًا.

وسمّى ابن مرزوق شرْحه بتسمّية تدلّ على مقْصِده من تأليف الكتاب "تيسير المرام في شرْح عمدة الأحكام"، وسلك فيه منهجًا يتوافق مع الشّرح، فقسّمه إلى ثلاثة أبواب وقسّم كلّ باب إلى ثلاثة فصول، فخصّ الباب الأوّل بالحديث عن فضْل العلم، أمّا الباب الثّاني، فخصّه بفضل علم الحديث، وضمّن فصوله شرحًا حول ما يتعلّق بتعليمه وتعلّمه وكذلك وجه طلبه وعدد من الوصايا لطالبَيْه وكاتبيه وحَفَظَتِه، أمّا الفصل الأوّل من الباب

---

[1] ابن خلدون(عبد الرحمان)، التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د ط)، 1979م، ص 50 .

[2] المقدسي(عبد الغني)، عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، تح: محمود الأرناؤوط، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1985م، ص29 .

الثّالث، فتحدّث فيه عن ترتيب العلوم وتفاوتها، أمّا الثّاني، فخصّه للتّعريف بالشّيخ عبد الغني المقدِسي، وأمّا الثّالث، فبسَط فيه سَنَده في كتاب العُمدة[1].

اعتمد الشّيخ في تأليف شرْحه على عدد كبير من المصادر المتنوّعة كالتّفاسير منها: تفسير الطّبري، وابن عطية، ومصنّفات الحديث كموطّأ الإمام مالك، ومصنّف ابن أبي شيبة، والأسانيد: كمسند الإمام أحمد، والصِّحاح، وكُتب السّنن، ومستَدْرك الحاكم وكذلك شروح الحديث منها: كتاب "إحكام الأحكام"؛ لابن دقيق العيد، و"رياض الأفهام" للفكهاني، و"إكمال المعلّم" للقاضي عياض، بالإضافة إلى كتب اللّغة منها: كتاب "جمهرة اللّغة" لابن دُرَيد، و"تهذيب اللّغة" للأزهري، وكتب "غريب الحديث" للخطابي، كما اعتمد أيضًا على كتب السّيرة منها: كتاب "الدّر المنظّم في مولد النّبي المعظّم" للعزْفي، وكتاب "عيون الأثر في فنون المغازي والسّيَر" لابن سيّد النّاس، أمّا مصادر الفقه، فمنها، "مدوّنة الإمام مالك"، و"العُتْبيّة" لمحمّد بن أحمد الُعتْبيّ، و"رسالة ابن أبي زيد القيرواني"، وعدد من أمّهات الكتب التي تنوّعت وشملت اختصاصات أخرى ككتب التّصوّف التي كانت في عصر الشيخ منتشرة شائعة منها: "رسالة القُشَيْري"، فهذا الكمّ الزّاخر من الكتب جعل الشّرْح غنيًّا بالفوائد التي تعود بالنّفع على المهتمّين بالتّحصيل من طلبة الحديث[2].

كما لم يقتصر تأليف علماء المغرب الأوسط على اختصاص محدّد في علم الحديث، فألّفوا أيضًا في كتب الرّجال التي تضبط أسماء الرّواة، ومن هؤلاء الشّيخ "يحيى بن محمّد بن عبد الرّحمان التّلمساني(743-809هـ/1342-1406م) الذّي ألّف كتاب سمّاه" ترتيب الكاشف عن رجال الكتب السّتّة"[3] الذّي هو بمثابة ضبْط لكتاب "الكاشف

---

[1] ابن مرزوق(محمّد)، تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام، تح: سعيدة بحوت، دار بن حزم، بيروت، ط1، ج1، 2011م، ص ص 83، 84 .

[2] ابن مرزوق، تيسير المرام، مصدر سابق، ج1، ص124 .

[3] الكتب الصِّحاح السّتّة: صحيح البخاري، صحيح مسلم، سنّن أبي داود، سنن الترميذي، سنّن النسائي، سنّن ابن ماجه.

في معرفة مَنْ له رواية في الكتب السّتّة" للشّيخ محمّد الذّهبي(673-748هـ/1274-1347م) الذّي اختصره بدوره من مُؤلَّف" تهذيب الكمال" لشيخه[1] أبي الحجّاج المِزِّيّ قال:«...هذا مختصر نافع في رجال الكتب السّتّة: الصّحيحين، والسّنن الأربعة ... اقتصرتُ فيه على ذِكْر مَنْ له رواية في الكتب، ودون باقي تلك التّواليف التي في "التّهذيب"، ودون من ذَكَر للتّميّز أو كرّر للتّنبيه...»[2].

أمّا ما تعلّق بمصطلح الحديث، فمن بين المؤلّفين في هذا الاختصاص، الشّيخ أحمد ابن قنفذ القسنطيني(ت(810هـ/1407م)[3] الذّي ألّف كتاب "شرَف الطّالب في أسنى المطالب" شرح فيه منظومة الشّيخ أبي العباس أحمد بن فرح الإشبيلي[4]، فجزّأها إلى أبياتٍ، وشرح كلّ بيت على حِدا، فهذه المنظومة لها عددًا من التّسمّيات، لكنّها اشتُهرت ب"الغراميّة في مصطلح الحديث" لابتدائها بلفظ "غرامي صحيح" حَوَت هذه المنظومة عددًا من الأبيات لم يذكر منها بن قنفذ إلاّ ستّة عشر بيتًا والأصل في عدد أبياتها عشرون بيتًا، وهذه المنظومة نقَلها وحصّلها من شيخه محمّد بن مرزوق الخطيب حينما لقيّه بتلمسان، فكان آخر ما ذَكر منها:

---

1 الذهبي(محمّد)، تذكرة الحُفّاظ، تح، عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر أباد، الهند، (د ط)، 1954م، ص 1498 -1500 .

2 الذهبي(محمّد)، الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستّة، تح: أحمد محمّد نمر الخطيب، مؤسّسة علوم القرآن، السعوديّة، (د ط)، ج1، (د ت)، ص187 .

3 أبو العبّاس أحمد بن حسن بن علي بن حسن بن علي بن ميمون، المشهور ب"ابن قنفذ"، فقيه قسنطيني، ولد سنة (740هـ/1339م)، له عدد من التآليف منها: في علم الفلك، والفرائض، والتاريخ، توفيّ سنة(810هـ/1407م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص ص 109 -110 .

4 أبو العبّاس أحمد بن فرح بن أحمد بن محمد اللّخمي، الإشبيلي الشافعي، ولد بإشبيلية سنة(625هـ/1227م)، فقيه شافعي ومحدّث، توفيّ سنة(699هـ/1299م). أنظر، ابن القاضي، درّة الحجّال في أسماء الرجال، ج1، ص 36؛ ابن تغري، مصدر سابق، ج8، ص 191 .

فَـلَا زِلْـتُ ممَلوكـاً وَلازِلْـتَ مَالـكً ولَازلــتَ تَعْلُــو بــالتَجَنِي وَأَنْــزِلُ[1]

اعتمد الشّيخ في وضع شرحها على جملة من المصادر، خاصّة كتب الحديث كمقدّمة ابن صلاح "معرفة أنواع الحديث"، وكتاب أبي عبد الله الحاكم المسمّى"معرفة علوم الحديث وكميّة أجناسه"، وكتاب القاضي عياض المسمّى" الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقيّيد السَّماع"، وبعض التّقاييد التي حصّلها منْ رحلته العلميّة[2].

ومساهمات ابن قنفذ في علم الحديث لا تقف عند هذا التّأليف؛ بل له تأليف آخر في مصطلح الحديث وأنواعه استند فيه كسابقه على أمّهات الكتب التي تفصل في هذا العلم سمّاه "علامات النّجاح في مبادئ الاصطلاح"، وله شرح آخر على حديث بُنيّ الإسلام على خمس سمّاه "أنوار السّعادة في أصول العبادة"، فهذا الإنتاج العلمي ثمرة لاجتهاد الشّيخ، وترحاله الطّويل في طلب العلم على علماء المغرب الأوسط وخارجه كعلماء فاس.

وإنْ كان علماء المغرب الأوسط قد أكثروا من الشّروح في الحديث فذلك لغاية تعليميّة بحتة لا تدلّ بأيّ شكلٍ على التّقليد، كما يُرَوّج له، فالقرنين(الثّامن والتّاسع الهجري/الرابع عشر والخامس عشر الميلادي) نُظِمت فيه عدد من المنظومات، ومن ذلك نظْم ابن مرزوق الحفيد، العالم السّائد في زمانه بالعلم وكثرة الإطّلاع الحائز على ثناء التّراجم الذّي وضع نظْمًا وُصِف بالألفيّة لكثرة أبياته وجوْدة ما جاء فيه سمّاه "روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السّام" شرَح فيه أنواع الحديث، وضمّنه مباحثًا مهمّة منها، ما تعلّق بحدّ علم الحديث وأقسامه وطرق تحمّله عند الصّبيان وطُرق نقله وصفة كتابته

---

[1] القسنطيني (أحمد ابن قنفذ)، شرف الطالب في أسنى المطالب، تح: عبد العزيز صغير دخان، مكتبة الرّشد، الريّاض، ط1، 2003م، ص 65 .

[2] المصدر نفسه، ص ص 65 ، 66 .

وضبطه وصفة الرّواية وآداب المحدّث والطالب ومعرفة الصّحابة والتّابعين وطرق تمييز أصناف الحديث[1].

اعتمد النّاظم في هذه الأرجوزة على عددٍ من المؤلّفات في علم الحديث منها، ألفيّة شيخه زين الدّين العراقي(ت806هـ/1404م)[2] التي تلقّاها وقرأها عنه في الدّيار المقدسّة المقدسّة لمّا حجّ سنة(790هـ/1389م) رُفقة ابن عرفة التّونسي، وذكر السخّاوي في ترجمته[3] لابن مرزوق، أنّه لقيّ زين الدّين العراقي بمكّة، والرّاجح أنّ الشّيخ التقى بالعراقي سنة(791هـ/1390م) وهو تاريخ عزل العراقي عن قضاء وإمامة المدينة، فتوجّه للحجّ بحسب ما ذكر تقيّ الدّين الفاسي في ترجمته[4].

ومن بين المنظومات التي اعتمد عليها أيضًا نظْم ابن ليون التّجيبي(ت750هـ/1350م) الذي يعدّ من أشهر علماء الأندلس في زمانه، ومقدّمة ابن صلاح، إمام مصطلح الحديث، ومؤلَّف القاضي عياض المسمّى"الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقيّيد السّماع"، وتحدّث النّاظم في بداية نظْمه عن هؤلاء الأعلام، وأثنى عليهم لمكانتهم في هذا العلم قائلًا:

---

1 ابن مرزوق(محمّد)، روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السام، مكتبة دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم: 445، رقم المخطوط: (1517 أ. س)، ص1 ، محملة من موقع (https://www.alukah.net).

2 زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمان بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، المصري الشافعي، ولد سنة (725هـ/1326م)، بمنشاة الهرّاني، جنوب غرب القاهرة، وتوفيّ في شعبان سنة(806هـ/1404م). أنظر، ابن شهبة، طبقات الشافعيّة، ج4، ص33 .

3 السخّاوي، الضوء اللّامع، ج7، ص50 .

4 الفاسي(تقيّ الدين)، ذيل التّقييد لمعرفة روّاة السنّن والمسانيد، تح: محمّد صالح بن عبد العزيز المراد، مركز إحياء التراث الإسلامي، السعودية، ط1، ج3، 1997م، ص12 .

وَبعـــدَ فالعَبـــدُ الفَقِيـــرُ المَرْفُـــوقُ لِرَبِّـــهِ، محمـــدٌ بـــن مَـــرزُوقِ
يقُـــولُ ممَـــا قَـــدْ قَضَـــى اللهُ القَـــدِيرُ وَمَـــا بِـــهِ مـــنَّ مِـــنْ إِنْعَـــامٍ خَطِيْـــر
أَنِّـــي قَـــرَأْتُ مَـــعَ سَـــادَاتٍ عُلَـــى فِـي الفَـنِّ مِـنْ عِلْـمِ الَحـدِيثِ ذِي الحُلَـى
نظـــامَ شَـــيخنَا العِرَاقِـــي الزَّيْنِـــي ثُـــمَّ نِظَـــامَ ابـــنَ لِيُـــونْ اللَّيْنِـــي
ثـــمَّ نِثَـــارَ ابـــنَ الصَّـــلَاحِ النَّفَّـــاعِ ثـمَّ الـذِي سَـمَّى عِيَـاضٌ "الإِلْمَـاعِ"[1]

أمّا عن موضع نَظْم هذه الأرجوزة، فكان بتلمسان واستغرق فيها شهورًا عديدة، ما يقْرُب ستّة أشهر يجمع، ويضيف إليها الفوائد لذلك قال:

نَظَمْتُهَـــا نَحـــوَ نِصْـــفِ سَـــنَة وَفِـــي تَلمَسَـــانَ بَـــرَتْ بِمِنَّـــةٍ[2]

وتاريخ الفراغ منها كان في شهر شوّال سنة(821هـ/1419م)، فإنْ كان قد استغرق ستّة أشهر دون انقطاع، فالمُسْتَخْلص أنّه شرع فيها بداية من شهر جمادى الأولى أو أواخر ربيع الثّاني، وبما أنّ الشّيخ "إبراهيم ابن فايد الزّواوي" كان من زمرة طلبة ابن مرزوق، فقد نسخ هذا النَّظْم يوم الإثنين، من أوائل شهر ربيع الثّاني، من عام (834هـ/ 1430م)، بعدما أجازه الشّيخ في هذا النَّظْم ونَظْم الحديقة المجموعان في مخطوطٍ واحد وفي هذا بيان على أنّ "ابن فايد" ارتحل إلى تلمسان ليأخذ عنه[3].

وعلى ذِكر إجازة ابن فايد، فلابن مرزوق نظْم آخر نقَلَه عنه ضِمْن المخطوط الجامع للنّظميّين سمّاه" الحديقة"؛ إذ تضمّن خمسمائة وخمسة وسبعون بيتًا، وأراد له أن يكون اختصارًا ل"روضة الإعلام" تيسيرًا لطلبة الحديث فقال:

---

1 ابن مرزوق(محمّد)، روضة الإعلام، اللوحة رقم: 1.

2 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 63 .

3 ابن مرزوق، روضة الإعلام، مصدر سابق، اللوحة رقم: 64- 65 .

وَمَـــنْ يَمَـــلْ بِطَبْعِـــهِ لِلِاخْتِصَـــارِ يَكُنْ لَـهُ عَلَـى الحَدِيقَـةِ اقْتِصَـارْ [1]

نسخ ابن فايد هذا النّظْم، بحسب ما ورد في النّسخة بعد قراءته على شيخه ليلة الثّلاثاء، في أواسط ربيع الثّاني، من سنة(834هـ/1430م) بعد انقضاء أربعة عشر سنة من إتمام النَّظْم، فكان أوّل ما أخذ به من النّظْم الرّوضة، ثمّ الحديقة، وحصّل فيها هي الأخرى إجازة من طرف النّاظم[2]، فانتقلت بفضل الإجازة علوم ابن مرزوق إلى طلبته وانتقل معها تأثيره في تأليفهم وأشهر طلبته وأعلاهم مكانة الشّيخ "ابن زكري التّلمساني"(ت899هـ/1495م) الذي أخذ عنه علوم الحديث فحذا حذْوَ شيْخه، فنظَم نظمًا مختصرًا فريدًا في مصطلح الحديث سمّاه: "مُعَلِمُ الطّلاب ما للأحاديث من الألقاب"[3] وهو عبارة عن أرجوزة جَمَع فيها النّاظم بين بحر الرّجْز والسّريع قائلًا:

هَذَا البَيَانُ بِالطَرِيْق الأَوْضَحِ قَدْ تَمَ نَظْمًا وَبِنَهْجٍ مُخْتَصِر فِي رَجَزٍ، وَبِسَرِيعِ يُعْتَبَرُ [4]

وضمّت هذه الأرجوزة عددًا كبيرًا من السّطور، ما يقارب مائة وستّة وعشرين سطرًا احتوى كلّ سطر منها في المخطوط: صَدْرًا، ثمّ عجزًا، ثمّ صدرًا، ليصل عدد الأبيات إلى حوالي مائة وتسعة وثمانين بيتًا، أمّا عن غاية الشيخ من نظْم هذه الأرجوزة فلِيَخْتَصر مصطلح الحديث لذلك ضمّنه عددًا من الفروع، حيث ابتدأ بتعريف الحديث والسّنّة، ثمّ بيّن أقسامه، حتّى انتهى إلى الإفراد، واختصر فيها الشواهد والمتابعات، واقتصر على أهمّ

1 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 66 .

2 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 76–77.

3 هذا المخطوط موجود في الخزانة العامّة بالرباط، تحت رقم: (151 د). أنظر، بروفنسال (ليفي)، فهرس المخطوطات العربيّة(الخزانة العامّة، الرباط)، مر: صالح التادلي، منشورات الخزانة العامّة، الرباط، ط2، م1، 1997–1998م، ص194 ؛ انظر الملحق رقم: 3، الورقة الأولى من مخطوط "معلم الطلّاب ما للأحاديث من الألقاب" للشيخ أحمد بن زكري، ص368.

4 ابن زكري(أحمد)، معلم الطلّاب ما للأحاديث من الألقاب، مكتبة الشيخ الموهوب أولحبيب، بجاية، اللوحة رقم:1 .

ألقاب الحديث، ومِنْ مَبْنَاه أنّها موجزة موجّهة إلى طلبة العلم لاقتصارها على بعض الفروع دون أخرى أقلّ ممّا احتوت روضة ابن مرزوق أو ألفيّة العراقي اللَّتَّانِ جاءتا شاملتان جامعتان لمصطلح الحديث تفيد المبتدئ والحافظ والمتصدّر للتدريس يرجع إليها في بعض المسائل التي يقع فيها الالتباس والوهم، ودليل ذلك ما ورد في نظْم العراقي قوله:

نَظَمْتُهَـــا تَبْصِـــرَةٌ لِلْمُبْتَـــدِي      تَـــذْكِرَةٌ لِلمُنْتَهِـــي وَالمُسْـــنَدِ[1]

وأَتمّ ابن زكري هذا الرّجز سنة( 876هـ/1471م)، وبذلك يكون قد التحق بعِداد الناظمين في مصطلح الحديث لغاية إثراء مراجع المغرب الأوسط من علم الحديث فلاقت هذه المنظومة شهرة في الوسط العلمي: (شيوخًا، وطلبةً)، وعكف على شرحها عدد من الأساتذة من بينهم: الفقيه الفاسي علي الحريشي(ت1143هـ/1730م)[2] الذي ألّف فيها شرحًا، في النصف الأخير من القرن السابع عشر، وهذا دليل على استمراريّة شهرتها وقيمتها بين المتون العلميّة.

ومن التآليف أيضًا، تأليف الشيخ محمّد بن عبد الكريم المغيلي الذي صنَّف كتابًا في مصطلح الحديث سمّاه "مفتاح النظر في الحديث" وضع أساسه، وضمّنه أبحاثًا استند فيها على كتاب محييّ الدّين بن شرف النّووي المسمّى"التّقريب والتيسير لمعرفة سنّن البشير والنذير" الذي شرح فيه أقسام الحديث، وأنواعه[3].

---

1 العراقي(عبد الرحيم ابن الحسن)، التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تح: العربي الدائز الفرياطي، دار المنهاج، الريّاض، ط2، 2007م، ص93 .

2 علي بن أحمد بن محمّد المالكي المغربي الحريشي، فقيه من المغرب الأقصى، ولد بفاس سنة(1042هـ/1632م) وتوفيّ سنة(1143هـ/1730م) في المدينة المنوّرة. أنظر، المرادي(محمّد خليل)، سلك الدُرَر في أعيان القرن الثاني عشر، دار ابن حزم، بيروت، ط3، ج3، 1988م، ص205 .

3 التنبكتي، نيل الابتهاج، ص578؛ المديوني، مصدر سابق، ص256 .

وعلى قدر براعة مُحَدِّثي وحفّاظ المغرب الأوسط في المصطلح ألّف عدد منهم في شرح الصِّحاح كشرح صحيحيْ مسلم والبخاري، والقصد من وراء ذلك تعزيز مكانتهما في المجتمع المغاربي، من خلال تَبيِّينِ معاني الأحاديث وتوضيح مشكلاتها والتنبيه إلى ما وقع فيها من خللٍ من ناحية روّاتها، كما لم يقتصر الشرح على هذه المصنّفات؛ بل وضعوا شروحًا على الشروح، ومن أبرز الشروح التي شرحت شَرْح، كتاب "إكمال المعلّم بفوائد مسلم" للقاضي عياض، شرح الشيخ عيسى المنكلاتي الزواوي(ت743هـ/1342م)[1] المسمّى"شرْح إكمال الإكمال شرح صحيح مسلم" قال عنه الونشريسي:«... شرَح صحيح مسلم في اثني عشر مجلّدًا، وسمّاه "إكمال الإكمال" جمع فيه أقوال المازري وعياض، والنووي ..»[2].

وسبب ذلك ما ذكره في كتابه، أنّه لمّا اشتغل بتدريس كتاب مسلم لطلبة الحديث والفقه احتاج إلى بعض كتب الشروح منها: كتاب القاضي عياض "إكمال المعلّم بفوائد مسلم" لتتضّح له بعض المسائل، لكنّه وجد فيه بعض الغموض والإشكال أو وقع في الكتاب خلاف واعتلال، فعزم على تبيّين وشَرْح ما أَشْكَلَ فيه، واختصر فيه خطبة كتاب مسلم وكلامه، وتتبّع فيه أصول الأسانيد والمتون التي اعتمدها القاضي في شرحه وحذف ما تكرّر، وعُمْدَتُه في الشرح كتاب مسلم الذي كان يرجع إليه ليُثْبِتَ السَنَد وينقله كما ورد، ثمّ يذكر بعد ذلك قول عياض ليفهم المطالع سيّاق الكلام، فإذا وقع الإشكال في السند بيَّنه ووضّحه، وعَقَّب أيضًا على كلام القاضي عياض، بشرح مختصر الألفاظ دون

[1] أبو الروح، عيسى بن مسعود المنكلاتي الزواوي، من فقهاء بجاية، ولد سنة(664هـ/1265م)، تفقّه في بجاية، ثمّ ارتحل إلى الإسكندرية، وسمع من علمائها، وتولّى قضاء نابلس، ثمّ دمشق، ومن مؤلّفاته: "شرح على مختصر ابن الحاجب الفرعي"، في سبع مجلّدات، توفيّ سنة( 743هـ/1342م). أنظر، ابن مخلوف، شجرة النور الزكيّة، ج1، ص314 .

[2] الونشريسي، وفيات الونشريسي، مصدر سابق، ص37 .

إخلالٍ في المعنى، كما استشهد في شرحه بكلام عددٍ من الأئمّة منهم: الشيخ يحيى النووي، والشيخ أحمد بن محمّد الطحّاوي؛ صاحب العقيدة[1].

وهذا الشرح إنّما هو حلقة من سلسلة الشروح التي وُضِعت على صحيح مسلم فعياض وضع شرْحه على كتاب الشيخ محمّد بن علي المازري(ت536هـ/1141م)[2]المسمّى"المُعْلَم بفوائدِ مُسلِم" الذي يعدّ من أوائل الشروح التي وُضعت على كتاب مسلم، وغايته في ذلك شرح وتفسير الأحاديث المُشْكَلَة، وضبْط وتحقيق وتقرير ما ورد في كتاب شيخه لذلك قال:«...لكن الإحاطة على البشر ممتنعة ومطارح الألباب والأذهان للبحث متّسعة وكثيرٌ ما وقفنا في الكتاب المذكور على أحاديث مُشْكَلَة لم يقع لها هنالك تفسير وفصول مُحْتَمَلَة تحتاج معانيها إلى تحقيقٍ وتقريرٍ...وألفاظٍ مُهْمَلة تضطرّ إلى الإتقان والتقيّيد وكلماتٍ غيّرها النقَلَة من حَقّها أن نُخْرِجَ صوابَها إلى الوجود...»[3].

وممّن سار في خُطَى القاضي عياض، في شرْح صحيح مسلم، الشيخ محمّد بن خليفة الأَبِّي التّونسي(ت828هـ/1426م) الذي وضع شرْحًا على كتاب مسلم بيَّن فيه ما وقع فيه من إشكالٍ واضطرابٍ في الرواية سمّاه:"إكمَالُ إكْمَال المُعْلَم فِي شرحِ مُسْلِم"، ثمّ سار على خطاه أيضًا الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي عالم المغرب الأوسط الذي وضع

---

1 الزواوي(عيسى بن مسعود)، شرح إكمال الإكمال، مكتبة الحرم المكّي، قسم الحديث، ج1، رقم: 642، اللوحة رقم:1.

2 أبوعبد الله محمّد بن علي بن همر بن محمّد التميمي المازري المالكي، محدّث، ينسب لمازر، إحدى قرى جزيرة صقلية، ولد بمدينة المهدية بتونس، له عدد من التآليف منها:"شرح كتاب التلقين" لعبد الوهاب المالكي، توفيّ في ربيع الأوّل سنة(536هـ/1141م)، عن عمر ناهز ثلاثة وثمانين سنة. أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج20، ص104.

3 السبتي اليحصبي( عيّاض ابن موسى)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تح: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، ج1، 1998م، ص ص71، 72؛ المازري(عبد الله)، المعلم بفوائد مسلم، تح: محمّد الشاذلي النيفر، الدار التونسيّة للنشر، تونس، ط2، ج1، 1987م، ص269 .

عليه شرحًا مختصرًا سمّاه:"مُكمِّلُ إِكْمَال الإِكْمَال" ذَكَره المَلَّالِي، في ترجمته لشيخه أنّه اختصر شرح الأبّي في سِفْرَينْ[1].

ابتدأ كتابه بخطبة أوّلّها:« ...الحمد لله الواسع الجود، والكرم الّذي أخرجنا بفضله من مَحْض العَدم...أمّا بعد: فلمّا خصّ الله سبحانه وتعالى رِجَالًا نالوا بحبٍّ هذا النبي الشريف صلّى الله عليه وسلّم، وبجميل خدمته أعْظَمَ الأسباب...»[2]، واحتوى هذا الشرح عددًا من الأبواب، بحسب الأبواب الموجودة في كتاب الأبّي، فكانت نحو ستّة وستين بابًا تبدأ بباب الإيمان، وتنتهي بباب التفسير ضمَّنَه الشيخ محمّد عددًا من الإضافات التي غَفَلَ عنها الشارح من الأمور الضروريّة، ويرجع سبب اختياره لهذا الكتاب لمنزلته عند شيخ؛ إذ كان يعتبِره من أحسن الشروح وأجودها عنده ممّا تَوَفَّر له لذلك قال واصفًا الكتاب:«...فأَلّفَ في جمع أحاديث المصطفى صلّى الله عليه وسلّم، وضَبَطَ أصولَ ذلك وَفُرُوعَهُ في تَأليفٍ عَظيمٍ لَم يُنْسَجْ، وَلَا يُنْسَجْ، والله تعالى أعلم على شريف منواله، وكان من أحسن شروحه فيما علِمْتُ، وأَجْمَعِها شرْح الشيخ العلاّمة أبي عبد الله الأبّي...»[3] ولمّا كان من أجود الشروح احتاج إليه طلبة العلم في زمانه، فعزَم على تقريبه وتسهيله للمتعلّمين، وهذا سببٌ آخر حمل الشيخ على شرحه.

أمّا عن مصادر الشيخ في هذا الشرح، فمنها ما هي مباشرة، فاعتمد على عددٍ من المؤلّفين، ورَمَزَ لهم بحروفٍ في المتن لتميّيز كلامهم، وبيّن حروفهم في مقدِّمتهم، فرمز للأَبِّي بحرف "الباء"، ونقل كلام قاضي عياض، ورمز له بحرف "العين"، بالواسطة نقْلًا

[1] التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 571 ؛ المديوني، مصدر سابق، ص 246 .

[2] السنوسي(محمّد بن يوسف)، مُكمّل إكمال الإكمال، مكتبة جامعة الإمام محمّد بن سعود، السعوديّة، قسم المخطوطات، رقم: (7472)، اللوحة رقم: 1 ، محملة من موقع (www.alukah.net).

[3] السنوسي(محمّد)، مكمل إكمال الإكمال، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د ط)، ج1، (د ت)، ص 3.

عَنِ المِنْهَاج لِيَحْيَى بن شرف النَووي الذي بدوره ينقل عن عياض في مواضع كثيرة[1] ورَمَز أيضًا للشيخ أبي العبّاس أحمد بن عمر القرطبي(ت556هـ/1160م)[2] صاحب كتاب"المُفْهِم لِمَا أَشْكَلَ من تلخيص مسلم"، بحرف"الطاء"، واستعان أيضًا بشرح الشيخ يحيى بن شرف الدين النووي على صحيح، ورمز له، بحرف "الحاء" للدلالة على صاحب الشرح المُقْتَبِس منه، وما هو نقْلاً عن أئمّة الحديث الذين أشار إليهم في سيّاق شرْحه كابن صلاح صاحب مقدّمة في مصطلح الحديث[3]، وممّن عاصر السنوسي، ووضَع مختصرًا للشرح الأبّي على صحيح مسلم من كتاب الإيمان إلى كتاب التفسير خطيب جامع بجاية الأعظم ومُفتيها، الشيخ أحمد بن سعيد[4] المعروف، ب"ابن الشَاطْ البجائي".

أَمّا عن منهجه في تنظيم كتابه، فقد سلك فيه مسلكًا شبيهًا بمسلك الشيخ السنوسي في الرمز إلى مصادره وبنفس الحروف التي استعملها السنوسي، ولم يزد عليه إلّا بالإشارة لكلام المازري، بحرف" الميم"[5] الذي ذكَره نيل الابتهاج، ووصفه بالتعليق اللطيف الذي

---

1 أنظر على سبيل المثال، لقول القاضي عيّاض، الوارد في هذا الشرح: « ...وهو حديث رواه زياد بن ميمون عن أنس...»، في الجزء الأوّل في الصفحة رقم (34)، ينقله السنوسي بالواسطة عن النووي، من كتابه "شرح صحيح مسلم". أنظر، النووي(يحيى)، شرح صحيح مسلم، تح: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط7، ج1، 2017م، ص 102 .

2 أحمد بن عمر بن إبراهيم عمر الأنصاري أبو العبّاس القرطبي، فقيه مالكي، ولد بقرطبة سنة(578هـ/1182م)، ثمّ رحل مع أبيه نحو المشرق، واستوطن الإسكندرية، ومن تآليفه: "كشف القناع عن الوجود والسماع"، و" المُفهم لِما أَشْكل من تلخيص كتاب مسلم"، إلى جانب عدد من التآليف، وتوفيّ سنة(556هـ/1160م) بالإسكندرية. أنظر، البغدادي (إسماعيل بن محمّد)، هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د ط)، ج1، 1951م، ص96 .

3 السنوسي، مكمل إكمال الإكمال، مصدر سابق، ج1، ص4 .

4 في المخطوط المنسوخ عن تعليقه ورد اسمه، كما ذكرتُ، وفي نيل الابتهاج نقلًا عن السخّاوي في الضوء اللّامع ورد اسمه عيسى بن أحمد الهَنْدِيسي، كان حيًّا سنة(896هـ/1490م)، وقد جاوز الستّين. أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص298 .

5 ابن الشاط(أحمد بن سعيد)، مختصر إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم، مكتبة الإسكوريال، إسبانيا، قسم المخطوطات العربية، رقم: (1016)، اللوحة رقم:1 .

اقطفه من شرح الأبّي[1]، وهذا الوصف أصحُّ من ناحية مهمّته، ذلك أنّ القاضي عياض لمّا وضع تأليفه "إكمال المعلّم بفوائد مسلم"، كما تقدّم وصفه بالتعليق لِما ضمّنه من تعاليق يُنَبِّه فيه على ما أغفله شيخاه: أبو علي، الحسين بن محمّد الغسّاني(427-498هـ/1035-1104م)، في كتابه المسمّى" تَقيّيدُ المُهْمَلْ وَتَمْيّيزُ المُشْكَلْ"، وأبو عبد الله، محمّد بن علي بن عمر بن محمّد التَّميمي المازري(453- 536 هـ/1061 - 1141 م)، في كتابه" المُعْلم بِفَوائِدِ مُسْلِمْ"، ولكلٍّ منهما عُذْرٌ ذَكَرَه القاضي في تعليقه[2] وكلّ هذه التآليف قدَّمت الإضافة على شرح صحيح مسلم.

ولمشّكلات الحديث أيضًا نصيب من تأليف السنوسي، وما كتابه "تأويلات مشكلات البخاري" إلاّ تَتِّمَة لأعمال مَنْ سَبَقَه في هذا المجال وابتِدَاءُ عنوان تأليفه، بلَفْظ "التأويل" يدلّ على ما يُفْهَم من باطن الألفاظ وصَرْفِها عن ظاهِرها، فتطرّق فيه لشرح الأحاديث التي ورد فيها تعارُضٌ واختلاف، مع ما سبقها من الأحاديث أو ما جاء به القرآن الكريم فيتوهّم القارئ بفهمه الظاهر للمعنى، فيظنّ عدم اتّفاقها مع النصوص المعلومة، والأصل أنّ لها معنًى باطن، وهي عند الأصوليّين أحاديث استُغْلِقَ، وخَفِيَّ معناها على السامع ولا يُتَبَيَّنُ، ولا يتجلّى معناها إلّا من خلال البحث والتأمّل، ولا يُقطع بصحّة معناها الباطن إلاّ بوجود قرينةٍ أو دليلٍ من النصّ متّصل أو منفصل يفضي إلى فهْمِ معانيها[3].

وغاية السنوسي من وراء هذا التأليف، كشف المعاني الباطنيّة للأحاديث المُشْكَلَة الواردة في صحيح البخاري التي لم يستوفِها مَن سَبَقه من المؤلّفين حقّها من الشرح، وقصد شرْحَها، ونَظَّمَهَا تنظيمًا مُحْكَمًا في ثلاثة عشر بابًا، وتحت كلّ بابٍ عدد من الأحاديث، واعتمد في ذلك على مَنْ سبقه من أقوال الأئمّة – وإن لم يُصَرِّح عمّن نَقَلَ

1 التنبكتي، مصدر سابق، ص299 .

2 عيّاض، إكمال المعلم بفوائد مسلم، مصدر سابق، ج1، ص ص 71، 72 .

3 القصيّر (أحمد)، الأحاديث المُشكَلة الواردة في تفسير القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، السعوديّة، ط1، 2009م، ص21 .

في شرحه، ولم يَرْمُز لهم-، وبما جاد به فهْمُه وإدراكه لمعاني الألفاظ[1]، فلا يجد المطالع فيه تعقيدًا ولا غموضًا، كما في الكُتب المتخصّصة، إنّما اتَّصَف بسهولة وبساطة الأسلوب الذي يفهمُه عموم طلبة العلم.

ولمّا كشَف السنوسي بكتابه "معاني مشكلات البخاري" تكفَّل الشيخ محمّد أبركان(ت868هـ/1463م)[2] بعده بتبيّين ما أشْكَلَ من كتاب صحيح مسلم، فألّف كتابًا سمّاه:"فَتْحُ المُبهَمْ فِي ضَبْطِ مَا أُشكِلَ مِنْ كِتَابِ مُسْلِم"، وألَّف أيضًا في ضبْط أسماء الرُوّاة وما أشْكَلَ نُطْقُه أو شَكْلُه بحَسَب أبواب صحيح مسلم سمّاه:"المَشْرَعُ المُهَيَأ فِي ضَبْطِ مُشْكَلِ رِجَالِ المُوَطَأْ"، ثمّ ألّف بعده في نفس الاختصاص ضبطًا على صحيح البخاري بَيَّن فيه ما أشكل في هذا الصحيح سمّاه:"الزَنْدُ الوَارِي فِي ضَبْطِ رِجَالِ البُخَارِي"[3].

**4- عِلْمَا: الفقه، وأصول الفقه:**

يرجع الفضل في انتشار المذهب المالكي في الغرب الإسلامي إلى ثُلَّة من العلماء وطلبة العلم الرحّالة الذين بلغوا بلاد الحرمين، وأخذوا عن علمائها، ونهلوا من علوم طلبة الإمام مالك بن أنس(ت179هـ/795م)، ذلك أنّ أهل المغرب بصفة عامّة يفضّلون المدينة على سائر مدن المشرق، فيقبلون منها كلّ علمٍ شرعي، ويفضّلونه على سائر علوم الأمصار، فأوّل ما ذكره المؤرّخون، وعلى رأسهم ابن خلدون، رحلة أسد بن الفرات(ت213هـ/828م) [4]، من إفريقيّة إلى مصر ليجلس في مجلس ابن

---

[1] السنوسي(محمّد بن يوسف)، تأويلات مُشْكِلاتِ البخاري، تح: نزار حمّادي، المركز العربي للكتاب، الشارقة، ط1، 2015م، ص 20- 73 .

[2] محمّد بن الحسن بن مخلوف بن مسعود بن سعيد المزيلي الراشدي، الشهير ب"أبركان"( الأسود باللغة الأمازيغيّة) تلمساني، من قبيلة مزيلة، من بني راشد، من قرية الجمعة، له عدد من التآليف، توفيّ سنة( 868هـ/1463م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص543؛ ابن صعد، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، ص19 .

[3] ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص379 .

[4] أبو عبد الله بن الفرات بن سنان، العالم والفقيه والقاضي والمجاهد، ولد بحرّان، من أعمال ديّار بكر بالشام سنة (144هـ/761م)، ثمّ انتقل مع والده إلى القيروان في جيش ابن الأشعث، وارتحل لطلب العلم، ثمّ اشتغل بالقضاء، ثمّ

القاسم(ت191هـ/806م)[1] تلميذ مالك، ثمّ ألَّف بعد ذلك الأسديّة في الفقه، وأقْرأها تلميذه سُحنون(ت240هـ/854م)[2] الذي أخذ عليه، ثمّ ارتحل إلى المشرق، ودخل مصر، وكتب عن ابن القاسم شيخ أسد بن الفرات، فاجتمع له من علم الفقه فضْل عظيم، وراجع شيخه ابن القاسم في مسائل ذكرها صاحب الأسديّة، وكان قد كتبها عنه، فتراجع ابن القاسم، وأثْبَتَ ذلك.

وكتب إلى الأسد بن الفرات أن يمحوَ ما تراجع عنه، ويأخذ بكتاب سحنون المسمّى "المُدَوَّنَة وَالمُخْتَلِطَة"[3]، فكانت أصحَّ من كتاب ابن الفرات، لكنّه أنِف الأخْذَ بها، ففضّل أهل إفريقيّة المدوّنة على الأسديّة، لكنّ ما يُؤخذ عليها أنّها امتازت بطول المسائل، فعمل ابن أبي زيد القيرواني(ت386هـ/996م)[4]على اختصارها في كتاب سمّاه: "اختصار المدوّنة والمختلطة"؛ تيسيرًا لطلبة العلم؛ لذلك قال:« ما رغبتُ فيه من اختصار الكتب المدوّنة من علم مالك وما أُضِيفَ إليها من الكتب المسمّاة "المُخْتَلِطَة"...، ورأيتُ أنّ ذلك

---

وُلّيَ أميرًا من قِبل الأغالبة على جند فتح صقلية، وحقّق فيها فتحًا عظيمًا، حيث توفيّ بمرض ألّم بجيش المسلمين في صقلية سنة (213هـ/828م). أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج10، ص 225 .

[1] عبد الرحمان بن القاسم بن خالد بن جنادة العُتقي، إمام وفقيه، تلميذ الإمام مالك صحبه مدّة عشرين سنة، وأخذ عنه الفقه، ولد سنة(132هـ/749م)، وتوفيّ سنة(191هـ/806م). أنظر، ابن فرحون، الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج1، ص468 .

[2] عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب بن حسان بن هلال بن بكّار بن ربيعة التنوخي، الفقيه المالكي، والده من جند حمص الداخل إلى افريقيّة، ولد سنة(160هـ/776م) في القيروان، ولُقّب بسحنون لحدّته في المسائل، وسمع من علماء القيروان كأبي خارجة وبهلول وعلي بن زياد وغيرهم، ورحل في طلب العلم، وعمره تسع عشرة سنة، وسمع من علماء المشرق كابن القاسم وابن وهب، وغيرهم، ومن مصنّفاته: المدوّنة والمختلطة، تولّى القضاء سنة(234هـ/848م) توفيّ سنة(240هـ/854م). أنظر، المالكي(عبد الله بن محمّد)، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج1، 1983م، ص354- 375 .

[3] الظاهر أنّها إشارة إلى اختصار المدوّنة والمختلطة.

[4] أبو محمّد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، الإمام العلّامة الفقيه المالكي، لقّب بمالك الصغير، سمع من خلق كثير وصنّف كتبًا منها: "كتاب النوادر والزيادات"، وكتاب العتبية، و"كتاب الاقتداء بمذهب مالك"، و"كتاب الرسالة"، وغيرها من المؤلّفات، توفيّ سنة(386هـ/996م). أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج17، ص 10-13؛ الشيرازي(إبراهيم بن علي)، طبقات الفقهاء، تح: إحسان عبّاس، دار الرائد العربي، بيروت، (د ط)، 1970م، ص160.

أرْغَب للطالب، وأقرب مدخلًا إلى الأفهام، وأَسْرَع للدارس...»، كما أجرى عليها بعض الترتيب، وحذَف ما ليس فيه ضرورة[1]، ولخّصها أيضا البراذعي(ت372هـ/982م)[2] في كتابه المسمّى"التهذيب"، فسلك فيه مسلك ابن أبي زيد من إيجاز للمُطَوَّل، فكان فرغه منه سنة(372هـ/982م)[3]، ولِوَجَازَتِها اشتهرت هذه الكتب في سائر المغرب، وأخذ بها الفقهاء.

ولمّا زال حُكْمُ العبيديين عن مصر(القرن الخامس الهجري/الحادي عشر ميلادي) استردّت مذاهب السّنّة من (الشافعيّة والمالكيّة) نشاطها بها، واشتهر في القاهرة الفقيه ابن الحاجب(ت646هـ/1248 م)[4] الذي ألّف في الفقه كتابًا سمّاه "جامع الأمّهات" (مختصر ابن الحاجب الفرعي)، ولمّا ارتحل طلبة العلم من المغاربة إلى المشرق جلبوا معهم كتبه، ومنهم "ناصر الدين الزواوي"(ت731هـ/1330م)[5]عالم بجاية وفقيهها الذي ارتحل إلى المشرق مع والده وهو صغير، فكان أوّل مَنْ أدْخَلَه إلى المغرب، وأَقْرَأَ به

1 القيرواني (عبد الله ابن أبي زيد)، اختصار المدوّنة والمختلطة، تح: أحمد بن عبد الكريم بن نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، المغرب، ط1، مج1، 2013م، ص11.

2 خلف بن أبي القاسم محمّد الأزدي، أبو سعيد ابن البراذعي: الفقيه القيرواني، من كبار المالكيّة، رحل إلى صقلية وألّف فيها مصنّفه "التهذيب"، من كتبه أيضًا: "الشرح والتمامات"، توفيّ سنة(372هـ/982م). أنظر، الدبّاغ(عبد الرحمان)، معالم الإيمان،ج3، ص 146؛ السبتي (عيّاض بن موسى)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج7، ص256؛ الزركلي، الأعلام، ج2، ص311 .

3 البرادعي(خلَف بن أبي القاسم الأزْدي)، التهذيب في اختصار المدوّنة، تح: محمّد ولد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، الإمارات، ط1، ج1، 2002م، ص168.

4 عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدّوينًي، ابن الحاجب أبو عمرو، ولقبه "الحاجب"، نسبة إلى اشتغال والده بها كردي الأصل، فقيه المالكي، ولد بأسنا التابعة لمحافظة الأقصر حاليًا بمصر سنة(570هـ/1174م)، أخذ عن أعلام مصر وعلمائها، والقراءات عن الشاطبي والحديث والفقه عن الأبياري، ثمّ تولّى التدريس بالمدرسة الفاضليّة، ثمّ ارتحل إلى دمشق، وآزر فيها الشيخ عبد السلام في محنته، ثمّ رجع إلى مصر، وله تصانيف، توفيّ يوم الخميس 26 شوال (646هـ/1248 م). أنظر،الأدفوي(جعفر)، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، تح: سعد محمّد حسن، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر،(د ط)، 1966م، ص352؛ ابن خلّكان، مصدر سابق، ج3، ص248 .

5 أبو علي ناصر الدين منصور بن أحمد بن عبد الحقّ الزواوي المشذالي، فقيه مالكي، من أهل بجاية، ولد سنة (631هـ/1233م)، أخذ عنه عدد من أعلام الجزائر كابن مرزوق الجدّ، وابن المسفر، توفيّ سنة(731هـ/1330م). أنظر، ابن مخلوف، شجرة النور الزكيّة، ج1، ص312 .

طُلّابه، ومنها انتشر إلى سائر بلاد المغرب[1]، وكان قبل ذلك المشايخ يرجعون إلى المدوّنة، ومختصر ابن أبي زيد، والبراذعي، ووضعوا عليهما شروحًا تُعينُهم في التدريس ولمّا كانت الرحلة سببًا في دخول مختصر ابن الحاجب إلى المغرب كانت سببًا أيضًا في نقل غيرِهِ من المؤلّفات التي استقدمَها طلبة العلم والشيوخ معهم عبر الأزمنة.

ولمّا كان الفقه يُعْنَى بِفَهْمِ أحكام الشريعة الإسلاميّة واستنباطها من أدلّتها التفصيليّة من القرآن الكريم والسّنّة النبويّة ومعرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلّفين بالوجوب والحظْر والنَدْب والكراهة والإباحة، فقد قسّمه الفقهاء إلى موضوعاتٍ: قسمٌ يتعلّق بالعبادات، وقِسْمٌ يتعلّق بالمعاملات، وهو التّقسيم الأوّل، وإنْ كانت هنالك تقسيمات أخرى عند الشافعيّة والحنفيّة[2]، ولمّا كانت أصوله؛ العلمُ بالقواعد التي يُتَوَصّل بها إلى استنباط الأحكام الشرعيّة الفرعيّة من أدلّتها التفصيليّة[3] تمايزت المؤلَّفات الفقهيّة إلى عددٍ من الأصناف والأنواع، وعلى هذا سار كلُّ من ألَّف في هذا العلم.

### 4-1- المقدّمة الوغليسيّة وشروحها:

من بين المختصَرات الفقهيّة، "المقدِّمة الوغليسيّة على مذهب السّادة المالكيّة"[4] للفقيه عبد الرّحمان بن أحمد الوغْلِيسي(ت786هـ/1384م)[5]؛ عالم بجاية، ومُفتيها الذي تتلمذ على يده عدد من العلماء البارزين، واختصر في هذا المُصَنَّف أحكام الفقه من الطهارة والوضوء وصلاةٍ وصيامٍ، وغيرها من الفرائض، وتحدَّث فيه أيضًا عن جوانب من العقيدة والرّقائق بأسلوبٍ بسيطٍ سهْلِ الألفاظ خاليًا من التعقيدات والشروح المُطَوَّلة، تيسيرًا

[1] ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، ج2، ص 196.

[2] الأشقر(عمر سليمان)، مدخل إلى الشريعة والفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ط1، 2005م، ص 36- 38 .

[3] الطوفي(سليمان بن سعيد)، مختصر شرح الروضة، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، (د ط)، ج1، 1987م، ص120 .

[4] ذكره محمّد ابن زكري، باسم الجامعة في الأحكام الفقهيّة على مذهب الإمام مالك. أنظر، الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج1، ص68 .

[5] التنبكتي، نيل الابتهاج، ص248 .

لطلاّب العلم وهو مقصد المؤلِّف بقوله: « والغرض من هذا الكتاب التنبيه على ما يلزم العبدْ، فينتبه ويسأل، حتّى يتحقّق، ويتعلّم ما لا بدّ له منه، ويقفُ الطالب على ما يكفيه...»[1]، إلاّ أنّنا لا نجد إشاراتٍ تدلّ على المصادر التي اعتمد عليها، على عكس مؤلّفي زمانه الذين سعَوْا إلى إثبات مصادرهم وتوثيق أقوالهم.

اشتهرت هذه المقدّمة في كامل المغرب، ووضَع عليها بعض المشايخ شروحًا لتبيّين معانيها، ومن بينهم: السنوسي الذي وضع عليها شرحًا، لكنّه لم يُكْمِله، بحسب ما ذكر صاحب البستان[2]، وشرحها أيضًا عالم المغرب الأقصى أحمد زروق[3] الذي قال في بداية مؤلَّفه:« أمّا بعد، فهذا إنْ شاء الله مختصر على المقدّمة الوغليسيّة يذكر فيه ما تيسّر من معانيها ومناحيها التقدسيّة، حسب الوُسع، والتيسير، والقدْر المنتهي إليه فَهْمِي القاصر، وعملي القصير...»[4]، بالإضافة إلى شرح الشيخ عبد الرحمان الصبّاغ[5] الذي الذي جاء في أوّل شرحه:« الحمد لله الذي علّا معالم الإسلام، وبيَّن لعباده بواسطة الرُسُل حُلْيَة ما أحلّ وحُرْمة ما هو حرام...أمّا بعد، فإنّه لمَّا كان الكتاب المسمّى ب"الوغليسيّة" الذي وضعه العالم العلاّمة الراسخ في مرضاة الله القائم الذي عمّت أنواره، ولم تزل ظاهرة أثاره الصالح الوارع الزاهد المتبّع سيّدنا أبو زيد عبد الرحمان الوغليسي... »[6]، وبالنظر

---

[1] الوغليسي(عبد الرحمان)، المقدّمة الوغليسيّة على مذهب السادة المالكيّة، تح: أمل محمّد نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، المغرب، ط1، 2007م، ص 30 .

[2] المديوني، البستان، مصدر سابق، ص 246 .

[3] أحمد بن أحمد بن محمّد بن عيسى البرنسي الفاسي، الشهير ب"زروق"، العالم المحدّث الفقيه المالكي، ولد يوم الخميس 28 من محرّم سنة(846هـ/1442م)، وتوفيّ بالقرب من طرابلس سنة(899هـ/1493م). أنظر، التنبكتي، مصدر سابق، ص 130-132.

[4] البرنسي زروق(أحمد)، شرح المقدّمة الوغليسيّة، المكتبة الأزهريّة، مصر، رقم (3223/ 95246)، ص1 .

[5] فقيه من بجاية، من أهل القرن( 9هـ/14م). أنظر، الورتلاني(الحسين)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ط1، ج1، 2008م، ص46 .

[6] الصبّاغ(عبد الرحمان)، شرح المقدّمة الوغليسيّة، خزانة المخطوطات، مكتبة الشيخ الموهوب أو لحبيب، بجاية، الجزائر، ص 1.

إلى ما ورد في مقدّمة الشارح نخلص إلى أنّه لم يكن يعتزم شرْح هذا الكتاب، إنّما حَمَلَه على ذلك طلَب شيْخِه يحيى العيدلي[1].

وسبقه الشيخ عبد الكريم الزواوي إلى ذلك، من خلال مؤلَّفِه المسمّى:"عُمْدة البيان في معرفة فرائض الأعيان"، لكن ما يُؤْخَذ عليه أنّه اتّسم بالطول، لذلك يقول المؤلّف: «...، ومنهم الشيخ الصالح العالم الورع سيّدي أبو أمحمّد، عبد الكريم بن علي الزواوي تغمّده الله برحمته...، وقد تعرّض رحمه الله لشرح هذا الكتاب، مُتَحَريًّا لنقل الصّواب، لكنّه رحمه الله بسَّ بالكتب يدًا، وأرْوى بالنقل زندًا، فربّما كان ذلك داعية، فيَقِلُّ الانتفاع به...»[2]، فالقصد اختصار شرح الزواوي الذي تميَّز بالطول، دونما أنْ يَخِلَّ به لِمَا تضمّنه من فوائدٍ ودُرَرٍ كثيرة، قال عنه الورتلاني، صاحب الرحلة:«...شرْحًا كبيرًا، فيه من العلوم ما يُغْنِي الناظر عن غيره...»[3] ليكون بذلك مُعِينًا لطلبة العلم المبتدئين في الفقه وأَقْرَب للفهم.

وكان اعتماد الزواوي في شرحه على عدد من المؤلَّفات التي أعانته على إتمامه وسلك في شرْحه مسْلَكًا ومنهجًا خاصًّا، بحيث رَمَزَ لكلِّ مصْدَرٍ نَهَلَ منه برمزٍ يشير إلى مؤلِّفِه، ومنْ جملة المؤلَّفات كتاب "الذخيرة" لأحمد بن إدريس القرافي الذي رَمَزَ له بِحَرْف "القاف"؛ ذلك أنّ القرافي بدوره، معتمدٌ على عددٍ من الكتب منها: المدوّنة، وكتاب "التفريع في فقه الإمام مالك" لعُبيد الله بن الجلّاب، وعلى كتاب "عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة" لعبد الله بن نجم بن شاس، وهذا الكتاب مبْني على أمّهات الكتب في الفقه المالكي المتقدِّمة والمتأخّرة، وعلى كتاب" التلقين" في الفقه المالكي للقاضي عبد الوهاب وبالعودة إلى مصادر الزواوي نجده اعتمد أيضًا على مختصر المدوّنة للحضرمي، ورَمَزَ

---

[1] فقيه بجائي، من أهل القرن التاسع الهجري، عاصر الشيخ عبد الرحمان الثعالبي. أنظر، الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، ص584 .

[2] الصبّاغ، شرح المقدّمة الوغليسية، ص1 .

[3] الورتلاني، نزهة الأنظار، ج1، ص42 .

له بحرف "الحاء"، واعتمد أيضًا على مؤلَّف العلاّمة التونسي محمّد بن علي المازري المسمّى:"شرح التلقين"، ورمز له، بحرف "الزاي"، وعلى غيره من المصنّفات في هذا العلم الجليل[1]، واستهلّ مقدّمة مُصَنَّفه بمقدِّمة في العلم قسّمها إلى ثلاث أقسام، القسم الأوّل فيها هو، فَرْضُ عَيْن، وفيما هو فرضُ كفاية، أمّا الثاني، في فضيلة العلم، أمّا القسم الثالث، ففيما يلزم العالم والمتعلّم، كما قُسِّم الكتاب إلى عددٍ من الفصول الموجزة، بحسب الموضوعات التي تتنوّع، والتي تخوض في مسائل عديدة، لذلك يعدّ من الشروح الزاخرة بالفوائد.

## 4-2- شروح على مختصرَيْ ابن الحاجب(ت646هـ/1249م):

أشَرْنا في كلامنا سابقًا إلى الشيخ ابن الحاجب العلاّمة المصري الذي ذلّل وبَسَطَ علم الفقه، بتأليفه لعددٍ من المؤلَّفات الرائقة التي جعلت العلماء يثْنُون عليه، ويصفونها بأجمل الأوصاف، حتّى عمَّت مؤلّفاته ديّار الإسلام شرقًا وغربًا، فوضَعَ عليها علماؤنا شروحًا جليلة تزيدها تيسيرًا إلى تيسيرها، ولكثرتها قد تغيبُ عن الباحث أو يصْعُب إدراجها لغاية الإحاطة، إنّما يُكْتَفَى بِذِكْر أشهرها، ولابن الحاجب في هذا العلم مختصران: شرْحٌ يشتهر عند الفقهاء، بمختصر ابن الحاجب الفرعي، والمقصود به: "جامع الأمّهات في الفقه"، أمّا الثاني، فمختصر ابن الحاجب الأصلي، والمقصود به: مختصر كتاب "منتهى السول والأمَل في علْمَي الأصول، والجدل"، أمّا الأوّل، فيُعنى بشرح الفرائض وأحكامها كالطهارة، والصلاة، والصيام، والزكاة، والحجّ، والنكاح، وغيرها، أمّا الثّاني فيختصّ بمسائل أصول الفقه، كما نجد على الفرعي شروحًا عديدةً، كشرح أبي زيد عبد الرحمان ابن الإمام[2]، وشرْح أبي الروح عيسى المنكلاتي، وأحمد بن إدريس البجائي[1]

[1] الصبّاغ، مصدر سابق، ص 1 .

[2] أبو زيد عبد الرحمان بن محمّد بن عبد الله بن الإمام، فقيه تلمساني، رحل إلى المشرق لطلب العلم، فأخذ عن أعلام تونس كابن العطّار، وسمع الحديث على الحجار، ثمّ عاد إلى تلمسان، فأكرمه السلطان الزيّاني أبو حمّو، وبنى له ولأخيه مدرسة عُرفت ب"مدرسة ابنا الإمام"، وأخذ عنه جماعة من العلماء كالآبلي والخطيب ابن مرزوق، وغيرهم توفيّ

وابن مرزوق الحفيد[2]، وشرح عبد الرحمان الثعالبي، في جزأين[3] الذي جَمَع فيه كلام مَنْ سبَقه من العلماء كابن رشد، وابن عبد السلام التونسي[4]، وابن عرفة، وشرح محمد بن عبد الله بن عبد الجليل التنسي[5].

كما وضع الشيخ أبو العباس الونشريسي – بعد فراره إلى فاس مِن بطش السلطان الزيّاني– حواشي على ابن حاجب الفرْعي سمّاها: "دُرَر القلائد وغُرَر الطُرَر والفوائد" والذي هو عبارة عن تعليقات ذَكَر فيها آراء المشايخ في بعض المسائل من أقوال وأدلّة كابن حزم(ت456هـ/1063م)[6]، وأبا الوليد ابن رشد من خلال كتابه المقدِّمات، وابن شاس(ت616هـ/1219م)[7]، والقرافي، وابن عبد السلام التونسي، وأبو موسى عمران المشذالي(ت616هـ/1219م)[8]، وغيرهم من العلماء، وسبب وضعه لهذه الحواشي أنّه

---

سنة (743هـ/1342م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 245؛ الونشريسي، الوفيات، ص 36؛ المقرّي (أحمد بن محمّد)، أزهار الريّاض في أخبار عيّاض، تح: سعد أحمد أعراب وعبد السلام الهراس، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د ط)، ج5، 1980م، ص 12؛ المديوني، البستان، ص126؛ ابن مرزوق(محمّد)، المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، 1981م، ص265 .

[1] فقيه من علماء بجاية، أخذ عنه أبو زيد عبد الرحمان الوغليسي، ونقل عنه عدد من الأعلام في شروحهم، توفيّ بعد سنة (760هـ/1358م). أنظر، ابن مخلوف، شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة، ج1، ص335 .

[2] المديوني، مصدر سابق، ص211 .

[3] السخّاوي، الضوء اللّامع، ج4، ص152؛ الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج1، ص 63 – 66 .

[4] محمّد بن عبد السلام الهواري التونسي، عالم وقاضي، ولد سنة(676هـ/1277م)، له شرح على ابن الحاجب، توفيّ سنة (749هـ/1349م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص 406 .

[5] المديوني، مصدر سابق، ص248.

[6] أبو محمّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان ابن سفيان بن يزيد، مولى يزيد بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أميّة بن عبد شمس الأموي، الحافظ العالم بالحديث والفقه، ولد في شهر رمضان سنة (384هـ/994م)، بقرطبة، وله تآليف جليلة، توفيّ سنة(456هـ/1063م)، وقيل:"سنة أربع مائة وسبع وخمسين هجريّة". أنظر، ابن خلّكان، مصدر سابق، ج3، ص325؛ السيوطي، طبقات الحفّاظ، ص 436 .

[7] أبو محمّد عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار بن عشائر بن شاس الجذامي، السعدي، المصري، المالكي، توفيّ سنة (616هـ/1219م). أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج22، ص98 .

[8] عمران بن موسى المشذالي البجائي الأصل، فقيه مالكي انتقل من بجاية إلى تلمسان، ولد سنة(670هـ/1271م) وتوفيّ سنة(740هـ/1339م). أنظر، التنبكتي، مصدر سابق، ص350 .

لمَّا اطّلع على ما ألَّفه الشيخ أبو عبد الله، محمّد المقرّي(ت759هـ/ 1357م)[1] قاضي الجماعة بفاس من حواشي ومباحث على كتاب ابن الحاجب عَزَمَ على جَمْعِها؛ لئّلاّ تضيع مع مرور السنين، لذلك قال:« ... خشية ما يعتري الحواشي من التلاشي والانْدِرَاسْ[2]، فتضيع بذلك مسائل جمّة ومباحث مهمّة، وسمّيته: "بَدْر القلائد وغُرَر الطُّرر والفوائد"...»[3].

وحاشية المقرّي من الحواشي الجليلة التي أدركها المقرّي الحفيد، ووصَف أبحاثها بالدقيقة التي لا توجد في غيرها من الكتب[4]، فكان أبو عبد الله المقرّي من أشهر أعلام أعلام المغرب اجتهادًا في مسائل الفقه، وقد تَرْجَم له ابن خلدون، فوصفه في تاريخه بكبير علماء المغرب[5] إعلاءً لشأنه وتقديمًا له، وذكَره عبد الرحمان الثعالبي في العلوم الفاخرة وحلاَّه بأوصافٍ تدلّ على علوِّ منزلته في العلم، فوصفه بالمحقّق والحجّة والرحلة، وأحد أكابر العلماء المتأخّرين والمجتهدين في المذهب المالكي، فاجتمعت آراء المترجمين واتّفقت على علوِّ باعِه في الفقه، قال عنه ابن مرزوق الخطيب الجدّ(ت781هـ/1380م):« كان صاحبنا معلوم القدْر، مشهور الذِكْر، ممّن وصل إلى الاجتهاد المذهبي ودرجة التخيّير والتزييف بين الأقوال...، وعوارفه معروفة عند الفقهاء

---

[1] أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن أحمد القرشي المقرّي التلمساني، فقيه عالم، ولد بتلمسان أيّام السلطان الزيّاني أبو حمو، وأخذ عن علمائها كالشريف التلمساني، ارتحل إلى تونس ومنها إلى المشرق للحجّ، ولقيّ عدد من العلماء، ثمّ عاد إلى المغرب، ولّاه السلطان أبو عنان المريني قضاء فاس سنة(749هـ/1348م)، وبها توفيّ سنة(759هـ/ 1357م)، له عدد من التآليف منها: كتاب "القواعد في الفقه"، وكتاب"الطب لمن حب"، وكتاب"الحقائق والرقائق" وغيرها. أنظر، المديوني، مصدر سابق، ص155؛ التنبكتي، مصدر سابق، ص420 .

[2] انْطَمَسَ. أنظر، الفيروزآبادي(محمّد بن يعقوب)، المعجم الوسيط، تح: محَّمد العرقسُوسي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م، ص 545 .

[3] الونشريسي(أحمد)، دُرَر القلائد وغُرَر الطّرر والفوائد، تح: بدر العمراني الطنجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2004م، ص 8-9.

[4] المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص310 .

[5] المصدر نفسه، ص204 .

مشهورة بين العلماء...»[1]، أمّا كتاب ابن الحاجب الأصلي، فشرحه أيضًا عدد من أعلام المغرب الأوسط منهم: الشيخ ابن مرزوق الخطيب، والشيخ سعيد العقباني، وما ذكرناه في هذا الموضع من أبرز الشروح التي وُضِعت على المختصَرَيْن وأوسعها شُهْرة بين فقهاء المغرب.

### 4-3- شروح مُخَتصَر خليل:

من بين أمّهات الكتب الفقهيّة التي اشتهرت في المغرب، ووُضِعت عليها الشروح كتاب العلاّمة خليل بن إسحاق الذي اختصر، وجَمَع فيه خلاصة المذهب المالكي ليكون عوْنًا، ودليلًا للفقهاء في مسائل الإفتاء[2]، كما نبّه الشيخ ابن مرزوق الحفيد إلى قيمة هذا الكتاب، فقال: «فاختُصِر غاية الاختصار فيما جمع وألَّف وسلك طريق التحقيق بما صنّف، وثقِف، فقرَّب الشاسع، وضَمّ الواسع، وكثَّر الفوائد، وردَّ الأوابد، وقَيَّدَ المُطْلَق واقتصر من التأويل على المحقَق..."، والمقصود من ذلك، أنّ الشيخ خليل لم يقتصر على الجمع واختصار المسائل المطوّلة، إنّما تتبّع أصول المسائل وأحاديثها، وأثبت صحّة ما ورد في المختصر، كما نبّه أيضًا على ما ورد من مشكلاتٍ[3] في المدوّنة، والتي هي

---

1 المديوني، مصدر سابق، ص155.

2 ابن إسحاق(خليل)، مختصر خليل، تص، تع: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2004م، ص7 .

3 في لسان العرب ورد لفظ أشكل؛ بمعنى: "التبس"، وفي معجم مقاييس اللغة ورد اللفظ شكل، وشكل هذا؛ أي: مثله ومن ذلك يقال: "أمرٌ مُشكِل"، كما يقال: "أمر مُشتبِه"؛ أي: هذا شابَهَ هذا، وهذا دخل في شِكل هذا، إذا، فمشكلات المدوّنة هي ما اشتبه، والتبس على الفقهاء، بحيث فسّرها كلٌّ بحسب فهمه، وهو على ثلاث أوجه، من ناحية الاختلاف والاتّفاق، ومن ناحية ضبط دلالة المفردات، أمّا الجهة الثالثة، في إشكال بعض مسائلها كتعارض أقوال الإمام مالك في المدوّنة أو اختلاف أقواله مع تلاميذه في المدوّنة. أنظر، ابن منظور(محمّد)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج11، 1993م، ص 357؛ ابن فارس(أحمد)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، سوريا، (د ط)، ج3، 1979م، ص204؛ ذكار( فوضيل الصغير)، مشكلات المدوّنة عند الإمام الرجراجي، eKutub Ltd، لندن، ط1، 2018م، ص121.

في حدّ ذاتها قضيّة تعرَّض لها الفقهاء، بالشرح كالشيخ علي بن سعيد الرجّراجّي، في كتابه "مناهج التحصيل ونتائج لطائف التأويل في شرْح المدوّنة وحَلِّ مشكلاتها" الذي جمع فيه الكثير من المسائل، وبوبّها بحسب موضوعها، وزاد الشيخ خليل على ذلك، بتضمينها غريب النوازل وطُرَف الفتاوي متحريًّا في ذلك إيراد المشهور من الأقوال؛ أي: ما قويّ دليله عند الفقهاء في المذهب[1].

واعتنى بشرحه عدد من أعلام المغرب الأوسط، ومن بينهم: الشيخ إبراهيم بن فايد الزواوي[2] العلاّمة الرحّالة تلميذ أبي عبد الله ابن مرزوق، فكان أوّل أمْرِه من العلم ارتحاله من جرجرة إلى مدينة بجاية لطلب الفقه، فلقيّ بها أبا الحسن علي بن عثمان المنجلاتي، ومنها كان منطلقه نحو تونس التي وجد فيها زمرة من العلماء الكبار ليعود إليها بعد ما تحمَّل علوم الفقه والمنطق، ويدرك بجبال بجاية الفقيه اللغوي عبد العالي بن فراج الذي زاده من علوم اللغة ليشتغل بعدها بقسنطينة في التعليم وبالتأليف[3].

وممّا أُلِّف في الفقه "شرْحٌ على مختصر خليل"، في عددٍ من المجلّدات سمّاه: "تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل "اعتمد فيه على عددٍ من شروح الشيوخ كشرح ابن عبد السلام التونسي على ابن حاجب الفرعي، وكتاب "التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب لشيخ خليل"، ومختصر ابن عرفة في الفقه، وكتاب "البيان

---

1 ابن مرزوق(محمّد)، المنزع النبيل في شرح مختصر خليل، تح: جيلالي عشير، محمّد بورنان، مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، الجزائر، ط1، ج1، 2012م، ص226 .

2 أبو إسحاق إبراهيم بن فائد بن موسى بن عمر بن سعيد بن علال بن سعيد النبرولي الزواوي، فقيه مالكي، ولد بجرجرة سنة(796هـ/1393م)، ثمّ انتقل إلى بجاية لطلب العلم، فأخذ الفقه عن شيوخها، ثمّ ارتحل إلى تونس، ثمّ عاد إلى بجاية ومن مؤلّفاته: شرح ألفيّة بن مالك، وشرح على تلخيص المفتاح، توفيّ سنة(857هـ/1453م). أنظر، الجيلالي (عبد الرحمان)، تاريخ الجزائر، ج2، ص120؛ أجازه شيخه أبو عبد الله ابن مرزوق الحفيد، في علم الحديث. أنظر، الملحق رقم 2: "إجازة الشيخ محمّد بن أحمد ابن مرزوق الحفيد لتلميذه الشيخ إبراهيم بن فائد الزواوي"، ص367 .

3 عبد الجيلالي، مرجع سابق، ص 120.

والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة" لابن رشد الجدّ(ت520هـ/1127م)، كما قسّم شرحه على ثلاثة مجلّدات، ولشدّة عنايته بهذا المختصر لم يقف عند هذا المصنَّف؛ بل ألّف على المختصر المذكور شرحان، "فيض النيل في شرح مختصر خليل"، في مجلّدين، ومؤلَّف آخر سمّاه "تحفة المشتاق في شرح مختصر خليل ابن إسحاق" أخرجه في مجلّد ضخم، بحسب ما ذكر صاحب نيل الابتهاج[1].

أمّا الشيخ ابن فائد عالم المغرب في زمانه ابن مرزوق الحفيد، له شرْح على هذا المختصر سمّاه: "المَنْزعُ النَبِيلْ فِي شرحِ مُخْتَصَرِ خَلِيلْ وتَصْحِيحُ مَسَائِلِهِ بالنَقْلِ وَالدَلِيلْ" في مجلّد كبير، وافتتح المُصَنِّف هذا التأليف بخطبة موجزة بيّن فيها قيمة العلم والعلماء في تبيّين أحكام الدين للعوام وفضْلِهم عليهم، ثمّ عرّج فيها على سمُوِّ علم الفقه، على أنّه الحكمة التي بها يحصُل الفضل والخير، وعن دَوْر فقهاء المذهب المالكي في تذليل وتسهيل هذا العلم، حتّى قال في موضع من الخطبة:« فاحتال أئمّة الدين الناصحون لله ورسوله، وللخاصّة والعامّة من المسلمين لإزاحة هذه العلّة، بحذْف التكرار والمبالغة في الجمع والاختصار تنشيطًا لنفوس الكسلى، وتحصينًا من دروس الطريقة المثلى، ولم يزالوا في كلّ عصرٍ يرمُون تكثير المعاني وتقليل الألفاظ لترغيب النفوس الآيِسة من درْسِه، فيكثُر من أهله له الحُفّاظ...»[2].

وهذا المختصر أوْجَزَ فيه مسائلًا عديدة في الفقه، بألفاظٍ دقيقة مضبوطة، لكنّه في نفس الوقت لا يتسّنى لكلّ مُطالعٍ فهمَ ألفاظه والوقوف على أصْلِها ومعانيها، وفي هذا الحصْر يدخُلُ طلبة العلم المبتدئين، خاصّة أنّه يحوي بعض الألفاظ الغامضة، وهذا سبب تأليف ابن مرزوق لشرحه، فاعتمد في ذلك على ردّ بعض المسائل إلى الأصول من أمّهات الكتب ككتاب "الموّازيّة" لأبي عبد الله، محمّد بن إبراهيم ابن الموّاز، والعُتْبيّة

[1] التنبكتي، نيل الابتهاج، ص57 ؛ السخّاوي، الضوء اللّامع، ج1، ص 116.

[2] ابن مرزوق(محمّد)، المنزع النبيل، ج1، ص225 .

المسمّاة "المُستَخْرَجة" لأبي عبد الله، محمّد العتبي، و"الواضحة" لأبي مروان بن حبيب وكتاب "المجموعة" لمحمّد بن إبراهيم ابن عبدوس، و"المختصر الكبير" لعبد الله بن عبد الحكم، و"المدوّنة" للإمام سحنون[1].

ولم يقتصر اعتماد المؤلّف على المؤلّفات الفقهيّة المالكيّة؛ بل شمل ذلك عددًا من المؤلَّفات في المذهب الشافعي منها: كتاب "الحاوي الكبير" للماوردي(ت450هـ/1059م)، و"الوجيز" لأبي حامد الغزالي(505هـ/1112م)، و"منهاج الطالبين وعمدة المُفتين" للنووي، وكتب التفسير وعلوم القرآن ككتاب "الكشّاف" للزمخشري، وكتاب "المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لابن عطية، والشاطبيّة في علم القراءات لأبي القاسم الشاطبي، وكتب الحديث ومصطلحه ككتب الصِّحاح، والسنّن وشروح كتاب الموطّأ، وشروح صحيح مسلم، وكتاب "علوم الحديث"؛ لابن صلاح، وشرح "عمدة الأحكام" لابن مرزوق الجدّ[2].

بالإضافة إلى كتب القواعد الفقهيّة ككتاب "قواعد الأحكام في مصالح الأنام" للعزّ بن عبد السلام(ت660هـ/1263م)، وكتب الفتاوى، ككتاب ابن رشد، ومؤلّفات علم الكلام ككتاب "الإرشاد إلى قواطع الأدلّة في الاعتقاد لأبي المعالي الجُوَيْني(ت478هـ/1086م)، والمعاجم ككتاب "الصِّحاح" للجوهري(ت393هـ/1003م)، وكتب النّحو، والصرف كالألفيّة، و"تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" لمحمّد بن عبد الله ابن مالك، وكتاب "مفتاح العلوم" للسكّاكي، و"الإيضاح في علوم البلاغة" للقزويني، وكتب الرّقائق ككتاب "إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي[3].

---

1 المصدر نفسه، ص227 .

2 ابن مرزوق(محمّد)، المنزع النبيل، ج1، ص 250 وما بعدها.

3 المصدر نفسه، ج1، ص 190- 201 .

والقصد من استعمال كلّ هذه المصادر تقَصِّي الأقوال والتأسيس لها والاستزادة من كتب الأوائل كالشيخ ابن عرفة التونسي، ومن تمام الإحاطة ترجمته للفقهاء الذين نَهَل من مؤلَّفاتهم كأبي الحسن علي اللّخمي، ومحمّد بن يونس الصقلي، وأبي الوليد محمّد ابن رشد، وأبي عبد الله محمّد المازري[1]، وكلّ هذه الكتب التي ذُكِرَت استخْرَج منها المؤلِّف فوائدًا كثيرة، والتي جمعها الشيخ في هذا الشرح، ورتّبها، فحقَّق النفع، والإثراء بأسلوبٍ رائق، وبسيطٍ يتسنّى للمُطالع فهْمَ المسائل.

وسُهُولَة هذا الشرح وإحكام معانيه جعل عدد من الفقهاء من المغاربة والمشارقة اعتمدوا عليه في شروحهم، ومنهم، الشيخ محمّد الحطّاب(ت954هـ/1547م)[2]في شرحه المسمّى "مواهب الجليل في شرح مختصر خليل" الذي استفاد من فصلين، ووظّفهما في تأليفه، كما أثنى على الشرح ومَدحه، فقال:«...، وشرَح الفصلَيْنِ الأوَّلَين من كلام العلاّمة المحقّق أبي عبد الله، محمّد بن أحمد بن محمّد بن مرزوق التّلمساني، ولم أَرَ أحْسن مِنْ شرحه لِمَا اشتمل عليه من تفكيك عبارة المُصَنَّف وبيان منطوقها ومفهومها...»، ومن صُوَّر عناية المشارقة به أنَّ بعْض من أهل مكّة كان لهم كراسًا منه لا يُعيرُونه، ويعتنُونَ به عناية فائقة لئّلاّ يضيع، وهذا يُسْتَدَلُّ به على نُدْرَته وقيمته العلميّة بين الفقهاء والمشايخ[3].

وغير بعيدٍ من تلمسان، بفاس استُنْسِخ هذا الشرح، واحتفظ به الفقهاء وطلبة العلم في مكتباتهم الخاصّة، فكان بعضٌ منهم يستعيرونه بهدف الاطّلاع، كما فعل الشيخ أبو العبّاس أحمد الونشريسي الذي استعاره من بعض أصحابه ليُطْلِعَ الشيخ محمّد ابن غازي

---

[1] المصدر نفسه، ص 281 – 285 .

[2] أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن عبد الرحمان المالكي المغربي؛ الشهير ب"الحطّاب"، فقيه مالكي ولد سنة (902هـ/1496م)، وتوفيّ سنة(954هـ/1547م). أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص588.

[3] الحطّاب(محمّد)، مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، تح: محمّد سالم بن عبد الودود الشنقيطي، اليدالي بن الحاج أحمد الشنقيطي، دار الرضوان، نواكشط، موريتانيا، ط1، ج1، 2010م، ص3.

على آراء العلماء وأقوالهم في مسألة تغيُّر الماء بالنجاسة بعد شرحه لكتاب مختصر خليل، فتوافق ترجيحه، مع ترجيح الشيخ ابن مرزوق في المسألة قائلًا:«...، وقد كان صاحبُنا الفقيه المُحَصِّل أبو العباس أحمد الونشريسي–حفظه الله تعالى– لِما بلغه عنِّي هذا التعقُّب أتاني بجزءٍ من وضْعِ الإمام العلاّمة أبي عبد الله بن مرزوق على هذا المختصر استخرجه من خزانة مَنْ هو به ضنين، وأطْلَعني عليه، فإذا به تعقُّب كلام المؤلِّف بنحْو ما قُلْناه...»[1].

وهذا الشرح، وإن وصلتنا منه بعض المجلّدات، لكن لم يُكْتَب له التمام، فقد نبّه الحطّاب إلى هذا، وأكّد على ذلك المقرّي:«...، وما لم يُكْمَل من تأليفه...، والمَنْزَع النبيل في شرحِ مختصر خليل شرَح منه كتاب الطهارة في مجلّدين، ومن الأقضيّة إلى آخره في سفَرَيْن...»[2]، فلا نعلم سبب عدم إتمامه لهذا المؤلَّف الرائق، أكَانَ ذلك بسبب مرضه أو بسبب انشغاله بالتدريس؟، فلم يذْكُر المترجمون له أيّ إشارة تدلّ على موضع وسنة تأليفه.

وممّن ألّف أيضًا على مختصر خليل شرحًا، الشيخ "عيسى بن أحمد بن عبد السلام بن رحمون العلمي الفقيه المالكي القسنطيني" الذي ارتحل من بلده إلى المشرق فاتّخذ من مصر مستقرًّا له ودرس بمدرسة المنصورية والجامع الأزهر، فانتفع به طلبة العلم والمشايخ، ثمّ قصد مكّة حاجًّا سنة(875هـ/1470م)، واستقرّ بها، فانتفع به الفقهاء في الفقه وأصوله، وغير ذلك من العلوم، وقضى سنينًا في التدريس، وامتنع عن القضاء بعدما عُرِض عليه، حتّى أدركه أجله سنة( 888هـ/1483م)[3].

---

1 العثماني(محمّد بن غازي)، شفاء الغليل في حلّ مقفل خليل، تح: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجبويه، القاهرة، ط1، ج1، 2008م، ص134.

2 المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص430 .

3 السخّاوي، الضوء اللّامع، ج 10، ص216؛ التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص 636 .

والفقيه المتأخّر المشهور محمّد بن عبد الكريم المغيلي الذي سمّى شرحه: "مُغْنِي النبيل"، لكنّه لم يُكْمِله، فقال صاحب نيل الابتهاج:« ...، وشَرَح مختصر خليل سمّاه: "مُغْني النبيل" اختصر فيه جدًّا وصل فيه للقسم بين الزوجات، وله عليه قَطْعٌ آخر من البيوعات وغيرها؛ بل قيل: "إنّه شرَح ثلاثة أرباع المختصر وحاشية عليه سمّاها: "إكليل المُغْني" وقَفْتُ منها إلى التيمُّم..." »[1]، وما يجب التنويه إليه أنّ علماء المغرب الأوسط اشتغلوا بالتدريس، وأصرّوا على أداء دورهم اتّجاه الأمّة، حتّى في آخر عمرهم، ولعلّه ما يفسّر أنّ بعض مؤلَّفاتهم لم يُكْتَبْ لها التمام.

## 4- 4- شرح ابن زكري لورقات أبي المعالي الجُوَيْني(ت487هـ/1095م):

كان انتقاء المغاربة للمصنّفات العلميّة مبنيًا على قيمة ما فيها وشُهْرتها في موطنها كمنهل للتدريس والإثراء العلمي، فحرصوا على نقل ما أَخَذوا عن شيوخهم وتحصيله ونشره في بلدانهم، ومن ذلك مؤلَّف العالم الفقيه إمام الحرمين أبو المعالي الجُويني في أصول الفقه الذي اشتهر مشرقًا ومغربًا، على الرغم ممّا فيه من وجازة، فلم تتجاوز عدد أوراقه اثنا عشر ورقة[2]، والغاية من إيجازه تقريب هذا العلم للمبتدئ، وهو ما حمل الكثير من الفقهاء على شرحه، وتبيّين ما فيه من الدّرر والمنافع، ومن هؤلاء الشيخ أحمد بن زكري الذي ألّف عليه شرْحًا سمّاه:"غاية المرام في شرْح مقدّمة الإمام" لذلك يعدّ من بين المؤلّفات الفريدة في شرْح الورقات في المغرب الأوسط، وما جعل شرحه من بين أفضل الشروح تمكّنه من آلة الترجيح، فكان من بين زمرة العلماء المجتهدين، ورُوِيّ عنه أنّه كان في مجلس تدريس يورد المسائل، ويتقصّى فيها آراء المتقدّمين، ثمّ يبيّن الأدلّة بالتصويب والتخطّي[3].

---

1 التنبكتي، مصدر سابق، ص578 .

2 الجُوَيني(عبد الملك)، متن الورقات، دار الصميعي، الريّاض، ط1، 1996م.

3 ابن عسكر، دوحة الناشر، ص130 .

وسبب تأليفه لهذا المؤلَّف واضح يُسْتَدلُّ عليه أنّ بعضًا من طلبته سأله شرح هذه المقدِّمة حرصًا منه على الانتفاع بجودة علمه، ودليل ذلك ما ورد في مقدّمة شرحه:« أمّا بعد: فإنّ بعض الطّلبة سألني أنْ أَشْرَح له مقدّمة إمام الحرمين الّتي صنّفها في أصول الفقه الّذي هو سبب السّعادتين، ولمّا تكرّر منه السؤال، وتعيَّن الجواب على كلّ حال صُرِفت عنان العناية إلى شرْح يحلُّ ألفاظها المخروزة، ويكشف عن معانيها المرموزة ...»[1]، فما ورد يبيّن أنّ اهتمام الشيخ لم يكن منصبًّا على هذا الشرح؛ بل كان منصرفًا إلى غيره وبعد السؤال والإلحاح عليه أجاب إجابة المُحْسن إلى طلاّبه.

كان عصر الشيخ ثريًا بالعلماء، فلا يسلم المؤلِّف إلّا ونال قدْرًا من النقد، وهذا مندرج ضِمن المسؤوليّات الجِسام لِمَا يحتاجه المؤلِّف من بحْثٍ وتمحيص قبل استهلاله للتأليف والشاهد من كلامه، حيث قال:«... مع علمي أنّ مَنْ ألّف، فقد استُهدفَ، فإنْ أحسن، فقد اسْتَعْطَفَ، وإنْ أساء، فقد اسْتُقْذَفَ، ولكن مِنَ الله جلّ جلاله أَسْتَمِدُّ الإعانة في الرواية والدِّرايةِ، ومنه أطلبُ الهدايةَ في البدايةِ والنّهَايةِ، وسَمّيتُهُ ب"غايةِ المرامِ في شرْحِ مقدّمةِ الإمامِ"..»[2]، فلهذا الكتاب قيمة كبيرة في التدريس، ولا شك إليه يرجع السبب الصريح في الإقبال على شرحه، وبه درّس الشيخ الجويني طلّابه، فوصفه بصغير الحجم، عظيمَ العلم يحوي مسائل تندُر في المطوّلات وفوائد لا توجد في كثير المختصرات.

أمّا عن منهجه في تأليفه، فقد اتّبع أسلوب يستقصي فيه الأقوال، ويُبَسّط ما ورد في فصول الورقات معتمدًا على المقارنة في بعض مواضع الكتاب، ممّهدًا في أوّلِه، فأوّل ما بدأ به ترجمة لإمام الجُوَيني، ثمّ عَرّفَ بالورقات، ثمّ شرع في بيان معرفة مقدِّمات العلوم قبل الطلب وكذالك معرفة حدودها وموضوعها، والغاية والفائدة من تَحَمُّل أيّ علم فالمُقَلِّب

---

[1] ابن زكري(أحمد)، غاية المرام في شرح مقدّمة الإمام، تح: محند أو إدير مشنان، دار التراث الناشرون، الجزائر، ط1، مج1، 2005م، ص 260 .

[2] نفسه .

لصفحات هذا الشرح يجده بسيط بيِّنَ الألفاظ مُلِمًّا شاملًا لعددٍ من المسائل التي هي من المبادئ الضروريّة في أصول الفقه التي لا غنًى عنها لطالب العلم.

### 5- القواعد والكلّيّات الفقهيّة:

وبمرور الأزمنة تطوَّرت سُبُلَ عيش الإنسان، وتوسّعت معها مسائل الفقه، واحتاج الناس إلى معرفة أحكام الشرع، فيما طرأ عليهم من مسائل شرعيّة، فاحتاج معهم الفقهاء إلى سُبُل لتبيّين الحُكم، فأُوجِدت القواعد الفقهيّة[1] لتُعِيّن الفقيه على استحضار الأحكام من مسائل الفقه المتشابهة لذلك جَمَعَ الفقهاء هذه القواعد، وصاغوها في كتبهم ليحفظها الطلبة، ويرجع إليها الفقهاء، وقد بيَّن القِرافي(ت684هـ/1285م) أهميّتها بقوله:« وهذه القواعد مهمّة في الفقه عظيمة النفع، وبقدر الإحاطة بها يُعَظّم قَدْرَ الفقيه، ويُشَرَّف، ويظْهَرُ رونق الفقه، ويُعَرَّف، وتتضّح مناهج الفتاوى، وتكشف...، ومَنْ جعل يُخَرِّج الفروع بالمناسبات الجزئيّة، دون القواعد الكلّيّة تناقضت عليه الفروع، واختلفت...، ومَنْ ضَبَط الفقه بقواعده استغنى عن حِفْظ أكثر الجزئيات...»[2].

وأشْهَرُ الكتب في هذا الاختصاص، كتاب"القواعد" لأبي عبد الله، محمّد المقرّي المصطلح على تسميّته بهذا الاسم عند الفقهاء الذي جَمَع فيه أَلْفٌ ومائتين واثنتين وخمسين قاعدة شاملة لجميع المذاهب الأربعة، ولا تختصّ بباب مُحَدَّد في الفقه؛ بل شملت كلّ أبواب الفقه.

---

[1] قانون فقهي يصوغه الفقيه ليستفيد منه في معرفة أحكام عددٍ كبيرٍ من المسائل المتشابه، دون الرجوع إلى أبواب الفقه المتعدّدة. أنظر، الونشريسي(أحمد)، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، تح: الصادق بن عبد الرحمان الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006م، ص30 .

[2] القرافي(أحمد بن إدريس)، أنوار البروق في أنواء الفروق، وزارة الأوقاف، السعوديّة، (د ط)، ج1، 2010م، ص3 .

ومن خلال تقديمه يظهر منهجه في الحديث من أنواع المسائل التي تضمّنها تأليفه بنوعيها: الكلّيّة والخِلافيّة، ثمّ يُفَرِّع هذه القواعد إلى عدد من القضايا المختصرة، فقال في مقدّمة الكتاب:« قصدتُ إلى تمهيد ألفِ قاعدة ومائتي قاعدة هي الأصول القريبة لأمّهات مسائل الخِلاف المُبْتَذَلة والغريبة رجَوْتُ أن يقتصر عليها مَنْ سَمَتْ به الهِمّة إلى طلب المباني ...»[1]، والمطالع لمصنَّفه يُلاَحَظُ ترتيب القواعد بحسب موضوعها، كما رُتِّبَتْ في أبواب الفقه.

كما اعتمد المُصنِّفُ في هذا الكتاب على عددٍ من المصادر التي نَقَلَ منها الأسانيد وأقوال الفقهاء، ويمكن تمييّز ذلك من ذِكره لهم في شرْحه للقواعد، ومنهم: الشيخ شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافيّ(ت684هـ/1285م) الذي نقل من كتابه "أنوار البروق في أنواء الفروق"، والمُصنَّفُ مليء بعددٍ من الأمثلة الدالّة على ذلك، ولا بدّ أن نشير إلى مثال منها، ففي القاعدة السادسة والثلاثين بعد المئة، في حُكم اللاّحق بعد سقوط الوجوب نجده ينقل عن القرافي[2]، ونقْلُه عنه يتّخذ عدّة أشكال، فإمّا أن يكون اقتباسًا مباشرًا من كلامه دونما أيّ تغيّير أو تلخيصًا للقواعد التي اقتبسها، فيلَخّص الكلام تلخيصًا مُحْكَمًا يستخلص منه الأحكام، ويُرَكِّبها في قاعدة واحدة، وفي هذا بيان على براعة الأسلوب ودقّة الألفاظ وحِدّةٍ في الذكاء، وإنْ كان ينْقُل في مواضع كثيرة، فهذا لا يعني ترْكَه للتمحيص والنظر في الأقوال، فتجده يردُّ كلّ ما جانَبَ الصواب، ويُقِرُّ بصحّة كلام مَنْ أصاب، وهو الظاهر في القاعدة الثانيّة بعد المائة[3]، فيُعَقِّبُ على القرافي، بانتفاء صحّة ما ذُكر في الموضع الذي ذُكِرَتْ فيه القاعدة[4]، وتلك صفة دالّة على التمكُّن.

---

[1] المقرّي(محمّد بن أحمد)، القواعد، تح: أحمد بن حمايد، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكّة المكرّمة، (د ط)، ج1، (د ت)، ص212 .

[2] المصدر نفسه، ج2، ص385 .

[3] المصدر نفسه، ج1، ص327 .

[4] نفسه .

كما اعتمد على مختصر الشيخ أبي عمرو عثمان ابن الحاجب(ت646هـ/1249م) "جامع الأمّهات"، فكان يَنْقُل عن المختصر فروع المذهب المالكي، ويقتبس حرفيًا، وفي مواضع يُضيف على ما نقَلَ استدراكًا[1]، فهذه أوْضَح الكتب التي نهل منها ، كما وظّف عددًا من المصادر الأخرى التي أشار إليها في كلامه أو التي لم يُشِر إليها[2].

أمّا عن تاريخ تأليفه، فقد أثبته في آخر هذا المُصنَّف، في الرابع عشر من شهر رمضان سنة(755هـ/1354م)[3] وهو الصحيح، وما وجده أحمد المقرّي صاحب نفح الطيب، في آخر كتاب القواعد الفقهيّة بخطّ جدّه، إنّما هو ضَبْطٌ لتاريخ حصول المُصَنِّف على الإجازة مِنْ مُجيزه أبو عبد الله، محمّد بن محمّد بن محمّد بن عياش الأنصاري بجامع مالقة، بالأندلس في متمّم العشرين، من ربيع الآخر الموافق لسنة(757هـ/1356م)[4].

وللمقرّي أيضًا في هذا الاختصاص كتاب آخر سمّي "بالكلّيّات الفقهيّة"[5] والكلّيّات قواعد متعلّقة بالأحكام تبدأ بكلمة "كلُّ"، وقد صاغها بنفسه، وحَرص على تحقيق، وضَبْط ألفاظها، مستعينًا في ذلك بعلم المنطق، ويظهر ذلك من خلال توظيفه للمصطلحات المنطقيّة، وبذلَ في ذلك جهدًا كبيرًا ، فقال في أوّل تأليفه:« وقد بذلتُ في تحقيق هذه الكلّيّات الوسعَ، من غير أن ندَّعي فيها القطعَ...»[6]، وتضمّن هذا الكتاب خمسًا

1 المصدر نفسه، ج1، ص163 .

2 المقرّي محمد، القواعد، ج1، ص 164- 166.

3 المقرّي(محمّد بن أحمد)، قواعد الفقه، تح: محمّد الدردابي، دار الأمان، الرباط، (د ط)، 2012م، ص551.

4 المقرّي(أحمد)، نفح الطيب، ج5، ص264.

5 حكم كلّي فقهي، مصدّرٌ، بكلمة "كلُ"، ينطبق على فروع كثيرة مباشرة. أنظر، الميمان(ناصر)، الكلّيّات الفقهيّة في المذهب الحنبلي، مكتبة الملك فهد، السعوديّة، ط1، 2003م، ص13 .

6 المقرّي(محمّد بن أحمد)، الكلّيات الفقهيّة، تح: محمّد بن الهادي أبو الأجفان، الدار العربيّة للكتاب، تونس، (د ط)، 1979م، ص77.

وعشرين وخمسمائة كلّيّة رتّبها بحسب أبواب الفقه، مستفتحًا بباب الطهارة، وبعدها أبواب العبادات( الصلاة، والجنائز، والزكاة، والصيام، والحجّ)، ثمّ أحكام الأطعمة والجهاد والأيمان، ثمّ يليها مسائل النكاح، ثمّ العبيد، ثمّ أبواب المعاملات(البيوع، الإجارات، الحجْر والتوثيق، والتفويض، التعدّي الاستحقاق، العطايا والمرافق)، وبعدها عدد من الأبواب: الأقضيّة، والشهادات، الدماء والحدود، حتّى انتهى بآخر باب تعلّق بالوصايا والفرائض[1].

أمّا أسلوب المقرّي، فقد تميّز بالاختصار، فلا تكاد أغلب الكلّيّات تُجاوز سطرًا لكنّها مقتصرة على ضروريات الألفاظ، وهذا ما يجعلها مضبوطة دقيقة تحتاج للشرح والبيان، فلا يمكن للطالب أن يستفيد، حين الخوْض في ثناياها، دون التلّقي عن أستاذ وهذه الوجازة في اللفظ لم يجاريه فيها بعده من الفقهاء أحدٌ، وإن حاول ابن غازي، لكن كلّيّاته لم تبلغ مبلغ كلّيّات المقرّي، والغاية من إيجازه للألفاظ تحقيق التيسير في الحفظ، ولعلّه أراد منها أن تكون على شاكلة المتون[2]، ذلك أنّ القواعد والكلّيّات الفقهيّة قبل أن تجمع كانت متفرّقة في المؤلَّفات الفقهيّة، وأوّل مَنْ انتبه وسَعَى إلى تبويبها أحمد القرافي[3]، ولا شكّ أنّ المقرّي تبعه في ذلك، وتفضيل جمْعِها في كتاب واحد أحسن وأنفع.

أمّا كتاب "إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك" لأبي العباس، أحمد الونشريسي، فقد ألّفه إجابة لمطالب أحد السائلين المهتمّين بالقواعد الفقهيّة الذي سأله أن يجمع له ملخّصًا في الفقه مضبوط الفصول، مُحْكم البناء يربط الفروع بأصولها، والراجح أن يكون السائل من زمرة المحصِّلين، لذلك وصفه الشيخ أحمد بأوصاف تدلّ على القدر والمنزلة الرفيعة، وهذه القواعد لا يطلبها إلاّ مَنْ تَدرَّج في مراتب الفقه، بحيث يُدْرِك ألفاظها، ويَحُلّ ألغازها، قال المصنِّف:«...سألْتَنِي أيّها الفاضل الشّريف الرّفيع القدر الأعلى المُنيف...، وأحْسَنُ على ملازمته من التّحصيل عَوْنِي، وعَوْنَك أنْ أجْمَعَ لك

1 المقرّي(محمّد بن أحمد)، الكلّيات الفقهيّة، ص 78- 204 .
2 المصدر نفسه، ص ص61، 62 .
3 القرافي، أنوار البروق في أنواء الفروق، ص3 .

تلخيصًا مُهَذّبَ الفصول، مُحْكَم المباني والأصول يَسْهُل عليك أمْرَه، ويخفُّ على الأسماع والقلوب ذِكره، فكلّفتني من ذلك عقبة...»[1].

وسعى الونشريسي إلى جمع عددٍ من القواعد الفقهيّة من أبحاثه، وممّا بناه فِكْره بلغت مائة وخمس وعشرين قاعدة ينضوي تحتها عددٌ من المسائل، ما يزيد على ألف مسألةٍ فقهيّة طبّقت عليها ما سبقها من القواعد، وبعد ذكر القاعدة وتطبيقاتها يتْبعها في الغالب بتنبيهٍ يبيّن فيه الاختلاف وأقوال العلماء، لكنْ ما يُؤخذ عنه أنّه لم يُرَتِّب هذه القواعد وِفْق أبواب تُسَهِّل البحث فيه، كما سلك أبو عبد الله المقرّي في كتابه.

تميّز أسلوب الكتاب بالصعوبة، فلا تُفْهَم جلّ المسائل إلاّ بعد بحثٍ وتمحيصٍ، إلاّ إذا استثنينا بعض المواضع التي يسرد فيها القَصص للإيضاح، وسبب صعوبة أسلوبه يكمن في محاولته ضمّ أكبر قدْرٍ من القواعد والمسائل في كتابٍ صغيرٍ ما دفع به إلى الاختصار والإيجاز ما جعل ألفاظه أشبه بالألغاز، وما يزيد في صعوبته تطرّقه للمسائل الخِلافيّة، ووصْفُ الحجّوي له يُلَخِّص مستوى الصعوبة التي بلغها بقوله:«... وكتاب إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك"جمع نحو مائة قاعدة فقهيّة بُنِيَّ عليها الخِلاف المالكي، ولكن كلّها أو جُلُّها مُخْتَلَف فيها، وعن الاختلاف نشأ الاختلاف في فروعها فهو كفلسفةٍ مفيدة...»[2].

أمّا عن المؤلّفات التي استعان بها في تأليف هذا الكتاب، وجمع هذه القواعد منها ما ذكر بلفظٍ صريحٍ، وفي كثيرٍ من المواضع اكتفى بالنقل عن جماعةٍ من الأعلام اقتباسًا من كتب الفقه، ومن الكتب التي نَقَلَ منها بصفة مباشرة، كتاب "مُختَصَرُ مُنتَهَى السُؤلْ والأَمَلْ" لابن الحاجب، و"المدوّنة"، و"المختلطة" التي نقل منها كلام مُصنِّفها الإمام سحنون، وكلام شيخه ابن القاسم، وكتاب "أنوار البروق في أنواء الفروق" لشهاب الدين

---

1 الونشريسي، إيضاح المسالك، ص55 .

2 المصدر نفسه، ص41؛ الحجوي، الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، ج2، ص 313 .

القرافي، وكتاب "شرح جامع الأمّهات لابن الحاجب" لمحمّد ابن عبد السلام التونسي(ت 749هـ/1348م)، وكتاب القواعد لأبي عبد الله المقرّي، وكتاب "البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة"؛ لمحمّد ابن رشد(ت520هـ/1126م)، وتفسير ابن عطية "المحرَّر الوَجِيْز"، ورحلة ابن رشيد السبتي (ت721هـ/1321م) المسمّاة "مِلْءُ العِيبَة بما جُمِعَ بِطولِ الغَيْبةِ في الوِجهَةِ الوَجيهَةِ"[1].

### 6- الفروق الفقهيّة:

الفروق الفقهيّة، علم من علوم الفقه يتعلّق بالفروع الفقهيّة، ينظر في المسائل المتشابهة[2]، من حيث صُوَّرِها المختلفة في حُكْمِها والاختلاف فيها مردّه لعلّلٍ أوجبت التفريق بينها في الحُكْم، ولمّا كانت حاجة الفقهاء لتبيّين، ودَفْع شُبْهة الالتباس في الحُكم ،أسّس علماء الفقه هذا العلم للبحث عن هذه الفروق وتصنيفها في مؤلَّفاتهم حسب الفروع وعن نشأتها، فلا يوجد تاريخ يضبط بداية ظهور هذا العلم، وأَقْدَم الكتب التي أُلِّفَت فيه وصرّحت في عناوينها ب"الفروق" ظهرت في القرن(4هـ/10م).

ويعدّ كتاب"الفروق" في المذهب الحنفي للشيخ أبي الفضل، محمّد الكرابيسي[3]، من أوائل المصنّفات في هذا المجال، إلى جانب كتاب "الجمع والفرق" للشيخ عبد الله الجُوَيني، ثمّ التحق بهؤلاء عدد من الفقهاء، لكن لا ندري كيف انتقل هذا العلم إلى المغرب، ومع قلّة التأليف فيه نجد من بين أشهر المؤلّفين: الشيخ أبو العباس الونشريسي

---

[1] الونشريسي، إيضاح المسالك، ص64، 65، 75، 138، 160، 152، 64 .

[2] من الأمثلة عن المسائل المتشابهة في الفروق، في باب الطهارة، كره الوضوء بماء تُوضِأ به مرّة، ولا يُكْره التيمم بتراب قد تُيمِمّ به، وكلاهما مادتين للطهارة، وهذا وجه التشابه، لكن كُرِّه الوضوء بالماء المتوضأُ به، وأُبيح إعادة التيممّ بالتراب لاختلافهما في العلّة، فعلّة الماء أنّ فقدانه لطهارته بتعلّق الأوساخ به من الوضوء الأوّل، وأمّا مادة التراب فلا تتعلّق بها. أنظر، الونشريسي(أحمد)، عدّة البروق في جمْع ما في المذهب من الجموع والفروق، تح: حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م، ص81 .

[3] أبو الفضل محمّد بن صالح بن محمود بن محمود بن الهيثم الكرابيسي السمرقندي الحنفي، توفيّ سنة(322هـ/ 933م). أنظر، البغدادي، هديّة العارفين، ج2، ص 33 .

صاحب كتاب"عدّةُ البُرُوق في جَمعِ مَا فِي المذهَبِ من الجُمُوعِ وَالفُرُوق" ألَّفه بعد تأليفه لكتاب إيضاح المسالك.

احتوى الكتاب على عددٍ كبيرٍ من الفروق بلغت ثلاثًا وخمسين ومائة وألف فرْقة مُوَزَّعة ومُبَوَّبة على عددٍ من الفروع والأبواب التي بلغت اثنتين وخمسين بابًا، وتبدأ بكتاب فروق الطهارة، وينتهي المؤلَّف إلى الكتاب الأخير الخاص بفروق الجراحات والدِيَّات وغاية المؤلِّف من خطّ هذا الكتاب جمْعَ عددٍ كبيرٍ من الفروع الفقهيّة في المذهب المالكي، والقصد منه حلّ المناقضات التي تضمّنتها أمّهات الكتب، ومن بينها ما ورد في المدوّنة.

أمّا عن تاريخ تأليفه، فتدخل فيه جملة من الوقائع التي ألمَّت بالمؤلف، والتي ساقها ضِمن سطور مقدمة هذا الكتاب، ذلك أنّ الونشريسي لمّا تعرّض للاضطهاد من طرف بني زيّان، في شهر محرّم سنة(874هـ/1469م)، وتعرَّض منزله للسرقة، وُنهبَت بعض كتبه سُرِق كتابه المذكور في الفروق، في جملة الكتب المنهوبة، فأعاد تأليفه في مدينة فاس، وإنْ لم يذكر المؤلِّف في كتابه إشاراتٍ كافيّة وإشارة مباشرة، وعليه إنْ كانت سرقة الكتاب قد وقعت بتلمسان، فقد سُلِّط عليه مَن فعل هذا به، بإيعازٍ من سلطان بني زيّان لكنْ بما أنّه قد اضطرّ للفرار بصورة فجائيّة نحو فاس، فلربّما نُهِب منه في طريقه استنادًا لصيغة الإفراد لا الجمْع...، بقوله:«...ثمّ إنّ بعض الهَمَجْ ممّن له جُرْأة، وتسلُّط على الأموال، والهمج انتهبه مع جملة أسباب منّي، وغاب به عنّي، فأدركني من ذلك غاية المشقّة والحرج، فلجأتُ إلى الله تعالى في تجديده، وقرعتُ باب الفرج، ففتح الله عزّ وجلّ بابه الكريم لإعادته وتجديده...»[1].

وجد المؤلِّف بعد نهْبه مشقّة كبيرة في إعادة تأليف الكتاب لِما يحتاج من جهدٍ وبحثٍ، لكن لا وجود لدليلٍ يدلّ على أنّ الونشريسي شرع مباشرة في إعادة كتابه، وهو لم

[1] الونشريسي، عدّة الفروق، مصدر سابق، ص79 .

يستقر استقرارًا تامًّا بمنزله الجديد، فلا شكّ أنّه احتاج إلى مدّة من الزمن لانشغاله بالتدريس، لكن المدّة بين هربه وإعادة التأليف بلغت إحدى عشرة سنة، وهي حتمًا كافية فيجعلنا نفترض أنّ حصول السرقة وقَعَ بفاس، لكنْ لا وجود في كتب المترجمين ما يدلّ على ذلك، فمنْ غير المعقول أن تغيب حادثة كهذه عنهم، فيكون حدوث السرقة أقْرَب للصواب في تلمسان.

احتفظ المؤلِّف بنفس تسميّة الكتاب، لكنّه زاد في تنظيمه وتحسينه، وهذا ما يجده القارئ في تنظيم أبوابه وترتيبها، فكان فراغ المؤلِّفِ من الكتاب في فاس، في شهر ربيع الثاني سنة(885هـ/1480م)، واتّبع منهجًا لا يخرجُ عن مناهج السابقين له في هذا الفنّ فقسّم فروقه إلى أبوابٍ، كما ذُكِر سابقًا، يليها عددٌ من الفروق المستقلّة عن بعضها البعض، لكنّها تنضوي تحت نفس الاختصاص وعلى شاكلة كتابه القواعد السابق أرْفَق بعض الفروق بتنبيهاتٍ بيّن فيها آراء الفقهاء وأوجُه الاختلاف في بعض المواضع[1] معتمدًا في ذلك على عدد من المؤلّفات التي أسعفته في تأليف هذا المصنَّف.

وأكتفي بذِكر بعضها لكثرتها منها: "المدوّنة" لسحنون، و"محاسن الشريعة في فروع الشافعيّة" لمحمّد بن علي بن الشّاشي(ت365هـ/975م)، و"كنز اليواقيت في الوعظ والتذكير" لأبي القاسم، عبد الكريم القُشَيري(ت465هـ/1072م)، و"القَبَس في شرح موطّأ مالك بن أنس" لأبي بكر بن العربي(ت543هـ/1148م)، وكتاب "الجامع لمسائل المدوّنة" للشيخ أبي بكر بن يونس التميمي الصِقلي(ت451هـ/1059م)، و"شرح مختصر ابن عبد السلام التونسي على مختصر ابن الحاجب"، و"مختصر ابن عرفة" وكتابَيْ "البيان والتحصيل"، و"المقدِّمات" لابن رشد ونوازله، وكتاب"التبصرة" للشيخ علي بن محمّد اللخمي(478هـ/1085م)الذي هو تعليق على المدوّنة، وتعليق على المدوّنة لابن محرز

[1] الونشريسي، عدّة الفروق، ص88 .

القيرواني (ت450هـ/1058م)، وكتابيْ"الفروق"، و"الذخيرة" لشهاب الدين القرافي، وكتاب "المُستخرجَة" لمحمّد العتبي(ت255هـ/868م)[1].

وهذا الكتاب من أجلّ الكتب الفقهيّة في الفروق ومن أوسعها إيضاحًا للمسائل جمْع فيه عدد كبير من الفروق من أمّهات المؤلّفات الفقهيّة التي زادته فائدة على فوائده، ولم يكتف الشيخ بالنقل؛ بل أضفى عليه أسلوبه الخاص مستحضرًا معارفه التي حلّى بها الكتاب، فحاز في المغرب به السبْق، ومشى مَنْ جاء من بعده على خطاه.

**7- أحكام التوثيق والمُوَثِّق:**

التوثيق، علم من العلوم التي حثَّ عليه القرآن والسنّة النبويّة استخرجه الفقهاء من أمّهات الفقه، ومن بينها: مدوّنة سحنون، فهو يهتمّ بصياغة وتقيّيد العقود وإثباتها وتنظيمها، وهذا الدوْر يختصّ به الموثِّق الذي ينبغي أن تتوفّر فيه عدّة شروط وضوابط وبتطوّر الدولة الإسلاميّة وتوسُّعها أصبح التوثيق من المناصب الراقيّة في الدولة واختصّ بتدرسيه عدد من الأعلام، ممّن أحاطوا بفنونه، ولأهميّته البالغة في تنظيم القضاء وحياة الناس، وحِفْظ أسرارهم وتسهيل إبرام عقود البيع والشراء وإثبات الأنكحة والطلاق وغيرها أُلِّفَ فيه عدد من المؤلَّفات، بداية من القرن(4هـ/10م)، وإن كان جرى العمل بالتوثيق قبل هذا التاريخ، فمِنْ بين أشهر الكتب في هذا الاختصاص، كتاب "الوثائق" لابن أبي زَمَنَيْن(ت399هـ/1009م)، وكتاب أبي عبد الله محمّد بن أحمد بن العطّار (ت399هـ/1009م)، و"الوثائق المختصرة" لأبي إسحاق، إبراهيم بن يحيى الغرناطي(ت751هـ/1350م)، وكتاب "المنهج الفائق" للونشريسي الذي يهمّنا في هذا الموضع.

---

[1] الونشريسي، عدّة الفروق، ص 93 وما بعدها.

وقبل الحديث عن كتابه في التوثيق يلزمنا الإشارة إلى عصره الذي تميّز بضُعْف الدويلات الإسلاميّة(الحفصيّة، والزيّانيّة، والمرينيّة) التي وهنت أساساتها بضعف وقصر القائمين على دواوينها، ومن ذلك وظيفة التوثيق التي تساهَل فيها القائمون عليها وقصّروا في تطبيق أحكامها، فكان ذلك سببًا من أسباب فساد أمور المسلمين، وأكْل أموالهم بغير وجه حقّ، وهو ما لاحظه لسان الدين ابن الخطيب من زيارته لمدينة فاس، فوصف ذلك في كتابه مثلًا "الطريقة في ذمّ الوثيقة"، حين تحدّث عن فساد أصحاب هذه الوظيفة بقوله:«...إلاّ أنّها استحالت إلى فساد، وخلعت صورتها الشرعيّة لابسة صورة المنكر فمنزلتها منزلة الأغذية الطاهرة التي استحالت إلى الفساد...»[1].

وكذلك ما وصفه المُصَنِّف وقيّده في تقديمه بقوله:«...، وكان الجمهور المنتصِبين في هذا الوقت لعقدها قد قصّر عن إحكام أحكامها بَاعُهُمْ، وقلَّ في مجالها الرحْب انطباعهم، وطرحوا أسرارها، وهتكوا أستارها، ونبذوا دقائقها المهمّة إلى الوراء، واقتصروا على المسْطرة، حتّى أكَل شِرار الخلْق بالباطل أموال الورى...»[2] .

ولمّا رأى ما كان من فساد وغياب الإحاطة بأحكامها عزَمَ على وضْع كتابه المسمّى:"المنهج الفائق والمنهل الرائق والمعنى اللائق بآداب الموثّق وأحكام الوثائق" قصْد تبيّين أحكام هذا العلم لذوي الاختصاص الذين قَصُرت همّتهم عن الاطّلاع، ثمّ لمن أراد البحث في هذا الفنّ الشرعي، دون الحاجة إلى البحث في الكتب الكثيرة ليكون بذلك ثمرة علميّة جمعت، ولخّصت فوائد عددٍ من الكتب، فقال:«...رأيتُ على إضاعتي وقلَّة بضاعتي أنْ أضع مقالةً جامعة في طريقتها المُثْلى نافعة-إنْ شاء الله- تُحْفَظ، وتُتْلى

---

[1] السلماني ابن الخطيب(محمّد)، مُثلى الطريقة في ذمّ الوثيقة، دار المنصور للطباعة، الرباط، (د ط)، 1973م، ص35 .

[2] الونشريسي(أحمد)، المنهج الفائق والمنهل الرائق، تح: عبد الرحمان بن عبد الرحمان الأرطم، دار البحوث والدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، ط1، ج1، 2005م، ص4 .

يحفظها الذكّي والبليد، وينتفع بها الشيخ والوليد تُغْني مَنْ سار بسيرها عن مطالعة الكثير من غيرها...»[1].

قسَّم المُصَنِّف كتابه إلى عدد من الأبواب بلغت ستّة عشر بابًا، فابتدأ في الباب الأوّل: بحُكم الكتب والإشهاد وسبب مشروعيّتهما، والباب الثاني: في شرَف عِلم الوثائق وصفة الموثّق وما يحتاج إليه من الآداب، والباب الثالث: في حُكْم الإجارة على كتابتها وفي وقت تعيّينها وتعيّين دافعها، وفي حُكم الشركة المستعملَة بين أربابها، والباب الرابع: فيما ينبغي للموثِّق أن يحترّز منه ويتفطّن إليه، والباب الخامس: في الأسماء والأعداد والحِرف التي تنقلب، وتتغيّر بإصلاح يسير، والباب السادس: فيما عليه مدار الوثائق وذِكْر المعرفة أو التعريف، والباب السابع: في التاريخ، وبأيِّ شيء يؤرِّخ؟ أبالليالي أم بالأيّام؟، واشتقاق الشهور وأسمائها، وما يُضاف إليه منها شهر وما لا يضاف إليه منها وفي للمُذكَّرِ منها والمُؤَنث، وفي الألفاظ التي تُستعمل في أوّل الشهر ووسطه وآخره وفيما لابدّ للشاهد أن يؤرِّخ فيه شهادته من العقود وما ليس عليه أن يؤرِّخه[2].

وفي العقود التي تؤرّخ باليوم والساعة، والباب الثامن: في حكم الاعتذار عمّا يقع في الوثيقة من مَحْو أو بشر أو لحق أو تخريج أو إقحام، وفي كيفية الاعتذار ومحلِّه، والباب التاسع: في كيفية وضع الشهادات، والباب العاشر: في الألفاظ التي يتوصّل الموثّقون بها إلى إجازة ما لا يجوز شرعًا، والباب الحادي عشر: في العقود التي يجب فيها ذِكر الصحّة والتي لا يجب ذِكْرها فيها، والباب الثاني عشر: في العقود التي لابدّ من ذِكْر القدْر، والباب الثالث عشر: في العقود التي ينبغي للموثّق أن يضمن فيها معاينة القبض

---

[1] الونشريسي، المنهج الفائق والمنهل الرائق، مصدر سابق، ص ص 4، 5 .

[2] المصدر نفسه، ص 5-7.

والسداد، وذكر الأشياء التي لا تقبل فيها الشهادة مجملة، وذِكر ما ينبغي أن يكون من الوثائق على نسختين أو نسخ [1].

أمّا الباب الرابع عشر: في العقود التي ليس على الشاهد قراءتها ولا حِفظ ما فيها والباب الخامس عشر: في ذكر ما تخالف فيه وثائق الاسترعاء سائر الوثائق، وفي استفهام الشهود واستفصالهم وذِكر العقود التي ينبغي للعدل أنْ لا يضع شهادته فيها والباب السادس عشر: وهو خلاصة لِما سبق من الأبواب متضمِّنًا عدد من الفتاوى[2].

قسَّم المؤلِّف كما تقدّم كتابه إلى عددٍ من الأبوابٍ، وكلّ بابٍ يعالج فيه المسائل التي أشار إليها، ثمّ يُفرِّع كلّ باب من الأبواب إلى عددٍ من الفصول، بحسب تفرّعات عنوان الباب، فمثلًا الباب الثاني يبدأ فيه بتبيّين شرَفَ علم الوثائق، ويسوق فيه عدد كبير من الشواهد، ويتشعّب به الكلام إلى مواضيع أخرى بسطها تحت هذا العنوان، ثمّ يليَّاها بفصل فيما يحتاج إليه الموثّق[3]، وفي بعض المواضع من هذه الأبواب والفصول بسرد عددٍ من الفوائد التي اقتبسها من الفقهاء لإثراء أدلّته وكلامه، بالإضافة إلى عددٍ من التنبيهات التي يُعَقِّب فيها على كلام الفقهاء في هذه المسائل ويشير إلى الخلاف ولا بأس أن نسوق في هذا الموضع مثالًا:« تنبيه: ما تقدّم من الخلاف هكذا هو طريق(الإمام أبي عبد الله) المازري، وغيره من الأشياخ...»[4]، وما يُلاَحظ أنّ أسلوبه اتّسم بالبساطة ووضوح المعاني عكس ما ورد في كتابه السابق الخاص بالقواعد، فكما أسلفنا أنّ هذا كتاب شامل لكافة طبقات القرّاء، ولا يختصّ بفئة معيَّنة.

ورد في هذا المصنَّف الكبير عدد من الآراء المستقاة من المصادر المتنوِّعة مقتبسًا للأدلّة، فلا تكاد الصفحات تخلو من قولٍ أو استشهادٍ، ومردُّ ذلك إلى رغبة

---

1 الونشريسي، المنهج الفائق والمنهل الرائق، مصدر سابق، ص ص 6، 7.

2 المصدر نفسه، ص7.

3 المصدر نفسه، ص86 .

4 المصدر نفسه، ص106 .

المؤلِّف الذي أراد له أن يكون شاملًا يسع الفوائد التي حرص على جمْعِها من كتب الاختصاص وإشارته لهذه الأقوال، إمّا بذِكر المؤلِّف والكتاب، وفي مواضع يكتفي بذِكر أحدهما تلافيًا للتكرار، وأمّا كلامه، فيشير إليه بعبارة "قلتُ"، وإنْ كان قد أكثر الاقتباس فهذا لا ينقص في جودة تأليفه؛ بل يجعله مرغوبًا رغبة تُغْني متكبِّد العناء من تقليب صفحات الكتب، ولا يستقيم لغير العارف بهذه الخطّة ترتيب هذا الكتاب، كما رتّبه ففي ذلك دلالة على حِرص وعناية الشيخ الفائقة بهذا العلم ورغبة صادقة منه في إحياء ما اندثر من الأحكام التي غَفَل عنها القائمون بهذه الوظيفة.

والمُطالع للكتاب يجد كمًّا كبيرًا من الفوائد التي استقاها من عدد من المصادر المتنوِّعة التي تعدّدت بين كتب الفقه والحديث والتفسير وأحكام التوثيق والنوازل والتاريخ ككتاب الإحاطة في أخبار غرناطة للسان الدين بن الخطيب(ت776هـ/1375م)، فلا يمكن ذِكرها على وجْه التفصيل خشية الإطالة، إنّما نكتفي بذكر أهمِّها وأكثرها استعمالًا في الكتاب.

- **كتب التفسير:** منها "جامع البيان في تأويل القرآن" لمحمّد بن جرير الطبري(ت310هـ/922م)، و"المحرّر الوجيز"لابن عطية، و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي، و"أحكام القرآن" لأبي بكر بن العربي(ت543هـ/1148م)[1].

- **كتب الفقه والنوازل:** منها "المدوّنة" لسحنون، و"مختصر الواضحة" لأبي سعيد خَلَف البراذعي، و"التلقين في الفقه المالكي" للقاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي (ت422هـ /1031م)، "مناهج التحصيل ونتاج لطائف التأويل في شرح المدوّنة وحلّ مشكلاتها" لأبي الحسن، علي بن سعيد الرجراجي(ت بعد633هـ/1235م)، و"الطراز" عبارة عن شرح للمدوّنة، في ثلاثين سفر لأبي علي الأزدي المصري(ت541هـ/1146م)، وشرح التلقين للمازري، و"المنزع النبيل في شرح مختصر خليل" لابن مرزوق الحفيد، و"الجواهر

---

1 الونشريسي، المنهج الفائق والمنهل الرائق، مصدر سابق، ص 16، 17، 20 .

الثمينة في مذهب عالم المدينة لأبي محمّد، عبد الله بن نجم بن شاس (ت610هـ/1213م)، و"البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة" لأبي الوليد ابن رشد(ت520هـ/1126م)، و"النهاية والتمام في معرفة الأحكام" لأبي الحسن علي بن عبد الله الأنصاري المتيطي(ت570هـ/1174م)، وكتاب "مفيد الحكّام فيما يعْرَض لهم من نوازل الأحكام في فروع فقه الإمام مالك" لأبي الوليد، هشام بن عبد الله بن هشام الأزدي( ت606هـ/1209م)، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام لشهاب الدين القرافي[1].

- **كتب الوثائق:** منها، كتاب "مُثْلى الطريقة في ذمّ الوثيقة" للسان الدين بن الخطيب نسَخَها الونشريسي لنفسه، في الثالث عشر من جمادى الأولى عام(864هـ/1460م)[2] وكتاب "مختصر في الوثائق" لأبي إسحاق إبراهيم بن أحمد الغرناطي(ت751هـ/1350م)، وكتاب "الوثائق" لأبي عبد الله، محمّد بن يحيى بن لُبَابَة (ت333هـ/944م)[3].

وللونشريسي أيضًا شرْحٌ من ضِمْن كتب الوثائق ذَكَره صاحب نيل الابتهاج في ترجمته له سمّاه: "غُنْية المعاصر والتالي في شرح فقه وثائق القاضي أبو عبد الله الفشتالي"[4]، وهو كما تقدّم شرح لكتاب الفشتالي في جزأين، ويحوي عدد من المسائل المتعلّقة بالعقود وأحكامها، أمّا عن منهج الشارح، فقد سلك مسلكًا واضحًا بسيطًا خاليًا من التعقيد لا يخرج عن المعهود في كتب الشروح، فقسّمه بحسب تسلسل عقود كتاب

1 الونشريسي، المنهج الفائق والمنهل الرائق، مصدر سابق، ص49-167 .

2 ابن الخطيب السلماني، مثلى الطريقة، ص40 .

3 الونشريسي، المنهج الفائق والمنهل الرائق، مصدر سابق، ص 34، 63 ،71 .

4 أبو عبد الله محمّد بن أحمد الفشتالي، نسبة إلى قبيلة فشتالة بحوز فاس، عيّنه السلطان المريني أبو عنان قاضيًا على فاس، توفيّ سنة(777هـ/1375م). أنظر، ابن الأحمر(إسماعيل)، نثير الجُمان في شعر من نظمني وإيّاه الزمان تح: محمّد رضوان الدّاية، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م، ص358؛ ابن مخلوف، شجرة النور، ج1، ص339؛ الزركلي، الأعلام، ج5، ص328 .

الفشتالي إلى عددٍ من الفصول، والأبواب( عقود النكاح، عقود الطلاق، عقود الرجعة والمراجعة وفقه ما تعلّق بهما، البيوع، المعاوضات، عقود إقالة، وعقد التوليّة، عقد الشُفْعة، عقد القسمة، عقود الإجارات وما تفرّع، عقود الكراء، عقد الشركة، عقد المغارسة عقد مزارعة، عقد قراض، عقود الوكالات، عقود السلف وبيان ما تفرّع، عقد صلح، عقود الاستحقاق، عقود الصّرفات والهبات، عقود الأحباس، عقود الوصايا والإيصاء، عقد عتق، عقد تدبير وكتابة، باب الأقضية، باب الشهادات، والإرفاق)، وهذه الأبواب متفرّعة إلى عدد من الفصول تترابط، وتتشابه فيما بينها في شكل مسائل، فمثلًا، باب عقود النكاح، وهو الباب الأوّل يتفرّع إلى عددٍ من الفصول، في فقرات موجزة تناولت مسائلًا في الصداق والعقد، ومسائل في وصاية الكفيل على يتيم أو الصغير، فيما تعلّق بعقود النكاح[1].

والناظر في شرح المؤلِّف لهذه الوثائق يجد إحاطةً وتفصيلًا للمسائل بأسلوبٍ يسير خاليًا من التعقيد ينسجم فيه كلام الشارح مع آراء الفقهاء، كما ميَّز فيه بين كلامه وكلام مَنْ أخذ عنهم، فخصّ كلامه بعبارة "قلتُ" للدلالة على آرائه وأقواله، بينما يشير إلى كلام الفشتالي بعبارة «...حكى المؤلِّف...»، أمّا عن الفقهاء الذين اقتبس منهم، فقد صرّح بكُناهم وألقابهم اختصارًا ونبْذًا للتكرار، وقلّما يشير إلى الكتب التي اقتبس منها كلامه واستقى منها أفكاره إلاّ في مواضع متناثرة من هذا الشرح، وبالعودة إلى ما ورد في الكتاب من مسائل، فالشارح في كثير منها ما يتعرّض لمسائل خِلافيّة مستندًا على آراء مَنْ سبقه وربّما رجّح قول طرفٍ على طرف أو فرّق بين مذهبٍ ومذهب، وقد يقبل رأيًا على رأيٍ مع سرْد الشواهد التي يذهب إليها كلّ طرف، وفي عددٍ من المواضع من الشرح لا يكتفي بنقل عن مَنْ سبقه، إنّما يرْفق كلامه بمجموعةٍ من الفوائد، والإضافات الهامّة التي تُوَسِّع

[1] التنبكتي، نيل الابتهاج، ص135؛ الونشريسي(أحمد)، غُنية المعاصر والتالي في شرح فقه وثائق القاضي أبي عبد الله الفشتالي، من موقع مؤسّسة الملك عبد العزيز(http://www.fondation.org.ma)، الدار البيضاء، المغرب، طبعة حجريّة، ج2، رقم: (Litho184/2)، ص 157-164 .

إدراك المطالع في فهم الشرح، ولم يغفل أيضًا عن تبيّينٍ أوجه الاختلاف في الآراء والأقوال، وتميّيزها من خلال تفريعها ومناقشة الأدلّة التي وقع فيها الخلاف بين الفقهاء[1].

اعتمد الشارح على عددٍ من المصادر من أمّهات كتب في الفقه والتوثيق منها، ما سبق الإشارة إليه في الجزء المخصّص لكتابه "المنهج الفائق" كالمدوّنة، والعُتْبيّة والواضحة، والمتيطية، وكتاب "شرح التلقين" للمازري، وكتب ابن رشد ككتاب"البيان والتحصيل"، وعدد من الكتب التي لم نُشِرْ إليها سابقًا منها: تقيّيد على تهذيب البراذعي لأبي الحسن الصغير[2]، وكتاب"غرائب الأحكام لأبي المطرف الشعبي، و"الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سِيَّر الحكّام" المعروف ب"الأحكام الكبرى" لابن سهل[3]، وكتاب" المبسوط" للسرخسي[4]، بالإضافة إلى نوازل ابن الحاج[5] التي تعدُّ من الكتب المهمّة المتميّزة التي لا تخلو من الاعتماد عليها كتب النوازل في عصر الشارح وما قبله

---

1 الونشريسي، غُنية المعاصر والتالي في شرح فقه وثائق القاضي أبي عبد الله الفشتالي،ج1، رقم(Lith184/1 )، ، ص 8، 23، 26، 38 .

2 علي بن محمّد بن عبد الحقّ الزرويلي، المعروف ب"الصغير"، فقيه مالكي مغربي، وقاضي مدينة فاس، توفيّ يوم الثلاثاء السادس، من شهر رمضان سنة( 719هـ/ 1319م). أنظر، ابن الخطيب لسان الدين (محمّد بن عبد الله)، الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: يوسف الطويل، دار الكتاب العلميّة، بيروت، ط1، ج4، 2003م، ص 185 .

3 أبو أصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي، فقيه، ولد بجيان بالأندلس سنة(413هـ/1022م)، وتوفيّ في محرّم سنة(480هـ/1087م). أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج19، ص25؛ ابن فرحون، الديباج المذهب، ج2، ص70 .

4 أبو أصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله السرخسي الحنفي؛ الإمام الفقيه الأصولي، توفيّ سنة(483هـ/1090م). أنظر، القرشي(عبد القادر)، الجواهر المُضيّة في طبقات الحنفيّة، تح: عبد الفتاح الحلو، دار هجر، مصر، ط2، ج3، 1993م، ص78 ؛ ابن قطلوبغا (قاسم)، تاج التراجم، تح: محمّد خير رمضان يوسف، دار القلم، بيروت، ط1، 1992م، ص 234 .

5 أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي ابن الحاج، قاضي مالكي، ولد بقرطبة سنة (458هـ/1065م)، وأخذ عن علمائها، وفيها أخذ عنه تلميذه القاضي عياض، توفيّ في صلاة الجمعة مطعونًا، وهو ساجد سنة(529هـ /1134م). أنظر، السبتي اليحصبي(عيّاض بن موسى)، الغُنية، تح: ماهر جرّار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م، ص47 .

بجمعها لفتاوى العلماء الأوائل وأقوال الأئمّة كسحنون، والعُتبي، وابن الماجشون، وكذلك فتاوى مَنْ عاصره من الفقهاء[1] .

ومن بينهم، نوازل ابن رشد الجدّ الذي كان يرجع إليه ابن الحاج في كثير من المسائل تميَّز هذه النوازل بإثباتها لنصِّ وتاريخِ ومكان السؤال بدقّة متناهية التي قلّما وُجِد في غيرها، وهذا ما سهّل على الونشريسي، وزوّده بمعلومات مهمّة ذلّلت له شرح كتاب الفشتالي، بما حوَت من معلوماتٍ اجتماعيّة تتعلّق بقضايا الزواج والصداق والطلاق والبيوع والشركة ومسائل الإضرار بالجار ومسائل المياه، وغيرها من المسائل، فهذه أبرز المصادر النصيّة التي استفاد منها الشارح، كما لم يغْفَل عن الفتاوى والآراء الفقهيّة التي حصّلها من فقهاء عصره وشيوخه في أثناء تأليفه للكتاب، ومنهم، الشيخ الفقيه "أبو عبد الله، محمّد العقباني"(ت871هـ/1466م) الذي نقل عنه في مسألة الوصاية على الصغير بقوله:«...، وخالفهما شيخنا الحاج الإمام القاضي العلاّمة أبو عبد الله، محمّد بن أحمد العقباني –رحمهم الله جميعهم–، بمنّه، وكرمه...»[2]، والفقيه محمّد بن مرزوق فقال:«... ونَظَم شيخ شيوخنا الشيخ أبوعبد الله، محمّد بن أحمد بن مرزوق الحفيد(ت842هـ/1439م)–رحمه الله تعالى– مواضعها في المدّونة في بيت...»[3].

لقد جمع الونشريسي في هذا الكتاب أراءً، واعتمد أقوالًا فقهيّة من لبِّ الخِلاف وميَّزها، وهذا الثراء في الآراء دليل على قيمة هذا العمل الرائد الذي لا يتأهّل له، إلاّ فقيه قد تبَحَّر في علوم الفقه، وهو حينها من أشهر فقهاء زمانه ليكون شرْحه لمن بعده مدخلًا ومفتاحًا لوثائق الفشتالي الذي يعدُّ كتابًا شاملًا جامعًا لمسائل أحكام التوثيق في الفقه.

**8- النوازل والفتاوى:**

---

[1] الونشريسي، غنية المعاصر، ج1، ص ، 6، 17، 18، 19 وما بعدها.

[2] المصدر نفسه، ص51 .

[3] المصدر نفسه، ص ص 23، 24 .

إنّ من أخطر المناصب وأجلّها في الفقه؛ الإفتاء، فلا يتصدّر له من الفقهاء إلاّ من كمُلت فيه الأوصاف واستوفى الشروط، فيسمّى إنْ كان أهلا لها بالمُفتي، أمّا الشروط، فمعلومة عند أهل الاختصاص، عمادها الإحاطة باللغة العربيّة ومعرفة السنّن ومعرفة أنواع الحديث والإلمام بآلته، مِنْ جَرْح وتعديل ومعرفة مذاهب الفقهاء والدراية بأحكام الشريعة ومعرفة القيّاس ومراتب الأدلّة وزيادة على الإتقان وجودة الحفظ أن يكون من الثقات، فإنْ كان ممّن عُرف منه التساهل تُرِكت فتواه وخَطَرُ الفتوى ماثلة في أنّ الفقيه، حينما يُخْبِر بالحكم، فهو بذلك يُبَلِّغ عن الله تعالى، ويكون وسيطًا بينه وبين عباده، وذلك من الأمور العظيمة التي حذّر منها الفقهاء، وبيّنوا آدابها، وألّفوا في ذلك المؤلّفات، ولا بأس أنْ أذكر بعضها، وإنْ لم يكن في هذا الموضع مقالها، إنّما من باب الإفادة منها كتاب" آداب الفتوى والمفتي والمستفتي" لأبي زكرياء يحيى النووي، وكتاب "إعلام المُوَقِعِيِّن عَن ربِّ العالمين" لأبي عبد الله محمّد بن قيِّم الجوزيّة (ت751هـ/1351م).

وحاجة الناس إلى الفتاوى عبر الأزمنة متجدّدة، بظهور النوازل الفقهيّة التي تطرأ وغريب المسائل التي تظهر، بفعل اختلاف الأزمنة والأماكن، ولمّا كان في بعض المسائل تشابه وتكرار قَيَّد الفقهاء الفتاوى، كما وردت نصًّا، وأرفقوها بالأجوبة وجمعوها في مؤلّفاتٍ، وصنّفوها في أبوابٍ لتكون مرجعًا لهم ولمن جاء بعدهم، والأصل فيها أنّ تجْمَع ما استَجدّ من المسائل التي اجتهد الفقهاء في حلّ معضلها وغريبها، وهو ما نجده في مصنّفات أهل المغرب التي جعل منها أصحابها جامعة لقديم المسائل التي نقلوها عن فقهاء المشرق، والقيروان، وفاس، والأندلس، وأضافوا عليها من المسائل الطارئة في زمانهم، فكان للمغاربة السبْق في تصنيف كتب النوازل، خاصّة تلك التي صُنِّفت خلال القرن(9هـ/15م) كنوازل المازوني، والونشريسي.

**8-1- فتوى بطهارة الورق الرُومي(الأوروبي):**

قبل الحديث عن فتوى ابن مرزوق الحفيد التي عنْوَنَها "الدليل الواضح المعلوم على جواز النسْخ في كاغد الروم" وموضوعها عن الورق الرومي التي فرغ من تأليفها في يوم التاسع، من شهر ربيع الثاني، من عام(812هـ/1409م)[1]، لا بدّ من البحث في كيفيّة انتقال صناعة الكاغد إلى أوروبا، وهي قضيّة من القضايا المهمّة التي تُسَلِّط الضوء على دوْر الحضارة الإسلاميّة في ربط الصلات الحضاريّة بين الشرق والغرب؛ إذ تعود بداية رحلة الورق إلى أوروبا إلى عام( 132هـ/749م)، حينما تمكَّنت الجيوش الإسلاميّة، بقيادة والي سمرقند "زياد بن صالح"، من إلحاق الهزيمة بالجيش الصيني وأَسَر عدد من قوّاته التي كانت تضمُّ فلاحين وحرفيّين، فاستفاد المسلمون من مهاراتهم، ومن ضِمْنها سِرُّ صناعة الورق التي باح بها الصينيون للعرب، فكان أوَّل مصنع لصناعة الورق بسمرقند التي تحوّلت إلى مركز لتصدير الورق نحو مدينة بغداد وباقي الأقطار الإسلاميّة التي كانت في حاجة ماسّة إليه، ومع مرور السنين طغى الورق على الجلود وورق البردي، ثمّ أُقيم مصنع آخر في مدينة بغداد سنة(176هـ/792م)، في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد(170-193هـ/786-808م)، ومنها انتقلت صناعته إلى بلاد الشام التي طوَّرت هذه الصناعة، على الرغم من احتكار سمرقند لها، فقد تمكّنت دمشق من تصنيع أجود أنواع الورق التي كانت تستعمل في الدواوين الحكوميّة وكتابة المصاحف وأدخلت في صناعته مواد وتركيبات جديدة ساهمت في تحسين نوعه[2].

وتناقل العرب هذه الصناعة من منطقة إلى منطقة...نحو صقلية وسبتة وصولًا إلى الأندلس التي أقيمت بها أوّل المصانع، في منتصف القرن الثاني عشر في كلّ من "بلنسية"، و"شاطبة"، و"طليطلة"، ومع تراجع القوّة الإسلاميّة في شبه الجزيرة الأيبيرية سقطت مراكز صناعة الورق الأكثر شهرة، وانتقلت هذه الصناعة إلى يد المسيحيّين

[1] الونشريسي(أحمد)، المعيار المُعرب، ج1، ص107 .

[2] السيّد(عبد الله جعفر)، "**صفحات من تاريخ الكتابة وأدواتها**"، مجلّة الفيصل، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، السعوديّة، ع: (320)، أفريل 2003م، ص70 .

الأوروبيّين الذين لم يعرفوا قبل ذلك صناعة الورق، باستثناء الكتابة على الجلود، ثمّ انتقلت هذه الحِرفة إلى إيطاليا، بفضل الحضارة العربيّة الإسلاميّة في جزيرة صقلية والغزوات الصليبيّة على المشرق الإسلامي، وظهرت أُولى معامل صناعة الورق بمنطقة" فبريانو" FABRIANO، في شمال شرق ايطاليا سنة(674هـ/1275م)، حيث كانت من أكبر مراكز صناعة الورق التي استفادت من تراجع هيمنة المعامل الإسبانيّة في السوق وحرصت على تطوير معاملها من خلال تزويده بآلات يدويّة خشبية تساعد على تحسين جودة المنتوج، وتجعله أكثر نعومة، كما استعملوا طاقة المياه في المطاحن لتفتيت الكاغد وهذا الاختراع إسلامي خالص ظهر في الأندلس من قَبْل في مدينة "شاطبة" حوالي سنة(546هـ/1151م)، لكن سرعان ما انتقلت هذه الصناعة إلى كافة المدن الإيطاليّة التي أصبحت مصْدَر الورق لوسط قارة أوروبا، ثمّ لتنتقل الصناعة إلى باقي المناطق الأوروبيّة[1].

وفي المقابل، في الضفّة الجنوبيّة من البحر الأبيض المتوسط تراجعت هذه الصناعة، ولم يبق لها أثر في الحواضر المغربيّة، باستثناء مدينة فاس التي حافظت على هذه الصناعة، واستغْنت عنه مدينة تلمسان في زمن المؤلّف، لكن يبدو أنّ ما تنتجه فاس لم يُلَبِّ حاجيات المغرب، ومعها جنوب الصحراء التي كانت تتموَّن بالكاغد الرومي المنقول إليها عبر القوافل التجاريّة القادمة من الشمال أو لأسباب أخرى تتعلّق بالسعر والجودة.

---

[1] مهر(جلال)، مآثر العرب على الحضارة الأوروبيّة، وكالة الصحافة العربيّة، الجيزة، (د ط)، 2019م، ص ص101، 102؛ السامرّائي(قاسم)، علم الاكتناه العربي الإسلامي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الريّاض، ط1، 2001م، ص 268 .

The Chiavelli, lords of Fabriano , Museo della Carta e della Filigrana, Fabriano, Italy, site : http://www.museodellacarta.com/docs/lastoria/ichiavelli.asp

القضيّة التي طُرِحت في هذه المسألة على ابن مرزوق الحفيد لا تتعلّق بإهمال المسلمين لهذه الصنعة، إنّما تتعلّق بحُكْم الورق المصنوع بيد النصراني الذي اختُلِف في طهارة يده، فقد ورد في نصّ السؤال:«هل يجوز استعماله والنسْخ فيه، أم لا؟ لأنّ بعض الناس قالوا: "أنّه نجِس" لأنّهم يعملونه بأيديهم المبلولة النجِسة، على مقتضى المدوّنة قال:« ودعوى القياس على ما نسَجُوه غير صحيحة لأنّه خارج عن القياس سَلَّمْنَاهُ، لكن إنّما يقيس المجتهد لا المُقَلِّد»، وقال آخر:«أنّ أهل المشرق شاع عند علمائهم أنّه لا يُنْسَخ فيه، وهل تُرِك النسْخُ فيه من باب الفقه أو من باب الورع؟»[1].

وهذا السؤال مُقَسَّم على ثلاثة أقسام: قِسْمٌ يتعلّق بجواز النسْخ، وقسم يتعلّق بسُبُل قياس المسألة، وقسْمٌ يتعلّق بترْك النسْخ، إمّا من باب الفقه أو من باب الورع، ومنه يتّضح أنّ السائل ركّز على يد النصراني المبلولة النجِسة التي تصنع الورق، دون التركيز على ما سواها من الأدوات التي تدخل في تركيبته، ومن ذلك المياه التي تُنْقَع فيها الألياف والمواد المركّبة له، فنخْلُص إلى أنّ السائل جاهل بصناعة الورق، وهذا مقطوعٌ مُسَلَّم به وفي الوقت ذاته ينقُل ما تَداوَلَه العامّة، بما تعلّق بنجاسته نسبة إلى المدوّنة، بدعوى أنّ يد النصراني نجسة ينْجَس بها الورق، ومراده من ذلك معرفة سبب ترْك النسْخِ على الورق الرومي، أكان من باب ورود الحُكْم في نجاسته لدى الفقهاء، أم دَرْءً للشُبْهة من باب الورع؟، فمِحْور هذه المسألة قائم على ما مَسَّتْه يد النصراني المبلولة النجسة.

أمّا عن ردّ ابن مرزوق، فقد ورد مُفَصَّلًا مستندًا على منهج خاص، وأوّل ما ابتدأ به، التأصيل للمسألة بالبحث في النصوص الفقهيّة المالكيّة، إمّا بإيراد نصوص الاتّفاق أو الاختلاف، فتبيَّن له أنّ فقهاء المالكيّة لم يقع بينهم اتّفاق في الحُكْم بطهارته، وعلى هذا الاختلاف بنَا رأيَه الفقهي القائل: بأنّ نجاسة الورق ليس على معْنى حُرْمَة استعماله؛

[1] الونشريسي، المعيار المعرب، ج1، ص 75 .

بل كراهته واستند في ذلك على عدد من النصوص التي تُدَعِّم رأيه وهي على ثلاثة أقسام[1]:

- **نصوص عامّة يندرج فيها حُكْم الكاغد هو، وغيره؛ ممّا ليس على صِفة في الصَنعة والمنفعة:** استدلَّ في هذا الصنف بمسألة الوضوء، بِسُؤْرِ[2] النصراني، وما أَدْخل فيه يده[3]، واستعان في ذلك بعدد من النصوص الفقهيّة التي نقلها من أمَّهات المصادر المالكيّة مستعملًا الاستدلال المنطقي لقياس العلّة المشتركة بين الورق والوضوء قال: « شيء تناولته يد الكافر، فوجب أن يختلف في تنجيسه سؤره، وما أدخل يده فيه فالأصل سؤره وما أدخل يده فيه، والفرْع الورق والعلّة الجامعة كوْن كلٌّ من الأصل والفرْع أصله الطهارة، وتناولتْه يدُ مَنْ غلب على صاحبها استعمال النجاسة، والحُكْم جَرَيان الخِلاف في التنجيس لتعارض الأصل والغالب، وهذا النوع من أَقْيِسة الفقهاء يسمّى عندهم قيّاس العِلّة»[4].

- **نصوص خاصّة يندرج فيها هو، وما يشبهه في الصنعة دون المنفعة:** استدلّ في القسم بمسألة الصلاة، بما لبسه أهل الذمّة وما نسجوه من ثيابٍ أو خفافٍ، حتّى يُغْسَل، كما وظَّف في دعم موقفه، بعددٍ من الأدلّة الفقهيّة التي رجّحت لديه طهارة الكاغد، فقال:«... والكاغد الرومي لا يخلو أَثَرُه، إمّا أن يُلْحَق بما نسجوه وهو الظاهر؛ بل الذي يكاد يُقْطَع به، إلاّ أنّ نسْجَه تلبيد كاللّبَد ولم يلبسوه، فيكون متَّفقًا على طهارته وإمّا أنْ يُلْحَق بما لبسوه بجامع مناولتهم إيّاه، وهذا أقلّ درجاته، فيكون مختلفًا في طهارته لكن الراجح عندي على تقدير تسليم هذا الاحتمال الطهارة بمفارقته لِمَا لبسوه»[5].

---

1 الونشريسي، المعيار المعرب، ج1، ص 75 .

2 البقيّةُ، والفضلةُ من الماء. أنظر، الفيروز آباديّ، القاموس المحيط، ص403 .

3 الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، ج1، ص 80-101 .

4 المصدر نفسه، ج1، ص78.

5 الونشريسي، المعيار المعرب، ج1، ص83 .

- **نصوص خاصّة دون هذا الخصوص يختصّ بما يشاركه في منفعة الاستعمال:**

استدلّ في هذا القسم بمسألة الصلاة بالسيف الذي يُقاتل به في سبيل الله، فيكون عليه آثار الدمّ والخاتَم الذي نُقِش عليه اسم الله، ووُضع في اليد اليسرى التي يُستنجى بها وبعد تقليبه للنصوص، وبسْطِها تَرَجَّح لديه أولويّة النسْخ في الورق الرومي على الصلاة بالسيف لأنّ نجاسة السيف محقّقة ونجاسة الكاغد غير محقّقه[1].

وإيراده للقياس لم يكن لغاية إثبات الحُكْم[2]، إنّما لتبيّين أوْجُه القياس السليم في هذه المسألة لوروده في نصّ السؤال لأنّ بعض المقلِّدين قاسه على ما ورد في المدوّنة قياسًا لم يُسَلِّم به السائل، فاحتاج بذلك لقياس آخر من ابن مرزوق، ولمَّا كانت المدوّنة مستندُ الأوّل في القياس استخرج منها الفقيه التلمساني أوّل ردوده بقوله:«أمّا النصوص العامّة وهي ما يقتضي أن يكون الكاغد المذكور مختلَفًا فيه بالطهارة والنجاسة، فمنها قوله في كتاب الطهارة من المدوّنة... »[3].

أمّا إجابته عن الشطر الثالث من السؤال المتعلّق بترك النسخ في الورق الرومي فذكر بأنّ المَنْع وقع من طرف الفقهاء كراهة لا تحريمًا، ورأى الشيخ أنّ ضرورة استعماله في الكتابة عليه أظْهَرُ من تَرْكِه لذلك قال:«...ونظَرْنا إلى ما عارضه من الضرورة الداعية إلى استعماله وإلى ما في استعماله من المصالح، فترْكه حينئذ من باب الوسواس الذي يُطْرح ولا يُلْتَفَت إليه»[4]، إذن، استعمال المسلمين للورق الوارد عليهم من أوروبا إنّما هو لضرورة فلو توفَّر مثله في بلاد المسلمين لَعُوِّض به، فلا يُتْرَكُ هذا الورق للحاجة الماسّة له، وفي سيّاق كلامه تحدَّث أيضًا عن مسألةٍ أخرى هامّة عُرضت عليه قبل هذه الفتوى ذات صلة بالموضوع جاء فيها:«...، ونظير هذا السؤال في هذا الكاغد المذكور

---

1 المصدر نفسه، ص86 .

2 المصدر نفسه، ص79.

3 المصدر نفسه، ص75.

4 الونشريسي، المعيار المعرب، ج1، ص 106 .

ما سُئِلْتُ عنه فيه قبل هذا السؤال بزمن قريب بأنْ قيل في هذا الكاغد الرومي أنواع في بعض أنواعه صورة صليب أو صورة غيره تكون تلك الصورة هي[1] القالب الذي يُقاس به مقدار الورق، فيُرْسَمُ مثلها في الورق... »[2].

وبعيدٌ عن حُكْم هذا الورق، فإنّ هذه المسألة من القضايا المهمّة التي تُسَلِّط الضوء على الصلات التجاريّة بين الدويلات المسيحيّة والدويلات الإسلاميّة التي كانت تستورد الورق أو ما يسمّى بالكاغد من إيطاليا ومن فرنسا، ولحاجة المسلمين له فقد استخدموه استخدام المنتقي، وعليه رموز صلبان ورموز الحيوانات محفورة في الورق أشبه بما يُعْرَف في عصرنا ب"العلامات المائيّة" التي كانت تُسْتَخدم في ذلك الوقت كعلامة تجاريّة تُميِّز مصدر الورق، وهذه العلامات رموزها مُشَكَّلَة من أسلاك مربوطة في قاع القالب الأملس الذي يجمع الخليط الناعم المُمَيَّع بالماء[3]، وما إنْ تجفُّ عجينة الورق حتّى تتْرُك العلامة أثرًا رقيقًا يظهر بوضوح حين تعريضه للضوء، لكن موضع الإشكال في هذه المسألة ظهور العلامات المائيّة على الورق في شكل صلبان ورسوم حيوانيّة( أسماك، خنازير، أسود، نمور، وغيرها)، وهذا الورق قد يُسْتعمل في نسخ الكتب، وبتتبُّع تاريخ العلامات المائيّة نجد أنّها كانت موجودة بالفعل في عهد ابن مرزوق الحفيد(ت766هـ/1366م) وبعده، فعلى سبيل المثال في النصف الثاني من منتصف القرن الخامس عشر الميلادي كانت بلاد الغرب الإسلامي تستورد هذا الورق بمقاييس

1 نفسه .

2 نفسه.

3 DARD HUNTER, PAPERMAKING (THE HISTORY AND TECHNIQUE OF AN ANCIENT CRAFT), DOVER PUBLICATIONS, NEW YORK, 1974, p 264.

مختلفة من فرنسا، والمُصَنَّع في مناطق" Paris" ، " Troyes"،"St-Dié" عليه علامات مائيّة في شكل وعاءٍ يعلوه صليب[1].

ووجود الكاغد الأوروبي لا يدلُّ إطلاقًا على غياب البديل، فقد كانت معامل فاس تُنْتج الورق الرفيع، لكنْ فارق السعر كان له دورًا في حسْم المنافسة في السوق فالورق الأوروبي كان رخيصًا رديئًا، وإضافة على ذلك، فقد تفطَّن الأوروبيون إلى عائق العلامات المائيّة التي تحمل التجسيم والصليب، فغيَّروها إلى شكل أهِلَّة لتتوافق مع السوق الإسلاميّة[2]، وبذلك زال الحرَج والمانع من استعمالها وتنافست في ذلك المصانع الأوروبيّة، حتّى طغى في الأسواق من طرابلس إلى المغرب، وعلى الرغم من هذا التغيّير الحاصل فإنّ فقهاء المغرب فضَّلوا الورق المُنْتَج في معامل المغرب، وتركوا الكاغد الأوروبي للعامّة، وهو ما يظهَرُ في المصنّفات العربيّة التي استعْمَلَت ورق فاس الخالي من العلامات المائيّة.

### 8-2- نوازل المازوني:

ومن أبرز المؤلِّفين في اختصاص النوازل الفقهيّة في المغرب الأوسط، الفقيه القاضي المازوني، أبو زكرياء يحيى بن موسى المغيلي(ت883هـ/1478م) الذي كان من أشهر أعلام المغرب المُتَخَرِّج على يد كبار العلماء من أمثال: ابن مرزوق الحفيد والقاسم العقباني، وابن زاغو، وأثنى عليه أهل زمانه، من شيوخ وطلبة العلم، بفضل اجتهاده، وعنايته بالأحكام الفقهيّة التي سهر من خلالها على توطين الأمن وضمان حُرُمات الناس منْ أنْفُسٍ ومالٍ.

---

[1] Charles-Moïse Briquet, Les filigranes : dictionnaire historique des marques du papier dès leur apparition vers 1282 jusqu'en 1600, Genéve : A.Julien, 32, Bourg-de-Four, tome 4, 1907, N : 12481, 12482, 12483 , p 628-843.

[2] السامرّائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ص282 .

تولّى الشيخ منصب القضاء في مازونة منذ شبابه، واشتغل أيضًا بالإفتاء والتدريس، ولقيّ بذلك مكانة ورِفْعَةً بين الناس، وانتشرت شُهْرته بين سكان البوادي والمدن المجاورة، فقد كانت تأتيه الفتاوى ويردُّ عليها، بفضل سِعة اطّلاعه وعنايته بجَمْع كُتُب المتقدِّمين من الأندلسيّين والمغاربة، واستفاد أيضًا من مؤلَّفه عدد من الأعلام، ومن بينهم الونشريسي في المعيار الذي نَقَلَ عنه عدد من المسائل.

وسَمَّى المازوني نوازله ب:" الدّرر المكنونة في نوازل مازونة"، وهو ما اتّفقت عليه النُسَخ الخطيّة والتراجم، ولا شكّ أنّ لكلّ تأليفٍ من التآليف ارتباط بما يعيشه المصنِّف من وقائع وأحداث تدفع به إلى تدارُك ما غفَلَ عنه الفقهاء بُغْية التذكير أو بدعوى الإصلاح والنفع، وهو ما أشار إليه بقوله: « والآن قصدتُ إلى ترتيبها على أبواب الفقه في مجموع ليحصُل به الانتفاع »[1]، غير أنّه ذَكر جملة من الأسباب منها: تولّيه القضاء في سنّ شبابه من جهة وكثرة المسائل الاجتماعيّة من جهة أخرى التي عُرِضت عليه فيما تَعَلَّق بالخصومات والمعاملات اليوميّة التي أدّت به إلى البحث فيما أشْكَلَ عليه من الأسئلة معتمدًا في ذلك على فتاوى العلماء المعاصرين له، ومنهم والده الذي شغل أيضًا منصب القضاء في مازونة، معتمدًا على ما جمعه من مسائل وأجوبة في عددٍ من الكتب قال:«وقد كان اتّفق لمولاي الوالد –رحمه الله– في مدّة قضائه ما اتّفق لي من الالتجاء إلى كتب الأسئلة للأئمّة المعاصرين له...»[2].

كما أضاف عليها ما حازه من كتب أبيه وما جمعه في عدد من الوقائع والأحداث التي كانت تُعْرَض عليه، فقد بلغ اهتمامه في جمع النوازل درجة كبيرة من العناية أدّت به إلى الاعتماد على الفتاوى المُوَثَّقة التي حازها من ذوي الخصومات السابقة، وما كان

[1] المازوني(يحيى)، الدُرّر المكنونة في نوازل مازونة، تح: بركات إسماعيل، إشراف: عبد العزيز الفيلالي، مذكّرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، ج1، 2009–2010 م، ص ص 224، 225 .

[2] المازوني، الدرر المكنونة، مصدر سابق، ص 224 .

بمكتبات القضاة في نواحي مازونة وأجوبة المتأخِّرين من شيوخه، وممّن كان يتدارس معهم المسائل الفقهيّة في المذاكرات ومجالس الإقراء، فكلّ ما جُمِع كان جمعًا عشوائيًا تشابكت فيه المسائل خوفًا من الضَيَاع ليتسنّى له فيما بعد تنظيمها، حسب الأبواب الفقهيّة[1].

ومنهجُه لا يخرُج عن ما هو مألوف في كتب النوازل، بحيث يبدأ بإيراد السؤال، ثمّ يُلْحقه بالجواب، ويمكن تميُّز الأسئلة الواردة في مصنَّفِه إلى ثلاث أصناف، صِنفٌ سأل بنفسه عنه شيوخه، من فقهاء المغرب الأوسط وتونس، وصِنف ما ورد على شيوخه من الأسئلة، وصِنف ما ورد على المشايخ والفقهاء المتقدِّمين من غير أهل زمانه، فهذه جلّ أصناف النوازل التي نقلها، وإنْ كان نقلها بالأوجُه المعلومة في مؤلَّفِه، فلم يكن مجرَّد ناقل، إنّما أورد نصوص الأجوبة وألحقها بالتعقيبات والآراء الفقهيّة التي تذوب في سيّاق كلام الفقهاء، حتّى لا يكاد المُطالع يميِّز بين كلامه وكلام غيره، إلاّ في بعض المناقشات التي ميَّزها بلفظ "قلتُ" لدلالةٍ على رأيِّه في المسألة مستعملًا الترجيح ومنتخبًا ما قويَّ لديه والمشهور بين الفقهاء، كما وظَّف آلة القيّاس لإيضاح الأحكام الفقهيّة نقلًا عن شيوخه، ومثال ذلك: إيراد مسألة إبَرْ البَوْل ونجاستها كقول ابن مرزوق الحفيد في مسألة الكاغد الرومي:« فاستدلالنا هذا من نمَطِ ما وقع لابن القاسم في كتاب الطهارة من المدوّنة...»، وقوله:« وإيراد الكلّيّة بمثابة استعماله قيّاسًا، حذَفَ صُغْراه للعلم بها؛ إذ عنها وقع السؤال، وترتيب قياسه أن يقول:"...وعلى هذا النوع الذي قدَّمنا من الأقيِّسة كلِّها...»[2].

ولكن ما يُؤْخذ عليه أنّه أغفل عنونة المسائل، وهو ما يَشْكُل على الباحث في مضامينها ومواضيعها، ولم يُثْبَت زمانها ولا مكانها، بحيث لا تتحقّق الاستفادة، ولا يمكن

---

[1] المصدر نفسه، ص 223- 226 .

[2] المازوني، الدرر المكنونة، مصدر سابق، ص 298 .

ضبْط الأحداث التاريخيّة وإدراك الوقائع وربْطها ربْطًا سليمًا بما وقع من أحداث أخرى ضِمن النطاق الجغرافي المحدّد، وتميّزت أيضًا بالطول والتسلسل، وقد تتفرَّع المسألة الواحدة إلى عددٍ من الأجوبة ليتسنّى بعد ذلك للمصنِّف مناقشتها والاستدلال بالآراء الفقهيّة التي حرص على ضبْطها وتوثيقها والإشارة إلى مصادرها، إمّا بالإشارة إلى أعلام الفقهاء الذين اقتبس عنهم بالوساطة أو بالإشارة إلى مؤلّفاتهم ممّا اقتبسه بصفة مباشرة.

ومن بين المصادر التي اعتمدها أصحاب الفتاوى المنقول عنهم: كتب النوازل وأصول الفقه، والتراجم والسِّيَر، بالإضافة إلى أقوال الفقهاء التي نقلها عن عددٍ من شيوخ تونس، وبجاية، وفاس، وتلمسان الذين حفلت المسائل بآرائهم الفقهيّة، ونخصّ بالذكر شيوخ المصنِّف من فقهاء المغرب الأوسط الذين رجع إليهم، ومن بينهم، الفقيه أحمد بن زاغ الذي سأله في كثير من المرّات عن أقوال ابن حاجب في باب الطهارة، والشيخ أبو عبد الله، محمّد بن مرزوق صاحب فتوى طهارة كاغد الرومي التي نقلها المازوني في هذه النوازل[1].

والشيخ المجتهد أبو عبد الله المقرّي، وشيخه أبو الفضل العقباني الذي تأثّر به ووصفه :«شيخنا شيخ الإسلام علَمُ الأعلام العارف بالقواعد والمباني أبو الفضل العقباني...»[2]، ونقل عنه عدد من الأجوبة منها مسألة تتعلّق بِبَلَلِ الثوب بالماء النجِس[3]، وشيخ شيوخه أبو عبد الله، محمّد بن أحمد الشريف التلمساني[4]، والفقيه محمّد بن يوسف الثغري[5]، ونقل أيضًا عن علماء بجاية المشهورين من الفقيه عبد الرحمان

---

1 المصدر نفسه، ص340 .

2 التنبكتي، نيل الابتهاج، ص365 .

3 المازوني، مصدر سابق، ص256 .

4 فقيه تلمساني مالكي، وخطيب جامع الخرّاطين بتلمسان، قرأ عليه القلصادي، وذكره في رحلته، توفيّ عام(847 هـ/ 1443م)، ودُفن بباب الجيّاد. أنظر، القلصادي، رحلة القلصادي، ص99 .

5 محمّد بن يوسف القَيْسي التلمساني؛ المعروف ب"الثغري"، من أهل القرن الثامن الهجري، فقيه، وشاعر أديب عُرف بجودة وبلاغة شعره، نال مكانة عند السلطان الزيّاني أبي حمّو، وحلّاه صاحب أزهار الريّاض بالعلاّمة الناظم الناثر

الوغليسي صاحب المقدّمة، والفقيه أحمد بن إدريس البِجائي، ومنصور بن علي البجائي[1]، والفقيه الأوراسي أحمد بن عيسى[2]، وإنْ كان المازوني قد نَسَبَ نوازله لمازونة؛ إنّما من جهة موضع جمْعِها، لكنّها في الحقيقة جامعة لنوازل المغرب الأوسط التي استفاد منها الونشريسي نقلاً عنه في المعيار.

أمّا عن مصادره المكتوبة، فقد استطاع أن يجمع الآراء الفقهيّة من عددٍ كبيرٍ من الكتب؛ ممّا قد يطول بها الكلام حين الإشارة إلى جميعا؛ بل نكْتَفي بإيراد بعض من عناوينها.

- **عُمْدَةُ تآليفه:** منها كتاب "النّوادر والزّيادات" لأبي عبد الله محمّد بن أبي زيد القيرواني(ت386هـ/996م)، و"التلقين في الفقه المالكي" للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي( ت422هـ/1030م)، و"التهذيب في اختصار المدوّنة" لأبي سعيد خلَف بن أبي القاسم، محمّد البراذعي(ت438هـ/1046م)، و"الجامع لمسائل المدوّنة" لأبي بكر محمّد بن عبد الله بن يونس(ت451هـ/1059م)، و"الكافي في فقه أهل المدينة" لأبي عمر يوسف بن عبد الله المعروف ب"ابن عبد البرّ"(ت463هـ/1070م) و" التّبصرة" لأبي الحسن اللّخمي علي بن محمّد(478هـ/ 1085م)، و"البيان والتحصيل" لأبي الوليد محمّد بن رشد الجدّ(ت520هـ/1126م) و"شرح التّلقين" لأبي عبد الله محمّد

---

وأورد بعض الأبيات من قصائده في وصف تلمسان، وأخذ عن جماعة من علماء تلمسان منهم: الشريف التلمساني. أنظر، التنبكتي، نيل الابتهاج، ص483؛ المقرّي، أزهار الريّاض في أخبار القاضي عيّاض، ج2، ص329 .

[1] منصور بن علي بن عثمان الزواوي، المنجلاتي البجائي، فقيه بجاية ومفتيها، كانت له عصبة وقوّة ببجاية ذكر التنبكتي أنّه كان حيًّا سنة(850هـ/1446م)، وذكر السخّاوي نقلًا عن غيره أنّ وفاته كانت سنة(846هـ/1442م) بتونس. أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج10، ص171؛ التنبكتي، مصدر سابق، ص613 .

[2] أحمد بن عيسى بن علي بن يعقوب بن شعيب الدّاوديّ الأوراسي، فقيه مالكي، ولد بالأوراس، في حدود سنة (804هـ/1401م)، وحفظ القرآن ببلده، ثمّ انتقل إلى تونس، وأخذ عن شيوخها، حجّ سنة(849هـ/1445م)، ولقيّ السخّاوي بالقاهرة، وفي نفس السنة توفيّ. أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج2، ص59 .

بـن علـي بـن عمـر التميمـي المـازري"(ت536هـ/1141م)، و"الـذخيرة" لشـهاب الـدين القرافي(ت684هـ/1285م)، و"التّقييد" لأبي الحسن الصغير(ت719هـ/1319م)[1].

- **كُتب الفتاوى والنوازل:** من بين كتب الفتاوى نجد: فتاوى ابن الرشد، وفتاوى أبي القاسم بـن أحمـد البلـوي التونسـي المعـروف ب"البُرْزُلـي" ت(841هـ/1437م) المسـمّاة "جامع مسائل الأحكام لِما نزل من القضايا بالمُفْتين والحكّام"، ونوازل علي بن محمّد بن أبي بكر الشّعبي(ت800هـ/1397م)، وفتاوى عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن عزّ الدين(ت660هـ/1261م)[2].

- **كتب القواعد و الأصـول الفقهيّـة:** من بينها: كتاب" منتهى الوصول والأمل في علْمَيْ الأصول والجدل" لعثمان بن الحاجب(ت646هـ/1248م)، و"القواعد الفقهيّة" لأبي عبـد الله، محمّـد المقـرّي(ت759هـ/1357م)، وكتـاب"الوصـول إلـى بنـاء الفـروع علـى الأصـول" لأبـي عبـد الله، محمّـد بـن أحمـد بـن يحيـى الشـريف التلمسـاني(ت771هـ/ 1369م)[3].

- **كتب القضاء والوثائق:** استند على أشهر الكتب في أحكام التوثيق والقضاء منها: كتـاب" الوثـائق المجموعـة" لمحمّـد بـن أحمـد بـن العطّـار(ت399هـ/1008م)، و"الإعـلام بنـوازل الأحكـام" لأبـي الأصـبغ، عيسـى بـن سـهل القرطبـي(ت486هـ/1093م)، وكتـاب" الوثـائق" لأبي عبد الله، محمّد بن أحمد الفشتالي(ت779هـ/1377م)، وكتاب إبراهيم بن علي بن فرحون(ت799هـ/1396م) المسمّى"تبصرة الحُكّام في أصول الأقضيّة ومناهج الأحكام"، فهذه التآليف عُمدةُ كتب التوثيق التي استند عليها أغلب من ألّف في النوازل ونقلوا ما فيها من القواعد[4].

---

[1] المازوني، الدرر المكنونة ، ص 191- 193 .

[2] المصدر نفسه، ص258 -347 .

[3] المصدر نفسه، ص 196 .

[4] المصدر نفسه، ص 194.

- **المختصَرات والشروح:** وظّف عدد من الكتب منها: رسالة أبي عبد الله محمّد بن أبـي زيـد القيروانـي(ت386هـ/996م)، و" إكمـال الإكمـال المعلّـم" لمحمّـد بـن خلفـة الأبّـي(ت228هـ/842م)، كتـاب "إكمـالُ المعْلّـم بفوائـد مسـلم" للقاضـي عياض(544هـ/1149م)، و"شرْح المعالم الفقهيّـة" لعبد الله بن محمّد بن علـي الفِهري المعروف ب"ابن التلمساني"(644هـ/1246م)، ومؤلَّف أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن مـرزوق الحفيـد(ت842هـ/1439م) المسمّى" المَنْـزَعُ النبيـل فـي شـرح مختصـر خليـل وتصـحيح مسـائله بالنّقـل والـدّليل"، وشـرح ابـن عبـد السـلام الهـوّاري التونسـي(749هـ/1348م) علـى جـامع الأمّهـات لابـن الحاجـب، و"المختصـر الفقهـي" لمحمّد بن محمّد ابن عرفة (ت803هـ/1400م)، و"مختصر خليل بن إسحاق"(776هـ/1374م)[1].

- **كتب الحديث والتفسير:** من كتب الأسانيد والصِّحاح كمسند أحمد بن حنبل، وابن ماجه، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، وعدد من كتب شرْح الحديث ككتاب محمّد بن أبي الحسن بن دقيق العيد(ت699هـ/1301م)، وكتاب "المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لعبد الحقّ بن عطيّة الأندلسي(ت542هـ/1147م)[2].

- **كتب السِّيَّر والتراجم:** منها، كتاب "شرح السّيرة النبويّة" لعبد الملك بن هشام (ت151هـ/768م)، و"حِلية الأولياء وطبقات الأصفياء" لأبي النُعَيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني(ت544هـ/1149م)، و"ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك" للقاضي عياض[3].

---

1 المصدر نفسه، ص 193 .

2 المصدر نفسه، 195.

3 المازوني، الدرر المكنونة، مصدر سابق، ص197.

أمّا عن أهميّة هذه النوازل من الناحية التاريخيّة، ففيها وردت عدّة قضايا وأحداث التي تزوّد المؤرّخ بتفاصيل مهمّة عن نشاط المجتمع المغاربي وأسلوب حياته وعاداته وتقاليده، وكذلك طبيعة العمران.

**8-3- نوازل الونشريسي(ت914هـ/1509م):**

سُمّي هذا المُصَنَّف اختصار على اسم مُصَنِّفه، لكنّ الأصل ما سمّاه به صاحبه"المِعْيار المُعْرِب والجامع المُغْرِب عن فتاوى افريقيّة والأندلس والمغرب"، في القرن (10هـ/16م) جمع فيها عدد كبير من الفتاوى من علماء الأندلس مرورًا بالمغرب وصولًا إلى المغرب الأدنى في زمانه وغير زمانه، في ستّة أسفار ليكون هذا المصنَّف شاملًا جامعًا لمسائل كثيرة، فلم تترك في الفتوى موضوعًا إلاّ طرقته الأسئلة، وتلتها في ذلك الأجوبة من الفقهاء.

إنّ هذا العمل الضخم ارتكز على عددٍ كبيرٍ من المصادر التي جمعها المصنِّف بعناية، وحرِصَ فسهر على تنظيمها تنظيمًا مُحْكَمًا، وهذا التنظيم صفة من الصفات البارزة في جلّ مؤلَّفاته، فقد كان حريصًا على الجمْع والتصنيف، وهو ما لاحظه ابن غازي في مجلسه بالقرويين، وحكى أنّه كان يمشي إلى الجامع كلّ يوم ليجلس فيه، ثمّ يصُفُّ أوراقه التي جمعها من الكتب، فيأخذ من كلّ كتاب ورقتين أو ثلاث، حتّى يجتمع عنده عدد كبير من الأوراق، وهي اقتباسات وشروح نقلها، ثمّ يصُفُّ تلك الأوراق مرتّبة في صفَّين، بحسب أولوية بحْثِه، ويأخذ بالقلم في يدٍ والكاغد في الأخرى والدواة في حزامه، ثمّ يمشي بين الصفَّين، وينقل من كلّ ورقة، حتّى يفرَغ من الإجابة عن المسألة[1]، وبهذا الأسلوب والمنهج أمْكَنَه التوفيق بين آراءٍ كثيرة وإيراد اختلافات الفقهاء التي تعُجُّ بها كتبه.

[1] ابن عسكر، دوحة الناشر، ص47 .

استفاد المُصنِّف فائدة عظيمة باستقراره في فاس بعدما دخلها مهاجرًا، وبها لقيّ كبار الفقهاء والعلماء واستفاد من مكتباتهم الخاصّة، ومن بينهم: الفقيه القاضي محمّد بن الغرديسي التغْلَبي الذي أفاد الونشريسي بعددٍ من الكتب التي استعان بها في تصنيف كتابه المِعيار سيّما فتاوى فاس والأندلس وفتاوى إفريقيا نقلاً عن نوازل البَرْزَلي[1] وفتاوى المغرب الأوسط التي نقلها عن عددٍ من الفقهاء منهم: الفقيه أبو العباس أحمد بن أحمد الغُبْريني(ت714هـ/1314م)، وحسن بن عثمان بن عطيّة التجاني الشهير بأبي علي بن عطية الونشريسي (ت788هـ/1386م)، وأبو عثمان العقباني، وأبو عبد الله محمّد بن مرزوق، وأبو القاسم المشذالي، وعن نوازل أبي زكرياء يحيى بن أبي عمران المازوني(ت883هـ/1478م)[2]، ولم يقتصر في جمْعِه على مكتبة القاضي، كما تقدَّم، إنّما اعتمد على مصادر أخرى، وإنْ لم يُصَرِّح بأسماء الكتب واكتفى بذِكر أسماء المؤلِّفين فقط، باستثناء مواضع متفرِّقة.

وقبل الحديث عن مسلكه ومنهجه وأسلوبه في هذا التصنيف، لا بدّ من الوقوف على غاية المُصَنِّف وهدفه في هذا العمل، وإنْ لم يصرِّح بتفاصيل كثيرة في كلامه، إلاّ أنّه يتبيّن من معانيه التي تشير إلى حاجة فقهاء عصره إلى هذه الفتاوى التي يصعب جمعها من بطون الكتب ورفوف الخزائن في القطر المغاربي لذلك قال:«جمعتُ فيه من أجوبة متأخّريهم العصريين ومتقدِّميهم ما يعْسُر الوقوف على أكثره في أماكنه واستخراجه من مكامنه لتبدّده وتفريقه وانبهام محلّه وطريقه رغبة في هموم النفْع به ومضاعفة الأجْر بسببه...»[3].

وبالعودة إلى منهج المُصَنِّف في هذا الكتاب، فقد صرَّح بمسلكه وأسلوبه في تنظيم أبواب بصيغة موجزة، دون أن يذْكُر تفاصيل تتعلّق بمتْن المُصَنَّف قال:«... ورتّبْتُه على

[1] التنبكتي، نيل الابتهاج، ص135 .

[2] الونشريسي، المعيار المُعرب، مصدر سابق، ج4، ص 9، 11، 14، 24، 118 .

[3] الونشريسي، المعيار المُعرب، مصدر سابق، ج1، ص1 .

الأبواب الفقهيّة ليسهُل الأمْر فيه على الناظر، وصرّحْتُ بأسماء المُفتين، إلاّ في اليسير النادر... »، وبالنظر إلى ما يحويه الكتاب، فإنّه لم يخرُج في ترتيب أبوابه عن المعهود في ترتيب الكتب الفقهيّة، فابتداءه بكتاب الطهارة وختامه بنوازل الجامع التي جمع فيها مسائلًا مختلفة في مضمونها، وهذه الأبواب تتفرّع إلى عددٍ من الأسئلة المتّفقة في موضوعها المختلفة في مضمونها[1].

ونصّ السؤال مُقَسَّم إلى جزأين، فيبدأ نصّ السؤال بإثبات اسم المُفْتي، كما ورد من المُسْتفتي، دون تعديل ولا تصرُّف، ثمّ يلحقه بجواب المفتي الذي يجمع في جوابه آراء الفقهاء، ويبيّن الردّ الصحيح على الفتوى، وفي مواضع يتفرّع السؤال إلى عددٍ من الأسئلة التي تحتاج كلٌّ منها جوابًا منفردًا، كما لم يكن مجرَّد جامع ومصنّف للنوازل؛ بل يناقش الأجوبة ويبدي آراءه الفقهيّة ويُعَقِّب ويذكر آراء الفقهاء استدلالًا وتداركًا؛ لما أهمله الفقهاء وتبيّينا للمسائل التي ورد فيها الخِلاف، ويظهر ذلك بافتتاح كلامه بعبارة "قلتُ" للدلالة على كلامه، وينتخب من الأقوال ما قويَّ دليله ترجيحًا أو قطْعًا بالحُكْم[2].

ومن خصائص منهجه أيضًا: التوضيح والإفادة، فيما تعلّق بالأحداث الغامضة ومن ذلك، حادثة "هَدَّاج" كبير عرب إفريقيا الذي قُتل بسبب عناده ودخوله المسجد بنعلَيْه في مسألة المشي بالنِعال في المسجد، فسرَدَ في هذه المسألة قصّة المقتول، وسبب إصراره على دخول المسجد[3]، وهذه النوازل إنْ كانت قد جُمِعت لإعانة الفقهاء، إلاّ أنّها ليست بمنأى منْ أنْ يستفيد منها عموم الناس، ولذلك حافظ على المصطلحات الدارجة

---

1 نفسه.

2 المصدر نفسه، ص78 .

3 الونشريسي، المعيار المُعرب، مصدر سابق، ج1، ص ص21، 22 .

الواردة في نصّ الأسئلة والأجوبة، وهو ما ظهر في مواضع كثيرة من الكتاب منها:« الهراكس، البُلْغة، السَّباط»[1] كضمان لوضوح معاني الألفاظ ومدلولها.

أمّا عن مصادره، فقد سبق وأشرنا إلى أنّه نقل نوازل إفريقية؛ أي: تونس وما حولها من كتاب"جامع مسائل الأحكام لِما نزل من القضايا بالمُفتين والحكّام" لأبي القاسم بن أحمد البَلَوي القيرواني الشهير بالبَرْزَلِي، ومن ضمنها: فتاوى بجاية التي نقلها البرزلي عن مفتي بجاية الإمام أبو القاسم أحمد بن أحمد الغُبريني[2]، في عددٍ من المسائل، حيث يقول: «سُئل شيخنا أبو القاسم الغبريني...»[3]، كما ينقل عن بعض علماء تلمسان، وقد استفاد منها الونشريسي فائدة كبيرة، خاصّة أنّها لم تحوِ مسائل إفريقية فقط؛ بل حوَت مسائل الأندلس التي نقلها ابن الحاج[4] في نوازله، وكذا أجوبة ابن رشد، وعدد من الفقهاء الأندلس، وبذلك شكّلت نوازل إفريقيا عمادًا من أعمدة المِعيار.

أمّا علماء فاس الذين نقل عنهم: الشيخ عبد الله العبدوسي، وأبي الحسن الصغير وأبي العباس أحمد بن قاسم الشهير ب"القباب"( ت779هـ/1377م) الذي نقل عنه عدد من المسائل منها، ما يتعلّق بفتاوى الطلاق[5]، وكذلك نقل عن علماء المغرب الأوسط من التلمسانيّين وغير التلمسانيّين منهم المتأخّرين من أمثال: الفقيه أبي عبد الله محمّد بن

---

[1] المصدر نفسه، ص 12 ،13، 14 .

[2] أبو القاسم أحمد بن أحمد بن أحمد الغُبريني، فقيه، من أهل بجاية، وشيخ تونس، قرأ على خطيب بجاية أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن محمّد بن غريون، وسمع من أبي علي منصور بن أحمد بن عبد الحقّ المشدالي، وأجازه أبو عبد الله محمّد بن صالح بن أحمد الكناني، وعبد الله بن هارون الطائي القرطبي، وأجازه من الديّار المصريّة عبد المؤمن بن خلف الدمياطي، ومحمّد بن علي بن دقيق العيد، وعلي بن أحمد بن عبد المحسن العزافي، كان حيًّا سنة(772هـ/1370م). أنظر، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج2، ص27؛ التنبكتي، مصدر سابق، ص104 .

[3] البَرْزَلِي(أبو القاسم)، جامع مسائل الأحكام، تح: محمّد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج2، 2002م، ص107، 173.

[4] المصدر نفسه، ص244.

[5] الونشريسي، المعيار المعرب، ج4، ص 22، 54، 96 .

مرزوق في عددٍ من المسائل منها، ما تعلّق بالخُلع والطلاق، والفقيه أبي الفضل قاسم بن سعيد بن محمّد بن محمّد العقباني الذي نقل عنه في مواضع متفرّقة من المصنَّف منها، مسألة تتعلّق بحلقة المريدين واجتماعهم على طريقة معيّنة في الذِكر والأوراد فأجازها، ورغَّب فيها وساق في ذلك عدد من الأدلّة والأجوبة المفصّلة والمطوّلة[1]، ومن المتقدّمين من أمثال: الشيخ الفقيه عبد الرحمان بن أحمد الوغليسي مُفْتي بجاية صاحب الفتاوى التي أشار إليها التنبكتي في ترجمته له، ونقل عنه الونشريسي في نوازل الجامع في مسألة عوائد بعض فقراء الزوايا، والمقصود بهم المريدين، وما يظهرونه من بِدَع الرقص والتصفيق، فأفتى بما اتّفق عليه العلماء بالتحريم، وبيَّن على أنّه ظلال، واستفاد أيضًا من فتوى أسلافه، من علماء جبال الونشريس، فقد نقل عدد من رسائل أبي علي بن عطيّة الونشريسي منها: مسألة في رفْع النزاع بين المتشاجرين في أجر الرِضاع[2].

وفي نهاية هذا المُصَنَّف أثبت المُصَنِّف تاريخ الفراغ منه يوم الأحد الثامن والعشرين شوال، سنة(901هـ/1495م)[3]؛ أي: بعد مرور سبع وعشرين سنة من خروجه من تلمسان، وكان عمره قد تجاوز سبعة وستّين عامًا، وهذه المدّة قضاها الونشريسي بين التدريس في جامع القرويين والبحث والتأليف، فما بذله في هذا المُصَنَّف لَهُوَ من الجهود العظيمة المساهمة في كتابة التاريخ، بما تضمّنته نوازله من تفاصيل مهمّة في دراسة المجتمع المغربي والأندلسي، من زوايا تاريخيّة واجتماعيّة، فقد ضمّت هذه المسائل دقائق مهمّة، ومؤشراتٍ تتعلّق بطرق الحياة ومؤثّراتها ومظاهرها ومستجدّاتها، من تطوُّرٍ في العمران واختلافٍ في العادات قلّما وُجِدت في كتب التاريخ التي انصبَّ اهتمامها بدرجة كبيرة على التأريخ للأحداث السياسيّة.

---

1 المصدر نفسه، ج4، ص 14؛ المصدر نفسه، ج11، 48 .

2 المصدر نفسه، ج11، ص 34؛ المصدر نفسه، ج4، ص25 .

3 المصدر نفسه، ج12، ص395 .

وعلى ذِكْر سيرة الأحداث التاريخيّة، فإنّ أفضع نكسة تعرّضت لها دولة الإسلام هي حادثة سقوط غرناطة، وما تبِعها من أذًى لحق بالمسلمين الذين شُرِّدوا من ديّارهم، وأُكْرِهوا على الكفر بعد أن كانوا مطمئنين بالإسلام، ولقد تزامن جَمْعُ الونشريسي لنوازله مع هذه الحادثة الأليمة، باعتبارها شديدة من شدائد النوازل التي طرأت على المسلمين، واحتاج معها مسلمو الأندلس– بعد أن حُوِّلت المساجد إلى كنائس، ونُكِّل بالعلماء –إلى من يفتيهم في أمور دينهم، من فقهاء العدْوَة في فاس، ومن بينهم: الونشريسي أعلم فقهاء زمانه بالفتوى، ولهذا السبب ورد سؤالان من الفقيه أبي عبد الله بن قطِيّة الأوّل: عن حكم المسلم الذي يقيم ببلاد غلب عليها النصارى راغبًا، والثاني: يتعلّق بحُكْم مَنْ تخلّف من المسلمين عن الهجرة من بلد النصارى للقيّام بشؤون المسلمين والتكلّم بلسانهم عند الحاكم الإسباني، وكلا السؤالين أجاب عنهما المُستفتى إجابة مطوّلة، وقيَّد الأوّل في نوازل الدماء والحدود في مصنّفِه المِعيار، كما أفرد لنازلة هجرة الأندلسيّين، في كتاب سمّاه" أسنى المتاجر في بيان أحكام منْ غَلَبَ على وطنه النصارى ولم يُهاجر وما يترتّب عليه من العقوبات والزواج"[1].

أمّا عن تاريخ ورود المسألة، فكان قبْل سقوط مدينة غرناطة بأشهُر، حينها كانت تعاني من الحصار برًّا وبحرًا، فلا ندري إنْ كان هذا الجواب قد تسنَّى للسائل استلامه وإنْ كان أمْكَنَه العودة إلى الأندلس أساسًا، إلاّ إنْ كان الفقيه السائل مقيمًا في فاس واسطة بين الأندلسيّين والونشريسي أو ربّما ورد عليه السؤال وحوَّلَه إلى الفقيه أحمد، لكن لا نجد دليلًا يشير إلى أنّ السؤال ورد من الأندلسيّين؛ إذ لم يُشِرْ الفقيه إلى ذلك والراجح أنّ ابن قطية هو السائل بعدما وجد في نفس بعض المهاجرين رغبةً في العودة وتضمُّرًا من صعوبة العيش في شمال إفريقيّة لشدّة فقرهم، وهو الراجح من خلال كلامه؛ إذ يقول: «...جوابُكُم يا سيِّدي....في نازلة، وهي: أنّ قومًا من هؤلاء الأندلسيّين الذين هاجروا من

[1] الونشريسي، المعيار، مصدر سابق، ج2، ص119 .

الأندلس، وتركوا هنالك الدُورَ والأرضين والجنّات والكرْمات...»[1]، ففي نهاية الجواب على الرسالة أثبت المؤلِّف تاريخ الفراغ منه يوم الأحد التاسع عشر لذي القعدة من عام (896هـ/1491م) الموافق للثالث والعشرين من شهر أكتوبر؛ أي: قبل شهرين من استسلام غرناطة، في الثاني من جانفي 1492م[2]، في استباق من الأندلسيّين بعدما أدركوا أنّ سقوط آخر معاقل المسلمين كان مسألة وقت فقط.

ورد السؤال الأوّل، يسأل فيه ابن قطية عن حكم من هاجروا إلى أرض الإسلام من الأندلسيّين، ثمّ ندموا لضيق عيشهم، وعزموا على الرجوع إلى حكم الأسبان، وعن ما يترتّب عنهم من الإثم، وهل يُؤَدَّبُ مَنْ صرَّح منهم بذمٍّ وسَبِّ دار الإسلام؟ أجاب الونشريسي عن هذا السؤال بنصٍّ مُطَوَّلٍ تضمَّن قسمين قسمٌ: ما قبل الهجرة، وقسم: ما بعدها.

**أ. قبل الهجرة:**

ينقسم إلى عدد من المحاور: مِحْوَر تعلّق بالهجرة، ومِحْور اختصّ بعِصمة الدمِّ بالإسلام والدار، ومِحْور تعلّق بموالاة العدوِّ ضدّ المسلمين.

**أ-أ- وجوب الهجرة:**

أكَّد في هذا المحور على ضرورة الهجرة إلى أرض الإسلام، وعلى أنّها من الفرائض، ثمّ بيَّن أنّ من يُجَوِّز الإقامة مارق مُفارق لجماعة المسلمين، واستدلّ على حُرْمة الإقامة في ديّار الإسبان، برأيِّ الفقيه المتقدِّم ابن رشد، ثمّ ألحقه بمناقشة ليبيِّن الفرق بين

---

[1] الونشريسي(أحمد)، أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتّب عليه من العقوبات والزواجر، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينيّة، مصر، (د ط)، 1996م، ص22 .

[2] المصدر نفسه، ص56 .

الهجرة في صدر الإسلام والهجرة الطارئة على المسلمين بسبّب فقدانهم ما كان بيدهم من الأرض، ويستدلّ على وجوب الهجرة واستمرارها من السّنّة والسيرة النبويّة، كما يورد رأيًا مخالفًا لرأيِّ الوجوب، وهو رأيُ الفقيه أبو سليمان الخطابي باستحباب ونَدْب الهجرة، ثمّ يليه بالتعقيب والمناقشة، ويستدلّ على ذلك بآراء الفقهاء، ومنهم، الفقيه ابن العربي الذي رأى بعِصْيان مَنْ رفض الهجرة، مع اختلاف أقوال الفقهاء فيه[1].

**أ-ب- عِصْمَة الدمّ:**

فرّع المسألة ليصل بها إلى قضايا أعمق، ألا وهي حُكم دمٌ ومال المقيم في أرض العدوِّ عند فقهاء المذاهب الأربعة، فالونشريسي في هذه القضيّة الخِلافيّة يورد رأيَ المتقدّمين، بداية برأيِّ أئمّة المذهب، ثمّ ينقض ويناقش الآراء بأقوال فقهاء آخرين وبعد الاستفاضة في قضيّة عِصْمة الإسلام للدمِّ في أرض المسلمين أو غيرها[2].

**أ-ج- موالاة العدُوِّ:**

ينتقل إلى قضيّة تتعلّق باشتراك بعض المسلمين مع العدوِّ بالأندلس في الإغارة على إخوانهم في الدين مبيِّنًا حُكْمهم أنّهم موالون للعدوِّ يُعامَلون بمثل معاملته، من استباحةٍ للنفس والمال، دون أهْلِيهم من الأطفال والنساء الذين يتوجَّب نقْلَهم إلى ديّار الإسلام عِصْمةً لهم من الفِتنة[3].

**ب- بعد الهجرة:**

بعد تبيّين المؤلّف لحُكْم مَنْ تَرك الهجرة إلى أرض المسلمين ينتقل إلى مسألة ترتبط بما بعد الهجرة ليتحدّث عن حُكْم مَنْ اشتكى من ديّار الإسلام بسبّب ضِيقِ العيش،

---

1 الونشريسي، أسنى المتاجر، مصدر سابق، ص30-36 .

2 المصدر نفسه، ص 22-36 .

3 الونشريسي، أسنى المتاجر، مصدر سابق، ص 43 .

وتَمَنَى العودة لديّار الكفر، إنّما عودته تكون لطَمَعٍ في مالٍ أو عقارٍ يصيبه، ويرضى بذلك سيادة الأسبان على رقبته، فأوجب في حقِّهم العقوبة ليعودوا عن الباطل، ثمّ ينتقل بعدها إلى ما يترتّب على مَنْ عاد إلى أرض العدوِّ –طمعًا في السُكنى والإقامة – مِنْ أحكام إلى ما يتعلّق بتولِّي القضاء، مستعرضًا أراء الفقهاء من الأندلس والعُدْوَة، وبعد استعراضه للأحكام الدنيويّة ينتقل إلى ما يترتّب عن الذي أفنى شبابه في موالاة العدوِّ مبيِّنًا العقوبات الأُخْرويّة الواردة في حقِّه، استنادًا للنصوص الشرعيّة، ثمّ ينتقل لبَسْط حُكْم مَنْ ازدرى أرضَ المسلمين، ودعى إلى الهجرة نحو أرض العدوِّ مبيِّنًا العواقب المترتّبة على النيّة والفعل مع إيراد أقوال الفقهاء، على اختلافها التي تباينت بين المؤاخَذة بالعزم والفِعْل[1].

أمّا السؤال الثاني، فورَد عليه من نفس الفقيه يسأل عن حُكْم رجل مسلم، من منطقة مربلّه[2] تخلَّف عن الهجرة من بلاد النصارى للقيّام بشؤون إخوانه المسلمين والدفاع عنهم، فكان جوابه، بعدم جواز إقامته في ديّار العدوّ، ولو دفاعًا عن المسلمين، من أهل الدَّجَن لعدّة أسباب، واستدلّ على أنّ الإقامة تحت حكم النصراني حائلًا دون تمام العبادات ومُغَيِّر للعادات مع تغلُّب الثقافة والعادات المسيحيّة التي فكّكت الأسرة المسلمة وهو ما حدث فِعْلاً مع تعاقُب القرون إلى يومنا هذا[3] .

والمطالع لهذه الفتوى يجد فيها أسلوبًا بسيطًا خلت أغلب سطوره من التعقيد، لكنّها لم تخل من بعض التشدّد في الأحكام، فالمُفتي في هذه الحالة أفتى منطلِقًا من الأدلّة الشرعيّة مع اختلاف الآراء، وبما توفَّر لديه من المعلومات الواردة في الرسائل، فهي مع ما فيها قلّة التفاصيل الدقيقة المهمّة، فحينما يتحدّث عن وجوب الهجرة، فإنّه في ذلك لا يراعي أنّ أعدادًا كثيرة منهم لم يتسنَ لهم الفرار بدينهم لقلّة ما في اليد وقلّة الحيلة أو

1 المصدر نفسه، ص44 – 56 .
2 منطقة في جنوب إسبانيا، تقع في جنوب غرب مدينة مالقة .
3 الونشريسي، أسنى المتاجر، مصدر سابق، ص 57– 65 .

أنّهم سُلبوا أموالهم، فلم يكن بوُسْعِهم الانتقال بعد مَنْعِهم والتاريخ يشهد بهذا الإجرام ضدّ الإنسان، فهذه الفتاوى لم تراعِ ظروف الضعفاء، وحكمت على شريحة من المسلمين بالعصيان، لا بل ذهب أبْعَدَ من ذلك في تحريم مُكوث من يدافع عنهم، ويواسيهم في محنتهم، بسبب تعطيل العبادات وأركان الإسلام، وهو ما ترك بدون شكّ أثرًا عميقًا في نفوسهم من سخط وغضب، فبدل أنْ يستنهض الهممّ ويجمع الفقهاء لدعم مَنْ جاز إلى العُدْوَة والتكفُّل بهم يكتفي بصياغة فتاوى تتوعّد بالزجْر والعقوبة من منزله في فاس وهو مطمئن بالأمن والرخاء، وكأنّهم يحتاجون عذابًا إلى عذابهم[1].

وهو يعلم أنّ لا سبيل للمقارنة بين عصر كانت فيه النفوس على قلب رجلٍ واحدٍ وبين عصر تفرقّت فيه الأمّة إلى كياناتٍ سياسيّة، فالأحكام في جلّها، إنّما تُشدِّد وتبشِّر بالعقوبة كلّ قادر على الهجرة ولم يهاجر، فكيف يستوي معه من لم يستطع؟، وأُكْرِه على الباطل، وينسى الفقيه أنّ الوِزر أشدّ وأعظم على مَنْ كانت بيده السلطة، وتقاعس عن نصرتهم، وقد أثبتت السنوات بعد هذه النكبة أنّ نجدة الأندلسيّين، إنّما احتاجت لقادة عظام أكثر ممّا احتاجت لجيوش ذي عدّةٍ وعتادٍ، وخير مثال في هذا المقام ما بذله الأتراك ببضعة سفن في نصرة إخوانه على ساحل الأندلس، مِنْ إغارة على سواحل إسبانيا[2]، والمشاركة في الثورات التي قادها أحفاد مَنْ يرميهم الونشريسي بالمُروق.

تحدَّث المُصَنِّفُ في فتواه للأندلسيّين عن الهجرة وذِكْر الأحكام على اختلاف أوجهها، لكنّه لم يتحدَّث إلاّ يسيرًا عَنْ مَنْ لم يستطع الهجرة، وهي الفئة الغالبة والأكثر تضرّرًا التي لم تستفد من فتوى الونشريسي لعدّة اعتبارات أهمّها: أنّه لم يطْرَحْ حلولًا عمليّة يأخذ بها المستضعفين لصَوْنِ دينهم.

---

[1] المصدر نفسه، ص 58- 65 .

[2] عنان(محمّد عبد الله)، دولة الإسلام في الأندلس(نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ج4، 1997م، ص388 .

وبعد اثنا عشرة سنة من الاضطهاد والتنكيل بالمسلمين والإجبار والقهر صدرت فتوى أخـرى؛ فـي أربـع صـفحات، فـي غـرّة رجـب الموافـق ل 28 نـوفمبر، مـن عـام (910هـ/1504م)، من طرف الفقيه الوهراني الشيخ أبي العباس أحمد بن جمعة المغراوي وجّهها إلى الأندلسيّين في رسالة يَفتيهم فيها بفتاوى عمليّة تضمّنت طُرُق وحِيَّل تضمَن لهم الحفاظ على دينهم سرًّا، في ظلِّ البطش الكَنَسي الإسباني مستعملًا في ذلك أسلوبًا مغمورًا بالتشجيع والدعْم المعنوي، فبدل أن يستعمل لفظ "أهلَ الدَّجَن" التي استعملها الونشريسي، وهي من الكلمات المسيئة لبقايا المجتمع المسلم استعمل لفظ "الغرباء"، باعتباره من الألفاظ الشرعيّة الواردة في السنة للدلالة على الصبْر وشدّة التمسّك بالدين، فقد ورد في حديث رواه أبو هريرة –رضيّ الله عنه– قال رسول الله عليه الصلاة والسلام:«بدأ الإسْلَامُ غريبًا، وسَيَعُودُ غَرِيبًا، كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى للغُرَبَاء»[1].

وتناولت هذه الفتوى عدد من القضايا كالصلاة بالإيماء سرًّا أو قضائها في ظلمة الليل وكيفيّة أداء الزكاة وكيفيّة الاغتسال وإحلال النيّة في ما لا يوافق معنى اللفظ والفعل، ومِنْ ذلك الإرغام على إتيان المنكر مِنْ شرب للخمر وأَكْلِ لحم الخنزير وسبّ النبي عليه الصلاة والسلام والشرك بالله وما يميِّز هذه الرسالة أنّها لم تكن إجابةً عن سؤالٍ استُفْتِيّ فيه، إنّما هي مبادرة عظيمة الأثر نابعة من الإحساس بمعاناة الإخوان في الدين، فكانت أنجع الحلول المؤقّتة التي تجيب عن الأسئلة التي لا يمكن للأندلسي أن يسأل عنها، فقد تلقّوْها بالقبول، واستعانوا بها، وترجمت فيما بعد إلى لغة "الألخميادو"[2]

1 النيسابوري(مسلم بن الحجّاج)، صحيح مسلم، مج1، 2006م، ص77.

2 من اللغات الأعجميّة في الأندلس، وهي: اللغة الرومانيّة القشتاليّة؛ تُكتب بأحرف عربيّة، واستُعملت من قِبل الأندلسيّين المضطهدين في القرنين(16 و17م) للحفاظ على الهويّة الإسلاميّة، وترجموا إليها كتب تفسير القرآن والأحكام التي تتعلّق بالعبادات، واستعملوها أيضًا في كتابة أعمالهم الأدبيّة الخاصّة. أنظر، العامري(محمّد بشير)، الأنوار الحضاريّة من القطوف الأندلسيّة اليانعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2016م، ص157.

"Aljamiado" لكـي يتسـنّى لهـم فهمهـا، فـي حـين كانـت اللغـة العربيّـة تلفـظ أنفاسـها الأخيرة[1].

## 9- علم الفرائض:

أحد العلوم الشرعيّة المتفرّعة عن الفقه الإسلامي يُعْنَى بتقسيم الميراث بين الورثة ومن العلوم المستمدّة قواعده من القرآن الكريم والسنّة النبويّة بالدرجة الأولى، ويليها بعد ذلك إجماع الصحابة وآرائهم في المسائل الواردة عليهم، ولأهميّته البالغة في تأديّة الحقوق إلى مستحقّيها، فقد حثّ الشارع على العناية به عناية فائقة تعظيمًا له، ومن ذلك ما ورد في السنّة النبويّة أنّه نِصْفَ العلم لا على سبيل الكمّ، إنّما من جهة الاختصاص والمنفعة فالعلوم الشرعيّة جلّها تعنى بتبيّين الأحكام المترتّبة على الإنسان حيًّا، بينما علم الميراث يُحْتَاجُ إليه بعد وفاة الشخص لتقسيم ماله، وعليه، فإنَّ العلوم مقسَّمة في المنفعة بين حياةٍ ومماتٍ وعلم الميراث متفرِّد بالقسم الثاني.

وكسائر الأقطار الإسلاميّة اعتنى علماء المغرب الأوسط به وأَوْلَوْه أهميّة لِفَضْله بين العلوم، فحرصوا على تعليمه والتأليف فيه مع التركيز على تبسيطه لطلبة العلم، من خلال نَظْم قواعده وأحكامه في أراجيز فيها من البراعة والدقّة في الألفاظ ما يختصر طويل المتون، ويقتصر على أهمِّ أُسُسِه، وخير مثال: أرجوزة الفرضي العلاّمة إبراهيم بن أبي بكر التلمساني[2] المعروفة في التراجم؛ ب"التلمسانيّة " التي أثنى عليها الفقهاء منهم: الفقيه الأديب الخطيب محمّد بن عبد الله السلّماني الشهير ب"لسان الدين بن الخطيب"

---

[1] عنان، دولة الإسلام في الأندلس، ج4، ص342، 372 .

[2] إبراهيم بن أبي بكر بن عبد الله بن موسى، أبو أسحاق الأنصاري التلمساني، فقيه مالكي وأديب شاعر، ولد بتلمسان سنة(609هـ/1212م)، ثمّ رحل إلى مالقة، وبها قرأ على شيوخها، ثمّ دخل سبتة، من تآليفه: أرجوزة في الفرائض، ونظم "المعشرات على أوزان العرب"، توفيّ في سبتة سنة(697هـ/1297م). أنظر، ابن فرحون، الديباج المذهّب، ج1، ص273؛ ابن القاضي، دُرّة الحِجال، ج1، ص177 .

الذي قال فيها« ومِنْ ذلك الأرجوزة الشهيرة في الفرائض لم يُصَنَّف في فنِّها أحْسَنَ منها ...»[1]، فاشتهرت في بلاد المغرب والأندلس، ووضُعت عليها الشروح.

كما تحدَّثت المصادر عن اهتمام الفقهاء بتدريس هذا العلم وسَهَرِهم لأجْلِ تلقينه ووصَفَتْ حلْقاته العلميّة التي كانت تبحث فيها المسائل الصعبة في الميراث بين الطلبة والشيوخ، ففي هذا الباب تحدّث الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي عن تردُّده في شبابه على حلْقة علم الفرائض لدى الشيخ محمّد بن قاسم بن توزت التلمساني، ومنحَنا لمحةً عن مستوى الطلبة ونجابتهم وتمسُّكهم بتعلُّم هذا العلم، حيث قال:«... وكان شيخنا حسن الأخلاق سليم الصدْر يقول لكلّ مَنْ جاءه للقراءة إقرأ في أيِّ عِلْمٍ شئْتَ...، وكُنْتُ أحْضُرُهُ مع شبان لهم فهْمٌ ثاقب في الفرائض، فبنفس ما يشير عليهم بشيء فهِموه وحَصَّلوه...»، وغالبًا ما يجلس المدّرس لتعليم طلبة العلم المبتدئين هذا العلم بعد صلاة العشاء ساعاتٍ طوال تستمرّ إلى الليل يقرأ فيها الطالب جزءً من المسألة، ويتناقش معه في الأنصبة وأسْهُم الورثة من جهة الفقه، ويُعَلِّمه سُبُل الحساب لتبيّين الحقوق بطريقة العدد الصحيح وطريقة الكسور ذلك أنّ علم الميراث لا يهتدي الطالب إلى حلِّ مشكله إلاّ إذا تمَلَّك، وفَهِم طُرُقَ الحساب[2].

وتنوّعت متون التعليم من شيخ إلى شيخ، فمنهم من استعان بالمتون الأندلسيّة كمختصر أبي القاسم أحمد بن محمّد الحوفي(ت588هـ/1192م) العلاّمة الفرضي، ومنهم من أقرأهم بما ألّفه علماء المغرب الأوسط كنظم التلمسانيّة، وبعضهم ممّا ألّفه في هذا المضمار، ولقد ذكر أبو الحسن القلصادي في رحلته جانبًا من مظاهر تحصيله لهذا العلم ولقائه بالمشايخ الذين جلس في حلْقاتهم، ومنهم، ابن مرزوق الحفيد الذي أخذ عنه كتابه في الفرائض، والشيخ عيسى الرتيمي الذي أخذ عنه مسائلًا من كتاب الحوفي من

[1] ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج1، ص182 .
[2] التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص ص 553، 554 .

مواضع مختلفة بطريقتَيْ الصحيح والكسور، ووصف تمكُّنه في الفرائض قائلًا:«...ومنهم شيخنا وبركتُنا الفقيه الصدْر في الفرائض والعدد...لم أر أعلم منه بكتاب الحوفي في الذين أخذت عنهم...»[1]، ونفس الكتاب قرأه أيضًا على عدد من الفقهاء منهم: الشيخ يوسف الزيدوري، وقاسم العقباني، أمّا الشيخ ابن زاغ، فقد أقرأ القلصادي من كتابه" منتهى التوضيح في عمل الفرائض" وتباحث معه في مسائل حسابيّة في تقسيم الميراث بطريقة الواحد الصحيح[2].

وعلى ذِكْر تأليف ابن زاغو في الفرائض، فقد ترك علماؤنا آثارًا ماديّة في هذا الفنّ كخير دليل على مدى تبحُّرِهم وتمكُّنهم، ومنهم، الفقيه الزيّاني الأصل المغربي المولد حسن بن عثمان بن عطية الونشريسي ت(788هـ/13867م) صاحب الأرجوزة في الفرائض التي حلاّها المقرّي، بمبسوطة العبارة مستوفيّة المعنى لِما فيها من سلاسة في النّظْم وجَوْدة الألفاظ، فكان رحمه الله من الفقهاء المقدِّمين في شبابه، ولذلك عيّنه السلطان أبو عنان في جماعة عدول مكناس ولم يجاوز الأربعين سنة، فحسده في ذلك بعض الحاسدين، وأثاروا فيه الكلام فأنشأ نظْمًا رفعه إلى السلطان يشكو إليه، ويعرِّفه باجتهاده وسبْقه في العلوم، ومِنْ بينها: علم الفرائض، ويذكر أرجوزته كخير شاهد له على أنّه من صفوة الفقهاء فقال:

مَـعَ الـذِي يَنْتَسِـبُ العَبـدُ إليـهِ     مِـنْ طَلَـبِ العِلـمِ وَبَحْثِـهِ عَلَيـهِ
عَلَـى الفَـرَائِضِ لَـهُ أُرْجُـوزَه     أَبْـرَزُ فِـي نَظْامِهَـا إِبْرِيـزَه
وَمَجْلِـسٌ لَـهُ عَلَـى الرِسَـالَة     فَكَيْـفَ يَرْجُـو حَاسِـدٌ زَوَالَـهْ[3]

[1] القلصادي، رحلة القلصادي، مصدر سابق، ص97 .
[2] المصدر نفسه، ص97-107 .
[3] المقرّي، نفح الطيب، ج5، ص ص 353، 354 .

ومن بين الفقهاء المتأخّرين الذين ألّفوا في هذا العلم، الفقيه العلاّمة أبو زيد عبد الرحمان الأخضري الذي نظَم رجْزًا بديع الألفاظ سمّاه ب"الدُّرّة البيضاء"، وقبل الحديث عن نظْم الأخضري[1] لا بدّ من العودة بالكلام إلى رجْزِ التلمسانيّة المهمّ الذي يُعدّ عُمدة في الفرائض للفرضي إبراهيم بن أبي بكر التلمساني(ت697هـ/1297م) فرَغ من نظْمه بمدينة سبته، في النصف من شهر جمادى الآخرة سنة(635هـ/1237م)، ولم يجاوز من العمر العشرين سنة، فبلغت أبياته ثمان مائة وثلاثة وثلاثين بيتًا، وأراد له أن يكون جامعًا لعددٍ من المسائل، فقسَّم نظْمه إلى أبوابٍ منها:( أسباب الإرث وموانعه، وأسهم الورثة والحجب، وجملة الأصول، قسمة المسائل على أولي السهام وأوجه القسمة، وعمل المناسخات وأحكامها، وتنفيذ الوصيّة في الميراث وأحكامها)[2]، والأصل في هذا النظْم إتمام لبعض المسائل التي لم تردْ في رجز "بغيّة الفارض في نظْم الفرائض"[3] للفقيه إبراهيم بن خلَف ابن فرقد[4] الذي أوجز المسائل، ولم يتطرّق إلى جميع ما يحتاج إليه

---

[1] عبد الرحمن بن محمّد الصغير بن محمّد ابن عامر الأخضري، أديب، منطقي، من أهل بسكرة، له عدد من التآليف منها: الجوهر المكنون في صِدق الثلاثة فنون، والسلِم المرونق، توفيّ سنة(983هـ/1575م). أنظر، البغدادي، هديّة العارفين، ج1، ص546 .

[2] التلمساني(إبراهيم)، التلمسانية في الفرائض، مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، رقم: 1/45، ص 51 .

[3] الإشبيلي( أبو بكر محمد ابن خير)، فهرسة ابن خير الاشبيلي، تح: محمود ومعروف بشار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2009م، ص 519؛ الرّعيني(علي بن محمّد)، برنامج شيوخ الرّعينيّ، تح: إبراهيم شبّوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، (د ط)، 1962م، ص128 .

[4] إبراهيم بن خلَف بن محمّد بن الحبيب بن عبد الله بن عمر ابن فرقد القرشي العامري، فقيه حافظ، شاعر أندلسي من إشبيلية، ولد بعد سنة(488هـ/1095م)، ومن آثاره: رجزه في الفرائض، وخطب، ونظم، توفيّ سنة(572هـ/ 1176م). أنظر، ابن الخطيب لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، ج1، ص210؛ ابن الأبار(محمّد)، التكملة لكتاب الصّلة، تح: عبد السلام المهراس، دار الفكر، بيروت، (د ط)، ج1، 1995م، ص131 .

الفرضي في حلّ مسائل الميراث، من طرق الضرب والقسمة، وغيرها، ولم يبيِّن كيفية حساب المسائل[1].

ولمّا كان نظْم التلمسانيّة من المنظومات المتفردّة، بجمعها لمسائل الميراث فقهًا وحسابًا كانت محلّ اهتمام طلبة العلم الذين حرصوا على دراستها، لكنّها احتاجت لِمَنْ هو عالم بالفرائض لِيَفُكّ رموزها فتصدّى لشرحها عدد من الفقهاء خارج المغرب الأوسط وداخله منهم الفقيه: علي بن محمّد القلصادي الذي لم يكن أساسًا مهتمًّا بشرحها؛ بل كان هامًّا بوضْع تقيّيد على نظْم ملحة الإعراب للحريري، لكنّه غيَّر توجّهه في تلمسان نحو شرح التلمسانيّة لرؤية رآها في المنام، وكان وقتها غير ملمٍّ بكلّ أحكام علم الفرائض، فأقبل على مجالس فقهاء تلمسان يطلبه سنة(847هـ/1443م)، وبعد فراغه ارتحل إلى تونس عبر ميناء وهران عام( 848هـ/1444م)، وسكن مدّة حول كامل بالمدينة الجديدة بباب السويقة بجوار ضريح الشيخ محرز بن خلَف، وألّف في ذاك الموضع شرحه[2].

ولعلّ من أجود الشروح التي خطّها علماء المغرب الأوسط شرح الشيخ علي بن يحيى العصنوني[3] الذي اهتمّ بهذا الرجز، من باب إعانة الطلاّب بعدما رأى منهم عناية ووجد منهم إلحاحًا كبيرًا، واعتمد في شرحه منهجًا واضحًا، بإيراد الأبيات، بحسب مضمونها وموضوعها، ثمّ شرحها تسلسلًا من بداية الرجز وصولًا إلى نهايته، والمطالع لهذا الشرح ينتبه إلى أنّ العصنوني وظّف الشرح اللغوي لتبيّين معاني العبارات الصعبة واستظهار مدلولها، كما اعتمد على عدد من المصادر الفقهيّة لمناقشة الآراء الفقهيّة منها:

---

[1] المغيلي(علي بن يحيى)، شرح التلمسانيّة في الفرائض، من موقع مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود (http://www.fondation.org.ma)، الدار البيضاء، المغرب، رقم: (Manus 093)، ص ص 8، 9 .

[2] القلصادي، رحلة القلصادي، ص112، 103؛ القلصادي(علي)، شرح التلمسانيّة في الفرائض، من موقع مؤسّسة الملك عبد العزيز(http://www.fondation.org.ma)، الدار البيضاء، المغرب، رقم: 4/579، ص103 .

[3] أبو الحسن علي بن يحيى بن محمّد بن صالح العصنوني المغيلي، كان حيًّا آخر القرن التاسع الهجري. أنظر، نويهض(عادل)، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، مؤسّسة نويهض الثقافيّة، بيروت، لبنان، ط2، 1980م، ص307 .

مؤلّفات القاضي عياض ككتاب الإكمال، وكتاب "الشِفا"، وعلى المدوّنة، ومقدّمات ابن رشد، و"الواضحة" لابن حبيب، و"مختصر الحوفي" في الفرائض، و"التبصرة" للّخمي وغيرها من المصادر، ولم يكتف بشرح الأبيات فقط؛ بل أضاف لهذا الشرح في نهايته شرحًا للأسماء المستغرَبة[1] المتداولة في علم الفرائض، من باب الاصطلاح البالغ عددها 102 مسألة [2].

ومنطقة مغيلة التي خرجَّت الشيخ العصنوني خرجَّت أيضًا الشيخ محمّد بن عبد الكريم المغيلي الذي عُرِف بكثرة تأليفه، ومن بين هذه المؤلَّفات: مختصران في الفرائض ضمّنهما مبادئَ، وضوابط تقسيم الميراث، بحيث يُكَمِّل المختصر الأوّل الثاني:

**المختصر الأوّل:** قسّمه إلى بابين، فاختصّ الباب الأوّل، بالجانب الفقهي، مع بيان من يرث، ومن لا يرث، وما لكلٍّ من الورثة، ومِنْ ذلك تبيّين أقسام الإرث والوارثين من الرجال والنساء، أمّا الباب الثاني، فخصّه للجانب العملي، في كيفية تصحيح المسائل وختمه بالحديث عن المناسخات، ثمّ خاتمة، في بيان كيفية قسمة التركة، بأسلوب بسيط مراعيًا في ذلك الترتيب المنطقي المتسلسل منهيًا كلّ باب، بحوصلة يستذكر فيها ما تقدَّم بمنهجٍ تعليمي[3].

**المختصر الثاني:** أكثر اختصارًا من الأوّل، لا بل يكاد يجزم المطّلع عليه أنّه مختصرٌ على مختصر تتشابه مواضيعه مع الأوّل، باستثناء بعض الفصول التي أضافها كمسألة

---

[1] هي، الأسماء التي تُطلق على المسائل التي اشتُهرت في علم الفرائض، وبُيّن حكمها من طرف الصحابة أو الفقهاء وسمّيت ب"المستغربة" لغرابة اسمها كالمسألة الحمارية أو المشتركة التي حكم فيها عمر بن الخطاب-رضيّ الله عنه-. أنظر، الريمي(محمّد)، المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة، تح: سيّد محمّد مهنّى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج2، 1999م، ص 188 .

[2] العصنوني(علي)، شرح الأرجوزة التلمسانية في الفرائض، قسم المخطوطات، من موقع مكتبة الملك عبد العزيز، الريّاض، رقم: (4067)، ص6، 7، 11، 17، 19، 25، 124 ، محمّلة من موقع (https://archive.org).

[3] المغيلي(محمّد بن عبد الكريم)، مختصران في الفرائض، تح: محمّد شايب شريف، دار ابن الحزم، بيروت، ط1، 2012م، ص ص 52، 53 .

الخنثى، والوصيّة، والإقرار، والإنكار، والصلح، والراجح أنّه متمّم لسابقه في بعض المسائل التي رأى فيها ضرورة في إضافتها[1].

ومن المؤلّفات الفقهيّة التي أشرتُ إليها فيما سبق، رجْز الشيخ الفقيه عبد الرحمان الأخضري الذي سمّاه "الدّرة البيضاء في علم الفرائض" المنتهي من نظْمِه، في شهر رمضان سنة(946هـ/1540م)، وشرحه عليه، فهذا الرجز من أشهر الأراجيز العلميّة التي اشتهرت في الوسط العلمي مشرقًا ومغربً، ولا زالت توضع عليه الشروح احتوى عددًا من مسائل الميراث المقسّمة إلى قسمين: قسم الحساب، وعدد أبياته 144 بيتًا، وقسم في الفرائض فقهًا وعملًا ورد في 400 بيت مع مقدّمة وخاتمة لتبلغ عدد أبيات الرجز مجتمعة 500 بيتًا[2] قال في أوّلها، بعد حمد الله والثناء عليه والصلاة على النبي النبي صلّى الله عليه وسلّم:

سَـــمَّيتُهُ: بِالـــدُّرَةِ البَيضَـــاءِ    مِـــنْ أَحْسَـــنِ الفُنُـــوْنِ والأَشْـــيَاءِ
قَـــدْ احْتَـــوَى عَلَـــى ثَـــلَاثِ جُمَـــلْ    الفِقْـــهُ–وَالحِسَـــابْ–ثُـــمَّ العَمَـــلْ[3]

قِسم الحساب: محتوٍ على سبع أبواب، الباب الأوّل: في صُوَّر حروف الغبار وكيفيّة شكْلها، وفيما يتعلّق بها بيّن فيها المراتب الأربعة للأعداد(الآحاد، العشرات المئات، الآلاف)، الباب الثاني: في طُرُق الجمع، الباب الثالث: في الضرب، الباب الرابع: في الطرح، الباب الخامس: في القسمة، الباب السادس: في التسميّة، الباب السابع: في

---

1 المصدر نفسه، ص 55– 57 .

2 الأخضري (عمّار المختار ابن ناصر)، الضياء على الدّرة البيضاء في الفرائض، مطبعة التقدّم، القاهرة، ط2، (د ت)، ص169.

3 الدرناوي(محمّد)، شرح الدُّرَّة البيضاء، مطابع الرشيد، المدينة المنوّرة، ط2، ج1، 1989م، ص5 .

اختبار صحّتها، ثمّ خَتَم هذا القسم بباب في الكسور قسّمه إلى فصلين: فصل في أقسامها، وفصل في طُرُق حسابها[1].

القسم الفقهي: تطرّق فيه لعدد من المواضيع والمسائل الهامّة، فبيّن الورثة من الرجال والنساء وعددهم، وسهام كلّ طرفٍ من(النصف، والربع، والثلث، والسدس)، ومسائل التعصيب والحجب، وعدد من الأبواب تتعلّق بأحكام المناسخات، ومباحث تتعلّق بحكم المفقود، والحمل وذوي الأرحام، وغيرها من المسائل التي نظَمَها بأسلوب بسيط سهل الألفاظ بعيدًا عن التكلّف الذي قد يَشْكل على طلبة العلم، كما أجاد في اختصار المواضيع اختصارًا يدلّ على براعة الشيخ في الجمع بين رقّة الأسلوب ودقّة النَظْم[2].

ويتبيّن من كلّ ما سبق، أنّ علماء المغرب الأوسط قد برهنوا على براعتهم في عددٍ من العلوم بفضل عنايتهم بالتحصيل وكثرة رحلاتهم العلميّة إلى المشرق، فألّفوا عدد من المؤلّفات في التفسير، وعلم الحديث، والقراءات، والفتاوى، والنوازل الفقهيّة.

ويمكن إجمال خصائص التأليف في هذه العلوم ما بين القرنين(و8و10هـ/ 14و16م) كالآتي:

1. بعضُ التقليد في تأليف الكتب الذي تعدّاه إلى عناوين الكتب.
2. تراجع الرحلة العلميّة التي انعكست على سعة المعرفة.
3. وصول علماء المغرب الأوسط إلى إيجاد مناهج جديدة لتنظيم التفاسير بالاعتماد على الترميز.

---

[1] المصدر نفسه، ص8؛ مؤلّف مجهول، شرح الدُّرّة البيضاء، من موقع مكتبة جامعة الملك سعود (https://makhtota.ksu.edu.sa)، الريّاض، قسم المخطوطات، رقم الصنف:216.4 ش أ، الرقم العام: (5831)، ص4-6 .

[2] الأخضري(عمّار)، الضياء على الدّرّة البيضاء في الفرائض، مطابع الرشيد، المدينة المنوّرة، ط2، 1990م، ص7، 12، 13، 169 .

4. الارتباط بالمشرق الإسلامي، من خلال الرحلة إليه، بقصد طلب علم الحديث وتحصيل أسانيده، ثمّ يضعون عليه الشروح وتوظيفها في تآليفهم.
5. براعة محدّثي وحُفّاظ المغرب الأوسط في إيجاد المصطلحات ومدلولاتها وشرح الصِحاح وتبيّين معاني الأحادي النبويّة وتوضيح مشكلاتها والتنبيه إلى ما وقع فيها من خلّلٍ من ناحية روّاتها، فوضعوا شروحًا على الشروح.
6. تشابُه مناهج كتابات علماء المغرب الأوسط مع بعضهم البعض.
7. كشْف المعاني الباطنيّة للأحاديث النبويّة المُشْكلة الواردة في صحيح البخاري الذي لم يستوفها من سبقهم من المؤلّفين حقّها من الشروح.

# الفصل الرابـع

## نماذج من مؤلفات علماء المغرب الأوسط في العلوم الأدبيّة والعَقَدِيّة والعقليّة( 8-10هـ/14-16م)

## الفصل الرابع: نماذج من مؤلفات علماء المغرب الأوسط في العلوم الأدبيّة والعَقَدِيّة والعقليّة (8-10هـ/14-16م).

### 1- الآداب واللغة:

أ- الشعر:

ب- النثر:

ت- النحو:

ث- البيان:

ج- لعروض:

ح- البلاغة:

### 2- الوعظ والتصوّف:

أ- الشيخ أبو عبد الله المقرّي(ت98هـ/1357م):

ب- الشيخ أحمد النقاوسي(ت810هـ/1407م):

ت- الشيخ عبد الرحمان الثعالبي(ت875هـ/1472م):

ث- الشيخ محمّد بن علي الخروبي(ت963هـ/1557م):

ج- الشيخ عبد الرحمان الأخضري(ت982هـ/1574م):

### 3- علم التوحيد:

أ- كتاب حقائق التوحيد للشيخ عبد الرحمان الثعالبي:

ب- منظومة كفاية المريد المعروفة بالجزائريّة وشرْحه للسنوسي(ت895هـ/1491م:

ت- عقائد الشيخ محّمد بن يوسف السنوسي:

1- العقيدة الكبرى:

2- العقيدة الوسطى:

3- العقيدة الصغرى:

4- صغر الصغرى:

5- المقدّمات:

ث- نَظْم "مُحصِّلُ المقاصد ممّا به تُعتبر العقائد":

ج- عقيدة الهواري:

ح- شرح عقيدة السلالجي للعقباني(ت564هـ/1168م:

خ- كتاب الوسيلة بذات الله وصفاته:

**4- علم المنطق:**

أ- مختصر شرح "جمل الخُوُنجي في المنطق"لأبي عبد الله الشريف التلمساني (ت771هـ/1370م):

ب- "نهاية الأمل في شرح الجُمَل" لابن مرزوق الحفيد:

ت- مختصر السنوسي وشرحه في المنطق:

ث- كتاب شرح نظْم "مِنَحْ الوهّاب في ردِّ الفكر إلى الصواب"للمغيلي(ت909هـ/ 1505م):

ج- "نظْم السلمُ المُرونَق" للشيخ عبد الرحمان الأخضري(ت953هـ/1547م):

**5- علوم الفلك والرياضيات والطبّ:**

أ- علم الفلك:

ب- علم الحساب:

ت- علم الطبّ:

**6- السِيَّر والتراجم:**

أ- السيرة النبويّة وسيّر الأعلام:

ب- التاريخ والوَفَيات:

الحديث عن مؤلّفات علماء المغرب الأوسط يستوجب منا تحديد المجالات التي خاض فيها العلماء، ومسلكهم ومنهجهم في تآليفهم من مصنفات ومتون، ولما تعددت مؤلّفاتهم في عدد من الفنون، بين علوم أدبيّة وأخرى عقديّة فضلًا عن علومٍ نقليّة، ارتأيت أن أقدم في هذا الفصل نماذج من مؤلّفات علماء المغرب الأوسط في تلك العلوم المذكورة ما بين القرنين(8-10هـ/14-16م) كالآتي:

## الفصل الرابع: نماذج من مؤلّفات علماء المغرب الأوسط في العلوم الأدبيّة والعَقَدِيّة والعقليّة (8-10هـ/14-16م).

إلى جانب العناية بالعلوم الشرعيّة وما ارتبط بها، اهتمّ علماء المغرب الأوسط في المدّة الممتدّة ما بين القرنين(8-10هـ/14-16م) بدراسة الأدب وما ارتبط به من الفنون؛ إذ شغل حيّزًا مهمًّا من الإنتاج العلمي ذلك أنّ دراسة الأدب مرتبطة بتحصيل اللغة العربيّة التي هي عماد تحصيل العلم الشرعي الذي لا يمكن الوقوف على معانيه الصحيحة إلّا بالتبحّر في معاني المفردات والاستزادة من ألفاظها، وهذا يقود بالضرورة إلى حفظ أشعار المتقدِّمين والسيْر على خطاهم في نظْم القصائد ما من شأنه أن ينمّي ملَكَة الشعراء، وعلى خطى الأولّين نظم شعراء المغرب الأوسط في أغراض مختلفة من الشعر لتحصيل غاية دنيويّة في مدح السلاطين، ونيل الرفعة والمنزلة أو غاية أخرويّة.

كما اتّخذوه قربات في مدح فضائل النبي عليه الصلاة والسلام، في ذكرى مولده التي حفّت بعناية سلاطين بني زيّان الذين شهد لهم التاريخ بذلك في المغرب قاطبة أو التعبير عن حالات نفسيّة كالشوق للأحباب أو الحزن لفراقهم، ولم يكن الشعر إلاّ وسيلة راقية تمتزج فيها البراعة مع الكلمة الهادفة، وهدفها محصور في ترويح عن النفس أو حثّها على طلب العلم.

ولمّا كان الشعر متطلّبًا للموازين والقوافي ومُشكَّلًا من بيان وبلاغة في التعبير اهتمّ علماء المغرب الأوسط بهذه العلوم مجتمعة، إمّا بوضع الشروح على كتب المتقدّمين أو وضع مؤلّفاتٍ تهدي إلى قواعد هذه العلوم، فشملت هذه العناية العقائد التي سعى أصحاب التأليف فيها إلى ترسيخ الاعتقاد، ونبذ التقليد والإرشاد إلى إقامة الدليل وإزالة الشكّ من النفوس، كما شملت عنايتهم أيضًا "علم المنطق" الذي استفاد منه الفقهاء والعلماء في إقامة الأدلّة الصحيحة وصياغة براهينَ تخدم علوم الشريعة، وكذا التراجم التي كان لها دورًا مفيدٌ في معرفة الأعيان.

## 1- الآداب واللغة:

عرف المغرب الأوسط ما بين القرنين(8-9هـ/14-15م) أنواعًا وأغراضًا مختلفة من الأدب؛ إذ تميّز عدد من الشعراء بأدائهم وجودة قصائدهم التي شدّت الحكّام، فسعوا إلى تقريبهم ومجالستهم على نهج الملوك الأوائل، حتّى أصبح لكلّ مسلطان شاعرٌ خاصٌّ به ينافح عن دولته ساعة الحرب، ويمدحه ساعة السلم، من أمثال هؤلاء: "أبو عبد الله، محمّد الثغري"[1] شاعر البلاط الزيّاني الذي كان من أبرع الشعراء في تلمسان برِقّة قصائده، فنال اهتمام السلاطين كالسلطان "أبو تاشفين الثاني"، و"أبو زيّان، محمّد بن أبي حمو"، والأديب البارع أحمد بن محمّد الخلوف[2] القسنطيني المولد، صاحب الديوان وشاعر البلاط الحفصي، هذا النبوغ الشعري كان وليد بيئة أدبيّة شجّعت نظْم الشعر وتقريظه في المصنّفات الصوفيّة والأدبيّة والتاريخيّة والمناسبات الدينيّة التي اعتاد المغاربة إحياءها، ومن ذلك مولد النبي عليه الصلاة والسلام الذي اعتنى بإحيائه أهل

[1] محمّد بن يوسف القيْسي التلمساني المعروف ب"الثغري" أبو عبد الله، شاعر، وأديب وكاتب، من أهل تلمسان، كان حيًّا أوائل القرن(9هـ/15م). أنظر، نويهض(عادل)، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، ص92 .

[2] أحمد بن عبد الرحمن بن محمّد شهاب الدين أبو العبّاس الخلوف: شاعر، أديب، ناثر، أصله من فاس بالمغرب الأقصى، ولد بقسنطينة سنة(829هـ/1425م) ارتحل إلى المشرق في طلب العلم، ثمّ عاد إلى تونس، ودخل في خدمة الحفصيّين، حتّى توفيّ بها سنة(899هـ/1493م). أنظر، المرجع نفسه، ص134.

تلمسان، فأَوْلَوْه عناية خاصّة فبرزت فيه أبهى قصائد المدح، وفي هذا الموضع نجد عدد من المصادر التاريخيّة تحدّثت عن مظاهر الاحتفال والاحتفاء بتلك الليلة الغرّاء(حكّامًا ومحكومين، عامّة وخاصّة).

أ- **الشعر**: ومن مظاهر التجلّي الأدبي للحكّام في هذه المناسبات نظْم سلاطين بني زيّان لقصائد المديح ليلة المولد النبوي، والتي نقل بعضها الفقيه الأديب "محمّد التنَسي"(ت899هـ/1495م)، في كتابه "دُرَر العقيان"، وفي "راح الأرواح"؛ فيما قاله أبو حمّو، وما قيل فيه من الأمداح"؛ إذ كان أبو حمّو الثاني سلطان تلمسان( منذ صغره محبًّا للعلم والعلماء، أديبًا بارعًا أحاط نفسه بالشعراء، واعتنى بالنظْم فألّف لولده أبي تاشفين في سياسة الحكم كتابًا سمّاه "واسطة السلوك في سياسة الملوك" قال عنه التنسي:« ...أتى فيه بالعَجَب العُجاب، وضمّنه من رائِقِ نظْمه ما أزرى بالسحر الحلال» [1].

وإنْ كان هذا الكتاب اختصّ بتدبير سياسة الحكم والنصح، فإنّنا نقف فيه على براعة الأديب الناثر والشاعر الفصيح الذي سمت معاني قصائده، ودلّت على غرض الرجاء والاشتياق، ولا بأس أن نسوق من بعضها طرفًا لنقف على بديع ألفاظه وبلاغة أسلوبه، ففي الرجاء كتب قصيدة مطوّلة قال في أوّلها:

دَمْـــعٌ يَنْهَـــلُ مِـــنْ الْمُقَـــلِ     لِقَبِـــيْحٍ كَـــأْنَ مِـــنَ الْعَمَـــلِ
وَجَـوَى فِـي الصَـدْرِ لَـهُ حَـرْقٌ     فَالقَلْـــبُ لِـــذَلكَ فِـــي شُـــغْلِ
وَنَهَيْـــتُ الـــنَّفْسَ فَمَـــا قَبِلَـــتْ     وَتَـــوَلَى الصَّـــبْرُ فَمَـــا حِيَلِـــي [2]

---

[1] التنسي (محمّد)، تاريخ بني زيّان ملوك تلمسان، تح: محمود آغا بوعياد، دار موفم، الجزائر، (د ط)، 2011م، ص161.

[2] ابن زيّان(موسى بن يوسف)، واسطة السلوك في ساسة الملوك، مطبعة الدولة التونسيّة، تونس، (د ط)، 1826م، ص5.

وقال في الرجاء والشوق لزيارة قبر النبي عليه الصلاة والسلام، على وزن البحر المتدارك:

نـــام الأحبـــاب ولـــم تَـــنَمِ    عينـــي بمُصـــارعة النـــدمِ
والـــدمع تَحَـــدرَ كالـــدِّيَمِ    جـــرحُ الخـــدَّين فـــوا ألمِـــي
وزجـــرتُ الـــنفسَ فَمَـــا انْزَجَـــرَت    ونهيـــتُ القلـــب فلـــم يُـــرمِ[1]

وقال أيضًا:

جســـمي بتلمســـانَ دنـــفٌ[2]    والقلـــب رهـــينٌ بـــالحرَم[3]

هذا الاحتفاء الكبير بمولد النبي عليه السلام تجسّدت فيه معاني الفرح والسرور فكان السلطان ينْصُب له الموائد، ويجعل عليها من الخيرات ما طاب، ويدعو إلى سهرته العامّة من الناس والخاصّة، من الفقهاء وطلبة العلم والشعراء الذين وردوا عليه من أحواز تلمسان وخارجها، وعجّت بهم ساحته، وأصْغت الأسماع لشعر المولديات، فكانوا ينشدون بين يديه بحَسب الأعاريض، فيظهر بعضهم على بعض بقصائدهم البديعة، ومنهم: القاضي محمّد بن أحمد الحسني، الشهير ب"ابن يعلى"(ت526هـ/1132م)، والفقيه عبد المؤمن بن موسى المديوني(ت558هـ/1164م)، والسلطان في مجلسه، حتّى يصلّي الصبح في جماعته، ثمّ ينصرف إلى داره، وهذه العادة الحسنة لم تفارق حكّام المغرب الأوسط من بني زيّان في سكناتهم وفي حروبهم[4].

---

1 ابن زيّان، المصدر نفسه، ص10؛ ابن خلدون(يحيى بن أبي بكر)، بُغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد، تح: بوزياني الدرّاجي، دار الأمل، مصر، (د ط)، ج2، 2007م، ص104 .

2 الدَّنَفُ: المرض اللازم المخامر، وقيل: هو المرض ما كان. أنظر، ابن منظور(محمّد)، لسان العرب، ج9، ص 107.

3 ابن زيان (موسى بن يوسف)، واسطة السلوك، ص11.

4 مؤلّف مجهول، زهر البستان في دولة بني زيّان، تح: بوزيان الدّراجي، مؤسّسة بوزياني للنشر، الجزائر، (د ط)، ج2، 2013م، ص 158- 180.

وعلى خطى أبيه احتفى أبو تاشفين، ومن بعده أيضًا أبو زيّان محمّد بن أبي حمو الذي كان هو الآخر أديبًا شاعرًا، ومن ذلك قصيدته اللّاميّة الطويلة التي بعث بها إلى مصر ردّا على هدية السلطان سيف الدين برقوق في جملة الهدايا، جاء في أولّها:

لِمَـنْ الرَكَائِـبُ سَـيْرُهُنَ ذَمِيْـلُ[1]  فَالصَّـــبْرُ إِلَّا بَعْـــدَهُنَّ جَمِيْـــلُ
يَــا أَيُّهَــا الحَــادِي رُوَيْـدَكَ إِنَّهَــا  ظَعْـنٌ يَمِيْـلُ القَلْـبُ حَيْـثُ تَمِيْـلُ
رِفْقًـا بِمَـنْ حَمَلَتْـهُ فَـوْقَ ظُهُوْرِهَـا  فَالْحُسْنُ فَوْقَ ظُهُوْرِهَا مَحْمُولُ[2]

لقد ضمّ بلاط بني زيّان عدد من الشعراء والأدباء كيحيى بن خلدون(ت734هـ/1335م) شقيق عبد الرحمان بن خلدون، ورئيس الكتّاب والإنشاء في بلاط الديوان الزيّاني، قال عنه ابن عمّار:«...نسيج وحده في النثر والنظْم، فريد عصره في العلم والأدب والفضل...»[3]، وكان ينظُم قصائد المديح البديعة، وينشدها لسلطان كالحائيّة التي رفعها إلى أبي حمّو ليلة المولد النبوي من عام (778هـ/1376م)، والتي نقل بعضها المقرّي، في أزهار الريّاض جاء في أوّلها:

مَا عَلَى الصَّب فِي الْهَوَى مِنْ جُنَاحِ  أَنْ يُـــرَى حِلْـــف عَبْـــرة وافْتِضَـــاحِ
وَإِذَا مَـــا المُحِـــبُّ عِيْـــلَ اصْـــطَبَارَا  كَيْـفَ يُصْـغَى إِلَـى نَصِـيْحَةِ لَاْحِـي[4]

ولابن خلدون المذكور أيضًا عدد من الأشعار نظَمها في التوقيت، بأمرٍ من السلطان وهي عشرة قصائد عدّ عشر ساعات خصيصًا لتنشدها الجواري اللّاتي كُلِّفنّ بساعة المنجانة، فتصدح بالساعات الماضيّة من الليل شعرًا منها، ما قيل في الساعات الثلاث المنقضيّة:

[1] الذّميلُ: ضرب من سيْر الإبل، وقيل: هو السيْر الليّن. ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص259 .
[2] التنسي، تاريخ بني زيّان ملوك تلمسان، ص221 .
[3] ابن عمار(أحمد) ، نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب، مطبعة فونتانة، الجزائر، (د ط)، 1903م، ص156 .
[4] المقرّي، أزهار الريّاض، ج1، ص239 .

أَمَوْلَايَ يَا ابْنَ المُلُوْكِ الأُوْلَى لَهُمْ فِي الْمَعَالِي سَنِيَ الرُّتَبِ
تَوَالَتْ ثَلَاثٌ مِنَ اللَيْلِ أَبْقَتْ لَكَ الْفَخْرَ فِي عُجْمِهَا وَالْعَرَبِ
فَدُمْ حُجَّةَ اللهِ فِي أَرْضِهِ تَنَالُ الذِي شِئْتَهُ مِنْ إِرَبِ [1]

أمّا الأديب محمّد بن يوسف الثغري( شاعر أبو حمّو الذي أشرنا إليه آنفًا)، فقد كان من بين أبرز الشعراء وأنبغهم، فحلّاه المؤرّخون بأحلى الأوصاف لحُسن قصائده في مدح النبي عليه الصلاة والسلام وظهوره على شعراء تلمسان، ومن نظْمه:

حَيَّـا تِلِمْسَـانَ الحَيَـا فَرُبُوْعُهَـا صَـدَفٌ يَجُـودهُ بـدرِّهِ المَكْنُـوْنِ
مَا شِئْتَ مِنْ فَضْلٍ عَمِيْمٍ إِنْ سَقَى أَرْوَى وَمـنٍّ لـيسَ بـالمَنُوْنِ[2]

عاصر هذا الأديب مدّة حكم السلطان أبي حمّو الثاني، وابنه أبي تاشفين الثاني، وأبي زيّان محمّد بن أبي حمّو، فكان شاعر الملوك الثلاثة، وله في كلّ سلطان من هؤلاء الثلاثة مديح ورثاء رثى به أبا تاشفين في السابع عشر، من ربيع الثاني من سنة (795هـ/1393م)، في قصيدة مطوّلة قال في مطلعها:

الـدِيْنُ فِـي ظُلَـمٍ لِغَيْبَـةِ نُـوْرُهِ وَالـدَّهْرُ فِـي غَمَـمٍ لِفَقْـدِ أَمِيْـرِهِ
فَلْيَنْـدُبِ الإِسْـلَامُ حَـامِي أَهْلِـهِ وَالمَلِـكُ حَـافِظُ قُطْـرِهِ وَثُغُـوُرِهِ
مَـا أَعْظَـمَ المِقْـدَارَ فِـي أَخْطَـارِهِ إِذَا كَـانَ الْخَطْـبُ فِـيْ مَقْـدُوْرِهِ[3]

وإلى الشرق من تلمسان –بعد انقضاء عصر الثغري– كان الفقيه الأديب الشاعر الناثر القسنطيني: أحمد بن عبد الرحمان الخلوف، لسان الحفصيّين وأديب بلاطهم في عهد السلطان أبي عمرو عثمان، وابنه مسعود الذي عيّنه كاتبه[4]، وقرّبه منه لغزارة علمه

---

[1] ابن زيّان(موسى بن يوسف)، واسطة السلوك، ص1؛ أحمد بن عمار، نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب، ص 164.
[2] المقرّي، نفح الطيب، ج6، ص427 .
[3] التنسي، تاريخ بني زيّان ملوك تلمسان، ص ص 203 ، 204 .
[4] السخّاوي، الضوء اللّامع، ج2، ص122.

علمه وبلاغته لازم الحفصيّين ومدح آثارهم وخصالهم وجمع بين النثر والشعر، فلُقّب بذي الصناعتين[1]، وله كثير من القصائد جُمعت بعده في ديوان سمّيّ باسمه[2].

وله ديوان غير الذي جمع من أبياته وضعه بخطّه في مدح النبي عليه الصلاة والسلام جمع فيه بين النثر والنظْم، فاستهلّ ديوانه بنثر خصال النبي والثناء عليه، ثمّ تلاها بنظْم عدد من القصائد أوزانها في مختلف البحور، أمّا عن تسميّته فقال:«...وحين تمّ ما أردتُ من المدح نظمًا ونثرًا، وسبكتُ لُجَيْنَها...سمَّيْتُ الديوان المستهلّ على جوهره "جَنى الجنّتين في مدح خير الفرقتين"...»[3]، فهذا الديوان أتى فيه بمواضيع عديدة، ولا بأس نذكر بعضها اختصارًا قال في أوّل قصيدة "قَطْرِ الغُمام في مدح خير الأنام":

لُذْ بِالكَرِيْمِ وَسَلْ مِنْـهُ الرِضَـا كَرَمَـا　　　إنَّ الكَــرِيْمَ إذَا اسْــتَرْحَمْتَهُ رَحِمَــا
وَاِجْعَلْ شَفِيْعَكَ مَدْحُ الهَاشِمِيْ فَمَا　　　جَـابَ اِمْرُؤٌ فَـاغِرٌ بِالمَدْحِ فِيْـهِ فَمَـا[4]

وهذه القصائد الرائقة بلغت مبلغًا كبيرًا من الشهرة في حياته، ونقلها عدد من المؤلّفين وأثْنوا عليه، ومن بينهم: السخّاوي صاحب الضوء اللّامع الذي لقيّه بمصر مودِّعًا سنة(881هـ/1476م)، وكتب عنه نظمًا ضمّن فيه قول ابن الأحمر صاحب الأندلس، ووصفه بحسن الشكل والأبّهة ظاهر النعمة، طلْق العبارة، بليغًا بارعًا في الأدب[5]، ونقل عنه الزركشي[6]-في شرحه لنظْم الدماميني[1]- نونية مطوّلة من أجمل

---

1 سعد الله (أبو القاسم)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 79 .

2 الخلوف(أحمد)، ديوان الخلوف، من موقع مكتبة جامعة الملك سعود: (https://makhtota.ksu.edu.sa)، الريّاض، قسم المخطوطات، رقم الصنف: (811.5/ د.خ)، الرقم العام: (1013)، ص 1 .

3 الخلوف(أحمد)، جَنى الجنّتين في مدح خير الفرقتين، تح: العربي دحو، إشراف: محمّد ناصر، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الأدب العربي القديم، غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد اللغة والأدب، 1987م، ص14 .

4 الخلوف، جَنى الجنّتين، ص 35 .

5 السخّاوي، الضوء اللّامع، ج2، ص123 .

6 محمّد بن إبراهيم بن لؤلؤ، المعروف ب"الزركشي"، مؤرّخ، من أهل تونس، من تآليفه:"تاريخ الدولتين الموّحديّة والحفصيّة"، و"شرح على قصيدة الدماميني" توفيّ بعد سنة(932هـ/1525م). أنظر، الزركلي، الأعلام، ج5، ص 302 .

أجمل قصائده في المديح السياسي لأبي عمرو عثمان الحفصي، فوصفه بصاحب الذهن الثاقب، وأثنى على نظْمه لجمعه بين المعنى الجليل واللفظ الجميل[2].

أوّلها:

سَـجَدَتْ لكعبــة قَـدِّك الأغْصَــانُ     وَسَــهَتْ لِسَــاحرِ طرفـكَ الغـزلاَنُ
وَبَـرَزْتَ فِـي أفُـقِ الملاَحَـةِ كَـامِلاً     فَلِذَا اعْتَرَى قَمَرَ الدجَى النُّقْصَانُ
أمُعَــذِّبِي هَـلْ أنْــتَ بَـدرٌ مُقْمِـرٌ     أمْ جُـؤْذرٌ[3] أمْ رَبْــرَبٌ وَسْــنَانُ[4]

وهذه البراعة الأدبيّة كانت نتَاج تكوينٍ علمي في المشرق، خاصّة في علوم اللغة فقد قضى مدّة طويلة منذ رحلته الأولى في صغره مع والده إلى مكّة ليقضي فيها أربع سنين استفاد فيها من شيوخها وأخذ عنهم لينتقل إلى بيت المقدس بعد وفاة والده لتلقّي العلم ومن ذلك الفقه والعربيّة التي تلقّاها عن شيخه أبي القاسم النُويري، ثمّ دخل القاهرة فأخذ عن كبار علمائها كالعزّ بن عبد السلام البغدادي الذي أخذ عنه النحو والصرف حتّى برع في العربيّة وصار أديبًا مفوّهًا، فنظَم عددًا من الكتب كالمُغْني في الفقه، ووضع رجْز تصريف الأسماء والأفعال سمّاه "جامع الأقوال في صيّغ الأفعال"[5].

وبعيدًا عن البلاط وما أنتجه من شعر غني وثري والذي لم يكن إلّا تملّقًا لغاية دنيويّة فإنّنا نجد نوعًا آخر من الشعر الذي شاع في القرن(9هـ/15م) بين ظهراني المتصوّفة، بسبب الظروف السياسيّة التي ألمّت بالمغرب الإسلامي، من تراجع في قوّة

---

[1] محمّد بن أبي بكر بن عمر السكندري المالي، المعروف ب"ابن الدماميني" أديب شاعر ونحوي، ولد سنة( 763هـ/ 1361م) بالإسكندرية، توفيّ مسمومًا في شهر شعبان سنة(827هـ/1424م)، بكلبرجا بالهند. أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج7، ص184.

[2] الزركشي (محمّد بن إبراهيم)، بلوغ الأماني في شرح قصيدة الدماميني، مكتبة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، رقم التصنيف: (811.022)، ص55 ، محمّلة من موقع : (https://www.alukah.net).

[3] (الْجُؤْذَرُ)، وَ(الْجُؤْذُرُ)، بِفَتْحِ الذَّالِ، وَضَمِّهَا الْبَقَرَةُ الْوَحْشِيَّةُ وَالْجَمْعُ (جَآذِرُ). أنظر، الجوهري (إسماعيل ابن حمّاد)، تاج اللغة وصِحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، ج1، 1979م، ص 39 .

[4] الزركشي، بلوغ الأماني، ص55 .

[5] السخّاوي، الضوء اللّامع، ج2، ص 122 .

الممالك وتكالب الحملات الصليبيّة عليها، فكان الشعر الصوفي أحد السُبل المتاحة لتكريب الهمّ، فتنوّعت أغراض الشعر الصوفي بين الإشادة بالزّهد وذمّ الدنيا والرجاء ولعلّ من بين أشهر القصائد الصوفيّة، نظْم الشيخ إبراهيم التازي المتصوّف الأديب الذي اشتهرت قصائده وتناقلها أرباب التأليف.

ومن بين أشهرها: "نظْم المراديّة" التي كانت تُقرأ مع وظيفته التي تضمّنت عدد من الأذكار والأوراد، كما تسمّى أيضًا ب"اللاميّة"، ولمّا كان فيها من المحاسن والبراعة تعهّدها الشيخ محمّد الصبّاغ القلْعي في القرن(10هـ/16م) بالشرح وسمّى ما شرح: "شفاء الغليل والفؤادي في شرح النظْم الشهير ب"المرادي" جاء في مطلعها:

مُـرادِي فِـي المَـوْلَيَ وَغَايَـةَ آمَـالِي دَوَامُ الرِضَـا وَالعَفَوَ عَنْ سُوْءِ أَعْمَـالِي
وَتَنْـوِيْرَ قَلْبِـي بِانْسِـلَالِ سَـخِيْمَةٍ بِـهِ أَخْلَدَتْنِي عَنْ ذَوِيْ الخَلْقِ الْعَالِي[1]

وله عدد من القصائد فاقت خمسة عشرة قصيدة تقدّم الإشارة إلى مطالعها في إجازة التنسي للبلوي التي تطرّقنا إليها.

وإن كان التازي عبّر في شعره عن شوقه لزيارة المقامات الشريفة فإنّ أدباء ذلك الوقت عبّروا كذلك عن شوقهم لأوطانهم وأحبابهم، وأحْيَوْا الصلات بالنظْم ليفصحوا عن شكواهم وألَمِ الفراق، ومن هؤلاء: أحمد بن أحمد أبو عصيدة البجائي الذي قضى حياته بجوار المسجد النبوي بعد ارتحاله من وطنه، فكانت بينه وبين أبي الفضل المشدالي محبّة وأخوّة أفضت إلى صداقة متينة فلمّا فرّقتهما الأيّام واتّخذ أبو عصيدة من الحجاز مستقرًّا له وسكن صديقه بالقاهرة جرت بينهما مراسلات عبّر فيها الشيخ أحمد نظْمًا عن شوقه لصاحبه يستذكر به الأيّام الخوالى، ويحثّه على الارتحال إلى جواره، وفي بعضها يعاتبه لانشغاله عن جوابه، لكن عواطف الشوق والمحبّة التي كانت تضطرم في نفسه تعود به للثناء على صاحبه، ومن شدّة محبّته له كان يتلقّى القوافل حين وفودها إلى الحجاز

[1] ابن صعد، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، ص 23- 26 .

فيسأل عن أخبار صاحبه، حتّى يئس من خبره، فقال ناثرًا:« ...فلمّا أفقتُ من غمرات سُكْري، ووثبتُ من هفوات فكري، وجدتُ مرارة ما شابني في استغراقي، وإِذْ الأوهام قد انصرفت والحال على حاله باقي، فكأنّي في الوقت عالجتُ وقْفةَ الفراق، وابتدأتُ منازعة الأشواق...»[1]، ومن الجميل أن يصل إلينا شيء من نثره وقصائده التي ساقها في رسائله من خلال رسالته المسمّاة:"رسالة الغريب إلى الحبيب" التي اكتنفت بين صفحاتها المشاعر الصادقة وأعْمَل فيها الحيّل لنيل الجواب، ولا بأس أن نذكر بعضًا من شعره في العتاب:

وَمَـاذَا عَلَـيْكُمْ لَـوْ مَنَنْـتُمْ بِأَسْـطُرٍ     جَعَلْـتَ لَكُـمْ فِيْهَـا عَلَيْنَـا التَفَضُـلَا
فَـإِنْ لَـمْ تَكُوْنُـوا مِثْلَنَـا فِـي اشْـتِيَاقِنَا     فَكُوْنُـوا أُنَاسًـا تُحْسِـنُونَ الـتَجَمُلَا[2]

والناظر في مضمون رسالته يجد اختلافًا في الأغراض وتقلّبًا واضحًا نتيجة ظروف ومسبّبات نفسيّة ألمّت بالناظم ففي مراسلته الأولى للمشدالي برزت في قصائده نبرة الشوق والإشادة، لكنّها ما لبثت أن تحوّلت إلى عتابٍ صريح، وبعد أن يئس من جواب صاحبه وجد في جوار المدينة عِوَضًا، فتحوّل إلى مدح النبي عليه الصلاة والسلام والتوسّل والتذرّع والدعاء لنفسه ولأهله، ولولّي أمره السلطان الحفصي أبي عمرو عثمان بالسداد والنصر، وكان حينها منشغلًا بإصلاح شؤون البلاد ومُنْبَريًا لوأد الفتن الداخليّة، وممّا أُنشد له من شعره في غرض الدعاء:

---

[1] أبو عصيدة (أحمد)، رسالة الغريب إلى الحبيب، تع: أبو القاسم، سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص62 .

[2] أبو عصيدة، رسالة الغريب إلى الحبيب، ص54 .

فَيَـا ذَا العُـلَا وَالجُـودِ وَالمَنِّ والعَطَـا    سَـأَلْنَاكَ بِالْمُخْتَـارِ فَضْـلًا يَعُمُّنَـا
وَنَصْـراً وَفَتْحـاً وَاحْتِرَامـاً ورفعـةً    لِسُـلْطَانِنَا عُثْمَـانُ مَالِـكِ أَرْضِـنَا[1]
بِمَغْرِبِـكَ المَـأْمُونِ ثَبِّتْـهُ رَبَّنَـا    وَزِدْهُ بِجَـاهِ الْهَاشِـمِي تَمَكُّنَـا[2]

لقد ارتبط النظْم في المغرب الأوسط بنواحي عديدة من الحياة، فكما عبّر أبو عصيدة عن شوقه نجد الفقيه الأديب التلمساني "محمّد الحوضي" ينظُم في أغراض متنوّعة، وقد شهدت له مصادر عصره بالتفوّق، حتّى صار شاعر تلمسان الموصوف بالإجادة، فأثنى عليه معاصروه، ووصفوه بصاحب المشاركات الأدبيّة المباركة، وهذا الثناء لم يكن من المبالغات التي مُلئت بها التراجم، إنّما لفضله وإسهاماته في مجتمعه من المنظور الأدبي فمن بين إسهاماته الأدبيّة نظْمه في العقيدة المسمّى:"واسطة السلوك في بيان كيفيّة السلوك" لفائدة طلبته الصغار ونظْم الأجروميّة في رجز سمّاه"مفتاح باب النحو"، وعلى الرغم من فقدان الحوضي لنعمة البصر إلّا أنّه استمرّ في النظْم، واستعان في ذلك بمن يكتب له متحدّيًا بذلك الإعاقة التي لم تمنعه من استئناف مسيرته الأدبيّة، حتّى وهو في آخر أيّامه[3].

وما يؤكّد على ذلك تخميسته[4] الفريدة لبردة البوصيري التي لم يسبقهُ إليها أحد لصعوبة مَزْجِ أبياته مع نظْم البُردة من جهة، ومن جهة أخرى طريقة تخميسته الجديدة بأنْ جاء فيها بصدرٍ من نظْمه، ثمّ ألحقه بثلاث مصاريع من البردة، ثمّ ختمه بعجز له مُشَكّلًا بذلك نظْمًا منسجمًا في المعنى متّفقًا في الوزن والقافية، وهذه الطريقة لم تكن

---

[1] كانت بجاية في زمن الأديب خاضعة للدّولة الحفصيّة.

[2] أبو عصيدة، مصدر سابق، ص67 .

[3] البلوي، ثبت البلوي، ص433 .

[4] التخميس، أن يأتي الناظم بثلاث أشطر( بصدر، وعجز، وصدر)، من غير شعره، ثمّ يلحق به بيتًا من نظْمه فيصير الشطر الأوّل (الصدر) عجزًا للشطر الأخير الذي اقتبسه، فتجتمع له خمس أشطر بين صدر وعجز.

معهودة من قبلن إنّما عُرف ما هو أيسر منها على المُخَمّس، ولم يكتف بتخميس هذه القصيدةن إنّما قام أيضًا بتصديرها[1]، وتعجيزها ببراعة قلّما أن يتّصف بها شعراء زمانه.

كما له في أغراض الشعر عدد من القصائد التي وصلت إلينا عبر التراجم وما جمعه المصنّفون كقصيدته في الغزل التي نقلها المشرفي في الذخيرة:

أَرَذَاذُ المُــزْنِ مِــنْ عَيْنَــيَ نَــزَلْ　　أَمْ دُمُــوعُ الشَــوْقِ إِذْ رَقَ الغَــزَل
أَبِعَيْنَــــــيَّ دَمْعَـــــــةٌ وَكَافِـــــــةْ　　أَمْ شُــعَيْبٌ للنَــوَى مِنْهَــا انتَــزَل
لَا بَكَــتْ عَيْنِــي وَلَا أَبْقَــى البُكَــا　　ضَـوْءَهَا عَـنْ فِعْلِهَـا إِنْ لَـمْ تَـزَل
دَعْ عُــذُوْلِي اللَــوْمَ إِنِّــي شَــائِقٌ　　رَقَ طَبْعِي دُوْنَ صُنْعِي فِـي الأَزَل
أَوَ يَنْسَــى الْعَهْــدُ قَلْــبَ دَنِــفٍ　　وَالهَـوَى قَبْـلَ النَـوَى عَنْـهُ نَـزَل[2]

أمّا غرض الرثاء وعلى قلّة قصائده، فلا نجده إلّا في تأبينِ مَنْ فقد من العلماء والمشايخ الكبار في المغرب الأوسط أو الملوك، كما تقدّم في رثاء الثغري لأبي تاشفين كما رثا الحوضي شيخه السنوسي في قصيدة طويلة حزينة تعبِّرُ معانيها عن خسارة الجزائريّين لعَلَم من أعلام المعرفة:

مَــا لِلْــمَنَازِلِ أَظْلَــمَتْ أَرْجَاؤُهَــا　　والأرضُ رُجَّـتْ حِـينَ خَـابَ رَجَاؤُهَـا
هَذَا الَّذِي وَرِثَ النَّبِـيءَ فَأَصْبَحَتْ　　عِلَـلُ الضَّــلَالِ بِــهِ اِسْتُفِيــدَ دَوَاؤُهَــا

---

[1] أن يبدأ الشاعر بكلمة في البيت، ثمّ يردّدها في النّصف الأخير أو أن يبدأ الناظم صدر البيت بكلمة وردت في عجزه كقول الشاعر:

قَمَرِيٌّ عَذَّب قَلْبِي بالقِلَى　　بِالقِلَى عَذَّبَ قَلْبِي قَمَرِي

أنظر، ابن المظفر(محمّد)، حليّة المحاضرة في صناعة الشعر، تح: جعفر الكتاني، دار الرشيد، العراق، (د ط)، ج1، 1979م، ص 162؛ ابن رشيق (الحسن)، العمدة في صناعة الشعر ونقده، تح: النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 2000م، ص 560 .

[2] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص80 .

هَـذَا الَّـذِي تَبِـعَ النَّبِـيءَ وَصَحْبَـهُ فَانْجَـابَ عَـنْ سُبُلِ الهُـدَى ظُلَمَـاؤُهَ[1]

ورثاه أيضًا عدد من أعلام تلمسان الذين تأسّفوا على فقْده، ومنهم الفقيه: أبو عبد الله محمّد بن أبي البركات ومرثية: أحمد بن عبد الله الزواوي لشيخه عبد الرحمان الثعالبي في قصيدة طويلة نكتفي بذكر مطلعها:

لَقَـد جَزَعَـت نَفسِـي لِفَقْـدِ أَحِبَتِـي وَحَـقَ لَهَـا مِـنْ مِثْـلِ ذَلِـكَ تَجْـزَعِ
أَلَــمَّ بِنَــا مَــا لَا نُطِيــقُ دِفَاعَــهُ وَلَـيْسَ لِأَمْــرٍ قَــدَرَ اللهُ مَرجِــعُ[2]

وهذه الصلة الوثيقة بين طلبة العلم والمشايخ تجلّت بعض مظاهرها في القصائد التي خلّدت مآثر العلماء في المغرب الأوسط وخارجه، ومن ذلك رثاء الشيخ أبو جمعة بن شقرون الوهراني لأستاذه محمّد بن غازي في قصيدة مطوّلة[3]، ورثاء أحمد بن علي البلوي الوادي آشي الساكن بتلمسان للشيخ أحمد بن يحيى الونشريسي:

لقد أظلمت فاسٌ بل الغربُ كلُّه بموت الفقيه الونشريسي أحمدِ
رئيس ذوى الفَتْوى بغير منازعٍ وعارفِ أحكام النوازل الأَوْحدِ
له دُربةٌ فيها ورأْيٌ مسَدَّد بإرشاده الأعلامُ في ذاك تَهتدي
وتاللّه ما في غربنا اليومَ مثلُه ولا مَن يدانيه بطول تردُّد
عليه من الرحمان أفضل رحمةٍ تروحُ على مَثواه فَيضا وتغْتدي[4]

---

1 الملالي، المواهب القدسية، ص 328- 331 .

2 الحفناوي، تعريف الخلف، ج1، ص35 .

3 المنوني(محمّد)، دليل مخطوطات دار الكتب الناصريّة بتمكروت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المغرب، (د ط)، 1985م، ص 131.

4 المقرّي، أزهار الريّاض، ج3، ص306 .

وهكذا رأينا فيما تقدّم جزء يسير من قصائد أعلام الجزائر الذين نظموا في أغراضٍ مختلفة، إمّا لدافع سياسي يُبْتغى منه عرضًا من الدنيا أو لغاية دينيّة في قالب صوفي أو لغايةٍ علميّة أو لإيفاء الأولّين حقّهم في الإشادة بهم وبمؤلّفاتهم كفعل ابن مرزوق الخطيب حينما مدح كتاب الشفا؛ للقاضي عيّاض[1]، وتجدُرُ الإشارة إلى أنَّ هؤلاء الأعلام إنّما كانوا في أغلبهم فقهاء وعلماء دين، وفيهم مَنْ جمع بين نظْم القصائد الأدبيّة والمنظومات العلميّة التي لخّصت المتون أو أعادت تهذيبها تيسيرًا لطلبة العلم في أغلب العلوم، بداية من علم القراءات إلى العقيدة وعلم الكلام، ولكثرتها نشير إلى ذِكر بعض ما تقدّم كنظْم "روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السام" ل"ابن مرزوق الحفيد" في الحديث، و"نظْم ابن قنفذ "شرف الطالب في أسنى المطالب"، ونظْم ابن زكري "مَعْلم الطّلاب ما للأحاديث من الألقاب"، ورجز "تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع" لأبي جمعة الوهراني في القراءات، وكذلك منظومات الشيخ عبد الرحمان الأخضري في الميراث، والفلك والمنطق[2].

ب- **النثر**: وصل إلينا في بطون المؤلّفات التي استُفتحت مقدّماتها بخُطبٍ سجعيّةٍ غلب عليها التصنّع، فكان مكوّنًا جماليًا وعُرفًا من أعراف التأليف، فلا يكاد يخلو منه أيّ مؤلَّف والأمثلة على ذلك كثيرة في المؤلّفات العلميّة والأدبيّة التاريخيّة، وكذلك ما خلّدته نصوص الإجازات العلميّة التي جرت العادة أن تُحَبَّرَ به، كما تقدّم في فصلِ الإجازات والرسائل الإخوانيّة بين فقهاء المغرب الأوسط والأندلس، وما ورد في بعض رسائل الفتوى كالرسالة المسجوعة التي وجّهها الشيخ أبو العبّاس أحمد البجائي إلى الشيخ أحمد بن محمّد المناوفي المعروف ب"ابن الحاج" يستفتيه فيها عن الإقامة بمدينة بجاية لِما شاع فيها الظلم والفساد، ويتّضح ذلك في قوله:« ...ما جوابكم في موضعٍ كثُر فيه الظلم

---

[1] المقرّي، أزهار الريّاض، ج4، ص296 .

[2] أنظر القسم المخصّص لعلم الحديث وعلم القراءات.

والأشرار، وانتشر فيه الباطل والسُكْر كلّ انتشار، وذلّ فيه المسلمون، وعزّ الكفار، وارتفع فيه الجور والظلم، واتّضع فيه أهل المعرفة والعلم...؟»[1].

وفي ظلّ الواقع المتدهور الذي أَلَّمَ بالمغرب الأوسط في ذلك العصر، من التردِّي الأخلاقي والانحراف عن المسلك الشرعي القويم تقاعس المسلمون عن الجهاد، وتركوا الدفاع عن أوطانهم كالذي استسلم للأقدار، فلا هُم أعدّوا للقاء العدو ولا تركوا أذيّة مَنْ كان يستنهض الهمّم، وفي هذا الموضوع يبرز دور الشيخ عبد الرحمان الثعالبي الذي أرسل برسالة نثرية إلى الشيخ أحمد بن يوسف الكفيف أحد أعيان بجاية يحثّه فيها على الإعداد لدفع العدو عن الساحل، خاصّة من جهة آمسيون واتّخاذ الأسباب المناسبة كصنع الدروع من الخشب لحماية المجاهدين [2].

أمّا عن المؤلّفات النثريّة، فاختصّت بمواضيع مختلفة كديون ابن أبي حجلة التلمساني الذي مزَج فيه بين النثر وأشعار المتقدّمين في الغزل وأخبار مَنْ قَتَلَهم الهوى في ثلاثين بابًا[3]، وهذا الديوان مِنْ بين أغرب المؤلّفات في الأدب العربي التي اعتنت بمثل هذه المواضيع، وحَلَّت تفاصيلها ككتاب "طوْق الحمامة في الأُلْفَة والألاف" لابن حزم الأندلسي، ومن الأدباء البارزين والسابقين الشيخ أحمد بن العباس النقاوسي الذي ارتحل من تلمسان واتّخذ من تونس مستقرًّا له، وانشغل بالتدريس، فأخذ عنه عدد من طلبة العلم منهم: خالد البلوي قبل سنة(765هـ/1363م) الذي قرأ عليه كتابه "روض الأريض في علم القريض" المتخصّص في العروض، وتلخيصه على"رسالة أحكام صنعة الكلام" وأجازه جميع مروياته[4].

---

[1] المديوني، البستان، ص14.

[2] سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، (ط خ)، ج1، 2007م، ص208 .

[3] ابن أبي حجلة( أحمد)، ديوان الصبابة، دار الهلال، بيروت، (د ط)، 1984م، ص 3 .

[4] البلوي (خالد)، تاج المفرق في تحلّية علماء المشرق، تح: الحسن السائح، مطبعة فضالة، المحمّديّة، المغرب، (د ط)، ج1، (د ت)، ص ص 188 ، 189 .

ت- **النحو:** اهتمّ علماء المغرب الأوسط كمدّرسين وطلبة بالدراسات النحويّة، وأوْلَوْها أهميّة في حلْقاتهم العلميّة، اعتمادًا على مؤلّفات المتقدّمين، حتّى سار التدريس مقتصرًا في غالبيته على الكتب المشرقيّة، وقلّما تُدْرج فيها مؤلّفات لعلماء جزائريّين إلّا إذا استثنينا بعض الشروح والملخّصات، وعلى الرغم من ذلك نجد بعض الإنجازات لعددٍ من المؤلِّفين الذين حاولوا كسْر جمود التقليد منهم، الفقيه النحوي ابن فائد الزواوي الذي وضع نظْمًا في قواعد الإعراب عُرف باسمه، في مئة وواحد وستّين بيتًا، مقسّمًا إلى أربعة أبواب( الجملة وأحكامها، في الجار والمجرور، في كلمات يحتاج إليها المعرّب، وهي عشرون كلمة، في الإشارات إلى عبارات محرّرات مستوفيات).

أمّا الباب الأوّل والثاني، فقُسِّما إلى أربعِ مسائل، والثالث، مقسّم إلى ثمانية أنواع والرابع مقسّم إلى عشرين إشارة، فكانت غايته من هذه النظْم غاية علميّة من ورائها تيسير حفظ بعض قواعد الإعراب لطلبة العلم[1].

ولمّا كانت لاميّة الأفعال من أبرز المتون العلميّة في النحو أُلِّفَ عليها عدد من الشروح، ومن أبرزها: شرح الشيخ محمّد بن عبّاس التلمساني المسمّى"تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال" المَؤَلَّف في غرّة جمادى الأولى سنة(850هـ/ 1446م)، والذي سلك فيه منهجًا خاصًا يختلف عن مَنْ سبقه من حيث الشكل والمضمون، معتمدًا على سعة معرفته بعلومٍ مختلفة كالمنطق، والصرف، والتفسير، والقراءات التي وظّفها في استخراج فوائد لم يسبقه إليها أحد، فهذا المزيج المعرفي رتّبه الشارح حسب فصول اللاميّة، فيبدأ أوّلًا بإيراد بيتين أو عددٍ منها، ثمّ يُلْحِقها بعبارةٍ تكرّرت

---

[1] السباعي(الحسين)، القبس النحوي، دار الكلم الطيّب، دمشق- بيروت، ط1، 2004م، ص 11، 117؛ الزواوي (زيّان بن فائد)، أرجوزة في النحو للزواوي، قسم المخطوطات، من موقع مكتبة جامعة الملك سعود :( https://makhtota.ksu.edu.sa) ، الريّاض، رقم الصنف: (415/أ.ز)، الرقم العام (5368)، ص 1- 12.

كثيرًا عقِب إيراد الأبيات: «...والله ربّنا المستعان وعليه التكلان...»[1] كبصمة لفظيّة تفرّد بها.

ويعقبها بشرحٍ موجزٍ يحلّل فيه مضمون الأبيات من كلماتٍ، فيورد معانيها الاصطلاحيّة واللغويّة مستشهدًا بكلام كثير من اللغويّين القدماء( كسيبُويه، وابن جَنِّي، وابن دُريد)، وما اصطلُح عليه من كلام العرب، بإيراد أبياتٍ من الشعر تُآزر مذهبه مبيّنًا الغرض والمقصود، ثمّ ينتقل إلى تبيّين الصيغة واختلافها، ثمّ ينتقل إلى توضيح الظاهرة الصرفيّة فيبيّن بناء الكلمات وشكْلها[2].

ولم يكن ابن عبّاس مجرّد شارحٍ، إنّما سعى إلى تركيز شرحه لتحقيق أكبر فائدة ممكنة، مُبيّنًا عن شخصية فذّة متمكّنة تخوض في القضايا الجدَليّة، وتحتكم إلى الأصول الصرفيّة من خلال الأدلّة، فيأخذ بما قويّ عنده، ويرفض ما ضعُف[3]، وهذا الجهد الاستثنائي أهّله لأَنْ يكون من بين أفضل الشروح التي يُعْتَمد عليها في فهم اللاميّة لمن جاء بعده.

ث- **البيان:** وكما ألّف بعض علماء المغرب الأوسط في أنواع لغويّة مختلفة كالنحو والعروض ألّفوا أيضًا في البيان، وأجادوا فيه، ذلك أنّه من العلوم المهمّة لارتباطه بفهم معاني القرآن الكريم وإدراك إعجاز ألفاظه والرُقّي بالخطاب الأدبي، ولعّل من بين أبرز المؤلّفين في هذا الاختصاص الشيخ محمّد بن عبد الكريم المغيلي الذي وضع تأليفًا سمّاه "شرح التبيان في علم البيان" أثناء إقامته بالإسكندرية ما بين عامي (863-

---

[1] العبادي(محمّد بن العباس)، تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، تح: آمال إبراهيم، إش: عبد الكريم عوفي، رسالة( دكتوراه) غير منشورة، قسم الدراسات العليا، كليّة الآداب والعلوم الإداريّة، جامعة أمّ القرى، السعوديّة، 2012م، ص 142 وما بعدها.

[2] العبادي (محمّد بن العباس)، تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، مكتبة دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم: 28، رقم المخطوط: 79، ص1- 3، محمّلة من موقع :(https://www.abhathna.com )؛ العبادي، تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، تح: آمال إبراهيم، ص 121، 122، 123، 455 .

[3] العبادي(محمّد بن العباس)، تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، تح: محمد النّاصيري، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، 2017م، ص48 .

864هـ/1458- 1459م) مستفيدًا من المحيط العلمي في مصر، فاستفاد من كتاب "تلخيص المفتاح" للقزويني، ومختصر تلخيص المفتاح لسعد الدين التفتازاني، واتّخذ منهما عمدة لتأليفه، واستخرج منهما الخلاصة[1].

والظاهر أنّ هذا التأليف شرْح على كتاب قد سبق[2] ، والذي لم يُشر إليه أحد من المترجمين، إنّما افترض البعض وجوده دون دليل صريح، وينبغي التنبيه إلى التشابه في العناوين بين كتاب المغيلي وكتاب الزملكاني[3] الذي ألَّف أيضًا كتابًا في البيان سمّاه "التبيان في علم البيان"، لكن اسمه الكامل "التبيان في علم البَيَانْ المُطْلِعْ على إعجاز القرآن" وهو الفارق بينهما، فالأوّل أُلِّف كما تقدّم في ستينيّات القرن التاسع، والثاني أُلِّف مع نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن للهجرة، ثمّ أعيد نسخه سنة(722هـ/ 1322م)[4].

وسلك المغيلي في منهجه أسلوبًا تعليميًا واضحًا وبسيطًا، متّبعًا في ذلك أهل زمانه في ترتيب محاور كتابه ومُصَرّحًا بمن نقل عنهم ومتعرّضًا لهذه الأقوال بالشرح بحسب الحاجة، دون الإطالة أو الاختصار المُخلّ، مبديًا في ذلك القدرة والكفاءة على ترتيب أفكاره وتفريعها وتفصيلها ومعارضتها بالنقد والترجيح، ومنبّهًا إلى الفوائد والإضافات التي رآها مهمّة، كما أنّه راعى في تأليفه عدّة جوانب تيسيرًا لطلبة العلم.

أمّا عن المصادر التي اعتمد عليها، وصرّح بها نذكر منها: كتاب أسرار البلاغة للجرجاني، والكشّاف للزمخشري، ومفتاح العلوم للسكّاكي، وتلخيص المفتاح والإيضاح

---

[1] المغيلي(محمّد بن عبد الكريم)، شرح التبيان في علم البيان، تح: بلخير هانم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د ط)، 2010م، ص 74- 85 .

[2] المغيلي، شرح التبيان في علم البيان، ص127.

[3] كمال الدين الزملكاني، شيخ الشافعيّة، بالشام تولّى عددًا من المناصب منها: القضاء والإفتاء، ولد في الثامن من شوال سنة(666هـ/ 1267م)، توفيّ يوم الأربعاء السادس عشر من رمضان سنة(727هـ/1326م). أنظر، ابن كثير، البداية والنهاية، ج14، ص131 .

[4] الزملكاني (كمال الدين)، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تح: أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1964م، ص200 .

للقزويني، وتلخيص المفتاح للتفتازاني، وكتب الحديث كموطأ الإمام مالك، والسنّن والصِّحاح[1].

ج- **العَرُوض:** وإنّ كان علم النحو قد نال الحظّ الأوفر من أبحاث المؤلّفين، فإنّ الدراسات العَروضيّة قد طالها الاهتمام، لكن بقدرٍ ضئيل لم يتجاوز وضع الاختصارات والشروح كشرح الشيخ ابن مرزوق الحفيد في "المفاتيح المرزوقية لحلّ الأقفال واستخراج خبايا الخزرجية"، على "الخزرجية المسمّاة "الرامزة الشافية في علم العَروض والقافية" لضياء الدّين أبي محمّد عبد الله بن محمّد الخزرجي.

ويعدّ هذا الشرح من أبرز الشروح العَروضيّة في المجال اللغوي لِما فيه من فوائدٍ صاغها المؤلّف بأسلوبٍ علمي سهلٍ وبسيط حلّ به عدد من القضايا التي اكتنفها الغموض في نظْم الرامزة، وتلك المسائلُ التي أهملها عبماء العروض لوضوح معانيها في زمانهم، والشيخ محمّد لم يكن مجرّد ناقلٍ، إنّما سعى قبل شروعه في الشرح إلى إنصاف جهود مَنْ سبَقَه، لِما لهم من إسهاماتٍ في تيسير بعض القضايا، فقد أشاد بدور الأديب محمّد بن أحمد الحسني الغرناطي في شرح النظْم، وحلّ بعض أقفال الخزرجية:« ولولا ما فتح السيّد الشريف العلّامة وجيه الدهر وفريد العصر أبي القاسم محمّد بن أحمد بن محمّد الحسني الغرناطي -رحمه الله ورضيّ عنه- من أقفال رموزها ما انتفع بها أحد بما خبَّأ فيها ناظِمها من كنوزها...وتكلّم عليها بعده فُضَلَا وساداتٍ وأعلامٍ، فسهّلوا منها ما بقيّ صعبًا على الأفهام، واستدركوا شيئًا يسيرًا من محاسنها التي أغفل ذلك الإمام، لا قصور منه وغفلة؛ بل لأنّه رآها قريبة المرام، كما أنّ طبعه الاقتصار على المهتمّ من الأمور العظام ...»[2].

---

[1] المغيلي، شرح التبيان، ص ص 78، 79.

[2] ابن مرزوق(محمّد بن أحمد)، المفاتيحُ المرزوقيّة لحلِّ الأقفالِ واستخراج خبايا الخزرجيّة، قسم المخطوطات، من موقع مكتبة جامعة الملك سعود : (https://makhtota.ksu.edu.sa)، الريّاض، رقم الصنف: 416 م ح، الرقم العام: 489، اللوحة رقم:1 .

وبعد ما تقدّم من الكلام يظهر جليًّا أنّ هذا التأليف، إنّما هو استئناف للأعمال السابقة التي شرحت الخزرجية، فأكمل ما بدا في الشروح من نقصٍ في قالب حسنٍ يُبرزُ فيه قيمة وجمال معاني هذا النظْم، فقال:«...ثمّ جئتُ على الأثر والفضل عندهم، فظهر لي أنّه بقيّ من حلّ تركيب ألفاظها ما لابدّ من ذِكره ومن إظهار محاسن معانيها وإيضاح بيانها وزينة بديعها، ما ينبغي التنبيه عليه، ولا يُغفلُ لعظيم قدره فوضعتُ عليها شرحًا جليلًا بكلّ مليحة كما تراه كَفِيلًا، وسمّيتُه المفاتيح المرزوقيّة لحلّ الأقفال واستخراج خبايا الخزرجيّة...»[1].

سلك فيه الشيخ محمّد مسلك الأوّلين في شرح المنظومات، فلم يحِدْ عن منهجهم فجعل شرحه موافقًا للأصل من حيث التسلسل، ففي المتن يقتطع قدرًا مُعَيّنا من الأبيات ثمّ يفكّك معانيها إلى ألفاظٍ، ويتعّهدها بالتبسيط والتذليل، فقسّم شرحه إلى ثلاثة مراحل أو أقسام: قسم لغوي، تعرّض فيه لشرح الألفاظ لغويًا، وتبيّين مصادرها من المعاجم ومدلولها في البيت والمعنى من كلام العرب معتمدًا في ذلك على عددٍ من المعاجم كمعجم الصِّحاح للجوهري، وكتاب سيبُويه، ثمّ يبحث بعد الفراغ من المعاجم تركيب المصطلحات العروضيّة وتقطيعها وتفعيلاتها بطريقة تعليمي، فعلى سبيل المثال، يشرح تركيب بحر الهزج بقوله:« الهزج له عروض واحدة مجزوءة وضربان....»[2].

أمّا القسم الثالث، فيسردُ فيه إعراب الألفاظ، فعلى سبيل المثال يقول:« جملة يذودهم صفة لبأس والفاعل ضميره، وهم المفعول العائدُ على الظالمين...»[3]، واعتماده على هذا هذا الأسلوب في تقسيم الشرح تجسيدٌ وتطبيقٌ لِما ورد في العنوان، فكلُّ قسمٍ من هذه الأقسام مفتاحٌ يتَدَرّجُ به لفكِّ مُقْفَل النظْم، معزِّزًا كلامه بالشواهد من نصوص القرآن في

1 ابن مرزوق، المفاتيح المرزوقية، اللوحة رقم 1.

2 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 178.

3 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 179-180.

كافة الأقسام، بما في ذلك قسم الإعراب في مواضع كثيرة، منه ما ورد في حديثه عن الزحّاف كنحو استدلاله في شرح بيت:

وتَغْيِـرُ ثــانِي حرفــي السَّــبَب ادْعُــهُ     زحافـا وَأَوْجُ الْجُـزْءِ مِنْ ذَلـكَ احتمـى[1]

بقوله: «...ومنه" إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ"[2] [3]، وجملة انقضى استئناف فلا محلّ لها من الإعراب...»[4].

أمّا استدلاله بحديث النبي صلّى الله عليه وسلّم، فمُتَفَرِّقٌ في الكتاب، ومن ذلك ما ورد في مقدّمة هذا التأليف في فضل الشعر في نصرة الدعوة النبويّة كقوله:«...وجاء في الهجو ما في الصّحيح من قوله صلّى الله عليه وسلّم لحسّان الحسن المثيل: «أُهْجُهُمْ ورُوحُ القُدُسْ مَعَكَ جبْرِيل»[5].

وبالنظرِ إلى أسلوب الشيخ في توظيف الشعر في شرحه تتجلّى لديه أبهى صوّر البراعة والدقّة في ضبط المقتطعات الشعريّة المتنوّعة بين العصر الجاهلي والعصر الإسلامي، فلا يكاد يوردُ قصيدة إلاّ وَوَثَّقَ نسبتها إلى ناظِمها، ومن ذلك استشهاده بأبيات امرؤ القيس وبأبياتٍ لأبي العتاهية، وابن الرومي، وأبي العلاء المعرّي[6]، وعددٍ من الشعراء المتأخّرين.

وممّا يسترعي أيضًا انتباه المطالع لهذا التأليف طريقة وكيفيّة ترتيب الشرح الذي عجَّ بكلمات الربط التي تُبرزُ شخصية المؤلِّف الفذَّة في تنظيم المواضيع، وقدرةٍ فائقة تدلّ على التحكّم في المسائل والتناسق والانسجام، على الرغم من كثرة ما فيه من الفوائد التي ينفذُ

---

1 الخزرجي (عبد الله بن محمّد)، الرامزة الشافيّة في علم العَروض والقافيّة، من موقع معهد الثقافة الشرقيّة: (http://ricasdb.ioc.u-tokyo.ac.jp)، جامعة طوكيو، اليابان، رقم: [1398] Ms.142، ص2 .

2 سورة آل عمران، الآية رقم: 96.

3 ابن مرزوق، المفاتيح المرزوقيّة، اللوحة رقم: 94 .

4 المصدر نفسه، اللوحة رقم:1.

5 نفسه.

6 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 19، 49.

بها الشارح إلى ذهن القارئ، فيسترعي انتباهه، بما يحمله على الإمعان والانتباه إلى التحليل المتسلسل من قضية إلى قضية، وقدرةٍ عجيبة على النقد، والاعتراض، والتعليل والترجيح كنحو قوله: «...ولمّا حصل القطعُ باتّحادِ الواحدِ...»[1]، «...ويُنظرُ هذا أيّ الخلاف في المعَبّرِ بألفاظ القرآن، فإنْ قيل معنى ما قيل فيما وقع...واستدلالٌ بمحلّ النزاع من وجهين...»[2].

ولمّا كان مقصوده بسط القضايا العروضيّة، من خلال شرح النظْم المذكور لطلبة العلم أَعملَ في ذلك الوسائل للتبسيط والتقريب، ومن ذلك تنبيهه للقضايا الهامّة وتوضيح الفروق[3] وإدراج الفوائد التي تستكملُ الشرحَ، كما نجده يميّزُ بين كلامه وكلام مَنْ نقل عنهم بلفظ:« قلت»، و« قال»، فينسِب الآراء والأقوال إلى أصحابها، دون الإشارة إلى عناوين مصادره كنحو قوله:«...والخليل يُسمّي السّبب الخفيف...»، «...والزَّجَّاجُ ينوّعُ السّببين إلى مقرونين...»[4].

كما نقل عن شيخه بدر الدين الدماميني[5](ت827هـ/1423م) الذي وضع هو الآخر شرحًا سمّاه"العيون الغامزة على خبايا الرامزة "، في الثاني من شهر رجب سنة (817هـ/1415م)، بمنطقة "نقادة"، بالصعيد[6]، فنجده يقول:« قال شيخنا أبو بكر: «الكلام الموزون الذي قُصد وزنه، فارتبط لِمعنًى وقافية [7]»[8]، وهنا نَخلصُ إلى أنّ الشيخ محمّد أخذ علم العروض عن الدماميني قديمًا بالإسكندريّة في رحلته الأولى للحجّ

---

1 ابن مرزوق، المفاتيح المرزوقيّة، اللوحة رقم: 76.

2 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 78.

3 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 8 .

4 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 20 .

5 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 3.

6 الدماميني (محمّد بن أبي بكر)، العيون الغامزة على خبايا الرّامزة، تح: الحسّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1973م، ص277 .

7 ابن مرزوق، مصدر سابق، اللوحة رقم:3 .

8 الدماميني، مصدر سابق، ص17.

مع رفيق دربه الشيخ ابن عرفة التونسي، في حدود سنة(790هـ/1388م)[1]، وربّما استفاد من شرح شيخه للخزرجيّة في مجلس السماع ليؤلّف بعدها في سنة (819هـ/1416م) شرحًا اقتدى فيه بشيخه، وإن لم يقرأ كتاب"العيون الغامزة" المؤلَّف سنة (817هـ/1414م) من طرف شيخه؛ بل كان حينها بالمغرب الأوسط، ذلك أنّ شيخه قد شرع في شرح الخزرجيّة قبل سنة(817هـ/1414م)[2].

وأهمل شرحه الأوّل بعدما بلغه شرح محمّد بن أحمد الحسني الغرناطي بواسطة بعض الطلبة من الأندلس، ثمّ أعاده بداية من أوّل جمادى الآخرة سنة(817هـ/1414م) قال:« ثمّ قدم علينا بعض طلبة الأندلس بشرحٍ على هذه المقصورة للإمام العلّامة قاضي الجماعة بغرناطة السيّد الشريف أبي عبد الله محمّد بن أحمد الحسنيّ السبتيّ...فإذا هو شرحٌ بديعٌ لم يُسبق إليه...، ووجدتُه قد سبقني إلى ابتكار ما ظننتُ أنّي أبو عُذْرته وتقدّمني إلى الاحتكام في كثير ممّا خِلتُ أنّي مالك إمْرَتَهُ...لكنّي أعرضتُ عمّا كنت كتبتهُ وطرحتُه في زوايا الإهمال واجتنبته، إلى أنْ حَرَّكتِ الأقدارُ عزمي في هذا الوقت إلى كتابة شرح وسيط فوق الوجيز ودون البسيط جمعتُ فيه بين ما سُبِقَ إليه من المعنى الشريف، وما سُنِح بعده للفكر من تَالدٍ وطريف...»[3].

كما تنوّعت مصادره بين كتب المعاجم، والنحو، والقراءات، والتاريخ، وشرح الحسني على الخزرجيّة، ومن بين هذه الكتب نذكر:

- **كتب المعاجم:** ككتاب "تَاجُ اَلْلُغَةِ وَصِحَاحُ اَلْعَرَبِيَّةِ" لإسماعيل بن حمّاد الجوهري(تـ393هـ/1002م)، وكتاب"معجم العين"[4]؛ لخليل بن أحمد الفراهيدي (174هـ/ (174هـ/ 790م).

1 السخّاوي، الضوء اللّامع، ج7، ص50 .

2 الدماميني، مصدر سابق، ص277 .

3 المصدر نفسه، ص ص 13، 14.

4 ابن مرزوق، المفاتيح المرزوقيّة، مصدر سابق، اللوحة رقم: 186.

- **كتب النحو:** ككتاب عمرو بن عثمان سيبويه(ت180هـ/796م)، و"المُفَصَلْ في علم العربية" لمحمّد بن عمر الزمخشري(ت538هـ/1143م)، و"شرح الكافية الشافية" لمحمّد بن عبد الله بن مالك الجياني(ت672هـ/1273م)، و"شرح التسهيل"[1]، و"إيضاح المسالك في شرح ألفية مالك"[2] للشارح.

- **كتب التاريخ والسيرة النبويّة:** ككتاب "مروج الذهب" للمسعودي (ت346هـ/ 957م)[3]، وكتاب "الشِفا" للقاضي عيّاض اليحصبي.

- **كتب القراءات:** "الدُّرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع"[4]، في علم القراءات لأبي الحسن علي ابن بري التازي.

وأمام هذه القدرة العجيبة على التلخيص والإيجاز والتنظيم لا شكّ في أنّ هذا شرح من الشروح العروضية الرائدة في المغرب كلّه وعمدةٌ من أعمدة الكتب في هذا الاختصاص لطلبة العلم في زمانه وغير زمانه لِما فيه من وجازة، فقد بلغت صفحاته مائتين وسبعين صفحة حرّرها وهو مقيم بالديّار التونسيّة في رحلته الثانيّة إلى المشرق سنة(819هـ/ 1417م)، وكان فراغه منه ليلة الجمعة الحادي عشر من شهر رجب[5].

ح- **البلاغة:** من أشهر المتون، على قلّتها التي اهتمّت بهذا الاختصاص متن الشيخ عبد الرحمان الأخضري الذي جمع فيه فروع البلاغة(المعاني، البيان، البديع)، وسمّاه "الجوهر المكنون في صدفِ الثلاثةِ الفنونِ" ليعبّر من عنوانه عن شموليته وجمْعه للفروع الثلاثة في نظْم مختصر احتوى مائتين وتسعين بيتًا ضمّنه أهمّ قواعد هذا العلم بأسلوب بسيط رائق بعيدًا عن التكلّف.

---

1 ابن مرزوق، المفاتيح المرزوقيّة، مصدر سابق، اللوحة رقم: 186، 198.

2 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 184.

3 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 213.

4 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 3.

5 المصدر نفسه، اللوحة رقم: 271.

ولمّا كان هذا النظم ملخّصًا للقضايا البلاغيّة وأسُّسها اعتنى به طلبة العلم والشيوخ فبلغ من الشهرة مبلغًا عظيمًا، وكُتب له السداد والقبول، وتعرّض له الشيوخ بعد شرح الناظم بالعناية والتفسير والتذليل لحلِّ مُقْفَلِهِ، وشرح مسائله في زمن قريب من زمان المؤلِّف، وفي غيره مغربًا ومشرقًا، فشرحه من أعلام المغرب الأوسط محمّد الثغيري[1]سنة(1115هـ/1703م)، في شرحٍ سمّاه "موضح السرّ المكنون على الجوهر المكنون في الثلاثة فنون" الذي أثنى في مقدّمته على الناظم، ووصف النظْم ب"الموجز والمتقن"، قال:« فلمّا رأيتُ منظومة الشيخ سيدي عبد الرحمان الأخضري المسمّاة بالجوهر المكنون من أجلِّ ما صُنّف في علم البيان محتوية على جُلِّ معالم التلخيص وعيون مسائله بلفظ موجز وتهذيب وإتقان وقد شرحها ناظمها شرحًا مفيدًا...»[2].

وشرحه أيضًا عدد من المشارقة منهم، محمّد الغزيّ[3] في القرن(10هـ/16م) في تأليف سمّاه:" قرّة العيون على الجوهر المكنون" الذي فرغ منه سنة(981هـ/1574م) دون أن يَطَّلِعَ على شرح الأخضري، إلاّ أنّه حاول قدر الإمكان تصحيح النظْم الواصل إليه مُصَحَّفًا ومُحَرَّفًا، فعمد إلى إصلاح ما اختلّ منه، دون أن ينبّه إلى ما أصلح فظنّهُ بعض طلبة العلم من الأصل، حتّى وقعت في يد الثغيري نسخة صحيحة سالمة من التحريف بعدما ما قارنها بحفظ الأشياخ، فكان ذلك سببًا لإعادة شرحها، وكشْف أسرار ما غفَل عنه الشارحون[4].

جعل الناظم شرحه مقسّمًا على ثلاثة أقسام كما تقدّم، الفنّ الأوّل: علم المعاني إلى ثمانية أبواب بدأ بباب الإسناد، وختمه بباب الإيجاز والإطناب والمساواة، أمّا الفنّ الثاني:

---

1 محمّد بن محمّد الثغيري، أبو عبد الله الجزائري، ناظم فقيه، من أهل مدينة الجزائر له قصيدة في فتح وهران، وشرح الجوهر المكنون. كان حيًّا سنة(1115هـ/1703م). أنظر، البغدادي (إسماعيل بن محمّد)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط)، ج2، (د ت)، ص606 .

2 الثغيري (محمّد)، موضّح السرّ المكنون على الجوهر المكنون، دار الكتب المصريّة، رقم: 5665، ص1 .

3 علي بن علي الغزيّ المالكي كان حيًّا سنة(981هـ/1574م). أنظر، البغدادي(إسماعيل بن محمّد)، هدية العارفين أسماء المؤلّفين، ج1، ص 748.

4 الثغيري، مصدر سابق، ص1.

علم البيان، ففرّعه إلى ثلاثة أبواب، وكلّ باب تحته عدد من الفصول، فابتدأ بباب التشبيه حتّى انتهى إلى الباب الثالث باب الكناية، أمّا الفنّ الثالث الذي هو علم البديع، فقسّمه إلى عددٍ من الفروع بيّن فيها أنواع هذا الفنّ، وعدّد فيها أنواع السرقات الأدبيّة والاقتباس والتضمين والتلميح[1].

أمّا عن سبب نظْم الشيخ عبد الرحمان لهذا الرجز، فقد كان بين دافع شخصي لغاية إبراز قيمة علم البلاغة التي يقف بها الأدباء والقرّاء على روائع اللغة وأسرارها في القرآن الكريم، أمّا السبب الثاني، فقد أشار إليه في مقدّمة النظْم، وهو معلوم في أعراف العلم وعلاقة الطلبة بشيوخهم، فقد جرت العادة أن يسأل الطلبة أساتذتهم بسْط القضايا والمسائل العلميّة في ملخّصات أو شروح أو منظومات، وفي هذا النظم عكف الشيخ على تلخيص المسائل البلاغيّة الهامّة، وهو ما بيّنه في مقدّمته قائلًا:

وقــد دَعــا بعــضٌ مــن الطُــلّابِ لــرَجَزٍ يــهدي إلى الصــوابِ
فجِئْتُــــهُ برَجَــــزٍ مفيــــدِ مــهذبٍ مُــنَقَّحٍ ســديدِ
ملتقطًــا مــن دُرَرِ التلخــيصِ جــواهرًا بديعــةَ التخليــص[2]

أمّا عن تاريخ الفراغ من هذا النظم، فكان في منتصف القرن(10هـ/16م)؛ أي: في حدود سنتي(951-952هـ/1544-1545م) مايوافق سنة قبل وفاته[3].

**2- الوعظ والتصوّف:**

أشرنا فيما سبق بصورة مختصرة إلى مؤلّفات بعض علمائنا، على قلّتها في عددٍ من الاختصاصات العلميّة المتعلّقة بالعلوم النظريّة كالجانب الأدبي، ولكنّنا لم نتطرّق بعد إلى

---

1 الأخضري (عبد الرحمان)، الجوهر المكنون في صدف الثّلاثة الفنونِ، تح: محمّد نصِيف، مركز بصائر للبحث العلمي، المملكة السعوديّة، (د ط)، (د ت)، ص50 .

2 المصدر نفسه، ص22.

3 المصدر نفسه، ص48 .

الجانب الروحي(الصوفي)، وفي الحسبان أنّ جلّ العلماء إنّما كانوا صوفية أشعرية يجمعون على حدّ قولهم بين علوم الظاهر والباطن.

أمّا علوم الظاهر، فهي العلوم الشرعيّة التي تختصّ، وتنظر في أفعال المكلّفين، وما تأتي به الجوارح( قولًا وعملًا)، وهذا لا يُفهم منه أنّ الشريعة لا تهتمّ بالباطن، إنّما تجمع بينهما ولا يكتمل شقّ دون الآخر، أمّا علم الباطن، فهو علم الطريقة والحقيقة[1]، وهو بمنزلة علم الكلام في الظاهر[2] قائم على التدّبر والاجتهاد لإدراك الحقائق التي لا تُدْرَك بالحواس وفَهْم النصوص وتأويلها بما لا يخالف الشرع، مستندًا على علم صحيح لتحقيق أسمى معاني العبوديّة، ولمّا كان التصوّف من الطرق المُبتَدَعة في العبادة لتربية النفس وصرْفِها عن الأهواء أَلَّفَ فيه علماء وطننا عدد من التأليف تنوّعت بين كتب الرقائق وقواعد التصوّف والأدعيّة والأوراد منهم:

**أ- الشيخ أبو عبد الله المقرّي(ت759هـ/1357م):**

الشيخ أبو عبد الله محمّد المقرّي التلمساني(ت759هـ/1357م) العلّامة الفقيه المجتهد المتصوّف الذي ألّف في التصوّف كتاب "الحقائق والرقائق" ضمّنه كمّا من الحكم الصوفيّة المتلاحقة على شاكلة الحِكَم العَطائيّة، وهذه الحكم قسّمها إلى خمس وخمسين حقيقة ومثلُها من الرقائق[3] التي احتوت على قصصٍ وروايات موجزة من سِيَّر العلماء والمتصوّفة في زمانه وزمان مَنْ سبقه، ثمّ ألحق كلّ رقيقة بحقيقة تُلخّص جوهرها، وتبيّن مغزاها والمستفاد منها قال في مقدّمته الموجزة:«...هذا الكتاب شفَعتُ فيه الحقائق

---

[1] ابن عجيبة(أحمد بن محمّد)، الفتوحات الإلهيّةُ، تح: عبد الرحمان حسن محمود، عالم الفكر، مصر، (د ط)، (د ت)، ص95 .

[2] الحرّاني (أحمد بن تيمية)، مجموع الفتاوى لابن تيمية، تح: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ط3، ج13، 2005م، ص126.

[3] مفردها رقيق، والرَّقيقُ: نقيض الغليظ والثَّخين، والمقصود بالرقائق في هذا الموضع: النصوص التي تَرِدُ في كتب الوعظ التي ترقُّ بها القلوب. أنظر، ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص121.

بالرقائق، ومزجتُ فيه المعنى باللفظ الرائق، فهو زبدة التذكير وخلاصة المعرفة وصفوة العلم ونقاوة العمل، فاحتفظْ بما يُوحيه إليك، فهو الدليل وعلى الله قصد السبيل »[1].

وعلى الرغم من وجازته، إلّا أنّه جمع عدد من القضايا المهمّة المتعلّقة بالعمل والسلوك وتزكيّة النفس، ولمّا كان هذا التأليف موجز العبارة احتاج لشرح معانيه المبهمة فشرحه الشيخ أحمد زروق البُرنسي بقوله في مقدّمة الشرح:«...فهذا تنبيه على بعض معاني الحقائق والرقائق المنسوبة لإمام الفقه ومنير الدقائق الشيخ الفقيه قاضي الجماعة بفاس أبي عبد الله محمّد بن محمّد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمان المقرّي المتوفّى سنة تسع وخمسين وسبعمائة...»[2].

**ب- الشيخ أحمد النقاوسي(ت810هـ/1407م)[3]:**

ساهم الشيخ أحمد في هذا الاختصاص بكتاب سمّاه" الأنوار المُنْبَلِجة من أسرار المنفرجة"، وهو عبارةٍ عن شرحٍ لنظْم يوسف بن محمّد المعروف ب"ابن النحوي"[4] التَّوْزَرِيِّ[5] الحَمَّادِي الذي نظَم قصيدةً في قلعة بني حمَّاد جمع فيها بين رقّة الشعر وسُمُوِّ رُوح المتصوّف، فاشتُهرت بـ" المُنفَرِجَةُ"، وقد اختلفَ المترجمون وشُرّاحُها في سبب نظْمها فساقوا في ذلك قصّة عجيبة أوردها النقاوسي في شرحه، فبعضهم قال: "أنّ ابن النحوي سُلب ماله، وهو بغير مدينته، فاشتدّت كربته"، وقيل: "أنّ بعض من أهله اشتكى له من

---

[1] المقَّري(محمّد بن محمّد)، الحقائق والرقائق، عناية: عمرو سيّد شوكت، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2005م، ص1.

[2] زروق(أحمد)، شرح الحقائق والرقائق، المكتبة العامّة الرباط، المغرب، مخطوط رقم: 2795د ضمن مجموع، ص1.

[3] أبو العبّاس أحمد بن أبي زيد، عبد الرحمان النقاوسي البجائي، شيخ عبد الرحمان الثعالبي، توفيّ سنة(810هـ/ 1407م). أنظر، البغدادي (إسماعيل بن محمّد)، هديّة العارفين، ج1، ص118.

[4] أبو الفضل يوسف بن محمّد ابن يوسف التّوزريّ المعروف بابن النحوي"، فقيه متصوّف، أصله من توزر، من غرب تونس، سكن قلعة بني حمّاد، توفيّ بها سنة(513هـ/1119م). أنظر، ابن الزَّيَّاتِ (يوسف بن يحيى)، التَّشَوُّفُ إلى رجال التصوّف وأخبار أبي العباس السّبتيّ، تح: أحمد التَّوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرباط، المغرب، ط2، 1997م، ص95 .

[5] منطقة بوسط تونس تقع في الغرب بالقرب من الحدود الجزائرية.

عادٍ عَدَى على ماله، فكان ذلك سببًا في نظْمها، وسمّيت بالاسم المذكور لاشتقاقه من لفظ "الانفراج" الوارد في مطلعها في قوله:

اشـــــتَدَّي أزمَـــــةُ تَنفَرِجـــــي قـــــدْ آذَنَ لـــيْلُكِ بِالبَـــلَجِ

وبلغت هذه القصيدة مبلغًا عظيمًا من الشهرة، فتعهّدها بالشرح عدد من المشارقة ويُحْسَب للشيخ أحمد النقاوسي أنّه كان السبَّاقُ إلى شرْحها بعدما حصّلها إجازة عن شيخه أبي موسى عيسى بن أحمد بن يحيى الغُبريني(ت815هـ/1412م)[1] عن أبي القاسم أحمد بن أحمد الغُبريني(توفيّ بعد سنة772هـ/1370م)[2] عن أبي عبد الله محمّد بن صالح الكناني(ت699هـ/1299م) عن الناظم[3]، بحسب ما ذكره البصراوي في شرحه وهذا السند ناقصٌ والسند الكامل للإجازة أورده النقاوسي في شرحه قال: «...حدّثنا بهذه القصيدة المباركة فيما كتب به إليّ من تونس إجازة عامّة، وقرأتُه عليه بعد ذلك شيخنا الفقيه القاضي المُفتي العالم العلّامة: أبو موسى عيسى بن أحمد الغُبريني –أبقى الله بركته–، وأدام في صالح الحال مسرّته عن الشيخ الفقيه المُفتي أبي القاسم بن الشّيخ الفقيه الخطيب القاضي المرحوم أبي العبّاس أحمد بن أحمد الغُبريني المقرّي الخطيب أبو عبد الله محمّد بن صالح الكناني عن المحدّث الفقيه أبي عبد الله محمّد بن عبد الله الأزْدي السّبتي عن الفقيه الجليل أبي القاسم عبد الرّحيم بن عيسى بن الملجوم الفاسي عن أبيه الفقيه الجليل أبي موسى عيسى بن الملجوم عن ناظِمِها الشّيخ أبي الفضل بن النَّحوي –رضيّ الله عنه–...»[4].

---

1 التنبكتي، نيل الابتهاج، ص297.

2 ابن الجزري(محمّد بن محمّد)، غاية النهاية في طبقات القرّاء، ج2، ص27.

3 البصْرَوي(علي بن يوسف)، شرح المنفرجة، المكتبة الأزهرية، السعوديّة، مخطوط رقم: 53633، ص3؛ البصروي، محمّلة موقع: (https://www.alukah.net)؛ شرح المنفرجة، من موقع معهد الثقافة والدراسات الشرقيّة (http://ricasdb.ioc.u-tokyo.ac.jp)، جامعة طوكيو، اليابان، مخطوط رقم: [2203] Ms.104، ص5 .

4 النقاوسي( أحمد بن عبد الرحمان)، الأنوار المنبلجة من أسرار المنفرجة، MİLLET KIRAATHANESİ، بورصة، تركيا، رقم : 1222، اللوحة رقم: 15، محمّلة من موقع : (https://ketabpedia.com).

وبدوره أجازها النقاوسي لعدد من الأعلام منهم الشيخ، محمّد بن محمّد الزَلْدَوِي(ت802هـ/1399م)[1] وبدوره أجازها الزَلدوي للشيخ أحمد بن يونس بن سعيد القسنطيني(ت878هـ/1474م)[2] الذي رحل إلى بلاد المشرق سنة(864هـ/1461م)، وبها لقيّ الشيخ علي بن يوسف البُصْرَوي(ت905هـ/1599م)[3] الذي قرأ على ابن يونس في بلاد الحرمين، وروى عنه قصيدة المُنْفرجة، وتعهّدها بالشرح في مؤلَّفه المسمّى "السَّرِيرةُ الْمُنزَعِجَةُ لِشَرْحِ الْقَصِيدَةِ الْمُنْفَرِجَةِ" سنة(873هـ/1470م)، وأثنى في مقدّمته على شرح النقاوسي قائلًا:«...وكان شرَحها الأستاذ الجامع لأشتات العلوم أبي العباس بن أحمد بن أبي زيد النقاوسي –رحمه الله تعالى–، قد احتوى من العلوم والحِكم والآداب الشرعيّة على ما يُبْهر النّاظر، ويُشْرح الخاطر...»[4]، وفي هذا إشارة جليّةٌ إلى اشتهار شرح الشيخ أحمد في المشرق لسببين، أمّا الأوّل، فلقيمة ما فيه من الفوائد، والثاني، فلحيازته شرَف السبق إلى شرحها.

وسبَبُ شرْحها ما أشار إليه في كلامه:«...احتوت في وجازتها على حِكَمٍ وفوايد ونُكَتٍ ولَطَايفٍ، واشتهرت بركتها، واغتنمت مسرّتها يُتَوسّل إلى الله بها في دفع الشّدايد

[1] محمّد بن محمّد بن عيسى العفوي الزلدوي المغربي المالكي فقيه، وليّ قضاء الأنكحة، توفيّ بتونس سنة(802هـ/1399م). أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج9، ص179.

[2] أحمد بن يونس بن سعيد بن عيسى بن عبد الرحمان بن يعلى بن مدافع ابن خطاب بن على الشهاب الحميري القسنطيني المغربي المالكي، ولد في سنة(813هـ/1410م) بقسنطينة، وبها حفظ القرآن، تفقّه بمحمّد بن عيسى الزلدوي، وأخذ عن ابن مرزوق الحفيد عدّد من تآليفه كشرح البردة، حجّ مرتين سنة(833هـ/1429م)، ثمّ رجع سنة (864هـ/1459م)، واستقرّ بمكّة، وبها قرأ عليه خلق كثير، ثمّ سكن بالمدينة، حتّى توفيّ بها، في شوال سنة(878هـ/1474م). أنظر، السخّاوي، المصدر نفسه، ج2، ص 252-253.

[3] علي بن يوسف بن أحمد البُصروي الشافعي، ولد سنة(843هـ/1439م)، توفيّ منتصف نهار الأربعاء، سادس عشر رمضان سنة(905هـ/1599م). أنظر، الغزّي (محمّد بن محمّد)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ج1، ص ص279، 280 .

[4] البُصْرَوي، شرح المنفرجة، ص1.

وجلْب الفوايد...»[1]، وفي شأن بَرَكتها ذكر صاحب طبقات الشافعيّة تاج الدين السُّبكي(ت756هـ/1356م) أنَّ والده الشيخ تقيّ الدين كان يُنشدها كلّما أصابته أزمة[2].

وبدأ اهتمامه بشرْحها بعد تلقّيها إجازة من شيخه، فوجد فيها من الألفاظ والرموز اللغويّة والأسرار المُقْفَلة، وما تضمّنته من ألوان البيان والمحَسّنات، لكنّه أعرض عنها، ثمّ عاد إلى شرحها بعد أن تهيّأت له الظروف، فبحَثَ قبل شروعه في وضْع الشرْح عن تفسير مفرداتها اللغويّة، وحاول إسقاطها على معاني الكلمات في الأبيات، وأعْرب الغامض من الألفاظ معتمدًا على أصول المصنّفات لإيضاح الأساليب، فقصَدَ تجنُّب الإيجاز المخلِّ والإطناب المملّ، إلاّ في مواضع الترغيب والترهيب التي تحتاج بسْطا في الكلام[3].

كما افتتح شرْحه للقصيدة بالتعريف بالناظم، وذكَر خصاله وحياته في التعريف الأوّل وفي التعريف الثاني عرَّف بعَروض القصيدة وبحْرها "الخَبَبُ" أو"المُتداركُ"، وما جاء فيه من كلام، ثمّ عرّج إلى الأبيات، وشرحها بيتًا بيتًا، وشرحه على ثلاثة أقسام: شرْح لفظي، من حيث الضبط ومدلول الكلمات، وشرْح أدبي بيَّن فيه أنواع الصوّر البيانيّة كالاستعارة والتشبيه وأساليب الجُمَل وتركيبها وبنائها، معزِّزًا كلامه بآيات قرآنية وأحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، كما استدلّ بكلام النحويّين، وهذا القسم الذي ركّز عليه لتبيّين مدلول القصيدة من جهة التصوّف والزهد، وبعد استكماله للشرح خصّص قسمًا للإعراب يعْرب فيه الكلمات بيتًا بيتًا[4]، ففي هذا المؤلَّف برزت شخصية النقاوسي العلميّة الجامعة بين علوم متنوّعة، ولقيّ قَبول كلّ من تعرّض لشرح المنفرجة.

---

[1] النقاوسي، الأنوار المنبلجة من أسرار المنفرجة، ص2.

[2] السُّبكي (عبد الوهاب بن علي)، طبقات الشافعية الكبرى، تح: عبد الفتاح الحلو ومحمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط1، ج 8، 1964م، ص60.

[3] النقاوسي (أحمد بن عبد الرحمان)، الأنوار المنبلجة من أسرار المنفرجة، اللوحة رقم: 1 – 2.

[4] المصدر نفسه، اللوحة رقم: 2 – 15.

ت- **الشيخ عبد الرحمان الثعالبي(ت875هـ/1472م):**

بعد ذِكر سيرة الشيخ النقاوسي مع قصيدة المنفرجة، لا بدّ من ذِكر بعض إسهامات تلميذه الشيخ عبد الرحمان الثعالبي الذي فاق أستاذه شُهرة في التصوّف والزهد، وأصبح قدوة المتصوّفة.

ومن خلال فهرسته، يحكي الثعالبي بداية رحلته من مسقط رأسه "واد يّسر" ودخوله بجاية سنة(802هـ/1399م) التي كانت زاخرة في زمانه بالفقهاء وشيوخ التصوّف، من أصحاب الشيخ عبد الرحمان الوغليسي، وكذلك طلبه للعلم في مجالسهم، والاستفادة من منافع وفوائد علومهم، فكان لهم أثر كبير في رسم أولى معالم شخصيته التي تأثّر بها تلاميذه أمثال الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي، ومحمّد بن عبد الكريم المغيلي، كما لم تكن بجاية البلد الوحيد الذي أثّر في شخصه، فحين دخل تونس سنة(809هـ/1406م) وجد بها أصحاب ابن عرفة، ومنهم، محمّد بن خلفة الأُبِّي، والبرزلي، وشيخ شيخه أبو مهدي عيسى الغبريني، وفي مصر التقى بالشيخ أبي عبد الله البلالي الفقيه الزاهد أستاذ التصوّف، فقرأ عليه الثعالبي كتابه مختصر إحياء علوم الدين، وهذا الكتاب من المختصرات المفيدة الجامعة لفوائد كثيرة جليلة[1].

وبعد عودته إلى موطنه تفرّغ للتأليف في عددٍ من العلوم موظّفًا ما جمع من علوم الحديث من سنين طويلة[2] في الإصلاح، ومن ذلك تأليفه في التصوّف المسمّى "ريّاضُ الصالحينَ وتُحفةُ المتّقينَ" الذي جمع فيه بين الوعظ والإرشاد إلى سُبل إصلاح النفس بالذِكر والاستفادة من الحِكم التي تضمّنها الكتاب، كما ورَد في بعض مقدّمته المطوّلة:«...وقد سمّيتُ كتابي هذا ريّاض الصالحين وتُحفة المتّقين جمع فنونًا من العلوم

---

[1] كتاب محمّد البلالي المسمّى "مختصر إحياء علوم الدين" موجود ضمن مجموعة من الممخطوطات في موقع جامعة Leipzig : (www.ub.uni-leipzig.de )، ألمانيا، تحت رقم الحفظ: Vollers 117 .

[2] لمّا عاد الشيخ عبد الرحمان من رحلته المشرقيّة، ودخل تونس سنة(819هـ/1417م) لم يجد بها من يفوقه علمًا في الحديث؛ لشدّة عنايته بجمع الأسانيد، وحضور مجالس القراءة والسماع. أنظر، الثعالبي، غنيمة الوافد، ص110.

وفوايد جمّة لمن يريد حرْث الآخرة، أسأل الله أن يَنْفعني وإيّاكم به، ويجعلَه عملًا خالصًا لوجهه...»[1].

كما احتوى الكتاب على أبوابٍ وفصولٍ كثيرة بلغت حوالي أربعين بابًا، كلّ باب منها مقسّم إلى فصول، في شكل فقراتٍ موجزة ضمّنها عدد من الفوائد والمواعظ من السنّة النبويّة وأقوال الحكماء والمتصوّفة، والملاحظ في التقسيم أنّ المؤلِّف تدرّج تدرّجًا واضحًا فابتدأ بصفات الإنسان الصالح، وما ينبغي أن يكون عليه في نهاره وليله، ثمّ أعقب الباب الأوّل بعددٍ من الأبواب تنوّعت بين مواعظ وأدعيّة وأذكار وحكايات الصالحين ترِقُّ لها القلوب للتأسّي والاقتداء بهم، ثمّ انتقل بعد هذه الأبواب إلى غيرها من الأبواب ضمّت فصولًا تحثُّ على الإعداد للانتقال إلى الآخرة وأحوال المنتقلين إليها والإحسان إلى موتى المسلمين كالدعاء لهم وآداب زيارة القبور، وبعد هذه الأبواب ينتقل إلى أحوال الموتى ومواقف الحشْر، والحساب، والشفاعة، ووُرُود حوض النبي عليه الصلاة والسلام، وألحقها بأخرى في كثرة الأمّة المحمديّة يوم الحساب وجواز الصراط، وصفات أهل النّار وصفات أهل الجنّة ونعيمهم، ثمّ ختم هذا التأليف بباب سلام الله على أهل الجنّة، وباب فيما جاء في رضوانه[2]، فهذه جلُّ مواضيع الأبواب، على سبيل الاختصار.

أمّا منهجه، فلا تبدو معالمُه واضحة، فكما تقدّم قسّم كتابه إلى أبواب، وتحتها فصولًا مختصرة لا تتجاوز فقرات في مواضعٍ، وفي مواضعٍ أخرى لا تتعدّى بضعة صفحاتٍ بحسب بسْطه للكلام، وما يَلفت الانتباه كثرة نقله للروايات وعنايته بضبطها ونسبتها إلى روّاتها وهذا لا يُفْهم منه أنّ الشيخ كان مجرّد ناقلٍ، إنّما موضوع الكتاب يقتضي الإكثار من الأدلّة التي يحصُل بها الإقناع بأسلوب الالتفات الذي ينصرفُ فيه المتكلّم من الإخبار إلى المخاطبة لاستحضار الذهن واستدرار عاطفة المطالع والتأثير

---

[1] الثعالبي(عبد الرحمان بن مخلوف)، رياض الصالحين وتحفة المتّقين، من موقع مكتبة هوتون، جامعة هارفرد (https://hollis.harvard.edu)، الولايات المتحدة الأمريكية، رقم الحفظ: MS Arab SM210، ص3.

[2] المصدر نفسه، ص1-349.

فيه، وهذا الأسلوب مستمدّ من الأساليب القرآنيّة المعروفة عند العرب لتنشيط السامع ودفْع المَلَل عنه وتنبيهه إلى الفوائد، والشواهد على ذلك في كلامه في الإخبار كثيرة وفي المخاطبة قوله:«...تأمّلْ يا أخي أهل التوفيق..»، «..أمَا علمتَ يا مسكين...»، «..أمَا تسمع...»[1].

أمّا مصادره، فكثيرة متنوّعة بين كتب الحديث( الصِّحاح، والسنّن)، وكتب الوعظ والتصوّف، والتفسير، وبعض كتب التراجم منها:

- **كتب الحديث:** اعتمد كما تقدّم على كتب الصِّحاح والسنّن، وموطّأ الإمام مالك بالإضافة إلى كتاب"التمهيد لِمَا في الموطّأ من المعاني والأسانيد"لابن عبد البرّ(ت465هـ/1072م)، وعُمدته أيضًا على كتاب عبد الله بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي (ت675هـ/ 1276م) المسمّى "بهجة النفوس وتحلّيها بما لها وما عليها، وفيه شرح الجامع الصحيح للبخاري" الذي نقل عنه في مواضع كثيرة[2].

- **كتب العقيدة والوعظ:** من ضمن الكتب كتاب "التحبير في التذكير(شرح أسماء الله الحسنى)" لأبي القاسم عبد الكريم القُشيري(ت465هـ/1072م)، و"إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي(ت505هـ/1112م)، و"المورد العذب في الوعظ والخطب" لأبي الفرج عبد الرحمان ابن الجوزي(ت597هـ/1200م)، و"لطائف المِنَن"، و"الحِكم العَطائيّة" لابن عطاء الله(ت709هـ/1309م)، و"شرْحها" لابن عبّاد النّفزي الرّندي(ت792هـ/1389م) و"المدخل إلى تنمية الأعمال بتحسين النيّات والتنبيه على بعض البدع والعوائد" لأبي عبد الله، محمّد العبدري الفاسي الشهير ب"ابن الحاج"(ت737هـ/1336م)، و"شفاء الصدور" لسليمان بن سبع السبتي(ت520هـ/1126م)، و"الاستسلام إلى مشيئة الملك العلّام"

---

[1] الثعالبي، رياض الصالحين وتحفة المتقين، ص40- 45 .

[2] المصدر نفسه، ص32.

لمحمّد بن إبراهيم بن محمّد الخوْلاني، وكتاب "عوارف المعارف" لأبي حفص، عمر السهرودي(ت 632هـ/ 1234م)[1].

- **كتب التفسير**: من بين كتب التفاسير"الجامع لأحكام القرآن، و"المُبين لِما تضمَّن من السنّة وأحكام الفرقان" لمحمّد بن أحمد القرطبي(ت671هـ/1272م)، و"المُحرّرُ الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" لعبد الحقّ بن عطية الأندلسي(ت542هـ/1147م)[2].

- **كتب التراجم**: من بينها كتاب "عنوان الدراية فيمن عُرِف من العلماء في المائة السابعة ببجاية" لأحمد الغُبريني الذي نقل عنه الشيخ عبد الرحمان ترجمة وأخبار بعض المتصوّفة منهم: الشيخ أبو مَدْين شُعيب الذي نقل سيرة زهده وورعه وقصّة لقائه مع الشيخ عبد الحقّ الاشبيلي في مدينة بجاية[3]، وكتاب"التشوُّف إلى رجال التصوّف" ليوسف بن يحيى ابن الزَّيَّاتِ التادلي(ت627هـ/1229م) الذي نقل منه هو الآخر قصّة بعض الزهّاد في حديثه عن فضل شيوخ التصوّف وترْك إنكار كرَاماتهم، ومن ذلك إيراده لقصّة وفاة الشيخ أبو حامد الغزالي، وعلي ابن حرزهم(ت559هـ/1163م)[4]، كما نقل أيضًا عدد من قصص الزهد لبعض أئمّة المذهب المالكي عن كتاب "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك" للقاضي عيّاض[5].

وإنْ كان الشيخ عبد الرحمان قد جعل من تأليفه السابق تأليفًا خالصًا مختصًّا بالتصوّف والرقائق، فقد سعى أيضًا إلى تنويع أساليبه في الوعظ، فاعتنى بالشروح التي وُضِعت على عدد من التآليف الجامعة للأحاديث المُنْتَخَبة الحاثّة على المعروف، باعتباره شكلًا من أشكال الطاعات، ومن ذلك تأليفه المسمّى"الأنوارُ المُضيئة، الجامعةُ بين

[1] الثعالبي، رياض الصالحين وتحفة المتّقين، ص 20، 25،34، 44، 57، 175، 179 .
[2] المصدر نفسه، ص227 .
[3] المصدر نفسه، ص95.
[4] المصدر نفسه، ص 91- 94؛ ابن الزَّيّاتِ (يوسف بن يحيى)، التَّشوف إلى رجال التّصوف، ص ص36، 37.
[5] الثعالبي، مصدر سابق، ص 45، 91، 95 .

الحقيقةِ والشَّريعةِ" الذي هو عبارة عن تلخيص لشرح السلمي[1] على الأربعين حديثًا لعبد العظيم المنذري[2] الذي انتخب فيه عدد من أحاديث قضاء حوائج المسلمين بعد مذاكرة بينه وبين ابن الشيخ عبد الله الماورديني[3]، وقال المنذري في مقدّمة كتابه:«...ذاكرتُ ابن الشيخ الإمام أبو محمّد عبد الله الماورديني بحديث " أنّ لله عبادًا خلقهم لقضاء حوايج الناس"، فسُرَّ به سرورًا كثيرًا، وأمرني أن أتّتبّع هذا الباب ليظْهر ما فيه من الثواب...»[4].

والمطالع لكتاب المُنذري يتنبهُ إلى غياب التخريج والسند في الأحاديث، ولعلّ ذلك مقصودٌ يُرادُ به جمعُ وترتيب الأحاديث لمن أراد حِفْظها من غير طلبة العلم، وما يدلُّ على ذلك سلوكه نفس المسلك في تأليفه لكتابه" الأربعون في الأحكام"؛ إذ اكتفى بجمْعها دون سند مقتصرًا على التخريج، فقال في هذا الشأن:« وبعد، فقد سألْتني أنْ أجمعَ لك أربعين حديثًا تحفظها من أحاديث الأحكام ومُلازمةِ دَرْسِهَا على مرِّ الأيّامِ، وأنْ تكونَ بغيرِ إسنادٍ ليسهل عليكَ هذا المرادُ...وخَرَّجْتُهَا ممّا خَرَّجَهُ البخاريُّ ومسلمُ...»[5].

ولمّا كان هذا المتن الصغير الموجز منزوع الإسناد والتخريج لعذرٍ تقدّم احتاج لشرحٍ وضبطٍ للسند، فتكفّل السّلميّ بذلك، فقال الثعالبي:«...ووقفتُ على كلامِ الشيخ أبي عبد

---

[1] محمّد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمان السُّلَميِّ المناوي، ولد في ثامن رمضان سنة(740هـ /1340م)، وتوفيّ سنة(803هـ/1400م). أنظر، السخّاوي، الضوء اللّامع، ج6، ص249.

[2] زكيُّ الدّين، أبو محمّد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامةَ بن سعد المنذريُّ الشاميُّ الأصل المصري الشافعيُّ الإمام الحافظ، ولد في غُرّةِ شعبان سنة(581هـ/1185م)، وتوفيّ سنة(656هـ/1258م). أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج23، ص319 .

[3] لم أجد ترجمته.

[4] المُنذري(عبد العظيم عبد القوي)، الأربعون حديثًا في قضاء حوائج المسلمين، قسم المخطوطات، مكتبة جامعة الريّاض، السعودية، رقم: 1892، اللوحة رقم: 1.

[5] المنذري (عبد العظيم بن عبد القوي)، الأربعون في الأحكام، تح: عزّت المرسي وعوض المنقوش، دار الحرمين، القاهرة، ط1، 2001م، ص ص15، 16.

الله، محمّد السُّلَميِّ الشافعي عليها وتخريجه لها وزيادته المستحسنة المنضمّة إليها...»[1] ورَغبة الثعالبي في تلخيصه، إنّما كانت من باب حُسن الانتقاء والاختيار، لكن ما يهمّ في الأمر أنّ الشيخ عبد الرحمان لم يكتف بتلخيص كلام الشارح، إنّما قرّب ألفاظه ورتّبها وعملهُ جلّيٌّ واضحٌ في الإضافات التي أضافها، إمّا بإيراده لعددٍ من الأحاديث، مع تخاريجها، مع ذِكر مصادرها أو تعاليق موجزة ذات طابع وعظي صوفي قال:«...وإنّ ظَهر لي أنا شيءٌ أو زدتُّ شيئًا نبّهتُ عليه بلفظ "قلتُ"...»[2].

وهذا التأليف متكوّنٌ من شقّين، الأوّل، اعتنى فيه بالتلخيص والتعليق والإضافة عقبَ كلّ حديث كمدخل لِما بعده، والشقّ الثاني، تضمّن فصولًا وأبوابًا في الذِكر والأذكار والحِكم وقصص بعض المشايخ وأخبار الآخرة وأحوال العباد فيها، ولذلك صنّفتُه في الوعظ والتصوّف على نهج "تُحفة المتّقين"، فقال في أوّل مقدّمته إشارةً إلى القسم الثاني:« ...وإذا فرغتُ من هذا التذْيّيل على هذه الأربعين أردفتُ ذلك، إن شاء الله، بتحرير تصنيفٍ مُشتَمِلٍ على أبوابٍ يلَذُّ سماعُها، ويَروقُ معناها...»[3]، وقال أيضًا في بداية قسم الوعظ:«...وها أنا أذكرُ إن شاء الله ما وعدتُ به من جمْعي جملةِ أبوابٍ مستحسنة صغيرة مشتملةٍ على أحاديث مختارةٍ...يستعين بها السّالكُ المريدُ لحديث الآخرة، وأذكرُ جَمًّا من كلامِ السّادات والأولياء والعلماء الأجلّاء ووصاياهم...»[4].

وابتدأ الثعالبي في هذا القسم بالحديث عن فضل طلب العلم، وساق عدد من الأحاديث وأعقب ذلك حديثه عن فضل الذكر، وأوّل باب ابتدأ به بابُ فضل الدعاء، ثمّ تلاه عدد من الأبواب في الأذكار حين لبْس الثوب الجديد، ودخول البيت ودخول السوق

---

[1] الثعالبي(عبد الرحمان بن مخلوف)، الأنوار المضيئة الجامعة بين الحقيقة والشريعة، مكتبة المسجد النبوي الشريف، المملكة العربيّة السعوديّة، رقم التصنيف: (218)، رقم الحفظ: 129/ 80(7)، رقم الحاسب: 3782، رقم الفيلم: 20، اللوحة رقم: 2، محمّلة من موقع : (https://ketabpedia.com).

[2] المصدر نفسه، اللوحة رقم: 2.

[3] نفسه.

[4] المصدر نفسه، اللوحة رقم: 22.

وفضل الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام، وما يقال عند الكرب وأبواب أخرى منها، ما هو في فضل المصافحة، وفي الخشوع والخاشعين وحِفظ الجوارح، والمُطالع لهذا الكتاب يجد أنّ صاحبه قد أفرد قسمًا كبيرًا لذكر أخبار الأئمّة وأقوالهم في الزهد وأحوال المتصوّفة، وكذا أخبار المعاد والنشور يوم القيامة ليختم بباب في وصف أهل الجنّة[1].

أمّا عن مصادره التي استقى منها أحاديثه، فجُلّها اعتمد عليها في كتابه الأوّل "تحفة المتّقّين"، كما حافظ على نفس الأسلوب والمنهج في تنظيم كتابه وتبويبه، وإنْ لم يُشر الشيخ عبد الرحمان لعلاقة هذا الكتاب بسابقه، فالراجح أنّ أحدهما مكمّلٌ للآخر، فالأوّل أكثرُ اختصاصًا في مجاله، كثير الفوائد والشروح حرِص فيه على إمطار المطالع برقائق تلين لها القلوب، مع الإسهاب في الكلام، أمّا الثاني، فجمع فيه بين الأحاديث التي وجّهها المنذري لمن هم من غير طلبة العلم وعدد من الأذكار المشهورة التي ينبغي لعموم المسلمين حفظها، والتي لم ترد في الكتاب الأوّل لاختصاصه، وعددٌ من المواعظ المختصرة ليكون هذا الكتاب موجزًا.

وعلى الرغم من تقدُّم العمر بالثعالبي إلّا أنّه استمرّ في مشروعه الإصلاحي الداعي فيه إلى انتهاج النهج القويم والدفاع عن الإسلام والمسلمين ومحاربة البدع، فقد كان في شبابه خطيبًا بارعًا ذو شخصية قويّة ومؤثّرة في مدينة الجزائر، وظلّ كذلك في آخر مراحل حياته وإنْ فقَد بعضًا من قوّته إلّا أنّه استمرّ في التأليف، فعلى غرار الكتابين الذين تقدّم ذكرهما في الوعظ ألّف كتابًا آخر في ذات الاختصاص سنة(849هـ/1445م) سمّاه "العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة"، وسبب جمعه لهذا التأليف تقدُّم سنّه وإحساسه بقُرب أجلهِ فأراد أن يجعل منه تذكرة لنفسه قال في مقدّمة كتابه:«... لَمَّا وهَن العظم منِّي، واشتعل الرأس شيبًا، وبلغْت من السنين نحوًا من ثلاث وستّين، وعلمتُ أنّ النفس قد قرُب الحمام منها عِلم اليقين، وأيقنتُ أنّها راحلة في عسكر الراحلين شرعتُ في

[1] الثعالبي، الأنوار المضيئة، اللوحة رقم: 22-214.

جمع كتاب أجعلهُ تذكرةً لنفسي وأعُدُّ أنواره لِظُلَمِ رَمْسِيّ، في ذِكر الموت وما بعده من أمر الآخرة، وقد ألّف العلماء في هذا المعنى تصانيف جليلة...»[1]، لكن الله عزّ وجلّ أفسح له في عمره، فعاش بعد ذلك ستٌّ وعشرون سنة زاد فيها عطاءً وخدمة للعلم.

وشرع الشيخ في تأليف هذا الكتاب في أوائل ذي القعدة من سنة(849هـ/1445م) مقتديًا بعدد من المشايخ منهم، الشيخ أبو حامد الغزالي، وأبو عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي، والشيخ عبد الحقّ الاشبيلي، وقسّمه إلى عددٍ من الأبواب، فابتدأ بباب ما جاء في فضل ذكر الموت وحُسن الاستعداد له، وفي ذكر قِصر الأمل، وفيه نقلَ عدد من الأحاديث الواردة في ذكر الموت نقلًا من كتاب "التذكرة" للقرطبي، و"العاقبة" للشيخ عبد الحقّ الاشبيلي، و"الإحياء" للغزالي، وكتاب "التوهّم" للحارث بن أسد المحاسبي، وهذه كتب عُمدته تكرّرت كثيرًا في عرضه[2].

كما تضمّن هذا الكتاب عدد من الأبواب جلُّ مواضيعها تدور حول الاستعداد للآخرة وحسن الظنّ بالله وما ينبغي للمسلم من أعمال، وتَطرُق أيضًا في عددٍ من الأبواب إلى أحوال الموتى وأخبارهم ومآلهم على وجه التفصيل وأخبار الفتن وقيّام الساعة، وأخبار يوم القيامة، والبعث، والنشور، والحساب، والشفاعة، والميزان، وجواز الصراط، وكذا أخبار شقاء أهل النار، ونعيم أهل الجنّة، وغيرها من العظات، استنادًا على ما ورد في كتب الوعظ والزهد المُقْتَبَسة من السنّة والقرآن الكريم ليختم كتابه الثري المزدحم بالفوائد المُؤَلّف من جزأين بباب في رضوان الله تعالى على أهل الجنّة[3].

---

[1] الثعالبي(عبد الرحمان بن مخلوف)، العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة، قسم المخطوطات، من موقع مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود (http://www.fondation.org.ma) ، الدار البيضاء، المغرب، رقم: Manus 128، ص1.

[2] المصدر نفسه، ص ص1، 2 .

[3] المصدر نفسه، ص 1 – 589.

والمقارن بين منهج هذا الكتاب وكتابه السابق "رياض الصالحين وتُحفة المتّقين" يجد اختلافًا في أسلوب وعظه، ففي الكتاب السابق استخدم أسلوب الالتفاتات وغايته بيّنة واضحة، أمّا الكتاب الذي بين أيدينا، فيغلب عليه الطابع القَصَصي السردي، كما حافظ على نفس طريقته في بناء الأفكار، وترتيب موضوعاته، ولم يخرج عن تسلسل الأخبار ففي أغلب الأبواب يفتتح كلامه بحديث أو برواية، فتجده يقول:« قال، روى، ذكر...» ثمّ يُلحق به عدد من الروايات في ذات السيّاق، ولا يستغني عن إضافة الفوائد في شكل قصص عن سيرة بعض الصالحين، كما ينبّه إلى بعض الاختلافات في الروايات وكعادته اعتنى بتخريج الأحاديث تحريًّا للدقّة، فلا يذكر حديثًا، ولا ينقل كلامًا إلّا أشار إلى مصدره، وصرَّح بعنوانه، وذكَر شهرة صاحبه، وهو الغالب من الكتب المشهورة، كما بيّنا ما له من الكلام، إمّا تعقيبًا أو استفاضة بلفظ «قلتُ»، وما لغيره بلفظ« قال صاحب...»[1].

وعلى ذِكر المصادر، فإنّ الثعالبي كما تقدّم استفاد من مؤلّفات الزهد والرقائق لعددٍ من الأعلام السابقين في مضمار الوعظ، وإنْ كنتُ قد ذكرتُ جلّها في مصادر كتبه فيما سبق فلا بأس أن أشير إلى بعضها منها: "روضة المحبّين ونزهة المشتاقين"، و"صفة الصفوة"، و"سلوة الأحزان بما رويّ عن ذوي العرفان"[2] لعبد الرحمان ابن الجوزي و"روضة الحقائق"[3] للخلّال[4]، و"الدُّرّة الفاخرة في كشف علوم الآخرة"[5] لأبي حامد الغزالي، و"شفاء الصدور"[6] لابن عتاب[1].

---

[1] الثعالبي، العلوم الفاخرة، ص48 .

[2] المصدر نفسه، ص 11، 204، 207.

[3] المصدر نفسه، ص24.

[4] أبو عبد الله الحسينُ بن عبد الملك بن الحسين بن محمّد بن علي الأصبهاني، ولد سنة(443هـ/1051م)، توفيّ(532هـ/1137م). أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج19، ص ص620، 621 .

[5] الثعالبي، مصدر سابق، ص241 .

[6] المصدر نفسه، ص259 .

ومن كتبه المرتبطة أيضًا بهذا الاختصاص المحتوية على جملةٍ من الأدعيّة والأذكار"الدُّرّ الفائق المشتملٌ على أنواع الخيرات في الأذكار والدعوات"، وهو عبارة عن مختصر موجز انتخب فيه عدد من الأدعيّة والأذكار جمعها من كتب الثقات شرع في تأليفه بعد فراغه من كتاب" التقاط الدّرر" الذي هو الآخر كتاب في الوعظ.

كما بيَّن في مقدّمته منهجه قائلًا:«...وها أنا أبثُّ فيه بحول الله وقوّته جواهر ونفائس تُلين القلوب...أنتخبُها من كتب جمّه من كتب الأيمّة وثقات أعلام هذه الأمّة عسى الله سبحانه أن ينفع به الجميع، ولم أقصد فيه إلى نوع من الترتيب؛ بل جعلته بساتين وروضات للعارفين، وها أنا أصدرُ إن شاء الله تعالى بفصلين، ثمّ أتلوهما بأبوابٍ وفصولٍ مشتملة على معظم الأحاديث المختارة في الأذكار والدعوات، وما جاء في فضل تلاوة القرآن الذي هو جامع لجميع الخيرات... »[2].

تضمّن هذا الكتاب أبوابًا كثيرة تعلّقت بفضل الدعاء وآدابه وأوقاته وأدعية وأذكار الصباح والمساء، والاستيقاظ والنوم، وما تعلّق منها بالصلاة، وما فيها من أذكار، وأدعيّة الصوم والحجّ، والجهاد، والسفر، وصلاة الاستخارة، وأدعيّة متعلّقة باللبس والطعام والشراب وما يقال عند الكسوف والاستسقاء[3]، وبعدها انتقل للحديث عن فضائل القرآن وعن خواص بعض الآيات وما له من منافع، وإن كان الثعالبي لم يرتّب أبواب كتابه بحسب ترابط الموضوعات، إلاّ أنّه لم يغفل عن جمع الفوائد والحِكم الوعظيّة ذات الطابع الصوفي نقلًا عن كبار أعلام التصوّف كأبي جمرة والغزالي[4] .

[1] أبو محمّد عبد الرحمان بن محمّد بن عتَّاب بن محسن القرطبي، ولد سنة(433هـ/1041م)، وتوفيّ سنة(520هـ/1126م). أنظر، الذهبي، مصدر سابق، ج19، ص 514- 515 .

[2] الثعالبي(عبد الرحمان بن مخلوف)، الدُّر الفائق المشتملٌ على أنواع الخيرات في الأذكار والدعوات، قسم المخطوطات، من موقع جامعة الملك سعود (https://makhtota.ksu.edu.sa)، الريّاض، رقم الصنف:218 د ث، الرقم العام: 3197ز، ص1.

[3] المصدر نفسه، اللوحة رقم: 36، 39، 44، 49، 51، 53، 55، 56، 63 .

[4] المصدر نفسه، اللوحة رقم: 66، 74، 76، 101 .

### ث- الشيخ محمّد بن علي الخروبي(ت963هـ/1557م):

وبفضل الشيخ عبد الرحمان وأمثاله من فقهاء ومتصوّفة العصر الزيّاني في القرن (9هـ/15م) تسنّى انتقال المعارف المشرقيّة والأندلسيّة في هذا المجال لتبلُغ متصوّفة المرحلة العثمانيّة الذين استفادوا من مؤلّفات مشايخهم، لا سيّما الذين عايشوا المرحلتين ومن هؤلاء العلماء الذين كان لهم باع طويل في التصوّف، وساهموا فيه بداية العهد العثماني في المغرب الأوسط، واستقرّوا به الشيخ محمّد بن علي الخروبي الذي كان من دعاة الإصلاح ومحاربة البدع، ووارث مشيخة الطريقة الزروقيّة من شيخه أحمد زروق الذي تتلمذ على يده في زاوية مصراته، ونشر طريقته في الجزائر والمغرب الأقصى ولعلُوِّ مكانته في العلم وشهرته بين صوفية المغرب انتدبه سلطان بني عثمان للسفارة مرّتين إلى فاس بين إيّالة الجزائر وبني وطاس سنة(959هـ/1551م)، وفي المرّة الثانيّة أُرسل سفيرًا إلى السعديّين لعقد الهدنة سنة(961هـ/1553م)[1]، وبالمغرب الأقصى جرت بينه وبين شيخ الطريقة الجزولية آنذاك الشيخ أبو عمرو القسطلي مناظرة لعبت فيها أهواء الساسة بحضور السلطان محمّد الشيخ السعدي الذي كان له دورًا حاسمًا في نصرة السعدي للقسطلي[2].

وبعد وفاة الشيخ أحمد زروق بقصور تكيران، بمسراته، بغرب ليبيا ترك وراءه عدد من المؤلّفات المتنوّعة منها، أرجوزة في التصوّف التي نظَم فيها رسالة محمّد بن الحسين السلّمي المسمّاة "عيوب النفس ومداواتها"، فاختصر بذلك الرسالة في أبياتٍ موجزة وقصده من ذلك التقريب للحفظ والتحصيل، لكن هذه الأبيات التي ترنّم بها المتصوّفة مع ما فيها من كثرة الفوائد احتاجت لشرح يُبَسِّط معانيها، ويُوضِّح خباياها قال:«فهذا الرجز كما قال:

---

[1] النّاصري(أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب، ج5، 1997م، ص27؛ الفاسي(محمّد العربي بن يوسف)، مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن، تح: محمّد حمزة الكتّاني، دار ابن حزم، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص280 .

[2] الخروبي(محمّد بن علي)، الأُنسُ في شرح عيوب النفس، تح: محمّد طيب إدريس، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2011م، ص 8- 10.

-مع جزالة اللفظ وبيان المعنى- كثير الفوائد محصِّلًا للمعنى الشارد، ومقرِّبًا للناء المتباعد، ولمّا كان الرجز المذكور بهذا الوصف رغِب فيه كلّ مريد راغب...»[3]، فكان الأجدر والأعرف بفكر الشيخ أحمد زروق البرنسي تلميذه محمّد بن علي الخروبي الذي تربّى على يده تربية صوفيّة، فتعهّد التلميذ تراث شيخه بالشرح ممّا جاد به فكره في كتاب سمّاه "الأُنس في شرح عيوب النفس"، أمّا عن السبب الذي دفعه إلى الشرح إلحاح بعض أصحابه عليه منهم، عبد الرحمان الأندلسي العزوني الذي كرّر عليه طلبه مرارًا[1].

وتضمّن هذا التأليف شرحًا مفصّلًا دقيقًا ابتدأ فيه بالتعريف بشيخه ومؤلّفاته، وبذكر أشيخ شيخه، وقسّمهم بحسب اختصاصهم إلى شيوخ في علم الظاهر، وشيوخ في علم الباطن، وتحدّث أيضًا عن انتماء أحمد البرنسي المعروف بـ"زروق" للطريقة الشاذليّة بإيجاز، ثمّ التفت إلى النظْم، وشرع في تقطيعه إلى عدد من الأبيات، بحسب تسلسلها في القصيدة، مع شرح مفرداته شرحًا لغويًا معجميًا، وتبيّين أوجه المعاني، وفي مواضع يُسْبِق الشرح المعجمي بإعراب الألفاظ، لكنّه يكتفي في جلّ الكتاب بتبيّين معاني الألفاظ وشرحها شرحًا صوفيًا مستدلًّا فيها بما ورد من أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، وما ورد عن صحابته -رضيّ الله عنهم-، وما ورد في القرآن الكريم، وكذلك ما وافق الشرع من الإسرائيليات، وللشعر أيضًا نصيب من استدلالات الشيخ، باعتباره دالّ على معاني البيان عند العرب كقول الشاعر:

وعـينُ الرضــى عـنْ كـلِ عيـبٍ كليلـة ولكن عينُ السخطِ تُبدِي المَسَاوِيَا[2]

واعتمد الشيخ في شرحه على عددٍ كبير من المصادر المتنوّعة منها، ما هو في اختصاص التراجم، والتفسير، والحديث، والسيرة النبويّة، والتصوّف، كما حرص الشيخ

---

(3) الخروبي، الأنس في شرح عيوب النفس، ص15.

1 المصدر نفسه، ص ص15، 16.

2 المصدر نفسه، ص56 .

على تبيّين مصادر فوائده التي يستدلّ بها في شرحه، وأغلبها من مواعظ حِكَمِيّة وعِبَر نقلها عن كبار العلماء والمتصوّفة كالقشيري، وعبد القادر الجيلاني، وأبي زيد طيفور البِسطامي، وابن عطاء الله السكندري[1].

لقد أظهر الخروبي في هذا الشرح قدرة كبيرة على الجمع بين الشرح والتبسيط والوعظ في آن واحد، مع الحفاظ على سلاسة التعبير والانسجام، ولم يقتصر التأليف في التصوّف على جمع أخبار الوعظ والوعّاظ، ووضع الشروح على كتب الأوّلين؛ بل تعدّاه إلى نظْم منظومات وعظيّة تعالج قضايا دينيّة شائعة في زمن المؤلِّفين الغاية منها النهي عن السلوكيّات الغريبة عن الشريعة المحمّديّة والمصنّفة في تصنيف البدع، وسُبُل تمييّزها وتشخيص علاجها لكي لا ينخدع عامّة الناس بأهلها.

**ج- الشيخ عبد الرحمان الأخضري(ت982هـ/1574م):**

من بين هذه المنظومات، منظومة الشيخ أبو زيد عبد الرحمان بن محمّد الصغير الأخضري(920-982هـ/1514-1574م)المعروفة ب"المنظومة القُدْسِيَّة" أو الأخضرية في الردّ على المبتدعة، وفي أحوال المخلصين وصفات القلوب للموّحدين التي بلغ عدد أبياتها نحو ثلاثمائة وثمان وثلاثون بيتًا، بمعدّل أربعة عشر بيتًا في كلّ صفحة إذا استثنينا الصفحة الأولى والأخيرة نظمها سنة(944هـ/1537م) وعمره حينها لم يتجاوز أربع وعشرون سنة جاء في أوّلها:

يقــول راجــي رحمــةَ المقتــدرِ المـذنبُ العبـدُ الـذليلُ الأخضـري
بحمــدِ ربِّ العــالمين أبتــدي ثُــمَّ صــلاتهُ علــى محمَّــد
يــا طالبــا علــى كمــال قُدســه وقاصــدًا إلــى عــلاجِ نفســه[2]

---

[1] الخروبي، الأنس في شرح عيوب النفس، ص ص 41، 42 .

[2] الأخضري(عبد الرحمان بن محمّد)، منظومة في الردّ على المبتدعة، من موقع مكتبة جامعة الملك سعود (https://makhtota.ksu.edu.sa)، الريّاض، قسم المخطوطات، الرقم: 2062، ص1.

وتحدّث في أوّل النظْم عن جوهر الإنسان بأسلوب فلسفي، فميَّز تكوين الذات الإنسانيّة إلى قسم روحاني، وهو الجوهر، وقسم جسمي، ولعّله استعمل هذا التقسيم كمدخل يُبَسّط من خلاله تكوين الإنسان كتمهيد للحديث عن العوائق التي تحجب الصلة بين العبد والمعبود، وقسّمها بدوره إلى حجاب ظاهرٍ متعلّق بالجسم، وحجاب باطن متعلّق بالنفس، وتزكيّة النفس ولجْمها عن الأهواء، وإرشادها إلى دروب الخير، وهو موضوع هذا النظْم، فعقّب هذا الموجز شَرَعَ في وصف علاج أمراض النفس والترياق للسموم التي تصيبها، بشرط مجاهدة النفس وعلاجها بالتفكُّر والتدّبر، فقال:

ومَـــن أَجـــادَ العقـــلَ بالمُجاهـــدةِ      رقَـا مَقَـامَ الكَشْـفِ والمُشَـاهدَةِ[1]

وسَعْيًا منه إلى تبيّين طريق الزهد الصعب لخّصه في صورة بيانية شبّه فيها قلب الزاهد بالحدائق المُحاطة بصُور مكين متين يرتوي شجَرُه من الغيث الذي هو العلم والتدّبر في علوم الشريعة التي تنفض عن النفس والقلب غبار الغفلة، فتظهر على الجوارح سمات العلم والعبادة، فتتزيّن بذلك حدائق القلوب بثمار الإحسان، والأخضري في هذا المثال حذّر أيضًا من تسلّل حبّ الدنيا وعُجْب الشهرة والاغترار والأمان إلى قلب الزاهد، فيُهدم ما بُنِيّ لذا أوجب الحرص الدائم على تطهير القلب بكثرة الذكر، بشرط الخوف والحضور فالغفلة من مكائد الشيطان الذي يُزَيِّنُ الركون إلى الأمان[2].

ولمَّا كان الشيخ عبد الرحمان من فقهاء المغرب الأوسط المعتنين بالذَوْد عن الشريعة كان حريصًا على إظهار مسالك العبادة السَوية وفضْح حِيَّلِ المُبْتدعة، وتبيّين تصرّفاتهم التي تخالف الشرع، من رقصٍ وتصفيقٍ لئلّا ينخدع بهم المريد لئلّا يُتَّخَذَ منهم قدوة، ومن بين شبهات أهل البدع التي أشار إليها كدليل على زَيغِ منهجهم التعبّدي تحريفهم للَفْظ الجلالة "الله"، فينتقصون منه حرف الهاء، في غمرة الرقص والجلَبة أو

[1] الأخضري، منظومة في الردّ على المبتدعة، ص 2.

[2] المصدر نفسه، ص ص3، 4 .

ينتقصون منه حرف "اللّام" الأوّل، كما ساق عدد من صفاتهم التي يُمَيّز بها حالهم ويُبْطل ادّعاءهم، فوصفهم بـ "الدّجاجلة"[1]، كما عدّدَ أسباب وقوعهم في الانحراف، وهو بذلك يعبّر عن حالة من الانحطاط التي أصابت المجتمع المسلم في المغرب الأوسط باعتباره نموذجًا يُلَخِّصُ ما أصاب العالم الإسلامي من انحرافٍ عن الشريعة وانخراط بعضهم في طوائف دخيلة عن التصوّف المغربي السليم، وردّ سبب ذلك إلى تقصير أهل العلم وسكوتهم لأسباب كثيرة: أوّلّها قابلية المجتمع وتهيُّئه وكذا ما يدخل في المصالح والمكاسب التي تُرَجّح كفّتها على حساب الشريعة والتاريخ الثقافي المغربي يعجُّ بالشواهد التي لا تحصى قال:

هـذا زمــانٌ كثـرت فيــه البـدعُ     واضـطربت عليـه أمـواج الخُـدع
وخسَـفَت شَـمسُ الهَـدي وأفَلَـت     مــن بعــدما بزغَــت وأُكْمِلــت[2]

وقال:

أيــن رعــاةُ الــدّين أهــلُ العلــمِ     قَـــدْ سَـــلَفُوا واللهِ قَبْـــلَ اليـــومِ
وهَاجَـــتْ الطَائِفَـــةُ الدَّجَاجِلَـــة     السَّـــالِكُونَ لطَّرِيـــقِ البَاطِلَـــةِ[3]

وبعد استعراضه لصفات أهل البدع وأحوال أهل التصوّف أحال المطالع في خاتمة نظْمه إلى مصدر من أهمّ المصادر الصوفيّة التي أُلِّفت في البدع والرَدِّ على المبتدعة[4] المبتدعة[4] ألا وهو كتاب شيخه أحمد زروق البرنسي المسمّى"تُحفَةُ المُريد الصَادقُ من أسباب المُقتِ في بيانٍ لطريق القَصدِ وذكرِ حوادِثِ الوقتِ" الذي هو دليلُ السالكين في طريق التصوّف كشف فيه حقيقة البدع، وأنواعها، وأقسامها، وصفات أهلها، وحقيقة

[1] الأخضري، منظومة في الردّ على المبتدعة، مصدر سابق، ص7- 9 .
[2] المصدر نفسه، ص 10.
[3] المصدر نفسه، ص11.
[4] المصدر نفسه، ص 24.

التصوّف وطوائفه على اختلافها، وسمات أهل الصلاح منهم، وغير ذلك من التفاصيل الهامّة والمفيدة[1].

لقد ركّزت المؤلّفات الصوفيّة السابقة على تقويم الأفراد، من خلال الحِرص على تربيتهم تربية روحية؛ كونهم نواة الطريقة، وتبيّين مواضع الانحرافات التي شاعت في الطرق من لدُن أهل البدع ووصْف السُبُل والوسائل السليمة لتزكية الأفراد وتمام تزكية النفس لا تتمّ إلّا بجمع المريد بين تلقّي التصوّف وعلم التوحيد الذي به يقف على حقائق القضايا التي تَعرضُ له، ويُعصم من الانحراف، فلا يمكن للمريد أن يرتقي في مراتب التصوّف دون خوضه في علم العقيدة، فهما علمان لا ينفصلان، فعلى سبيل الاستشهاد كان الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي من كبار أئمّة التصوّف، ومتكلّما غايته الذوْد عن الشريعة السنّيّة الأشعريّة؛ مدافعًا عن النهج الصوفي، متصديًّا لكلّ مُنْكِرٍ لهذا المَسْلَك[2] جامعًا في مؤلّفاته بين العقيدة والتصوّف، ومن ذلك كتابه "المنهج السديد في شرح كفاية المريد" الذي هو شرح على منظومة "كفاية المريد من علم التوحيد" للشيخ أحمد بن عبد الله الزواوي الجزائري قسّمه إلى قسمين: قسم خصّه بالعقيدة وقسم للتصوّف، وجاء في مقدّمة كتابه: «...فأفضل العلوم كلّها بأطباق دليلي المعقول والمنقول، وتَعَاضُدُ شهادة علْمَي الفروع والأصول هو العلم المتعلّقُ بتوحيد الله تعالى وصفاته مُنْجِي القلب، ممّا

[1] البرنسي(أحمد بن عيسى زروق)، تحفة المريد الصادق، مكتبة جامعة الريّاض، قسم المخطوطات، الرقم: 1096، ص6، 9، 12 وما يليها، محمّلة من موقع (https://ketabpedia.com).

[2] أنكر أبو الحسن الصغير الزرويلي المكناسي في سنة(884هـ/1479م) في ورقات ألّفها على المتصوّفة مسلكهم في العبادة، وسمّاهم ب"المبتدعة"، فردّ عليه الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي بعد مشاورة الشيخ أبا الحسن الحلّوي التلمساني برسالة شديدة الخطاب كثيرة البرهان يدعوه فيه إلى العودة عن كلامه والتوبة سمّاها:"نصرةُ الفقير في الردّ على أبي الحسن الصغير"، وأحرق ورقاته أمام أنظار الطلبة، وكان ذلك بتلمسان أواخر شهر جمادى سنة(885هـ/ 1480م). أنظر، السنوسي(محمّد بن يوسف)، مجموع أوّله: نصرة الفقير في الردّ على أبي الحسن الصغير، قسم المخطوطات، من موقع جامعة الملك سعود (https://makhtota.ksu.edu.sa)، الريّاض، المكتبة المركزية، الرقم: 7221 ف 3/1504، ص 1-2، 9 .

ارتبك فيه من وحْلِ الشكوك والأوهام...، ثمّ به يرتقي العبد في الإيمان باليوم الآخر واستحضار أهواله، وثوابه وعقابه إلى درجات الإيقان...»[1].

ثمّ إنّ ثمرات علم العقيدة في التصوّف عديدة بعضها تعود على المريد، فهي خاصّة وكثيرها يعود على المجتمع الإسلامي في المغرب الأوسط، بقطع فروع البدع التي تقود إلى الشرك والتكذيب واجتثاثها من قلوب النّاس لذلك قال:«...، ويَجْتَني المؤمن من ثمرات ما حصل له فيما سبق من عقائد الإيمان، ويرتقي بفضل الله إلى ذروة درجات أولياء الله تعالى الفائزين بأعلى مقامات الإسلام والإيمان والإحسان. وذلك بقَطْع فروع الشرك والتكذيب ...»[2].

وهذه الحرب المعلَنة على البدع، ومدّعي التصوّف شملت كافة المغرب الأوسط في القرن(9هـ/15م)، واشترك فيها عدد من كبار العلماء أمثال: الشيخ عبد الرحمان الثعالبي، ومحمّد يوسف السنوسي، ومحمّد بن عبد الكريم المغيلي الذي ألّف هو الآخر في البدع والمبتدعة كتابًا سمّاه: "تنبيه الغافلين عن مكر الملبسين بدعوى مقامات الغافلين"[3] وقد عرف عن السنوسي والمغيلي صرامتهما في الذَّودِ عن المذهب السُنِّي، ومحاربة الفساد مثلما أَيَّدَ أحدهما الآخر في مسألة ردْع يهود توات المتسلّطين على المسلمين[4].

**3- علم التوحيد:**

فيما تقدّم أشرنا إلى أنّ التصوّف الحقيقي لا يتمّ إلاّ باطّلاع المتصوّف على علم التوحيد الذي هو من أجلّ العلوم الشرعيّة الواجب تحصيله على كلّ مسلم، وهذا العلم مشتمل على ثلاثة مراتب؛ أي: تنضوي تحت لوائه ثلاثة علوم: علم العقائدِ، وعلم أصولِ

---

[1] السنوسي(محمّد بن يوسف)، المنهج السديد في شرح كفاية المريد، تح: مصطفى مرزوقي، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص ص21، 22 .

[2] المصدر نفسه، ص 462 .

[3] المديوني، البستان، ص 256 .

[4] المصدر نفسه، ص 253؛ الونشريسي، المعيار المعرب، ج2، ص 214 .

الدّين، وعلم الكلام[1]، وكلّ هذه العلوم تبحث في توحيد الله تعالى وصفاته وإثبات النبوّة ودفْع الأوهام والشكوك عن العقيدة[2].

ولمَّا كان هذا العلم من العلوم الضروريّة لصلاح عقيدة المسلمين أوْلَاه العلماء عبر العصور عناية خاصّة بمن فيهم علماء القرن(9هـ/15م)، فاشتهر منهم عدد من الأئمّة الكبار الذين كان لهم الفضل في تبيّينه لطلبة العلم بطرق تعليميّة في منظومات جُمِع فيها لبّ علم التوحيد بأيسر الطرُق ومؤلّفات شرح فيها أسّسه ومبادئه أو في شكل شروح ومختصرات مبسّطة تلخّص عُمدة الكتب.

**أ- كتاب حقائق التوحيد للشيخ عبد الرحمان الثعالبي:**

عُرِف الشيخ عبد الرحمان بغزارة إنتاجه العلمي في التفسير والحديث وعدد من العلوم الشرعيّة، ولمّا كان من أشدّ العلماء اهتمامًا بإصلاح العقيدة ألّف في هذا العلم كتابًا مُيَسرًا مختصرًا، في شكل رسالة لغاية تعليميّة تضمّنت مجموعة من الحقائق أقرب ما تكون إلى المفاهيم يشرح فيها الاصطلاحات الواردة في علم الكلام الأشعري، ففي بداية كتابه لم يُشر كما هو معهود إلى الدافع الذي جعله يصنّف هذه التعريفات التي لم يقسّمها إلى فصول ومحاور، إنّما جعلها متسلسلة لتكون أقرب إلى مُعْجَم يُرجَع إليه في كشف الغموض أو يُستعان به في دراسة المتون.

وتضمّنت الرسالة كما تقدّم عدد من الحقائق المتنوّعة غير المبوّبة، وابتدأ فيها بحقيقة الحمد وحقيقة الشكّ وحقيقة المجاز، وغيرها من الحقائق ليضبط بعض المفاهيم الأولّيّة، ثمّ انتقل منها إلى حقائق تختصّ بعلم الكلام كحقيقة موضوع علم الكلام وحقيقة

[1] عرّفه العلماء بتعريفات كثيرة تتفاوت فيما بينها، أبسطها وأقربها إلى الوضوح تعريف عرّفه ابن خلدون بأنّه علم يتضمن الحجاج عن العقائد الايمانية بالأدلّة العقلية والردّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنّة....". أنظر، ابن خلدون، المقدّمة، ص205؛ عرّفه الشيخ عضد الدين الإيجي(ت 765هـ/1363م):« عِلْمٌ يُقْتَدَرُ مَعَهُ عَلَى إِثْبَاتِ العَقَائِدِ الدِّينِيَّةِ بِإِيرَادِ الحُجَجِ ودَفْعِ الشُّبَهِ». أنظر، الإيجيّ(عبد الرحمان بن أحمد)، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص7.

[2] الدَّوَّاني(جلال الدّين)، تعريف علم الكلام، تح: نزار حمّادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، (د ط)، (د ت)، ص ص 11، 12 .

الحكم العقلي وحقيقة الوجوب وحقيقة الاستحالة وحقيقة الجواز، وما ينضوي تحت اصطلاحات العلم، ثمّ انتقل إلى حقائق تتعلّق بالتوحيد والربوبيّة: حقيقة الوحدانيّة، حَقِيقَةُ السُّلُوبِ عَلَى الجُمْلَةِ، حَقِيقَةُ الكَلاَمِ الأَزَلِيِّ، وكذلك حقائق تتعلّق بالوجود والعَدَم، وحقائق تتعلّق بالنبوّة وما ينحصر تحتها: حقيقة الرَّسول، حقيقة الرسالة، وبعض الحقائق تتعلّق بالإيمان، ومصطلحات صوفية كحقيقة الكرامة، وحقيقة الولّيّ ليبلغ عدد الحقائق مائة وثلاثة عشر حقيقة[1].

**ب- منظومة كفاية المريد المعروفة بالجزائريّة وشرْحه للسنوسي(ت895هـ /1491م:**

يعدّ الشيخ أبو العّباس أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي(ت884هـ/1479م) من العلماء المتكلّمين البارزين في المغرب الأوسط، ويضاهي في شهرته وعلمه شيخه أبو زيد عبد الرحمان الثعالبي، وقد شَهد له بذلك عدد من العلماء[2]، ومن بين آثاره التي كُتبَ لها البقاء منظومته في العقيدة المسمّاة "كفاية المريد" أو ما يصطلح عليها بـ "اللّاميّة في العقائد الإيمانية" البالغُ عدد أبياتها ثلاثمائة وخمسة وخمسون بيتًا[3] بدَلَ ممّا هو مذكور في التراجم أنّها تَنِيفُ عن أربعمائة بيتٍ[4] جَمعَ فيها فصولًا من قواعد التوحيد مقتصرًا على أبرزها معتذرًا عن استيفاء نظْمِ لجميعها[5]جاء في أوّلها:

الحمـــدُ للهِ فَهْـــوَ الوَاحِـــدُ الأَزَلِـــيُّ     سُبْحَانَهُ جَلَّ عَنْ شِبْهٍ وَعَنْ مَثَلِ
فَلَيْسَ يُحْصَى الذِي أَوْلاَهُ مِنْ نِّعَمِ     أَجَلُهَـــا نِعْمَـــةُ الإِيْمَـــانِ بالرُسُـــلِ

[1] الثعالبي(عبد الرحمان بن مخلوف)، حقائق التوحيد، تق: نزّار حمادي، دار ضياء للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2013م، ص3 وما بعدها.

[2] التنبكتي، نيل الابتهاج، ص127.

[3] السنوسي(محمّد بن يوسف)، المنهج السديد في شرح كفاية المريد، ص576؛ الزواوي(أحمد بن عبد الله)، كفاية المريد، قسم المخطوطات، مكتبة الملك عبد العزيز، جامعة أمّ القرى، السعوديّة، رقم المخطوط: 8/446، ص1-9.

[4] الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج1، ص، ص33، 34، محمّلة من موقع: (https://www.alukah.net).

[5] السنوسي(محمّد بن يوسف)، مصدر سابق، ص43 .

كما قسّم منظومته إلى خمسة وثلاثين فصلًا أَدْرَج فيه أهمّ مسائل التوحيد التي تتعلّق بإثبات الصفات وما تعلّق بمخالفات المبتدعة وكذلك ما تعلّق في ثبوت النبوّة وما إلى ذلك، وابتدأ في أوّلها بفصلٍ في بيان حُكْم التقليد في قواعد التوحيد، وهي من القضايا الهامّة في العقيدة، ومنها انتقل إلى فصلٍ يتعلّق بالواجبات والاستدلال بالنظر في المخلوقات، وفي نهاية هذه المنظومة خَتَمَ بفصلٍ احتوى على مواعظ صوفيّة.

ولاشكّ أنّ الزواوي قد جمع في منظومته هذه زبدةً من المعارف المستقاة من عمدة الكتب، لكن كَوْنها من المنظومة التي لا يمكن لها البوحُ، إلاّ بما خُصَّت له احتاجت لشارحٍ متمكِّنٍ في هذا العلم بإمكانه شرْحَها شرحًا دقيقًا مفيدًا مبيِّنًا لمشاربها ومنابع أفكارها والأكيد أنّ الشيخ أبا العباس أراد لها ذلك، وإنْ كان أقدر النّاس على شرْح النظْم، فهو الناظم في حدّ ذاته، لكنّه أراد مشاركة ثواب هذا الأثر الطيِّب مع عالم تلمسان الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي الذي احتفى بهذا العمل الرائق، وعدّه من أجْوَد المختصرات المُغْنية عن المُطَوّلات وأثنى عليه لجَمْعِه بين الدّقة العلميّة وَرِقَّةٍ في التعبير المستميل للطباع الذي اصطَلَح عليه  السنوسي بلفظ"الحلاوة"، وكذا حُسْن ألفاظ التصوّف التي تخاطب القلوب وتستميلها.

لقد كان اختيار الزواوي يَنِمُّ عن دراية ومعرفة بشخص السنوسي، ويمكن إرجاع ذلك إلى سببين أوّلهما؛ كون السنوسي من العلماء البارزين في العقيدة، ومن الذين بلغت شهرتهم الآفاق، أمّا السبب الثاني، فمتعلّق بطبيعة علاقة الزواوي بهذا العالم النِحْرِير كونهما قد أخذا العلم عن الشيخ عبد الرحمان الثعالبي في زاويته بمدينة الجزائر بعد عودته من رحلته المشرقيّة الطويلة، ومن المرجّح أنّ الصّلة العلميّة قد عزّزت هذه العلاقة، وطوَّرتها بتأثير الفكر الثعالبي الإصلاحي الدّاعي إلى تنقيّة الدين من الشوائب والبدع.

وجّه الزّواوي بهذا النظْم نحو تلمسان، وأرفق معه رسالة يطلب فيها من الشارح كشْف ألفاظه ليستفيد منه طلبة العلم، والأكيد أنّ الناظم لم يكتف بطلب الشرح؛ بل أشار على السنوسي بتسميّته، والراجّح أنّ هذه التسميّة؛ إنّما وردت في المكتوب؛ إذ لم تَرِدْ في النظْم وقد لبّى الشيخ محمّد هذا الطلب، فقال:«...، وسميّته بما أشار إليه المؤلّف – رضيّ الله تعالى عنه– من التسميّة المباركة المطابقة إنْ شاء الله تعالى، وهي التسميّة ب"المنهج السديد في شرح كفاية المريد"...»[1].

وفيما يخصّ تاريخ تبادل المراسلة بين الشيخين أو تاريخ شروع السنوسي في هذا الشرح فغيرُ معلومٍ، لكن ما أثبتته المصادر أنّ الشيخ محمّد فرغ من تأليفه يوم الأربعاء في التاسع والعشرين، من شهر شعبان، من عام (883هـ/1478م)[2]؛ أي: قبل حوالي سنة من وفاة الناظم، ومن المرجّح أنّ السنوسي قد استغرق في الشرح شهورًا، وعليه يرجّح أنّ الرسالة والنظْم قد بلغته في أوائل سنة(883هـ/1478م)، ومنه يُستفاد أنّ الناظِمَ قد يكون نَظَمَ نَظْمَهُ أواخر سنة(882هـ/1477م) أو في مستهلّ عام(883هـ/1478م)، وأنّ هذه المنظومة قد تكون من آخر أعماله العلميّة.

وبعد مراجعة الشرح ونسْخِه أرسل السنوسي الشرح للزّواوي وبعد اطّلاعه عليه أُعْجِب بما احتوى من فوائد كثيرة مُقتَبَسة من كتب المتقدّمين، ومن بينها:"شرح عقيد النَسفيّة" للتفتازاني؛ و"المدخل" لابن الحاجّ، و"الفروق" للقرافي، ورسالة القُشيري، وقواعد المقرّي، ونقلًا من كلام بعض الأئمّة منهم، إمام الحرمين أبو المعالي الجُويني والغزالي[3]؛ لذلك مَدَحه بأبياتٍ في غاية الحُسن قال فيها:

شــــرحُ الكفايـــةِ أيُّهَـــا المُتـــدَيِّنُ    تحصـــيلُه فـــرضٌ عليـــكَ مُعـــينُ
تَجلُـو مَعانيــهِ القلـوبَ مـنَ الصـَدَاِ    وتُنيرُهَـــا واللَّفـــظُ سَـــهلٌ بَـــيّنُ

---

[1] السنوسي، المنهج السديد في شرح كفاية المريد، ص23 .
[2] المصدر نفسه، ص584 .
[3] المصدر نفسه، ص36، 55، 446، 482 .

مَـا هـو إلاّ الـروضُ يحسُنُ منظـرًا ... مَـنْ ذَا يـرى حُسـنَا ولا يَسْتَحسِـنُ
يَـــا ناظِريــــهِ وكَاسِــــبيهِ بغِبطَـــةٍ ... فـأَعَزُّ مَـنْ ثمـن النَّفـيسِ المُـثَمَنُ
يَجــــزِي مُؤَلِّفــــهُ الإلــــهُ بجنــــةٍ ... دارُ النعـيمِ بِهَـا تَقِـرُّ الأَعْـيُنُ[1]

كما تضمّن هذا الشرح فوائدًا كثيرة طرقت عدّة جوانب علميّة تتعلّق بعلم الكلام والعقيدة، وقد ساعد في إيضاح وتبسيط ألفاظ المنظومة أسلوب السنوسي القائم على إيراد أبيات من النَظْم وتجزئة ألفاظها وشرْح معانيها شرحًا لغويًا من منطلق نحوي يُظْهرُ مراد الكلام بأسلوبٍ تعليمي يتسّم بالوضوح والدقّة في توظيف العبارات، بحيث لم يترك لفظًا من الألفاظ، إلاّ وبَيَّن معانيه من عدّة أوْجُه، وعددّ أوجه احتماله مستشهدًا بأقوال المتقدِّمين، وما ورد في الأثر، مرتِّبًا فيه الشواهد في أقسامٍ مترادفة.

وهذا الكتاب لا يكشف مدى تقُّدم المتكلّمين في المغرب الأوسط في علم التوحيد والعقيدة فقط؛ بل يكشف جوانب علميّة من شخصية الإمام محمّد بن يوسف السنوسي المعروف بتبحّرها في عددٍ من العلوم، ومن ذلك خوْضه في مسائل خِلافيّة وفلسفية والفصل فيها ودرايته واسعة ببعض العلوم العقليّة كعلم الفلك الذي أبان فيه بعضًا من معارفه[2].

**ت- عقائد الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي:**

للشيخ السنوسي سلسلة من المتون العلميّة في علم العقيدة والتوحيد عُرفت ب"عقائد السنوسي" هذه العقائد حظِيّت بقدرٍ كبير من العناية في الوسط العلمي، وكتب لها السداد في حياة المؤلِّف منها: العقيدة الكبرى، المسمّاة "عقيدة أهل التوحيد والتسديد المخرجة من

---

1 السنوسي، المنهج السديد في شرح كفاية المريد، ص12 .
2 المصدر نفسه، ص38- 79 .

ظلمة الجهل وريقة التقيّيد"، والعقيدة الوسطى، المعروفة عند أهل الاختصاص بـ"المرشدة" والعقيدة الصغرى"أمُّ البراهين".

وكان دافعه من تأليف هذه المؤلّفات إصلاحيًا تعليميًا ابتغى منه إرشاد عوام المسلمين وتصحيح عقيدتهم التي أصابها الزيْغ والانحراف، لا بل طال هذا الاعتلال العَقَدي كثير من طلبة العلم في زمان المؤلِّف قال:« ولقد أدْرَكتني غيرةُ غمًّا وشفقة جمًّا على عوام المسلمين؛ بل على كثير من الطلبة المتفقهين لِمَا رأيت من بعضهم الفساد في عقائدهم، وإعراضهم عن النظر في أدلّة التوحيد...»[1]. فغايته هو حَمْل طلبة العلم وعوام المسلمين للنظر في أدلّة علم التوحيد التي تفضي إلى معرفة المعبود -عزّ وجلّ- لِمَا ينزله ذلك في النفس من اقتناع ورسوخٍ في الاعتقاد، والتقليد دون البحث في أدلّة التوحيد اعتقاد متزعزعٌ يفضي إلى الشكّ المؤجّل بتعرّض النفس للامتحان والاختبار.

### 1- العقيدة الكبرى:

أوّل ما ألّف الشيخ في العقائد، وهي عبارة عن متن صغير الحجم ينيف عن عشرين صفحة، وفي الأصل ألّفها في نحو عشرة أوراق من الورق الرباعي[2] احتوت عدد من الفصول في علم التوحيد والعقيدة مقسّمة بين إثبات صفات الربوبيّة والاستدلال عليها استدلالًا عقليًا وإثبات النبوّة وما ينضوي تحتها، وكذا قطعية نبوّة الرسول عليه الصلاة والسلام، حيث ابتدأ كتابه بمنطلقات لابدّ على النظر في هذا العلم من معرفتها كمعرفة واجبات المكلَّف بعد البلوغ، وحُكْم المقلِّد وبَيَانٍ لطريق المعرفة، وألحق بعدها عدد من الفصول التي تتعلّق بصفات الألوهيّة منها( فصل في بيان صفة القِدم، وفصل في الصفات المعنويّة)، ثمّ لينتقل بعدها إلى فصول تتعلّق بالنبوّات كفصلٍ في جواز إرسال

[1] السنوسي(محمّد بن يوسف)، العقيدة الوسطى وشرحها، تح: يوسف أحمد، دار الكتب العلمي، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص21 .

[2] الملّالي، المواهب القدسيّة، ص ص 204، 205 .

الرسل، وكذا ما تعلّق بالمعجزات، وعصمتهم عليهم السلام ليختم متنه بفصلٍ يتعلّق بمعجزات النبي عليه الصلاة والسلام(1)، فهذا المتن يتناول أصولًا عَقَديّة هي الأساس التي يقوم عليها صحّة الاعتقاد، وسعى من خلاله المؤلِّف إلى إخراج المطالع من التقليد في الاعتقاد إلى معرفة استخراج الدليل لترسيخ الاعتقاد.

أمّا عن منهجه في هذا المتن، فقد تميّز بالاختصار والبساطة والدقّة في التعبير بأسلوب تعليمي يُعْرَف بالفَنْقَلَةُ، وهو من الأساليب المشهورة عند العلماء المسلمين، وقد وظّفوها في مؤلّفات العلوم الشرعيّة ككتاب "الكشّاف" للزمخشري، بحيث يعرِض المؤلِّف قضية، ثمّ يفترض اعتراضًا عليها من طرف معارض لها، في شكل طرْح مضادٍ أو في شكل سؤال كنحو:« فإن قلتُ:...»، ثمّ يجيب عليها كردّ على السؤال في شكل حِجاجٍ كنحو« قلنا:...»، والغاية منه عرْض الأدلّة في القضيّة أو المسألة، وترجيح دليل على دليل والأمثلة على هذه الطريقة في المتن كثيرة (2).

وبما أنّ المتون التعليميّة في طبيعتها ترِدُ مختصرة موجزة، فإنّها محتاجةٌ لحلّ رموزها ومعانيها، ومن أبرز الشروح لهذا المتن شرْح المؤلِّف المسمّى "عُمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد" الذي وضعه المؤلّف في ثلاثة عشر كراسًا من الورق الغالب الرباعي(3)، وعن سبب شرحها:« لمّا وفّق الله سبحانه وتعالى وَضْع العقيدة المسمّاة ب""عقيدة أهل التوحيد"...طَلَب منّي بعضُ مَنْ اعتنى بقراءتها أنْ أضع له عليها مختصرًا يُكَمِّل مقاصدها، ويسَهِّل المُشَرِّع إلى ما عَذُب من مواردها، فأجبْتُه إلى ذلك...»(4) .

---

1 السنوسي، عمدة أهل التوفيق والتسديد، ص 3- 253.

2 المصدر نفسه، ص 160- 171.

3 الملّالي، مصدر سابق، ص205 .

4 السنوسي، مصدر سابق، ص 3 .

وكان لهذا المتن شهرة كبيرة في الوسط العلمي المغاربي والمشرقي في حياة المؤلِّف وبعده، ووُضِع عليه عدد كبير من الحواشي والشروح من بعض المغاربة والمشارقة منهم[1]: الشيخ أبو العباس أحمد بن علي بن عبد الرحمان المنجور(926-995هـ/1519-1586م)، في شرحه المسمّى"الحاشية الكبرى على شرح كبرى السنوسي"، والحسن بن مسعود بن محمّد أبو علي نور الدين اليوسي(ت1111هـ/ 1609م)، ورمضان بن عبد الحقّ العكاري( ت1163هـ/1749م)، ومحمّد بن عبد الله الدماصي الذي ألّف حاشيّته سنة (1123هـ/1711م)[2] .

## 2- العقيدة الوسطى:

أمّا عن مؤلَّف العقيدة الوسطى ما يسمّى"الجُمَل أو المرشدة"، فهو أيضًا من المؤلّفات المختصرة؛ إذ تضمّن عددًا من الأبواب:( باب الدليل على حدوث العالم وإقامة البرهان القاطع عليه وباب في إقامة البرهان القاطع على وجود الله تعالى وبيان احتياج العالم إليه عزّ وجلّ، وباب الدليل على وجوب قِدَمه جلّ وعزّ ووجوب بقائه، وباب الدليل على وجوب مخالفته تعالى للحوادث، وعدم اتّحاده بغيره، وبيان الدليل على وجوب قيّامه بنفسه، وباب الدليل على وجوب صفات المعاني، وباب الدليل على وجوب الوحدانية له جلّ وعلا)[3] .

وعن سبب وضعه لهذه العقيدة أنّه لمّا وضَعَ متْن العقيدة الكبرى، ووضع عليها شرْحَها استصعبها كثير ممّن اطّلع عليها، ووجد في شرْحها تطويلًا، فحاول المؤلِّف أن يضع عقيدة مختصرة تكون أقرب للفهم، ومع ما فيها من الإيجاز، إلاّ أنّه ضمّنها كثيرًا من الأدلّة والبراهين، والتنبيهات التي قلّما أن توجد في كتب العقيدة المطوّلة تشجيعًا

---

[1] السنوسي(محمّد بن يوسف)، شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد، تع: سعيد فوده، دار الرّازي، عمّان، الأردن، ط 1، 2006م، ص25 .

[2] نفسه.

[3] السنوسي، العقيدة الوسطى وشرحها، ص ص 375، 376 .

لطلبة العلم في زمن اشتكى فيه المؤلِّف من قِصَر الهِمّم عن أخذ العلم الصحيح من الثقات، وقد لقيّ الشيخ في نشاطه الإصلاحي التعليمي -والحثّ على تصحيح العقيدة من شوائب التقليد الأعمى- مقاومة من بعض أصحاب النوايا الفاسدة، حتّى ناله منهم الأذى بمجلسه العلمي بنقل الأخبار الكاذبة عنه، غير أنّ الشيخ لم يُفْصح عن أسماء من سمّاهم ب"أعوان الشيطان"، و"علماء السوء" ممّن أفسدوا عقيدة العوام من المسلمين والأكيد أنّ المؤلِّف قد لاقى إقبالًا في مجلس تدريس عقائده، وهو ما أضرّ بمصالح المعارضين له[1].

ومن خلال النظر في مقدّمة هذا الكتاب يمكننا أن نلخّص هدف الشيخ من تأليف هذه العقائد متسلسلة؛ إذ قال:«...فهذه جملة مختصرة يخرجُ المكلَّف بفهمها- إن شاء الله تعالى- من التقليد المختلف في إيمان صاحبه إلى النظر الصحيح المُجْمع على إيمان صاحبه»[2] لأنّ أصل كلّ البلاء في الأمّة الإسلاميّة في شيوع البدع في زمن المؤلِّف مردّه إلى اختلال العقيدة، وهذا ما أشار إليه عدد من علماء المغرب الأوسط كما تقدّم.

ويبدو أنّ مؤلّفات السنوسي، بقدر ما تضمّنت الفوائد، فقد تضمّنت أيضًا بعض القضايا التي احتاجت لشرحٍ وتبسيطٍ لذلك وضع عليه شرْحًا مطوّلًا أتمّه في يوم عرفة من سنة (875هـ/1470م)[3].

### 3- العقيدة الصغرى:

من أشهر عقائد الشيخ محمّد، العقيدة الصغرى المسمّاة "أمّ البراهين" لمّا رأى حاجة طلبة العلم واهتمامهم بعقائده أراد أن يزيد في اختصار عقائده لتكون أيسر للحُفّاظ فجعلها

1 السنوسي، العقيدة الوسطى وشرحها، ص21 .
2 المصدر نفسه، ص23 .
3 المصدر نفسه، ص372 .

في خمسة أوراق لذلك يعدّ هذا المتن من أقصر عقائده وأجلّها، كما أشار إلى ذلك تلميذه الملالي، حيث جَمَع بها جميع ما ورد في عقائده السابقة مع أدلّتها البرهانيّة.

وعن قيمتها العلميّة، أشار السنوسي لها في شرْحه عليها قال:«...لا يعدل عنها بعد الاطّلاع عليها والاحتياج إلى ما فيها، إلاّ من هو من المحرومين؛ إذ لا نظير لها فيما علمتُ، وهي بفضل الله تعالى تزهو بمحاسنها على كبار الدواوين...»[1]، ولِحُسْنها مَدَحها عدد من العلماء من بينهم، محمّد بن الحاج التازي، في أبيات عبّر فيها عن محاسنها، وأشاد بمؤلِّفها[2].

ولذلك اشتهرت بين علماء المغرب والمشرق شهرة كبيرة، وأخذ بها عدد كبير في دراسة علم العقيدة، وتعهّدها عدد من المشايخ بالشرْح منهم، تلميذه "محمّد الملاّلي" الذي وضع عليها شرحًا مختصرًا ليكون عونًا للمبتدئين من طلبة العلم[3]، ولِعِظم ما فيها من الفوائد رافقت العلماء في مجالسهم، فلا يكاد يخلو مجلس من مجالس تدريس العقيدة منها وهذا الشيخ "أبو عبد الله محمّد الورياجلي" كان من أشدّ النّاس اعتناءً بها، حتّى أنّه نذَر على نفسه أن لا تفارقه، فكان يحملها معه في جيبه[4].

### 4- صغرى الصغرى:

وهذه العقيدة خلاصة، ومختصر لِما سبَقها من العقائد، فهي مختصرٌ على أمّ البراهين، وقد وضع الشيخ محمّد عليها شرحًا، فقال: «...فقد وضعتُ جملةً مختصرةً فيما يجب على المكلَّف اعتقاده في حقّ الله تعالى، وفي حقّ رسله عليهم الصلاة والسلام على

---

[1] السنوسي(محمّد بن يوسف)، شرح أمّ البراهين، قسم المخطوطات، من موقع مكتبة جامعة الملك سعود (https://makhtota.ksu.edu.sa)، الريّاض، الرقم: 6873، ص4 .

[2] الملاّلي، المواهب القدسية، ص 206 .

[3] السنوسي(محمّد بن يوسف)،عقيدة أمّ البراهين وشرحها، تح: خالد الزهري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2009م، ص51 .

[4] ابن عسكر، دوحة الناشر، ص122.

وجه يخرج به المكلَّف من ظلمات الجهل والتقليد، فأردتُ أن أتْبَعها بشرْح مختصرٍ يكشف عن معانيها كلّ لبس وتعقيد...»[1]، وعن سبب تأليفها أَخْبر تلميذه الملاّلي أنّ الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي وضعها خصيصًا لوالد الملاّلي الطاعن في السنّ المتردّد على مجلس السنوسي لتحصيل عقيدته الصغرى، وقد ختمها عليه في عدد من المرّات، لكنّه ثقُل عليه حِفْظها، فطلب من الشيخ أن يضع له عقيدة مختصرة تُمَكِّنه من دَرْسها وحفظها، فأجابه الشيخ إلى مراده بأنْ وضعها له بخطّ يده[2].

وضع الشيخ لهذا المتن شرحًا في أربعة كراريس من ورق الرباعي[3]، فتميّز الشرح بجملة من الخصائص منها: خلوّه من التعقيد اللغوي، واختصاره البعيد عن الاختلال بحيث يفهم المطالع معانيه دون عناء، كما بيّن حقيقة مدلول بعض الآيات الواردة في حقّ الأنبياء التي أوّل معانيها بعض الجهلة بما يُوهمُ النقص في حقّهم عليهم السلام، كما ورد في قصّة يوسف عليه السلام مع امرأة العزيز، وقصّة موسى عليه السلام مع القتيل والأمثلة في الشرح كثيرة، كما نبّه على حقيقة بعض الأقوال المنسوبة لعلماء المذهب السنّي، مع براعة قلَّ نظيرها في زمانه في صيغة الأدلّة، وحُسْن الطرح، وعَرْض آراء من يخالفه، ثمّ الردّ عليه كما تقدّم في العقائد السابقة بأسلوب الفنقلة، وسعةٍ في الاطّلاع يكشفُ بها مواضع الغلط في مذاهب الخصوم، فيما ورد من آراء المعتزلة والمجسَّمة والردّ بالدليل والبرهان على عقائد النصارى واليهود الفاسدة[4].

أمّا عن مصادر الشرح، فقد استند الإمام السنوسي إلى عددٍ من الكتب منها: كتاب "الشفاء"للقاضي عيّاض، وتفسير"الوجيز" لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي(ت468هـ/

---

1 السنوسي، شرح صغرى الصغرى، ص29 .

2 الملاّلي، المواهب القدسية، ص 207.

3 نفسه.

4 السنوسي، شرح صغرى الصغرى، مصدر سابق، ص97، 99، 107، 109.

1075م)، و"المقاصد الدينيّة" لسعد الدين التفتازاني، و"الرسائل الكبرى" لأبي عبد الله، محمّد بن عباد النفزي(ت792هـ/1389م)، وأقوال ابن العربي[1].

**5- المقدّمات:**

المقدّمات هي، متن صغير الحجم مرتبط بمتن العقيدة الصغرى قال عنه تلميذه الملّالي:«... ومنها المقدّمات التي وضعها مبيِّنة لعقيدته الصغرى، وهي قريبة في الجرم ...»[2]، وقد يتساءل المطالع لِمَ وضع السنوسي هذا المتن الموجز؟، المتتبّع لسلسلة عقيدته يجد في عقيدته الصغرى عدد من المصطلحات العلميّة المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالعقيدة، وهي اصطلاحات شرعيّة لا يفهمها إلاّ  من هو من زمرة أهل الاختصاص، ومع أنّه شرحها في شرحه على الصغرى، وتعرّض لها.

وقد يقول القائل:"ما فائدة إعادة شرْحها؟، لكنّ الشيخ السنوسي أراد احتواء هذه الاصطلاحات المهمّة في متن موجز بعيدًا عن سائر الشرح لكي لا يشوِّش ذهن المطالع ويصعب على الدارس لعقيدته استخراج هذه المصطلحات من عقيدته الصغرى وترتيبها وحفظها لذلك أوْلى هذا الجانب أهميّة بالغة، فتحصيل هذه المصطلحات يعدّ مفتاحًا من مفاتيح العلوم الشرعيّة، لا سيّما العقيدة؛ إذ لا يمكن للمبتدئ أن يلج إلى هذا العلم دون الإحاطة بقواعده إلاّ إذا بُيِّنَتْ له لذلك يمكن تلخيص عمل الشيخ في مرحلتين: مرحلة جمْعِها وترتيبها تهوينًا للحُفّاظ، ثمّ خصّها بشرح يبيّن معاني هذا الشرح شرحًا دقيقًا، فيكون قد أكمل ما رآه مناسبًا من نقص، فقد كان حريصًا على إيصال العقيدة الصحيحة لطلبته وغيرهم من المكلَّفين بأسلوبٍ تعليمي مميَّز.

---

[1] السنوسي، شرح صغرى الصغرى، مصدر سابق، ص ص103، 124.

[2] الملّالي، المواهب القدسية، مصدر سابق، ص 207 .

وسمّى الشيخ محمّد هذا المتن ب"المقدّمات"، لا بالمقدّمة لاحتوائه على عددٍ من التعريفات المختلفة في مواضيعها المنضوية تحت علم التوحيد والعقيدة، وهذه المقدّمات يتجلّى تقسيمها إلى ثماني مقدّمات، ولا بأس أن نشير إلى مضامينها، دون الدخول في التفاصيل، المقدّمة الأولى، تتعلّق بالأحكام: (تعريف الحُكم، وأقسامه)، أمّا المقدّمة الثانيّة؛ فمرتبطة بالمذاهب في أفعال العباد، كمذهب الجبريّة، والمعتزلة، وأهل السّنّة، والتنبيه على بعض الأقوال المنسوبة لهم، والمقدّمة الثالثة تُعنى بأنواع الشرك، أمّا المقدّمة الرابعة، فموضوعها في أصول الكفر والبدع، وتتفرّع إلى سبعة أصول، وعن المقدّمة الخامسة، فتُعنى بشرح الممكّنات، والسادسة تُعنى بالصفات الأزليّة، أمّا المقدّمة الأخيرة الثامنة، فموضوعها مرتبطٌ بالأمانة في حقّ الرسل -عليم الصلاة والسلام-[1].

**ث- نَظْم مُحصّل المقاصد ممّا به تُعتبر العقائد:**

إنْ كان الشيخ محمّد السنوسي قد اعتمد في مسلكه التعليمي على المتون الموجزة فقد سلك الشيخ أحمد بن زكري( نفس مسلك معاصره أبي عبد الله الزواوي، فقد نظَم ألفية تجَاوز عدد أبياتها ألفًا وستمائة بيتًا تضاهي في إحكامها وفوائدها نظْم الجزائريّة، وسمّاها مُحَصّل المقاصد، ومن خلال العنوان يتّضح مراد الناظم، وإنْ كان قد أفاض في مقدّمة النظْم عن السبب، وهو منحصر في عدد من المقاصد أوّلها، جمْع ما تفرّق في الكتب من جواهر أصول علم التوحيد وزيادة فوائده، أمّا المقصد الثانين فتهذيبها وتبسيطها بأسلوبٍ يُيسِّر حِفظها مجتمعة للمريد لكي يستدلّ بها، ويخرج من كنف التقليد، أمّا

[1] السنوسي(محمّد بن يوسف)، شرح المقدّمات، تح: نزار حمادي، مكتبة المعارف، الريّاض، ط1، 2009م، ص180-184؛ السنوسي (محمّد بن يوسف)، المقدّمات، موقع مكتبة جامعة الملك سعود(www.fondation.org.ma)، قسم المخطوطات، الرقم: 5806 ف 3/1703، ص 1- 12.

المقصد الثالث، فيمكن تسميّته بالمقصد الإصلاحي لما لهذا النظْم من دوْرٍ في التذكير وإصلاح عقائد المسلمين من خلال إقامة الحجّج على البدع وأهلها[1].

كما قسّم الناظم هذا النظْم إلى مقدّمة في علم الكلام وعدد من الأبواب التي يندرج تحتها عدد من الفصول، ونكتفي في هذا الموضوع بذكر أهمّها: الباب الأوّل: في مبادئ علم الكلام، وهي حدّه واسمه، موضوعه وواضعه، واستمداده ومسائله ونسبته وفائدته وفضله وحكمه، أمّا الباب الثاني: ففي النظر والمعرفة والدليل وأقسامها، الباب الثالث: في حدّ العلم وقسمته ورسم العقل وذِكر محلّه وتقسيم المعلومات، وتحت هذا الباب تنضوي ثلاثة أقسام تضمّنت مقاصد الكلام ليختم بفصل في التصوّف وسُبُل علاج النفس من عيوبها، وفيما يخصّ تاريخ الفراغ من نَظْمِها، فكان في أوّل سنة(890هـ/1485م)[2] وكان عمر الشيخ حينها سبعين سنة ما يؤكّد حرص الشيخ حتّى في آخر عمره على الاجتهاد في سبيل الإصلاح والتعليم.

**ج- عقيدة الهواري:**

من المتقدّمين الذين سبقوا الشيخان: السنوسي، والثعالبي الإمام محمّد بن عمر الهواري الوهراني المولد بمنطقة "كليمتو"، بمستغانم سنة(751هـ/1350م)، ومنها انتقل إلى بجاية ليأخذ العلم على كبار علمائها في شبابه ومنهم، الشيخ أحمد بن باديس، والشيخ عبد الرحمان الوُغليسي، وعبد الرحمان ابن خلدون، وبها ألّف كتابه "السهو التنبيه في أحكام الطهارة والصلاة"، ونظَم قصيدته التي سمّاها:"التسهيل"، ومنها انتقل إلى فاس؛ ليطلب العلم على علمائها سنة(766هـ/1364م)، وهو ابن الخامسة والعشرين ومنها رحل إلى المشرق نحو مصر والحجاز وبلاد الشام، وبعد تمام رحلته عاد إلى

---

[1] ابن زكري (أحمد)، محصّل المقاصد ممّا به تختبر العقائد، خزانة المخطوطات زاوية ملوكة، أدرار، الجزائر، ص ص 3، 4 .

[2] المصدر نفسه، ص ص 4، 5- 81 .

مسقط رأسه بمستغانم، ومنها انتقل إلى وهران ليتّخذ منها مستقرًّا له، وليواصل بها نشاطه العلمي، حتّى وفاته سنة(834هـ/1430م)[1] .

ألّف الوهراني في العقيدة متنًا مختصرًا وجيزًا سهْل المنال والتحصيل لغاية تعليميّة والمقصود به طلبته، ولا ندري على وجه التحديد تاريخ شروعه في تأليف هذا المتن ولا تاريخ الفراغ منه احتوت هذه العقيدة أدلّة إثبات الصفات الواجبة في حقّ الله-عزّ وجلّ- (الوجود، القدرة، والإرادة، العلم، والحياة، السَّمع، البصر، الكلام)، مع إيراد الصفات المستحيلة في حقّه تعالى، ومنها:(العدمُ، والعجزُ، والكراهةُ، والجهلُ)، أي:"أضداد الصفات الواجبةُ"، وختَم متنه بأدلّة ما يجب في حقّ الرسل -عليهم الصلاة والسلام-[2].

### ح- شرح عقيدة السلالجي للعقباني(ت564هـ/1168م):

وغير بعيد عن المغرب الأوسط إلى المغرب الأقصى أشتهر مختصر جليل القدر في العقائد؛ مختصر عقائد السلالجي المسمّى:"العقائدُ البرهانيّة والفصول الإيمانيّة" لأبي عمرو عثمان السلالجي(ت564هـ/1168م) الذي ضبَط فيه أصول وقواعد العقيدة الإسلاميّة في فصول موجزة رائقة بالدليل والبرهان، فحاز بما احتوى عناية متكلّمي زمانه من أهل القرن(6هـ/12م) ومن جاء بعهدهم، ولمَّا حاز متنه ذلك المقام شرَحه كثير من المتأخّرين في سائر الأقطار منهم، الشيخ أبو عثمان سعيد بن محمّد العقباني(ت811هـ/1408م)؛ قاضي تلمسان وبجاية زمن التوسّع المريني في المغرب الأوسط[3].

يبحث هذا المتن قضايا عَقَدِية، بداية بتقسيم العالم إلى متحيِّز وغير متحيِّز، وما يندرج تحتها من أقسامٍ كالجوهر، والجسم، والعرض، وكذا الأدلّة على ثبوتها وحدوثها، ثمّ

---

[1] ابن صعد، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، ص 11 – 15.

[2] الهوّاريّ(محمد بن عمر)، عقيدة الإمام الهواري، تح: نزار حمّادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، ط1، (د ت)، ص 21- 27 .

[3] التنبكتي، نيل الابتهاج، ص ص 189، 190 .

تلي الفصول التي هي فقرات مضبوطة موجزة فصول أخرى في نفس هيئتها تبحث في الصفات الواجبة في حقّه تعالى(كالوجود، والقِدم والقدرة، وما إلى ذلك من الصفات) بالأدلّة وفصولٍ أخرى منها: فصلٌ في الدليل استحالة تناهي المَقْدُوَرَات، وفصلٌ في الدليل على تجويز رؤية الله تعالى، وفصلٌ في خلق الأعمال، وفصلٌ في انبعاث الرسل عليهم الصلاة والسلام، وفصل في شروط عقد الإمامة، وفصلٌ في أفضل الخلق بعد النبي عليه الصلاة والسلام[1].

أمّا عن منهج العقباني في هذا الشرح، فقد ابتدأ بمقدّمة تضمّنت تعريف المصطلحات التي تعتبر المفاتيح لفهم هذا المتن والشرح، بالاعتماد على ما ورد في الأصل، بحيث يقتطع من كلام المؤلِّف كلمة أو جملة كأنْ يأخذ المصطلح، ثمّ يشرع في تعريفه تعريفًا دقيقًا، ثمّ يتدرّج إلى فروعه وأقسامه، فيشرح كلّ عنصر على حِدَة بأسلوبٍ تعليمي برهاني قائم على بناء الأدلّة بمنهجٍ عقلي منطقي للوصول إلى الحكم، وكلّما فرغ من الشرح انتقل إلى ما يليه من كلام الأصل، فيميّزه ب:"قال" أو ب:"قوله"، وفيما يَرِدُ من اختلاف بين المتكلّمين والفلاسفة، يذكر آراء الفلاسفة في المسألة، ثمّ يَرُدُّ عليها كنحو:«...قالت الفلاسفة: "إنّما أفاد هذا الدليل أنّ الأجسام حادثة على الجملة، ولم يُفِد أنّ كلّ جزء من أجزائها حادث"...؛ فنقول لهم: "أجزاء الجسم هي الجواهر الأفراد"...»[2] أو بذكر اعتراضٍ، ثمّ الردّ عليه بأسلوب الفنقلة[3].

---

[1] السلالجي(عثمان)، العقيدة البرهانيّة والفصول الإيمانيّة، تح: نزار حمادي، مؤسّسة المعارف، بيروت، ط1، 2008م، ص 23- 32 .

[2] العقباني(سعيد)، شرح العقيدة البرهانية والفصول الإيمانيّة، تح: نزار حمادي، مؤسّسة المعارف، بيروت، ط1، 2008م، ص ص 51، 52 .

[3] المصدر نفسه، ص 70.

## خ- كتاب الوسيلة بذات الله وصفاته:

من بين كتب العقائد، كتاب "الوسيلة بذات الله وصفاته" للشيخ سعيد العقباني عالم بجاية، من الذين اشتهروا في المغرب بكثرة تآليفهم وسعة درايتهم في العلوم الشرعيّة وعلى يده تخرجّ كبار علماء القرن(8هـ/14م)، ولسعة علمه اختاره بنو مرين كما تقدّم لمنصب قاضي الجماعة مدّة ما يزيد عن أربعين سنة، فصار فيها ممّن حُمدت سيرته لورعه عند سلاطين المغرب الأقصى، فكان أوّل ما تولّى من القضاء قضاء بجاية، في عهد السلطان المريني أبي عنان فارس(749-759هـ/1348-1357م)، وتداول على قضاء تلمسان، و"سلا"، وعدد من المدن في المغرب الأوسط والمغرب الأقصى، والرّاجح أنّ توليّته في القضاء دامت حتّى نهاية عهد السلطان أبي عامر عبد الله بن أحمد المريني (770- 800هـ/1368-1397م)؛ أي: ما يزيد عن واحد وأربعين سنة، وذكر ابن فرحون نحو ذلك أنّ العقباني تولّى القضاء ما يزيد عن أربعين سنة[1].

وطيلة هذه المدّة كانت له علاقة بخواص الدولة، ومقرّبي السلطان، بحكم منصبه ومن هؤلاء، أبو العباس أحمد بن أبي الحسن القبائلي الذي شغل منصب الحجابة في دولتَيْ عبد العزيز الثاني؛ المكنّى: أبا فارس المريني(795-798هـ/1392-1395م) والسلطان أبو عامر عبد الله بن أحمد(798-800هـ/1395-1397م)، وكِلا السلطانين تلقّبا بلقب "المستنصر"، حتّى مقتله وابنه عبد الرحمان يوم الأحد في الثامن من شوال سنة (803هـ/1400م)، بأمرٍ من السلطان عثمان الثاني المريني؛ المكنّى: أبا سعيد (800-823هـ/1397-1420م)، وكان هذا أحمد أبو العباس قد ورث الوجاهة من أبيه أبو الحسن الذي كان من خواص الموّحدين، فانتقلت إليه الحجابة، بحكم ضلوع أسرة القبائلي الباقية في فاس بخدمة الدواوين السلطانيّة[2].

---

[1] ابن فرحون، الديباج المذهّب، ج1، ص394 .

[2] المقريزي، دُرر العقود الفريدة، ص ص 215، 216 .

وكان هذا الحاجب؛ أي: "أبو العبّاس أحمد" محبًّا للعلماء، ومشجّعًا لهم، فقربّهم منه قال الشيخ سعيد العقباني فيه:«...قد أخذ في مطالعة العلم واستملاها، وأمر بنسْخ دفاتره وحلّاها، وعَلِم مقادير العلماء فأعطاهم حقوقهم ووفّاها، وجَبَر ما تشتَّتَ من أحوالهم وحرَّضهم ذلك من فِعْله إلى النَّظر والاجتهاد بعد إغفالهم»[1]، ومن هؤلاء الذين قربّهم إليه سعيد العقباني، ولمّا كان هذا الحاجب معتنيًا بالعلم والتعليم في زمن الدولة المرينيّة طلب من العقباني أن يضع له مؤلَّفًا رائقًا في العقائد لغايةٍ تعليميّة، والرّاجحُ أنّ هذا التأليف إنّما وُضِع لفائدة القبائلي ليطالع منه وقْت فراغه من المهام السلطانيّة، فلا يحتاج إلى معلّمٍ لذلك قال الشيخ:« ألّفتُ برسْمهِ هذا التأليف الغريب الذي يُغنيه النَّظرُ فيه عن تعليم المُعلّمين، وينتظمُ به في سلك العلماء العارفين، ويصير بذلك في درجة المجتهدين والمقلَّدين، وسمّيته: "الوسيلةُ بذَاتِ اللهِ وصِفَاتِهِ"...»[2]، أمّا عن تاريخ تأليف هذا الكتاب، فالرّاجح أنّه كان أواخر القرن الثامن وبداية القرن(9هـ/15م)؛ أي: في فترة تولّي أبي العباس القبائلي للحجابة على عهد السلطان أبي عامر، وكان الشيخ حينها قد جاوز ثمانية وسبعين عامًا.

وتضمّن هذا الكتاب عدّة فصول، أمّا الفصل الأوّل، فقد احتوى خمس مقدّمات المغزى منها، شرح المفاهيم الأوّليّة في العقائد، فعلى سبيل المثال، تضمّنت المقدّمة الأولى قسْمَيْ العلم، المنقسم إلى علم تصوّري، وتصديقي، وأفْرَد كلّ قسمٍ من القسمين بالشرح، وبيّن فروعه، أمّا الفصل الثاني، فموضوعه حول المقصد الأعظم، وهو وجود الإله جلّ وعزّ، كما احتوى سلسلة من الاستدلالات والأمثلة على خلْق الله سبحانه وتعالى للكون، مِن منطلق وجود الجواهر والأعراض، أمّا الفصل الثالث، فقد خصّه بالحديث عن صفات الله سبحانه وتعالى، وهي قسمان: صفات الذات، وصفات الأفعال،

---

[1] العقباني(سعيد)، الوسيلة بذات الله وصفاته، تح: نزار حمادي، مؤسّسة المعارف، بيروت، ط1، 2008م، ص ص 31، 32 .

[2] المصدر نفسه، ص 31.

وصفات الذات بدورها تنقسم إلى صفات الذات السلبيّة، وصفات الذات الوجوديّة، وهي: القدرة، والعلم، والحياة، والسمع والبصر، والإرادة، والكلام، وقد أفاض في شرح كلا القسمين شرحًا، كما قال: "يُغْنِي الدارس عن المعلّم"، أمّا الفصل الرابع، فورد في أحكام هذه الصفات السبع، وتنقسم بدورها إلى قسمين:(الأحكام المشتركة بين الصفات والأحكام الخاصّة للصفات)، والفصل الخامس، ففي صفات الأفعال، وتضمّن عدد من الفصول المترابطة فيما بينها منها، فصلٌ في خلق أفعال العباد، وفصل في الأمور الأخروية التي لا طريق إلى معرفتها إلاّ قول الرسول، وكذلك فصلٌ في النبوّات وما يتعلّق بها، كما ضمّ هذا الفصل الأخير عدد من الأبحاث المتعلّقة بالمعجزات، وتلي هذه الأبحاث عدد من المسائل ناقش فيها بعض المسائل العقديّة التي أثبتها بالدليل[1].

وعلى ما تقدّم، فقد اتّسم منهجه بالبساطة ووضوح الأدلّة وقدرة رائعة على تفريع المسائل والقضايا، واستيفائها بالشرح الدقيق الذي لا يدع مجالًا للغموض، كما نأى بالقارئ عن تعقيدات الآراء الكلاميّة، فقلّما أن يشير إلى أسماء المتكلّمين، باستثناء المتكلّمين المشهورين من أهل السنّة منهم: "أبو الحسن الأشعري"(ت324هـ/936م)، و"إبراهيم بن محمّد الإسفرايني"(ت418هـ/1027م)، والقاضي "أبو بكر محمّد بن الطيّب الباقِلاني"(ت403هـ/1013م)، والإمام "عبد الملك بن عبد الله الجُويني"( 478هـ/ 1085م)، وغالبًا ما يذكر انتماء الرأي إلى الفرقة الكلاميّة، إمّا: المعتزلة أو الفلاسفة أو الجبرية أو أهل السنّة بعمومهم[2] .

## 4- علم المنطق:

علم المنطق من جملة العلوم العقليّة التي ارتبطت ارتباطا وثيقًا بالفلسفة(الحكمة) في القرون الإسلاميّة الأولى، والتي وصلت مؤثّراتها المغرب قبل القرن(5هـ/11م)، ووُظِّفت

---

[1] العقباني، الوسيلة بذات الله وصفاته، ص34، 42، 58، 81، 88، 95 .

[2] المصدر نفسه، ص 71- 88 .

في دراسة العلوم الشرعيّة، لكن بعض الفقهاء المتقدّمين نظروا إلى المنطق نظرة المتوجّس باعتباره مَدْخل إلى الفلسفة وكراهتهم وتحريمهم له بسبب شُبهة خوض الفلاسفة والمتكلّمين في مسائل ترتبط بالإلهيّات والعقيدة، وإنْ كانت غاية بعض المتكلّمين المسلمين – في اعتقادهم –الوصول إلى فَهْم أفضل للدين من طريق العقل.

ولمّا كان علم المنطق آلة قانونيّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر[1] وخادمًا لكافة العلوم الشرعيّة والعقليّة، فقد جُمعت قواعده وأسّسه، وفُصِلت عن الفلسفة بحيث يكون علمًا خالصًا يخدم العقيدة، ويذود به المتكلّمون عن الدين، لا بل وُظِّف في دراسة العلوم الشرعيّة.

لقد كانت تلمسان خلال القرن(8هـ/14م) مركزًا هامًّا لتدريس العلوم العقليّة، ومنها خرج كبار العلماء في هذا الاختصاص منهم، الشيخ أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم الآبلي(ت757هـ/1356م)[2] الذي رحل لطلب العلوم العقليّة على كبار مشايخ مصر في زمانه بعد حصار تلمسان من طرف بني مرين ومنها عاد إلى تلمسان، فقرأ المنطق على الشيخ أبي موسى عيسى ابن الإمام، ومنها خرج فارًّا إلى مراكش سنة(710هـ/1310م) ولقيّ الرياضي الشهير أحمد بن محمّد بن عثمان الأزْدي المعروف ب"ابن البنّاء المراكشي"(654-721هـ/1256-1321م) الذي أفاده في علْمَيْ المعقول والمنقول، ثمّ

---

[1] الأنصاري (زكريا بن محمّد)، المطلع شرح ايساغوجي، دار الطباعة العامرة، البولاق، مصر، (د ط)، 1865م، ص3

[2] محمّد بن إبراهيم بن أحمد العبدري التلمساني، عُرف ب"الآبلي"، إمام عالم بالمنطق، أصله من آبلة في الأندلس، ولد بتلمسان سنة(681هـ/1282م)، ونشأ في كفالة جدّه بتلمسان، وتعلمّ بها، ورحل في شبابه إلى الحجّ، ودخل مصر وطلب بها العلم على يد ابن دقيق العيد، وابن الرافعة، والصفي الهندي، والتبريزي، ثمّ رجع إلى تلمسان، فطلب العلم على أبي موسى ابن الإمام، ثمّ فرّ من تلمسان إلى فاس، واختفى عند خلوف اليهودي، ودرس عليه كتاب التعاليم في الرياضيات، ثمّ دخل مراكش، ودرس على ابن البنّاء العلوم العقليّة، ثمّ دخل في خدمة السلطان أبا الحسن المريني حتّى مات بفاس سنة (757هـ/1356م). أنظر، التنبكتي، مصدر سابق، ص411 .

تصدَّر للتدريس، ولازم مجلس أبا الحسن المريني بفاس، وحضر معه موقعة القيروان وبتونس أخذ عليه عبد الرحمان ابن خلدون المنطق[1].

وبَرع الآبلي في علم المنطق براعةً شهد له بها معاصروه، لكن من المؤسف أنّه لم يترك خلفه أثرًا مكتوبًا، سوى ما نُقِل من أفكاره وآرائه ممّن لَقِيّه، وما نَقل عنه تلميذه الشيخ أبو عبد الله محمَّد المقرّي أنّه كان ذو قدرة على كشف الأخطاء في كتب العقليّات وتمييّز التصحيف، وردّه إلى الصواب لسعة اطّلاعه، ولعلّ هذا سبب من الأسباب التي حملته على اتّخاذ موقفٍ من التأليف، باعتباره يُقَصّر الهممّ عن الرحلة لأجل العلم، وربّما صُحِّفت الأصول بكثرة النسْخ، وجَهْل النسّاخ قال:« إنّما أفْسَد العلم كثرةُ التآليف، وأذهبَهُ بُنْيان المدارس»[2]، وهذا سبب من الأسباب التي جعلت الآبلي لا يُخَلِّف وراءه أثرًا مكتوبًا، وإنْ كان لم يُخَلِّف خلْفه أثرًا ماديًا، فقد خلَّفه في عقول مَنْ أخذ عنه العلم من كبار علماء المغرب منهم، عالم تونس الشيخ محمّد ابن عرفة، وأبو عبد الله ابن مرزوق الجدّ[3]، وعلى يد هؤلاء تخرّج عدد من العلماء ممّن ألّفوا في علم المنطق.

وإذا ما قارنا بين الإنتاج في علم المنطق والعلوم الشرعيّة نجد أنّ التأليف في هذا العلم قليل ومقتصر على الشروح والمختصرات التي وُضعت على أشهر مؤلَّفات المنطق مثْن ايساغوجي للأبهري[4]، وكتاب "الجُمَلُ في المنطق" للخونجي[5] الذي كان عُمدة في تدريس المنطق وعليه التعويل، وقد شرحه عدد من العلماء منهم، الشيخ أحمد بن مرزوق

---

1 ابن خلدون(عبد الرحمان)، التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا ومشرقًا، ص ص21، 22 .

2 التنبكتي، نيل الابتهاج، مصدر سابق، ص414 .

3 نفسه.

4 أثير الدين، المفضل بن عمر بن المفضل الأبهري السمرقندي، المنطقي، من أشهر تصانيفه متن إيساغوجي، وهو غير مؤلف ايساغوجي فرفوريوس اليوناني، توفيّ سنة(663هـ/1264م). أنظر، البغدادي، هدية العارفين، ج2، ص 469؛ ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج5، ص 313 .

5 أفضلُ الدين أبو عبد الله محمّد بن ناماور بن عبد الملك، الخُوْنَجيُّ الشافعيُّ المصري، ولد سنة(195هـ/810م)، وليّ القضاء بمصر وأعمالها، توفيّ في شهر رمضان، سنة(646هـ/1248م). أنظر، الذهبي، مصدر سابق، ج23، ص 228 .

الحفيد، وسعيد بن محمّد العقباني، وأبو عبد الله محمّد بن أحمد الشريف التلمساني ومحمّد بن عبد الكريم المغيلي[1]، وإنّ يُنظرُ في مسبب قلّة التأليف، فلا يُعزى بأيّ حالٍ إلى قِصر باع هؤلاء العلماء في هذا الفنّ، إنّما لاعتبار المنطق في الغالب علم آلة، وليس بعلم مقصدي، وأهل ذلك القرن مشتغلون بالعلوم الشرعيّة؛ كونها من علوم المقاصد.

**أ- مختصر "شرح جمل" الخونجي في المنطق لأبي عبد الله الشريف التلمساني (ت771هـ/1370م):**

أبو عبد الله الشريف التلمساني[2]، من كبار علماء تلمسان في القرن(8هـ/14م) حصّل في شبابه العلم من مشاهير المشايخ في تلمسان، من "بني الإمام" علم الأصول والكلام، ودرس العقليّات على الشيخ أبو عبد الله الآبلي، حتّى برع فيها، فكان له في ذلك تمكُّن ودراية، كالرياضيات، وعلم الهيئة(الفلك)، والمنطق، وشهد له بذلك معاصروه من العلماء وطلبة، بما يطول سرده.

وأمّا شرحه على كتاب "الجمل في المنطق" للخونجي، فمستفيض مطوَّلٌ فاق فيه مائتي صفحة جاء في أوّله:«الحمد لله الذي غرس في الجِبِلَّات العقليّة حدائق العلوم الفطريات، وجلَّاها لأبصاره الأفكار، فاجتنَّت منها معارفها النظريات، وتتّضح بها البراهين اليقينيّات والصلاة التامّة على سيّدنا محمَّد المبعوث بتبيُّن الشرائع النقليّات...»[3].

وأشار في مقدّمته الموجزة إلى فائدة العلوم وثمرة تحصيلها تحصيلًا سليمًا ينأى عن الخطأ، ومنها استخرج فائدة حاجة الفكر إلى المنطق؛ كونه القانون العاصم حاله كحال

---

1 المديوني، البستان، مصدر سابق، ص 92، 118، 210، 211، 246، 305 .

2 محمّد بن أحمد بن عليّ بن يحيى، الحسني الشريف أبو عبد الله، إمام فقيه جمع بالعلوم النقليّة والعقليّة، ولد بتلمسان سنة(710هـ/1310م)، أخذ العلم عن كبار علماء تلمسان منهم، ابنا الإمام، وعدد من الفقهاء، توفيّ سنة(771هـ/ 1369م). أنظر، التنبكتي، مصدر سابق، ص430 .

3 التلمساني(محمّد بن أحمد)، الجُمل في مختصر نهاية أمل، قسم المخطوطات العربية، دير الإسكوريال، اسبانيا، رقم: 173، رقم المخطوط: 615، ص 1، من موقع: (https://wqfca.me).

باقي العلوم، وبهذا أوضحه موقفه من هذا العلم النبيل، وإنْ اعترض عليه كثير من الفقهاء وحرّموه ومنعوه قبل زمن الشارح، ومن جاء بعده كالشيخ عبد الرّحمان السيوطي الذي ألّف في معارضة المنطق، وعلم الكلام كتابين الأوّلُ،"القولُ المشرق في تحريم الاشتغال بالمنطق" سنة(868هـ/1463م)، والثاني، سمّاه "صوْنُ المنطقَ والكلامْ عن فنيّ المنطق والكلامْ" الذي ساق فيه الحديث عن ظهور علم المنطق عند المسلمين وأدلّة الإمام الشافعي في تحريمه، مستندًا في ذلك على آراء كثير من الأئمّة الكبار كشيخ الإسلام ابن تيميّة، وابن صلاح، وغيرهما.

وإنْ قال القائل:"أنّ السيوطي وقع منه التحريم لجهله بالمنطق"، فالجواب أنّ السيوطي نفسه أقرّ بتبحّره في هذا العلم بقوله:« وأعرفُ أصول قواعده وما بُنِيَّت عليه وما يتولَّدُ منها معرفة ما وصل إليها شيوخ المناطقة الآن...»[1]، وله أيضًا رسالة ردّ فيها على الشيخ محمّد بن عبد الكريم المغيلي تُسمّى "مُرُّ النسيم في الردّ على ابن عبد الكريم في ذمّ المنطق" بعد مراسلة وقعت بينهما، وأدلّةُ هذا الفريق في التحريم مبنية في معظمها على أنّ الكلام والمنطق لم يردّ فيهما أمرٌ في السنّة ولا في القرآن، وأنّهما من علوم الأوّلين المنهي عنها بعدما نظروا إلى فساد عقيدة بعض فرق المتكلّمين بخوضهم في مسائل الاعتقاد[2].

ولخّص معاصر التلمساني عبد الرحمان ابن خلدون في مقدّمته- وكلاهما درسا المنطق على الشيخ الآبلي- الغاية من تعلّم المنطق بقوله:« وأمّا العلوم التي هي آلة لغيرها مثل العربيّة والمنطق وأمثالها، فلا ينبغي أن يُنْظر فيها إلاّ من حيثُ هي آلة لذلك الغير فقط، ولا يُوَسَّع فيها الكلام...فيكون الاشتغال بهذه العلوم الآلية تضيّيعًا للعمر

[1] السيوطي(عبد الرحمان)، صوْنُ المنطقَ والكلامْ عن فنيّ المنطق والكلامْ، تح: علي سامي النشّار وسعاد علي عبد الرازق، مجمع البحوث الإسلاميّة، مصر، (د ط)، ج1، (د ت)، ص ص 33، 34 .

[2] السيوطي، صوْنُ المنطقَ والكلامْ عن فنيّ المنطق والكلامْ ، ص24- 28.

وشغلًا بما لا يعني»[1]؛ أي: أنّ هدف المتأخّرين في القرنين(8 و9هـ/14 و15م) في المغرب الأوسط من اشتغالهم بالمنطق، إنّما كان على أساس تسيّيره خادمًا للعلوم والاستفادة من قواعده وطرقه في الاستدلال، كما استدلّ الشيخ محمّد ابن مرزوق الحفيد في فتواه على طهارة الورق الرومي[2].

أمّا عن سبب اختيار التلمساني لهذا المختصر، فيمكن تلخيصه في سببين متكاملين الأوّل، قيمة هذا الكتاب العلميّة وما حواه، ذلك أنّ الخونجي من أوائل المناطقة الذين توسّعوا في هذا العلم، ونظروا إليه على أنّه علم مقصدي، والسبب الثاني، في تعويل المشارقة عليه في التدريس خلال القرن(8هـ/14م)، فانتقل كسائل المتون إلى المغرب واختيارهم وقع علي لجَمْعِه قواعد العلم وأصوله مع ما هو عليه من قلّة حجْمه[3] وعن منهجه في الشرح، فقد سلك مسلك الأوّلين، بإيراد جملة أو فقرة من الأصل، ثمّ شرْح ألفاظها شرحًا دقيقًا يستوعب أوجه معانيها وفروقها، فاستوفى بذلك الألفاظ حقّها من الشرح دون اختصار مخلّ ولا تطويل يملّ منه المطالع[4].

**ب- نـهاية الأمل في شرح الجُمَل لابن مرزوق الحفيد:**

وعلى هذه الشاكلة نجد شرحًا آخر على الجُمل للشيخ محمّد ابن مرزوق الحفيد المسمّى"نهاية الأمل في شرح الجُمل"، في جزأين، وهو من ضمَّن شرْحَا الطويلة والمستفيضة، وسلك فيه مسلك التلمساني، وضمّنه كثيرًا من الفوائد، وجاء في أوّل مقدّمته:«الحمدُ لله العلم بخفيات الأمور، المطّلع على مكنونات الصدور... نحمده على

---

[1] ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، ج2، ص351 .

[2] الونشريسي، المعيار المعرب، ج1، ص75؛ شربيتي (أحمد)، أم الخير (عثماني) ، "**العلامات المائيّة وأثرها في تجارة الورق بين أوروبا وشمال إفريقيا بين القرنين(13-18م)**"، مجلّة المواقف، جامعة معسكر، الجزائر، مج16، ع1، مارس 2020م، ص132.

[3] ابن خلدون، مصدر سابق، ص ص 364، 365 .

[4] التلمساني(محمّد بن أحمد)، الجمل في مختصر نهاية أمل، ص 2، 16، 18.

ما منحنا من الآلة القانونية التي يُعْصَم بها الذهن من الخطاء في معقولاته، كما يَعصمُ النحو اللسان منه في مقولاته، وذلك هو المنطق الذي لا يُشكَر فضله...»[1].

كما تحدّث فيها عن فائدة المنطق وفائدته في خدمة الشريعة، كما عرّف فيها بالمؤلِّف أفضل الدين الخونجي تعريفًا موجزًا، وذكر أهمّ كتبه في علم المنطق منها: "كشف الأسرار عن غوامض الأفكار" الذي قال عنه ابن مرزوق أنّه لم يسبق مثاله ولم يُنْسَج على منواله[2]، أمّا عن منهجه في الشرح فلم يختلف عن من سبقه، بحيث يورد نصًّا من الأصل، ثمّ يُلْحقه بالشرح بأسلوبٍ تعليمي قائمٌ على تبيّين أوجه المقصود من كلام المؤلِّف، مع التنبيه على المسائل المهمّة والترجيح وتمثيل الاستدلال[3]، وفي شأن تاريخ فراغ الشارح من وضع هذا التأليف، فكان في أواخر شهر ذي الحجّة، من سنة (804هـ/1401م) بتلمسان[4].

**ت- مختصر السنوسي وشرحه في المنطق:**

ومن مختصرات علماء المغرب الأوسط في هذا المجال، مختصر الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي الذي اقتصر فيه على الضروريات ممّا يحتاج إليه دارس المنطق لتوظيفه في فهم العلوم الشرعيّة، فأراد أن يختصر هذا الفنّ بعدما رأى من الناس تقصيرًا وعزوفًا عن تعلّمه لذلك قال:« ...ولمّا دخل في علم المنطق زيادات صعبة وتفريعات متكاثرة لا يحتاج إليها في غالب تصرّفات العقل، فرَّ بسبب ذلك كثير من الناس مِنْ تعلُّم ما يُحتاج إليه من فنّ المنطق، وربّما صرّح بتحريمه مَنْ لا معرفة له بحقيقته...»[5].

---

1 التلمساني(محمّد ابن مرزوق)، نهاية الأمل في شرح الجمل للخونجي، ج1، مكتبة ديرالإسكوريال، أسبانيا، رقم: 172، رقم المخطوط: 614، ص1، من موقع:( https://abhathna.com).

2 المصدر نفسه، ص1.

3 المصدر نفسه، ج 2، مكتبة دير الإسكوريال، أسبانيا، رقم: 178، رقم المخطوط: 640، ص 5-8.

4 المصدر نفسه، ج 2، رقم: 178، رقم المخطوط: 640، ص255 .

5 المصدر نفسه، ج2، ص4 .

واقتصر على ما يكتسب به التصوّرات[1] والتصديقات[2]، وما يندرج تحتها، وترك ما يندُر استعماله لكي لا يشوّش ذهن الدّارس؛ أي: أنّ غاية الشيخ إدراك المتعلّم لأربعة أمور مهمّة، وهي الكلّيات الخمس(الجنس، والنوع، والفصل، والعرض العام والخاصّة) والتعريفات التي تنضوي تحت التصوّرات وما يقع تحت التصديقات: من القضايا والاستدلال(القياس، والاستقراء)[3]، وعلى هذا المختصر وضع شرحًا ابتدأ فيه بشرح الكلّيات الخمس، حتّى وصل إلى الاستدلال، معتمدًا في شرحه على التدرّج والاستشهاد بأمثلة توضيحيّة في شرح التعريفات وجداول لبسط طرق القياس وسبل بنائه وتركيبه[4].

**ث- كتاب شرح نظْم "مِنَحْ الوهّاب في ردِّ الفكر إلى الصواب" للمغيلي(ت909هـ/ 1505م):**

لمّا نظَم الشيخ محمّد بن عبد الكريم المغيلي رجزه في المنطق المسمّى"مِنَحُ الوهاب" أردفه بشرح موجز يبيّن فيه معاني الألفاظ ما نظَم، ويُبَسِّط فيه ما تعذّر عن الفهم ليكون عونًا لطلبة العلم يغنيهم عن بعض الشروح الطويلة قال في أوّله:«...أمّا بعد، فهذا شرحٌ موجز لبيان المهمّ من رجْزِي الملقّب ب"مِنَحِ الوهّاب في ردّ الفكر إلى الصواب"...»[5].

وقبل الخوض فيما احتوى هذا الكتاب لا بدّ لنا أن نستعرِض جانبًا من جوانب تمسّك الشيخ بضرورة تعلّم المنطق ودفاعه عنه، فقد سجَّلت كتب التراجم موقفه من تحريم

[1] مفرده: تصَوّر، والمقصود به حصول معنى في الذهن بلا حكمٍ، كأن تتصوّر في ذهنك صورة شجرة أو إنسان. أنظر، ابن نهار (نايف)، مقدّمةٌ في علم المنطق، مؤسّسة وعي للنشر والأبحاث، قطر، ط2، 2016م، ص ص 21، 22 .

[2] مفرده: التصديق، وهو، إصدار الحكم على المعنى موجود في الذهن كأنّ أقول:"الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي تلمساني"، أنظر قد حكمت على السنوسي بأنّه تلمساني، فإذا صدّقت الجملة أو كذّبتها، فهذا يسمّى تصديقًا. أنظر، ابن نهار، المرجع نفسه، ص ص 21، 22 .

[3] السنوسي، شرح مختصر في علم المنطق، ص4 .

[4] المصدر نفسه، ص 5- 102.

[5] المغيلي(محمّد بن عبد الكريم)، شرح منح الوهاب في ردّ الفكر إلى الصواب، من موقع مكتبة جامعة الملك سعود: (https://makhtota.ksu.edu.sa) ، الريّاض، رقم الصنف: 160 ش م، الرقم العام: 4260، ص1.

المنطق، من خلال رسالة أرسلها إلى الشيخ عبد الرحمان السيوطي يحاجّجه فيها حول المنطق بعدما بلغه تحريمه له في كتابٍ ألّفه فيما سبق، والراجحُ أنّه كتاب "صَوْنُ المنطق والكلام" الذي أشرنا إليه سابقًا، المؤلَّف في حدود سنتي(888-889 هـ/1483-1484م) وكتاب آخر في ذمّ المنطق سمّاه "القول المُشرق في تحريم المنطق" ألّفه سنة(868هـ/ 1463م)، ومن المرجّح أنّ المراسلة وقعت بينهما بعد دخول المغيلي لإمارة "كَانُو" سنة (897هـ/1491م)[1]، وهذا ما سنتبيّنه من ردّ السيوطي عليه.

اعترض المغيلي في رسالته على تحريم السيوطي للمنطق في أبياتٍ جاء في أوّلها:

سمعتُ بأمرٍ ما سمعتُ مثلهُ وكلُّ حديثٍ حكمهُ حكمُ أصْلهِ
أيمكنُ أنَّ المرءَ في العلمِ حُجَّةٌ وينهي عنِ الفرقانِ في بعضِ قولهِ
هلِ المنطقُ المعْنيُ إلاَّ عبارةٌ عنِ الحَقِ أو تحقيقهُ حينَ جهلهِ
معانيهِ فِي كلِّ الكلامِ، فهل ترَى دليلاً صحيحاً لا يُردُ لشكلهِ[2]

ويبدو من استعماله للفظ "سمعتُ" أنَّ كتب السيوطي لم تبلغ المغيلي لطول المسافة بينهما، إنّما بلغته الأخبار سماعًا ممّا نقله بعض طلبة العلم رواية ممّن يوثق في عدلهم أو ممّا نسخوه، فلو أنّ المغيلي وقف على ما ألّف في ذمّ المنطق، فإنّه لن يكتفي حتمًا بالردّ في رسالة واحدة، فقد جرت العادة أن يردّ العلماء على بعضهم البعض في بطون الكتب، فمن خلال الألفاظ التي استعملها في الخطاب دلّت على معرفة له جيّدة بالسيوطي الذي بلغ مرتبة الاجتهاد لذلك وصفه ب"الحجّة"، والسيوطي نفسه قد صرّح بأنّه بلغ مرتبة الاجتهاد في مقدّمة كتابه"صون المنطق والكلام"، فمن شروط بلوغ مرتبة الاجتهاد عند بعض الأئمّة المذاهب الأربعة الدراية بعلم المنطق منهم:(أبو حامد الغزالي،

---

[1] مقدم(مبروك)، الإمام محمّد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص 28 .

[2] المديوني، البستان، ص256 .

والرازي)من الشافعيّة، و(القرافي) من المالكيّة، وبعض الأئمّة، من الأحناف والحنبليّة[1] لذلك تعجّب المغيلي من نهي السيوطي عن المنطق، وقد بلغ هذه المرتبة الرفيعة في العلم.

أمّا الشيخ عبد الرحمان، فقد ردّ على الشيخ محمّد ابن عبد الكريم، برسالة موجزة يثني فيها على علمه، وأمره بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد بلغه ما فعله بالمعاندين من اليهود في توات، وحمْلِه للواء الدعوة والإصلاح في بلاد السودان الغربي، وقرّر فيها الأدّلة على موقفه من الحديث ومن كلام العلماء المتقدّمين، وختم ردّه بأبياتٍ تضاهي في جمالها جمال قصيدة المغيلي في أوّلها:

حمـدتُ إلــهَ العـرشِ شـكرًا لفضـلهِ وأُهــدي صــلاةً للنبــي وأهلــهِ
عجبــتُ لــنظمٍ مــا سـمعتُ بمثلــهِ أَتــانيَ عــن حبــرٍ أُقِــرُّ بنُبلــهِ
نَعجَّــبَ منِّــي حيــث أَلَفــتُ مُبـدعًا كتابًــا جموعًــا فيــه جــمٌّ بنقلــهِ
أُقــرِّرُ فيــهِ النَّهــيَ عـن علـمِ منطـقٍ ومَـا قالــهُ الأعــلامُ مــن ذمِّ شـكلهِ[2]

وبعد بَسْط قضية الخلاف بين هاذين العَلَميْن ينبغي القول:"أنّ هذه السِجاِلَات عزّزت الترابط الفكري بين فقهاء الإسلام، فكلٌّ منهما كانت غايته خدمة علوم الشرع".

كما تضمّن المُؤلَّفُ المذكور عدد من الفصول المهمّة في علم المنطق سُبِقت بمقدّمة في أصول المنطق شرح فيها الاصطلاحات تدرُّجًا، في شكل مسائل بطريقة السؤال الذي وظّفه كمدخل لتبسيط المفاهيم وتصنيفها كنحو قوله:«...إنّما يُطْلب العلم بالنظر وليس النظر بمصيب أبدًا ولا بمُخْطِئٍ أبدًا؛ بل بعض النظر مصيب وبعضه

---

[1] مرفَّق ناجي(مصلح ياسين)، "**اشتراط المنطق في الاجتهاد الأصولي**" – دراسة مقارنة، مجلّة الدراسات الاجتماعيّة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، مج22، ع50، أكتوبر– ديسمبر 2016م، ص 81-84.

[2] المديوني، البستان، مصدر سابق، ص 256 .

مخطئ، فما النظر المصيب يرحمك الله؟...»[1]، فهذا الأسلوب البِنَائِي من الأساليب التعليميّة المعاصرة يبدأ بسؤال، ثمّ يليه الجواب، وعلى الجواب تُبْنى المسألة المواليّة، وهو مسلك من المسالك المهمّة في تبسيط المسائل وتفكيكها، والرّاجح أنّ هذا الكتاب إنّما وُضع لأمرين معًا مطالعته من الطلبة لفهم مسائله، مع ما فيه من بساطة الأسلوب والوضوح، وكمادّة تُدَرّسُ في الحلْقات العلميّة التي كان يُدَّرِس بها الشيخ محمّد بن عبد الكريم المغيلي.

أمّا ما تضمّنته باقي الفصول، فالفصل الأوّل خصّه بشرح التصوّرات وأقسامها والفصل الثاني، في شرح مقاصد التصوّرات، وهي المعرِّفات وأقسامها، والفصل الثالث، ففي مبادئ التصديقات( قضية حَملِيَة، وقضية شرطيّة، والتناقض، والعكس)، أمّا الفصل الرابعن فبسط فيه مقاصد التصديقات بنوعيها: القياس الاقتراني، وأشكاله، وضروبه، والقيّاس الاستثنائي وأقسامه[2].

### ج- نظْم السلمُ المُرونَق للشيخ عبد الرحمان الأخضري(ت953هـ/1547م):

لم تتوقّف إسهامات علماء المغرب الأوسط خلال القرنين(8 -9هـ/14 15م) على مجرّد الشروح ووضْع المختصرات على كتب المتقدّمين؛ بل كانت لهم إسهامات مهمّة يسَّرت الطلب على الدارسين والمهتمّين بهذا العلم من خلال المنظومات، فإلى جانب نظْم المغيلي نقف على نظْم الأخضري المسمّى"السلمُ المُرَونَقْ" الذي يعدُّ من أشهر المنظومات العلميّة على الإطلاق بعد "متن الايساغوجي" لأثير الدين الأبهري، وهذا النظم الجليل المتكوّن من مائة وتسعة وخمسين بيتًا اكتسب قيمته العلميّة لأسبابٍ عديدة أهمّها: أنّ هذا النظْم منفذٌ إلى دراسة المنطق في زمان الناظم وزماننا، فمن خلاله يُحَصّلُ طالب العلم

---

[1] المغيلي(محمّد بن عبد الكريم)، لبُّ اللباب في ردّ الفكر إلى الصواب، تح: أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006م، ص23.

[2] المصدر نفسه، ص 33-42-49-61-67 .

المبتدئ المبادئ الضروريّة لدراسة هذا الفنّ، فإذا ما فرغ من حِفظه، وفَهْم ما فيه من القواعد تَعَمَّقَ في الشروح والمنظومات التي ذَكرت أمورًا لم تُذْكَر في نظْم السلم[1]، وقد صرّح الناظم بذلك في قوله:

وَأَنْ يَكـونَ نافِعـاً لِلْمُبْتَـدي بـــهِ إِلـــى المُطـــوَّلاتِ يَهْتَـــدِي[2]

أمّا السبب الثاني، فمحصورٌ في صغر حجمه وسهولة ألفاظه وجزالتها، فتقع قوافيها موقع الاستحسان على الآذان.

ألَّف الناظم هذا الرجز في أوائل شهر محرّم سنة(941هـ/1534م)، وعمره لم يتجاوز الواحد والعشرون سنة[3]، ولخصّ فيه مبادئ التصوّرات ومقاصدها وكذا مبادئ التصديقات ومقاصدها من أمّهات الكتب، ثمّ وضع عليه شرحًا بعد أن حظيّ بالقبول من الطلبة، وحتّى المتقدّمين في هذا العلم[4]، وإنْ كان صرّح بنفسه أنّ نظْمَه للمبتدئ، فصار بذلك هذا النظْم وشرْحَه مقرّرين في تدريس علم المنطق في المغرب والمشرق، وبلغت شهرته الآفاق، ووضع عليه المشارقة عدد من الشروح، وأثنوا على صاحبه.

---

[1] لمّا لم يذكر الناظم بعض القضايا المهمّة في المنطق ضمن السلم، أضاف عليها عدد من العلماء إضافات في آخر السلم؛ لاستيفاء تلك القضايا ككتاب "طُرَّة"، و"الحِمرَارِ السُّلَّم المُرَونق في علمِ المنطق" للشيخ عبد السَّلام ابن أب العلوي الشَّنَقيطي(ت1341هـ/1922م)، وحاذتها منظومات أخرى ك"نظم الطَّيِّبِيَّة" في علم المنطق للشيخ عبد السلام بن الطيّب القادري(ت1110هـ/1698م). أنظر، العمراني (عبد الله )، سُلّمُ السُّلّم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2018م، ص10؛ الكتّاني(محمّد بن إدريس)، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس، تح: عبد الله الكامل الكتّاني وآخرون، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ج2، 2004م، ص 392 .

[2] الأخضري(عبد الرحمان)، شرح السّلم المرونق في علم المنطق، تح: أبو بك بلقاسم ضيف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006م، ص 47؛ الأخضري (عبد الرحمان)، السّلّم المرونق، قسم المخطوطات، مكتبة جامعة الملك سعود: (https://makhtota.ksu.edu.sa)، الرياض، رقم الصنف: 160/ س.أ، الرقم العام: 3486، ص1.

[3] الأخضري، شرح السلم المرونق في علم المنطق، مصدر سابق، ص 6.

[4] المصدر نفسه، ص 37 .

أمّا عن منهجه في الشرح، فقد قسّم النظم إلى فصول، وكلّ فصلٍ يحوي عدد من الأبيات بحسب موضوعها، ثمّ فكّك ألفاظها وشرحها، بحسب المراد من معانيها، إمّا شرحًا يكشف به حقيقة المجاز في الكلام أو شرحًا نحويًا، وهذا مخصوص بالألفاظ الورادة في مقدّمة النظْم، وفي شأن ما ورد في متن النظْم، فقد شرح فيه المصطلحات والألفاظ وفرّعها بحسب فروعها وأقسامها وتسلسلها في النظْم، وأوضح في فصل موجز الخلاف الواقع في علم المنطق بين الأئمّة في قوله:«وقد اختُلفَ فيه على ثلاثة أقوالٍ كما ذُكر: فمنعه النووي، وابن صلاح، واستحبّه الغزالي، ومن تبعه...»[1]، وكذلك بيّن رأيه الوسطي قائلًا: «...والمختار الصحيح جوازه لذكيّ القريحة، صحيح الذهن، سليم الطبع، ممارس الكتاب والسنّة لئلّا يؤول إلى اتبّاع بعض الطرق الوهميّة...»[2].

والإشارة إلى هذا الاختلاف وأطرافه تفردّت به هذه المنظومة عن باقي المنظومات بحسب ما هو معلوم، كما نبّه على آراء العلماء في مواضع كثيرة والفرق بينها لكي لا يقع المطالع في الالتباس منها، ما ورد في قوله:« تنبيه: قال إمام الحرمين:(لا يُعْرَف العلم الحقيقة لتعذّره؛ بل بالقسمة والمثال، وقال الرازي(ت606هـ/1209م)[3]: "هو ضروري...»[4]، وكذا التنبيه على ما مضى من المفاهيم لئلّا يغيب ذهن الدّارس:« تنبيه: الحَمْلِيَّةُ هي التي ينحلُّ طرفُها إلى مفردين، وهي ثمانية كما تقدّم...»[5].

---

[1] الأخضري، شرح السلم المرونق في علم المنطق، مصدر سابق، ص 50.

[2] نفسه.

[3] محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التَّيْمِيّ البَكْريّ، فخرُ الدين الرّازيّ، ابن ضياء الدين خطيب الرّي، إمامٌ متكلّم مفسّر، ولد سنة(544هـ/1149م)، وتوفيّ سنة( 606هـ/1209م). أنظر، الذهبي، سيّر أعلام النبلاء، ج21، ص 500؛ السُّبْكِي(عبد الوهاب بن علي)، طبقات الشافعية الكبرى، ج 8، ص 81.

[4] الأخضري، شرح السلّم المرونق في علم المنطق، مصدر سابق، ص ص 53، 54 .

[5] المصدر نفسه، ص84 .

### 5- الفلك والرياضيات والطبّ:

ارتبط البحث والتأليف في العلوم التطبيقيّة ودراستها في المجتمع العلمي المسلم والمغاربي خاصّة، ارتباطًا وثيقًا بالحاجة على مرّ العصور، والحاجة للعلوم التطبيقيّة لا تقتصر على ميدان معيّن؛ بل تشمل مجالات واسعة في إقامة أركان الشريعة ومواقيتها وخدمة المجتمع وتنظيم معاملاته وتوسيع عمرانه واقتصاده وعلاج بعض مشاكله، ولمّا كانت هذه العلوم خادمة للإنسان مَسَهِّلة لحياته، ولا تتعارض مع الشريعة الإسلاميّة؛ بل تُعين على إقامتها، فقد حضّ الإسلام على تعلّمها من باب الاستعانة، لا من باب المقاصد وعلى ذلك رتّبها علماء الإسلام في المرتبة الثانيّة بعد العلوم المقصديّة في صنف علوم الآلة، ومن هذه العلوم، علم الفلك المفيد في ضبط المواقيت، والرياضيات، والطبّ التي ألّف فيها علماء المغرب الأوسط.

#### أ- علم الفلك:

انحصر التأليف في هذا العلم في المغرب الأوسط، خلال(8و9هـ/14و15م) في شرح الآلات الفلكيّة وطرق الرصد بها، وأكثر الآلات شيوعًا حينها واستعمالًا، آلة الإسطرلاب[1] المهمّة المفيدة في قياس المسافات وارتفاع الأجرام السماويّة ورصد حركات الكواكب ومعرفة مواقيت طلوع البروج ومنازلها وما يقابلها من التاريخ الميلادي، وكذلك اتّجاه القبلة وأوقات الفجر والعصر والغروب، وهذه الآلة العجيبة لم تكن مفيدة للمؤذّن المؤقّت للصلوات فقط؛ بل أفادت أيضًا التّجّار المغاربة في تجارتهم نحو بلاد السودان لرسم خطّ سيْر قوافلهم من الشمال إلى الجنوب عبر الخارطة النجميّة ومعرفة خطّ

[1] آلة فلكية تعطي إسقاطا مجسما للسماء على مستو، وهي كلمة يونانية الأصل مشتقة من(أرسطرو+لامبانو)، تعني حرفيا:"مرآة الكواكب(النجوم)". أنظر، باشا(أحمد فؤاد)، إسهامات الحضارة العربيّة والإسلاميّة في علوم الفلك، مكتبة الإسكندرية، مصر، (د ط)، 2006م، ص80.

العرض، من خلال قيّاس ارتفاع النجم القطبي في الليل وارتفاع الشمس في دائرة البروج[1] نهارًا، وفائدة ذلك في تقدير المراحل المتبقيّة بين القوافل والمدن.

وإلى جانب آلة الإسطرلاب، هنالك آلة أخرى تُعرف "بالرُبع المُجَيَبْ"، وإن كانت أقلّ حجمًا من الإسطرلاب ومحدودة المزايا، فليست بقليلة الأهميّة؛ بل تتفوّق عليه بالقدرة على استعمالها في كلّ خطوط العرض، ويُعْزى الفضل في براعة علماء المغرب الأوسط في هذا الصنف من الآلات، إلى الفلكي المغربي المشهور"ابن البنّاء المراكشي" (ت721هـ/ 1321م) العالم الرياضي، والفلكي الكبير الذي قامت على إسهاماته المدرسة الفلكيّة والرياضيّة في المغرب الإسلامي، فعلى يده تخرّج كبار الرياضيّين والفلكيّين منهم، أبو عبد الله الآبلي التلمساني، وأبو زيد، عبد الرحمان اللجائي[2] المغربي، وعلى يد اللجائي درَّس ابن قنفذ[3] القسنطيني(ت810هـ/1407م) العلوم السماويّة، ووصف شيخه في ترجمته له، بأنّه كان آية في فنونه، وأشاد ببراعته في صناعة آلات التوقيت، وقال يصف هذه الآلة: «...ومن بعض أعماله أنّه اخترع إسطرلابًا ملصوقًا في الجدار والماء يدير

---

[1] البروج: مجموعات نجمية تسبح في دائرة وهمية(مسار الأرض حول الشمس أو المسار الظاهري للشمس حول الأرض) وعددها 12 برجا، وهي جزء من 88 مجموعة نجمية تنتشر في السماء أو هي مجموعات نجميّة تمرّ بها الأرض أثناء دورانها حول الشمس. أنظر، باشا، إسهامات الحضارة العربيّة والإسلاميّة في علوم الفلك، ص ص 80، 84.

[2] أبو زيد عبد الرحمان بن سليمان اللجائي الفاسي، فقيه ورياضي وفلكي، توفيّ سنة(773هـ/1372م). أنظر، ابن قنفذ القسنطيني(أحمد بن حسن)، الوفيات، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1983م، ص369.

[3] أحمد بن حسن بن علي ابن الخطيب القسنطيني؛ الشهير ب"ابن قنفذ"، فقيه مالكي، ولد بقسنطينة، رحل إلى المغرب الأقصى، ودرس على كبار علمائه، ثمّ رجع إلى بلاد سنة( 776هـ/1374م)، وتولّى بها عددًا من المناصب منها، القضاء، توفيّ سنة(810هـ/1407م). أنظر، ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج1، ص 154؛ ابن القاضي، دُرّة الحجّال، ج1، ص121؛ الحفناوي، تعريف الخلف، ج1، ص27.

شبكته على الصفيحة، فيأتي الناظر، فينظر إلى ارتفاع الشمس كم هو؟، وكم مضى من النهار؟، وكذلك ينظر ارتفاع الكواكب بالليل، وهو من الأعمال الغريبة»[1].

أمّا أحمد بن قنفذ، فقد اقتفى هو أيضًا أثر شيوخه، فألّف في علم الفلك عدد من التآليف منها، منظومة "سِرَاجُ الثِّقاتِ في علمِ الأوقات"، في علم الإسطرلاب وصف فيها أجزاءه وكذا طرق استعمالاته ومعرفة الأوقات، من خلال قيّاس ارتفاع الأجرام في السماء وضمَّ هذا الرجز مائتين وسبعة وأربعين بيتًا، بحسب ما أشار في نهاية نظْمه بطريقة حساب الجمل( راء، ميم، زاي)[2]، وهي صغيرة الحجم في حدود ستّ إلى سبع ورقات ألّفها خلال إقامته بمدينة فاس لطلب العلم في حياة شيخه اللجائي في شهر جمادى الأولى سنة(759هـ/1357م)، ولا شكّ أنّه انتهز فرصة وجوده في المدينة ومخالطته للعلماء للاستفادة من ملاحظاتهم وفوائدهم على نظْمه، وتلك عادة من عادات العلماء جاء في آخر النظْم:

يُعْـــرَفُ بِـــابْنِ الْقُنْفُـــذ اشْـــتِهَارهُ مِـــنْ حِصْـــنِ طِينَـــةَ فَتِلْـــكَ دَارهُ
أَتَـــى بِهَـــذَا الرَّجْـــزِ المُهَـــذَّبِ بِفَـاسٍ الكُبْـرَى مِـنْ أَرْضِ المَغْـرِبِ
وَذَاكَ فِـي شَـهْرِ جُمَـادَى الأُولَـى مِـنْ عَـامِ نـط[3] بَعْـدَ ذ[4] مَعْقُـولَا

[1] ابن قنفذ القسنطيني(أحمد بن حسن)، أُنس الفقير وعِزُّ الحقير، تح: محمّد الفاسي، مطبعة أكدال، الرباط، المغرب، ط1، 2001م، ص63 .

[2] حساب الجُمل طريقة تعوّض فيها الأرقام من رقم واحد إلى ألف بالحروف، من حرف الألف الذي يمثّل رقم واحد إلى حرف الشين الذي يمثّل رقم ألف، وهذه الحروف مجموعة مجموعة في"**أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ**"، فالحرف "الراء" يرمز للرقم "200"، وحرف "الميم" يرمز للرقم "40"، وحرف الزاي يرمز له بالرقم "7"، فيصبح مجموع الأرقام على الترتيب 247.

[3] رمز " نط"؛ يعني: السنة التاسعة والخمسون من القرن الثامن.

[4] حرف " ذ" يقصد به عام سبع مائة، فإذا جمعنا رمز " نط" مع "ذ" استخلصنا سنة (759هـ/1357م)، وهو تاريخ هذا النظم.

عِدَّتُــــــــهُ بِهَــــــذِهِ رَاءٌ ومِـــــــزْ سـمَّيتُهُ السِّـرَاجَ أَعْنِـي ذَا الرَّجَـزْ (1)

كان ابن قنفذ مُعْجبًا مهتمًّا بما ألّفه شيخ الفلكيّين ابن البنّاء، فانكبّ على دراسة كتبه دراسة معمّقة قادته إلى كشف مواضع الخلّل في كتابه المسمّى"اليَسَارة في تقويم الكواكب السيارة"، فألّف عليه كتابًا سمّاه "تسهيل المطالب في تعديل الكواكب"، وقال عنه: "أنّه لم يهتد إلى مثله أحدٌ من المتقدّمين"(2)، وبيّن فيه طريقة رصد حركة الكواكب ودرجات ارتفاعها، وقال في مقدّمة الكتاب:« ...فإنّي لمّا رأيتُ صنعة الإمام العالم الأوحد أبي العبّاس أحمد ابن البنّاء- رحمه الله-، وهو كتابه الذي سمّاه باليَسَارَةُ في تعديل الكواكب السيارة...، ورأيتُ خللًا في بعض المواضع...، فوضعتُ هذا الكتاب يُعْلَمُ منه مواضع الكواكب ودرجتها على المقاربة، من غير تطويل ولا كبير عمل ولا ضرب ولا قسمة ...»(3).

وعلى الرغم من أنّ علماء الفلك المسلمين كانوا قد فصلوا بين علم الفلك والتنجيم وجعلوه علمًا مستقلًّا بحدّ ذاته في القرنين الثامن والتاسع الهجريين، فإنّ بعض الشخصيات ممّن درسوا علم الفلك استمرّوا في خلطه بالتنجيم، وإنْ كان موقف الشرع منه واضح لا يحتاج إلى استدلال ولا إلى برهان، ومن بين المؤلّفات التي اشتُهرت في القرن(8هـ/14م) التي اعتنت بدراسة الأبراج - بدعوى معرفة غيبيّات العباد، من مراقبة

---

[1] الخطّابي(محمّد العربي)، فهارس الخزانة الحسنيّة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، د ط، مج3، 1983م، ص ص 290، 291؛ ابن قنفذ القسنطيني (أحمد بن حسن)، الفَارسيَّة في مبادئ الدّولة الحفصيّة، تق وتح: محمّد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسيّة للنشر والتوزيع، تونس، (د ط)، 1968م، ص 78.

[2] المديوني، البستان، ص309.

[3] الخطّابي، فهارس الخزانة الحسنيّة، مج3، ص 160، 206.

الأفلاك والكواكب ككوكب عطارد والمريخ لمعرفة الطوالع بزعمهم- مؤلّفات علي بن أبي الرجّال: "البَارِعْ فِي أَحْكَامِ النُجُوْم"[1] الذي لقي شهرة كبيرة لدى الأوروبيّين.

وله أيضًا رجزُ الدَلَالةُ الكُلِّيّة عَنِ الحَرَكَاتِ الفَلَكِيّة" الذي تعهّده ابن قنفذ بالشرح المفصل، فقال في أوّل شرحه: « الحمدُ لله الذي خلق الخلْق بقدرته، وميّزهم بحكمته وكوَّن الأشياء، فأحسن كَوْنها، ورفع السماوات بغير عَمَدٍ تروْنَها، وصوَّر النجوم السيّارة والأفلاك الدائرة، وجعل فيها آيات للمتوسّمين، وعبرة للمتبصّرين...»[2]، ولا شكّ أنّ المفهوم من هذا الكلام لا يقصد به معنى التدبّر للوقوف على معجزات الخالق في السموات، إنّما مقصوده أنّ هذه الأجرام السماويّة، إنّما فيها إشارات تُسْتخلَص من حركاتها تدلّ على أمور غيبيّة، وهذا ضربٌ من ضروب الدّجل والكهانة المستمدّ من أفكار الأممّ السابقة من اليونان والرومان[3].

والشيخ ابن قنفذ بعلمه الشرعي لا يستقيم أن يمارس مثل هذه الفنون القديمة المحرّمة في الشرع، والراجح أنّ وراء ذلك سبب مكنون، فقد قال في بداية شرحه: «...ورجز الفاضل أبي الحسن ابن أبي الرجال حاصر لأكثر قواعدها وشامل لأسرارها وفوائدها أردتُ إيضاح معانيه وبيان مبانيه بوجهٍ بديعٍ، وسبيل منيعٍ....وقد احتوى على جملة كافية من أسرارهم الغامضة ونوادرهم المكتتمة، ما يُسْتغْنى به عن كثير

[1] ترجم هذا الكتاب في إسبانيا إلى القشتالية في عهد الملك ألفونسو العاشر ملك قشتالة الذي حكم مابين عامي(1252م-1284م)، في مدينة طليطلة، ثمّ أعيد نشره باللغة اللاتينيّة في البندقية عام 1485م. أنظر، موقع المكتبة الرقميّة العالمية:

https://www.wdl.org/ar/item/7387/

[2] ابن قنفذ القسنطيني(أحمد بن حسن)، شرح الدلالة الكلّيّة في الحركة الفلكيّة، قسم مخطوطات، من موقع جامعة ميشيغان: https://babel.hathitrust.org )، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، رقم: 819، ص1؛ محمّد العربي الخطّابي، فهارس الخزانة الحسنيّة، مج3، ص ص453، 454 .

[3] شَامي(يحيى)، تاريخ التنجيم عند العرب، مؤسّسة عزّ الدين للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1994م، ص37.

من كتب هذا الشأن، ورفعتُه إلى سيّدنا الوزير المعظّم أبي يحيى -أطال الله دولته- ...»[1].

ألّف هذا الشرح لفائدة وزير الدولة المرينيّة أبو يحيى أبو بكر بن غازي[2]، وممّا تقدّم تقدّم فإنّ ابن قنفذ كان موجودًا بالمغرب الأقصى، منذ سنة(759هـ/1359م)، ووافق عهدتين لهذا الوزير الذي كان مهتمًّا بالعلوم العقليّة شغوفًا بجمع الكتب[3]، والواضح أنّه ألّف هذا الكتاب بالمغرب الأقصى، في عهدة الوزير الثانيّة بين عامي(774-775هـ/1373-1374م) لذلك قال:«...فإنّه لمّا كان سيّد الوزراء ووحيد الأمراء ورئيس الرؤساء وممْدَّحُ الشعراء، نائب الخلافة العليّة المتوكّلة السعديّة[4]...أبو يحيى أبو بكر ابن ابن سيّدنا ...المرحوم أبي مجاهد غازي...أَجَلَّ من خُدِمَ بأعلى العلوم العقليّة...»[5].

لقد صرّح ابن قنفذ في نسخة أخرى له في شرْحه على رجز ابن أبي الرجال سمّاه "القُنْفُذِيَة فِي إبطَال الدَّلَالَةِ الفَلَكِيَة"[6]، بأنّه لا يعتقد بمثل هذه الأحكام النجميّة[7]، إنّما أراد أراد إيضاح معانيها ومبانيها، ومن خلال هذه النسخة أراد تبيّين ضعف هذا العلوم

---

[1] ابن قنفذ، شرح الدلالة الكلّيّة، مصدر سابق، ص1.

[2] تولّى هذا الوزير عهدتين، في عهد السلطان عبد العزيز بن أبي الحسن(767-774هـ/1365-1372م)، وابنه السلطان محمّد بن عبد العزيز(774-776هـ/1372-1374م)، حتّى انتهت مدّته سنة( 776هـ/1374م)، كان وصيًّا على السلطان محمّد بن عبد العزيز الذي كان حينها صغيرًا يبلغ من العمر أربعة أعوام، فاستحوذ الوزير على الحكم حتّى خلع السلطان الصغير يوم الأحد السادس، من شهر محرّم عام(776هـ/1374م). أنظر، ابن الأحمر(إسماعيل)، روضة النسرين في دولة بني مرين، المطبعة الملكيّة، الرباط، المغرب، ط1، 1962م، ص ص33، 34 .

[3] أهدى له أبو الحسن علي بن يوسف الحكيم الكمي المديوني نسخة من كتابه "الدوحة المُشتبكة في ضوابط دار السكّة". أنظر، المنوني، ورقات عن حضارة المرنيّين، ص132.

[4] يقصد بها: دولة السلطان محمّد بن عبد العزيز الملقّب ب"السعيد". أنظر، ابن الأحمر، روضة النسرين، ص 33.

[5] ابن قنفذ، شرح الدلالة الكلّيّة في الحركة الفلكيّة، ص1.

[6] هذا العنوان الصحيح لشرحه على رجز ابن أبي الرجال، وقد ذكره في قائمة الكتب التي ألّفها. أنظر، المديوني، البستان، ص309.

[7] ابن قنفذ، الفَارسيَّة في مبادئ الدّولة الحفصيّة، مصدر سابق، ص 82 .

وزيْغها؛ إذ لا يحتاج القارئ أو المطالع لها إلى دليل ليتبيّن أنّ هذا الفنّ القديم لا يرقى لمرتبة العلم وإنْ كان اعتمد في ظاهره على أُسّس علم الفلك.

أمّا الرياضي الفلكي محمّد بن أحمد الشهير ب"الحَبَّاك"[1] التلمساني، فقد ألّف أيضًا أيضًا في آلة الإسطرلاب نظْمًا بديعًا صار مدخلًا للمبتدئين في علم الفلك يشرح فيه الإسطرلاب وأجزائه وطُرق القياس به، وأخْذ ارتفاع الأجرام السماويّة سمّاه "بغْيَةُ الطّلاب في علم الإسطرلاب" جاء في أوّله:

بِحَمْـــدِكَ اللَهُــمَ نَظْمِـــي أَبْتَـــدِي    مُصَـــلِيًا عَلَـــى الرَسُـــوْلِ أَحْمَـــدِ
وَأَرْتَجِـــــي أَنْ تَجْـــــزَلَنَ ثَــــوَابي    عَلَـــى نَظَـــامِ بُغَيَـــةَ الطُــلَاْبِ[2]

احتوى هذا النظْم على مائة وواحد وسبعين بيتًا، مقسّمة إلى عدد من العناوين، وابتدأ فيه بشرح أجزاء الإسطرلاب(العَلَّاقَة، الصفيحة الأمّ، وطوق الحجرة، والعضادة، والشبكة)[3] ورسومه منها(خطّيْ المشرق والمغرب، وخطّيْ الشمال والجنوب، والمركز، خطوط العرض المقوّسة التي هي المُقَنْطَرَاتْ التي يُعْلم منها درجات ارتفاع الأجرام في القبّة السماويّة وخطّيْ الأُفُق، والشفق، وخطّ الاستواء، ودائرة البروج، والساعات...)، وكيفيّة قيّاس مطالع البروج وقوس النهار، وما يلحق بها، ومعرفة الأوقات الخمسة(الغسق،

---

[1] محمّد بن أحمد بن يحيى التلمساني، الشهير ب"الحبّاك"، الفقيه، الرياضي، الفلكي، الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي في الرياضيات، والفلك، توفيّ سنة(867هـ/1462م). أنظر، المديوني، البستان، ص219؛ التنبكتي، نيل الابتهاج، ص543.

[2] الحبّاك (محمّد بن أحمد)، بُغية الطلاب في علم الإسطرلاب، مكتبة دار الكتب المصريّة، ميقات، رقم: 169(1)، ص1، محملة من موقع: (https://al-mostafa.info).

[3] أنظر الملحق رقم 4: صورة توضيحية لوجه الإسطرلاب وظهره على الترتيب، ص ص 369- 370.

والشروق، والزوال، والعصر والغروب، والشفق)، وما مضى من الوقت في النهار والليل، ومعرفة أوقات السُّحور، وكذلك معرفة خطّ عرض البلد، واتّجاه القبلة[1].

ونظَم الشيخ هذا الرجز لغاية تعليميّة قصد تعليم الطلّاب علم الفلك تعليمًا تطبيقيًا من خلال شرح الأجزاء شرحًا مباشرًا على الآلة وإجراء تمارين القيّاس؛ إذ لا يتسنّى لطالب هذا العلم فهْمَ هذا الرجز، دون تطبيق ذلك على هذه الآلة، فقال في آخر النظْم:

وَفِـــي الـــذِي ذَكَرْتُـــهُ كِفَايَـــة والحَمْـــدُ لِلَـــهِ بِـــلَا نِهَايَـــة[2]

ولمّا كثر تداول النظْم، وانتشر بين طلبة العلم احتاج لشرح رموزه، وبسْط بعض تفاصيله التي استغنى عنها الناظم، ولأجل ذلك وضَع عليه تلميذه الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي شرحًا أوضح فيه فائدة هذا العلم، وأثنى عليه، بكونه من بين أفضل المنظومات في هذا الاختصاص، وقد قصد الحبّاك من هذا النظْم تيسير هذا الفنّ ليسهل على الطلبة حِفظه، لكنّه اتّسم بالصعوبة، فكان ذلك سببًا من الأسباب التي دفعت تلميذه لشرحه[3].

وإلى جانب التأليف في الإسطرلاب ألّف في آلة الربعِ المُجَيَبْ، باعتبارها آلة من قطعة واحدة خفيفة الوزن إذا ما قارنها بالإسطرلاب لا تحتاج إلى تبديل الصفائح، بحسب خطّ العرض؛ بل يمكن استعمالها في أيّ مكان على وجه الأرض واستعمالها في حساب

---

[1] الحبّاك، بُغية الطلاب في علم الإسطرلاب، ص 1- 8؛ الحبّاك (محمّد بن أحمد)، بغية الطلاب في علم الإسطرلاب، من موقع مؤسّسة الملك عبد العزيز(http://www.fondation.org.ma) ، الدار البيضاء، المغرب، رقم: 7/166، ص1-9.

[2] المصدر نفسه، ص9.

[3] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص 117.

المثلثات وحساب الدوال الرياضيّة(دالة الجيب (sin)، وجيب تمام (cos)، ودالة الظلّ (tan) )، وقياس الارتفاع والعمق، إلى جانب القياسات الفلكيّة[1].

احتوى هذا التأليف المسمّى"نَيلُ المَطْلُوب في العَمَلِ برُبعِ الجُيوُبْ" على مقدّمة وعشرة أبواب قال:« ...وبعد، فإنّه لمّا كان الربعُ المُجَيَبْ أحسن الآلات شكلًا وأدقّها عملًا، مع استخراج العمل منه لجميع العروض للوقت المفروض هَجَسَ في خاطري أن أُقَيِّد عليه رسالة تذكرة لنفسي، ولمن شاء الله من أبناء جنسي...»[2]، وشرح في المقدّمة تسميّة الرسوم على صفيحة الربع( قوس الارتفاع الذي هو المنقلة المدرجة إلى تسعين درجة، والمركز الذي يتدلّى منه الشاقول بالخيط، والجيوب المبسوطة، والمنكوسة)، وأبواب التي تليها، في معرفة الجيب والجيب تمام، والظلّ المبسوط والمنكوس، ومعرفة ساعات الليل والنهار، ومعرفة سعة المشرق والمغرب في معرفة الارتفاع الذي لا سَمْتَ له ووقت الفجر والشفق والظُهر[3].

وكآلة الإسطرلاب، فإنّ هذه الآلة تحتاج هي الأخرى إلى التمرّن والتطبيق لذلك قسّم كلّ باب إلى قسمين، قسم: يعرض فيه القاعدة التي هي خطوة القيّاس، والقسم الثاني، إلى مثال تطبيقي موظّفًا في أرقام الجمل بدل الأعداد العربيّة؛ كون هذه الآلات منقوشة عليها أرقام الجمل.

انتقل هذا العلم جيلًا بعد جيل بفضل هؤلاء العلماء الذي ألّفوا فيه، وكونه علم مفيدٌ تُعرف به المواقيت، فسار الشيخ عبد الرحمان الأخضري على خطاهم في نَظْمٍ خاصٍّ في

[1] الحبّاك(محمّد بن أحمد)، نيل المطلوب في العمل بربع الجيوب، من موقع مؤسّسة الملك عبد العزيز:( http://www.fondation.org.ma) ، الدار البيضاء، المغرب، رقم: 1/008، ص1.

[2] المصدر نفسه، ص1.

[3] المصدر نفسه، ص 1- 9.

علم الفلك فرغ منه في شهر ذي القعدة سنة(939هـ/1532م)[1] سمّاه "السِّرَاج"، وعمره لم يتجاوز عشرين سنة، عدد أبياته 291 بيتًا[2] جاء في أوّله:

الْحَمْـــــدُ للهِ العَلِــــيِّ الَحـــــقُّ    المَلِـــكِ الوَهَـــاْبِ رَبِّ الخَلْـــقِ[3]

وأوضح في بداية هذا النظْم ثمرة هذا العلم في معرفة الأوقات واتّجاه القبلة وموضوعه وحُكْمُه؛ كونه من العلوم المحمودة، وبيّن الفرق بينه وبين التنجيم الذي هو من المحرّمات:

وَبعــدُ فَـــاعْلَمْ أَنَّ عِلْـــمَ الفَلَـــكِ    عِلْـــمٌ عَزِيْـــزٌ مِـــنْ أَجَـــلِّ مَسْـــلَكِ
أَعْنِــي الَّــذِيْ تُــدْرَى بِـهِ الأَوْقَـاتُ    وَالفَجْـــرُ وَالقِبْلَـــةُ وَالسَـــاعَاتِ
وَمَـــاْ بِـــهِ تُطْـــرِقَ لِلْغَيْـــبِ    فَـــذَلِكَ الَحـــرَامُ دُونَ رَيْـــبِ
وَاعْلَـــمْ بِـــأَنَّ العِلْـــمَ بِـــالنُجُوْمِ    عِلْـــمٌ شَـــرِيْفٌ لَــيْسَ بِمَــذْمُوْمِ[4]

كما تطرّق في فصوله إلى عددٍ من القضايا والطرق التي يستعين بها الموقت لمعرفة الأوقات بالحساب دون استعمال آلات الرصد[5]، ففي الفصل الأوّل تطرّق إلى سبل معرفة الأوقات الخمسة(الزوال، بتعامد الظلّ مع الشمال، والعصر بزيادة قامته إلى الربع والمغرب بغياب قرص الشمس، والعشاء بذهاب شفق الغروب التي هي الحمرةُ في

[1] اليديري(سحنون بن عثمان)، مفيد المحتاج في شرح السّراج، قسم المخطوطات، المكتبة المركزيّة، جامعة الإمام محمّد بن سعود، السعوديّة، الرقم: 5117، ص43 ، محمّلة من موقع (https://ketabpedia.com).

[2] الخطّابي، فهارس الخزانة الحسنيّة، مج3، ص292؛ اليديري، مفيد المحتاج في شرح السّراج، ص1.

[3] المصدر نفسه، ص1.

[4] المصدر نفسه، ص2.

[5] من الذين سبقوا الأخضري في المغرب الأوسط في التأليف في طرائق حساب المواقيت دون استعمال الآلات أبو الحسن علي ابن محمّد بن علي المغربي المؤدِّب، في بجاية بكتابه "تبصرةُ المبتدي وتذكرة المنتهي في معرفة الأوقات بالحساب من غير آلة ولا كتاب"، كان حيًّا سنة(786هـ/1384م). أنظر، اليديري، مفيد المحتاج في شرح السّراج، ص7.

السماء، والفجر وقته، بظهور الضوء الأوّل من المشرق)، والفصل الثاني، في معرفة ساعات النهار بالأقدام بتقسيم المزولة التي هي نصف دائرة درجتها(°30/180 سم تساوي ستّة أجزاء)، ستّة أقدام من طلوع الشمس إلى غروبها، ثلاثة قبل الزوال، وثلاثة بعد الزوال، وكلّ قدمٍ بساعتين فتسير اثنتي عشرة ساعة من النهار، مع احتساب فارق طول الظلّ والنهار، بحسب ميل الشمس، وعرض بلد الشاخص، فهذه الطريقة غير دقيقة تحتاج لجدول تضبط فيه الزيادة والنقص[1].

وفصلٌ في تقسيم السنة تقسيمًا زراعيًا، وفصولٌ أخرى في معرفة السنة الكبيسة، ومعرفة التاريخ الهجري، وما يقابله من الميلادي، ومعرفة حركة الشمس والقمر في المنازل[2] والبروج[3]، وفي معرفة ساعات الليل، ومعرفة النجم القطبي، وكيفية الاستدلال به على اتّجاه القبلة، ومعرفة ما يطلع من البروج في النهار، ثمّ يلي هذه الفصول باب يحوي خمسة فصول قسّم فيه البروج - التي هي المجموعات النجميّة- على الكواكب بحيث أنّها تطلع، وخلْفها مجموعة نجميّة، وفصل في قسمة المنازل على الكواكب، وقسمة المنازل على البروج وقسمة الأيّام على الكواكب، وقسمة الكواكب على الساعات بعد بسطه لقواعد مهمّة في علم الفلك ألحقها بعدد من الأبواب المقسّمة، وفصول في التنجيم والروحانيات منها، باب في شرف الكواكب وسقوطها؛ أي: حلولها في برج من الأبراج زعمًا منهم أنّها تكتسب قوّة أو ضعفًا في الطبع تؤثّر بها على المخلوقات الذي يسمّونه

[1] اليديري، مفيد المحتاج في شرح السّراج، مصدر سابق، ص1-7.

[2] قسّم العرب دائرة القبّة السماويّة التي زاويتها الأفقيّة 360 درجة إلى 28 جزءً، كلّ جزء مقداره 12.85 درجة؛ أي: 13 درجة تقريبًا، كلُّ جزء سمّوه باسم "نجم معيّن"، ينزل القمر في كلّ جزء ليلة واحدة، والشمس 13 يومًا في كلّ واحد.

[3] قسّم علماء الفلك القبّة السماويّة التي مقدارها 360 درجة إلى 12 جزءً، بحسب عدد شهور السنة، كلُ جزء مقداره 30 درجة، وكلّ جزء منه يبدأ بكوكبة من النجوم تسمّى البروج، تبدأ دورة الأبراج ببرج الحمل يوم الاعتدال الربيعي 21 مارس، وتنتهي ببرج الحوت.

العالم السفلي، وباب في التربيع، بدعوى إظهار الخبايا والدَّفَائِن، وباب آخر، في حالات البروج من خلال الطوالع ينضوي تحته عدد من الفصول[1].

وبعد عرضٍ لأهمّ مواضيع هذا الكتاب، فإنّنا نجده مقسمٌ إلى قسمين: قسم يعرض فيه مبادئ الرصد الفلكي، وما هو إلّا تمهيد للقسم الثاني الذي هو مدخل للتنجيم، وممّا لا شكّ فيه أنّ ما عرض في الكتاب من القسم الثالث ضربٌ من ضروب الدجل، وإنْ كان الناظم قد أقرّ بحُرمته، وهو ما يؤكّد أنّ علم الفلك، إنّما كان ممزوجًا بالتنجيم، ولم يُفصل عنه، حتّى بعد القرن(10هـ/16م) العاشر، ذلك أنَّ الكتب التي اعتُمد عليها، إنّما كانت مستمدّة من كتب المتقدّمين، فأغلب من درس علم الفلك في وقت الناظم من الصوفيّة إنّما كان على علمٍ بالتنجيم، وإنْ لم يوظّفه في غايته ولم يعتقد به.

وبعيد عن التنجيم ومحظوراته، فإنّ لهذا التأليف فوائد في المواقيت؛ إذ يبسّط فيه ويفكّك المسائل المتعلّقة باستخراج الأوقات، وتمييّز تقسيماتها المفيدة في الشرائع، كما يزوّدنا بلمحات عن المفاهيم الفلكيّة السائدة في علم الفلك[2]، وقد اتّضحت بشكلٍ كبير من خلال شرح سحنون بن عثمان الونشريسي[3] عليه، المسمّى "مفيدُ المحتاج في شرح السراج" الذي شرحه شرحًا في غاية الفائدة، فبسَّط فيه خبايا، ورموز هذا النظْم مجزأً، كما بيّن طرق حساب المواقيت في جداول، وأبدى فيها رأيه، واعتراضه على ما ورد في بعض مواضع النظْم، ونبّه على ما قد يغفلُ عنه المطالع من تفاصيل هامّة[4]، كما استعان فيما تعلّق بالتنجيم بكلام بعض المتقدّمين كابن البنّاء المراكشي الفلكي المشهور، وكتاب "قَبَسُ

[1] اليديري، مفيد المحتاج في شرح السّراج، مصدر سابق، ص8-40.

[2] من المفاهيم الخاطئة في علم الفلك والسائدة في زمان المؤلّف اعتقادهم بأنّ الكواكب ضوئها نابع منها، كما هو وضع الشمس. أنظر، المصدر نفسه، ص37.

[3] سحنون بن عثمان بن سليمان بن أحمد ابن أبي بكر المداوي، الونشريسي: فقيه، من بني وعزان بنواحي ونشريس، وقبره مشهور بالمنطقة؛ تفقّه بمليانة ومدينة الجزائر، كان حيًّا نهاية القرن(10هـ/16م). أنظر، الحفناوي، تعريف الخلف، ج2، ص148.

[4] اليديري، مصدر سابق، ص 7، 8، 18.

الأَنوَار وَجَامِعُ الأَسْرَار" ليوسف بن علي بن أحمد بن محمّد النَدرَوِي، وكتاب "شمسُ المَعَارِف الكُبْرَى" لأحمد بن علي البوني(ت622هـ/1225م)[1]، وهما كتابان في السحر والتنجيم مليئان بالطلاسم.

**ب- علم الحساب:**

عناية علماء المغرب الأوسط بالعلوم الرياضيّة خلال القرنين(8-9هـ/14-15م) ارتبط ارتباطًا وثيقًا بحلّ المشاكل الحسابيّة التي تطرأ في المعاملات اليوميّة في عقود البيع والشراء وإيفاء المكاييل، كما ارتبط أيضًا بإقامة الشرائع في تحديد نصاب الزكاة والصيام والصلاة لذلك معرفة المكلَّف بالأعداد واجب من الواجبات التي تؤهِّله لأدائها على أكمل وجه، ومن هذا المنطلق درّس علماء المغرب الحساب في الحواضر الكبرى في بجاية، والجزائر، وقسنطينة، وتلمسان.

واعتمدوا في ذلك على مؤلّفات كبار الرياضيّين في المغرب منهم، ابن الياسمين الفاسي[2] صاحب أرجوزة في الجبر والمقابلة، وأبو بكر الحَصَّار[3]، وابن البنّاء المراكشي الذي كان له أثرٌ كبير في العلوم الرياضيّة في المغرب من خلال أعماله الكثيرة في الرياضيات أشهرها، كتاب "تلخيص أعمال الحساب" الذي اصطُلح عليه بهذا المسمّى الذي هو تلخيص لكتاب الحصّار، وهو في جزأين، الجزء الأوّل، في العدد المعلوم لخّص

---

[1] توجد نسخة منه بموقع مكتبة جامعة الملك سعود(https://makhtota.ksu.edu.sa) ، السعوديّة، رقم الصنف: 133 ق، الرقم العام: 3586؛ اليديري، مصدر سابق، ص35- 43.

[2] أبو محمّد بن الياسمين عبد الله بن حجّاج، أخذ عن أبي عبد الله ابن قاسم علم الحساب والعدد، تخرّج باشبيلية، وفيها درس العلوم، دخل مراكش، وكان أحد رجالات السلطان بالمغرب، وجد مقتولًا ذبحًا أمام داره بمراكش سنة(601هـ/ 1204م). أنظر، ابن القاضي، جذوة الاقتباس، ج2، ص423؛ الأندلسي ابن سعيد (علي بن موسى)، الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، تح: إبراهيم الإبياري، دار المعارف، مصر، (د ط)، (د ت)، ص42.

[3] محمّد أبو بكر التَجيبي الحصّار المعروف ب"القبري"، القرطبي، جدّ القاضي أبو الوليد الباجي لأمّه، فرّ من قرطبة إلى سبتة، واستقرّ بها مدّة من الزمن، ثمّ عاد إلى قرطبة، بعد أن عفا عنه ابن أبي عامر، توفيّ سنة(406هـ/ 1015م). أنظر، ابن فرحون، الدّيباج المذهّب،ج2، ص234.

فيه مسائل الطرح والقسمة والضرب والطرح، والكسور، والجذور، والجزء الثاني، في القوانين التي يمكن بها الوصول إلى المجهول، قسّمه إلى قسمين، قسم: في النسبة، وقسم: في الجبر والمقابلة[1].

وشرْحه المسمّى"رفْع الحجاب عن وجوه أعمال الحساب" الذي قال في أوّله: «...وبعد فإنَّ كتابي الذي وضعتُه في تلخيص أعمال الحساب وتقريب معانيه وضبطِ قواعده ومبانيه، قد جمَع صناعة العدد العمليّة، بصفتيْ المعلوم والمجهول، فأردتُ إيضاح ما تضمَّنه من العلم، وشرْحِ ما يَظنُّ غير المُحَصّل أنّه مستغلَق فيه على الفهم...»[2] أثنى عليه ابن خلدون، وبيّن أهميته بقوله:«...وهو مستغلقٌ على المبتدئ، بما فيه من البراهين الوثيقة المباني، وهو كتابٌ جليل القدر أدركْنا المشيخة تُعَظّمه، وهو كتابٌ جديرٌ بذلك ...»[3].

وعلى كتاب تلخيص أعمال الحساب وضع ابن قنفذ القسنطيني شرحًا بيّن فيه أهميّة الأعداد من ناحية القيمة في شريعة الإسلام، من خلال الاستشهاد بآيات كثيرة من القرآن الكريم وردت فيها قيّم عدديّة، وترجم فيه أيضًا لابن البنّاء ترجمة موجزة حول سيرة حياته وأهمّ مؤلّفاته، وبسّط فيه المسائل الواردة في الكتاب، بحسب أجزائه وأقسامه وأبوابه كما بيّن أهميّة هذا الكتاب في تعليم الحساب وعدّه في المرتبة الثانيّة من حيث الصعوبة؛ إذ يصعب على المتعلّم المبتدئ في الحساب أن يفهم اصطلاحات هذا الكتاب فهمًا جيّدًا دون أن يطّلع على كتاب أبي بكر الحصَّار المسمّى "البَيَانْ وَالتِذْكَار فِي عِلْمِ مَسَائِلِ الغَبَارْ"، كما أثبت الشيخ ابن قنفذ نسبة الكتاب لابن البنّاء، من خلال إجازة كتبها بخطّ

---

[1] الأزدي(أحمد بن عثمان)، تلخيص أعمال الحساب، مكتبة دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم 251، رقم المخطوط: 933 أ.س، ص 1- 23، محمّلة من موقع: (https://al-mostafa.info).

[2] الأزدي(أحمد بن عثمان)، رفعُ الحِجَاب عَنْ وُجُوه أَعْمَالْ الحِسَاب، مكتبة الكونغرس، الولايات المتّحدّة الأمريكيّة، رقم المخطوط: 1152-H، ص1؛ الأزدي (أحمد ابن عثمان)، رفعُ الحِجَاب عَنْ وُجُوه أَعْمَالْ الحِسَاب، من موقع مكتبة قطر الوطنيّة : (https://www.qdl.qa)، HC.MS.2016.002S، ص1.

[3] ابن خلدون، مقدّمة ابن خلدون، ج2، ص254 .

يده، في نهاية إحدى النسخ أجاز بها الكتاب لطالب من طلبته، وقبل أنّ يشرع في شرح الكتاب شرحًا مفصّلًا بالشواهد والأمثلة[1].

جاء في أوّل الشرح:«...الحمد لله الّذي أحاط بكلّ شيء علمًا...وبعدُ، فهذا كتابٌ سمَّيته حطُّ النِقابِ عن وجوُهِ أَعْمَالِ الحِسَاب قَصَدْتُ به- والله ينفِّعني- إيضاح عمل التلخيص لمن أراد من ذوي الألباب بأمثلة بسيطة...»[2]، وإذا تأمّلنا قول ابن قنفذ، فإنّه من المنطقي أنّ يضع ابن قنفذ عليه شرحًا، حتّى لو بعد شرْحه من طرف المؤلِّف، فابن خلدون شهد بنفسه على تعقيد تلخيص ابن البنّاء، فوَجْهُ الفرق أنّ المؤلِّف استخدم اصطلاحات عسيرة الفهم على المبتدئ، كما عازته الأمثلة وهو ما استدركه ابن قنفذ في شرحِه، من خلال عرض أمثلة تطبيقيّة وجداول جعلته في غاية الوضوح[3].

أمّا عن السبب الأوّل لتأليف الكتاب، فهو معلوم، كما تقدّم، والسبب الثاني، فقد أشار إليه في آخر كتابه أنّ بعض طلبة العلم في مدينة فاس طلبوا منه شرح هذا التأليف فلبّى طلبهم بعد تعذُّرٍ واستخارة ليتمّه بعد مدّة من الجمع دامت خمسة وعشرين يومًا ليكون الفراغ منه في أواخر شهر شوال، من عام( 772هـ/1371م) قال في آخره:«...قال جامعه أحمد بن حسن علي بن القنفذ القسنطيني-أخذ الله بيده-، وهاهنا انتهى الغرض في هذا الكتاب المبارك...»[4]، ولقيّ هذا التلخيص شهرة واسعة في الوسط التعليمي في المغرب الأوسط، فبعد ابن قنفذ شرحه الحبّاك والشيخ سعيد العقباني، كما

---

[1] ابن قنفذ القسنطيني(أحمد بن حسن)، حطُّ النقاب عن وجوه أعمال الحساب، قسم المخطوطات، جامعة الإمام محمّد بن سعود، السعوديّة، الرقم: 6422، اللوحة رقم: 1-4، محمّلة من موقع : (https://ketabpedia.com).

[2] الخطّابي، فهارس الخزانة الحسنيّة، مج3، ص57.

[3] ابن قنفذ، حطُّ النقاب، مصدر سابق، اللوحة رقم: 10، 11، 15 وما بعدها.

[4] المصدر نفسه، اللوحة رقم: 155.

شرح نظْم ابن الياسمين في الجبر والمقابلة الذي يعتبر من المنظوم المهمّة في العدد والحساب[1]، ومن المؤسف أنْ لا يبلغنا شرحهما، كما بلغنا شرح القسنطيني.

**ت- علم الطّب:**

إذا ما قارنا الإنتاج العلمي بسائر العلوم الشرعيّة، فإنّ العلوم العقليّة قليلة ومحدودة ذلك أنّ علماء المغرب الأوسط لم يكونوا بمتخصّصين في ميدان الطبّ ولا مهتمّين بتطويره، إنّما كانوا من المتطبّبين الجامعين لفنونه من خلال تصنيف الأعشاب الثابتة منفعتها في الطبّ المتوارث عن الأسلاف أو بالاهتمام بالطبّ الوارد في السنّة النبويّة.

وفي هذا الميدان برز إبراهيم بن أحمد الثغري[2] التلمساني الذي صنّف معجمًا جمع فيها أسماء بعض النباتات واستعمالاتها منظّمة مرتّبة بحسب الحروف، وفيها طُرُق استُعْملت في عصره للتداوي والعلاج، فكان الثغري يذْكُر الدواء، ثمّ يعرّف بفوائده وللثغري أيضًا تأليفًا آخر في الطبّ، وهو عبارة عن رسالة في الأدويّة ومنافعها قسّمها إلى أبواب معَنَوْنة وصف فيها الأدهان والأشربة والمعاجين مع منافعها الطبيّة، وذكر فيها علاج بعض الأمراض الخفيفة منها، بعض أمراض العيون[3].

أمّا المذهب الثاني في هذا الميدان، فمرتبطٌ بالطبّ النبوي، وهو مَسلكُ الشيخ محمّد بن يوسف السنوسي في رسالته الصغيرة في الطبّ الذي اتّخذ من حديث«المعدةُ بيت الدّاء والحِمْيَةُ رأس الدواء» - المنسوب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام، وما هو إلاّ قول طبيب العرب الحارث بن كِلدة، وحديث« أصلُ كلِّ داءٍ البردة »- صدران لكتابه

---

[1] المديوني، البستان، ص106- 219 .

[2] عاصر عبد الرحمان ابن خلدون، وأخذ العلم عن الشريف أبو عبد الله التلمساني الذي توفيّ يوم الأحد في الرابع من شهر ذي الحجّة سنة(771هـ/1370م)، يرجّح أنّه توفيّ أوائل القرن التاسع الهجري إذن ليس هو الثغري الأديب المذكور سابقًا. أنظر، المصدر نفسه، ص166.

[3] الخطّابي، فهرس الخزانة الملكيّة، مج2، ص115؛ سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص112.

الذي ضمّ فيه الطُرق الصحيحة للتداوي الواردة في السنّة النبويّة، وتفسير كلام النبي عليه الصلاة والسلام في سنّ طرق العلاج وبيان أسراره العجيبة[1].

وتضمّن هذا الكتاب عدد من المعلومات الطبيّة الهامّة جعلته لا يقلّ أهميّة عن كتب المتقدّمين في الطبّ، فقد بسّط فيه فائدة الحِمْية الغذائيّة وأثرها على الجهاز الهضمي في تنقيته من السموم[2]، كما تطرّق فيه إلى مراحل الهضم، فعدّه على ثلاثة مراحل:(هضم في المعدة، وهضم في الكبد، وهضم في سائر الأعضاء)[3]، وهذه الحقائق، وإنّ قاربت الحقيقة في زماننا، فهي في عصره حقائق عجيبة، كما تطرّق إلى أثَر الأغذية الرديئة التي تثير الاضطرابات في الجهاز الهضمي، ما يُعرف في وقتنا بعَسر الهضم بقوله: «...فمتى صلُح الهضم الأوّل- وأعني به الكائن في المعدّة- صالح الهضم الثاني، والثالث، ومتى فسَد الهضم الأوّل لزم أن يفسد الثاني والثالث...»[4] وأثرها في مزاج الإنسان وطبعه.

لقد اعتمد السنوسي في كتابه هذا على نظرية الأخلاط الأربعة المستمدّة من الأطباء القدماء في وصف العلاج الطبيعي المستمدّ من الأعشاب والأطعمة بناءً على الأعراض التي يبديها الجسم[5]، كما قصد السنوسي من خلال هذا التأليف المساهمة في إحياء الطبّ النبوي والتبيّين فوائده، فأكّد على ضرورة العناية بهذه العلوم بحفظها، وبثِّها لمستحقّيها، وهنا تبرز شخصية الإمام المصلح المتبحّر في شتّى العلوم النقليّة الباحث في العلوم العقليّة.

---

[1] السنوسي(محمّد بن يوسف)، رسالة في الطبّ، تح : خالد زهري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2002م، ص32.

[2] المصدر نفسه، ص45.

[3] المصدر نفسه، ص34.

[4] السنوسي، رسالة في الطبّ، ص35.

[5] المصدر نفسه، ص48.

## 6- السيّر والتراجم:

بعد النظر في ما ألّف المتقدّمون من علماء المغرب الأوسط وما خلّفوه من آثارٍ شريفة طيّبة نقف على أبرز التآليف التي تقفّت آثارهم وبسطت لنا أحوالهم وخلّدت لنا في المصنّفات أخبارهم، فلولاها ما بلغنا شيء من سيرة العلماء والزهّاد، ولمّا عرفنا فضلهم على العباد ولا إسهامهم في العلم والبلاد ذلك أنّ السِّيّر والتراجم هي الصلة والعروة التي ربطت بين عصرهم وعصر من سبقهم وعصرنا، فقد كان منطلقهم في أوّل الأمر حِفظ الشريعة وآثار سيّد المرسلين عليه الصلاة والسلام وأصحابه ومن بعدهم حفظ خصال العلماء والمشايخ وتوثيق سلاسل أسانديهم التي لولاها لبغى كلّ باغٍ على علم الشريعة ولا استحال تميّز صحيحها من باطلها، ولأجل هذا حرِص كلّ فقيه على تقيّيد أسانيده والتعريف بشيوخه في الفهارس والتراجم ليعرف مَنْ جاء بعده طُرُقه في العلم، كما أجمعوا على فضل هذه التراجم في إصلاح النفوس إقتداءً بصلاح الأوّلّين، وقد نبّه صاحب البستان إلى هذا بقوله:«...وقد نصّ العلماء على أنّ ذِكر العلماء وحكايات الصالحين واقتصاص أحوالهم أنفع للناس من مجرّد الوعظ والتذكير بالقول، وفي اشتغالكم أيّها الأخُ بهذا الخير العظيم ...»[1]، وبهذا يستبين فضل السيّر والتراجم على سبيل الوجازة والاختصار.

### أ- السيرة النبويّة وسيّر الأعلام:

إنّ أوّل ما اعتنى به أعلام المغرب الأوسط من السِيَّر سيرة المصطفى عليه الصلاة والسلام عناية فائقة، فقدّموا تعليمها على سائر العلوم النقليّة بعد حِفظ القرآن الكريم والحديث، فلا يستقيم أنّ يطلب طالب العلم شيئًا من التفسير والحديث، دون أن يعلم شيئًا من سيرة النبي عليه الصلاة والسلام، فلا سبيل إلاّ معرفة بعض الأحكام في

[1] المديوني، البستان، ص ص5، 6 .

القرآن الكريم والسنّة وتفسيرها، دون الإحاطة بالأحداث والوقائع الحاصلة في زمن الرسالة، ومن أوجه عنايتهم بالسيرة النبويّة تعليمهم لكتب السيرة المشهورة ككتاب"شمائل الترميذي"، و"الشِّفَا بتعريف حقوق المصطفى"، وهو من الكتب المهمّة التي تعظِّم قدر النبي عليه الصلاة والسلام، وتبيّين حقوقه على المسلمين، بما يجوز في حقّه من توقيره وبرّه، وملازمة الصلاة عليه، والاعتقاد بعصمته، وما لا يجوز في حقّه[1]، وعلى هذا الكتاب وُضعت عدد من الشروح منها:"شرح ابن مرزوق الخطيب الجدّ" الذي وصفه صاحب البستان ب"النفيس"، و"شرح محمّد بن مخلوف الراشدي" المعروف ب"أبركان" (ت868هـ/ 1464م) في كتابين[2].

ولابن قنفذ الخطيب في هذا الميدان كتاب متميِّز سمّاه "وسيلةُ الإسلام بالنبي عليه الصّلاة والسّلام" اختصر فيه السيرة النبويّة اختصارًا بسيطًا واضحًا شمِل فيه عدد من المواضيع والأحداث، مستفيدًا من عدد من الكتب التي استقى منها معلوماته، وجعلها مرتبةً ترتيبًا حسنًا أبان فيه عن رقّة في أسلوب ودقّة في الإيجاز، كما بيّن في مقدّمته فضل قيمة السِيَّر على طالب العلم بقوله:«...فإنّ أَوْلى ما نَظَر فيه الطالب، وعنى به الراغب سِيَّر الرسول عليه الصّلاة والسّلام وخبره الذي يزيد في الإيمان والإسلام...»[3] فأراد بهذا العمل أن يكون مدخلًا لفضائل النبي عليه السلام يستقي منه طالب العلم الفوائد والعبر، فقد ذكر ابن قنفذ أنّ هذا الكتاب، إنّما هو نتاجٌ لمدّة طويلة في طلب الحديث، فتسنّى له بعد عودته من المغرب الأقصى أن يجمع هذا الكتاب في مدينة قسنطينة سنة(807هـ/1405م) قبل ثلاث سنوات من وفاته، وقسّم كتابه إلى خمسة أبواب: الباب الأولّ، في نسبه عليه الصّلاة والسّلام، وفي أسمائه، وفي تاريخ ولادته ومنْ

---

[1] السبتي اليحصبي(عيّاض بن موسى)، الشّفا بتعريف حقوق المصطفى، تح: عبده علي كوشك، وحدة البحوث والدراسات، الإمارات، ط1، 2013م، ص945 وما بعدها.

[2] المديوني، مصدر سابق، ص 184-189، 220.

[3] ابن قنفذ القسنطيني(أحمد بن حسن)، وسيلة الإسلام بالنّبيّ عليه الصّلاة والسّلام، تق: سليمان الصّيد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص31 .

قام بحضانته، الباب الثاني، في أزواجه عليه الصّلاة والسّلام وأولاده وقرابته وخدَمه وخواصّه، الباب الثالث، في مبعثه عليه الصّلاة والسّلام وبعوثه وغزواته ووفاته، الباب الرّابع، في نبذ معجزاته عليه الصّلاة والسّلام، الباب الخامس، في ذكر بعض السنّيّة أحواله وفضل الصّلاة عليه على أهله وآله صلّى الله عليه وسلّم(1).

ولمّا كانت سيرة الصلحاء والعلماء والأولياء تقع في المرتبة الثانيّة بعد سيرة النبي عليه السّلام نالت النصيب الأوفر من الكتابات في القرنين(8-9هـ/14-15هـ)، وهذه التراجم على ثلاثة أنواع ترجمة أعلام لأعلام من نفس محيطهم الأُسَري كترجمة محمّد بن أحمد بن محمّد بن أبي بكر ابن مرزوق الجدّ الخطيب(ت781هـ/1380م) لأسلافه الأوائل أو ترجمة طلبة العلم لمشايخهم لمناقب شيوخهم كترجمة الملّالي لشيخه محمّد بن يوسف السنوسي، في" المواهب القدسية" أو ترجمة مستقلّة لكبار أعلام الصوفيّة كترجمة ابن قنفذ وابن صعد التلمساني لعدد من أعلام الصوفيّة.

أمّا ابن مرزوق الجدّ المذكور، فقد ابتغى من تأليف كتابه المسمّى "المناقب المرزوقيّة" ذِكر مناقب جدّه، ووالده، ومن صاحبهم من العلماء مقتديًا في ذلك بما وضعه كبار أعلام المالكيّة من تراجم كترجمة القاضي أبو عبد الله لوالده القاضي عيّاض اليحصبي، وقد تفرّغ إلى ذلك بعد إعراضه عن الدنيا جرّاء محنة السجن التي ألّمت به فانقطع رحمه الله لآخرته، وأراد بهذا العمل أنّ تكون له في سلفه عبرة ولمن بعده من أبنائه من إثباتِ شرفهم في الزهد والعبادة متقصّيًا في ذلك الأخبار ممّا رواه له والده والعارفون بمناقب الصالحين قال:«...رأيتُ أنّ أثْبتَ في هذا المجموع سيرة من سلَف لي من الصالحين، على الاختصار لينزاح الاحتقار بالاعتبار...وما أذكرهُ من سيرة هذا

1 ابن قنفذ، وسيلة الإسلام، مصدر سابق، ص 32.

السلف المبارك، وما تقرّر لهم من السنّن معروف عند الأكابر من أهل الوطن العارفين بأخبار الناس الباحثين عن المناقب أهل الفضل... »[1].

وعن الصنف الثاني، فقد أفرد محمّد الملاّلي لشيخه محمّد بن يوسف السنوسي كتابًا مطوّلًا "المواهب القدسية في المناقب السنوسيّة" تحدّث فيه عن خصال شيخه، وجاء في مقدّمته:«...وبعد، فإنّي عزمتُ في هذا التقييد المفيد وفّق الله فيه للصواب والتحقيق ويسَّر في إتمامه على أكمل طريق أن أذكرَ فيه جمًّا من فضائل شيخنا الإمام البالغ في التحقيق والورع...سيّدنا ومولانا وبركتنا...ووسيلتنا إلى ربّنا الراحل إلى الله تعالى الموصل إليه أبو عبد الله محمّد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي...»[2]، وقد قسّم كتابه على عدد من الأبواب، الباب الأوّل، في التعريف بأشياخه، الباب الثاني، في مكاشفاته وكراماته، الباب الثالث، في علمه وزهده ووعظه وورعه ورفع همّته وحلمه وصبره وسداد طريقه، الباب الرابع، في عدد تآليفه، وما قيل فيه من الشعر، وما حدَّث به من التآليف تلميذه الملالي، أمّا الباب الخامس، ففي آيات من كتاب الله تكلّم فيه السنوسي كلامًا رائقًا، وبيّن فيه معناها وأزال مشكلها، والباب السادس، في تفسيره لِمَا أشْكَل من الأحاديث، والباب السابع، في تفسيره وشرْحِه لِمَا أشكل من كلام الأعلام، من كبار أئمّة التصوّف، والباب الثامن، في ذكر أرواده حظّ عليها تلامذته وأصحابه وأدعيّة كتبها بخطّه، الباب التاسع في وفاته –رحمه الله–، أمّا الباب الأخير العاشر في ما قيل فيه من شعر[3].

وكشف الملاّلي في هذا الكتاب عن محبّة عميقة تجاه شيخه الذي كان مثالًا وقدوة له في حركاته وسكناته ما جعله يتأثّر به تأثُّرًا عميقًا، كما أنّ هذا الكتاب لم يوضّح فقط

[1] ابن مرزوق(محمّد)، المناقب المرزوقية، تح: سلوى الزاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2008م، ص2.

[2] الملاّلي، المواهب القدسية في المناقب السنوسية، ص ص1، 2 .

[3] المصدر نفسه، ص ص 2، 3.

الشخصية العلميّة الفذّة لهذا الإمام العلَم الشديد على البدع المستمسك بالإصلاح والإرشاد؛ بل كشف فصولًا من شخصيّته تجاه تلاميذه وأصحابه ومجتمعه ومدى رأفته بالإنسان وكذلك الحيوان.

وبعد ذكر الصنفين الأوّليين نتطرّق إلى ما ألّف ابن قنفذ، وابن صعد التلمساني من خلال كتابيهما في مناقب الأولياء، أمّا ابن قنفذ القسنطيني، فقد صنّف في القرن(8هـ/14م) كتابًا جليل القدر جمع فيه تراجم كبار العلماء والأولياء أكثرهم من أعلام الغرب الإسلامي سمّاه: "أنسُ الفقير وعزّ الحقير"، وقد كان بالأصل أنّ دُعيّ إلى وضع تأليف يبسّط فيه شيئًا من كلام شيخ الزهّاد في المغرب أبو مدين شعيب، وقد وافق طلبهم هذا عودته إلى مسقط رأسه مدينة قسنطينة، ووافق شهر رمضان لسنة (787هـ/1385م)[1] فكان ذلك دافعًا له إلى تصنيف هذا الكتاب الذي عزم فيه على التعريف به، وتتبّع خصاله والتعريف بأصحابه، فكان هذا التأليف رائدًا في الترجمة لأبي مدين، وأصحابه ليبقى شاهدًا على زهد الرجل وإسهامه في تربية أجيال من المريدين وطلبة العلم الذين كان لهم باعٌ في الإصلاح والتربية الروحيّة في المجتمع الإسلامي، وإنْ كان ابن قنفذ قد نقل قسطًا وافرًا من أخباره من كتاب" التشوّف إلى رجال التصوّف" ليحيى بن يوسف التّادليّ المعروف ب"ابن الزيّات"، خاصّة فيما يتعلّق بأخبار أبي مدين، فبذلك أعاد بعْث تراث تلك القامات العلميّة والصوفيّة التي ربّما اندرست آثارهم عند عوام المسلمين، واكتفوا بشذْرها، ولم تبق إلاّ في خزائن وقلوب العارفين.

ولمّا أتمّ ابن قنفذ المبتغى، وكفى المتأخّرين التنقيب عن آثار وأخبار الأوّلين أتمّ ابن صعد التلمساني(ت901هـ/1496م)، في كتابه:"رَوْضَةُ النَّسْرِين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين"التعريف ببعض مشايخ الصوفيّة الذين قاربوا أو عاصروا ابن قنفذ واشتهروا بتأثيرهم الصوفي في المحيط المغاربي، وهم: محمّد بن عمر الهواري(751-

[1] ابن قنفذ، أنس الفقير وعزّ الحقير، مصدر سابق، ص ص 1، 2 .

843هـ/1350-1440م)، وإبراهيم التّازي المتوفى بتاريخ(8 شعبان866هـ/1462م)، والحسن أبركان المتوفى بتاريخ(شوال 857هـ/1453م)، وأحمد الغماري المتوفى بتاريخ (12 شوال 874هـ/1470م)، وما هذا الكتاب إلّا مختصر من كتابه "النجمُ الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر ومناقب" الذي ترجم فيه لعدد كبير من العلماء وفقهاء الإسلام، وقد صرّح بذلك في مقدّمة كتابه "روضة النسرين"، فقال:« فهذا كتابٌ اختصرناه من كتابنا الكبير المؤلّف في أخبار الصالحين، واقتصرنا فيه على الشيوخ الأربعة المتأخّرين إسعافًا لمن سأل منّا ذلك من فضلاء الإخوان وأكابر الفقهاء بمدينة وهران...»[1]، وبذلك يتّضح أنّ هذا الكتاب، إنّما صُنِّف أساسًا لجماعة من مدينة وهران ليكون هذا الكتاب ذكرى لهم وذكرى، بفضل الشيخ إبراهيم التّازي، والشيخ محمّد بن عمر الهواري.

وبذكرنا لسيرة كتابه "النجم الثاقب"، فقد ألّفه في ثمانية أجزاء، بطلب من السلطان الزيّاني أبي عبد الله محمّد الرابع الثابتي بن أبي عبد الله محمّد المتوكّل على الله الذي حكم بين عامي(872- 910هـ/1468-1505م) لأجل أن يضمّه إلى خزانة قصره فجعله مرتبًا ترتيبًا أبجديًا جمع فيه تراجم كبار الأئمّة المالكيّة[2].

**ب- التاريخ والوَفَيات:**

أمّا فيما يخصّ عناية علماء المغرب الأوسط بالتاريخ فمرتبط ارتباط وثيقًا بتأريخ للدوّل والسلاطين والعلماء، من تتبّع لأعمالهم وتصنيف لوفياتهم، ومن هؤلاء، محمّد بن عبد الله التنسي الذي ألّف في تاريخ ملوك بني زيّان خدمة لسلطان الزيّانيّين أبو عبد الله محمّد المتوكل على الله الذي حكم بين عامي(866-872هـ/1461-1467م)، والراجح أنّ ما أقدم عليه ليس من باب الطلب، كما عُهد من السلاطين، إنّما من باب الطواعية

---

[1] ابن صعد، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، مصدر سابق، ص35 .

[2] ابن صعد(محمّد)، النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر ومناقب، تح: الطاهر منزل، مذكرة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: بوبة مجاني، قسم التاريخ، كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة قسنطينة 2، 2011-2012م، ص ص 102، 103.

بعدما كان من السلطان من فضل عليه، ولم يكن الشيخ محمّد متفرّدًا بجملة العناية السلطانيّة، إنّما هذا هو حال السلاطين الموسّعين على العلماء لفضلهم في الرعيّة، فحمل هذا الإغداق والعناية الشيخ على ردّ الجميل قدر الجهد، ولا أنفع في ردّ الجميل من تخليد مناقب أعلام بني زيّان في كتاب تبرز فيه مفاخرهم، وتندثر منه مساوئهم ولا ريب أنّ لكلّ راع في ذلك الزمان بعد المحاسن مثالب، وإنّ كان قد أبدى مالهم وما عليهم كذكره لقضية اغتصاب دُور الناس في تلمسان لبناء سور حول القصر بعد ثورة الأمير أحمد بن الناصر ابن المولى أبي حمو ليلة السابع والعشرون، من شهر رمضان سنة (850هـ /1446م)[1]، ففي كلامه شيء من اللين الذي ينبغي أنّ يُخاطَب به السلاطين.

وقال المؤلّف واصفًا ما طاله من نِعَمٍ:«...ولمّا كنت في جملة منْ غمَرَتْه آلاؤه وتواترت عليه نعماؤه، وألبستُ منها حِلّلا ضَافية، وأوردتُ منها مشارع صافية نهضتُ في خدمته بقدر طاقتي، واستعملتُ في ذلك ما رجوتُ أن يكون نافقًا من بضاعتي...فعزمتُ- جعل الله الملك فيه وفي عقبه أبديًّا- على أن أجمع له تصنيفًا يكون ملوكيًا أدبيًّا يشتمل على التعريف بنسبه وسلفه الكريم وبيان شرفه في الحديث والقديم...»[2] صاغ -رحمه الله تعالى- كتابه بقلم المؤرّخ والأديب في آنٍ، فخصّ كلّ سلطان بذكر مآثره، وما قيل فيه من مدائح وأشعار من لدُن بداية أمر مملكتهم ونهوض يغمراسن بن زيّان واستيلائه على الحكم[3]، حتّى عهد السلطان المعاصر له "المتوكّل على الله" الذي أراد أن يبسّط سيرته في كتاب غير هذا الكتاب، إنْ أطال الله في عمره، لكنّه ما تمكّن[4].

وإلى الشرق من المغرب الأوسط سبق ابن قنفذ التنسي، بما يزيد عن ستين سنة بتأليفه للسلاطين وفي تاريخهم، لكن هذه المرّة الدولة الحفصيّة التي كان يعيش في كنفها

---

1 التنسي، تاريخ ملوك بني زيّان، مصدر سابق، ص253.

2 المصدر نفسه، ص ص 107، 108.

3 المصدر نفسه، ص111.

4 المصدر نفسه، ص272.

في قسنطينة، فألّف على شرف سلطانها أبي فارس، عبد العزيز الحاكم، ما بين عامي(796-837هـ /1394- 1433م) كتابًا سمّاه "الفارسيّة في مبادئ الدولة الحفصيّة" بدأ فيه بذكر ظهور الدولة الموّحديّة على يد المهدي بن تومرت وصاحبه عبد المؤمن بن علي الكومي وساق فيه بدايات هذه الخلافة، وانتشار دعوته في وسط دولة المرابطين، واختصر كلامه في ظهور الموّحدين، وتوليّتهم لبني حفص على إفريقيّة (تونس)، ثمّ بداية استبداد الأمير أبو زكرياء ابن أبي محمّد عبد الواحد ابن الشيخ أبي حفص في الرابع والعشرين، من شهر رجب سنة(625هـ/1228م) بالحكم، وذكر فيه سطوة ملوكهم وحروبهم مع بني عبد الواد وتجيشهم على تلمسان ابتداء من الحملة الأولى في شهر شوال سنة(639هـ/1242م) ودخولها في العام الموالي، في الربع الأوّل من شهر ربيع الأوّل سنة(640هـ/1243م)[1].

ومن جميل ما ورد في هذا الكتاب تأريخ ابن قنفذ لعلاقة الحفصي المذكور بسلطان مصر واجتماع كلمتهما على صيانة ديّار المسلمين من غزوات الصليبيّين، فأورد في ذلك أبياتًا من الشعر تعبّر عن انتصارات المسلمين في مصر التي وقفت في وجه الجيوش الصليبيّة التي باءت بالهزيمة والخسران، وأسر فيها ملكهم إلى أن افتدى نفسه، كما أورد فيها معاني الإخاء بينه وبين سلطان المماليك بالقطر المصري آنذاك نجم الدين أيوب بن الكامل[2] الذي حكم من عام(637هـ/1240م)، حتّى وفاته، في الرابع عشر، من شهر شعبان سنة (647هـ/1249م)[3].

وما تميّز به ابن قنفذ في هذا الكتاب أنّ كتابته لم تكن بمعزلٍ عن محيطها العربي المسلم، وهي نظرة تدلّ على وحدة الأمّة الإسلاميّة من شرقها إلى غربها، فقد ذكر في

1 ابن قنفذ، الفارسيّة في مبادئ الدولة الحفصيّة، مصدر سابق، ص107- 109.

2 المصدر نفسه، ص 110-112؛ المقريزي (أحمد بن عليّ)، السلوك لمعرفة دوّل الملوك، تح: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج1، 1997م، ص 446-448 .

3 المقريزي، دُرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، ج2، ص33 .

ولاية السلطان أبي عبد الله المستنصر الذي بويع للحكم، في الثالث، من شهر رجب، سنة (647هـ/1249م) بعد ذكر إنجازاته ما كان يدور من حروب في مصر ضدّ الصليبيّين ومن الطبيعي أن تكون قلوب المسلمين في قسنطينة متعلّقة بمصير إخوانهم في مصر وذَكر إشارة مهمّة من علامات الساعة، ألا وهي، ظهور النّار في الحجاز سنة(654هـ/ 1256م)[1].

وسلك ابن قنفذ في هذا سبيل الاختصار والحوْل بترتيب سنين الأحداث تتابعًا، ونوَّع فيه بين وقائع سياسية بين المتنازعين عن المُلك، وذكر وفيات عدد من الأعيان وعلاقة المودّة بين المستنصر(ملك الدولة الحفصيّة)، و(ملك السودان الغربي) في وقته الذي أهداه حيوان الزرافة[2]، وتوالى ذكره لسلاطين بني حفص، وذكر وقائعهم، حتّى بلغ ذكر أبو فارس بن عبد العزيز، فأخبر بوقائع بيعته، وما دبّ في ملكه من خلاف بينه وبين منازعيه، ورصد حركاته في الإمارة الحفصيّة لإخماد الثورات وعلاقته مع سلطان المماليك سيف الدين برقوق بن أنس الشركسي الذي وصلت هداياه تونس سنة(799هـ/1398م) وما كان من السلطان منْ حُسن الحفاوة والاستقبال[3]، وإنّ كان ابن قنفذ قد مدح أمراءه فإنّه لم ينس نصيبه من ذكر علاقته بالسلطان الحفصي وتوليّته القضاء[4]، وقد أرّخ في نهاية كتابه تاريخ فراغه منه سنة(806هـ/1403م)[5].

وقد أشرنا في ذكرنا لكتاب الفارسيّة أنّ ابن قنفذ ضمّنه بعضًا من وَفَيات الفقهاء بحسب ترتيب السنين، ومردّ ذلك لعنايته بطبقات الفقهاء والمحدّثين؛ إذ يجب على كلّ طالب لعلم الحديث أن يحيط علمًا بتاريخ وفيات المحدِّثين ليميّز كلام المدلّسين في

---

[1] ابن قنفذ، الفارسيّة في مبادئ الدولة الحفصيّة، مصدر سابق، ص ص119، 120.

[2] المصدر نفسه، ص120.

[3] المصدر نفسه، ص195.

[4] المصدر نفسه، ص ص197، 198.

[5] المصدر نفسه، ص200.

الحديث، فكثيرٌ ما اختلف طلبة هذا العلم في شأن وفيات الأئمّة المحدّثين، أيّهما أسبق لتحقيق سلسلة السند؟،وقد أوضح الشيخ أحمد القسنطيني المذكور المسألة بقوله:«...واعلم أنّ طلب الإجازة والرواية من شأن أهل العلم، وكذلك معرفة أفاضل الأمّة من صحابي وتابعي وفقيه، ومن الكمال معرفة تاريخ موتهم أو ولادتهم ليتعيّن من سبَقَ عمّن لحق»[1].

وأفرد ابن قنفذ كتابًا خاصًا في هذا الشأن عرّف بكتاب "الوَفيات"، وذكر فيه تاريخ ولادات ووفيات عدد كبير من الأعلام، بداية بوفاة النبي عليه الصلاة والسلام وآل بيته، ثمّ العشرة المبشرين من الصحابة، ثمّ أمّهات المؤمنين ومن جاء بعدهم من الأعلام بداية من المائة الأولى للهجرة، مقسّمًا كلّ قرن منها إلى عشر سنين، ويذكر في كلّ عشر سنين ترتيب وفيات الأعلام من الصحابة والتابعين ومن تبعهم من المحدّثين والعلماء، حتّى المائة الثامنة، وجاء في مقدّمة كتابه:«...ولنذكر في هذا الكتاب ما حضرني من وفيات الصحابة والعلماء والمحدّثين والمؤلّفين، ورتّبتُه على المائين من السنين، بوجه لم أسبق إليه...»[2].

إنّ هذا الكتاب ليس بكتاب مستقلّ كباقي الكتب التي ألّفها، إنّما ارتبط بكتاب "شَرَفُ الطَّالِب فِي أَسْنَى المَطَالِب" الذي شرح فيه نظْم ابن فَرَحْ الاشبيلي المعروف ب"الغرامية المذكور في قسم الحديث"، وهو بمثابة ذيل له، فقد قدّمنا في الكلام أنّ استيفاء طلب الحديث لا يكون إلاّ بمعرفة تاريخ وفاة محدّثيه، وبناءً على ذلك، فقد أثبت ابن قنفذ في نهاية كتابه"شَرَفُ الطّالب" تاريخ فراغه منه سنة(807هـ/1404م)[3]، وفي وَفياته، فقد ختم آخر الوفيات في آخر ذي الحجّة من عام(807هـ/1405م)[4].

[1] ابن قنفذ، شرف الطالب في أسنى المطالب، مصدر سابق، ص236.
[2] ابن قنفذ، الوفيات، مصدر سابق، ص21.
[3] المصدر نفسه، ص248.
[4] المصدر نفسه، ص282.

أمّا الفقيه أحمد بن يحيى الونشريسي التلمساني المتغرّب عن وطنه، فقد اختار -بعد ابن قنفذ بسنين طويلة- أن يؤلّف كتابًا في الوفيات ليس على سبيل التذييل على أحد مؤلّفاته، إنّما إفادة لبني زمانه بتراجم الأعيان المشهورين من العلماء والفقهاء الصوفيّة بالقطر المغاربي والأندلسي والمشرقي على خطّ طريق الرحلة، فابتدأ برأس المائة السابعة منتهيًا إلى رأس المائة التاسعة ليختم كتابه بترجمة أحد أصحابه الفقيه أبو الحسن علي بن قاسم الزَّقّاق في السادس من شهر شوال، من عام(912هـ/1507م)[1]، ومعلومٌ أنّ وفاة الونشريسي -رحمه الله- سنة(914هـ/1509م).

[1] الونشريسي، وفيات الونشريسي، مصدر سابق، ص5، 116.

في هذا الفصل تطرّقنا لعددٍ من الميادين، وعددٍ من المجالات التي ساهم فيها علماء المغرب الأوسط؛ إذ تناولنا فيه أهمّ التآليف في الأدب، بمختلف أنواعه(شعرًا، ونثرًا) وبغرضيه(مدحًا، ورثاءً)، وأشرنا أيضًا في إلى أهمّ مؤلّفات الوعظ والتصوّف والتوحيد والعقائد، والمنطق، وعلوم الفلك والرياضيات، والطبّ، وختمناه بذكر أهمّ كتب السيّر والتراجم.

ففي ميدان الأدب، برز عددٌ من الشعراء منهم مَن اختار الدخول في خدمة السلاطين ومدحهم لأجل غاية دنيوية يحصِّلها كيحيا ابن خلدون شقيق عبد الرحمان ابن خلدون وأبي عبد الله الثغري الذين برزت براعتهم في مدح سلاطين بني زيان وإحياء ذكرى المولد النبوي، ومحمّد بن مخلوف القسنطيني الذي اشتُهر بخدمة للبلاط الحفصي حتّى طارت سيرته في الأرجاء، فأثنى عليه المشارقة، أمّا التيّار الثاني، فقد نأى بنفسه عن خدمة الملوك والحكّام، واختار لنفسه طريق الزهد، فنظم أشعاره في مدح النبي عليه الصلاة والسلام وللتعبير عن شوقه إلى زيارة بلاد الحرمين أو لتذكير النفس وثنيِها عن هواها، كما فعل الشيخ إبراهيم التّازي، ومنهم من اتّخذ من الشعر سبيلًا للتعبير عن الشوق لإخوانهم والشكوى من آلام التغرّب، وفراق الأحبّة، وقد ظهر ذلك في نظم أحمد أبي عصيدة البجائي الذي عبّر عن شوقه لصاحبه أبي الفضل المشدالي، وعبّر به آخرون عن مبلغ خسارتهم بموت شيوخهم في رثائيات تهزّ النفوس كرثاء الحوْضي للسنوسي، ورثاء أبي عبد الله الزواوي لشيخه عبد الرحمان الثعالبي.

ولمّا كان للنظْم وجهان، وجهٌ للتعبير عن العواطف، ووجهٌ لترسيخ العلوم نظم علماؤنا منظومات علمية في الحديث كنظم ابن مرزوق، وابن زكري، ومنظومات في النحو كنظم ابن فايد في قواعد الإعراب.

كما لم يقتصر اهتمام أعلام المغرب الأوسط على شعر؛ بل تعدّاه إلى ميادين لغويّة أخرى كعلم البيان الذي أبان فيه المغيلي عن براعة فكَّ بها مكنونات علم البيان من

خلال كتابه" شرح التبيان في علم البيان"، وفي العروض الذي قدّم فيه ابن مرزوق الحفيد شرحًا وافيًا على الخزرجيّة قلّما أن يوجد له نظير، وفي البلاغة أفاد الشيخ عبد الرحمان الأخضري بمتنه الزاهي الذي جمع فيه ثلاثة فنون(المعاني، والبيان، والبديع).

وللوعظ والتصوّف نصيب وافر، فقد أولاها المتصوّفة الكبار عناية بالغة لتربيّة النفوس وتزكيّتها، فقد اقتفى أبو عبد الله المقرّي "الحقائق والرقائق" أثر ابن عطاء في نظم حكمه وأفاد أحمد النقاوسي في بسط أسرار المنفرجة للتّوزري، والثعالبي الذي أرسى قواعد ثابتة في التربية الصوفيّة، من خلال كتابه "ريّاض الصالحين وتحفة المتّقّين"، ولا يُنْسى فضل الخروبي الذي بسط شرحًا مفيدًا على كتاب أحمد الزروق في علاج عيوب النفس والأخضري الذي أظهر في المنظومة القدسية عيوب النفس، ووصف سبل تربية النفوس وفرّق بين التصوّف القويم والتصوّف البِدّعي.

أمّا في علم التوحيد والعقائد، فقد أخذ الشيخ عبد الرحمان الثعالبي بيد المبتدئ فصاغ له رسالة ميسّرة بسط فيها حقائق علم التوحيد ومفاهيمه، ولمّا كانت المنظومات خير زاد لطالب في علم التوحيد تكفّل السنوسي بشرح نظْم الجزائرية، في كتاب كفاية المريد لتكون مدخلًا للعقيدة القويمة السليمة، وأتبعها بعقائد جليلة ابتغى منها إخراج العوّام من سطوة التقليد إلى إقامة الدليل لترسيخ الاعتقاد، أمّا الشيخ سعيد العقباني، فقد ألّف في ما ينبغي للمسلم الاعتقاد به في صفات الله، وأقام فيما ألّف الدليل ليرسّخ الإيمان وتطمئن النفوس.

ولمّا كان المنطق سليل الفلسفة آلة تخدم العلوم تقي من الزيغ في الفكر أوْلوه عناية وبذلوا في سبيل تعليمه أقصى غاية، فكان الآبلي فيه مدرسة تخرج منها العلماء العظام كشريف التلمساني، وابن مرزوق اللذان ذلّلا جُمل الخونجي، وآتت فوائدها ولو بعد قرن في نظم بديع سمّاه الأخضري ب"السلم المرونق" صار مدخلًا للمنطق نازع به متن الإيساغوجي وحلّ محلّه في الاعتماد؛ مغربًا ومشرقًا.

وإن كان شُهد لأعلام المغرب بالبراعة في العلوم النقلية، فهذا لا يعني قِصر باعهم في مجال العقليّات، في علم الفلك والرياضيات والطبّ، وإنّ امتازت بقلّة الإنتاج، فقد واصلوا على خطى الرياضي الكبير "ابن البنّاء المراكشي" الذي ألهم علماء المغرب الأوسط بإسهاماته الجليلة في علم الفلك والرياضيات، فاقتفى آثاره ابن قنفذ، والحبّاك بمنظوماتهم ومؤلّفاتهم في الرصد الفلكي والرياضيات التي كانت عمادًا مهمًّا في الدراسات الرياضيّة والفلكيّة للأجيال اللّاحقة.

أمّا الطبّ، فلم يتطوّر؛ بل ظلّ يراوِح مكانه، واقتصر على الطبّ النبوي المستمدّ من الأحاديث، والتراث الشعبي المستند على معارف الأوّلين، فلا يعدو أن يكون نقلًا لخبرات الأوّلين، وجمْعًا لمعارف المتقدّمين، وقد برز ذلك في رسالة الثغري والسنوسي.

وفي شأن السيّر والتراجم، فقد كانت الحاجة لهما مرتبطة بدراسة علم الحديث وتحقيقه وتحقيق سلاسل الإسناد لكشف التدليس بالدرجة الأولى، تليها فائدة الوقوف على أخبار المتقدِّمين للاستفادة من مواعظهم وعِبَرهم قصد الاقتداء بهم والاستزادة من مناقبهم.

## خاتمـــة:

يمكننا تسجيل النتائج التالية:

- التحصيل العلمي بالمغرب الأوسط ما بين القرنين(8و10هـ/14و16م) يُتَوَج في نهايته بمنح الإجازة التي تعدّدت ألفاظها وتنوّعت، حسب العلم المقدّمة فيه.
- يبقى المغرب الأوسط مرتبط بالمشرق وغيره من العالم الإسلامي علميًا، بحكم أنّ العلم لا حدود له، وعلى الرغم من التغيّر في الظروف السياسيّة من قطرٍ إلى قطرٍ.
- ارتباط الإجازة عمومًا بالجانب الديني ومختلَف علومه، من حديثٍ، وغيره.
- اشتغال العلماء المجازين والمجيزين بوظيفتي التعليم والإقراء .
- الإجازة نوع من التقيّيد للمجاز ولكلّ نوعٍ من الإجازة اختصاصٌ يخوِّلُ لمحصِّلها الاشتغال في ميدان محدَّد، فالإجازة بالرواية لا تخوِّل لمُحَصِّلِها إلاّ رواية ما حصَّله عن شيوخه فقط دون غيرهم، من باب الأمانة العلميّة، فلا يجوز التجَّني والتعدَّي إلى الاشتغال بما سواها كالتصدُّر للتعليم أو الإفتاء دون إذنٍ يقع بعد توافر الشروط والتأهُّل لذلك.
- رغبة علماء المغرب الأوسط في تنويع إجازاتهم العلميّة شجِّعهم على تنويع مشارب علومهم وأسانيدهم، وذلك الذي رغّبهم في الرحلة العلميّة الطويلة نحو المشرق للّقاء كبار الأئمّة، فكان مقصد العلماء تحصيل الأسانيد العاليّة التي تقربُّهم في سلسلة الرواية من راوي الحديث الأوّل بدلًا من الراوي البعيد، فيقع لهم شرف التقدُّم في السلسلة، كما أيقنوا أنّ الإجازة كلّما كانت أقرب من المصدر كلّما قلّ فيما نُقِل التصحيف، وهذا مرتبطٌ بسائر العلوم الأخرى غير علم الحديث.
- إنّ غاية علماء المغرب الأوسط في الارتحال إلى المشرق وتحصيل الإجازات ليس مرهونٌ فقط بعلوِّ السند؛ بل ارتبط بجلْب مؤلَّفاتٍ مشرقيةٍ جديدة في ميادين علميّة مختلفة وإلحاقها بالمناهج العلميّة في أوطانهم بعدما حصّلوها مباشرة من مؤلِّفيها أو

وسيط بينهما، فتتحوَّل روايتهم إلى سندٍ عالٍ قد يُغْني بعض طلبة العلم ممّن لم يُسعفه الحظّ للارتحال لقلّة ماله.

- التمازج تظهر ثمراته في كثيرٍ من المؤلَّفات المذكورة، فكثيرًا ما كان علماء المغرب الأوسط ينتقُون المعارف من مصادرها المشرقيّة والأندلسيّة، ويضيفون إليها أفكارهم وآراءهم، فعلى سبيل المثال، في علم التفسير انتقى الثعالبي في كتابه "الجواهر الحسان" –استنادًا على تفاسير مشرقيّة وأندلسيّة–أضاف إليه ما جاد به فكْرُه، فحظيّ كتابه بشهرة واسعة.
- حاول علماء المغرب الأوسط الاقتداء بكبار المؤلِّفين، فألَّفوا منظومات تحاذي منظومات المتقدِّمين وتكشف معانيها، وتُيَسِّر مبانيها كنظم"مفتاح باب الجنّة" للشيخ ابن مرزوق الحفيد الذي أراد له أن يحاذي متن الشاطبيّة، في علم القراءات، و"نظم الحديقة"، في الحديث الذي اقتفى فيه أثر شيخه الزين العراقي، في ألفيّته، وهذا دليلٌ على أنّ علماءنا لم يكونوا مجرّد مقلّدين؛ بل استكملوا مسيرة العلماء الكبار، وإنْ كان معروف ومعلومٌ أنّ الأمّة الإسلاميّة في هذه الفترة قد بدأت تؤول حضارتها نحو الانحدار.
- التأليف لغاية شرح الكتب الوافدة الجديدة من المشرق للتعريف بها في المغرب الأوسط، مع تنويع المؤلّفات المعتَمَدَة في التدريس وتبسيطها، في شكل شروحٍ ومنظوماتٍ موجزة لتيسير التحصيل لدى طلبة العلم كنظْمَي: ابن زكري، وابن مرزوق، في الحديث، و"نظْم ابن أبي جمعة"، في القراءات، و"نظْم الجزائرية"، في التوحيد.
- التأليف لأجل دوافع إصلاحيّة تربويّة غايتها توجيه المجتمع، من خلال إعادة بعث العقيدة الصحيحة والسلوك السليم لأفراده، ويمكن اعتبار ذلك سبيلًا من سُبل مكافحة الظواهر الهدّامة كالبدع والخرافات، وتحذير من بعض الطرق الصوفيّة المنحرفة –التي أسهمت في تخلّف الأمّة–، كما نبّه الشيخ الأخضري، في نظْمه المبني على إصلاح النفس والتحذير من المبتدِعة، وتآليف كلّ من الشيخين: عبد الرحمان الثعالبي والخروبي

اللذين قدّما حلولًا مستمدَّة من الشريعة لمعالجة انحرافات النفس، والشيخ محمّد بن يوسف السنوسي الذي حمل على عاتقه تبيّين مخاطر التقليد على الإيمان، فأراد إحياء الإيمان في النفوس بالاستدلال على أصول الاعتقاد ما من شأنه ترسيخ الإيمان.

- جمع شتات العلوم المتناثر في مكتبة المدارس والمساجد قصد الوصول إلى أقصى فائدة، وذلك يتجلّى في تآليف النوزال، وجَمْع فتاوى المتقدّمين لينظر الفقهاء فيها، ولِيقفوا على الحلول المشتركَة بين المسائل السابقة التي عُرضت على كبار الفقهاء والنوازل المستجدَّة ليغتنوا بها عن كثيرٍ من البحث.

- حفْظ سيَّر المتقدِّمين والحرص على استمراريّة الصلة، وهذا يتجلّى في كتب السيَّر والتراجم.

- إنّ التأليف في هذه الفترة انطلق في جلّ الأحوال من أساس خدمة الشريعة، وهذا ما يفسّرُ غَلَبة التأليف في العلوم الشرعيّة والنقليّة التي ارتبطت دائمًا بخدمة الدين والذبِّ عنه، فكلّ ما كان من العلوم يدور في فَلَك القرآن والسنة النبويّة طالته العناية، وإنْ كانت تلك العناية بدرجاتٍ متفاوتة، لكن هذا لم يكن سببًا متفرّدًا يفسِّر قلّة التأليف في باقي العلوم العقليّة، فالتوجّه العام في التعليم كان أحد المبرّرات، ذلك أنّ الأُسَر الميسورة بالمغرب الأوسط حرصت على تربية أبنائها تربية دينيّة قائمة على حِفظ أصول الشرع وهذا كان في الغالب على حساب العلوم العقليّة الأخرى التي لم تكن إلاّ مجرّد آلةً لتسهيل المعاملات ومعرفة الأوقات وخدماتٍ للشرائع كالحساب والفلك، لكن هذا لم يمنع من بروز رياضيّين وفلكيّين حافظوا على هذه العلوم الهامّة.

- استطاعت بعض العلوم أن تتحرّر من القيود المفروضة عليها كعلم المنطق الذي حظيّ بالعناية والدراسة من طرف علمائنا، لكن من منطلق الفائدة والتسخير في ضبط طرق التفكير وحمايتها من الزيْغ والانحراف فيما يتوافق مع الشرع، وقد كان هذا العلم حتّى في عصرهم محرّمًا من بعض الأطراف التي ادّعت الإحاطة بأصوله، وفي هذا دلالة أنّ فِكر بعض علمائنا لم يكن مقيّدًا بآراءِ مَن سبقهم؛ بل امتلكوا فكرًا خاصًّا بهم

يتوافق مع متطلّبات زمانهم ومستجدّات عصرهم، وهذا الفكر أضاف إلى إسهامات المتقدِّمين.

- لم يكشف التطرّق للتأليف قضايا تتعلّق بالعلم والعلماء فقط؛ بل أثار بعض القضايا الهامّة التي تستحقّ الدراسة والإشارة إليها فيما يخصّ علاقات الفقهاء، ولا يُقْصد بها السِجّلات فقط؛ بل الخِلافيّة التي تعرُض بين فقهاء البلد الواحد كالانتقادات التي تعرّض لها السنوسي بسبب تعليمه للعقائد من طرف معارضيه، والخِلاف بينه وبين بعض الفقهاء ممّن ينتقدون المتصوّفة، وأيضًا علاقة العلماء في تلك المرحلة بالسلطة، كما أشار إلى ذلك الونشريسي في سبب هجرته.

- نبّهتْ بعض المؤلَّفات إلى ضُعف الدوائر الحكوميّة في تلك الفترة، ومن ذلك ما نبّه إليه الشيخ أحمد بن يحيى الونشريسي عن ضعف دواوين التوثيق، بسبب انعدام الأهليّة وفساد بعض المتولِّين لتلك المناصب.

- كلّلت حركة التأليف بالمغرب الأوسط في إطار بحثنا، بظهور حركة إصلاحيّة للمجتمع من خلال ما كتبه العلماء في إطار نقدهم لأوضاع المجتمع ومراقبة البدع والضلالات والسعي لتنقية المجتمع منها.

- بروز شخصيات علماء مؤلِّفين من خلال المناهج التي أوجدوها لتنظيم المواضيع والربط بين المتاشبهات التي كتبوا فيها، والقدرة على التحكّم في المسائل والتناسق والانسجام.

- الاهتمام بالشروح لتوضيح كلّ مستفهم ممّا أُلِّف في مواضيع اهتمامهم، كان مشجّعًا لفهم الدين ومسائله وتعمّق في تدريس اللغة العربيّة وقواعدها، فانتشرت ظاهرة اختصار مؤلّفات مشرقيّة لدى علماء المغرب الأوسط.

- انتقال المعارف المشرقيّة والأندلسيّة لتبلغ متصوّفة المرحلة العثمانيّة فيما بعد.

- التأليف بالمغرب الأوسط حافظ على هُوية المجتمع ونوع تراثه الديني والفكري والعلمي بظهور الاتجاه الإصلاحي في الكتابات.

- انتشار كتب التصوّف وانتشار أفكاره يمهّد البيئة لاستقبال أفكارٍ جديدة تبعًا لتجارب المريدين، وخاصة في العهد العثماني فيما بعد، ويجعل باب التأليف مفتوحًا في الجديد الذي سيأتي من مجيء العثمانيّين وأفكارهم.



# الملاحق

**الملحق رقم 1: صورة لإحدى أشكال الإجازات في فن الخط.**



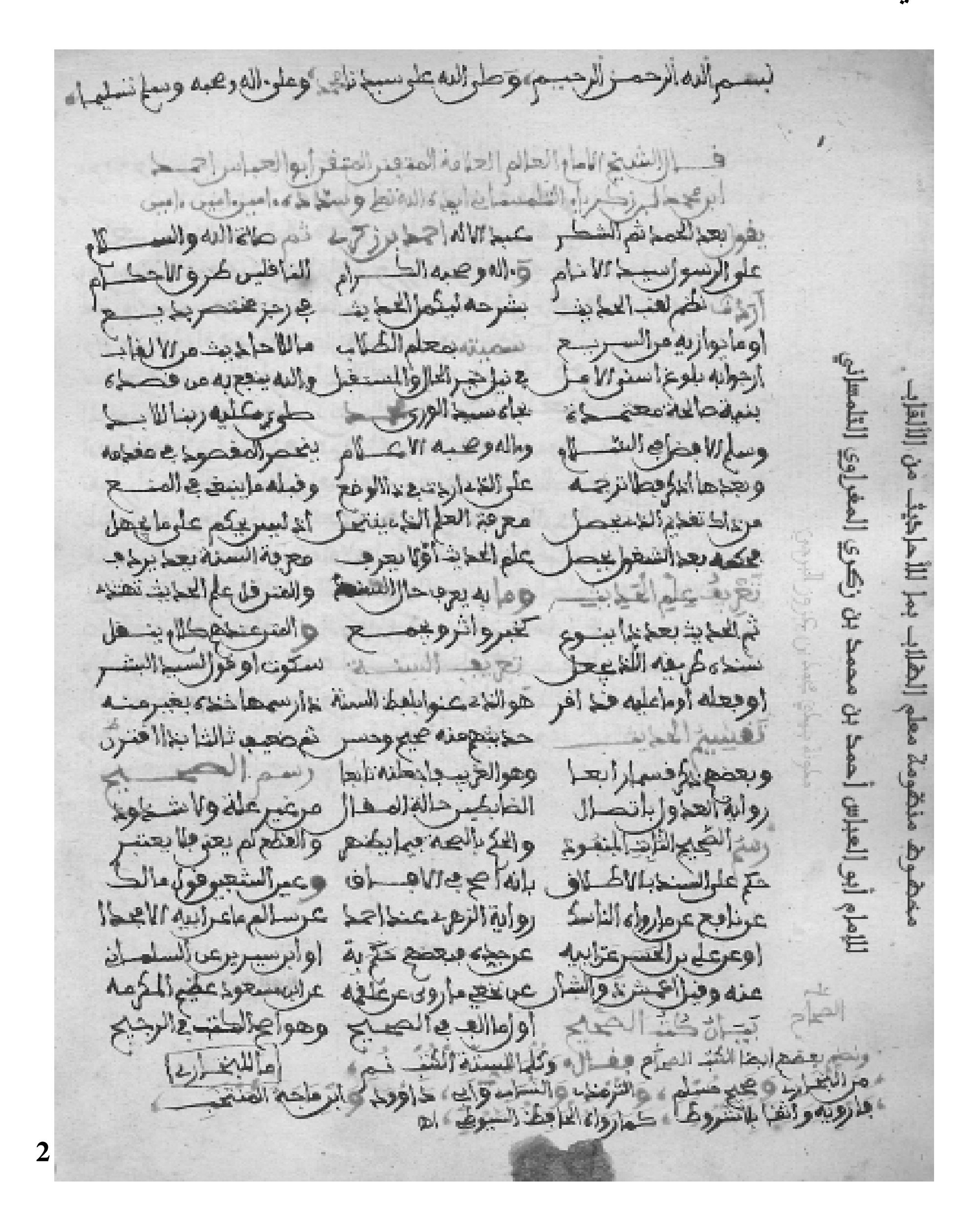

[1] https://hibastudio.com/ijaza-for-caligrapher

**الملحق رقم 2: إجازة الشيخ محمد بن احمد ابن مرزوق الحفيد لتلميذه الشيخ إبراهيم بن فائد الزواوي.**

[1]

1 ابن مرزوق( محمد بن أحمد)، روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السام، مكتبة دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم: 445، رقم المخطوط: (1517 أ. س)، اللوحة رقم: 65.

**الملحق رقم 3: الورقة الأولى من مخطوط "معلم الطلّاب ما للأحاديث من الألقاب" للشيخ أحمد بن زكري.**



2

[1] ابن زكري(أحمد)، معلم الطلّاب ما للأحاديث من الألقاب، مكتبة الشيخ الموهوب أولحبيب، بجاية، اللوحة رقم:1 .

**الملحق رقم 4: صورة توضيحية لوجه الإسطرلاب وظهره على الترتيب**






---

باشا(أحمد فؤاد)، إسهامات الحضارة العربية والإسلامية في علوم الفلك، ص 96، 97.

# قائمة المصادر والمراجع

## أوّلًا: باللغة العربيّة:

### أ- المصادر المخطوطة:

1. الأخضري(عبد الرحمان بن محمّد):

- السُّلَّمُ المُرَوْنق، قسم المخطوطات، مكتبة جامعة الملك سعود، الريّاض، رقم الصنف: 160/ س.أ، الرقم العام: 3486.

- منظومة في الردّ على المُبْتَدِعَة، مكتبة جامعة الريّاض، قسم المخطوطات، الرقم: 2062.

2. الأَزْدي(أحمد ابن عثمان):

- رفعُ الحِجَاب عَنْ وُجُوه أَعْمَالْ الحِسَاب، مكتبة قطر الوطنيّة، HC.MS.2016.002S.

- تلخيص أعمال الحساب، مكتبة دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم 251، رقم المخطوط: (933 أ.س).

- رفعُ الحِجَاب عَنْ وُجُوه أَعْمَالْ الحِسَاب، مكتبة الكونغرس، الولايات المتّحدّة الأمريكيّة، رقم المخطوط: H-1152.

3. البصْرَوي(علي بن يوسف):

- شرح المنفرجة، المكتبة الأزهريّة، السعوديّة، مخطوط رقم: 53633.

- شرح المُنْفَرِجَة، معهد الثقافة والدراسات الشرقيّة، جامعة طوكيو، اليابان، مخطوط رقم: [2203] Ms.104.

4. البرنسي(أحمد بن عيسى زروق):

- شرح الحقائق والرقائق، المكتبة العامّة الرباط، المغرب، مخطوط رقم: 2795د ضمن مجموع.

- تُحْفة المُرِيد الصادق، مكتبة جامعة الريّاض، قسم المخطوطات، الرقم: 1096.

5. التلمساني(إبراهيم)، التلمسانيّة في الفرائض، مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، رقم: 45/1.

- شرح المقدّمة الوُغْليسيّة، المكتبة الأزهريّة، مصر، رقم (3223 / 95246).

6. التلمساني(محمّد بن أحمد ابن مرزوق):

- نهاية الأمل في شرح الجُمل للخونجي، ج1، مكتبة دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم: 172، رقم المخطوط: 614.

- نهاية الأمل في شرح الجمل للخونجي، ج 2، مكتبة دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم: 178، رقم المخطوط: 640.

- الجُمل في مختصر نهاية أمل، قسم المخطوطات العربيّة، دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم: 173، رقم المخطوط: 615.

- المفاتيحُ المرزوقيّة لحلِّ الأقفالِ واستخراج خبايا الخزرجيّة، قسم المخطوطات، مكتبة جامعة الملك سعود، الريّاض، رقم الصنف: 416 م ح، الرقم العام: 489.

- روضة الإعلام بعلم أنواع الحديث السام، مكتبة دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم: 445، رقم المخطوط: (1517 أ. س).

7. الثعالبي(عبد الرحمان بن مخلوف):

- الأنوار المُضِيئة الجامعة بين الحقيقة والشريعة، مكتبة المسجد النبوي الشريف، المملكة العربيّة السعوديّة، رقم التصنيف: (218)، رقم الحفظ: 129/ 80(7)، رقم الحاسب: 3782، رقم الفيلم: 20.

- الدُّر الفائق المشتملُ على أنواع الخيرات في الأذكار والدعوات، قسم المخطوطات، جامعة الملك سعود، الريّاض، رقم الصنف:218 د ث، الرقم العام: 3197 ز.

- العلوم الفاخرة في النَظَر في أمور الآخرة، قسم المخطوطات، مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، رقم: Manus 128.

- ريّاض الصالحين وتُحْفة المتّقّين، مكتبة هوتون، جامعة هارفرد، الولايات المتّحدّة الأمريكيّة، رقم الحفظ: MS Arab SM210.

8. الخروبي(محمّد بن علي)، ريّاض الأزهار وكَنْزُ الأسرار، مكتبة نور عثماني، اسطنبول، قسم كتب التفسير، رقم الترتيب(عدد عمومي): (311)، رقم التصنيف: (927- 297.1).

9. الخزرجي(عبد الله بن محمّد)، الرامزة الشافيّة في علم العَروض والقافيّة، معهد الثقافة الشرقيّة، جامعة طوكيو، اليابان، رقم: 1398] Ms.142].

10. الخلوف(أحمد)، ديوان الخلوف، مكتبة جامعة الملك سعود، الريّاض، قسم المخطوطات، رقم الصنف: (811.5/ د.خ)، الرقم العام: (1013).

11. الحبّاك(محمّد بن أحمد):

- بُغية الطلاب في علم الإسطرلاب، مكتبة دار الكتب المصريّة، ميقات، رقم: 169(1).

- بُغْية الطلاب في علم الإسطرلاب، مؤسّسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب، رقم: 7/166.

- نَيْل المطلوب في العمل بربع الجيوب، مؤسّسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب، رقم: 1/008.

12. ابن زكري(أحمد):

- مُحَصل المقاصد ممّا به تختبر العقائد، خزانة المخطوطات زاوية ملوكة، أدرار، الجزائر.

- معلم الطلّاب ما للأحاديث من الألقاب، مكتبة الشيخ الموهوب أولحبيب، بجاية.

13. الزركشي(محمّد بن إبراهيم)، بلوغ الأماني في شرح قصيدة الدماميني، مكتبة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، رقم التصنيف:(811.022).

14. الزواوي(زيّان بن فائد)، أرجوزة في النحو للزواوي، قسم المخطوطات، مكتبة جامعة الملك سعود، الريّاض، رقم الصنف:(415/أ.ز)، الرقم العام (5368).

15. الزواوي(أحمد بن عبد الله)، كفاية المريد، قسم المخطوطات، مكتبة الملك عبد العزيز، جامعة أمّ القرى، السعوديّة، رقم المخطوط: 8/446.

16. الزواوي(عيسى بن مسعود)، شرح إكمال الإكمال، مكتبة الحرم المكّي، قسم الحديث، ج1، رقم: 642.

17. السنوسي(محمّد بن يوسف):

- المقدّمات، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، الرقم: 5806 ف 3/1703.

- المنهج السديد في شرح كفاية المريد، تح: مصطفى مرزوقي، دار الهدى، عين ميلة، الجزائر، (د ط)، (د ت).

- شرح أمّ البراهين، قسم المخطوطات، المكتبة جامعة الملك سعود، الريّاض، الرقم: 6873.

- مجموع أوّله: نُصْرة الفقير في الردّ على أبي الحسن الصغير، قسم المخطوطات، جامعة الملك سعود، الريّاض، المكتبة المركزيّة، الرقم: 7221 ف 3/1504.

- مُكمّل إكمال الإكمال، مكتبة جامعة الإمام محمّد بن سعود، السعوديّة، قسم المخطوطات، رقم: (7472).

18. ابن الشاط(أحمد بن سعيد)، مختصر إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم، مكتبة الإسكوريال، إسبانيا، قسم المخطوطات العربيّة، رقم: (1016).

19. الصبّاغ(عبد الرحمان)، شرح المقدّمة الوُغْليسيّة، خزانة المخطوطات، مكتبة الشيخ الموهوب أو لحبيب، بجاية، الجزائر.

20. العبادي(محمّد بن العباس)، تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، مكتبة دير الإسكوريال، إسبانيا، رقم: 28، رقم المخطوط: 79.

21. العصنوني(علي)، شرح الأرجوزة التلمسانيّة في الفرائض، قسم المخطوطات، مكتبة الملك عبد العزيز، الريّاض، رقم: (4067).

22. ابن قنفذ القسنطيني(أحمد بن حسن):

- حطُّ النقاب عن وجوه أعمال الحساب، قسم المخطوطات، جامعة الإمام محمّد بن سعود، السعوديّة، الرقم: 6422.

- شرح الدلالة الكلّيّة في الحركة الفلكيّة، قسم مخطوطات، جامعة ميشيغان، الولايات المتّحدة الأمريكيّة، رقم: 819.

23. القلصادي(علي)، شرح التلمسانيّة في الفرائض، مؤسّسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب.

24. المغيلي(علي بن يحيى)، شرح التلمسانيّة في الفرائض، مؤسّسة الملك عبد العزيز آل سعود، الدار البيضاء، المغرب، رقم: (Manus 093).

25. المغيلي(محمّد بن عبد الكريم)، شرْحُ مَنْحِ الوهاب في ردّ الفكر إلى الصواب، مكتبة جامعة سعود، الريّاض، رقم الصنف: 160 ش م، الرقم العام: 4260.

26. المُنذري(عبد العظيم عبد القوي)، الأربعون حديثًا في قضاء حوائج المسلمين، قسم المخطوطات، مكتبة جامعة الريّاض، السعوديّة، رقم: 1892.

27. مؤلّف مجهول، شرح الدُّرّة البيضاء، مكتبة جامعة الملك سعود، الريّاض، قسم المخطوطات، رقم الصنف:216.4 ش أ، الرقم العام: (5831).

28. النقاوسي (أحمد بن عبد الرحمان)، الأنوار المنبلجة من أسرار المنفرجة، MİLLET KIRAATHANESİ، بورصة، تركيا، رقم : 1222.

29. الونشريسي (أحمد بن يحيى):

- غُنية المعاصر والتالي في شرح فقه وثائق القاضي أبي عبد الله الفشتالي، مؤسّسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب، طبعة حجريّة، ج2، رقم: (Litho184/2).

- غُنية المعاصر والتالي في شرح فقه وثائق القاضي أبي عبد الله الفشتالي، مؤسّسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، المغرب، طبعة حجريّة، ج1، رقم: (Litho184/1).

30. اليديري (سحنون بن عثمان)، مفيد المحتاج في شرح السّراج، قسم المخطوطات، المكتبة المركزيّة، جامعة الإمام محمّد بن سعود، السعوديّة، الرقم: 5117.

---

**ب- المصادر المطبوعة:**

1. ابن الأبار (محمّد)، التكملة لكتاب الصّلة، تح: عبد السلام المهراس، دار الفكر، بيروت، (د ط)، ج1، 1995م.

2. الأبناسي (برهان الدين)، الشذا الفيّاح من علوم ابن صلاح، تح: صلاح فتحي، مكتبة الرشد، الريّاض، السعوديّة، ط1، 1998م.

3. ابن الأحمر (إسماعيل):

- روضة النسرين في دولة بني مرين، المطبعة الملكيّة، الرباط، المغرب، ط1، 1962م.

- نثير الجُمان في شعر من نظمني وإيّاه الزمان تح: محمّد رضوان الدّاية، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.

4. الأخضري (عبد الرحمان):

- الجوهر المكنون في صدف الثّلاثة الفنونِ، تح: محمّد نصِيف، مركز بصائر للبحث العلمي، المملكة السعوديّة، (د ط)، (د ت).

- شرح السّلم المرونق في علم المنطق، تح: أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006م.

5. الأدفوي(جعفر)، الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، تح: سعد محمّد حسن، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر، (د ط)، 1966م.

6. الأزْدي (خلف بن أبي القاسم)، التّهذيب في اختصار المدوّنة، تح: محمّد الأمين بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة، دبي، (د ط)، ج1 ، (د ت).

7. الأندلسي ابن سعيد(نور الدّين)، نشوة الطّرب في تاريخ جاهلية العرب، مكتبة الأقصى، عمّان، ط2، ج1، 1982م.

8. الأندلسي ابن مالك(محمّد بن عبد الله)، الخلاصة في النحو(ألفيّة ابن مالك)، تح: عبد المحسن بن محمّد القاسم، مكتبة الملك فيصل، الريّاض، ط1، 2018م.

9. الأنصاري(زكريا بن محمّد)، المطلع شرح ايساغوجي، دار الطباعة العامرة، البولاق، مصر، (د ط)، 1865م.

10. الأنصاري(محمّد بن محمّد بن عبد الملك)، الذيل والتكملة لكتابَيْ الموصل والصلة، تح: إحسان عبّاس، محمّد بن شريفة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، ج5، 2012م.

11. الأنصاري ابن هشام(جمال الدّين):

- السيرة النبويّة، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، ج1، 1990م.

- مُغْني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، ج1، 1963م.

12. الأنصاري(أحمد)، نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تع: محمّد زينهم، دار الفرجاني، ليبيا، ط1، 1994م.

13. ابن أيبك(صلاح الدين خليل):

- نَكْت الهميان في نكت العميان، المطبعة الجماليّة، مصر، (د ط)، 1911م.

- الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط، تزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ج12، 2000م.

14. ابن إسحاق(خليل)، مختصر خليل، تص، تع: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2004م.

15. الإشبيلي( أبو بكر محمد ابن خير)، فهرسة ابن خير الاشبيلي، تح: محمود ومعروف بشار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2009م.

16. الإيجيّ(عبد الرحمان بن أحمد)، المواقف في علم الكلام، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت).

17. البرادعي(خلَف بن أبي القاسم الأزْدي)، التهذيب في اختصار المدوّنة، تح: محمّد ولد سالم بن الشيخ، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، الإمارات، ط1، ج1، 2002م.

18. البَرْزَلِي(أبو القاسم)، جامع مسائل الأحكام، تح: محمّد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج2، 2002م.

19. ابن بشكوال (القاسم خلف)، الصّلة، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، مج1، 1989م.

20. البغدادي(أحمد بن علي)، الكفاية في علم الرّواية، تح: أبو عبد الله السروقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلميّة، المدينة المنوّرة، المملكة العربيّة السعوديّة، (د ط)، (د ت).

21. البغدادي(عبد الوهّاب)، التلقين في الفقه المالكي، تح: محمّد ثالث سعيد الغني، مكتبة نزار الباز، الريّاض، (د ط)، ج1، (د ت).

22. البلوي(أحمد بن علي)، ثبت البلوي، تح: عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1983م.

23. البلوي(خالد بن عيسى)، تاج المفرق في تحلّية علماء المشرق، تح: الحسن السائح، مطبعة فضالة، المحمّديّة، المغرب، (د ط)، ج1، (د ت).

24. ابن تغري بردي(جمال الدين)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسّسة المصريّة العامّة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، د ط، ج12، (د ت).

25. التازي(إبراهيم بن محمّد)، ديوان إبراهيم التّازي، دار الكتب العلميّة، المغرب، ط1، 2013م.

26. التنبكتي(أحمد بابا):

- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تح: محمّد مطبع، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المغرب، (د ط)، ج1، 2000م.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، تق: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلّيّة الدعوة الإسلاميّة، طرابلس، ليبيا، (د ط)، ج1-2، 1989م.

27. التنسي(محمّد):

- تاريخ بني زيّان ملوك تلمسان، تح: محمود آغا بوعياد، دار موفم، الجزائر،(د ط)، 2011م.

- الطّراز في شرح ضبط الخرّاز، تح: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد للطباعة، المدينة، (د ط)، 1999م.

28. ابن ثابت(أحمد بن علي)، نصيحة أهل الحديث، تح: عبد الكريم أحمد الوريكات، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1988م.

29. الثعالبي(عبد الرحمان بن مخلوف):

- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تح: علي محمّد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ج1، 1997م.

- حقائق التوحيد، تق: نزّار حمادي، دار ضياء للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2013م.

- غنيمة الوافد وبُغْية الطالب الماجد، تح: محمّد شايب، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2005م.

30. ابن أبي جمعة(محمّد)، تقريب المنافع في الطرق العشر لنافع، مخطوطة بصيغة إلكترونيّة من موقع http://www.shamela.ws.

31. ابن الجزري(محمّد):

- غاية النهاية في طبقات القرّاء، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج1، 2006م.

- الدّرّة المضية في القراءات الثلاث المرضيّة، تح: أيمن رشدي سويد، مكتبة ابن الجزري، دمشق، ط1، 2010م.

- طَيِّبةُ النّشرِ في القراءات العشر، تح: محمّد تميم الزُّعبيّ، مكتبة دار الهدى، جدّة، السعوديّة، ط1، 1994م.

- منجد المقرئين ومرشد الطّالبين، تح: عليّ بن محمّد العمران، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1999م.

32. ابن جماعة(بدر الدين محمّد بن إبراهيم)، المنهل الرّوي في مختصر علوم الحديث النبوي، تح: محيّي الدين عبد الرحمان، دار الفكر، دمشق، سوريا ، (د ط)، (د ت).

33. الجُوَيني(عبد الملك)، متن الورقات، دار الصميعي، الريّاض، ط1، 1996م.

34. ابن أبي خيثمة(أبو بكر أحمد)، التاريخ الكبير، تح: صلاح بن فتحي هلل، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط1، 2004م.

35. ابن الخطيب السلماني (لسان الدين محمد بن عبد الله):

- الإحاطة في أخبار غرناطة، تح: يوسف الطويل، دار الكتاب العلميّة، بيروت، ط1، ج4، 2003م.

- مُثلى الطريقة في ذمّ الوثيقة، دار المنصور للطباعة، الرباط، (د ط)، 1973م.

36. ابن خلدون(يحيى بن أبي بكر)، بُغية الروّاد في ذكر ملوك بني عبد الواد، تح: بوزياني الدرّاجي، دار الأمل، مصر،(د ط)، ج2، 2007م.

37. ابن خلدون(عبد الرحمان):

- التعريف بابن خلدون ورحلته غربًا وشرقًا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، (د ط)، 1979م.

- العبر وديوان المبتدأ والخبر، تح: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدوليّة، الرياض، (د ط)، (د ت).

- مقدّمة ابن خلدون، تح: عبد الله الدرويش، مكتبة الهداية، دمشق، سوريا، ط1، ج2، 2004م.

38. ابن خلّكان(أحمد بن محمّد بن أبي بكر)، وَفَيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د ط)، ج6، 1978م.

39. الخروبي(محمّد بن علي)، الأُنسُ في شرح عيوب النفس، تح: محمّد طيّب إدريس، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 2011م.

40. الحرّاني(أحمد بن تيمية)، مجموع الفتاوى لابن تيمية، تح: عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء للطباعة والنشر، مصر، ط3، ج13، 2005م.

41. الحسني(محمّد بن أحمد)، ذيل التقيّد لمعرفة رواة السنّن والمسانيد، تح: محمّد صالح بن عبد العزيز، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ط1، ج1، 1997م.

42. الحطّاب(محمّد)، مواهب الجليل في شرح مختصر الشيخ خليل، تح: محمّد سالم بن عبد الودود الشنقيطي، اليدالي بن الحاج أحمد الشنقيطي، دار الرضوان، نواكشط، موريتانيا، ط1، ج1، 2010م.

43. الحموي( ياقوت)، معجم الأدباء، مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر، (د ط)، ج2، (د ت).

44. أبو حيّان الأندلسي(محمّد بن يوسف)، تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1993م.

45. ابن أبي حجلة( أحمد)، ديوان الصبابة، دار الهلال، بيروت، (د ط)، 1984م.

46. ابن حجر العسقلاني (أحمد):

- إنباءُ الغُمر بأنباء العُمرُ، تح: حسن حبشي، وزارة الأوقاف المصريّة، القاهرة، (د ط)، ج3، 1994م.

- فتح الباري، تح: عبد العزيز بن باز، المكتبة السلفيّة، الريّاض، السعوديّة، ط1، ج2، (د ت).

- الدُّرَر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، دار إحياء التراث، بيروت، (د ط)، ج 4، (د ت).

- المجمع المؤسّس للمعجم المفهرس(مشيخة ابن حجْر العسقلاني)، تح: يوسف عبد الرحمان المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط1، مج3، 1992م.

47. الدماميني(محمّد بن أبي بكر)، العيون الغامزة على خبايا الرّامزة، تح: الحسّاني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1973م.

48. الدَّوّاني(جلال الدّين)، تعريف علم الكلام، تح: نزار حمّادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، (د ط)، (د ت).

49. الذّهبي(شمس الدّين محمد):

– تذكرة الحُفّاظ، تح، عبد الرحمان بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانيّة، حيدر أباد، الهند، (د ط)، 1954م.

– سِيَّر أعلام النّبلاء، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط11، ج17، 1996م.

– الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستّة، تح: أحمد محمّد نمر الخطيب، مؤسّسة علوم القرآن، السعوديّة، (د ط)، ج1، (د ت).

50. ابن رجب(عبد الرحمان)، الذيل على طبقات الحنابلة، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، ط1، ج5، 2005م.

51. ابن رشيق(الحسن)، العمدة في صناعة الشعر ونقده، تح: النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، 2000م.

52. الرّعيني(علي بن محمّد)، برنامج شيوخ الرّعينيّ، تح: إبراهيم شبّوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، (د ط)، 1962م.

53. الروداني(محمّد بن سليمان)، صلة الخلف بموصول السلف، تح: محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1988م.

54. الريمي(محمّد)، المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة، تح: سيّد محمّد مهنّى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج2، 1999م.

55. ابن الزَّيَّاتِ(يوسف بن يحيى)، التَّشَوُّفُ إلى رجال التصوّف وأخبار أبي العبّاس السّبتيّ، تح: أحمد التَّوفيق، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرباط، المغرب، ط2، 1997م.

56. ابن زكري(أحمد)، غاية المرام في شرح مقدّمة الإمام، تح: محند أو إدير مشنان، دار التراث الناشرون، الجزائر، ط1، مج1، 2005م.

57. ابن زيّان(موسى بن يوسف)، واسطة السلوك في ساسة الملوك، مطبعة الدولة التونسيّة، تونس، (د ط)، 1826م.

58. الزركشي(محمّد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، (د ط)، ج1، (د ت).

59. الزملكاني (كمال الدين)، التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، تح: أحمد مطلوب، خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1964م.

60. السبتي اليحصبي(عياض بن موسى):

- إكمال المعلم بفوائد مسلم، تح: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، ج1، 1998م.

- الإلماع إلى معرفة أصول الرّواية وتقيّيد السّماع، تح: أحمد صقر، دار التراث، مصر، ط2، (د ت).

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تح: محمّد بن تاويت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المغرب، ط2، ج7، 1983م.

- الشّفا بتعريف حقوق المصطفى، تح: عبده علي كوشك، وحدة البحوث والدراسات، الإمارات، ط1، 2013م.

- الغُنية(فهرسة شيوخ القاضي عيّاض)، تح: ماهر زهير جرّار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م.

61. السُّبكي (عبد الوهاب بن علي)، طبقات الشافعيّة الكبرى، تح: عبد الفتاح الحلو ومحمود محمّد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، ط1، ج 8، 1964م.

62. السجلماسي(عبد الواحد)، الإلمام ببعض من لقيْتُه من علماء الإسلام، تح: نفيسة الذهبي، Imprimerie Rabat Net، الرباط، المملكة المغربيّة، ط1، 2008م.

63. السخّاوي(محمّد بن عبد الرحمان):

- التُحفّة اللطّيفة في تاريخ المدينة الشريفة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج3، 1993م.

- الضوء اللّامع لأهل القرن التاسع، دار الجليل، (د ط)، ج4، (د ت).
- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تح:عبد الكريم بن عبد الله بن عبد الرحمان الخضير، دار المناهج، الريّاض، ط1، ج2، 2005م.

64. السكّاكي(يوسف أبو بكر)، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1983م.
65. السلالجي(عثمان)، العقيدة البرهانيّة والفصول الإيمانيّة، تح: نزار حمّادي، مؤسّسة المعارف، بيروت، ط1، 2008م.
66. السلفي(أحمد بن محمد)،الأربعين بلدانيّة، تح: عبد الله رابح، دار البيروتي، دمشق، ط1، 1996م.
67. السّلمي(عبد الرحمان)، حقائق التّفسير، تح: سيّد عمران، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج1، 2001م.
68. السنوسي(محمّد بن يوسف):

- تأويلات مُشْكِلاتِ البخاري، تح: نزار حمّادي، المركز العربي للكتاب، الشارقة، ط1، 2015م.
- رسالة في الطبّ، تح : خالد زهري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2002م.
- شرح المقدّمات، تح: نزار حمادي، مكتبة المعارف، الريّاض، ط1، 2009م.
- شرح صغرى الصغرى في علم التوحيد، تع: سعيد فوده، دار الرّازي، عمّان، الأردن، ط 1، 2006م.
- العقيدة الوسطى وشرحها، تح: يوسف أحمد، دار الكتب العلمي، بيروت، (د ط)، (د ت).
- عقيدة أمّ البراهين وشرحها، تح: خالد الزهري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، 2009م.
- مكمل إكمال الإكمال، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)، ج1، (د ت).

69. السيوطي(جلال الدين عبد الرحمان):

– بُغْية الوُعاة في طبقات اللغويين والنُحاة، تح: محمّد إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، سوريا، ط1، ج1، 1965م.

– حُسْن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تح: محمّد إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة، سوريا، ط1، ج1، 1967م.

– صوّنْ المنطقَ والكلامْ عن فنّيْ المنطق والكلامْ، تح: علي سامي النشّار وسعاد علي عبد الرازق، مجمع البحوث الإسلاميّة، مصر، (د ط)، ج1، (د ت).

– تدريب الرّاوي في شرح تقريب النووي، تح: الفاريابي، نظر محمّد، مكتبة الكوثر، مصر، ط1، 1993م.

70. ابن شهبة (أبو بكر)، طبقات الشافعيّة، تع: عبد العليم خان، دار المعارف العثمانيّة، حيدر آباد، ط1، ج2، 1979م.

71. الشّمني(محمّد بن محمّد)، إجازة الشّمنّيّ لأبي سعيد السلّاوي وولده، تح: الحسين بن محمّد الحدّادي، دار البشائر الإسلاميّة، ط1، 2005م.

72. الشهرزوي(عثمان)، علوم الحديث لابن صلاح، تح: نور الدين عنتر، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت).

73. الشوكاني(محمّد بن علي)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، (د ط)، ج1، (د ت).

74. الشيرازي(إبراهيم بن علي)، طبقات الفقهاء، تح: إحسان عبّاس، دار الرائد العربي، بيروت، (د ط)، 1970م.

75. ابن صعد (محمّد)، روضة النسرين في التعريف بالأشياخ الأربعة المتأخّرين، تح: يحيى بوعزيز، المؤسّسة الوطنيّة للاتّصال والنشر والإشهار، الجزائر، (د ط)، 2004م.

76. الصَفَدي(صلاح الدين بن أيبك)، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط، تزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، ج2، 2000م.

77. الطوفي(سليمان بن سعيد)، مختصر شرح الروضة، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، (د ط)، ج1، 1987م.

78. ابن ظهيرة(جمال الدّين)، إرشاد الطالبين إلى شيوخ القاضي ابن ظهيرة، تح: محمّد الزّاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1999م.

79. العبادي(محمّد بن العباس)، تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، تح: محمّد النّاصيري، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د ط)، 2017م.

80. العثماني(محمّد ابن غازي):

- الروض الهتون في أخبار مكناسة الزّيتون، تح: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكيّة، الرباط، ط2، 1988م.

- شفاء الغليل في حلّ مقفل خليل، تح: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجبويه، القاهرة، ط1، ج1، 2008م.

- فهرس ابن غازي، تح: محمّد الزاهي، دار بوسلامة، تونس، (د ط)، (د ت).

81. العراقي(عبد الرحيم بن الحسين):

- شرح ألفية العراقي المسمّاة التبصرة والتذكرة، تح: محمّد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلميّة، بيروت، (د ط)، ج2، (د ت).

- التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، تح: العربي الدائز الفرياطي، دار المنهاج، الريّاض، ط2، 2007م.

82. ابن العماد الحنبلي(عبد الحي بن أحمد)، شذرات الذهب في أخبار من ذَهب، تح: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط1، 1986م.

83. ابن عجيبة(أحمد بن محمّد)، الفتوحات الإلهيّةُ، تح: عبد الرحمان حسن محمود، عالم الفكر، مصر، (د ط)، (د ت).

84. ابن عسكر الحسني(محمّد)، دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، تح: محمّد حجّي، مطبوعات دار المغرب، الرباط، ط2، 1977م.

85. ابن عصفور(علي بن مؤمن)، المقرّب، تح: أحمد الجواري وعبد الله الجبوري ،(د.د.ن)، ط1، ج1، 1972م.

86. ابن عطية(عبد الحقّ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، دار ابن حزم، القاهرة، ط1، ج1، 2002م.

87. أبو عصيدة (أحمد)، رسالة الغريب إلى الحبيب، تع: أبو القاسم، سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

88. العقباني(سعيد):

- شرح العقيدة البرهانية والفصول الإيمانيّة، تح: نزار حمّادي، مؤسّسة المعارف، بيروت، ط1، 2008م.

- الوسيلة بذات الله وصفاته، تح: نزار حمّادي، مؤسّسة المعارف، بيروت، ط 1، 2008م.

89. الغازي(عبد الله)، إفادة الأنام بذكر أخبار بلد الله الحرام، تح: عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكّة المكرّمة، ط1، ج1، 2009م.

90. الغُبريني(أحمد)، عنوان الدِراية فيمن عُرِف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط2، 1979م.

91. الغزّي(نجم الدين محمّد)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، تر: خليل المنصور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1977م.

92. الفاسي(تقيّ الدّين):

- ذيل التّقيّيد لمعرفة روّاة السنّن والمسانيد، تح: محمّد صالح بن عبد العزيز المراد، مركز إحياء التراث الإسلامي، السعوديّة، ط1، ج3، 1997م.

- العقد الثّمين في تاريخ البلد الأمين، تح: فؤاد سيّد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، ج1، 1986م.

93. الفاسي(محمّد العربي بن يوسف)، مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن، تح: محمّد حمزة الكتّاني، دار ابن حزم، بيروت، (د ط)، (د ت).

94. ابن فيرة(القاسم)، حرز الأماني ووجه التهاني، تح: محمّد تميم الزّعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنيّة، دمشق، ط5، 2010م.

95. القرافي(أحمد بن إدريس)، أنوار البروق في أنواء الفروق، وزارة الأوقاف، السعوديّة، (د ط)، ج1، 2010م.

96. القرافي(محمّد بن يحيى)، توشيح الديباج وحِلْية الابتهاج، تح: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ط1، 2004م.

97. القرطبي ابن رشد(محمّد بن أحمد)، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، تح: محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، ج1، 1988م.

98. ابن قنفذ القسنطيني(أحمد):

- الفَارسيَّة في مبادئ الدّولة الحفصيّة، تق وتح:محمّد الشاذلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسيّة للنشر والتوزيع، تونس، (د ط)، 1968م.

- الوفيات، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1983م.

- أُنس الفقير وعِزُّ الحقير، تح: محمّد الفاسي، مطبعة أكدال، الرباط، المغرب، ط1، 2001م.

- شرف الطالب في أسنى المطالب، تح: عبد العزيز صغير دخان، مكتبة الرّشد، الريّاض، ط1، 2003م.

- وسيلة الإسلام بالنّبيّ عليه الصّلاة والسّلام، تق: سليمان الصّيد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، (د ط)، (د ت).

99. القلقشندي(أحمد)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المطبعة الأميريّة، القاهرة، مصر، (د ط)، ج14، 1913م.

100. القيرواني(عبد الله ابن أبي زيد)، اختصار المدوّنة والمختلطة، تح: أحمد بن عبد الكريم بن نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، المغرب، ط1، مج1، 2013م.

101. ابن القاضي(أحمد):

- جذوة الاقتباس في ذكر من حلّ من الأعلام بمدينة فاس، دار المنصورة للطباعة والوراقة، الرباط، (د ط)، ج1، 1973م.

- دُرّة الحجّال في أسماء الرجال، تح: محمّد الأحمدي، دار التراث، القاهرة، ط1، ج3، 1971م.

102. ابن قطلوبغا(زين الدّين قاسم)، تاج التّراجم، تح: محمّد خير رمضان، دار القلم، بيروت، ط1، 1992م.

103. ابن كثير(إسماعيل):

- البداية والنهاية، مكتبة المعارف، بيروت، (د ط)، ج13، 1990م.

- تفسير القرآن العظيم، تح: سامي بن محمّد السّلامة، دار طيبة، الريّاض، ط1، ج1، 1997م.

104. الكناني ابن جماعة(محمّد)، تذكرة السامع والمتكلّم في أدب العالم والمتعلّم، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط1، 2008م.

105. ابن مرزوق(محمّد):

- الألفيّة الصغيرة المسمّاة الحديقة في علوم الحديث، تح: عبد الحليم بن ثابت، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2018م.

- تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام، تح: سعيدة بحوت، دار بن حزم، بيروت، ط1، ج1، 2011م.

- المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، تح: ماريا خيسوس بيغيرا، الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع، الجزائر،(د ط)، 1981م.

- المناقب المرزوقّية، تح: سلوى الزاهري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2008م.

- المنزع النبيل في شرح مختصر خليل، تح: جيلالي عشير، محمّد بورنان، مركز الإمام الثعالبي للدراسات ونشر التراث، الجزائر، ط1، ج1، 2012م.

106. ابن مخلوف(محمّد)، شجرة النّور الزّكيّة في طبقات المالكيّة، تح: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج1، 2003م.

107. المازري(عبد الله)، المعلم بفوائد مسلم، تح: محمّد الشاذلي النيفر، الدار التونسيّة للنشر، تونس، ط2، ج1، 1987م.

108. المالكي(عبد الله بن محمّد)، ريّاض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقيّة، تح: بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج1، 1983م.

109. المجاري( محمّد بن محمّد)، برنامج المجاري، تح: محمّد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1982م.

110. المحبي(محمّد)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، تح: محمّد حسمه، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د ط)، مج3، 1971م.

111. المديوني(محمّد بن محمّد)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تح: محمّد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبيّة، الجزائر، (د ط).

112. المرادي(محمّد خليل)، سلك الدُرَر في أعيان القرن الثاني عشر، دار بن حزم، بيروت، ط3، ج3، 1988م.

113. المغيلي(محمّد بن عبد الكريم):

- شرح التبيان في علم البيان، تح: بلخير هانم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، (د ط)، 2010م.

- لبُّ اللباب في ردّ الفكر إلى الصواب، تح: أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006م.

- مختصران في الفرائض، تح: محمّد شايب شريف، دار ابن الحزم، بيروت، ط1، 2012م.

114. المقدسي(عبد الغني)، عمدة الأحكام من كلام خير الأنام، تح: محمّد الأرناؤوط، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1985م.

115. المقرّي (أحمد):

- أزهار الريّاض في أخبار عِيّاض، تح: مصطفى السقّا وآخرون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، (د ط)، ،ج1، 1939م.

- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د ط)، ج2، 1968م.

116. المقرّي(محمّد بن أحمد):

- الحقائق والرقائق، عناية: عمرو سيّد شوكت، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2005م.

- قواعد الفقه، تح: محمّد الدردابي، دار الأمان، الرباط، (د ط)، 2012م.

- القواعد، تح: أحمد بن حمايد، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكّة المكرّمة، (د ط)، ج1، (د ت).

- الكلّيات الفقهيّة، تح: محمّد بن الهادي أبو الأجفان، الدار العربيّة للكتاب، تونس، (د ط)، 1979م.

117. المقريزي(أحمد بن عليّ):

– دُرر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيد، تح: محمود الجليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ج3، 2002م.

– السلوك لمعرفة دوّل الملوك، تح: محمّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج1، 1997م.

118. المنذري(عبد العظيم بن عبد القوي)، الأربعون في الأحكام، تح: عزّت المرسي وعوض المنقوش، دار الحرمين، القاهرة، ط1، 2001م.

119. مؤلِّف مجهول، زهر البستان في دولة بني زيّان، تح: بوزيان الدّراجي، مؤسّسة بوزياني للنشر، الجزائر، (د ط)، ج2، 2013م.

120. ابن الناظم(بدر الدين بن مالك)، المصباح في المعاني والبيان والبديع، تح: حسني عبد الجليل، مكتبة الآداب، مصر، (د ط)، (د ت).

121. النووي(يحيى)، شرح صحيح مسلم، تح: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط7، ج1، 2017م.

122. النيسابوري(مسلم)، صحيح مسلم، تع: نظر محمّد الفاريابي، دار طيبة، الريّاض، (د ط)، مج1، 2005م.

123. الهوّاريّ(محمد بن عمر)، عقيدة الإمام الهواري، تح: نزار حمّادي، دار الإمام ابن عرفة، تونس، ط1، (د ت).

124. الورتلاني(الحسين)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة، ط1، ج1، 2008م.

125. الوغليسي(عبد الرحمان)، المقدّمة الوغليسيّة على مذهب السادة المالكيّة، تح: أمل محمّد نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، المغرب، ط1، 2007م.

126. الونشريسي(أحمد بن يحيى):

- أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتّب عليه من العقوبات والزواجر، تح: حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينيّة، مصر، (د ط)، 1996م.

- إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام أبي عبد الله مالك، تح: الصادق بن عبد الرحمان الغرياني، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2006م.

- دُرَر القلائد وغُرَر الطّرر والفوائد، تح: بدر العمراني الطنجي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2004م.

- عدّة البروق في جمْع ما في المذهب من الجموع والفروق، تح: حمزة أبو فارس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م.

- المِعيار المُعْرِب والجامع المُغْرِب عن فتاوَى أهل إفريقيّة والمغرب والأندلس والمغرب، إش: محمّد حجّي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (د ط)، ج1،1981م.

- المنهج الفائق والمنهل الرائق، تح: عبد الرحمان بن عبد الرحمان الأرطم، دار البحوث والدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي، ط1، ج1، 2005م.

- وفيّات الونشريسي، تح: محمّد بن يوسف القاضي، شركة نوابغ الفكر، القاهرة، (د ط)، (د ت).

127. اليافعي(عبد الله بن أسعد)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، ج4، 1997م.

128. اليماني(عبد الباقي بن عبد المجيد)، إشارة التعيّين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الريّاض، ط1، 1986م.

---

**ت- المراجع:**

1. الأخضري(عمّار المختار ابن ناصر)، الضياء على الدّرة البيضاء في الفرائض، مطبعة التقدّم، القاهرة، ط2، (د ت).

2. الأخضري(عمّار)، الضياء على الدّرّة البيضاء في الفرائض، مطابع الرشيد، المدينة المنوّرة، ط2، 1990م.

3. الأشقر(عمر سليمان)، مدخل إلى الشريعة والفقه الإسلامي، دار النفائس، الأردن، ط1، 2005م.

4. الألباني(محمّد ناصر الدّين)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّئ في الأمّة، مكتبة المعارف، الريّاض، ط1، ج10، 1992م.

5. البغدادي(إسماعيل بن محمّد):

- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط)، ج2، (د ت).

- هديّة العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د ط)، ج1، 1951م.

6. الجيلالي(عبد الرحمان)، تاريخ الجزائر العام، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، ج2، 1965م.

7. الحفناوي(محمّد)، تعريف الخلف برجال السلف، ببير فونتانة، الجزائر، (د ط)، ج1، 1906م.

8. الدرناوي(محمّد)، شرح الدُّرَّة البيضاء، مطابع الرشيد، المدينة المنوّرة، ط2، ج1، 1989م.

9. ذكار( فوضيل الصغير)، مشكلات المدوّنة عند الإمام الرجراجي، eKutub Ltd، لندن، ط1، 2018م.

10. الذهبي(محمّد حسين)، التفسير والمفسّرون، مكتبة وهبة، القاهرة ، ط 7، ج2، 2000م.

11. الزركلي(خير الدين)، الأعلام قاموس التراجم، دار العلم للملايين، بيروت، ط15، ج5، 2002م.

12. السامرّائي(قاسم)، علم الإكتناه العربي الإسلامي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الريّاض، ط1، 2001م.

13. السباعي(الحسين)، القبس النحوي، دار الكلم الطيّب، دمشق- بيروت، ط1، 2004م.

14. سعد الله(أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار البصائر، الجزائر، (ط خ)، ج1، 2007م.

15. السلّاوي الناصري(أحمد بن خالد)، الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى( الدولة السعديّة)، تح: جعفر الناصري ومحمّد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، ط3، ج5، 1997م.

16. السملالي(العبّاس بن إبراهيم)، الإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام، تح: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكيّة، الرباط، ط2، ج4، 1993م.

17. ابن سعيد الأندلسي(علي بن موسى)، الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، تح: إبراهيم الإبياري، دار المعارف، مصر، (د ط)، (د ت).

18. شَامي(يحيى)، تاريخ التنجيم عند العرب، مؤسّسة عزّ الدين للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1994م.

19. ضيف(شوقي)، عصر الدوّل والإمارات( الجزائر- المغرب الأقصى- موريتانيا- السودان)، دار المعارف، القاهرة، ط1، (د ت).

20. ابن عاشور(محمّد الطاهر)، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسيّة للنشر، تونس، (د ط)، ج1، 1984م.

21. ابن عمار(أحمد)، نحلة اللبيب بأخبار الرحلة إلى الحبيب، مطبعة فونتانة، الجزائر، (د ط)، 1903م.

22. العامري(محمّد بشير)، الأنوار الحضاريّة من القطوف الأندلسيّة اليانعة، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2016م.

23. عبد الغني (محمّد)، المقرّي صاحب نفح الطيب، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، (د ت).

24. عبد الله شعبان(علي)، اختلافات المحدّثين والفقهاء في الحكم على الحديث، دار الحديث، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت).

25. العمراني (عبد الله )، سُلّمُ السُّلّم، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 2018م.

26. عنان(محمّد عبد الله)، دولة الإسلام في الأندلس(نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ج4، 1997م.

27. فياض(عبد الله)، الإجازات العلميّة عند المسلمين، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط1، 1967م.

28. فؤاد باشا(أحمد)، إسهامات الحضارة العربيّة والإسلاميّة في علوم الفلك، مكتبة الإسكندريّة، مصر، (د ط)، 2006م.

29. فيلالي(عبد العزيز)، تلمسان في العهد الزيّاني، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، ج2، 2002م.

30. القصيّر(أحمد)، الأحاديث المُشَكّلة الواردة في تفسير القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، السعوديّة، ط1، 2009م.

31. الكتّاني(يوسف)، مدرسة الإمام البخاري بالمغرب، دار لسان العرب، بيروت، (د ط)، ج1، (د ت).

32. الكتّاني(عبد الحي)، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، إع: إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1، ط2، 1982م.

33. الكتّاني(محمّد بن إدريس)، سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس، تح: عبد الله الكامل الكتاني وآخرون، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ج2، 2004م.

34. الكردي(محمّد طاهر)، تاريخ الخطّ العربي وآدابه، المطبعة التجاريّة الحديثة، ط1، 1939م.

35. كنون(عبد الله)، النبوغ المغربي في الأدب، المطبعة الملكيّة، الرباط، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط2، ج1، (د ت).

36. محمّد شاكر(أحمد)، الباعث الحثيث، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، (د ت).

37. محيسن(محمّد سالم)، الهادي(شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علّل القراءات وتوجيهها)، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، ج1، 1997م.

38. المديرس(عبد الرحمان مديرس)، المدينة المنوّرة في العصر المملوكي (648-923هـ/1250-1517م) دراسة تاريخيّة، مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، الريّاض، ط1، 2001م.

39. المراغي(عبد الله مصطفى)، الفتح المبين في طبقات الأصوليّين، مطبعة أنصار السنّة المحمديّة، مصر، (د ط)، ج2، 1947م.

40. مرغوب(خالد)، مكانة الإجازة عند المحدّثين بين الإفراط والتفريط الحاصلين فيها من بعض المعاصرين، دار ابن حزم، بيروت، لبنان ، ط1، (د ت).

41. مقدم(مبروك)، الإمام محمّد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، (د ط)، (د ت).

42. المنوني(محمّد)، ورقات عن حضارة المرينيّين، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، المملكة المغربيّة، ط3، 2000م.

43. الميمان(ناصر)، الكلّيّات الفقهيّة في المذهب الحنبلي، مكتبة الملك فهد، السعوديّة، ط1، 2003م.

44. ابن نهار(نايف)، مقدّمةٌ في علم المنطق، مؤسّسة وعي للنشر والأبحاث، قطر، ط2، 2016م.

45. النقشبندي(أسامة ناصر)، إجازات الخطّاطين، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، ط1، 2001م.

46. نويهض(عادل)، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتّى العصر الحاضر، مؤسّسة نويهض الثقافيّة، بيروت، لبنان، ط2، 1980م.

---

**ث- مقالات المجلات:**

1. السيّد(عبد الله جعفر)، "**<u>صفحات من تاريخ الكتابة وأدواتها</u>**"، مجلّة الفيصل، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة، السعوديّة، ع: (320)، أفريل 2003م، (ص ص 62-70) .

2. شربيتي(أحمد)، أم الخير(عثماني)، "**<u>العلامات المائيّة وأثرها في تجارة الورق بين أوروبا وشمال إفريقيا بين القرنين(13-18م)</u>**"، مجلّة المواقف، جامعة معسكر، الجزائر، مج16، ع1، مارس 2020م، (ص ص115-142).

3. العزّاوي عبّاس، "**<u>نصوص في إجازات الخطّاطين</u>**"، مجلّة المورد، العراق، مج1، ع1-2، 1971م، (ص ص180-186).

4. لقريز(محمّد) لقريز، "**<u>معارضة الشاطبيّة لابن مرزوق الحفيد التلمساني بأرجوزة: "مفتاح باب الجنّة في مقْرأ السبعة أهل السنة" دراسة وصفيّة تحليليّة مقارنة</u>**"، مجلّة المِعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، ع 44، 2018م، (ص ص2-19) .

5. المنجد(صلاح الدين)، **<u>Les Certificats de Lecture et de transmission dans les manuscrits Arabes de la BN de "Paris</u>**»، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، معهد المخطوطات العربيّة، مصر، مج3، ج1، 1957م، ص 161.

6. المنجد صلاح الدين، "**<u>إجازات السماع في المخطوطات القديمة</u>**"، مجلّة معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، مج1، ع2، 1955م، (ص ص 232-251).

7. مرفَّق ناجي(مصلح ياسين)، "**<u>اشتراط المنطق في الاجتهاد الأصولي" – دراسة مقارنة</u>**"، مجلّة الدراسات الاجتماعيّة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، مج22، ع50، أكتوبر – ديسمبر 2016م، (ص ص 51-100).

8. نزير(أوسالم محمّد)، "**<u>العلاّمة الشيخ محمّد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني</u>**" **تفسير الفاتحة**"، المجلّة الجزائريّة للمخطوطات، ع11، 2014م،( ص ص 43-68) .

---

**ج- الفهارس:**

1. بروفنسال(ليفي)، فهرس المخطوطات العربيّة(الخزانة العامّة، الرباط)، مر: صالح التادلي، منشورات الخزانة العامّة، الرباط، ط2، م1، 1997-1998م.

2. الرّجراجي(عبد الله) ، ي.س. علوش، فهرس المخطوطات العربيّة المحفوظة في الخزانة العامّة بالرباط، القسم(1921-1953م)، منشورات الخزانة العامّة للكتب والوثائق، الرباط، ط2، ج1، ج2، 2001م.

3. المنوني(محمّد)، دليل مخطوطات دار الكتب الناصريّة بتمكروت، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، المغرب، (د ط)، 1985م.

---

**ح- المعاجم:**

1. الجوهري(إسماعيل ابن حمّاد)، تاج اللغة وصِحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، ج1، 1979م.

2. ابن فارس(أحمد)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمّد هارون، دار الفكر، سوريا، (د ط)، ج3، 1979م.

3.الفيروزآبادي(محمّد بن يعقوب)، المعجم الوسيط، تح: محَّمد العرقسُوسي، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م.

4. ابن منظور(محمّد)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، ج11، 1993م.

---

**خ- الرسائل:**

1. الخلوف(أحمد)، جَنى الجنّتين في مدح خير الفرقتين، تح: العربي دحو، إشراف: محمّد ناصر، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في الأدب العربي القديم، غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد اللغة والأدب، 1987م.

2. ابن صعد(محمّد)، النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر ومناقب، تح: الطاهر منزل، مذكرة ماجستير في التاريخ الإسلامي، إشراف: بوبة مجاني، قسم التاريخ، كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، جامعة قسنطينة 2، 2011-2012م.

3. العبادي(محمّد بن العباس)، تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال، تح: آمال إبراهيم، إش: عبد الكريم عوفي، رسالة( دكتوراه) غير منشورة، قسم الدراسات العليا، كليّة الآداب والعلوم الإداريّة، جامعة أمّ القرى، السعوديّة، 2012م.

4. المازوني(يحيى)، الدُرّر المكنونة في نوازل مازونة، تح: بركات إسماعيل، إشراف: عبد العزيز الفيلالي، مذكّرة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الإسلامي، كلّيّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، ج1، 2009-2010 م.

---

**ثانيا : باللغة الأجنبية:**

- **المراجع:**

1. Charles-Moïse Briquet, Les filigranes : dictionnaire historique des marques du papier dès leur apparition vers 1282 jusqu'en 1600, Genéve : A.Julien, 32, Bourg-de-Four, tome 4, 1907.

2. DARD HUNTER, PAPERMAKING (THE HISTORY AND TECHNIQUE OF AN ANCIENT CRAFT), DOVER PUBLICATIONS, NEW YORK, 1974.

**ثالثا: المواقع:**

1. The Chiavelli, lords of Fabriano Museo della Carta e della Filigrana, Fabriano, Italy, site :
http://www.museodellacarta.com/docs/lastoria/ichiavelli.asp.

2. موقع المكتبة الرقميّة العالمية:
https://www.wdl.org/ar/item/7387/

# فهرس الأماكن والبلدان

## أ



## إ



## ب



## ت

## ج



## ح



## د



## ر

## ز



## س



## ش



## ط



## ع



## غ



## ف

**ق**



**ك**



**م**

# فهرس الأعلام

## أ

ت

ث



ج

خ



د

ص



ط

## ظ



## ع

ق

ل



م

ن

## ي

## فهرس المحتويات

**الملخص:**

تناولت هذه الدراسة موضوع الإجازة العلمية والتأليف لدى علماء المغرب الأوسط ما بين القرنين (8-10هـ/14-16م)، تعرضت لمفهوم الإجازة وشروطها وأنواعها بحسب مجالاتها.

كما تطرقت إلى أهم إجازات علماء المغرب الأوسط التي حصلوها من المشارقة والمغاربة، والأندلسيين، وكذا أهم الإجازات التي منحوها لأبناء وطنهم من العلماء، وكذا المشارقة والمغاربة، هذه الإجازات عبارة عن شهادات علمية يشهد فيها الأساتذة لطلبة العلم من شيوخ المغرب الأوسط بدراستهم لمجموعة من الكتب، والروايات العلمية في مختلف الميادين خاصّة في التخصصات التي ترتبط بالشريعة الإسلامية.

كانت لهذه الإجازات فائدة كبيرة في تطوير طرق التعليم في المغرب الأوسط، عبر عدد كبير من التآليف جمعت فيه خبرات ومعارف المتقدمين من كبار العلماء المسلمين في التفسير، والقراءات، والحديث، والفقه، والأدب، والدراسات اللغوية، والتصوف، والمنطق، والتوحيد، وعلم الفلك والرياضيات، والتاريخ، برهن فيها علماء المغرب الأوسط على براعة ومستوى علمي كبير.

تمايز وانقسم التأليف بين كتب مخصصة لذوي المستوى المنخفض من طلبة العلم، ويشمل ذلك شرح للمتون العلمية، أو منظومات لحفظها؛ تهدف لترسيخ قواعد العلوم، ومؤلفات لذوي المستوى العالي من العلماء تطرقوا فيها لقضايا علمية متشعبة ودقيقة، فقد بينت هذه الدراسة بصفة موجزة مضمون هذه التأليف وما احتوت عليه، كما بينت بطريقة واضحة دور علماء المغرب الأوسط(الجزائر) ومساهماتهم في الحضارة الإسلامية.

**Summary :**

This study addressed subject Scientific certificatie(Scientific licensing) in Middle Maghreb between two centurires (8-10 H/14-16 A.d), in it touched the concept of scientific certificate, its types, and conditions, and specialties.

Middle Maghreb scholars have benefited from scientific certificates, which were given to them by professors of religious sciences in the Levant, The Islamic Maghreb, and Andalusia, They also contributed to the dissemination of knowledge in the places to which they traveled.

These certificates were presented by professors in the Levant, Morocco and Andalusia after studying a number of books and works in various scientific disciplines, It has had many benefits in the development of education in the Middle Maghreb, through the authoring of a number of books by scientists that have helped improve the level of schools.

They have written a series of books in a number of disciplines, including: interpretation of the Qur'an, intonation, hadith, Islamic jurisprudence, inheritance, literature, sufism, logic, astronomy and mathematics, medicine, and history.